جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria

إضافات اقتصادية

دورية دولية نصف سنوية محكمة تنشر الأبحاث و الدراسات
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
تصدر عن جامعة غرداية - الجزائر

إيداع قانوني رقم : مارس/2017
ردمد : / E-ISSN : P-ISSN : 2572-0074

مجلة إضافات إقتصادية
Journal of Economic Additions

جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria

Journal of Economic Additions

International Bi-Annual Peer-Reviewed Academic Journal Publishing the Researches and Studies in the field of Economics, Business and Management Sciences
Issued by University of Ghardaia – Ghardaia (Algeria)

Legal deposit N° Mars/2017
P-ISSN : 2572-0074 E-ISSN : /

مجلة إضافات اقتصادية

مجلة نصف سنوية علمية محكمة تهتم بمجالات الاقتصاد والمال والادارة

والمحاسبة وموضوعات التنمية والقضايا الاقتصادية المعاصرة .

المجلد: 08 العدد: 02 سبتمبر 2024

ISSN : 2572-0074

EISSN: 2710-7981

الرئيس الشرفي

أ.د إلياس بن ساسي

مدير المجلة

أ. د. علماوي أحمد

مدير النشر للمجلة

د. بن أودينة بوحفص

رئيس التحرير

أ.د عبد اللطيف مصيطفى

أعضاء لجنة القراءة لمجلة إضافات اقتصادية

أ. د بن سانية عبد الرحمان	أ. د. بلعور سليمان	أ. د. شنيني حسين	أ.د. بوخاري عبد الحميد
أ. د. مصيطفى عبد اللطيف	أ. د. غزيل محمد مولود	أ. د. أولاد حيمودة عبد اللطيف	أ. د. لسلوس مبارك
د. بن ساحة علي	أ.د. لعمور رميلة	د. شنيني عبد الرحيم	أ.د رواني بوحفص
أ.د. عمي سعيد حمزة	أ.د شرقي مهدي	أ. د. تيماوي عبد المجيد	د. قطيب عبد القادر
أ.د علماوي أحمد	أ.د شرع مريم	ا.د. دحو سليمان	

أعضاء لجنة التدقيق لمجلة إضافات اقتصادية

أ. برهان نور الدين	د. طالب أحمد نور الدين

للتواصل والاستفسار: رئيس هيئة تحرير مجلة إضافات اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية

ص ب: 455 النوميرات ولاية غرداية 47000 الجزائر

كل الأعمال والأبحاث ترسل فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة

journal.additions@gmail.com

الهيئة العلمية للمجلة

أ.د مصيطفى عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عبد المجيد قدي جامعة الجزائر 3	ا.د محمد عبد الواحد محمد عثمان، جامعة حلوان القاهرة
أ.د معراج هواري جامعة غرداية، الجزائر	أ.د محمد بن بويان جامعة تلمسان، الجزائر	أ.د منير البلومي جامعة سوسة تونس
ا.د بن سانية عبد الرحمان، جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عزاوي اعمر جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د سدراوي طارق، جامعة المونستير، تونس
أ.د بلعور سليمان جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د محمد زرقون جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د أسامة السويلم، جامعة مدينة السادات – مصر
أ.د غزيل محمد مولود جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د لعمى أحمد جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د عمار أوكيل، جامعة السلطان قابوس،سلطنة عمان
أ.د. أحلام بوعبدلي جامعة غرداية، الجزائر	أ.د ابراهيم بختي جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د بلقاسم العباس، المعهد العربي للتخطيط–الكويت
أ.د. عبد الحميد بوخاري جامعة غرداية، الجزائر	ا.د يوسف صوار، جامعة سعيدة، الجزائر	أ.د خليفة أحسنة، جامعة ابن الطفيل ، المغرب
أ.د عجيلة محمد جامعة غرداية، الجزائر	أ.د براق محمد المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	ا.د خالد جعارات، جامعة الشرق الأوسط الأردن
أ.د إلياس بن ساسي جامعة قاصدي مرباح ورقلة	ا.د ناصر دادي عدون، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	P.Sid ali kamel Kaya , Business School Toulouse
أ.د هواري سويسي ، جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د عمر لعلاوي، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	د. عبد الفتاح علاوي، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية
أ.د. علاوي محمد لحسن، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د نصر الدين حمودة، مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، الجزائر	د. محمد كنوش، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تراكيا، تركيا
أ.د محمد قويدري جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د. شاهد إلياس جامعة حمة لخضر الوادي	د. يوسف ناصر الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا
أ.د محمد فرحي جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر	ا.د عدالة لعجال جامعة مستغانم، الجزائر	د. يحضية سملالي كلية ادارة الاعمال جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية
أ.د محمد حمزة بن قرينة ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د صالح تومي، جامعة الجزائر3، الجزائر	د. أحمد بلالي ، جامعة تمنغست، الجزائر
أ.د سليمان ناصر ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د دحمان بن عبد الفتاح جامعة أدرار، الجزائر	د. صباح المحياوي، معهد الادارة / الرصافة / الجامعة التقنية الوسطى – بغداد – العراق
أ.د بورنان إبراهيم جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د مقدم عبيرات، جامعة الاغواط، الجزائر	د.عبد الرحمن رشوان، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا– غزة– فلسطين
ا.د الشيخ داوي جامعة الجزائر3، الجزائر	أ.د عبد السلام مخلوفي جامعة بشار، الجزائر	د. محمد كنوش، Trakya University
ا.د شعيب شنوف ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس	ا.د. حسين شنيني جامعة غرداية، الجزائر	د. عودية مولود، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية
ا.د. بوزيد سايح ، جامعة ورقلة، الجزائر	د. خنيش يوسف جامعة الأغواط، الجزائر	د. قاسم النعيمي جامعة دمشق ، سورية
ا.د. اسماعيل بن قانة ، جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د. لعمور رميلة جامعة غرداية، الجزائر	د. حبيب بوهرور، جامعة الدوحة، قطر
ا.د مليكة زغيب، جامعة قسنطينة 2، الجزائر	د. مريم شرع جامعة غرداية، الجزائر	د. عبد الله غالم، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر
أ.د الهام بحياوي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر	أ.د. أولاد حيمودة عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	D. Essia Ries Ahmed, Universiti Sains Malaysia
أ.د. علماوي أحمد، جامعة غرداية، الجزائر	ا.د. عمي سعيد حمزة جامعة غرداية، الجزائر	د. النويران ثامر، جامعة شقراء – المملكة العرآية السعودية
أ.د. طويطي مصطفى جامعة غرداية، الجزائر	أ.د. تيماوي عبد المجيد جامعة غرداية، الجزائر	د. عصام الاطرش، جامعة الاستقلال، فلسطين
د. رواني بوحفص، جامعة غرداية، الجزائر	ا.د. دحو سليمان جامعة غرداية، الجزائر	د. بابكر مبارك عثمان الشيخ ، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية
أ.د. محمد زوزي جامعة غرداية، الجزائر	د. شرقي مهدي جامعة غرداية، الجزائر	د .مصطفى عبد الله احمد القضاه، جامعة شقراء – المملكة العربية السعودية
د. ابو بكر بوسالم المركز الجامعي ميلة	أ.د. عقبة عبد اللاوي جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر	قرين ربيع، المركز الجامعي لميلة – الجزائر

ا.د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار، الجزائر	أ.د. على بن ضب، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر	أ.د. فوزي محيريق جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر
د.أحسينة خليفة جامعة ابن الطفيل المغرب	د.المحياوي صباح نوري عباس مجلس الخدة العامة العراق	د.بوهراوة سعيد GLOBAL UNIVERSITY OF ISLAMIQUE FINANCE MALYSIA
د.حمودة نصر الدين مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير- الجزائر	عباس بلقاسم المعهد العربي للتخطيط – الكويت	D.DORNIER Raphael Université Savoie Mont Blanc FRANCE
د. خوالد أبو بكر جامعة عنابة – الجزائر	د.سمرد نوال جامعة سيدي بلعباس – الجزائر	D.Laouisset Djamel Eddine Duy Tan University - Vietnam
د.الشكري قدري سليمان مصطفى جامعة عجلون الوطنية/ المملكة الاردنية الهاشمية	Tarek SADRAOUI UNIV Mahdia Tunisie	OUKIL Amar Sultan Qaboos University, Muscat, Oman
د.الشهوان نوفل قاسم علي مركز الدراسات الاقليمية –جامعة الموصل –العراق	د.الطالب مصطفى ولد حام جامعة نواكشوط العصرية- موريتانيا	د. النعيمي قاسم جامعة دمشق –كلية الاقتصاد + الاكاديمية السويسرية الملكية للاقتصاد والتكنولوجيا
د. نشأت ادوارد معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات – مصر.	د.رشوان عبد الرحمن الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة- فلسطين	د. الشيخ بابكر مبارك عثمان جامعة نجران المملكة العربية السعودية
د.المساعيد فرحان جامعه ال البيت – المملكه الاردنيه الهاشميه	Soraya BOURROUBEY جامعة محمد بن أحمد وهرن 2 – الجزائر	ABDELKADER GUETTAF المركز الجامعي لأفلو
د.الشهوان نوفل قاسم علي جامعة الموصل- العراق	Kaya Sid ali kamel Business School Toulouse	Nawel SEMRED جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس – الجزائر
Ishaq Hacini جامعة معسكر- الجزائر	Matmar Dalila Université DE TIZI OUZOU - ALGER	Kheira Medjdoub جامعة ابن خلدون تيارت
أ.د. رحاب يوسف جامعة بني سويف ، مصر	د.الرباع جواد جامعة ابن زهر اكادير.المغرب	Derradji Raki Université de Bouira - ALGER
د.أمين هبة لقمان الجامعة التقنية الشمالية / الكلية التقنية الادارية/ الموصل- العراق	Mostefa SAIM جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان –الجزائر	SADAOUI Farid Université de Ghardai - ALGER
د.المصبح عماد الدين، كليات الشرق العربي للدراسات العليا – الرياض – العربية السعودية	د.عصام عبد الخضر سعود العباس، لجامعة المستنصرية – العراق	الصغير ميسم، جامعة سيدي بلعباس- الجزائر د.
د.جبريل وائل محمد جامعة عمر المختار – ليبيا	د.حميدات عمر، جامعة غرداية- الجزائر	د.سايح جبور علي جامعة الجزائر3 – الجزائر
د.سمية محمد مصطفي محمد الامين جامعة كسلا – السودان	د.شاهر عبيد، جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين	د.عابد محمد جامعة الأزهر –كلية الدراسات المتوسطة – مصر
د.عبد السلام مصطفى محمود، جامعة أم القرى –كلية العلوم الاقتصادية والمالية الاسلامية- المملكة العربية السعودية	د.عبد الكريم جابر شنجار العيساوي كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية العراق	د.عبدالله سراج جامعة الملك فيصل – السعودية
د.عبد الوهاب برحال جامعة جيجل – محمد الصديق بن يحي – الجزائر	د.عبدالله محمد البدارين جامعة اليرموك- الاردن	د.عزيز عادل عبدالله الجامعة التقنية الشمالية / الكلية التقنية الإدارية / الموصل – العراق
د.فدوة علي حسين العبد الجامعة التقنية الشمالية / الكلية التقنية الإدارية / الموصل – العراق	د.مجيد العكيليّ علي الجامعة المستنصرية – العراق	د.محمد الزغول، جامعة عجلون الوطنية –الاردن.
د.نشوان محمد عبد العالي عبد الرحمن جامعة الموصل- العراق .	د.مصطفى العرابي جامعة بشار- الجزائر	د.يحياوي الهام جامعة باتنة 1 الحاج لخضر- الجزائر

الرؤيـــة العـــامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية .ترمي مجلة إضافات اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في المجالات الاقتصاد والتسيير والتجارة. والمحاسبة والمالية.

اهتمـــامـــات المجلة : تعنى المجملة بنشر البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص .

شروط وقواعد النشر

مجلة إضافات اقتصادية مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية دورية علمية محكمة، تصدر عن جامعة غرداية. وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط والشروط الآتية:

1) تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً. ويتم استلام البحث المستوفي للشروط والمعايير التالية:
   - وقوع موضوع البحث ضمن إهتمامات وأهداف المجلة. .
   - التزامه بقواعد النشر المتبعة في المجلة.
2) تتمثل العناصر الرئيسية التي يجب أن يرتكز عليها أي بحث في:
   - عنوان البحث وملخصا عنه .
   - مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته ومسوغاته وأهميته.
   - مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة.
   - منهجية البحث المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافتراضات بحثية واضحة.
   - خاتمة تتضمن تلخيصاً للموضوع، والنتائج التي تم التوصل إليها (نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما يتوصل اليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة إلى تلك النتائج).
3) يجب أن لا يكون المقال منشوراً أو مقدماً للنشر لدى جهة أخرى.
4) تقبل المجلة المقالات المكتوبة باللغة العربية، الفرنسية أو الإنجليزية على أن يرفق المقال بملخصين، أحدهما باللغة العربية، وأن لايتجاوز كل ملخص 150 كلمة. كما يجب أن يتضمن ملخصي المقال على: (الإشكالية، المنهجية المتبعة، أهمية المقال والأهداف المرجوة من خلاله).
5) يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية لا تقل عن 5 كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL (***Journal of Economic Literature*** **(JEL) Classification**)، الصادر عن الجمعية الأمريكية للاقتصاد (***American Economic Association – AEA***) ، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية لكل ملخص.
6) يكون المقال في حدود 20 صفحة، بما فيها الجداول والأشكال والمراجع والملاحق (إن وجدت).
7) تكتب كل المقالات المقدمة ببرنامج (MS Word)؛
8) بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Traditional Arabic) حجم14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش.
9) بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman)حجم12، و10 للهوامش.
10) تكتب العناوين بخط غامق، ومسافة 1 بين الأسطر.

11) يكون التهميش في آخر المقال (Notes de fin) بطريقة آلية.

12) تتضمن الورقة الأولى عنوان المقال، اسم الباحث، اسم المؤسسة التي ينتمي إليها وبريده الالكتروني.

13) تدوين المراجع يكون في آخر المقال باعتماد أسلوب "هارفارد" (أنظر الرابط http://www.emeraldgroup publishing.com/portal/ar/authors/harvard/2.htm)، وذلك بإدراج إحالة (Notes de fin) في قلب النص، كما يمكن ذكر صاحب المرجع والسنة بين قوسين في قلب النص، على أن يُدون المرجع كاملا في قائمة المراجع.

14) قبول المقال للتحكيم مرهون بالالتزام الكامل بشروط النشر المذكورة أعلاه. كما يجب على الباحثين الاستعانة بالقالب النموذجي للمقالات (Template) الخاص بمجلة إضافات اقتصادية.

15) يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء تعديلات شكلية على المقالات دون المساس بمضمونها متى لزم الأمر.

16) ترسل المقالات إلى عنوان المجلة الالكتروني: **(journal.additions@gmail.com)**.

17) يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى تحكيم أولي من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليته للتحكيم الخارجي، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في اجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون إبداء الأسباب.

18) البحث المقبول للنشر يأخذ دوره للنشر حسب تاريخ قبوله للنشر بصرف النظر عن العدد الذي تم تحديده أو العدد الذي أرسل إليه أو في أحد الأعداد التي تليه.

19) تعتذر المجلة عن عدم إعادة البحث الذي يتم ارساله إلى المجلة (بكليته أو أجزاء منه) إلى الباحث في حالة عدم قبوله للنشر في أي مرحلة من المراحل.

20) المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة.

21) ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

22) ترتب البحوث عند النشر في عدد المجلة وفق اعتبارات فنية، وليس لأي اعتبارات أخرى أي دور في هذا الترتيب، كما أنه لا مكان لأي اعتبارات غير علمية في إجراءات النشر.

مجلة إضافات اقتصادية

المجلد: 08 العدد: 02 سبتمبر 2024

المقـــــــــالات

عنوان المقال والمؤلفين	الصفحات
الهيئة العلمية للمجلة	02
الرؤيــة العــامة	04
كلمة افتتاحية العدد **د. بن أوذينة بوحفص**	09
أهمية نموذج العمل التجاري (BMC) في تعزيز ريادة الأعمال لدى طلبة الجامعة: دراسة حالة طلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات جامعة باجي مختار عنابة عويسي وردة	10- 29
حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لبعث وارساء المشاريع الابتكارية وانشاء المؤسسات – دراسة حالة حاضنة الأعمال لجامعة غرداية – بن اودينة بوحفص	30- 46
حاضنات الأعمال ومساهمتها في دعم الشركات الناشئة "دراسة حالة حاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة" منيرة بوفرح ، عبد الحليم جدي	47- 66
المؤسسات الناشئة بالجزائر بين المرافقة الحكومية والدعم المالي – أجهزة مقترحة لتمويل المؤسسات الناشئة– بوعبدالله مصطفى، بن غالم عبد الهادي	67- 86
دور آليات التمويل في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة يوسف بورانة، أبو بكر الصديق بن الشيخ	87 - 106
مساهمات التكنولوجيا والتطوير في خلق و دعم بيئة اعمال مبتكرة حالة : الجزائر، قطر ومصر للفترة 2020 – 2023. عقبة مخنان	107- 125
آليّات الدّعم الحكومي وأهمّيته في تعزيز نموّ الاقتصاد الجزائريّ **دراسة تطبيقية باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1990–2022)** صحراوي جمال الدين	126- 145
التحول الرقمي في قطاع التعليم العالي (مراجعة ببيليومترية) خديش غادة، مرابطي سناء	146 - 165
إستراتيجية رقمنة الإدارة الجبائية كضرورة للامتثال الضريبي وتفعيل التخطيط الضريبي في الجزائر –تجربة تحليل استشرافي باستخدام التحليل الهيكلي المخصب بأداة MICMAC– شوقي مرداسي، مروى بوراس	166- 185
مساهمة سياسة التصنيع لإحلال الواردات في تخفيف ضغط الاستيراد–دراسة إحصائية لحساب مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد في الجزائر للفترة 1990–2021	186- 205

كورتل نجاة	
عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر: دراسة حالة قطاع الطاقات المتجددة 2011–2023 براني خالد، خلادي محمد أمين مهدي	224 - 206
التجارة الخارجية في الجزائر (الواقع والتحديات) دراسة تحليلية للفترة 2010–2022 عيساوي رياض ، هاني محمد	244 - 225
واقع الإدارة اللوجيستية وسلسلة الإمداد في الدول النامية: دراسة حالة مجموعة من الدول النامية، تركيا–مصر–الجزائر خلال فترتي 2021–2022 حمزة بن الزين	263 - 245
دور صندوق الكفالة المشتركة في ضمان مخاطر القروض العمومية لريادة الأعمال في الجزائر؛ دراسة حالة وكالة أم البواقي للفترة 2020–2022 لامية حمايزية، نصر الدين عيساوي	283 - 264
منصات التمويل الجماعي الأخضر كآلية مبتكرة لتمويل الاستثمارات الخضراء وتحقيق الاستدامة (دراسة تحليلية للمنصة الأوروبية LITA.CO) أسماء دراجي، نور الهدى دحماني	303 - 284
أثر التوسع النقدي و المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: منظور قطاعات خارج المحروقات دراسة حالة الفترة 2013–2023 فاتح بلقاسم أولاد الهدار	323 - 304
تحليل الحركات المتزامنة بين البتكوين والذهب والدولار خلال الفترة جانفي 2014– جوان 2024 عثماني الهادي	343 - 324
قياس ممارسات إدارة الأرباح بشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2016–2020) عمر الفاروق زرقون، مسعود كسكس، محمد السعيد أوبيرة	363 - 344
أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة ممارسات إدارة الأرباح في بعض المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية خلال الفترة (2006–2020) زيدية بوزيد، محمد العيد صلوح	383 - 364
البيئة الاقتصادية في الجزائر وسبل تطويرها لتطبيق معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية أميرة شايب الدراع، محمود كبيش	402 - 384
المحددات الداخلية للأداء المالي في شركات القطاع الصناعي المدرجة في السوق المالي السعودي مقدم ليلى	420 -403
دور التحقيق المصوب في تعزيز آليات الرقابة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية غرداية كريم هندي	440 - 421
أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك بولاية البيض مرسلي فاطيمة الزهرة، سايح حمزة	460 -441
أثر نشاطات إدارة الموارد البشرية على الرضا الوظيفي لموظفي بعض البنوك في ولاية ميلة.	480 -461

	بوشلوش عبد الحليم
500 -481	**إدارة المعرفة وأثرها على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات –دراسة حالة عينة من المؤسسات–** بن دومة بن عمر، عابد عبد الكريم غريسي
520 -501	**تنولوجيا الإتصال الحديثة ودورها في ممارسة أنشطة العلاقات العامة** كريم قندز، أمال حمو زروقي
540 -521	**دور البيئة الجامعية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة** **–دراسة ميدانية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية–** محمد الأزهر بوخلط، عبد الله سايح
560 -541	**علاقة القيادة التبادلية والتحويلية بتحقيق الإبتكار كمقوم لريادة الأعمال في مؤسسات الخدمات البترولية بالمنطقة الصناعية حاسي الرمل (الأغواط).** بودودة الصديق، بلعور سليمان.
580 -561	**تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجزائر** بلقاسمي خالد، دهيمي عمر
600 -581	**تطبيقات التسويق المستدام في قطاع الموضة– شركة نايك نموذجا–** فاطيمة سايح
620 -601	**التسويق الداخلي كآلية لتعزيز الدافعية لدى العاملين** **(دراسة حالة مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بولاية بشار** هاجر بودية، عبد الحكيم بن سالم
639 -621	**Reflections of Digitalization on the Effectiveness of Tax Supervision and Enhancement of Tax Collection: A Case Study of Tax Directorate of Chlef Province** *S. ELMILOUDI, F. Fouka, S. Fellag*
657 -640	**Energy Audit as a Mechanism for Measuring the Amount of Electricity and Gas Lost under the High Energy Crisis Applied Study Distribution Directorate of Ghardaia** *Zoubir Mohamed, Abdennebi Fatiha*
672 -658	**Mechanisms for applying electronic management and its role in improving the quality of public service** **- the health sector in Algeria as an example –** DJELLABI ELALIA , Zedouri esma
692 -973	**The Role of the Human Resources Information System in Evaluating Social Performance: a case study of the municipality of Zelfana –** H. Souid and M. Chergui
711 - 693	**Digital Technology Application in Tax Administration: An Analytical Study of International Experiences in the Era of Digital Transformation** M.H. SENOUCI D. Benabderrahmane A. HAMIDAT
731 -712	**The role of Islamic financial technology in supporting and developing the work of Islamic financial institutions** Tiouane Hamza

كلمة مدير نشر المجلة

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد :

أعزائي القراء .. من أساتذة وباحثين وطلبة ...
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته

بعون من الله وتوفيقه تم اخراج العدد الثاني من المجلد الثامن لشهر سبتمبر من عام الفين وأربعة وعشرون من مجلة اضافات اقتصادية الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية (الجزائر) عبر البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، التي فتحت الباب للتميز وترقية البحث العلمي في الجامعات الجزائرية.

فبعد جهد جهيد وعمل متواصل تستمر شُعلة مجلة إضافات اقتصادية في إضاءة وإضافة بحوث مميزة ومتنوعة ومرافقة الباحثين والمتخصصين وطلبة دكتوراه، وتسعى كغيرها من المجلات العلمية إلى أن تتبوأ مكانةً هامة ومرموقة في صرح البحث والنشر العلمي وإنتاج المعرفة وتيسير وصولها وتداولها بين المهتمين والباحثين.

تم إخراج العدد الثاني من المجلد السابع الذي يضم عددا هاما من المقالات المميزة والمتنوعة والتي مست جوانب مختلفة اقتصادية ومالية ومحاسبية وادارية وتسويقية.

وإذ نتمنى أن تكون هذه البحوث إضافة قيمة للفكر وسرحا وفضاء علميا واسعا لاكتساب ونشر المعرفة ودافعا لمواصل السير قدما للارتقاء بالبحث العلمي إلى المستوى المطلوب من خلال الموضوعات المختلفة والبحوث المتنوعة.

كما لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أسرة المجلة وكذا الخبراء والمحكمين الذين ساهموا في تقييم واختيار أفضل الأعمال وإلى كل من ساهم في إثراء المجلة بأبحاثهم.

مدير النشر

د . بن أودينة بوحفص

أهمية نموذج العمل التجاري (BMC) في تعزيز ريادة الأعمال لدى طلبة الجامعة: دراسة حالة طلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات جامعة باجي مختار عنابة

The importance of the Business Model Canvas (BMC) in fostering entrepreneurship among university students: A case study of Economics and Institutional Management students at Badji Mokhtar University in Annaba

عويسي وردة، مخبر البحث في الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة (LARIEDD)، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، warda.aouissi@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/15 تاريخ القبول: 2024/06/18 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

هـدفت الدراسـة إلى إلقـاء الضـوء عـن أهميـة نمـوذج العمـل التجـاري(*BMC*)، في تعزيـز ريادة الأعمال لدى الطلبة، من خلال دراسة حالة طلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات جامعة باجي مختار عنابـة، ولتحقيـق هـذا الهـدف تم اسـتخدام المـنهج الوصـفي التحليلي معتمـدة على أداة الاسـتبيان وتحليـل نتائجها باستخدام برنامج (*SPSS V26*)، لعينة بلغت 111 طالب في طور التخرج. ولقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج من أبرزها عدم كفاية المعرفة الجيدة لنموذج العمل التجاري لدى أفراد العينة خلق صعوبات في إعداد وتطبيق هذا النموذج في مشاريعهم الخاصة.

كلمات مفتاحية: نموذج عمل تجاري ، ريادة أعمال ، طلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات.

تصنيفات JEL : L26 ، O21 .

Abstract:

The study aimed to shed light on the importance of the Business Model Canvas in promoting entrepreneurship among students, through a case study of students majoring in Economics and enterprise Management at Badji Mokhtar University, Annaba. To achieve this goal, a descriptive-analytical approach was used, relying on a questionnaire tool and analyzing its results using the(SPSS V26)program, for a sample of 111 graduating

students. The study included several results, the most prominent of which was the insufficient knowledge of the Business Model Canvas among the sample individuals, which created difficulties in preparing and implementing this model in their own projects.

Keywords: BMC; entrepreneurship; students majoring in Economics and enterprise Management

Jel Classification Codes: L26, O21.

1. مقدمة:

أصبحت ريادة الأعمال في السنوات الأخيرة تحضي باهتمام كبير في أوساط الجامعة الجزائرية خاصة في سياق القرار الوزاري 1275 المتعلق بشهادة- مؤسسة ناشئة-شهادة براءة اختراع-، الذي يسعى لخلق جيل من طلبة رواد الأعمال من خلال إعداد مذكرات تخرج قابلة للتحويل إلى مؤسسات ناشئة، حيث يتلقى الطلبة المنخرطين ضمن هذا القرار لدورات وورشات ميدانية حول نموذج العمل التجاري (**BMC**)، التسويق الالكتروني، المانجمنت، المحاسبة وغيرها. لذا يعد فهم هذا الأخير أمرا بالغ الأهمية لدعم ريادة الأعمال بين طلاب الجامعات، إذ يوضح هذا النموذج كيفية قيام الشركة بإنشاء القيمة وتقديمها والحصول عليها. فبالنسبة للطلاب الذين لديهم القدرة والرغبة في التوجه نحو ريادة الأعمال يعد فهم هذا النموذج خريطة طريق للنجاح.

الإشكالية:

في إطار التوجه الحالي ضمن القرار الوزاري 1275 المتعلق بشهادة- مؤسسة ناشئة-شهادة براءة اختراع، وسعي جامعة باجي مختار عنابة لتشجيع الطلبة نحو ريادة الأعمال، يجد العديد من الطلبة صعوبة في تحويل أفكارهم الإبداعية لمشاريع تجارية ناجحة، وهنا يمكن لنموذج العمل التجاري أن تكون أداة فعالة لتعزيز قدراتهم الريادية. وعلى ضوء ذلك تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن لنموذج العمل التجاري (BMC)**، أن يسهم في تعزيز ريادة الاعمال لدى طلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات ؟**

الأسئلة الفرعية: للإلمام بالتساؤل الرئيسي تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى معرفة طلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات بنموذج العمل التجاري ؟
- ما مدى مساهمة جامعة باجي مختار عنابة في تعزيز ريادة الأعمال وفهم نموذج العمل التجاري لذى الطلبة الجامِعيين؟
- ما مدى تأثير فهم نموذج العمل التجاري على ريادة الاعمال لطلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات؟

الفرضيات: للإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

– هناك معرفة كافية لطلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات بنموذج العمل التجاري.

– تساهم جامعة باجي مختار عنابة في تنمية مفهوم نموذج العمل التجاري لدى الطلبة وتعزيز ريادة الأعمال.

– يوجد أثر إيجابي لإدراك مفهوم نموذج العمل التجاري على ريادة الاعمال لطلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات.

أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة في:

– الوقوف على مدى تأثير فهم نموذج العمل التجاري على قدرة الطلاب على إطلاق مشاريع ريادية ناجحة.

– تحليل أساليب تعزيز ريادة الأعمال داخل الجامعة ودورها في تحفيز الطلاب.

– ابراز أهم التحديات والعوائق التي تواجه طلاب الجامعة في الدخول إلى مجال ريادة الأعمال .

– تقديم توصيات عملية للجامعات لتعزيز برامج ريادة الأعمال ودعم الطلاب المهتمين بتطوير مشاريعهم الخاصة.

المنهج المتبع: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بالجوانب النظرية المتعلقة بمفاهيم نماذج الأعمال ونموذج العمل التجاري، كذلك تحليل نتائج الدراسة الميدانية والوقوف على مدى تأثير معرفة نموذج العمل التجاري على ريادة الأعمال لذى العينة محل الدراسة.

الدراسات السابقة

– دراسة (Yvonne Crotty et al): دراسة بعنوان: Using the Business Model Canvas (BMC) strategy tool to support the Play4Guidance online entrepreneurial game

تعالج هذه الدراسة لعبة الأعمال عبر الإنترنت حيث هذه الأخيرة مصممة للمساعدة في تعليم مهارات ريادة الأعمال باستخدام بيئة أعمال واقعية، حيث توضح كيف ساعدت إستراتيجية نموذج العمل (BMC)في تسهيل فهم الطلاب لتنمية الأعمال في الحياة الواقعية عن طريق لعبة افتراضية. ولقد أظهرت نتائج استجابات الاستطلاع من مجموعة من الطلاب أن التجربة كانت محورية في مساعدتهم على فهم استراتيجية الأعمال في الحياة الواقعية عن طريق ممارسة اللعبة.

– دراسة (Caiyue Liu): دراسة بعنوان: A study on the correlation between business model, entrepreneur ability and enterprise performance of entrepreneurial enterprises

ينطلق هذا البحث من المشاكل التي تواجهها المؤسسات الريادية، والتحليل الإحصائي لاختيار وتصنيف نماذج الأعمال للمؤسسات الريادية، وتبيان العلاقة بين نماذج الأعمال للمؤسسات الريادية وقدرات رواد الأعمال، وذلك من خلال مطابقة نماذج الأعمال والقدرات مما يمكنهم من تحسين أداء المؤسسات، وبالتالي زيادة معدل بقاء المؤسسات الناشئة.

–دراسة (Ghezal Meriem et al): دراسة بعنوان:" The Business Model Canvas in The Context of Enterprise Creation: A Case Study from Jumia online shopping

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور نموذج الأعمال في عملية إنشاء المؤسسات مند بداية نشاطها، وهذا بالابتكار المستمر في نموذج أعمالها. ولقد توصلت الدراسة أن نموذج الأعمال يعكس حالة المؤسسة مهما كان تخصصها، فضلا عن اعتباره أداة استراتيجية لبناء القدرات التنافسية، تحقيق الأرباح، خلق القيمة المضافة.

2. مفهوم وأنواع نماذج الأعمال (Business Model)

1.2 مفهوم نموذج لأعمال(BM) (Business Model):

يصف نموذج العمل العمل (BM)، رؤية المقاول للمشروع والكيفية التى ستتم بها خلق القيمة وإدارته لأنشطته (MOINGEON & Lehmann-Ortega, 2010, p. 271). وهو في الأساس يوضح كيفية كسب الشركة للمال، حيث يختلف عن خطة العمل على الرغم من أن بعض الجوانب يتم التطرق إليها في كل من النموذج التجاري وخطة العمل (Camara, 2016, p. 63). وكما يسمح نموذج العمل للشركة بالحصول على ميزة تنافسية مستدامة، وكذلك الحصول على أداء أفضل على المدى الطويل بالنسبة لمنافسيها (Verstraete & Jouison-Laffitte, 2009, pp. 38-39). ويمكن توضيح مكونات نموذج العمل(BM)، فيما يلي:

- **القيمة المقترحة(la valeur de proposition)**: من حيث (MOINGEON & Lehmann-Ortega, 2010, p. 270):
  - نوع الزبائن أو نوع السوق المستهدف.
  - المنتج أو الخدمة المقترحة على الزبون أي العرض من طرف المؤسسة على نطاق واسع، حيث لا يشتمل فقط من يدفع بل جميع الأطراف الثى تستفيد من القيمة المقترحة من المؤسسة مثل: المورد، الحكومة (لضرائب، الرسوم، الغرامات)، الاتحادات(النقابية، العمال، المسيرين، المساهمين).
- **هندسة القيمة (l'architecture de valeur)**: تنقسم إلى:

1. **سلسلة القيمة الداخلية لمايكل بورتر 1984**: تتمثل في جميع الخطوات الثى تقوم بها المؤسسة للوصول لتقديم القيمة المقترحة للزبون بهدف خلق ميزة تنافسية، حيث هذه الأخيرة تنقسم إلى قسمين هما (زرواطي ، 2020، صفحة 304): أنشطة أساسية (أولية)، تتمثل في جميع أنشطة تحويل مواد أولية إلى منتج نهائي والبيع وخدمات ما بعد البيع، وأنشطة داعمة أو ثانوية للأنشطة الأساسية مثل: البنية الاساسية للمؤسسة (الادارة العامة، المحاسبة، لمالية..إلخ)، البحث والتطوير(R.D)، إدارة الموارد البشرية، الشراء (الحصول على المدخلات)؛
2. **سلسلة القيمة الخارجية**: جميع الروابط أو العلاقات مع الموردين والموزعين المشاركين ضمن سيرورة العملية الانتاجية (MOINGEON & Lehmann-Ortega, 2010, p. 270).

- **معادلة الربح (l'équation de profits)**: من القيمة التي استولت عليها الشركة ينعكس رقم الاعمال، أي هذا الأخير ينتج عن نجاح القيمة المقترحة والمقدمة للزبائن، في حين هيكل التكاليف ورؤوس الاموال المستثمرة هي انعكاس للأنشطة المتضمنة لهندسة القيمة (MOINGEON & Lehmann-Ortega, 2010, p. 271).

2.2 أنواع نماذج الأعمال (Business Model): هناك أنواع كثيرة لنماذج الأعمال وسوف يتم التطرق لأهم النماذج على أساس العلاقة بين أطراف الصفقة وتتمثل في:

1.2.2 نموذج الأعمال إلى الأعمال(Business-to-business (B2B)) : يعبر هذا النموذج عن التعاون التجاري بين الشركات حيث تقوم فيه الشركة ببيع أو شراء المنتجات أو الخدمات من وإلى شركة أخرى، فهو شكل من أشكال المعاملات بين الشركات التي ترغب في استخدام السلع والخدمات في إنتاج سلع وخدمات أخرى أو بيع أو تأجير أو توريد البضائع للآخرين (Nickels, McHugh, & McHugh, 2019, p. 351) .

2.2.2 نموذج الأعمال إلى الحكومة (Business To Governments (B2G)): يشير هذا نموذج إلى العلاقات التجارية بين الشركات والحكومات أي تبادل السلع والخدمات بين الشركات والهيئات الحكومية (Josephson, Lee, Mariadoss, & Johnson, 2019, p. 54).

3.2.2 نموذج الأعمال إلى المستهلك (Business to Consumer (B2C)) : يعني هذا النموذج التجاري شركة إلى مستهلك، كما هو الحال في المعاملات التي تتم بين شركة وفرد باعتباره العميل النهائي) (Heaslip, 2024. مثال عن النماذج الأكثر شهرة نذكر نموذج العمل التجاري Business Model (BMC) Canvas)).

4.2.2 نموذج المستهلك إلى المستهلك (Consumer to Consumer (C2C)**):** يتم تعريف هذا النموذج على أنه تعاملات المستهلكين أي الشراء والبيع من واحد إلى آخر (Yrjölä & Saarijärvi, 2019, p. 145)، يعرف أيضا بالتعامل المباشر بين المستهلكين النهائيين مثل: نماذج الاعمال القائمة

على المنصات فهي واحدة من أكثر الأشكال نجاحا لهذا النوع من النماذج مثل: امازون، موقعeBay .(Duan, 2010, p. 85)

3.2 نموذج العمل التجاري(Business Model Canvas (BMC))

تم تصميم وتطوير نموذج العمل التجاري (BMC)، من قبل(Alexander Osterwalde and Yves Pigneur,2010). يتيح هذا النموذج مراجعة أساسيات النموذج الاقتصادي للمشروع، بدءا من الجوانب المالية والجوانب التسويقية، بما في ذلك عرض القيمة المقترحة والشركاء الرئيسيين، ويتم ذلك عن طريق ملء تسع حجارة مترابطة (Giffard et al, 2020, p. 28) .

وعليه يحدد الأسلوب الذي تتتبعه الشركة في خلق قيمة ما وتحقيقها والاستفادة منها من خلال تسعة حجارة بناء أساسية تظهر كيف تعمل هذه الشركة لتحقيق النجاح وكسب المال (osterwalder & pigneur, 2010, p. 14). تتمثل هذه الحجارة التسعة في:

1) **القيمة المقترحة (Value Propositions)**: هي عبارة عن جميع المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء أي السبب الذي يكمن خلف توجه العملاء إلى شركة معينة دون غيرها، وهذه الاخيرة إما أنها تحل مشكلة يعانيها المستهلك أو أنها تلبي إحدى احتياجاته، مما يسمح بالتميز عن الشركات المنافسة، إذ تكون بعض هذه القيم مبتكرة أو قد تكون مماثلة لعروض تجارية قائمة لكن مع خصائص إضافية (Camara, 2016, p. 65). يمكن أن تولد القيمة من بعض العناصر مثل: السعر، تأدية الخدمة، التصميم، قيمة للعملاء من خلال كل من الحداثة، الأداء، تكييف المنتجات تبعا لاحتياجات المستهلكين، العلامة التجارية، التكاليف، التصميم والسعر (osterwalder & pigneur, 2010, pp. 22-25).
2) **شرائح العملاء(Customer Segments)**: يجب على الشركة تحديد العملاء الذين ترغب في خدمتهم حيث يمكن تقسيم العملاء إلى شرائح بناءا على احتياجاتهم أو خصائصهم المحددة .(Camara, 2016, p. 64)
3) **العلاقة مع العملاء(Customer Relationships)**: وهنا يجب تحديد نوع العلاقة التي ترغب في بنائها مع العملاء إذ يمكنك الحصول على علاقة شخصية أو تقديم خدمة آلية من أجل اكتساب العملاء أو الاحتفاظ بالعملاء (Camara, 2016, p. 66). وهنا يمكن للشركة تطوير علاقة قوية مع

عملائها من خلال تشجيعهم على المشاركة بشكل أكبر مثل : نهج التصميم المشترك، التعاون، الخدمة الذاتية، أيضا من خلال تقديم تجربة شخصية للعميل وتوفير دعم نشط بمختلف الوسائل (Giffard et al, 2020, p. 30) .

4) **الشراكات الرئيسية(Key Partnerships)**: وهنا تعمل الشركات على اقامة شراكات مع أطراف أخرى لأسباب كثيرة إما بهدف تحسين أداء نماذج الأعمال التجارية الخاصة بها أو للحد من المخاطر أو سعيا وراء الحصول على موارد جديدة (osterwalder & pigneur, 2010, pp. 38-39).

5) **الأنشطة الرئيسية(Key Activities)**: تتمثل في أهم الأنشطة الأساسية التي لا بد للشركة القيام بها لتضمن نجاحها في عملها، حيث تعتبر هذه الأنشطة ضرورية لتقديم القيمة المقترحة ولدخول الأسواق وضمان الحفاظ على العلاقات مع العملاء وكسب الإيرادات (osterwalder & pigneur, 2010, pp. 36-37).

6) **الموارد الرئيسية(Key Resources)**: تعتبر هذه الموارد الأساسية لتشغيل النشاط وخلق القيمة للعميل وقد تكون هذه الموارد مادية أو فكرية أو مالية أو بشرية (Camara, 2016, p. 67). وهذه الأخيرة تختلف تبعا لنوع نموذج العمل التجاري إذ قد تكون مملوكة للشركة أو مستأجرة أو تم الحصول عليها من شركاء رئيسيين (osterwalder & pigneur, 2010, p. 35).

7) **مصادر الإيرادات(Revenue Streams)**: يتم هنا تحديد كل مصدر إيرادات لكل شريحة من العملاء حيث هناك عدة طرق لتوليد مصادر الايرادات وتتمثل في: بيع المنتج أو الخدمة، التأجير أو الإعارة، الإعلانات، رسوم الاشتراك، الترخيص، رسوم الوساطة (osterwalder & pigneur, 2010, pp. 30-32)؛

8) **هيكل التكاليف(Cost Structure)**: تتحدد هذه التكاليف بعد إجراء تقييم دقيق قدر الإمكان لجميع التكاليف اللازمة، تكاليف ثابتة تبقى كما هي بغض النظر عن حجم البضائع أو الخدمات المنتجة أي مستقلة عن حجم نشاط العمل، وتكاليف متغيرة بحيث تناسب مع حجم نشاط العمل (osterwalder & pigneur, 2010, p. 40).

9) **القنوات(Channels)**: وهنا تخص القنوات التي ستجعل من خلالها عرض القيمة الخاص بالشركة معروف من جهة، والقدرة على توجيه العملاء نحو هذه القيمة (Giffard et al, 2020, p. 30). ويكون ذلك إما عبر قنواتها الخاصة أو عبر القنوات الشريكة أو عبر مزيج بينهما، حيث تكون مباشرة مثل: فريق

مبيعات تابع للمنشأة أو موقع إلكتروني، أو غير مباشرة مثل: محلات تجزئة مملوكة للشركة أو تدار بواسطتها، أو قنوات شريكة غير مباشرة مثل: التوزيع بالجملة وبالتجزئة أو المواقع الإلكترونية المملوكة لشركاء (osterwalder & pigneur, 2010, p. 27).

الشكل 2: نموذج العمل التجاري (BMC)

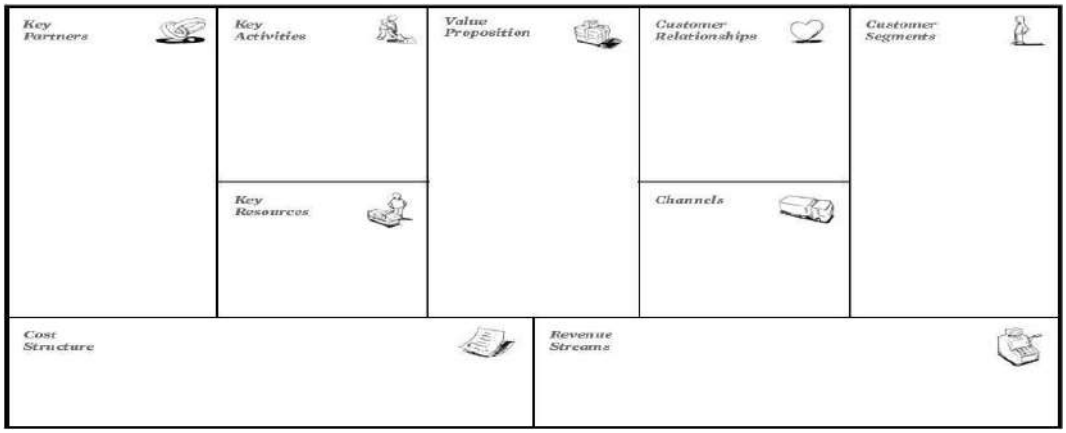

Source : (osterwalder & pigneur, 2010, p. 44)

4.2 العلاقة بين نموذج العمل التجاري (BMC) وريادة الأعمال

لقد سبق وأشرنا أن نموذج العمل التجاري يشير إلى كيفية توليد القيمة وتحقيق الربح، أما ريادة الأعمال فتشير إلى لتأسيس عمل أو مشروع ريادي قائم على فكرة تتسم بالإبداع والمخاطرة أو منظومة تبدأ بتحديد فكرة غير تقليدية ثم تحويلها إلى مشروع ريادي تجاري جديد أو تطوير مشروع قائم (المصري، 2023، صفحة 23). إن العلاقة بينهما تكمن في أن ريادة الأعمال تعتمد على وجود نموذج عمل تجاري فعال يمكن أن يدعم تنفيذ الفكرة بشكل مستدام وربحي، حيث يقدم هذا النموذج لرواد الأعمال خاصة الناشئين خيارات أفضل حول السبل لتنظيم وتطوير الأعمال ونموها، مما يوفر لهم نظرة سريعة من صفحة واحدة لعملياتهم التجارية سواء الداخلية أو الخارجية، وبالتالي زيادة فرصة نجاح الشركات الناشئة واستدامتها (Keane, Cormican, & Sheahan, 2018, pp. 6-7). كذلك ضمان الكفاءة في خلق قيمة المؤسسة مما يعزز نمو الأداء والكفاءة للمؤسسات الجديدة وتحقيق أداء أعلى في مجال تنظيم المشاريع (Crotty, Kinney, & Farren, 2017, pp. 35-36).

وعليه من خلال ما سبق واستعراض كل من مفاهيم وعناصر نموذج العمل التجاري يمكن أن نستنتج أن فهم هذا الأخير يمكن أن يوفر للطلاب الأسس والمعرفة الضرورية لبناء مشاريعهم الخاصة وتحقيق النجاح في ريادة الأعمال وذلك فيما يتعلق:

- يساعد على الفهم العميق لكيفية تنظيم الأعمال التجارية وتحقيق الربح، مما يمكنهم من تطبيق هذه المفاهيم في بناء مشاريعهم الخاصة.
- الاطلاع على كيفية تحليل السوق وتحديد الفرص الجديدة التي يمكن استغلالها في مجالات الاهتمام الخاصة بهم.
- يساعد على تطوير أفكار جديدة للأعمال أو إلهامهم لابتكار أساليب جديدة تستند إلى نماذج مختلفة تتناسب مع احتياجات السوق والعملاء.
- فهم كيفية إدارة الموارد المالية بشكل فعال والتخطيط للنمو المستقبلي للأعمال.

3. الدراسة التطبيقية ومنهجية الدراسة

1.3 مجتمع وعينة الدراسة: يتكون من طلبة قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات قسم العلوم الاقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة باجي مختار عنابة–، وقد تم توجيه الاستبيان إلى طلبة الليسانس والماستر المسجلين خلال السنة (2023-2024)، بحكم كون هؤلاء الطلبة مقبلين على التخرج حيث قدر عدد الطلبة في مستوى الليسانس 56 طالب و86 طالب في مستوى ماستر ليبلغ حجم المجتمع 142 طالب .

2.3 أداة الدراسة: تم اعتماد الاستبيان كأداة لجمع البيانات وتنقسم إلى جزئين: الجزء الأول يتعلق بالبيانات الديمغرافية عن عينة الدراسة من الجنس، السن، المستوى الدراسي، أما الجزء الثاني يتكون من 29 عبارة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية كالاتي:

– محور الأول يتعلق **بمدى معرفة الطالب بنموذج العمل التجاري (BMC)**، ويحتوي على 9 عبارات.

- محور الثاني يتعلق **بدور الجامعة في تعزيز ريادة الأعمال وفهم نموذج العمل التجاري (BMC)**، ويحتوي على 12عباراة.

- محور الثالث يتعلق **بتأثير معرفة نموذج العمل التجاري(BMC)، على ريادة الاعمال للطلبة**، ويحتوي على 8 عبارات.

والجدول التالي يوضح إحصائية الاستمارات الموزعة كالاتي:

الجدول 1: وضعية الاستمارات الموزعة والمعتمدة

البيان	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	142	%100
عدد الاستبيانات المسترجعة	134	% 94.4
عدد الاستبيانات الغير المسترجعة	8	% 5.6
عدد الاستبيانات الملغاة	23	%17.2
عدد الاستبيانات المعتمدة	111	% 82.8

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية

ولغرض تحليل إجابات واتجاهات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان يتم تحديد مستوى المتوسط المرجح لمقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول 2: الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05
مجال المتوسط الحسابي	1.80 - 1.00	2.60 - 1.81	3.40 - 2.61	4.20 - 3.41	5.00 - 4.21
مستوى التقييم	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: (Nyutu, Cobern, & Pleasants, 2021, p. 89)

3.3 الصدق البنائي لدراسة والثبات:

- ✓ **الصدق البنائي لدراسة:**
- ✓

الجدول رقم 3: اختبار الصدق البنائي لأداة القياس

علاقة الارتباط بين الاستمارة ككل ومحاور الدراسة	معامل ارتباط (Pearson)	مستوى الدلالة
المحور الأول	0.645	0.000
المحور الثاني	0.767	0.000
المحور الثالث	0.711	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات (SPSS V26).

من خلال الجدول رقم (4)، نجد أن معاملات الارتباط(Pearson)، لكل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية لإجمالي محاور الاستبيان قد تراوحت بين (0.645 و 0.767)، وهي دالة إحصائيا (مستوى الدلالة أقل مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$)، وعليه تعتبر محاور الاستبيان صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه.

- ✓ **الثبات:**

الجدول 4: اختبار الثبات لأداة القياس

	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
المحور الأول	0.845	09
المحور الثاني	0.862	12
المحور الثالث	0.862	08
اختبار الثبات للاستبيان ككل	0.874	29

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات (SPSS V26).

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرو نباخ محصورة ما بين (0.845 و 0.862)، لجميع محاور الاستبيان وهي أكبر من الحد الأدنى 0.6 ، كذلك قيمة الثبات الكلي للاستبيان بلغت (0.874)، والتي تعتبر مرتفعة مما يدل على ثبات أداة الدراسة.

4.3 الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

الجدول 5: وصف خصائص عينة الدراسة

		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	46	41.4 %
	أنثى	65	58.6 %
	المجموع	111	% 100
السن	من 19 سنة إلى 24 سنة	104	93.7 %
	من 24 سنة فما فوق	7	6.3 %
	المجموع	111	% 100
المستوى الدراسي	ليسانس	52	46.8 %
	ماستر 2	59	53.2 %
	المجموع	111	% 100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات (SPSS V26).

من خلال النتائج الواردة أعلاه أن الفئة الغالبة هي الاناث بنسبة تمثل % 58.6 مقابل % 41.4 لفئة الذكور، في حين متغير العمر فقد غلبت الفئة العمرية من (من 19 سنة إلى 24 سنة)، بينما من حيث الطور الدراسي فطلبة الماستر أكثر تمثيلا في العينة بنسبة % 53.2 مقابل % 46.8 لطلبة ليسانس.

5.3 نتائج التحليل واختبار الفرضيات

1.5.3 نتائج المتعلقة بسؤال الأول: ما مدى معرفة طلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات بنموذج العمل التجاري ؟

الجدول رقم6: نتائج المحور الأول

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	t-test	الاتجاه	الترتيب
1	لديك معرفة لنموذج العمل التجاري	2,72	1,200	-2,452*	**متوسط**	4
2	تعتبر معرفتك لنموذج العمل التجاري عميقة	2,13	1,054	-8,734*	**منخفض**	9
3	تعتبر لديك القدرة على تحليل نموذج	2,55	1,068	-4,443*	**منخفض**	5

	العمل التجاري					
4	لديك تجربة في تطبيق نموذج العمل التجاري في مشروع أكاديمي أو مشروع خاص	2,26	1,085	-7,175*	**منخفض**	8
5	كنت تشارك في مناقشات او ورش عمل حول تطبيق نموذج العمل التجاري	2,40	1,114	-5,708*	**منخفض**	6
6	لديك مصادر معرفة عن نموذج العمل التجاري خارج الجامعة	2,35	1,117	-6,117*	**منخفض**	7
7	شاركت تجربتك أو استفدت من تجارب الأخرين في مجال نماذج الأعمال	2,85	1,200	-1,345**	**متوسط**	3
8	واجهت تحديات في فهم او تطبيق نموذج العمل التجاري	2,87	1,145	-1,160**	**متوسط**	2
9	تعتبر نفسك مستعد لتطبيق نموذج العمل التجاري لمشروع خاص بك	3,07	1,189	0,639**	**متوسط**	1
المحور الأول ككل		2,58	6,80	-5,886*	**منخفض**	

(*) **دال احصائيا عند α=0.05** (**) **غير دال احصائيا عند α=0.05**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات (SPSS V26).

يتضح من الجدول رقم(6)، أن هناك نوعا ما استعداد من الطلبة لتطبيق نموذج العمل التجاري في مشاريعهم الخاصة، وهذا عكسته العبارة (9) حيث جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.07)، بدرجة متوسطة، وهذا راجع لصعوبات التي تواجههم في تطبيق هذا النموذج وهذا ما تعكسه العبارة (8)، حيث جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (2.87)، في حين يشير انخفاض متوسط الحسابي للعبارة (2)، المقدر ب 2.13 إلى أن أغلبية الطلبة تفتقر إلى المعرفة العميقة لنموذج العمل التجاري.

وبما أن المتوسط الحسابي للمحور الأول(2.58)، أقل من المتوسط الفرضي وهو (3) مما يدل على اتجاه سلبي في اتجاهات أراء عينة الدراسة، وحيث هذا المتوسط دال احصائيا عند **α=0.05**، وعليه رفض

الفرضية الأولى التي مفادها: هناك معرفة كافية لطلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات بنموذج العمل التجاري.

2.5.3 نتائج المتعلقة بسؤال الثاني: ما مدى مساهمة جامعة باجي مختار عنابة في تعزيز ريادة الأعمال وفهم نموذج العمل التجاري لذى الطلبة الجامِعيين؟

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	t–test	الاتجاه	الترتيب
10	درست مقاييس ذات صلة بنماذج الأعمال	3,70	1,092	6,779*	**مرتفع**	1
11	تروج الجامعة لفرص تعليمية تساهم في تطوير معرفة الطلاب لنموذج العمل التجاري	3,44	1,059	4,392*	**مرتفع**	5
12	تنظم الجامعة فعاليات بصفة دورية حول نموذج العمل التجاري	3,25	1,171	2,269*	**متوسط**	8
13	تحفز الجامعة على تنفيذ مشاريع تعتمد على نموذج العمل التجاري	3,44	1,058	4,392*	**مرتفع**	4
14	تعتقد أن الندوات وورش العمل قد ساهمت في تعميق فهم الطلاب لنموذج العمل التجاري	3,68	0,955	7,454*	**مرتفع**	2
15	هناك نظام لتوجيه الطلبة من قبل متخصصين في مجال ريادة الأعمال	3,40	1,038	4,023*	**متوسط**	6
16	تقدم الجامعة فرص تشجيعية لتحفيز الطلاب في مجال ريادة الأعمال	3,51	1,151	4,700*	**مرتفع**	3
17	تقدم الجامعة الدعم والاشراف اللازم لتنمية مشاريع الطلاب	3,25	1,057	2,514*	**متوسط**	7
18	تمنح الجامعة مكافأت لدعم الطلبة في تنفيذ مشاريعهم	2,92	1,121	-0,762**	**متوسط**	12

19	تقدم الجامعة دعم مستمر ومتابعة للمشاريع لضمان استمراريتها	2,99	1,049	-0,091**	**متوسط**	11
20	توفر الجامعة فرص للطلبة للتواصل مع رواد الاعمال	3,24	1,193	2,149*	**متوسط**	9
21	تملك الجامعة استراتيجيات لتعزيز التأثير الاقتصادي لمشاريع الطلبة	3,15	1,122	1,439**	**متوسط**	10
المحور الثاني ككل		3,33	8,25	5,083*	**متوسط**	

الجدول رقم7: نتائج المحور الثاني

(*) **دال احصائيا عند α=0.05** (**) **غير دال احصائيا عند α=0.05**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات (SPSS V26).

نلاحظ من الجدول (7) توجه أغلبية المستجوبين نحو مساهمة الجامعة في تنمية مفهوم نموذج العمل التجاري لدى الطلبة، وهذا ما ينعكس في العبارات (10)، (14)، (13)، (11) التي جاءت في المراتب الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة، وكذلك على تقديم الجامعة لفرص تشجيعية لتحفيز الطلاب في مجال ريادة الأعمال وهذا ما جاء في العبارة (16)، بدرجة موافقة مرتفعة، في حين أن افتقار كل من التأثير الاقتصادي للمشاريع لذى الطلبة والمتابعة المستمرة لضمان استمراريتها ومنح المكافأت لدعم تنفيذ هذه المشاريع من قبل الجامعة، أدى إلى البعد عن الأهداف المرجوة من الجامعة لتعزيز ريادة الأعمال لدى حسب رأي الفئة المستجوبة، وهذا ما تعكسه العبارات (21)،(19)،(18) التي جاءت في المراتب الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة.

وبما أن المتوسط الحسابي للمحور الثاني(3.33)، أكبر من المتوسط الفرضي وهو (3) مما يدل على اتجاه إيجابي في اتجاهات أراء عينة الدراسة، وحيث هذا المتوسط دال احصائيا عند **α=0.05، وعليه قبول الفرضية الثانية التي مفادها: تساهم جامعة باجي مختار عنابة في تنمية مفهوم نموذج العمل التجاري لدى الطلبة وتعزيز ريادة الأعمال.**

3.5.3 نتائج المتعلقة بسؤال الثالث: ما مدى تأثير فهم نموذج العمل التجاري على ريادة الاعمال لطلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات؟

الجدول رقم8: نتائج المحور الثالث

رقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	t-test	الاتجاه	الترتيب
22	تعتقد أن فهم نموذج العمل التجاري يلعب دورا في تعزيز الريادة بين الطلاب	3,87	0,854	-248,278*	مرتفع	4
23	تعتقد أن إتقان نموذج العمل التجاري يخلق رواد أعمال ناجحين	4,00	0,934	-225,555*	مرتفع	2
24	تعتقد أن الفهم الجيد لنموذج العمل التجاري يساعد في تحقيق النجاح المهني	3,82	0,916	-231,983*	مرتفع	5
25	تعتقد أن الفهم الجيد لنموذج العمل التجاري يساعد في تحفيز قدرتك على الابتكار والابداع	3,98	0,904	-233,209*	مرتفع	3
26	فهم العميق لنموذج العمل التجاري له تأثير إيجابي على مشاريعك المستقبلية	4,00	0,884	-238,308*	مرتفع	1
27	فهم نموذج العمل التجاري يساهم في تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية	3,64	0,861	-249,079*	مرتفع	6
28	يعتبر نموذج العمل التجاري أداة ضرورية لتطوير مفهومك لسوق واحتياجات العملاء	3,61	0,936	-229,515*	مرتفع	7
29	نموذج العمل التجاري يعزز فرص الحصول على قروض لدعم مشاريع الطلبة	3,54	0,951	-226,565*	مرتفع	8
المحور الثالث ككل		3,81	5,16953	13,183*	مرتفع	

(*) **دال احصائيا عند α=0.05** (**) **غير دال احصائيا عند α=0.05**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات (SPSS V26).

من الجدول أعلاه يتضح أن أغلبية إجابات الطلبة تؤيد على أن الفهم العميق لنموذج العمل التجاري له تأثير إيجابي على مشاريعهم المستقبلية وخلق رواد أعمال ناجحين، كذلك تحفيز الابداع والابتكار مما يعزز ريادة الاعمال لديهم، وهذا ما عبرت عنه كل من العبارات(26)، (23)، (25)، (22)، في المراتب الأولى بمتوسطات حسابية مرتفعة مقدرة ب 4،4، 3.98 ، 3.87 على التوالي.

وبما أن المتوسط الحسابي للمحور الثالث(3.81)، أكبر من المتوسط الفرضي وهو (3) مما يدل على اتجاه إيجابي في اتجاهات أراء عينة الدراسة، وحيث هذا المتوسط دال احصائيا عند **α=0.05**، وعليه قبول **الفرضية الثالث التي مفادها: يوجد أثر إيجابي لإدراك مفهوم نموذج العمل التجاري على ريادة الاعمال لطلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات.**

4. خاتمة:

إن أهمية تطوير الوعي الريادي بين طلاب الجامعة يستدعي على الجامعات والمؤسسات التعليمية تبني استراتيجيات لتعزيز ريادة الأعمال، بما في ذلك تشجيع الابتكار وتوفير دورات تدريبية وورش عمل لتنمية المهارات الريادية، ويعتبر نموذج العمل التجاري الإطار الذي يساعد الطلاب على فهم الجوانب الأساسية لعملهم التجاري وتحليلها، مما يؤدي إلى التحفيز لبدء مشاريع جديدة وتعزيز الابتكار من خلال تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشاريع واقعية ومستدامة.

1.4 تحليل النتائج

- عدم المعرفة الجيدة لنموذج العمل التجاري لطلبة تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات خلق صعوبات في إعداد وتطبيق هذا النموذج في مشاريعهم الخاصة، حيث يرجع ذلك أن أغلبية الطلبة لا تشارك في الندوات والورشات حول تطبيق هذا النموذج، فضلا عن إفتقار التجربة في مشروع أكاديمي أو خاص.
- هناك دور إيجابي إلى حد ما لجامعة باجي مختار عنابة في تنمية مفهوم نموذج العمل التجاري لدى الطلبة وتعزيز ريادة الأعمال، إلا أن غياب المتابعة المستمرة لضمان استمرارية مشاريع الطلية والتحفيز بالمكافأت أدى إلى بعد الجامعة عن الأهداف المرجوة.

- أظهرت الدراسة أن لنموذج العمل التجاري أهمية كبيرة في فهم الجوانب الأساسية للمشاريع الطلبة وتحليلها، فضلا عن تحفيز قدرتهم على الابتكار والابداع.

2.4 التوصيات

- ينبغي على الجامعات تطوير برامج تعليمية وتدريبية تركز على نموذج العمل التجاري لتمكين الطلبة من تطبيقها بنجاح، خاصة عن طريق المحاكاة بألعاب الكومبيوتر.
- إقامة دورات وورشات متخصصة في نموذج العمل التجاري بصفة مكثفة .
- تنظيم خرجات ميدانية لشركات ناشئة ناجحة للوقوف على نماذج الأعمال في الواقع.
- تنظيم مسابقات داخل الجامعة لأفضل الأفكار الريادية وتقديم مكافأت.
- توفير رواد أعمال لإرشاد وتوجيه الطلبة أثناء تطوير وتنفيذ نموذج العمل التجاري لمشاريعهم.

5. قائمة المراجع:

1. Crotty, Y., Kinney, T., & Farren, M. (2017). Using the Business Model Canvas (BMC) strategy tool to support the Play4Guidance online entrepreneurial game. *International Journal for Transformative Research, 4*(1), pp. 34-41.
2. Heaslip, E. (2024). *B2B vs B2C: What's the Difference?* Consulté le 03 29, 2024, sur U.S. Chamber of Commerce: https://www.uschamber.com/co/start/strategy/b2b-vs-b2c
3. jungerman, m. (2014). *creation d'entreprise la stratégie du bon sens.* Afnor Édition.
4. Keane, S. F., Cormican, K. T., & Sheahan, J. N. (2018). Comparing how entrepreneurs and managers represent the elements of the business model canvas. *Journal of Business, 9*, pp. 65-74.
5. Nickels, W. G., McHugh, J. M., & McHugh, S. M. (2019). *understanding Business.* McGraw-Hill.
6. osterwalder, a., & pigneur, y. (2010). *business model generation.* New Jersey: Wiley. Consulté le 03 01, 2024, sur https://vace.uky.edu/sites/vace/files/downloads/9_business_model_generation.pdf
7. Camara, K. (2016). *Entrepreneuriat: Le guide complet.* Dakar: L'Harmattan Sénégal.

8. Duan, W. (2010). Analyzing the impact of intermediaries in electronic markets: An empirical investigation of online consumer-to-consumer (C2C) auctions. *Electron Markets*, pp. 85-93.
9. Giffard et al. (2020). *L'entrepreneuriat.* paris: MA éditions.
10. Josephson, B. W., Lee, J.-Y., Mariadoss, B. J., & Johnson, J. L. (2019). Uncle Sam Rising: Performance Implications of Business-to-Government. *Journal of Marketing, 83*(1), 51-72.
11. MOINGEON, B., & Lehmann-Ortega, L. (2010). Genèse et déploiement d'un nouveau business model: l'étude d'un cas désarmant. *Mangement, 13*(4), pp. 266-297.
12. Nyutu, E. N., Cobern, W. W., & Pleasants, B. A.-S. (2021). Correlational Study of Student Perceptions of their Undergraduate Laboratory Environment with respect to Gender and Major. *International Journal of Education in Mathematics, Science, and Technology*, pp. 83-102.
13. Verstraete, T., & Jouison-Laffitte, E. (2009). *business model pour entreprendre Le modèle GRP : théorie et pratique* (éd. 1). Bruxelles: De Boeck.
14. Yrjölä, M., & Saarijärvi, H. (2019). The Seller's Experience in Consumer-to-Consumer E-Commerce. *International Conference on Advances in National Brand and Private Label Marketing. Sixth International Conference*, pp. 145–153. Switzerland: Springer Proceedings in Business and Economics.
15. إيهاب عيسى عبد الرحمن المصري. (2023). *برنامج ريادة الاعمال ووظائف المستقبل* (الإصدار 1). الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
16. محمد زرواطي . (2020). تحليل سلسلة القيمة كأداة إستراتيجية في محاسبة التسيير، دراسة حالة وحدة المسبك بمؤسسة بوفال. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12*(3)، الصفحات 299-315.

حاضنات الأعمال الجامعية كآلية لبعث وارساء المشاريع الابتكارية وانشاء المؤسسات

– دراسة حالة حاضنة الأعمال لجامعة غرداية –

University business incubators as a mechanism for launching and establishing innovative projects and establishing institutions

- Case study of a business incubator at the University of Ghardaia -

بن أودينة بوحفص، مخبر التنمية الادارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية– (الجزائر)

benoudina.bouhafs@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/23 تاريخ القبول: 2024/08/03 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على المهام الذي تقوم به حاضنات الأعمال الجامعية في البعث ومرافقة المشاريع الابتكارية وانشاء المؤسسات، والمراحل المتبعة في عملية الاحتضان ومن أجل الوصول للأهداف تمت الدراسة الميدانية على مستوى حاضنة أعمال بجامعة غرداية.

ومن أهم النتائج المتوصل لها: حاضنة أعمال جامعة غرداية دورا هما في تحفيز الطلبة وحثهم على ريادة الأعمال والأفكار الابتكارية؛ تمر مرحلة الاحتضان بجامعة غرداية على ثلاثة مراحل أساسية؛ حققت الحاضنة ورغم حداثة نشأتها نتائج جيدة في مجال مرافقة إنشاء المؤسسات الناشئة، حيث بلغ عدد المشاريع الحاصلة على وسم لابل06، وبراءات الاختراعات 04 في حين كان عدد المؤسسات الناشئة 114 خلال الموسم (2022-2023).

وفي الأخير توصي الدراسة ب الدعم وتحفيز حاضنات الأعمال الجامعية القائمين للقيام بالأدوار وتحقيق الأهداف، بانفتاح الجامعة على محيطها الخارجي عن طريق تجسيد الأفكار الابداعية في مشاريع ابتكارية والزيادة في الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الجزائري.

كلمات مفتاحية :، مشاريع ابتكارية، مؤسسات ناشئة، حاضنات أعمال جامعية

تصنيفات JEL: L26، M12، M13

Abstract:

The present study is aimed at understanding the role played by university business incubators in fostering and supporting innovative projects and the establishment of enterprises, In order to reach the objectives, the field study was conducted at the level of a business incubator at the University of Ghardaia..The study arrived at several key findings, including: The business incubator at Ghardaia University which plays a crucial role in motivating and instilling an entrepreneurial spirit and culture of innovation among students .The incubation process at Ghardaia University consists of three essential stages.Despite its recent establishment, the incubator has achieved positive results in supporting the creation of start-ups. The incubator saw 6 projects receiving the "Labl" label and 4 patents during the 2022-2023 season. Additionally, 114 start-ups were established during the same period .In conclusion, the study recommends providing financial support to university business incubators and motivating their operators to fulfill their roles and achieve their objectives. It also emphasizes on the importance of universities engaging with their external environment by translating creative ideas into innovative projects, thereby contributing to the growth and added value for the Algerian economy.

Keywords: : , Innovative projects , University business incubators, Start-ups.

Jel Classification Codes: L26, M13, M12.

1 مقدمة:

إعتماد الجزائر في اقتصادها على عائدات البترول والغاز (اقتصاد ريعي) كان له تداعيات سلبية عديدة على الصاعدين الاجتماعي والاقتصادي، على غرار ارتفاع معدلات البطالة وتدهور قيمة الدينار وانخفاض القدرة الشرائية زيادة في معدلات التضخم.....إلخ. مما استوجب التحرك نحو إصلاحات هيكلية والعمل على تنويع النسيج الاقتصادي.

حيث أولت الجزائر اهتماما خاصا بإنشاء وتأهيل وتطوير مؤسسات اقتصادية تعتمد التكنولوجيا و الابتكار والابداع ، من أجل ذلك ثم إعداد تأطير قانوني من جهة ، ومن جهة أخرى إطلاق تنظيمات وهياكل مختلفة (دعم تساهم في توفير التمويل للمؤسسات المنشئة، ففي سنة **2003** ثم إنشاء المشاتل ومراكز الدعم لدعم حاملي أفكار المشاريع في تجسيد مشاريعهم وإنشاء مؤسساتهم . ومن هياكل المرافقة نجد حاضنات الأعمال من بينها حاضنات الأعمال الجامعية، التي تقوم باحتضان الطلبة أصحاب الأفكار والمشاريع الابتكارية بموجب قرار الصادر في 2022/09/27 المحدد لآيات إعداد مشاريع للحصول على شهادة –مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي. رقم 1275 .

و بهدف متابعة وتقييم أعمال الحاضنات الجامعية وتدريب أعضائها، ومن أجل تحسين مسار الاحتضان، جاء تشكيل لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية وفق (المرسوم الوزاري رقم 12-44 سبتمبر 2022).

1.1 الاشكالية:

إنطلاقا مما سبق ونظرا للأهمية التي تكتسيها حاضنات الأعمال الجامعية بالنسبة للمؤسسات الناشئة أتى هذا البحث ليدرس هذه الحاضنات بصفتها إحدى آليات بعث وارساء المشاريع الابتكارية في الجزائر، وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة اشكالية الدراسة في شكل تساؤل رئيسي وهو::

فيما يتمثل دور حاضنات الأعمال الجامعية لبعث ومرافقة المشاريع الابتكارية –حاضنة الأعمال لجامعة غرداية نموذجا – ؟

الفرضية الرئيسية لدراسة:

نظرا لقرار رقم 1275 يوجد دور هام لحاضنات الأعمال لجامعة غرداية في بعث إرساء المشاريع الابتكارية وانشاء المؤسسات.

2.1 المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة بغية تحقيق الأهداف والإجابة على إشكالية الدراسة، وتبعا لما تمليه متطلبات هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري للدراسة، وذلك بالاعتماد على عديد من المصادر والمراجع، ومنشورات حاضنة اعمال لجامعة غرداية لجمع المعلومات ومن ثم تحليلها.

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة حاضنات الأعمال الجامعية الجزائرية ودورها في تشجيع المشاريع الابتكارية ؛
معرفة الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال الجامعية والمؤسسات الناشئة؛
الوقوف على أهم الخدمات وآليات الاحتضان لحاضنة أعمال جامعة غرداية في تكوين ومساندة الطلبة أصحاب المشاريع المبتكرة؛
معرفة النتائج المحققة على مستوى حاضنة أعمال جامعة غرداية في مجال المشاريع المبتكرة وانشاء المؤسسات الناشئة و براءات الاختراع والحصول على وسم لابل.
عرض مخطط العمل المستهدف للموسم الحالي (**2024 / 2023** عدد المشاريع المستهدفة والبرنامج) لحاضنة أعمال جامعة غرداية.

4.1 أهمية البحث :

تكمن في أهمية الموضوع بحذ ذاته، فالمؤسسات الناشئة تشهد انتشارا كبيرا وواسعا في السنوات الأخيرة، هذا راجع لاهتمام الدولية الجزائرية بها من أجل الوصول على التنوع الاقتصادي والخروج من الاقتصاد الريعي القائم على عائدات المحروقات، كما أن حاضنات الأعمال الجامعية ذات أهمية كبرى في مرافقة والبعث بالمشاريع ذات القيمة المضافة التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والزيادة في القيمة المضافة للاقتصاد.

2. الاطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال الجامعية:

1.2 نشأة حاضنات الأعمال وتعريفها:

كان أول ظهور لها في بتافيا (**Batavia**) في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية سنة **1959** ، لما حولت عائلة مقر مؤسستها إلى مركز للأعمال، و تأجيره للأفراد الراغبين في إقامة مشروع ومرافقتهم في ذلك عن طريق توفير النصائح ، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا وتحولت إلى ما يسمى بالحاضنة .(ليث و بلال، 2012، صفحة 122).

لغاية السبعينات الفكرة فقط دعم المشروعات الناشئة (**Start-Tup**) التي تحتاج للتوجيه راس مال لتجسيد أفكارها على أرض الواقع (بالشعور، 2018، صفحة 419)، ومن ثم أخذت الفكرةفي

الانتشار على غرار الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا، وفي اليابان حاضنة أنشأت عام**1991** (عدنان حسين و رائد خضير، 2014، صفحة 57). وبالنسبة للجانب العربي فأول حاضنة تكنولوجيا سنة 1998كانت في دولة مصر بوزارة الصناعة (**Shalaby, 2007, p. 53**)

أ- نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر:

جاء القانون التوجيهي لسنة **2001** المتضمن إنشاء وتأهيل وتكفل بالمؤسسات الناشئة، من خلال المادة **13**التي تنص على إجراءات الهامة من(التأسيس ،توجيه، دعم، مرافقة).

وثم إصدار مرسوم القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات رقم **03** بوم2003/02/25 ، والمرسوم نفسه متضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل وذلك من أجل التعريف بحاضنات الأعمال وأنواعها والهيئات العامة والمؤسسات التي تديرها (قطاف، 2016، صفحة 150) والذي سنتطرق له لاحقا.

ب- تعريف حاضنات الأعمال:

- هي عبارة عن الأعمال المقدمة من طرف القائمين على الحاضنة من أجل تنمية المشاريع والشركات الناشئة دعم الموارد والخدمات. (**Tarnatzky, 2004, p. 03**)
- كما عرفتها المفوضية الأوروبية على أنها مكان تجتمع فيه المؤسسات الناشئة حديثا بهدف زيادة حظوظها في النجاح والنمو، عن طريق بناية تحتوي على تجهيزات وتوفر لهم مساعدات في التسيير الاداري من أجل خلق مناصب الشغل وبصفة هامشية نقل التكنولوجيا والسعي الى تحسين التنمية المحلية. (جواد، 2007، صفحة 116)
- أما المشرع الجزائري وفقا للمرسوم التنفيذي الذي ذكرنا أنفا رقم **03** المؤرخ في **25** فيفري **2003**، أخذ بالتعريف الفرنسي فعرفها بأنها : " مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية " (03/78، 25 فيفري 2003، صفحة 13)،

لم يكن لحاضنات الأعمال مصدر تمولي ثابت خاص بهذه الهيئة يمكنها من تقديم أداء جيد في تنمية تنافسية المؤسسات الناشئة ، الى غاية القرار الأخير بإصدار الوزارة الخاصة بالمحاضن والاهتمام بهذه الجزئية وخاصة صدور المرسوم التنفيذي رقم 254/20 وبوضع لجنة وطنية مختصة تقوم بمنح لكل هيكل

تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص علامة "حاضنة أعمال "، يقترح دعما لهم فيما يخص الايواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل، وتجدر الإشارة الى أن علامة" حاضنة أعمال "تمنح لصاحب الطلب لمدة **5** سنوات قابلة للتجديد تتمتع خلالها بالحق في تدابير مساعدة وكل الدعم من قبل الدولة (المرسوم التنفيذي رقم 254/20، 2020، صفحة 12)

بناءا على ما سبق نستنتج أن حاضنات الأعمال هي مؤسسات تسعى لتقديم مختلف الخدمات والارشادات لدعم المشروعات الصغيرة لاسيما التي تنطوي على قدر من الإبداع والابتكار لمساعدتها على تجاوز تكاليف وصعوبات مرحلة الانطلاق ودفعها للنمو والتطور من أجل ضمان استمرارها في ظل بيئة أعمال تتميز بالتنافسية.

2.2 **مهام حاضنات الأعمال**: من مهام حاضنة الأعمال نذكر ما يلي (خليل و نور الدين، 2006، صفحة 612)

- تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع، (تسويقية، فنية وهندسية، ومالية)؛
- توفير المباني للمؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى أجهزة الاتصال (شبكة الأنترانت)؛
- ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية؛
- تقديم الدعم في تصميم وتطوير المنتج، تحسين الجودة ؛
- تقديم خدمات من تدريب الإداري أو التقني لعاملي المؤسسة المحتضنة وتقديم خدمات الصيانة .

3.2 تعريف حاضنات أعمال الجامعية

مؤسسة تقدم خدمات مادية و معنوية و الدعم للمؤسسات الناشئة ومقرها الجامعة. حيث يمكن لرواد الأعمال الجامعيين الاستفادة من أنظمة وخدمات الاعلام الآلي التي توفرها الجامعات بالإضافة إلى الموارد البشرية المدربة والخبراء في مجالات محددة .من ناحية أخرى، يتمتع الطلاب بفرصة تطبيق المعلومات التي حصلوا عليها في حالات عمل حقيقية، ودعم ريادة الأعمال بينهم . إن تعزيز الروابط بين الجامعات ومجتمعات الأعمال من خلال نقل التطورات التكنولوجية ونتائج البحث إلى السوق من خلال قنوات التسويق هو فائدة كبيرة للجامعة (Noha، 2020، صفحة 06)

إن حاضنات الأعمال عبارة عن عملية تزويد المبادرين (الطلبة أصحاب الأفكار المبتكرة) بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع ، وبكون دورها في مرحلتين بدء المشروع ونموه بهدف تحويله إلى خطة عمل، ومن فكرة إلى خدمة، منتج ليعود على المجتمع بالكثير من الفوائد، وهذه العملية تقوم على أساس تقديم أو تزويد المبادرين (الطلبة) بالأدوات اللازمة من أجل نجاح واستمرار المشروع (الزركوش و طلال، 2017، صفحة 10).

مما سبق نستنتج أن حاضنات الأعمال الجامعية لا تختلف عن حاضنات الأعمال الأخرى، حيث تقوم بنفس المهام إلا أن مقرها يكون في الوسط الجامعي، وموجهة بالدرجة الأولى إلى الطلبة الجامعيين أصحاب الأفكار المبتكرة، والعمل على دعمهم بتقديم مختلف الخدمات في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم وصولا إلى تجسيد أفكارهم إلى مشاريع.

4.2 نشأة وأهمية حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر:

1.4.2- نشأة حاضنات الأعمال الجامعية في الجزائر

بمقتضى القرار الوزاري الصادر بتاريخ 27 ماي 2019 رقم 182 ، أنشئت أول حاضنة أعمال جامعية تتبع إداريا إلى ANVREDET للوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي التابعة ل DGRSD مديرية البحث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جامعة المسيلة.

يديرها مدير حاضنة الذي يشكل لجنة تضم مجموعة من الأساتذة يعملون على انتقاء ومرافقة المشاريع والأفكار الريادية للطلبة .وتضم كذلك "مجلس إدارة الحاضنة "والذي يتشكل من مدير الحاضنة، ونائب مدير الجامعة للعلاقات الخارجية، وممثلين عن: ممثلين عن المؤسسات الاقتصادية الشريكة للجامعة ومديرية الصناعة والمناجم، الوكالة الوطنية للتشغيل و ANVREDET، (بيصار، 2022، صفحة 393).

3 ماهية المؤسسات الناشئة:

1.3 تعرف المؤسسات الناشئة:

تعرف المؤسسة الناشئة Start-up اصطلحا حسب القانون الانجليزي على أنها مشروع صغير بدأ لتو، تتكون من جزئين Start وتعني الانطلاق و Up أي النمو القوي، وبدأ استخدام هذا المصطلح عند ظهور شركات رأس مال المخاطر (capital – risque) بعد الحرب العالمية الثانية، حاليا تعرف

على أنها مؤسسات مبتكرة في قطاع التكنولوجيا، وهذا حسب بمصطلح فرنسي la rousse (راقم، 2021، صفحة 284).

تعتبر مؤسسات تنطلق من فكرة ابداعية ولها فرص كبيرة للنمو بسرعة، غالبا من ترتبط بمشروعات عالية التقنية منتجها الغالب تكون برمجيات .فالمشاريع الموجهة نحو التكنولوجيا، بطبيعتها لديها أكبر إمكانية للنجاح والاستمرار (Marina & others, 2014, p. 19)

وفق المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20- 254 المؤرخ في 09/15/ 2020 عرفها المشرع الجزائري: " تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير التالية (المرسوم التنفيذي رقم 20/254، 2020):

لا يتعدى عمر المؤسسة 8 سنوات، واعتماد إنتاج المؤسسة على سلع أو خدمة أو أي فكرة مبتكرة، كما رقم الوطنية، ولا بد أن يكون رأس مالها مملوكا بنسبة 50 % على الأقل من قبل(أشخاص، صناديق استثمار) معتمدة من طرف مؤسسات حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة لا يتعدى الأعمال السنوي المبلغ المحدد من طرف اللجنة الوطنية، ألا يتجاوز عدد العمال 250 عاملا.

مما سبق يمكن تعريف المؤسسة الناشئة على أنها مشاريع صناعية أو خدماتية تتميز بالإبداع والابتكار، تعتمد على التكنولوجيا الحديثة تتصف بسرعة النمو والتطور وتتحمل مخاطر عديدة خاصة في مراحل الأولى من إنشائها.

2.3 خصائصها: ومن خلال عرض مختلف التعاريف يمكن ذكر أهم الخصائص للمؤسسات الناشئة في المخطط التالي:

الشكل رقم 01: خصائص المؤسسات الناشئة

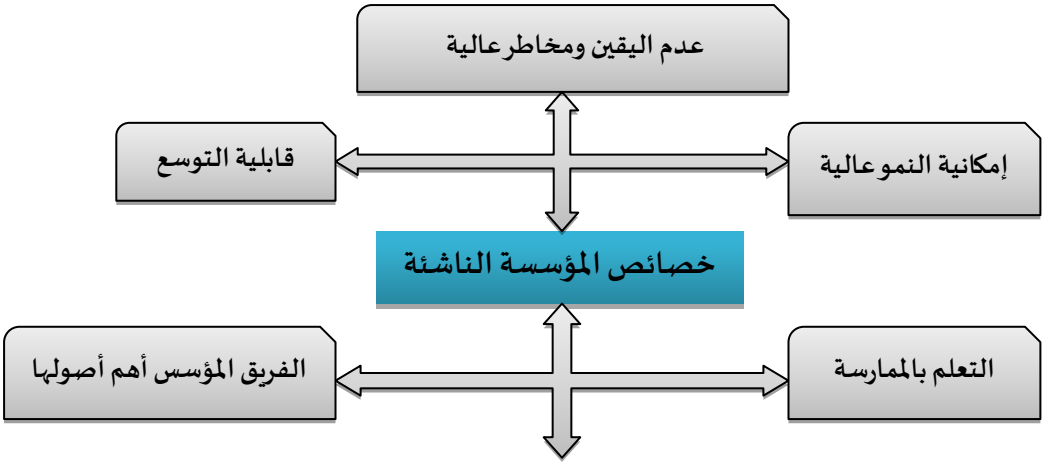

قلة الموارد وصعوبة الوصول للعملاء

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Puhtila، 2017، صفحة 18)

3.3 أثر حاضنات الأعمال على المؤسسات الناشئة والاقتصاد:

1.3.3 الاثار الاقتصادية لحاضنات الأعمال: حسب دراسة أجريت في الولايات المتحدة الامريكية حول الأثار الاقتصادية لحاضنات الأعمال وأثر الخدمات المقدمة من طرف هذه الاخير للمنشآت جعل الخبراء يصنفون حاضنات الأعمال أنها تقدم قيمة أفضل للتنمية الاقتصادية عن طريق مساعدتها في تخفيض التكلفة اي تكاليف الانتاج، وارتفاع معدل العائد على الاستثمار وتنمية مناطق جغرافية فقيرة، وتحسين صورة المجتمع المحلي، كما تساعد برامج حاضنات الأعمال على خلق فرص كثيرة لتوظيف. كما تعد بمثابة المحرك الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الابداع وتنمية المؤسسات الناشئة (صافية ، 2022، صفحة 534).

تساهم الحاضنة من لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة في المنطقة التي تعمل فيها، و تحقيق معدلات نمو وتوسع عالية للمشروعات المحتضنة، و من ثم تنشيط الميزان التجاري (التصدير والتوريد)، وكل هذا يدر موارد مالية على ميزانيات الدول (سعودي و عطوي، 2021، صفحة 54)

2.3.3 أثر حاضنات الاعمال على المؤسسات الناشئة:

إن دعم ورفع فرص نجاح المشروعات الناشئة يعتبر الوظيفة الأولى للحاضنات، والتي لها الفضل بمعدلات عالية في رفع نسبة نجاح والنمو المؤسسات الناشئة ويمكن تلخيص أثر وعلاقة بينهما في المخطط التالي:

الشكل رقم 02: أثر حاضنات الأعمال على المؤسسات الناشئة

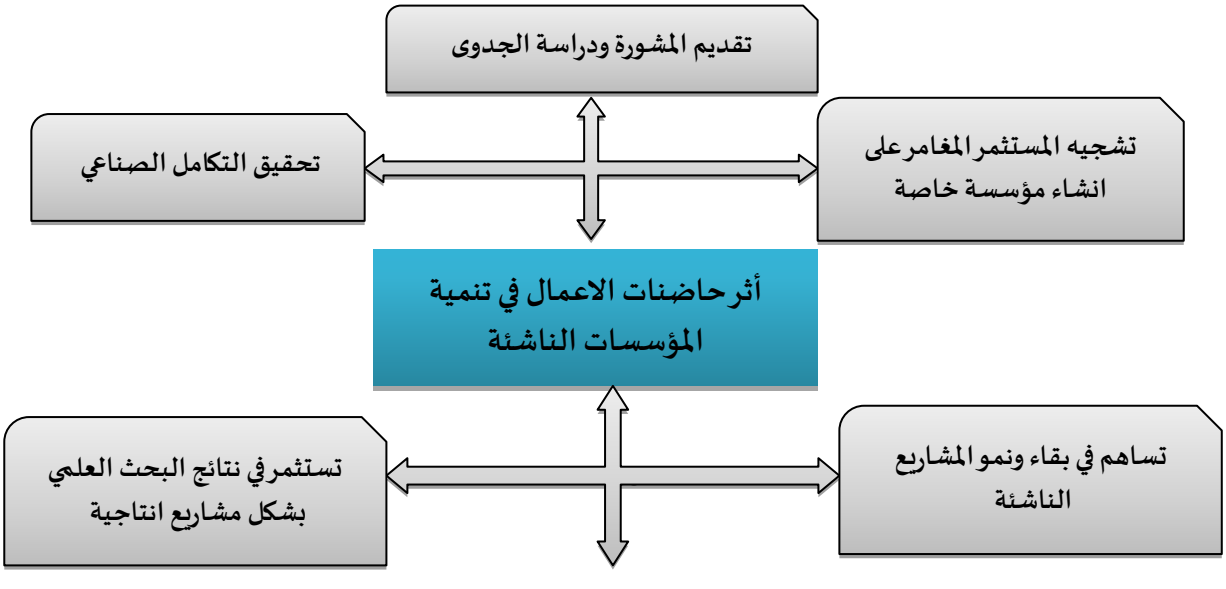

وصل المشروعات بالطاقات الانتاجية والاسواق

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (سعودي و حجاب، 2017، صفحة 106)

4. دراسة حالة لحاضنة الأعمال الجامعية – لجامعة غرداية –

1.4 تعريف حاضنة الأعمال لجامعة غرداية

هي تابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تقوم باحتضان كل الطلبة والباحثين أصحاب أفكار إبداعية وتقديم لهم مختلف الخدمات والارشادات والدعم، لتمكينهم من تجسيد أفكارهم في شكل المؤسسات الناشئة STARTUPS لاسيما التي تنطوي على قدر من الإبداع والابتكار، ومساعدتهم على تجاوز تكاليف وصعوبات مرحلة الانطلاق ودفعها للنمو والتطور من أجل ضمان استمرارها، والاستفادة الفعالة من الموارد البشرية المبتكرة والمنتجة من جهة، ومن جهة أخرى الربط بين البيئة الخارجية (القطاعين العام والخاص) والجامعة بدعم إنشاء المشاريع القائمة على التكنولوجيا المتقدمة داخل الجامعات والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.4 نشأة حاضنة الأعمال لجامعة غرداية:

أنشئت حاضنة الأعمال لجامعة غرداية بمقتضى القرار الوزاري مؤرخ في 13 رجب عام 1443 الموافق ل 2022/02/14، يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث العلمي تسمى " الحاضنة" لدى جامعة غرداية، وجاء في المادة الثانية تحديد المؤسسات التي تعتبر طرفا للحاضنة كالتالي: جامعة غرداية، الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية ANVREDET، الشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون. أما المادة الثالثة من نفس القرار فقد نصت على مكونات حاضنة الاعمال لجامعية غرداية كالتالي (قرار وزاري ، 2022، صفحة 24):

تتكون الحاضنة من فرعين:

- **فرع هندسة إدارة الأعمال:** مهامه تتمثل في ما يلي: مرافقة أصحاب المشاريع وإثبات إمكانية تطبيق الفكرة، تقديم الدعم والمرافقة لأصحاب في مجال الاستشارة والتكوين والتمويل إلى غاية الإنشاء ومن ثم متابعة تطورها ونموها.

- **فرع صيانة وأمن التجهيزات العلمية:**

مهامهم هي: صيانة التجهيزات الحاضنة وضمان أمن الموقع والتجهيزات العلمية.

يديرها مدير حاضنة يعين من قبل إدارة الجامعة، يشكل لجنة تتكون من مجموعة أستاذة مهمتهم انتقاء الأفكار المبتكرة من مختلف التخصصات، كما يشكل" مجلس إدارة الحاضنة "من مدير الحاضنة، ونائب مدير الجامعة للعلاقات الخارجية وممثلين (اجتماعي و اقتصادي)،: الوكالة الوطنية للتشغيل، مخابر التصنيع FAB-LAB، وANVREDET ، مركز الربط بين المؤسسة والجامعة BLUE....إلخ.

1.5 آليات الاحتضان للمشاريع بحاضنة جامعة غرادية:

تمر مرحلة الاحتضان بجامعة غرداية على ثلاثة مراحل كما يلي (مدير حاضنة جامعة غرداية) :

المرحلة الأولى: (ما قبل الاحتضان) استقبال ودراسة مشاريع التخرج ضمن القرار 1275 : وتنقسم إلى مرحلتين

أ- مرحلة استقبال مشاريع التخرج ضمن القرار 1275

استقبال عروض المشاريع خاصة لطلبة المقبلين على التخرج ضمن القرار 1275، والمتمثلة في المؤسسات الناشئة، براءات الاختراع، شركات مصغرة من قبل اللجنة العلمية للحاضنة وذلك بتخصيص رابط إلكتروني(عروض مشاريع مؤسسات الناشئة أو براءة اختراع لطلبة جامعة غرداية) يحوي على استمارة تتضمن المعلومات التالية:

- أسماء وتخصصات ومستويات الطلبة المشاركون، وايميلاتهم وأسماء الأساتذة (المشرف والمساعدة)
- مقدمة بسيطة ومختصرة تتضمن المشكلة التي يتناول المشروع حلها
- الحلول المقترحة (مع ذكر الجانب الابتكاري)
- كيفية الوصول إلى حل (مع ذكر الجانب الابتكاري)
- مهام كل عضو من الفريق

ب- مرحلة دراسة المشاريع وإعلان النتائج

في هذه المرحلة يتم دراسة طلبات المشاريع من قبل اللجنة و تصويب الافكار التي تحتاج الى معالجة، وإعلان النتائج عبر رابط إلكتروني مخصص لذلك وتكون النتائج مقسمة كالآتي:

- "فكرة تحتاج إلى توضيح" يحدد موعد لطلبة الذين تحصلوا على هاته الملاحظة بغية توضيح أفكارهم أمام اللجنة كفرصة ثانية؛
- تأكيد التسجيل عبر رابط خاص بالنسبة لطلبة أصحاب المشاريع المقبولة .

المرحلة الثانية: مرحلة الاحتضان: تبدأ بمرحلة التكوين إلى المناقشة

بعد المصداقة على المشاريع من قبل لجنة الحاضنة يتم الانطلاق في عملية التكوين على شكل ندوات وورشات وأيام دراسية في مجالات عديدة تخدم الأفكار والمشاريع المطروحة من طرف الطلبة ذكر منها :

- المقاولاتية والمؤسسات الناشئة، مخطط الأعمال وكيفية إعداد الBMC ، أساسيات الذكاء الصناع،Design thinking+Ideation ، Prototyping، Workshop:3D، برامج الاعلام الآلي واعداد المواقع الالكترونية، خطوات الحصول علي لابل مؤسسة ناشئة، التسجيل في منصة start-up.dz .....إلخ
- للحصول على " لابل مشروع مبتكر" يسجل الطلبة في منصة الوزارة المنتدبة لدى الوزير ا لأول المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. " ؛
- لحماية الأفكار المبتكرة ولتمكين أصحابها من الحصول على براءات اختراع والانطلاق في عملية المناقشات تسجل كبراءات اختراع لأصحابها ؛
- بعد انشاء السجل التجاري للمؤسسة والدخول الفعلي في النشاط و للحصول على " لابل مؤسسة ناشئة يتم تسجيل ا لأفكار المحتضنة الحاصلة على " لابل مشروع مبتكر " في منصة الوزارة المنتدبة لدى الوزير ا لأول المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة" وهذا بعد انشاء السجل التجاري للمؤسسة والدخول الفعلي في النشاط.

المرحلة الثالثة: متابعة المشاريع في البيئة الخارجية

العمل على مساعدة ومرافقة المؤسسات المتخرجة في تخطي الصعوبات كالتسويق للمنتج أو الخدمة وعقد الاتفاقيات والنمو والاستمرار.

4.4 الحصيلة المحققة للحاضنة في بعث وارساء المشاريع الابتكارية وانشاء المؤسسات خلال الموسم 2023/2022

وكما أشرنا أنفا ان حاضنة الأعمال لجامعة غرداية أنشئت 2022/02/14، وبالرغم من الوقت القصير إلا القائمين على الحاضنة انطلقوا في الحملات التحسيسية والتحفيزات بداية من 13 اكتوبر 2022 في جميع كليات جامعة غرداية، مختلف مراكز التكوين المهني، المجلس الولائي لولاية المنيعة.....ألخ ومن ثم الانطلاق في عملية التكوين لطلبة أصحاب الأفكار المبتكرة بعد دراستها وقبولها ، وفي الاخير

عملية المناقشات كما وضحنا سلفا، وفي ما يلي أهم النتائج المحققة في مجال بعث المشاريع الابتكارية وإنشاء المؤسسات (مدير حاضنة جامعة غرداية)

- عدد المشاريع الكلية المطروحة في الجامعة: 149
- عدد المشاريع المختارة كمشاريع مؤسسة ناشئة: 60
- عدد المشاريع المختارة كمشاريع مؤسسات مصغرة: 45
- عدد المشاريع المرفوضة لغموض الأفكار: 44
- العدد الكلي لمذكرات المناقشة: 42 (70%)
- عدد المذكرات التي لم تناقش 18: (العلوم والتكنلوجيا 06

العلوم الاقتصادية 05 ؛

العلوم الاجتماعية03 ؛

الحقوق 01؛

علوم الطبيعة والحياة 3 مذكرات .

- عدد المشاريع الحاصلة على وسم لابل06 : 05 هندسة الطرائق و 01 علوم التسيير.
- عدد طلبات تسجيل براءات الاختراعات 04: 01 طاقات متجددة و 03 هندسة الطرائق.

مما سبق يتضح أهمية الحاضنة الأعمال الجامعية والدور المحوري الذي تلعبه في انشاء المؤسسات إطلاقا من احتضان أصحاب الأفكار المبتكرة في شتى المجالات والتخصصات، وتوفير كل ما يحتجون له من تحفيز وتدريب وتكوين .....إلخ إلى أن تجسد الأفكار إلى مشاريع في الأرض الواقع تزيد في التنوع الاقتصادي وتدفع بعجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

.5.4 مخطط العمل المستهدف للموسم 2023 / 2024 (عدد المشاريع المستهدفة والبرنامج)

شهر أكتوبر : حملات تحسيسية.

شهر نوفمبر : فتح ترشيحات لمشاريع القرار 1275 والتحكيم.

شهر ديسمبر :دراسة الطعون للأفكار الغير واضحة.

شهري جانفي وفيفري : التكوينات والمرافقة.

شهري مارس وأفريل : تربصات ميدانية في القطاعات الحساسة(السجل التجاري .التحاليل الكميائية والفيزيائية. ورشات الميكانيك.)...

شهر ماي : مرافقة الطلبة في إعداد الخطط المالية الدقيقة و BMC.

-شهر جوان : المناقشات.

5. الخاتمة:

نظرا لأهمية وجود ونمو المؤسسات الناشئة ودورها في التنويع الاقتصادي للخروج من ريع المحروقات، جعل الجزائر تسعى لتوفير كل آليات التي تساهم في نموها واستمرارها كإنشاء حاضنات الأعمال الجامعية، من خلال الدراسة النظرية والميدانية لحاضنات الأعمال الجامعية والمؤسسات الناشئة، وتسليط الضوء على حاضنة جامعة غرداية تم التوصل إلى النتائج التالية:

تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على وتحويل أفكار الطلبة الابداعية إلى مشاريع عن طريق الاحتضان (التكوين والتدريب) وصولا إلى انتاج سلع أو تقديم خدمات تعطي القيمة المضافة للاقتصاد؛

تساهم حاضنات الاعمال الجامعية في انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي من أجل خلق الثروة عن طريق ريادة الأعمال ؛

حاضنات الأعمال هي آلية التي تتبناها الدولة لدعم اقتصادها وتطويره وتنويعه للخروج من الاقتصاد الريعي (الاعتماد على المحروقات)، وتلعب حاضنة أعمال جامعة غرداية دورا مهما في إرساء وتنمية الثقافة والروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين وتبني الأفكار الابتكارية، ورغم حداثة إنشائها الا أنها حققت نتائج جيدة في المرافقة وانشاء المؤسسات الناشئة خلال الموسم الأول من نشاطها (2022-2023)، بتسجيل 114مشروعا موزع على 60 مؤسسة ناشئة و 54 مؤسسة مصغرة، حصول 08 مشاريع على وسم " لابل" ، وتسجيل 4 براءات اختراع .

انطلاقا من النتائج السابقة الذكر نقدم جملة من أهم التوصيات في مايلي:

- إرساء وبعث ثقافة العمل الحر(المقاولاتية) لدى الطلاب في مرحلة التحصيل العلمي، وحثهم على لإنشاء مشاريع جديدة بإقامة ندوات ومؤتمرات وأيام دراسية حول قرار 1275؛
- إنشاء حاضنات الأعمال بالقرب من الجامعات والمعاهد للاستفادة منها من جهة، وتشجيع انفتاح الجامعة (البحث العلمي) على العالم الخارجي (تطبيق محرجات البحث العلمي) لتحسين قطاع المؤسساتي من جهة أخرى؛
- توفير الدعم المادي وتحفيز القائمين عليها من أجل القيام بالأدوار المنوطة بها وتحقيق الأهداف؛
- على حاضنات الأعمال الجامعية السعي إلى عقد شركات واتفاقيات متنوعة مع هيئات ومؤسسات اقتصادية ومالية وخدماتية، داعمة لمشاريع إنشاء المؤسسات.

- على غرار تشكيل لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية، يجب زيادة العمل أكثر على تحسين مسار الاحتضان عن طريق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة، المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

6. قائمة المراجع:

Adamu, M., & Doğan, E. (2017). Trade openness and industrial growth: evidence from Nigeria. *PANOECONOMICUS, 64*(3), 297-314.

University business incubators as a tool for .(2020) .Ahmed Hassan Noha .6 ،*Review of Economics and Political Science* .accelerating

Alawin, M., Obeidat, B., Attiyat, M., Muhtaseb, B., Al-assaf, G., & Al-Tarawneh, A. (2017). The Impact of Trade Liberalization on the Manufacturing Sector inJordan. *Journal of Sustainable Development, 10*(1), 34-40.

Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root. *Journal of the American Statistical Association, 74*(366), 427-431.

Analysis of financing sources for start-up .(2014) .others و ،K Marina *.companies. Management*

Kankesu, J. (2002, January). The Impact of Trade Liberalisation on Manufacturing Sector Performance in Developing Countries: A Survey of the Literature. *University of Wollongong, Faculty of Business - Economics Working*, 1-24.

Lasary. (2005). *Le Commerce international à la portée de tous.* Belgique: edition Dalloz.

STARTUP MANUAL. Central Baltic; Euroean Union. .(2017) .Puhtila *.Springboard*

.Enhancing incubator Performance Towards Sustainability .(2007) .Shalaby .53 ،*02 ،Economic issue 2*

Shittu, O., & Asemota, M. (2009). Comparison of Criteria for Estimating the Order of Autoregressive Process: A Monte Carlo Approach. *European Journal of Scientific Research, 30*(3), 409-416.

A National Benchmarking Analysis of Technology .(2004) .Tarnatzky The National *.Business Incubator Performance and Practices* . Business Incubationa Association

أحمد بن قطاف. (2016). دور برامج احتضان الأعمال في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة. *مجلة الاقتصاد الجديد*، *01*(14)، 150.

المرسوم التنفيذي رقم 254/20. (21 سبتمبر, 2020). يتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" ومشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها. *الجريدة الرسمية، 55*، صفحة 12.

المرسوم التنفيذي رقم 20/254. (21 سبتمبر, 2020). انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة. *الجريدة الرسمية، 55*.

المرسوم التنفيذي رقم 03/78. (25 فيفري 2003). *القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات*. الجريدة الرسمية رقم 13.

الهادي براي، و عبد القادر خليل. (2016). تشخيص واقع الصناعة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2016). *مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية*(51)، 143-163.

حكيم مفتاح. (2003). السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد. *مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير*. جامعة الجزائر 3، الجزائر.

حيدر صالح محمد. (2006). *الإستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق*. تاريخ الاسترداد 9 سبتمبر, 2023، من العراقية المجلات الأكاديمية العلمية:
https://www.iasj.net/iasj/download/65146f297d332edf

خيرة صافية . (2022). مساهمة حاضنات الاعما في دعم الابتكار في المؤسسات الناشئة. *مجلةالبحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 08*(01)، 534.

رغدة سالم عودة الزيدانين . (2015). *حاضنات الأعمال الرؤية الحديثة في استثمار الموارد البشرية. .* عمان: دار اليازوري.

شريفة بالشعور. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة – دراسة حالة الجزائر-. *مجلة البشائر الاقتصادية، 04*(02).

عبد الحكيم بيصار. (2022). دور حاضنات الأعمال الجامعية في مر افقة المشاريع الابتكارية و انشاء المؤسسات الناشئة دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة محمد بوضياف المسيلة – -. *مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد، 06*(02)، 393.

عبد الر ا زق خليل، و هناء نور الدين. (18 04, 2006). دور حاضنات الأعمال في دعم الابداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية. *الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.*، صفحة 612.

عبد الصمد سعودي، و عيسى حجاب. (2017). تقييم دور حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 04*(02)، 106-105.

عبد الله القهيوي ليث، و محمود الوادي بلال. (2012). *المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية*. الاردن – عمان : دار حامد للنشر والتوزيع.

علياء حسين خلف الزركوش، و محمد ليث طلال. (2017). حاضنات الأعمال التقنية في العراق بين الفكرة والتطبيق. *مجلة أفاق علمية، 09*(02).

قرار وزاري . (6 أفريل, 2022). قرار وزاري 13 رجب1443 الموافق 14 فيفري 2022 يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة للبحث تسمى الحاضنة لدى جامعة غرداية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*(23)، 24.

محمد يدو، صالح بضياف، و رضا زوروت. (2014). الصناعة في الجزائر بين الواقع والأمل واثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1999-2014). *المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية*(2)، 172-201.

نبيل جواد. (2007). *إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des P.M.E*. بيروت لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

نجوى سعودي، و منال عطوي. (2021). حاضنات الأعمال كأداة فعالة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية*.

نورة راقم. (2021). الابتكار في المؤسسات الناشئة لدعم النشاط السياحي في الجزائر : بين الواقع والمأمول. *الإبداع، 11*(01)، 284.

وليد عابي. (2019). حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة : دراسة حالة الجزائر. *أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية- تخصص: الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة*. جامعة فرحات عباس – سطيف 1، الجزائر.

يونس عدنان حسين، و عبيس رائد خضير. (2014). *دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة*. عمان – الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

حاضنات الأعمال ومساهمتها في دعم الشركات الناشئة "

دراسة حالة حاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة"

Business incubators and their contribution to supporting emerging companies "A case study of the Innoest business incubator in the state of Tebessa"

ط.د. منيرة بوفرح [*]، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة قالمة 8 ماي 1945 (الجزائر)،
Boufarah.mounira@univ-guelma.dz
أ.د. عبد الحليم جدي، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة قالمة 8 ماي 1945 (الجزائر)،
djeddi.abdelhalim@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/14 تاريخ القبول: 2024/09/19 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على حاضنات الأعمال وإبراز دورها في دعم المشاريع الناشئة، ويتجلى ذلك من خلال تقديم خدمات فعالة والتي من شأنها أن ترفع مستوى الكفاءة الإدارية وكذا تلقين أصحاب المشاريع الناشئة المعارف وتطوير قدراتهم ومهارتهم، حيث اعتمدت هذه الدراسة على استبانة وزعت على أصحاب الشركات الناشئة التي تم احتضانهم من قبل إينواست، مستخدمة برنامج ($SPSS_{v27}$) وأدوات إحصائية أخرى، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أنّ حاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة تساهم بشكل فعال في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة على مستوى الولاية.

كلمات المفتاحية: مؤسسات ناشئة، حاضنات أعمال، حاملي مشاريع، إينواست، تبسة.

تصنيفات JEL : L26, M13

[*] المؤلف المرسل.

Abstract:

This study aimed to shed light on business incubators and highlight their role in supporting emerging projects. This is evident through providing effective services that will raise the level of administrative efficiency, teach emerging project owners knowledge, and develop their capabilities and skills. The study relied on a questionnaire distributed to the owners of startup companies that were incubated by Inwast, using the v27 program (SPSS) and other statistical tools. The study concluded with a set of results, the most prominent of which is that the Inwasit business incubator in the state of Tebessa contributes effectively to supporting and accompanying emerging projects. At the state level.

Keywords: startups, business incubators, project holders, innoest, tebessa.

Jel Classification Codes: L26, M13.

1. مقدمة:

أصبحت المؤسسات الناشئة في وقتنا الراهن النواة الحقيقية لأي تقدم اقتصادي واجتماعي، فهي المحرك الرئيسي لتحقيق عجلة التنمية وخلق ثروة وزيادة في الناتج الداخلي الخام والقضاء على البطالة، فمعظم الشركات العالمية الضخمة بدأت بفكرة فرد وتطورت وأصبحت ناجحة فأي مشروع يبدأ صغير لذا لابد من العمل على حيوية هذا القطاع، إلا أنه يواجه مشاكل متعددة تحد من استمراره ونموه ولهذا يتعين وجوبا النهوض بهذا القطاع، وذلك من خلال إعداد برنامج تأهيلي يمس مختلف جوانب المؤسسة ومتطلباتها، وذلك عبر حاضنات الأعمال والتي تعمل بدورها على تلقين المؤسسات الناشئة المعارف العلمية والعملية اللازمة، وتطويّر قُدراتهم ومهاراتهم الإدارية التي ترفع من نوعية الأداء والكفاءة المهنية.

أ. مشكلة الدراسة:

ضمن هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة حاضنة إينواست في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة بولاية تبسة؟**

ويندرج تحت هاته الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما لمقصود بحاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة؟

- ما هي آلية عمل الحاضنات؟
- ما هو دور حاضنة إينواست في دعم المؤسسات الناشئة بولاية تبسة؟

ب. **منهجية الدراسة:**

اعتمد الباحثان في إعداد هذه الدراسة على مناهج تتناسب مع طبيعة الموضوع وتتمثل في المنهج الإحصائي بأسلوبيه (الوصفي والتحليلي)، الوصفي من خلال تقديم تعاريف والمفاهيم الأساسية لموضوع الدراسة وتحليلي من خلال التعمق في فهم وتبيان وتحليل العناصر المكونة للموضوع والعلاقة بين مكوناتها.

ت. فرضيات الدراسة:

- تقدم حاضنة إينواست خدمات فعالة من شأنها أن تساهم في دعم المؤسسات الناشئة على مستوى الولاية؛
- يوجد تطبيق فعلي لمراحل احتضان المؤسسات الناشئة من قِبل حاضنة إينواست بولاية تبسة؛
- تساهم الخدمات المقدمة من طرف حاضنة إينواست، في دعم وتفعيل مراحل احتضان المؤسسات الناشئة بولاية تبسة.

ث. **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي تقوم به حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، ومحاولة تسليط الضوء على حاضنة إينواست بولاية تبسة ومساهمتها الفعالة في دعم المشاريع الناشئة على مستوى الولاية ومدى نجاحها في وقت قياسي خاصة في أزمة كورونا.

ج. الدراسات السابقة:

-دراسة (زبيري نورة وآخرون، **دور** حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الناشئة بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 2020) تهدف هذه الدراسة إلى إظهار دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الناشئة التي تنطوي على قدر من الابداع والتطور التكنولوجي وتشجيع الصناعات خصوصا القائمة على التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني.

-دراسة (Vincius Figueiredo de faria and other,**The Business Model Innovation and Lean Startup Process supporting Startup Sustainability**, Journal of procedia computer science,Vol93, N°101,2021)

تهدف هذه الدراسة إلى وضع نموذج أعمال يساهم في استدامة وتطور المؤسسات الناشئة، حيث يكون هذا النموذج مصدرا لتحقيق ميزة تنافسية، ويثير الحاجة إلى الابتكار الذي يساهم في جذب العملاء.

ح. تقسيمات الدراسة:

للإحاطة بجميع جوانب الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى محورين يعالجان جوهر الموضوع، بداية بتمهيد يشتمل صورة مختصرة عن موضوع الدراسة، حيث شمل **المحور الأول**: الإطار النظري لحاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة، بينما تطرق **المحور الثاني** إلى دراسة تطبيقية بحاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة.

1. الإطار النظري لحاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة:

تمثل حاضنات الأعمال أحد أهم أنواع الدعم التي يتم تصميمها لمساندة أصحاب الأفكار الخلاقة والابتكارية الجديدة ومساعدتها على التكون والنمو حتى تصبح مشاريع جديدة.

1.1. مفهوم حاضنات الأعمال:

تعرف حاضنة الأعمال على أنها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل، من مكان مجهز مناسب به كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع، وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشاريع الملتحقة بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها. (القهيوي، 2012)

1.2. مفهوم المؤسسات الناشئة:

وفق المعجم **La Rousse** المؤسسات الناشئة: هي تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة. (برودي، 2020)

ويعرفها المشرع الجزائري عل أنها: كل مؤسسة تحتوي على فكرة ابتكارية تسعى لتقديم منتوج جديد خاضعة للقانون الجزائري. (أمال، 2023)

1.3. دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة:

تعتبر حاضنات الأعمال من المؤسسات المساندة التي تدعم وتساند المبادرين من خلال تقديم حزمة من الخدمات.

أ. ألية عمل الحاضنة:

يتم توقيع عقد بين المؤسسات الناشئة والحاضنة حيث يتضمن تعهد من الحاضنة بتقديم كافة التسهيلات والخدمات لدعم المشاريع، وأصحاب المشاريع الجديدة تتعهد بدفع رسوم الاحتضان وترك الحاضنة بعد التخرج.

وفيما يلي شروط الالتحاق بالحاضنة:

- لدى صاحب المشروع فكرة واضحة؛
- أن يخدم المشروع المجتمع ويوفر فرص العمل؛
- أن يكون للمشروع قابلية للتوسع والنمو. (السلامي، 2018)

ب. الخدمات المقدمة من طرف الحاضنة:

تقدم حاضنات الأعمال مجموعة من الخدمات لدعم المؤسسات الناشئة:

- **خدمات لوجستية:**

يقصد بها المساحات المادية والبنية التحتية والتجهيزات التقنية والمختبرات والمعامل الكيميائية أو البيولوجية والمنشآت البحثية والمعدات الحديثة المتخصصة؛

- **خدمات تنظيم المشاريع:**

تقدم حاضنات الأعمال خدمات تنظيم المشروعات لأصحاب المشاريع المؤسسين الذين من المحتمل أن يمتلكوا خبرات تكنولوجية لكنهم يفتقرون إلى الخبرة في تنظيم المشروعات؛

- **خدمات مالية:**

يمكن للحاضنة مساعدة المشروعات الجديدة في الحصول على القروض المصرفية بناءا على خطة عمل مقنعة يتم تيسيرها من خلال التدريب والشبكات المالية في الحاضنة؛

- **خدمات مهنية:**

تقدم حاضنات الأعمال عادة مجموعة من الخدمات المهنية لشركاتهم المقيمة مثل تقديم المشورة بشأن الترخيص والتدريب والحماية القانونية والمراجعة والتواصل مع الموردين الرئيسيين والعملاء؛

- **المصداقية:**

يعد الانتماء لحاضنة أعمال لها سمعة طيبة أو التعاون مع الجامعات الرائدة بمثابة شهادة إضافية للمشروعات الناشئة مما يساعد هذه المشروعات على التغلب على مشكلة عدم شهرة العلامة التجارية والنقص المبدئي المعتاد في المصداقية تجاه العملاء أو تقليله، ويعزز قدرة المشروعات الناشئة على المنافسة. (علي، 2021)

ت. مراحل احتضان المؤسسات الناشئة:

يتم احتضان المشاريع الناشئة من قبل الحاضنات على ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى قبل الاحتضان:** تكون هذه المرحلة قبل الالتحاق بالحاضنة، بحيث يتم لقاء رائد الأعمال وإدارة الحاضنة وذلك بغية تحليل الفكرة وتقييم الابداع من خلال كفاءات داخلية ولجان خارجية، وبالتالي تساعد الحاضنة رائد الأعمال على تعريف فكرة أعماله بشكل دقيق؛ (شريفة، 2018)
- **المرحلة الثانية (مرحلة الاحتضان أو انضمام المشروع للحاضنة):** تكون من مرحلة البدء في تنفيذ الفكرة وتستمر إلى غاية بلوغ مرحلة النضج وتكون مدتها من سنة إلى 3 سنوات، وتعمل خلال هذه الفترة الحاضنة على تقديم كل الخدمات التي من شأنها أن تسهل تنفيذ الفكرة على أرض الواقع؛
- **المرحلة الثالثة (مرحلة التخرج من الحاضنة):** وهي المرحلة النهائية حيث يصبح المشروع قائم وقادر على ممارسة نشاطه خارج الحاضنة ويتم وضع خطة للخروج والتي يحددها برنامج الحاضنة، كما يمكنه الاستفادة من خدماتها وتوجيهاتها بعد الخروج. (فخاري، 2020)

2. دراسة تطبيقية بحاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة

1.2. لمحة موجزة عن الحاضنة:

حاضنة الأعمال إينواست: هي حاضنة للشركات الناشئة بولاية تبسة، وهي أول حاضنة في الشرق الجزائري تعمل على مرافقة الشباب حاملي الأفكار لتجسيد مشاريعهم، تأسست في 23 جوان 2020 بولاية تبسة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-254 الموافق ل15 سبتمبر 2020 وبناءا على محاولات اللجنة الوطنية لمنح علامة حاضنة أعمال تم منح خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ: 09 مارس 2021 علامة حاضنة أعمال إلى إينواست.

2.2. الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

أولا: وصف مجتمع وعينة الدراسة: بحكم طبيعة الموضوع وأهميته، فقد تناسب مع البيئة التنظيميّة لحاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة حيث تتكون عينة الدراسة من (37) شركة ناشئة تم احتضانهم من قبل إينواست.

ثانيا: تنفيذ أداة الدراسة: بعد تصميم الاستبانة وتحكيمها وزعت على (37) مؤسسة ناشئة في ولاية تبسة، حيث استرجع العدد الإجمالي الموزع كاملا بنسبة استرجاع بلغت 100%، وبالتالي بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (37) استبانة، علما وأن الاستبانة تضمنت جزئين أساسيين هما:

الجزء الأول: تضمن 9 عبارات منها 5 عبارات متعلقة بالمستجوب (البيانات الشخصيّة والمهنية) وذلك فيما يخص الجنس، العمر، المؤهل العلمي، القطاعات الممولة، كيفية التعرف على الحاضنة... إلخ، و4 عبارات تتضمن معلومات عن المؤسسات الناشئة المحتضنة ودور الحاضنة.

الجزء الثاني: جاء متضمنًا لِـ 22 عبارة، بُوِّبت في محوريّن رئيسيّين، وقد تمت صياغة العبارات المعتمدة في التحليل على مقيّاس **ليكارت الخماسي**، ويمكن عرض هذين المحورين الرئيسيّين للاستبانة فيما يلي:

- **المحور الأول:** اشتمل على عبارات محددة، تتعلق بالخدمات المقدمة من قِبل الحاضنة المعنية بالدراسة، محتويا على (11) عبارة رُقِّمت من [01 - 11].

- **المحور الثاني:** خُصِّص لمعرفة مراحل احتضان الشركات الناشئة من قبل الحاضنات، حيث طُرحت 11 عبارة مرقمة من [12 - 22]، والهدف منها معرفة دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة.

كما أنّ معالجة وتحليل البيانات تمت باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية لمعالجة البحوث الاجتماعية (**SPSS**) إصدار 27. إذ بإمكان هذا البرنامج إجراء مختلف المعالجات الإحصائية عبر استخراج كل أنواع الجداول والمقاييس الإحصائية المناسبة للتحليل واختبار فرضيات هذه الدراسة. كما تمّ الاعتماد على مقياس **ليكارت الخماسي** لقياس آراء العينة حول كل عبارة من عبارات الاستبيان.

الجدول (1): مقياس ليكارت الخماسي المعتمد في الدراسة

البيان	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

الجدول (2): طول الخلايا واتجاه إجابة أفراد العينة

المتوسط المرجح	اتجاه الإجابة
من 1 إلى 1.79	**معارض بشدة**
من 1.80 إلى 2.59	**معارض**
من 2.60 إلى 3.39	**محايد**
من 3.40 إلى 4.19	**موافق**
من 4.20 إلى 5	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الباحثين.

ثالثا: صدق وثبات أداة الدراسة

أ) صدق أداة الدراسة: تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من الأساتذة المحكّمين ذوي الخبرة والاختصاص، وقد تم الاستجابة لآرائهم، من حيث التعديل في ضوء المقترحات المقدمة. وبذلك خرجت الاستبانة في شكلها النهائي.

كما تمَّ اختبار هذا الصدق من خلال قياس درجة الارتباط بين كل محور من محاور أداة الدراسة مع الدرجة الكليّة للاستبيان، فكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3): يوضح نتائج اختبار الصدق البنائي لمحاور الاستبيان

المحاور	معامل الارتباط سبيرمان	مستوى المعنوية Sig
المحور الأول: الخدمات المقدمة من قبل الحاضنة	**0.977	0.001

المحور الثاني: مراحل احتضان الشركات الناشئة من قبل حاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة	0.955**	0.001

(**) ارتباط كبير عند مستوى معنوية 0.01.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج الـ **(SPSS)**$_{v27}$.

نلاحظ أنّ قيّم معاملات الارتباط سيبرمان لكل محور من محاور الاستبيان موجبة (المحور الأول بلغ قيمة 0.977 والمحور الثاني بلغ قيمة 0.955) والمعدل الكلي لعباراته دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (0.01) فأقل. كما نلاحظ أنّ قيمة مستوى المعنوية Sig للمحورين الأول (0.001) والثاني (0.001) أقل من (0.05)، وهو ما يدل على وجود ارتباط بين هذه المحاور والاستبيان ككل، وعليه تعتبر المحاور صادقة ومتسقة، لِما وُضعت لقياسه.

ب) ثبات الدراسة: تمّ حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس مستوى ثبات الاستبيان، والجدول أدناه يوضح النتائج المتحصل عليها:

الجدول (4): نتائج Cronbach's Alpha لقياس ثبات الاستبيان

محـــاور أداة الدراســـــــة		معامل Cronbach's Alpha	
		عدد العبارات	القيمة
محـــاور الاستبيان	المحور الأول	11	0.812
	المحور الثاني	11	0.618
جميع عبـارات الاستبيان		22	0.858

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج الـ **(SPSS)**$_{v27}$.

الملاحظ من الجدول، أنّ معامل الثبات العام لجميع عبارات الاستبيان مرتفع جدًا، حيث بلغ (0.858)، أي ما نسبته (85.8%)، وهي نسبة تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيًّا والمقدّرة بـ (60%)، وهو ما يدُل على أنّ الاستبانة تتمتع بدرجة عاليّة من الثبات، بحيث يمكن الاعتماد عليها في التطبيّق الميداني للدراسة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة.

ت) اختبار طبيعية عينة الدراسة: كان لابد من تطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة قبل الشروع في تطبيق مجموعة الاختبارات الأخرى، وعليه يتم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

H_0: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

H_1: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (5): اختبار طبيعية عينة الدراسة

	نتيجة الاختبار	درجة الحرية	مستوى المعنوية Sig
الخدمات المقدمة من قبل الحاضنة	0.073	37	0.200
مراحل احتضان الشركات الناشئة من قبل حاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة	0.111	37	0.200

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج الـ **(SPSS)**$_{v27}$.

يُلاَحَظ من نتائج الجدول أنّ قيمة Sig بالنسبة للمحورين تساوي (0.200)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني رفض الفرضية البديلة H_1، وقبول الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أنّ: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

2.3. عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

لمعرفة طبيعة الخدمات المقدمة في حاضنة الأعمال محل الدراسة ومساهمتها في دعم المؤسسات الناشئة، تم وضع مجموعة من الأسئلة في استبانة الدراسة بغرض الإجابة عليها من طرف أفراد العينة المستجوبة، ثم عرض آراءهم حول كل العبارات التي تضمنتها محاور الجزء الثاني من الاستبانة لتحليل النتائج المتوصل إليها باستخدام المتوسطات الحسابيّة والانحراف المعيّاري.

أولا: تحليل نتائج الجزء الأول للدراسة: يتضمن هذا المحور طرح ستة أسئلة شخصيّة ومهنية، مكنت الباحثان من التعرّف أكثر على مفردات العينة المدروسة. وعلى هذا الأساس تمّ تلخيص النتائج المتوصل إليها في الجدول الآتي:

الجدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية والمهنية

البيانات الشخصية	المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية (%)
1. الجنس	ذكر	32	86.5
	أنثى	5	13.5

2. العمر	أقل من 30 سنة	22	59.5
	30 – 39 (سنة)	15	40.5
	40 – 49 (سنة)	-	-
	50 – 59 (سنة)	-	-
	60 سنة فما فوق	-	-
3. المؤهل العلمي	ثانوي أو أقل	-	-
	جامعي (مستوى التدرج)	25	67.6
	ما بعد التدرج (ماجستير أو دكتوراه)	12	32.4
4. القطاعات الممولة	المناجم	14	37.8
	السياحة	6	16.2
	الفلاحة	17	46
5. كيفية التعرف على الحاضنة	عن طريق الإنترنيت	2	5.4
	عن طريق صديق	10	27.0
	عن طريق منتسب للحاضنة	19	51.4
	عن طريق الجامعة	5	13.5
	عن طريق الإذاعة	-	-
	طرق أخرى	1	2.7
6. أسباب اللجوء للحاضنة	للتدريب	19	51.4
	للمرافقة	8	21.6
	للتمويل	-	–
	للاستفادة من البنى التحتية	-	-
	للاستفادة من الخدمات الإدارية	1	2.7
	للاستفادة من شبكة العلاقات	4	10.8
	للتعريف بالمؤسسة	-	-
	لاحتضان الفكرة وانطلاق المشروع	5	13.5
7. مصدر التمويل	ذاتي	25	67.6
	قروض	-	-
	مؤسسات الدعم	2	5.4
	مختلط	10	27.0
8. تطور دراسة فكرة المؤسسة	فكرة أولية	29	78.4

	دراسة معمقة	4	10.8
	حالة انطلاق	4	10.8
	حالة نشاط	-	-
9. مراحل احتضان المؤسسة	تحليل الفكرة وتقييم مدى صلاحيتها	-	_
	انضمام المشروع للحاضنة	37	100
	التخرج من الحاضنة	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج الـ **(SPSS)**$_{v27}$.

يتضح من الجدول أعلاه أنّ أغلب أصحاب المؤسسات الناشئة اللاتي احتضنتهم الحاضنة من فئة الذكور، وذلك بنسبة 86.5% في حين يُمثِّل عدد الإناث ما نسبته 13.5% من الحجم الإجمالي للمؤسسات، ويمكن تبرير زيادة عدد الذكور على الإناث إلى طبيعة المشاريع المحتضنة حيث تنتمي أغلبها لقطاع الفلاحة والمناجم بنسبة 17% و14% على الترتيب أما قطاع السياحة فقُدر بـ6%، نستطيع القول كذلك أنّ الفئة العمرية الغالبة هي الفئة التي تقل أعمارها عن 30 سنة، والتي قاربت نسبتها 59.5% حيث بلغ عدد أفرادها 22 ، ثمّ جاءت بعدها الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 30 إلى 39 سنة حيث بلغ عدد الأفراد ضمن هذه الفئة 15 بنسبة مئوية بلغت 40.5% ، ويُوضّح الجدول أيضا المؤهل العلمي حيث أثبتت النتائج المتحصل عليها أنّ 67.6% فرداً من أفراد عينة الدراسة لهم مستوى جامعي، أمّا فئة الحاصلين على شهادات الماجستير والدكتوراه كان عددهم 12 بنسبة 32.4% وهذا ما يفسر نجاح المؤسسات الناشئة التي تحتضنهم الحاضنة.

كما يتضح من الجدول أن أغلب المؤسسات الناشئة يكون سبب اللجوء للحاضنة من أجل التدريب حيث بلغ عدد الأفراد الذين لجأوا للحاضنة للتدريب 19 أي بنسبة 51.4% من الحجم الإجمالي للمؤسسات، في حين بلغ عدد الأفراد الذين لجأوا من أجل المرافقة 8 أي بنسبة 21.6%، ولاحتضان الفكرة نسبة 13.5% وللاستفادة من شبكة العلاقات 10.8%، وللاستفادة من الخدمات الإدارية 2.7%.

أما عن مصدر التمويل فمعظم المؤسسات الناشئة يكون مصدرها ذاتي حيث بلغ عدد الأفراد ضمن هذه الفئة 25 أي بنسبة 67.6%، والتمويل المختلط 10 أي بنسبة 27% ومؤسسات الدعم عدد الأفراد 2 أي بنسبة 5.4% وهذا ما يبرر طبيعة لجوء المؤسسات الناشئة للاحتضان.

كما يتضح من الجدول أن دراسة الفكرة الأولية تكون أكبر نسبة وذلك بـ78.4%، ودراسة معمقة وحالة نشاط نفس النسبة أي 10.8% وهذا ما يبرر طبيعة الحاضنة حيث تهتم بدراسة الفكرة الأولية أكثر، ونسبة 100% من مراحل الاحتضان تكون لمرحلة انضمام المشروع للحاضنة.

ثانيا: تحليل بيانات المحور الأول: يتضمن هذا المحور مجموعة من العبارات الأساسيّة التي تساعد في معرفة

	الاستجابات			
رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
01	4.32	0.47	موافق بشدة	1
02	4.29	0.66	موافق بشدة	2
03	3.56	1.25	موافق	11
البعد 1: توفير البنى التحتية	**4.06**	**0.66**	**موافق**	-
04	3.89	1.04	موافق	9
05	3.94	0.97	موافق	8
06	4.18	0.70	موافق	4
البعد 2: الخدمات الإدارية	**4.00**	**0.68**	**موافق**	-
07	4.05	0.81	موافق	6
08	4.02	0.55	موافق	7
09	3.70	1.02	موافق	10
10	4.10	0.73	موافق	5
11	4.24	0.64	موافق بشدة	3
البعد 3: الخدمات المتخصصة	**4.02**	**0.47**	**موافق**	-
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور الأول	**4.03**	**0.49**	**موافق**	

وتحليل إجابات أفراد العينة حول طبيّعة الخدمات المقدمة في حاضنة إينواست بولاية تبسة، حيث تمّ احتساب التكرارات، المتوسطات الحسابيّة، والانحرافات المعيّارية الخاصة بجميع الإجابات وترتيب العبارات وفق المتوسط الحسابي، كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (7): **نتائج إجابات أفراد العينة حول الخدمات المقدمة من طرف حاضنة إينواست بولاية تبسة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج الـ **(SPSS)**$_{v27}$.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بالجدول أعلاه أنّ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الأول قُدِّر بِـ (4.03)، وانحرافًا معيّاريًا بلغ (0.49)، ما يدل على ضعف تشتت آراء المستجوبين محل الدراسة، كما يتضح أيضا أنّ قيّم المتوسط الحسابي الخاصة بالعبارات ضمن هذا المحور تراوحت بين (3.70) كحد أدنى و(4.32) كحد أقصى. هذا ما يشير إلى أنّ عبارات الاستبيان تسير في الاتجاه الإيجابي، وأنّ أفراد عينة الدراسة يُوافقون على مضمونها.

– في المرتبة الأولى جاءت العبارة رقم (01): " تقوم حاضنات الأعمال بتوفير المرافق الأساسية اللازمة من مختبرات ومعامل وتجهيزات" بأكبر متوسط حسابي قدره (4.32)، وانحراف معياري قدره (0.47) ممّا يُوضِّح تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة وتقاربها.

– أُحتلَت المرتبة الثانيّة من طرف العبارة رقم (2): "تشارك حاضنات الأعمال وتنسق مع الجامعات وهيئات نقل التقنية ومقدمي الخدمات المساندة" بمتوسط حسابي قدره (4.29)، وانحراف معياري قدره (0.66)

– أُحتلَت المرتبة الثالثة من طرف العبارة رقم (11): "تقوم حاضنات الأعمال بالمشاركة بالمعارض والحصول على المعلومات بصورة مستمرة" بمتوسط حسابي قدره (4.24)، وانحراف معياري قدره (0.64)

ثالثا: تحليل بيانات المحور الثاني: يتضمن هذا المحور مجموعة من العبارات الأساسيّة التي تساهم في تحليل إجابات أفراد العينة حول مراحل احتضان الشركات الناشئة من قبل حاضنة إينواست بولاية تبسة حيث يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها في الجدول الآتي:

الجدول (8): نتائج إجابات أفراد العينة حول مراحل احتضان الشركات الناشئة من قبل حاضنة إينواست بولاية تبسة

الاستجابات				
رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
12	4.29	0.66	موافق بشدة	2
13	3.56	1.25	موافق	7
14	3.89	1.04	موافق	6
15	3.94	0.97	موافق	5
البعد 4: مرحلة ما قبل الاحتضان	**3.92**	**0.74**	**موافق**	-
16	4.29	0.74	موافق بشدة	2
17	4.24	0.79	موافق بشدة	3
18	2.18	0.84	موافق	4
19	4.43	0.64	موافق بشدة	1
البعد 5: مرحلة الاحتضان أو انضمام المشروع للحاضنة	**3.79**	**0.47**	**موافق**	-
20	1.86	0.94	معارض	8
21	1.51	0.73	معارض بشدة	10
22	1.78	0.85	معارض بشدة	9
البعد 6: مرحلة التخرج من الحاضنة	**1.72**	**0.51**	**معارض بشدة**	-
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور الثاني	**3.27**	**0.40**	**محايد**	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج الـ **(SPSS)**$_{v27}$.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (08) أنّ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثاني قُدِّر بِـ (3.27)، وانحرافًا معيّاريًا بلغ (0.40)، ما يدل على ضعف تشتت آراء المستجوبين محل الدراسة، كما

يتضح أيضا أنّ قيّم المتوسط الحسابي الخاصة بالعبارات ضمن هذا المحور تراوحت بين (1.51) كحد أدنى و(4.43) كحد أعلى، وهو ما يُظهر أنّ عبارات المحور الثاني تسير في الاتجاه المحايد.

– في المرتبة الأولى جاءت العبارة (19) بمتوسط حسابي قدره (4.43) لتبيّن اتجاه المستجوبين نحو الموافقة التامة على أنّ إدارة الحاضنة محل الدراسة يسهم بدرجة كبيرة في تقديم المساعدات والاستشارات الفنية المتخصصة وكل الخدمات التي من شأنها أن تساعد الشركات الناشئة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث بلغ الانحراف المعيّاري لهذه العبارة (0.64)، ممّا يدل على قوة تجانس وتقارب آراء هؤلاء المستجوبين.

– في المرتبة الثانية جاءت العبارة (12) والعبارة (16) بمتوسط حسابي قدره (4.29) لتبيّن ان أفراد عينة الدراسة يوافقون تماما على إجراء لقاء بين رائد المشروع وإدارة الحاضنة بهدف تحليل الفكرة وتقييم مدى صلاحيتها بانحراف معياري (0.66)، وأن الحاضنة تعمل على تقديم كل الخدمات التي من شأنها أن تسهل على صاحب المشروع تنفيذ فكرته على أرض الواقع بأقل التكاليف وبانحراف معياري (0.74).

رابعا: تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة الميدانيّة:

أ. تحليل نتائج اختبار الفرضية الأولى: "تقدم حاضنة إينواست خدمات فعالة من شأنها أن تساهم في دعم المؤسسات الناشئة على مستوى الولاية":

لاختبار هذه الفرضية تمّ استخدام اختبار "ستودنت"، الذي ينص على مبدأ المقارنة بين المتوسط الحسابي للمحور مع المتوسط المعيّاري للاستبيان، حيث يُحسب المتوسط المعيّاري للاستبيان من خلال جمع درجات الاستبيان المذكورة سابقًا في مقياس ليكارت وقسمتها على 5. وعليه يتم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

H_0: لا تقدم حاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة خدمات فعالة من شأنها أن تساهم في دعم المؤسسات الناشئة على مستوى الولاية.

H_1: تقدم حاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة خدمات فعالة من شأنها أن تساهم في دعم المؤسسات الناشئة على مستوى الولاية.

الجدول (9): نتائج اختبار ستودنت للفرضية الأولى

المتغيرات	قيمة المعيار = 3		
	قيمة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig
الخدمات المقدمة من قبل حاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة	12.698	36	0.001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج الـ **(SPSS)**$_{v27}$.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ قيمة Sig تساوي (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني رفض H_0 وقبول H_1 التي تنص على أنّه: تقدم حاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة خدمات فعالة من شأنها أن تساهم في دعم المؤسسات الناشئة على مستوى الولاية.

ب. تحليل نتائج اختبار الفرضية الثانية: "يوجد تطبيق فعلي لمراحل احتضان المؤسسات الناشئة من قِبل حاضنة إينواست بولاية تبسة":

تمّ اختبار صحة هذه الفرضية كذلك باستخدام اختبار "ستودنت"، فكانت النتائج كالآتي:

H_0: لا يوجد تطبيق فعلي لمراحل احتضان المؤسسات الناشئة من قِبل حاضنة إينواست بولاية تبسة.

H_1: يوجد تطبيق فعلي لمراحل احتضان المؤسسات الناشئة من قِبل حاضنة إينواست بولاية تبسة.

والملاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (10)، أنّ قيمة Sig تساوي (0.001) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني رفض H_0 وقبول H_1 التي تنص على أنّه: يوجد تطبيق فعلي لمراحل احتضان المؤسسات الناشئة من قِبل حاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة.

الجدول (10): نتائج اختبار ستودنت للفرضية الثانية

المتغيرات	قيمة المعيار = 3		
	قيمة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig
مراحل احتضان الشركات الناشئة من قِبل حاضنة إينواست بولاية تبسة	4.173	36	0.001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج الـ **(SPSS)**$_{v27}$.

ج. تحليل نتائج اختبار الفرضية الثالثة: "تساهم الخدمات المقدمة من طرف حاضنة إينواست، في دعم وتفعيل مراحل احتضان المؤسسات الناشئة بولاية تبسة، وذلك عند مستوى دلالة (0.05):

من أجل اختبار صحة الفرضية الثالثة وتحليل نتائجها، تمّ الاعتماد على اختبار "الارتباط الخطي البسيط"، فكانت النتائج كالآتي:

H_0: لا تساهم الخدمات المقدمة من طرف حاضنة إينواست، في دعم وتفعيل مراحل احتضان المؤسسات الناشئة بولاية تبسة، وذلك عند مستوى دلالة (0.05).

H_1: تساهم الخدمات المقدمة من طرف حاضنة إينواست، في دعم وتفعيل مراحل احتضان المؤسسات الناشئة بولاية تبسة، وذلك عند مستوى دلالة (0.05).

الجدول (11): نتائج اختبار الارتباط الخطي للفرضية الثالثة

			الخدمات المقدمة من قبل حاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة	مراحل احتضان المؤسسات الناشئة من قِبل حاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة
معامل الارتباط سيبرمان	الخدمات المقدمة من قبل حاضنة إينواست بولاية تبسة	قيمة المعامل	1.000	0.881**
		مستوى الدلالة Sig		0.001
		حجم العينة	37	37
	مراحل احتضان المؤسسات الناشئة من قِبل حاضنة إينواست بولاية تبسة	قيمة المعامل	0.881**	1.000
		مستوى الدلالة Sig	0.001	
		حجم العينة	37	37

(**) ارتباط معنوي عند 0.01.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج الـ **(SPSS)**$_{v27}$.

يتضح من الجدول أعلاه أنّ قيمة Sig تساوي (0.001)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني رفض H_0 وقبول H_1، كما نلاحظ أنّ معامل الارتباط بين المحور الأول والمحور الثاني قُدر بِ (0.881)، وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية وقويّة بين المتغيّر المستقل (الخدمات المقدمة من قبل حاضنة الأعمال)، والمتغير التابع (مراحل احتضان المؤسسات الناشئة).

تحليل النتائج

- أظهرت نتائج الدراسة أنّ حاضنة الأعمال إينواست بولاية تبسة، تقوم بتقديم خدمات فعالة (توفير البنى التحتية، خدمات إدارية، خدمات متخصصة)، وذلك من أجل رفع مستوى الكفاءة الإدارية، وتلقين المؤسسات الناشئة المعارف العلمية والعملية اللازمة، وتطويّر قُدراتهم ومهاراتهم الإدارية التي ترفع من نوعية الأداء والكفاءة المهنية.
- بناءً على تحليل نتائج الاستبيان أثبتت الفرضية الثانية أنّ دعم المؤسسات الناشئة مرتبط بمدى التطبيق الفعلي لمراحل الاحتضان، وهذا ما تمّ إثبات صحته من خلال اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، بين الخدمات المقدمة ومراحل احتضان المؤسسات الناشئة من قبل إينواست، حيث قُدر معامل الارتباط بِ (0.881).

خاتمة:

تعتبر حاضنات الأعمال آلية فعالة لدعم ورفع فرص نجاح المشاريع الناشئة الجديدة، وذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي منذ مرحلة البدء إلى غاية مرحلة التخرج من الحاضنة، وجعل الحاضنات مناخ أكثر ريادة للحد من فشل المشاريع الناشئة وتنمية روح المقاولاتية وحب المخاطرة وكذا تشجيع الأفكار الإبداعية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن حاضنة إينواست بولاية تبسة أثبتت نجاحها في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة على مستوى الولاية، وذلك نظرا للنتائج الإيجابية المحققة من خلال إنجازاتها في وقت قياسي وتمكينها من تطوير القدرات والمهارات لدى المؤسسات الناشئة المحتضنة من قبلها، وهذا بفضل كفاءة إدارتها.

وعلى ضوء النتائج يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ✓ التركيز على تقديم التمويل اللازم للأفكار التي تحقق أرباح أكثر في المستقبل؛
- ✓ نشر ثقافة الحاضنة من خلال التظاهرات عبر الوطن وخارجه للتعريف بالحاضنة؛

قائمة المراجع:

برودي ,م .(2020) .المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والمأمول .-*حوليات جامعة بشار*.343 ,(3)7 ,

بلال محمود الوادي، ليث عبد الله القهيوي. (2012). *المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية تنمية الوطن العربي*. عمان الأردن: الحامد للنشر.

بوالشعور شريفة. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة–دراسة حالة الجزائر. *البشائر الاقتصادية، 4*(2)، 426.

بوعزة عفاف، بوسمينة أمال. (2023). التحديات التي تواجه حاضنات الأعمال كآلية من آليات دعم المؤسسات الناشئة–دراسة حاضنة إينواست نموذجا–. *جديد الاقتصاد، 18*(1)، 193.

سيد محمد علي. (2021). الأهمية الاقتصاديةلتطوير حاضنات الأعمال التكنولوجية في مصر. *النيل للعلوم التجارية والقانونية ونظم المعلومات*، 10.

علاء عباس.محمد السلامي. (2018). *ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة*. الاسكندرية. مصر: التعليم الجامعي.

فخاري ,ز .ن .(2020) .دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الناشئة-بالإشارة إلى حالة الجزائر . *البحوث الإدارية والاقتصادية*.59 ,(1)4 ,

المؤسسات الناشئة بالجزائر بين المرافقة الحكومية والدعم المالي

– أجهزة مقترحة لتمويل المؤسسات الناشئة –

Star-tups in Algeria between government support and financial assistance - Proposed mechanisms for financing start-ups -

ط.د بوعبدالله مصطفى [*]، مخبر إدارة الأفراد والمنظمات، جامعة تلمسان (الجزائر)،
mustapha.bouabdallah@univ-tlemcen.dz
د. بن غالم عبد الهادي، المدرسة العليا للاقتصاد وهران (الجزائر)،
Abdelhadi.benghalem@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/06/18 تاريخ القبول: 2024/08/05 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

في الآونة الأخيرة أصبح اهتمام الحكومة الجزائرية يأخذ حيزا كبيرا نحو التوجه المقاولاتي وريادة الأعمال نظرا للأوضاع التي تشهدها قلة التوظيف بالمؤسسات العمومية والخاصة وشبح البطالة الذي أضحى يلاحق خريجي الجامعات والمعاهد، وفي هذا النحو كان لزاما على الدولة وضع آليات تعالج هذه المسببات ومحاولة تضميد جرح الكفاءات المبدعة ووضع حلول ملائمة لها، ومن بين ما وضعته الدولة كأساس لذلك خلق ما يسمى بالمؤسسات الناشئة STARTUPS.

في هذا الضوء تعالج ورقتنا البحثية إشكالية المؤسسات الناشئة بالجزائر ودور الحكومة في دعم هذه المؤسسات من ناحية التمويل باختلاف أنماطه وكذا المرافقة الميدانية كما تعالج أهم القرارات التي وضعها أصحاب القرار في تثمين هذا الجانب من البدائل وإبراز أهم التحديات التي تواجهها.

كلمات مفتاحية: مؤسسات ناشئة، مرافقة حكومية، تمويل، الجزائر.

تصنيفات JEL : O16، L26

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

Recently, Algeria has shown a significant interest in entrepreneurship due to the conditions marked by a lack of employment in public and private institutions and the specter of unemployment. This has necessitated the establishment of mechanisms to address these situations and to provide appropriate solutions, among which is the creation of what are called startups. In this light, our research paper addresses the issue of startups in Algeria and the role of the government in supporting them in terms of financing in its various forms, as well as field support, while addressing the most important decisions made by officials to enhance this aspect of alternatives and highlighting the main challenges they face.

Keywords: STARTUPS; Governmental accompanying; Funding; Algeria

Jel Classification Codes: L26, O16

1. مقدمة:

لقد باتت الدول في العصر الحديث تعاني مشكلة توظيف الموارد البشرية عبر مختلف القطاعات خاصة مع تزايد العدد السكاني الذي زاد من توفر فرص التعليم المختلفة وتخريج الكفاءات والطاقات البشرية التي تساهم في خلق الإبداع من خلال استغلال أفكارها وطاقاتها الفكرية غير أن الأمر الذي أصبح يهدد استغلال هذه الكفاءة هو شبح البطالة الذي تشهده الكثير من الدول عبر العالم، وقد اضطرت الحاجة إلى النظر والبحث عن أساليب أخرى غير التوظيف من خلال خلق فرص التوجه نحو العمل الحر أو ما يسمى بالعمل المقاولاتي القائم على خلق المؤسسات الناشئة الذي من خلاله يمكن تحقيق نسبة من التوظيف من جهة ومن جهة ثانية تحقيق تنمية اقتصادية للبلد.

وقد أدى نجاح بعض الدول في هذا المجال بناء على الاستغلال الأمثل للآليات والتمويل المناسب والمرافقة الجيدة لهذه المؤسسات الأمر الذي مكن الجزائر إلى التوجه نحو هذا البديل، وعلى هذا النحو كان لزاما طرح الإشكالية التالية:

ما مدى دعم الحكومة الجزائرية لفكرة المؤسسات الناشئة في ضوء إشكالية التمويل؟

أهمية البحث

تشكل المؤسسات الناشئة بديل اقتصادي هام للحكومات كما يعد التمويل والمرافقة أولى اهتمامات رواد الأعمال في خلق هذه المؤسسات خاصة التمويل لأنه من خلاله يمكن تحقيق الآليات التي تساعد على بداية العمل لأي فكرة فإذا توفر التمويل وتم ضمانه يمكن بعد ذلك تسيير المشروع والعمل بطرق أسهل، لهذا يعد موضوع التمويل والتسيير موضوعين هامين في نجاح المشاريع.

أهداف البحث

يهدف بحثنا إلى التعرج إلى عدة نقاط هامة من بينها

. توضيح دور الجامعة في خلق فكرة إنشاء المؤسسات.

. توضيح أهمية الحاضنات في مرافقة المشاريع المبتكرة أو المؤسسات الناشئة.

. إبراز بعض مصادر التمويل التي يمكن أن تساعد رواد الأعمال على إنشاء مؤسساتهم.

. منهج البحث

سنتبع في ورقتنا البحثية المنهج الوصفي التحليلي من خلال استنتاج أهم النقاط التي تخدم الموضوع، وقد تم التركيز بشكل أكبر على المقالات والملتقيات العلمية والندوات والقرارات الوزارية والجرائد والمواقع الإلكترونية كون موضوع المؤسسات الناشئة موضوع حديث وموضوع ميداني بشكل كبير.

تم تقسيم بحثنا إلى ثلاث محاور رئيسية

المحور الأول: مدخل حول المؤسسات الناشئة

المحور الثاني: تمويل الحكومة الجزائرية للمؤسسات الناشئة

المحور الثالث: دعم وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر

2.مدخل حول المؤسسات الناشئة

1.2 مفهوم المؤسسات الناشئة

يعد مصطلح المؤسسات الناشئة مصطلح إنجليزي الأصل والذي يتشكل من كلمتين مجزئتين وهي Start-Up حيث تعني Start الانطلاق و Up النمو والتي تفهم بشكل تفصيلي عند تركيب المعنى أن المؤسسة عبارة عن مشروع بدأ للتو وانطلق نموه (مخانشة، 2021، صفحة 770).

وتعرف المؤسسات الناشئة على أنها شركات حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة الهدف منها تطوير منتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق. (بسويح، ميموني، و بوقطاية، 2020، صفحة 405)

ويرى Eric Ries وهو أحد المنظرين في مجال المؤسسات الناشئة أنها " كيان صمم لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة، أي تقدم منتج أو خدمة جديدة مع عدم التأكد على بيئة الأعمال المحيطة بها " (طاجين و مباركي، 2023، صفحة 3)

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 وفي المادة 11 تعتبر مؤسسة ناشئة كل مؤسسة تخضع للقانون الجزائري والتي تحترم المعايير التالية: (زواني، 2023، صفحة 5)

. يجب ألا يتجاوز عمل المؤسسة مدة ثماني سنوات.

. نموذج أعمال المؤسسة يجب أن يقوم على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.

. رقم الأعمال السنوي يجب ألا يتجاوز المبلغ الذي تقوم بتحديده اللجنة الوطنية.

. أن يكون رأس مال الشركة مملوكا بنسبة تقدر ب 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".

. يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.

. عدد الذين يعملون بالمؤسسة يجب ألا يتجاوز250 عامل.

2.2 أهمية المؤسسات الناشئة

اكتست المؤسسات الناشئة في الآونة الأخيرة أهمية بالغة باعتبارها أحد البدائل المناسبة في ظل ضعف القدرة التمويلية وذلك لقدرتها على استخدام المداخل الحديثة للتكنولوجيا وتبرز أهميتها بشكل رئيسي في: (مشري، 2023)

- **زيادة الإنتاج مع تنوع السلع والخدمات:** يكمن ذلك في استغلال المؤسسات الناشئة للتكنولوجيا مما يؤول إلى خلق تشكيلة سلعية وخدمية متنوعة، وعلى الرغم من كون هذه المؤسسات شابة فهي تسهم في نمو السلع والخدمات بشكل كبير.
- **الإسهام في التنمية الاقتصادية:** تعمل المؤسسات الناشئة على رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات وبالأخص المجتمعات النامية، فهي من جهة تعد منطلق الأفكار الحديثة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ومن جهة أخرى تحقيق مساهمة كبيرة في الناتج الوطني وبالتالي الإسهام في رفع القدرة الشرائية والصحية التعليمية للأفراد.
- **الإسهام في خلق الوظائف واحتواء نسبة البطالة:** وذلك من خلال خلق فرص العمل للأفراد كما تعد فرصة في جعل الدولة قادرة على توليد وتحقيق فرص للتشغيل، وقد أوضحت العديد من الدراسات أن هذا النوع من المؤسسات (المؤسسات الناشئة) خلق أكثر من عشر ملايين منصب سنويا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020.
- **فتح أسواق جديدة:** يعد اقتحام الأسواق إحدى الأهداف المهمة التي تسعى إليها المؤسسات الناشئة وتعمل عليها وذلك من خلال السعي إلى خلق أسواق جديدة لمنتجات تكون إما قديمة أو حديثة اعتماد على عمليات التكنولوجيا بشكل أساسي بما يسمح لها بطرح منتجات يمكن أن تغير من تركيبة الأسواق للوصول إلى الأسواق العالمية.

3.2 كيفية الحصول على مؤسسة ناشئة بالجزائر

بناء على ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 20-254 للجريدة الرسمية في عددها الخامس وخمسون والمؤرخ في 15 سبتمبر سنة 2020 والذي يفصل في مضمونه إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة

ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد المهام المنبثقة عنها وتشكيلتها وسيرها، وبالتحديد في الفصل الرابع المتضمن شروط منح علامة "مؤسسة ناشئة" فإنه يحدد في كل من المواد 12 و13 و14 و15 كيفية الحصول على هذه المؤسسات (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 55 ، 2020، الصفحات 11-12)

حيث تحدد **المادة 12** بأنه يتعين على المؤسسة التي لديها الرغبة في الحصول على علامة مؤسسة ناشئة أن تقوم بطلب مقدم عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة مرفق بالوثائق التالية:

. نسخة من بطاقة التعريف الجبائي والاحصائي والسجل التجاري مع نسخة من القانون الأساسي للشركة.

. شهادة الانتساب لدى CNAS متبوعة بقائمة إسمية للأجراء زائد شهادة CASNOS.

. المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة.

. نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية مع مخطط تفصيلي يتم فيه عرض أعمال المؤسسة.

. وعند الاقتضاء كل وثيقة تتعلق سواء بملكية فكرية أو جائزة أو مكافأة متحصل عليها.

كما تحدد **المادة 13** في هذا البند أنه يتم الرد على كل طلب في أجل أقصاه ثلاثون يوم ابتداء من تاريخ وضع الطلب عبر المنصة، وفي حالة ما تم الرفض نتيجة لوثائق ناقصة فإنه يتعين على صاحبه تقديم هذه الوثائق (الوثائق الناقصة) في أجل يكون الحد الأقصى فيه 15 يوم من تاريخ الاعلام بالرفض.

بينما تحدد **المادة 14** أنه تمنح علامة مؤسسة ناشئة للمؤسسة لمدة أربع سنوات ذات القابلية للتجديد لمرة واحدة فقط، وفي حالة الرفض فإنه يستلزم على اللجنة الوطنية المختصة تبرير القرار المتعلق بالرفض مع إخطار المستفيد إلكترونيا، كما أنه يمكن إعادة النظر في القرار في حالة طلب المستفيد تقديم تبرير، وتقوم اللجنة في هذه الحالة بإخطاره والرد النهائي عليه ضمن أجل لا يتجاوز ثلاثين يوم ابتداء من تاريخ إيداعه.

وأخيرا تحدد **المادة 15** القرارات النهائية المتمثلة في منح علامة مؤسسة ناشئة عن طريق البوابة الإلكترونية.

وتتضح بشكل أكثر خطوات الحصول على مؤسسة ناشئة ضمن الشكل التالي.

الشكل 1: يوضح خطوات الحصول على مؤسسة ناشئة بالجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على العناصر السابقة

4.2 إسهامات الجامعة في تفعيل فكرة المؤسسات الناشئة

في الجزائر على سبيل المثال وفي ضوء المشروع الذي قامت بإطلاقه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتمثل في القرار الوزاري رقم 1275 والذي يسعى في طياته إلى دعم المؤسسات الناشئة، ركز هذا القرار على حصيلة من البنود التي تشجع إنشاء المؤسسات لدى الطلبة ومن هذه البنود ما يلي: (زواني، 2023، صفحة 5)

. تشجيع الطلبة وتحفيزهم في القيام نحو خلق مؤسساتهم انطلاقا من أفكارهم الإبداعية، بحيث يتم الحصول من خلالها على شهادتين الأولى متعلقة بالشهادة جامعية والثانية خاصة بشهادة مؤسسة ناشئة.

. اندماج مؤسسات التعليم العالي وتوافقها مع الجانب المقاولاتي وعالم الشغل من أجل الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد أوضح وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة السيد ياسين المهدي وليد خلال زيارة للمدرسة العليا للتجارة بالقليعة بتاريخ 7 نوفمبر 2023 رفقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد كمال بداري أن المصالح الخاصة بهيئته تتلقى المئات من المبادرات المتعلقة بالمشاريع أسبوعيا موضحا أن النظام الذي قامت السلطات العمومية بوضعه هو نظام يحفز ويشجع الطلبة الجامعيين على

الاتجاه نحو عالم المقاولاتية بذهنية الابتكار والإبداع، ليضيف أيضا بأن الجزائر احتلت مرتبة مهمة جدا ضمن أحد التصنيفات العالمية التي كان قد تم الإعلان عنها مؤخرا في مجال المؤسسات الناشئة. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023)

5.2 مساهمة حاضنات الأعمال في تطوير المؤسسات الناشئة

تشكل حاضنات الأعمال أحد المؤسسات القائمة ذاتيا والتي تتصف بكيانها القانوني الخاص حيث يكمن الهدف منها في توفير جملة من الخدمات للمستثمرين الصغار وكذا أصحاب المبادرات في إنشاء المؤسسات الصغيرة ووضع التسهيلات اللازمة لهم، كما تهدف بشكل آخر إلى مساعدة المؤسسات المبدعة التي تكون محل الإنشاء وكذلك رجال الأعمال الجدد وتقديم الدعم لهم سواء كان في الخبرات أو الأماكن، أو الدعم المالي بغية تخطي المرحلة الأولى من عملية التأسيس والتي عادة ما تنحصر من سنة إلى سنتين، إضافة إلى ذلك تقوم حاضنات الأعمال بعمليات التسويق ونشر المنتجات للمؤسسات الناشئة (بوالشعور، 2018، صفحة 419)

ويتركز الدور الرئيسي لحاضنات الأعمال في الجزائر ضمن ثلاث مهام رئيسية: (بودالية و صحراوي، 2018، صفحة 1945)

- **تقديم استشارات موجهة للمؤسسات المحتضنة:** وهي أن تعمل الحاضنات على تقديم جملة من الاستشارات في مختلف النواحي سواء كانت ذات الشكل المالي أو القانوني أو المحاسبي أو التجاري وغيرها.
- **تقديم الخدمات للمؤسسات المحتضنة:** وترتبط هذه الخدمات بعدة عناصر من بينها

. ضمان استقبال واحتضان المؤسسات الصغيرة ذات النشأة الحديثة ولمدة معينة تكون محددة من سنتين إلى ثلاث سنوات.

. إمداد المؤسسات بكافة التجهيزات اللازمة بما فيها التجهيزات المتعلقة بالأمور المكتبية أو الأثاث أو وسائل الإعلام والاتصال.

. تكوين الإطارات من مسيري أو مسؤولي هذه المؤسسات في شتى مجالات التسيير المختلفة.

. ربط وتوثيق العلاقة بين الجامعات، البنوك والمقاولين الجدد والوسط الاقتصادي المحلي.

- **تسيير عملية العقار:** ويتضمن ذلك تسيير العقار من خلال خلق المحلات اللازمة وتوفيرها ضمن أماكن مهيأة ومنظمة تكون سهلة الدخول من جهة ومن جهة ثانية تكون مهيأة للنشاطات، وتستمر اتفاقية استغلال هذه المحلات لفترة لا تتجاوز سنتين و أن تكون ذات أسعار منخفضة.

وفي هذا الحيز أعلن الوزير الأول للجزائر عبد العزيز جراد عن اتخاذ مجموعة من القرارات التي تهدف إلى دعم هذه الإستراتيجية الجديدة "المؤسسات الناشئة" من بينها: (Bouadla، 2022، صفحة 139)

. إنشاء صندوق استثماري يحقق التمويل والدعم اللازم للمؤسسات الناشئة.

. وضع الإطار القانوني الذي يحدد المفاهيم المتعلقة لكل من المؤسسات الناشئة والحاضنات.

. تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجيا وتطويرها ANPT إلى وزارة مستحدثة والتي تسمى بوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

. تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة من سبل الاستفادة من المساحات المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسات التابعة لقطاع الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.

. القيام بتهيئة مساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة من طرف الجماعات المحلية مع إمكانية إعطاء أولوية للمناطق التي تتوافر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة.

3. تمويل الحكومة الجزائرية للمؤسسات الناشئة

1.3 مصادر تمويل المؤسسات الناشئة:

يعتبر التمويل ذو ركيزة هامة في نجاح المشاريع واستمرارها أو فشلها، ففي حالة غياب التمويل لا يمكن تجسيد الأفكار الريادية أو تطويرها، وفي هذا الإطار توجد مجموعة من المصادر التي يمكن بها تمويل هذه المؤسسات من بينها ما ذكره (بعوني، 2022):

- **التمويل الذاتي أو الشخصي:** ويعبر عن تلك المدخرات الذاتية للأشخاص أو تلك الإعانات الممنوحة من قبل الأهل والأصدقاء.

- **التمويل ذو النمط الجماعي**: يشكل أحد أكثر أنواع التمويلات شيوعا بالمؤسسات الناشئة، وهي من الطرق الجديدة التي تتخذها المؤسسات في تجسيد أفكارها حيث تقوم الفكرة هنا على عرض المشروع من طرف المقاول على منصات التمويل الجماعية بناء على شرح تفصيلي يوضح فيه صاحب المشروع فكرة مشروعه بدقة وأمانة وبأسلوب إقناعي يجعل الممولين متحمسين لفكرته وبالتالي الحصول على دعمهم.
- **التمويل القائم على الجانب البنكي**: وهو من الأساليب التقليدية في مجال التمويل حيث تقوم البنوك بتمويل أفكار رواد الأعمال أو المقاولين عن طريق تقديم قروض بنكية، غير أنه من السلبيات المترتبة عن هذا النوع من سبل التمويل هو خاصية الديون المتراكمة الواجب تسديدها على شكل أقساط والمشكل الأكبر هو حالة فشل المشروع.
- **حاضنات الأعمال**: كما ذكرنا سابقا تدعم الحاضنات أو مسيرات الأعمال المؤسسات الناشئة في الجانب الإداري والتسويقي وحتى الدعم المالي للمشاريع من البداية إلى الانطلاق في تجسيد الفكرة حتى نموها ومرافقتها حتى تصير قادرة على الاعتماد على نفسها ومستقلة ماديا ومعنويا.
- **المؤسسات أو الهيئات المتخصصة**: (بن جيمة، بن جيمة، و الوالي، 2020، صفحة 526) في بعض الأحيان تقع القروض الممنوحة من طرف هذه الجهات والمؤسسات الخاصة في إطار القروض البنكية غير أن المصدر ليس البنك وإنما هيئات خاصة تقوم بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون حكومية أو غير حكومية ويكون الغرض الرئيسي لها ليس تحقيق الربحية وإنما المصلحة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية بحيث يدخل عملها في دعم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.3 سبل تمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر:

كما ذكرنا في السابق أن التمويل هو أحد أهم الركائز الرئيسة التي تبني عليه المؤسسات الناشئة نشاطها والمحافظة على استمرارها بناء على الإمداد بالأموال اللازمة وفي الوقت المناسب. وللمساهمة في إنجاز المشروع وتحقيق أهداف المؤسسة يستوجب تحديد مصادر التمويل الضرورية الهادفة إلى تنفيذ هذه المشاريع، وبخصوص الأمر في الجزائر فقد تم تفعيل اتفاقية ممضاة بين وزارة التعليم العالي ووزارة اقتصاد

المعرفة تقوم على أساس الالتزام بأخذ مشاريع الطلبة كأولوية في عملية التمويل مع ضرورة تسهيل إجراءات الحصول على الدعم المالي خاصة الطلبة المندمجين في مشروع شهادة مؤسسة ناشئة حاصلة على وسم "لابل". (بن زيدان، 2023، صفحة 7) ومن بين أساليب التمويل المتقرحة في الجزائر هناك:

1.2.3 صندوق تمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر

بتاريخ 03 أكتوبر 2020 قامت الحكومة الجزائرية بإطلاق هذا الصندوق كأول صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة يوفر لأصحاب المشاريع المبتكرة إمكانية إنشاء مؤسساتهم من أجل تفادي العراقيل التي تسببها المؤسسات البنكية في عملية الإقراض، وقد جاء هذا الطرح خلال مؤتمر أعلن فيه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وبحضور عدة هيئات تكونت من أكثر من ألف شاب من الشباب حاملي المشاريع والأفكار والمؤسسات الناشئة بالإضافة إلى هيئات حكومية ومالية وممثلي الجامعات ومراكز البحث والجمعيات والمتعاملين الاقتصاديين، وقد أكد خلالها السيد الرئيس أن دعم هذه المؤسسات يعتبر خطوة هامة في إنعاش الاقتصاد الوطني، ويتولى هذا الصندوق بشكل أولي تمويل المؤسسات مع تحمل الأعباء الأولية المترتبة عن الخسائر المحتملة للمشروع. (قلوش و حاكم، 2021، صفحة 101) وتكمن أهمية إنشاء هذا الصندوق في: (بعوني، 2022)

. توفير التمويل للمؤسسات الناشئة نظرا لأن التمويل يشكل أهم تحدي يواجه هذه المؤسسات.

. تجنيب أصحاب المشاريع اللجوء إلى المؤسسات البنكية وكل ما يتعلق بها من أساليب بيروقراطية.

. السماح لحملة المشاريع من الاستفادة من نفس آليات التمويل التي يستفاد منها في الدول المتقدمة.

. تشجيع الجالية الجزائرية المقيمة خارج الوطن على العودة والاستثمار في فكرة المؤسسات الناشئة.

ومع تاريخ 10 أكتوبر 2020 تم إصدار قرار وزاري مشترك بين وزارة الصناعة ووزارة المالية بالجريدة الرسمية رقم 73 والذي يحدد مدونة الإيرادات والنفقات لحساب التخصيص الخاص ب" الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" حيث يهدف هذا القرار إلى: (وكالة الأنباء الجزائرية ، 2020)

. تطوير المؤسسات الصغير ة والمتوسطة عن طريق دعم صادراتها وتوسيع أسواقها.

. دعم شبكات هذه المؤسسات وترقية الخبرة والاستشارات لفائدتها فضلا عن دعمها من حيث استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقل الملكية والدمج والحيازة.

وفي ذات السياق تم إصدار قرار وزاري ينص على أن الوكالة المكلفة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تمويل عمليات دعم ومساعدة هذه المؤسسات تحت عنوان: تنفيذ برامج عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى تحسين تنافسيتها. وبالتالي يمول الصندوق عمليات الدعم المادي واللامادي الموجهة للمستفيدين من هذه البرامج و ترقية ثقافة المقاولاتية لاسيما مرافقة حملة المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإرشادهم وتوجيههم.

2.2.3 رأس مال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقدم المشرع الجزائري تعريفا لشركات رأس المال الاستثماري في الفصل الأول من القانون 06-11 الصادر بتاريخ 24 جوان 2006 على أنها شركات تسعى إلى المشاركة في رأس مال الشركة ويتعلق الأمر فيها بتقديم حصص من أموالها الخاصة أو شبه خاصة لمؤسسات تكون في إما في طور التأسيس أو في طور النمو أو الخوصصة. ويعد رأس مال المخاطر إحدى التمويلات الموجهة إلى المؤسسات في مرحلة قبل الإنشاء وأثناء الإنشاء، ومن بين شركات رأس مال المخاطر في الجزائر يوجد: (سماي و أولاد ابراهيم، 2018، الصفحات 106-107)

. الصندوق المغاربي لرأس المال الاستثماري MPEF MAGHREB PRIVATE EQUITY FUND

. الجزائر إستثمار ELDJAZAIR ISTITHMAR

. الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة FINALEP

. الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار ELDJAZAIR

. الشركة المالية للاستثمار المساهمة والتوظيف SOFINANCE

وتحتوي الأنماط التي يقوم بتمويلها رأس المال المخاطر من: (عباسي و بركان، 2022، صفحة 5)

- **رأس المال الإنشاء:** بمعنى يقوم بتمويل المؤسسات المبتكرة التي تكون في طور الإنشاء والتي تحاصرها مجموعة من المخاطر وبالرغم من ذلك لديها قدرة كبيرة على التطور والنمو، ويقسم هذا النمط إلى مرحلتين الأولى متعلقة بما قبل الإطلاق ومن بينها تغطية مصاريف البحث والتطوير واختبار السلع في السوق والتي تعد أخطر مرحلة نظرا لاحتمالية الفشل المتوقعة فيها، أما بشأن المرحلة الثانية فهي خاصة بالإطلاق بمعنى تمويل المشروع في مرحلة إنشائه.
- **رأس المال التطور**: وهي المرحلة التي يصبح فيها المشروع قابلا لتحقيق الدخل غير أنه في نفس الوقت قد يجابه ضغوط مالية تجعله يلتجأ لمصادر تمويل أخرى خارجية بهدف تحقيق النمو والتوسع.
- **مرحلة تحويل الملكية:** في هذه المرحلة يتم توفير الغطاء التمويلي الكافي لتمويل نشاطات انتقال وتحويل السلطة الصناعية والمالية في المشروع إلى مجموعة جديدة من الملاك أو ما يطلق عليها برأسمال المتعاقب.
- **مرحلة التصحيح:** وهي مرحلة خاصة بتخصيص تمويل لتصحيح عيوب المشاريع.

3.2.3 قرض الإيجار التمويلي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد هذا القرض إحدى مصادر التمويل الحديثة التي تتضمن توفير أصول رأسمالية إنتاجية ذات الآجال الطويلة للمشاريع الاستثمارية عن طريق التأجير دون اللجوء إلى شراء أو تملك هذه الأصول والتي تسدد في شكل دفعات مالية، وقد عرف حسب المشرع الجزائري على أنه عملية مالية وتجارية تتعلق بالأصول المنقولة أو غير المنقولة ذات الاستعمال المهني أو المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية، يتم تحقيقها من طرف المؤسسات المالية أو شركة التأجير أو البنوك ذات الشكل المعتمد والمؤهل قانونا مع المتعاملين الاقتصاديين كانوا جزائريين أو أجانب إما طبيعيين أو معنويين، وتكون هذه العملية مسندة إلى عقد إيجار يتضمن حق الخيار بشراء الأصل لصالح المستأجر أو لا يتضمن ذلك. (عطاوي و بعاشي، 2022، الصفحات 305-306)

4.2.3 مصادر أخرى للتمويل الممنوحة من طرف الدولة

يقصد بها الهيئات الأخرى المساعدة والتي وضعتها الدولة في إطار تمويل المؤسسات الناشئة وهذا حسب ما يوضحه دليل إنشاء المؤسسات الذي وضعته (الوكالة الوطنية للنفايات، 2022، الصفحات 15-24) ويتمثل ذلك في بعض الأجهزة منها:

- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC**: وهي مؤسسة تقع مسؤوليتها تحت عاتق وزارة العمل والضمان الاجتماعي الهدف منها هو إدارة نظام دعم إنشاء وتوسيع المبادرين البطالين أو العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم بين ثلاثين وخمسين سنة.
- **الوكالة الوطنية لتعزيز نتائج البحث والتطوير التكنولوجي ANVREDET**: وهي مؤسسة ذات قطاع صناعي وتجاري تشرف عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يتمثل نشاطها الأساسي في تشجيع المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المبتكرة وكذلك إنشاء شركات ناشئة مبتكرة أو نقل التكنولوجيا.
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI**: وهي مؤسسة ذات طابع إداري موضوعة تحت وصاية المسؤول عن تعزيز الاستثمارات حيث لها صلاحية استقبال المشاريع التي تنحصر في إطار المؤسسات ذات القطاعات الاقتصادية المختلفة باستثناء قطاع المحروقات.
- **الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية ANADE**: تعتبر هيئة عمومية لها طابع خاص وهي موضوعة في مجال وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة والمسماة في الوقت الحالي بعد تغيير اسمها بوزارة الاقتصاد والمؤسسات الناشئة حيث يقوم نشاط هذه الوكالة على تسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية يهدف إلى مرافقة الشباب حملة المشاريع من أجل تنشئة وتوسيع مؤسسات ذات طابع مصغر ولها خاصية الإنتاج السلعي والخدماتي، كما تسعى بدرجة كبيرة إلى ترقية ونشر الوعي المقاولاتي، وتضم وكالة **ANADE** حوالي 51 وكالة ولائية تغطي كافة التراب الوطني. وتمنح المساعدات المالية وفق الجدول التالي:

الجدول 1: يمثل كيفية تمويل وكالة ANADE للمؤسسات

قيمة الإستثمار	منطقة إنجاز المشروع	المساهمة الشخصية	القرض غير المكافئ الممنوح من طرف ANADE	القرض البنكي مخفض الفوائد بنسبة 100%
فئة البطالين والطلبة				
حتى 10.000.000دج	**كافة المناطق**	%05	%25	%70
فئة غير البطالين				
حتى 10.000.000دج	**مناطق الجنوب**	%10	%20	%70
حتى 10.000.000دج	**مناطق الهضاب والمناطق الخاصة**	%12	%18	%70
حتى 10.000.000دج	**بقية المناطق**	%15	%15	%70
التمويل الذاتي				
حتى 10.000.000دج		100% عينا أو نقدا		
التمويل الثنائي				
%50		%50	حتى 10.000.000دج	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على "دليل إنشاء مؤسسة" ينظر إلى https://and.dz/site/wp-content/uploads/guide-de-creation-dentreprise-2022-arabe.pdf

- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**: وهي منظمة محددة تقع تحت إشراف وزارة التضامن الوطني والأسرة ومركز المرأة هدفها ضمان مرافقة المبادر خلال كل مراحل عملية إنشاء مشروعه وتشغيله ومراقبته ودعمه.

- **4. دعم وتحديات المؤسسات الناشئة بالجزائر**

1.4 دعم الحكومة الجزائرية لفكرة المؤسسات الناشئة

من خلال زيارة قام بها الوزير الأول عبد العزيز جرّاد بتاريخ 03 مارس 2021 وخلال إشرافه على تدشين أول مسرّع للمؤسسات الناشئة بالجزائر "ألجيريا فونتور" بالعاصمة أكد أثناءها على أن دعم الابتكار والشركات المبتكرة يشكل إحدى الأولويات الرئيسية التي وضعها رئيس الجمهورية لبعث نموذج

اقتصادي جديد يعتمد على التكنولوجيا الجديدة واقتصاد المعرفة، وقد أضاف السيد الوزير أن الحكومة تحرص بشكل فعال على مواصلة جهودها من أجل أخلقة الحياة الاقتصادية والقضاء على الممارسات البيروقراطية وتوفير بيئة ملائمة تساعد حملة الأفكار بالأخص منهم الشباب على تجسيد مشاريعهم في نطاق ورشات التسهيلات الإدارية والتي تم المبادرة بها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي مشيرا إلى أن من بين هذه التسهيلات: (جريدة المساء ، 2021)

. إنشاء بوابة موجهة خصيصا للمستثمرين المبتدئين وكذلك للمؤسسات الناشئة.

. تقديم تسهيلات من شأنها الحصول على العقار و تخفيف الإجراءات الخاصة بإنشاء ومرافقة المؤسسات.

. تطوير مخطط حكومي مبني على رقمنة كافة الإجراءات.

. منح تحفيزات وإعفاءات ضريبية لصالح المؤسسات الناشئة.

ومع تاريخ 3 يناير 2022 عقد كل من وزير الوزير الصناعة السيد أحمد زغار والوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة اجتماعا يعالج في طياته مناقشة طرق التعاون بين الدائرتين الوزاريتين في مجال دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة حيث بحث الطرفان في سبل وآليات تعزيز دور هياكل الدعم والمرافقة المتواجدة على مستوى القطاعين في مرافقة المؤسسات الناشئة من حيث تحديد نمط للتعاون بين الوكالة الوطنية للتطوير ALGERIA VENTURE ومؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم الشركات الناشئة ANDPMEPI. (وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني ، 2022)

2.4 تحديات المؤسسات الناشئة بالجزائر

لاشك أن لكل مؤسسة عوائق تجابهها ومن أبرز التحديات التي قد تؤثر على المؤسسات الناشئة وتحد من التسيير الفعال لها بالجزائر نذكر منها: (مرباح، بوسالم، و عيسات، 2020، صفحة 432)

- **تحديات مالية:** وهي تعد إحدى الأسباب التي تؤدي إلى فشل المؤسسات الناشئة من حيث صعوبة الوصول للخدمات المالية بالأخص الشروط التي تتمحور حول إمكانية الحصول على القروض.
- **تحديات عدم استمرار البرامج الخاصة بتوفير الدعم الفني اللازم:** بالرغم من المساعدات التدريبية والتمويلية التي يحصل عليها أصحاب المؤسسات في بدايات العمل غير أن القليل منهم من يتواصل

مع المدربين من أجل استمرارية التدريب والحصول على الاستشارات أو المعلومات التي يمكن لها أن تحقق توسيع في العمل.

- **تحديات بيئة الأعمال غير الملائمة:** حيث يتعلق الأمر هنا بعدم توفر الجزائر على بيئة الأعمال التي تحقق الدعم اللازم للقطاع الخاص وهذا أوضحته بعض التقارير أن الكثير من المؤسسات تواجه صعوبات فمنها من توقف بسبب تكاليف التأسيس المرتفعة أو إطالة الإجراءات الحكومية أو بسبب البيروقراطية أو بسبب الأعباء المترتبة في الحصول على الترخيصات الجمركية ونظام الضرائب المعقد..إلخ.
- **تحديات العولمة وانفتاح الأسواق و نقص الإجراءات الحمائية:** وهي كذلك تعد من أهم التحديات التي يمكن أن تواجه أصحاب المؤسسات نتيجة ضعف القدرة التنافسية وآليات التسويق ومتطلباته بالأخص التسويق الخارجي، ومن جهة أخرى ضعف المعرفة بالتشريعات والإجراءات التي تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية.

5. خاتمة

تشكل المؤسسات الناشئة عجلة دفع قوية للاقتصاد الوطني أو بالأخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالهدف الرئيسي الذي أنشئت لأجله يخدم مصالح الحكومة بدرجة كبيرة من خلال تحريك الدورة الاقتصادية وخدمة المجتمع من ناحية خلق السلع والخدمات التي تحقق رغباتهم وتلبي حاجياتهم ومن جهة أخرى تخدم الأفراد خاصة امتصاص نسبة البطالة التي أصبحت تهدد الكفاءات من خريجي الجامعات والمعاهد ومختلف القطاعات ذات الصلة، كما قد توفر فرص للاستثمار حتى للشركات الأجنبية التي تمنح الدعم المالي أو العيني لرواد الأعمال وبالتالي يخلق نشاط اقتصادي هام.

من خلال ما عالجته هذه الورقة البحثية كان لابد من التطرق إلى تقديم بعض مصادر التمويل التي تمكن المبادرين أو أصحاب المؤسسات الناشئة من إنشاء مؤسساتهم خاصة وأن التمويل يعد أمر أساسي لبداية وانطلاق أي العمل أو فكرة مشروع، ومن حيث الجانب التسييري نرى بأن حاضنات الأعمال والقطاع الجامعي لهما دور رئيسي في مرافقة الشباب حاملي المشاريع وتوضيح الطريق لهم تفاديا للوقوع في

الانحرافات المتوقعة أو المخاطر المترتبة، كما أوضحت ورقتنا البحثية الدور الهام الذي تعوله الحكومة الجزائرية بمختلف وزاراتها في تثمين أفكار الشباب ذوي المشاريع والسعي إلى فتح سبل النجاح لديهم.

وأخيرا كان لابد لنا من إعطاء بعض التوصيات أو المقترحات التي قد تساعد رواد الأعمال أو المهتمين بالجانب المقاولاتي ومن بينها:

. ضرورة الالتزام بنصائح أساتذة ومسيري حاضنات الأعمال مع الأخذ بتوجيهاتهم واقتراحاتهم.

. الاستمرارية في أخذ الدورات التدريبية في المجال المقاولاتي مع عدم الانقطاع.

. التعدد في أخذ الدورات التدريبية من مختلف الجهات وليس الاكتفاء فقط بحاضنات الأعمال.

. الانفتاح العالمي في المجال المقاولاتي وأخذ التجارب من رواد أعمال ناجحين.

. البحث عن سبل تمويل أخرى وليس الاتكال فقط على الجانب الحكومي ومن بين طرق الدعم التي نقترحها (تسيير أموال الأشخاص، التواصل مع رجال أعمال أجانب والاستثمار بأموالهم في الوطن، فتح فروع لمؤسسات وتسييرها من طرف أصحاب المبادرة)

6. قائمة المراجع

- Sarra Bouadla .(2022) .Business incubators as a mechanism to support and develop emerging institutions - with reference to the experiences of some business incubators in Algeria .- *Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS Vol.4 No.1*.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 55 . (2020). *مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق ل 15 سبتمبر سنة 2020، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنات أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها. .* الجزائر.
- الناصر محمد مشري. (2023). المرتكزات الإستراتيجية للنهوض بالمؤسسات الناشئة في الجزائر. *مؤتمر علمي بعنوان المبادراتية للأعمال المعاصر بين المرافقة ومتطلبات الإستدامة – حالة المؤسسات الناشئة–* . ألمانيا– برلين : إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، السياسية والإقتصادية .
- إلهام عطاوي، و خالد بعاشي. (2022). أهمية القرض الإيجاري التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة العلوم الإقتصادية المجلد 17 العدد1* .

- الوكالة الوطنية للنفايات. (2022). *دليل توضيحي حول إنشاء المؤسسات*. الجزائر: الوكالة الوطنية للنفايات.
- أمنة مخانشة. (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر – الإطار المفاهيمي والقانوني-. *مجلة صوت القانون المجلد الثامن العدد 1* .
- بوارس بودالية، و جليلة صحراوي. (2018). واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وسبل ترقيتها. *المؤتمر العلمي الثاني عشر بعنوان التدريب من أجل التشغيل والتنمية*. جامعة بني سويف مصر: كلية الآداب.
- جريدة المساء . (03 مارس, 2021). *جريدة المساء* . تاريخ الاسترداد 18 أفريل, 2024، من https://www.el-massa.com/dz
- زوينة بن زيدان. (2023). الخطوات العملية لإعداد مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة . *ندوة تكوينية بعنوان آليات تطبيق القرار الوزاري المتعلق بكيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة* . جامعة الجزائر 1: كلية الحقوق .
- سمير طاجين، و صالح مباركي. (2023). آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للقضاء على البطالة . *ملتقى وطني بعنوان المؤسسات الناشئة ودورها في دعم المقاولة النسوية في الجزائر يوم 05 أكتوبر 2023* . جامعة أحمد زبانة غليزان .
- شريفة بوالشعور. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups دراسة حالة الجزائر. *مجلة البشائر الإقتصادية المجلد الرابع العدد 2* .
- طلال عباسي، و عماد بركان. (2022). رأس المال المخاطر صناعة مثلى لتمويل المؤسسات الناشئة : دراسة حالة منطقة الشرق الأوسط والجزائر. *ملتقى وطني بعنوان البدائل التسويقية والتمويل المحلي للمؤسسات ..بين الفرص والتحديات المنعقد بتاريخ10 أكتوبر*. جامعة عباس لغرور خنشلة: كلية العلوم الإقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير.
- طه ياسين مرباح، أبو بكر بوسالم، و فاطمة الزهراء عيسات. (2020). المؤسسات الناشئة بين آلية الدعم وواقع التسيير في الجزائر. *حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية المجلد 7 العدد 3* .
- عبدالله قلوش، و حميد حاكم. (2021). استراتيجيات تمويل المؤسسات الناشئة برأس مال المخاطر في الجزائر. *مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة المجلد الرابع العدد 2* .

- علي سماي، و ليلى أولاد ابراهيم. (2018). شركات رأس المال المخاطر كتقنية مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *أبحاث إقتصادية معاصرة العدد 1* .
- ليلى بعوني. (2022). آليات دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر. *ملتقى وطني بعنوان المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة المنعقد بتاريخ 10 مارس* . جامعة الجزائر 1 : كلية الحقوق .
- مريم بن جيمة، نصيرة بن جيمة، و فاطمة الوالي. (2020). آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر. *حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية المجلد 7 العدد 3* .
- منى بسويح، ياسين ميموني، و سفيان بوقطاية. (2020). واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر. *حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية المجلد 7 العدد 3* .
- نادية زواني. (2023). دور الجامعة في تفعيل آلية إنشاء المؤسسات الناشئة. *ندوة تكوينية بعنوان آليات تطبيق القرار الوزاري المتعلق بكيفية إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة.* جامعة الجزائر 1: كلية الحقوق .
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2023). *وزارة التعليم العالي والبحث العلمي*. تاريخ الاسترداد 18 أفريل, 2024، من https://www.mesrs.dz/index.php/2023/11/les-start-up-moteur-de-developpement-de-la-pme-en-algerie/
- وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني . (03 جانفي, 2022). *وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني* . تاريخ الاسترداد 18 أفريل, 2024، من https://www.industrie.gov.dz/promouvoir-accompagner-et-soutenir-les-start-ups/
- وكالة الأنباء الجزائرية . (19 ديسمبر, 2020). *وكالة الأنباء الجزائرية*. تاريخ الاسترداد 18 أفريل, 2024،من https://www.aps.dz/ar/economie/98266-2020-12-19-13-37-35 :

مساهمات التكنولوجيا و التطوير في خلق و دعم بيئة اعمال مبتكرة

حالة : الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023.

The Contributions of Technology and Development in Creating and Supporting an Innovative Business Environment

A Case Study of : Algeria ; Qatar and Egypt (2020-2023).

عقبة مخنان، مخبر التطبيقات في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة غرداية (الجزائر)،

mekhnane.okba@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/19 تاريخ القبول: 2024/09/20 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية الى معرفة مدى ارتباط و تأثير عاملي التكنولوجيا والتطوير على أداء بيئة الاعمال العربية (الجزائر – قطر– مصر). حيث تم التطرق الى تحليل واقعية المؤشرات المؤثرة عليها، ومحاولة ربطها بتحفيز الجانب الابتكاري لدى هذه الدول. تمثلت هذه المؤشرات والتي صيغت في شكل نُظمي من خلال قياس نسب المؤشرات المرتبطة بمتغيرات الدراسة .

تم التوصل الى أن بيئة الاعمال في الجزائر سجلت نتائج متدنية مقارنة بدول أخرى (الامارات التي جاءت في المرتبة الأولى عالميًا في المؤشر العالمي لريادة الأعمال 2022 بحسب التقرير الصادر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال(Global Entrepreneurship Monitor (GEM) . حيث واجهت الجزائر صعوبات متعلقة بطبيعة النسيج الاقتصادي الوطني، غياب الثقافة المقاولاتية، ضعف برامج التكوين والتعليم المتعلقة بريادة الاعمال (المقاولاتية)، غياب الأصالة و الإبداع، ضعف مؤهلات المقاول، الصعوبات المالية...الخ.

كلمات مفتاحية : بيئة اعمال؛ تكنولوجيا؛ تطوير؛ ابتكار.

تصنيف *jel* : *M150* ؛ *O320* .

Abstract

This research paper investigates the influence of technology and development factors on the business environment in Arab countries, focusing on Algeria, Qatar, and Egypt. It analyzes practical indicators linked to innovation and entrepreneurship. The findings show that Algeria's business environment lags behind, facing challenges such as a weak entrepreneurial culture, poor training, lack of creativity, low qualifications, and financial difficulties. In contrast, the UAE ranks first globally in the 2022 Global Entrepreneurship Index.

Keywords: Entrepreneurship; Business Environment; Technology; Development; Innovation.

JEL Code: M150; O320 .

مقدمة :

ظهور بعض المصطلحات الجديدة في الاقتصاد العالمي كالذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، أُعتبر من خصائص المجتمع الحديث بعد الثورة المعلوماتية. مما جعل المنظمات تتعايش في بيئة متقلبة من حيث حجم المعلومات و المعرفة، فأصبحت كعامل رئيسي في أنشطة المنظمة إلى جانب عاملي الأداء و المنافسة. كما أسهم التطور التكنولوجي و المعلوماتي في زيادة إنتاج أجهزة و وسائل الاتصال التي ستساهم في الرفع من القدرات الانتاجية و التسويقية للمنظمات خاصة، و زيادة ادائها و تنافسيتها عامة، فأصبح ضرورة من ضروريات الحياة جعل العالم قرية تكنولوجية معلوماتية تزداد وضوحا في مجال تطوير الاقتصاد و الرقمنة في اي مكان و في اي زمان.

تعد وظيفة البحث والتطوير أحد أنشطة المنظمة المرتبطة بالإبداع والإضافة المعرفية و تحويل نتائجه إلى سلع وخدمات، تكتسب المؤسسات من خلالها ميزات تنافسية في السوق والرفع من حصتها السوقية. كما تساهم التكنولوجيا في تحقيق احد مسارات التطور في بيئة أعمال المنظمة. تسعى ريادة الأعمال الى تحديد مشروع تجاري معين يهدف لحل تحدي أو مشكلة ما أو ابتكار جديد، للبدء به والتركيز عليه وتوفير الموارد اللازمة وتنظيمها وتحمل المخاطر في سبيل تحقيق ربح مالي. كما يمكن أن تكون في صيغة إنشاء

منظمة أو مجموعة منظمات جديدة أو تطوير منظمات قائمة، يعني إنشاء عدة أعمال جديدة و الاستجابة لفرص جديدة عامةً. في ظل الزخم التكنولوجي الهائل الذي عرفته سائر الدول خاصة بعد أزمة كورونا اين عرفت حلولا ابداعية وابتكارات عدة في مجال تصريف السلع و الخدمات. تزايدت معه طرح فرص جديدة و ابتكارية لخلق ريادة اعمال مبنية على اسس تكنولوجية و متصلة بالابحاث والتطوير. تمحورت اشكالية الدراسة حول **مدى تأثير عاملي التكنولوجيا والتطوير على خلق بيئة اعمال مبتكرة؟ و هل هناك عوامل اخرى تدعم ذلك؟** . لذلك تمت صياغة الفرضيات كما يلي :

1. تساهم التكنولوجيا المتقدمة بشكل كبير في تحسين بيئة الأعمال في الجزائر وقطر ومصر، مما يعزز من القدرة التنافسية والابتكار في هذه البلدان؛
2. تساهم استراتيجيات التطوير الفعّالة في تعزيز ريادة الأعمال في الجزائر وقطر ومصر، مما يؤدي إلى زيادة في عدد الشركات المبتكرة ونموها؛
3. تلعب البيئة التعليمية الموجهة نحو العلوم والتكنولوجيا دورًا محوريًا في تعزيز الابتكار داخل بيئة الأعمال في الجزائر وقطر ومصر.
4. الإنفاق على البحث والتطوير من قبل الشركات في الجزائر وقطر ومصر له تأثير إيجابي على مستوى الابتكار وتطوير المنتجات والخدمات الجديدة؛
5. تلعب السياسات والتشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية وحماية الابتكار دورًا مهمًا في تعزيز بيئة الأعمال المبتكرة في الجزائر وقطر ومصر.

يمكن استخدام هذه الفرضيات كإطار عمل للتحليل والبحث في كيفية تأثير التكنولوجيا والتطوير على بيئة الأعمال في الجزائر وقطر ومصر، مما يساعد في تقديم توصيات عملية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الابتكار في هذه الدول.

اما الأدوات المستخدمة في البحث فقد شملت : الكتب والمقالات العلمية لدعم الدراسة. التقارير الحكومية والدولية: الاستفادة من تقارير مثل تقارير مؤشر المعرفة العالمي، أدوات التقييم والمقارنة مثل مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) :

- **مؤشرات البحث والتطوير**: قياس نسب الإنفاق على البحث والتطوير، نسبة الباحثين، ونسبة الشركات المنتجة لسلع وخدمات جديدة؛
- **مؤشرات الابتكار**: قياس نمو الشركات المبتكرة، كثافة الشركات الجديدة، ونسب استثمار الشركات في الابتكار.

المقارنة الزمنية: مقارنة البيانات عبر السنوات لتحديد الاتجاهات والتغييرات. مقارنة الأداء بين الجزائر وقطر ومصر لتحديد الفروق والميزات. باستخدام هذه الأدوات، يمكننا الحصول على رؤى حقيقية حول كيفية تأثير التكنولوجيا والتطوير على بيئة الأعمال في الجزائر ، قطر ومصر، مما يسهم في تحسين السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالابتكار والتنمية.

جاء الهدف الرئيسي للدراسة ضمن قياس مدى مساهمة التكنولوجيا المتقدمة و التطوير في دعم بيئة اعمال مبتكرة في عدد من الدول العربية قسمت حسب ترتيبها اقتصاديا و جغرافيا. مع الاخذ بعين الاعتبار توفر المعطيات واتاحتها. تمت الدراسة من خلال قياس نسب مؤشرات لمتغيرات التكنولوجيا، التطوير و شركات الاعمال في البيئة العربية لدول الجزائر، قطر و مصر .

1. الاطار المفاهيمي للبحث والتطوير والتكنولوجيا المتقدمة في بيئة الاعمال المبتكرة:

تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم البحث والتطوير باختلاف الباحثين و انتماءاتهم (اقتصادية، تقنية، صناعية،تسويقية،...)، حيث أشار (مراد، 2013، صفحة 28)، الى ان البحث والتطوير Research and Devlopment المعروفة اختصارا بـ " R& D " يُقصد به : كل المجهودات المتضمنة تحويل المعارف المصادق عليها إلى حلول فنية في صور أساليب أو طرق إنتاج ومنتجات مادية استهلاكية أو استثمارية .

كما قدمه (عقون، 2021، صفحة 5)، على أنه عبارة عن " مجموعة من العمليات التي تربط بين الاكتشاف والاختراع والتطبيقات الاقتصادية"

يتضح من خلال التعاريف المقدمة، ان وظيفة البحث والتطوير تشمل اساسا تحويل الافكار و المعارف الى منتجات علمية يتم من خلالها السعي نحو الوصول الى اهداف المنظمة بأساليب تقنية وفنية حديثة وعلمية و تحقيق رفاهية للمجتمع.

يشمل مصطلح البحث والتطوير ثلاثة أنواع من الأنشطة: البحث الأساسي ، البحث التطبيقي و التطوير التجريبي.

أ. **البحث الأساسي**: هو العمل النظري الذي تم القيام به في المقام الأول لاكتساب معرفة جديدة للأسس الكامنة وراء الظواهر والحقائق التي يمكن ملاحظتها، دون أي تطبيق معين أو استخدام في العرض؛

ب. **البحث التطبيقي**: هو تحقيق أصلي أجريت من أجل اكتساب معرفة جديدة. ومع ذلك ، فهي موجهة في المقام الأول نحو هدف أو هدف عملي محدد؛

ت. **التطوير التجريبي**: هو العمل المنهجي ، بالاعتماد على المعرفة المكتسبة من البحث و الخبرة العملية وإنتاج معرفة إضافية موجهة لإنتاج منتجات أو عمليات جديدة أو لتحسين المنتجات أو العمليات الحالية (OECD, 2015, pp. 44-45).

ترتكز نشاطات البحث والتطوير على مجموعة من المتطلبات الأساسية بمثابة أولويات ينبغي توافرها كمقومات رئيسية في بناء القدرة التنافسية للاقتصاد، و سنتطرق لها في ما يلي :

- **السياسات الاقتصادية المناسبة** : ترتبط بإجراءات نقدية ومالية وتجارية واستثمارية، الأمر الذي يستوجب صياغتها وبما ينطوي من خلالها تأهيل البحث والتطوير من خلال إنشاء أو تطوير المختبرات وتوافر الأجهزة وتأسيس المراكز والمعاهد المتخصصة للبحث والتطويرR&D كركائز داعمة للقدرة التنافسية؛
- **المتطلبات البشرية الكفؤة**: يُعتبر البحث العلمي والتطوير مدخلا رئيسا ترتكز عليه التنمية البشرية من خلال تنمية رأس المال البشري من الباحثين والعلماء؛

- **المتطلبات المالية** : توافر العقلية العلمية وحدها غير كاف دون المقدرة المالية لتوفير متطلبات مثل الأجهزة والمختبرات المرتبطة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. إذ تنفق البلدان المتقدمة ما يعادل 02.5% من إجمالي دخلها القومي للبحث والتطوير، وان نحو 80% من هذا الإنفاق يتم عن طريق القطاع الخاص. أو بالشراكة مما ينمي البنية الأساسية ويساعد على تضييق الفجوة البحثية والتكنولوجية ونقل المعرفة التقنية وتعزيز القدرات الإدارية؛
- **المتطلبات التقنية والعلمية** : شكلت المبيعات العالمية من المحاصيل المعدلة وراثيا ارتفاعا من 75 مليون دولار أمريكي عام 1995 إلى 25 مليار دولار عام 2001. وستؤثر المعرفة الجينية في العديد من الصناعات الأخرى مثل تكرير النفط وإنتاج البلاستيك، وتشير التوقعات أيضا إلى أن التكنولوجيا البيولوجية ستكون نشاطا اقتصاديا مهيمنا في نهاية القرن الحالي، وبالتالي فان مسألة توفير التقنيات الحديثة ومتابعة تطوراتها يعد بالأمر المهم في رفع أنشطة البحث والتطوير؛
- **المتطلبات التشريعية** : يتطلب النهوض بمستوى البحث والتطوير وجود تشريعات تضمن حقوق الملكية الفكرية من خلال ضمان حقوق المخترعين والمبدعين قانونيا لحماية إنتاجهم بهدف تشجيعهم على الاستمرار في تفعيل دور هذا النشاط؛
- **المتطلبات الاجتماعية والثقافية**: تعد البيئة الاجتماعية والثقافية من المستلزمات الضرورية لتحفيز الباحثين على الإبداع و الابتكار و البحث المستمر، وفي حالة غياب ذلك فإن الكفاءات البشرية ستتقلص وتحدث الهجرة منها إلى خارج بلدانها الأصلية؛
- **المتطلبات الإدارية**: توفير الخدمات الإدارية الساندة من خلال إدخال تغييرات مستمرة وجذرية في النظام الإداري لتمكين هذا النشاط لأداء دوره بشكل مستمر. إذ إن وجود إدارة فاعلة للمراكز والمؤسسات البحثية تساعد على التخطيط لتوجهات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومن ثم المساهمة في تنمية الاقتصاد (الخيكاني، 2010، الصفحات 100-101 بتصرف).

3.1. مخرجات البحث والتطوير:

تتمثل أهم مخرجات نشاط البحث و التطوير الذي تقوم به المنظمة، في:

أ. **الإختراع** : يمثل أي فكرة أو رسم أو نموذج لآلة، منتج، عملية، أو نظام جديد أو محسن، يمكن أن تحصل الاختراعات على براءة الاختراع. و لكن ذلك لا يعني أن تصبح سلعة أو خدمة يمكن تسويقها فتلك إحدى خصائص الابتكار؛

ب. **الإبداع**: حتى تتمكن المؤسسة من ابتكار منتجات جديدة، عليها القيام أولا بتسيير و توليد أفكار جديدة، و هنا يظهر دور الإبداع كوسيلة إلزامية للابتكار لتقديم الأفكار من خلال القيام بالتقنيات الإبداعية داخل المؤسسة

(تجمعات، مقابلات، العصف الذهني،.....)، أو الحصول عليها من أشخاص مبدعين خارجها؛

ج. **الإبتكار**: ينتج عن الاستغلال الناجح للأفكار الجديدة، و التي هي عبارة عن نتائج البحوث و التجارب، ليتم بعد ذلك تطبيقها بنجاح. و يمثل التسويق الناجح لمنتوج جديد، أو طريقة إنتاج أو خدمة جديدة (سلمى، 2019، صفحة 144).

2. التكنولوجيا :

تعرف التكنولوجيا بانها مصدر المعرفة المكرسة لصناعة الادوات واجراء المعالجة ويعد مصطلح التكنولوجيا من المصطلحات الواسعة التي تتباين في فهمها بين الافراد ,وتهدف التكنولوجيا الى تحسين الاداء والكفاءة والجودة في مختلف المجالات لما تمتلكه من التقنيات والادوات والعمليات التي يتم تطويرها باستخدام احدث الابتكارات والاكتشافات العلمية والهندسية ,وتتميز التكنولوجيا المتقدمة بالخصائص الاتية (BSKL) :

- **التطور السريع** :تتغير وتتطور بسرعة مع الزمن نتيجة للأبحاث المستمرة والتطوير.
- **الأتمتة** :تشمل العديد من العمليات التلقائية التي تقلل من الحاجة إلى التدخل البشري.
- **الدقة العالية** :توفر نتائج دقيقة وتفاصيل دقيقة في التطبيقات المختلفة.
- **الكفاءة العالية** :تحسن من استهلاك الموارد والطاقة والوقت.
- **الابتكار** :تعتمد على أفكار جديدة وحلول غير تقليدية للمشاكل القائمة.

تشمل التكنولوجيا العديد من المجالات مثل الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقنيات الطاقة المتجددة، شبكات الاتصالات :مثل الإنترنت والشبكات المحلية (LAN) والشبكات الواسعة.(WAN) ، الشراكات الأكاديمية والصناعية :التي تعزز التعاون بين الجامعات والشركات، الابتكار المفتوح :الذي يشجع على التعاون بين مختلف الأطراف لتطوير حلول مبتكرة ... وغيرها من الابتكارات التي تؤثر على حياتنا اليومية وصناعاتنا بشكل كبير.

3. بيئة الأعمال المبتكرة:

بيئة الأعمال المبتكرة هي تلك التي تدعم وتشجع الابتكار والإبداع في العمليات والإنتاج والخدمات. تتميز هذه البيئة بقدرتها على التكيف مع التغيرات والتحديات المختلفة، مما يساعد الشركات والمؤسسات على البقاء في المنافسة وتحقيق النجاح المستدام. تتكون بيئة الأعمال المبتكرة من عدة عناصر رئيسية تشمل: الثقافة التنظيمية – البنية التحتية التكنولوجية – العمليات والأنظمة – التمويل والاستثمار– السياسات والتشريعات – البيئة التعليمية – المواهب والموارد البشرية.

بيئة الأعمال المبتكرة تعمل على خلق مناخ يشجع على التفكير خارج الصندوق وتبني الأفكار الجديدة والقدرة على تنفيذها بفعالية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية على المستوى المحلي والدولي.

4. تقييم واقع بيئة الاعمال لدول عينة البحث :

تواجه بيئة الأعمال في الدول العربية العديد من التحديات والفرص التي تؤثر على وضعها الحالي وآفاقها المستقبلية. يركز هذا التقييم على عوامل رئيسية مثل الابتكار، التكنولوجيا و التطوير، الأنشطة الريادية خلال الفترة 2020-2023. يمكننا عرض هذه النتائج من خلال مقاربة المدخل النظمي كما يلي :

1.4. المدخلات :

1.1.4. نسبة المتخرجين من برامج العلوم والتكنولوجيا و الهندسة و الرياضيات :

يُقصد بها النسبة المئوية للطلاب الذين تخرجوا من التعليم العالي في برامج تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات والعلوم الطبيعية و الرياضيات و الاحصاء والهندسة والتصنيع و الانشاءات في سنة أكاديمية

محددة . وتصنف برامج التعليم و المؤهلات ذات الصلة وفقا لتصنيف اليونسكو (GKIR، 2021، صفحة 76) . في ما يلي ظهرت نتائج التقييم للمؤشر حسب مؤشر المعرفة العالمي :

الجدول رقم (01) : قياس مؤشر نسبة المتخرجين من برامج العلوم والتكنولوجيا و الهندسة و الرياضيات في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023

المؤشر	البلد	الجزائر		قطر		مصر	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2020		55.4	10	/	/	/	/
2021		54.6	23	57.4	17	52.2	31
2022		/	/	47.4	81	28.5	108
2023		/	/	44.3	90	42	94

المصدر : (مخنان، 2020-2023)، من إعداد الباحث، إنطلاقا من تقارير مؤشر المعرفة العالمي.

جاءت نتائج هذا المؤشر بنسب متفاوتة بين الدول الثلاث محل الدراسة، حيث سجلت الجزائر حضور قوي ضمن المراتب العشر الأوائل عالميا بقيمة بلغت 55.4 % سنة 2020. بينما لم تتوفر بيانات كل من مصر وقطر في هذه السنة. تراجع تصنيف الجزائر في السنة الموالية الى المرتبة 23 بنسبة بلغت 54.6 %. في حين جاءت قطر في المرتبة 17 عالميا و مصر في المرتبة 31 عالميا و هي مراتب مقبولة جدا خاصة لما تمتلكه من استثمارات اجنبية في مجال التعليم العالي من خلال مؤسسات تعليمية أمريكية وبريطانية عالية في مجالات البحث والتعليم العالي. في سنتي 2022 و 2023 لم يتم تسجيل بيانات الجزائر في هذا المؤشر لاسباب خروج الجزائر من تقارير مؤشر المعرفة العالمي لاسباب غير معروفة. بينما سجلت كل من قطر ومصر المراتب : 81 و 90 سنتي 2022 و 2023 على الترتيب لقطر و 108 و 94 لسنتي 2022 و 2023 لمصر. و هذا تراجع كبير في قيم هذا المؤشر .

2.1.4. نسبة الانفاق على البحث والتطوير في شركات الاعمال :

يُمثل الانفاق على البحث والتطوير في شركات الاعمال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُقصد به الانفاق الداخلي على البحث والتطوير الذي يتم خلال فترة مرجعية محددة مرتبطة بشركات الاعمال بصرف النظر عن مصدر الاموال، وذلك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي .و في سياق إحصاءات البحث والتطوير، يشمل قطاع شركات الاعمال : (1) كافة المؤسسات المقيمة، بما فيها

المؤسسات التي لم يتم تأسيسها بشكل قانوني، بغض النظر عن مكان إقامة الشركاء فيها. وتشمل هذه المجموعة جميع الانواع الاخرى من أشباه الشركات، أي الوحدات القادرة على تحقيق ربح أو مكاسب مالية أخرى لمالكيها و المعترف بها بموجب القانون ككيانات قانونية منفصلة عن أصحابها، والتي تم إنشاؤها لأغراض إنتاج منتجات للسوق بأسعار مفيدة من الناحية الإقتصادية؛ (2) الفروع غير المسجلة للشركات غير المقيمة تُعتبر مقيمة لأنها تعمل في الإنتاج ضمن الأراضي الاقتضادية على أساس طويل الاجل. (3) جميع المؤسسات المقيمة غير الهادفة للربح التي تعد منتجة للسلع أوالخدمات في السوق او تخدم الشركات التجارية ويشمل هذا القطاع المؤسسات العامة والخاصة (GKIR، 2021، صفحة 77) . ظهرت نتائج هذا المؤشر كما يلي :

الجدول رقم (02) : قياس مؤشر نسبة نسبة الانفاق على البحث والتطوير في شركات الاعمال في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023

المؤشر	البلد	الجزائر		قطر		مصر	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2020		0.9	72	/	/	/	/
2021		01	75	01.7	65	0.8	76
2022		/	/	01.4	63	0.6	73
2023		/	/	01.4	64	0.6	74

المصدر : ، من إعداد الباحث، إنطلاقا من تقارير مؤشر المعرفة العالمي.

شهدت نتائج هذا المؤشر نسب متقاربة بين الدول الثلاث محل الدراسة، حيث سجلت كل الدول حضور متوسط ضمن المراتب السبعون الاولى عالميا بقيمة بلغت 0.6 % سنة 2020 الى 1.4 سنة 2023 ، من اجمالي الناتج المحلي . و هذا استثمار ضعيف لن يؤدي الى تطوير شركات الاعمال في ظل المنافسة العالمية و استخدام التكنولوجيا و النانو عالميا، إضافة الى أساليب التطوير التي تتبعها الدول المتقدمة.

2.4. **المعالجة :**

1.2.4. نسبة تمويل البحث و التطوير من شركات الاعمال :

تشير هذه النسبة الى إجمالي الانفاق الداخلي على البحث والتطوير حلال فترة مرجعية محددة الذي تموله شركات الاعمال كنسبة مئوية من اجمالي الانفاق على البحث والتطوير (GKIR، 2021، صفحة 77). كانت نتائج هذا المؤشر كما يلي:

الجدول رقم (03) : قياس مؤشر نسبة تمويل البحث والتطوير من شركات الاعمال في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023

المؤشر	البلد	الجزائر		قطر		مصر	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2020		08.6	74	/	/	/	/
2021		08.3	83	60.9	26	28.4	61
2022		/	/	11.5	75	04.9	82
2023		/	/	11.4	76	04.9	83

المصدر : ، من إعداد الباحث، إنطلاقا من تقارير مؤشر المعرفة العالمي.

نتائج هذا المؤشر عرفت نتائج معاكسة لنتائج المؤشر السابق، حيث سجلت الجزائر ارتفاع في قيم التمويل من 0.9 % الى 08.6 % سنة 2020. كذلك لبقية السنوات و لبقية الدول. مثلا سجلت قطر ارتفاعا في قيمة التمويل من 01.4 % الى 60.9 %، وكذا مصر من 0.8% الى 28.4 % سنة 2021. و هذا راجع الى اهتمام شركات الاعمال بتمويل البحث والتطوير عكس ما يتم انفاقه من اجمالي الناتج المحلي الذي شهد نسب ضعيفة جدا و بالتالي الخلل يكمن في مدخلات المقاربة النظمية.

2.2.4. **نسبة الباحثين في شركات الاعمال** : يُمثل هذا المؤشر عدد الباحثين العاملين بدوام كامل في شركات الاعمال (%):

يُقصد بالباحثين؛ المهنيون الذين يعملون في شركات العمال و يسعون الى تكوين و انشاء معارف جديدة من خلال : إجراء البحوث وتطوير أو تحسين المفاهيم أو النظريات أو النماذج أو التقنيات أو الادوات أو البرمجيات أو طرق التشغيل (GKIR، 2021، صفحة 77) . ظهرت نتائج قياس المؤشر كما يلي:

الجدول رقم (04) : قياس مؤشر نسبة الباحثين في شركات الاعمال في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023

المؤشر	البلد	الجزائر		قطر		مصر	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2020		0.2	89	/	/	/	/
2021		0.2	82	56	26	19.6	54
2022		/	/	19.3	53	07.4	63
2023		/	/	19.3	54	07.4	64

المصدر : ، من إعداد الباحث، إنطلاقا من تقارير مؤشر المعرفة العالمي.

أعطت نتائج الجدول السابق قيم مرتفعة نوعا ما بالنسبة لقطر سنة 2021 حيث سجلت قيمة 26 % في المرتبة 26 عالميا و هي مرتبة جيدة مقارنة ينسبة الانفاق على البحث والتطوير المنخفضة و كذا انخفاض نسبة تمويل البحث والتطوير من شركات الاعمال. بينما تراجعت في سنتي 2022 و 2023 الى المرتبة 53 و 54 عالميا على الترتيب. و شهدت الجزائر قيمة ضعيفة لعدد الباحثين في شركات الاعمال سنتي 2020 و 2021 بنسبة 0.2 % في المرتبة 89 و 82 عالميا و هي نسبة منخفضة جدا تدل على النسب المسجلة في المؤشرين السابقين وتراجعها الى مراتب متدنية وعدم اهتمام شركات الاعمال بتواجد الباحثين والمطورين لديها. نفس الشيء تقريبا بالنسبة لمصر حيث سجلت قيما متوسطة بـ : 19.6 % سنة 2021 و جاءت على اثرها في المرتبة 54 عالميا. ثم تراجعت النسبة الى 07.4 % سنتي 2022 و 2023 و في المرتبة 63 و 64 على الترتيب.

3.4. المخرجات :

1.3.4. الشركات المنتجة لسلع وخدمات جديدة : أي هي النسبة المئوية للشركات المنتجة لسلع وخدمات جديدة. حيث يشير الى النسبة المئوية للشركات التي أطلقت منتجات أو خدمات جديدة أو محسّنة بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية (KGIR، World Bank, Enterprise Surveys، 2021، صفحة 78). كانت النتائج كما يلي :

الجدول رقم (05) : قياس مؤشر نسبة الشركات المنتجة لسلع وخدمات جديدة في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023

المؤشر	البلد	الجزائر		قطر		مصر	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2020		/	/	/	/	/	/
2021		/	/	/	/	0	121
2022		/	/	/	/	0	107
2023		/	/	/	/	02.1	102

المصدر : ، من إعداد الباحث، إنطلاقا من تقارير مؤشر المعرفة العالمي.

لم تظهر نتائج هذا المؤشر لكل السنوات بالنسبة للجزائر ومصر لاسباب غير معروفة (النتائج غير موجودة بالتقرير نهائيا و تم ترميزها بـ : n/a . بينما سجلت مصر نتائج ضعيفة جدا رغم تحسين ترتيبها عالميا من المرتبة 121 عالميا سنة 2021 الى المرتبة 102 سنة 2023.

2.3.4. نمو الشركات المبتكرة :

بناء على الاجابات لى السؤال التالي في الاستبيان: في بلدك، الى أي مدى تنمو الشركات الجديدة ذات الأفكار المبتكرة بسرعة ؟ بمقياس (1 = لا تنمو على الاطلاق ، 7= تنمو بسرعة كبيرة) (LGIR، 2021، صفحة 78) . كانت النتائج المسجلة كما يلي :

الجدول رقم (06) : قياس مؤشر نسبة نمو الشركات المبتكرة في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023

المؤشر	البلد	الجزائر		قطر		مصر	
		%القيمة	المرتبة	%القيمة	المرتبة	%القيمة	المرتبة
2020		/	/	/	/	/	/
2021		46.6	90	66.8	11	60.6	27
2022		/	/	64.6	10	64.4	11
2023		/	/	67.2	05	60.6	16

المصدر : ، من إعداد الباحث، إنطلاقا من تقارير مؤشر المعرفة العالمي.

شهدت الجزائر تموقعها ضمن مراتب متاخرة نوعا ما (المرتبة 90 عالميا) رفم تحقيقها قيما مقبولة في نمو الشركات المبتكرة بـ 46.6 % سنة 2021 . بينما عرفت قطر ترتيبا ضمن العشر الأوائل خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، احسنها كان المرتبة 05 عالميا بقيمة 67.2 %. مصر سجلت قيمة تتراوح بين

60.6 % و 64.4 % مرتبة في المرتبة 11 و 27 عالميا للثلاث سنوات الأخيرة. لكن نتائج هذا المؤشر قد تكون غير حقيقية كونها تعتمد على أسئلة للاستبيان الموجه والدي بدوره قد يكون بجانب كبير من العاطفة و ابتعاده عن المنطق و الحقيقة.

3.3.4. كثافة شركات الاعمال الجديدة لكل ألف نسمة:

تمثل عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة الجديدة المسجلة لكل ألف شخص في سن العمل (15 – 64 سنة) في كل سنة تقويمية (KGIR، World Bank, Enterprise Surveys، 2021، صفحة 79). كانت النتائج كما يلي :

الجدول رقم (07) : قياس مؤشر كثافة شركات الاعمال الجديدة لكل ألف نسمة في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023

المؤشر	البلد	الجزائر		قطر		مصر	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2020		/	/	/	/	/	/
2021		01.7	113	31.1	25	/	/
2022		/	/	25.8	22	0.8	107
2023		/	/	25.8	23	0.8	107

المصدر : من إعداد الباحث، إنطلاقا من تقارير مؤشر المعرفة العالميKGI .

تفوقت قطر في هذا المؤشر حيث سجلت ما قيمته 31.1 % ككثافة لشركات الاعمال الجديدة لكل الف نسمة سنة 2021 في المرتبة 25 عالميا مقارنة بالجزائر التي جاءت في المرتبة 113 عالميا بقيمة 01.7 % و مصر في المرتبة 107 عالميا بقيمة 0.8 % سنة 2022. ما يُفسر بعدد و حجم شركات الاعمال الجديدة نسبة الى الكثافة السكانية للبلد .

4.3.4. الشركات التي تعد منتجاتها جديدة في الاسواق الرئيسية:

تمثل النسبة المئوية للشركات التي تكون منتجاتها أو خدماتها الجديدة جديدةً أيضًا في الأسواق الرئيسية. النسبة المئوية للشركات التي أطلقت منتجات أو خدمات جديدة أو محسّنة بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية وكانت أيضًا جديدة بالنسبة للسوق الرئيسي لمنتجات وخدمات تلك الشركات

(KGIR، World Bank, Enterprise Surveys، 2021، صفحة 79). أعطت نتائج تقييم هذا المؤشر النتائج التالية :

الجدول رقم (08) : قياس مؤشر الشركات التي تعد منتجاتها جديدة في الاسواق الرئيسية في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023

المؤشر	البلد	الجزائر		قطر		مصر	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2020		/	/	/	/	/	/
2021		/	/	/	/	87.6	07
2022		/	/	/	/	83	05
2023		/	/	/	/	87.6	07

المصدر : ، من إعداد الباحث، إنطلاقا من تقارير مؤشر المعرفة العالميKGI .

نتائج هذا المؤشر توفرت فقط في مصر بينما لم توفر بيانات قطر والجزائر لاسباب غير معروفة . حيث سجلت مصر نتائج جيدة و جاءت في المرتبة 07 عالميا سنتي 2021 و 2023 بقيمة 87.6 % و هي قيمة مرتفعة جدا بالنسبة لمنتجات جديدة موزعة في الأسواق الرئيسية عالميا. ما يفسر حداثة شركات الاعمال و نموها في مصر .

5.3.4. سهولة بدء النشاط التجاري:

يقيس هذا المؤشر متطلبات الحد الادنى لرأس المال المدفوع وعدد الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لتأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات المسؤولية المحدودة و العمل رسميا في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني وتشمل : الإجراءات والتراخيص، التصاريح اللازمة ... يتحدد ترتيب البلدان من حيث سهولة مزاولة الاعمال عن طريق فرزها حسب الدرجات التي تفصلها عن البلد صاحب أعلى درجة في سهولة بدء النشاط التجاري. وهذه الدرجات هي المتوسط البسيط لعدد الدرجات التي تفصل البلد المعني عن البلد صاحب الصدارة في كل مؤشر (KGIR، 2021، صفحة 82) . النتائج كانت كما يلي :

الجدول رقم (09) : قياس مؤشر سهولة بدء النشاط التجاري في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023

المؤشر	البلد	الجزائر		قطر		مصر	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2020		54.2	114	/	/	/	/
2021		78	128	86.1	92	87.8	80
2022		/	/	86.1	84	87.8	73
2023		/	/	86.1	85	87.8	74

المصدر : ، من إعداد الباحث، إنطلاقا من تقارير مؤشر المعرفة العالمي KGI.

تفوقت مصر نوعا ما في قيم هذا المؤشر، حيث سجلت ما قيمته 87.8 % للسنوات الثلاث في المرتبة 73 و 80 عالميا ولو انها مراتب متوسطة عالميا لكن مقارنة بما سجلته الجزائر و مصر فقد كانت في المراتب 128 و 92 عالميا سنة 2021 على الترتيب.

6.3.4. نسبة نشاط الموظف الريادي :

يشير نشاط الموظف الريادي الى الموظفين الذين شاركوا بنشاط في السنوات الثلاث الماضية وكان لهم دور قيادي في مرحلة وضع فكرة نشاط جديد أو مرحلة التحضير وتنفيذ النشاط الجديد أو كلتا المرحلتين. ويمكن تعريف نسبة انتشار نشاط الموظف الريادي على أنها النسبة المئوية لعدد الموظفين الرياديين من السكان البالغين (18 – 64 سنة). (KGIR، 2021، صفحة 82) النتائج ظهرت كما يلي :

الجدول رقم (10) : قياس مؤشر نشاط الموظف الريادي في الجزائر، قطر و مصر للفترة 2020 – 2023

المؤشر	البلد	الجزائر		قطر		مصر	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2020		/	/	/	/	/	/
2021		03.6	77	46.4	20	54.5	13
2022		/	/	59.1	11	02.2	83
2023		/	/	59.1	11	02.2	82

المصدر : ، من إعداد الباحث، إنطلاقا من تقارير مؤشر المعرفة العالمي KGI.

شهدت سنة 2021 تفوقا كبيرا لمصر في قيم هذا المؤشر حيث سجلت ما قيمته 54.5 % محققة المرتبة 13 عالميا. قطر حققت ما قيمته 46.4% في المرتبة 20 عالميا. وهي مراتب متقدمة في هذا المجال. عكس الجزائر التي سجلت قيمة 03.6 % محققة المرتبة 77 عالميا ما يُعبر عن ضعف انتشار

الموظف الريادي نسبة الى اجمالي الموظفين. لكن تراجعت مصر في سنتي 2022 و 2023 الى المرتبة 83 و 82 على الترتيب بقيمة 02.2 %. ما يدل على تراجع فكرة الموظف الريادي لدى المصريين لاسباب إدارية و استثمارية و جبائية.

5. خاتمة:

متطلبات وظيفة التطوير داخل منظمات الأعمال تلعب دورا هاما في سيرورة العملية البحثية بتبنيها تقنيات تكنولوجية عالية الدقة خصوصا في مجالات البحث الطبي و الحيوي، وبالتالي تكييف الادوات و الاساليب العلمية التجريبية في هذا المجال. و هذا ما تبحث عنه أنشطة الابتكار من خلال تكيفها مع بيئة المنظمة داخليا و خارجيا.

وظيفة البحث و التطوير مهمة جدا في بناء منظمات ذات أداء فعال، حيث ان تأثير ذلك سيظهر جليا من خلال معرفة مدى جاهزية هذه الوظيفة لأدائها تقنيا و اقتصاديا. شهدنا ترتيبا جيدا للجزائر بالنسبة للخريجين من برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة و الرياضيات في المرتبة 23 عالميا، هذا ما يدل على وجود مدخلات جيدة في مجال البحث والتطوير (يعني وجود كفاءات و ذوي معارف و علوم في هذا المجال) .

تصُب مخرجات البحث و التطوير عند قياس نتائجها، في تحديد مدى تأثير ذلك على منظمات الأعمال و لمختلف الأنشطة الاقتصادية في البلد. أوضحت النتائج المعطاة في الجداول اعلاه، ترتيبا متأخرا في عدة مجالات بالنسبة للجزائر، مثل : كثافة شركات الأعمال الجديدة لكل ألف نسمة في المرتبة 113 عالميا. كما سجلت في المجال البحثي كالتعاون بين الجامعات و الشركات في مجال البحث و التطوير في المرتبة 90 عالميا، و نفس الترتيب بالنسبة لنمو الشركات المبتكرة، اضافة الى عدد الباحثين في شركات الاعمال كان متراجعا اين احتلت المرتبة 82 عالميا (مقارنة بكون عدد الباحثين لكل ألف فرد من القوى العاملة حاءت بنتيجة ايجابية نوعا ما في الترتيب 46 عالميا). مما يفسر عدم اهتمام منظمات الأعمال في الجزائر بالبحث والتطوير والاكتفاء فقط بتقليد السلع الأجنبية مثل الصينية و الاوروبية (استيراد السيارات الصينية و السلع الالكترونية و الكهرومنزلية) تماشيا مع ارتفاع تكلفة المنتجات و مقدرة الفرد الشرائية.

التوصيات و المقترحات : حتى تتم عملية تنشئة بيئة جيدة و في ظروف ولادة للابتكار. وجب على الجزائر التفكير في :

- التشجيع على استخدام التكنولوجيا الحديثة على مستوى الصناعات لزيادة الإنتاجية؛
- التشجيع على تصنيع المواد المحلية في صورة منتجات نهائية سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير مثل : **صناعة التمور كونها** من الموارد المحلية الأساسية، من خلال تطوير صناعات متعددة تعتمد على التمور مثل إنتاج العصائر، المعجنات، والحلويات، والتي تصدر إلى الأسواق العالمية. و كذا **صناعة الألبان والأجبان،** حيث تعتمد هذه الصناعة على الحليب المحلي، ليتم تحويله إلى ألبان وأجبان بمنتجات ذات جودة عالية تلبّي الاحتياجات المحلية وتُصدّر إلى الخارج. أيضا **صناعة زيت الزيتون** وتعبئته وتصديره إلى دول مختلفة في العالم، مما يعزز الاقتصاد المحلي؛
- تشجيع على المزيد من الأبحاث والدراسات وتطوير الماكينات والمعدات الحديثة للسوق المحلي؛
- تقليل هجرة المواهب بتوفير مناخ محلي جديد للأعمال؛

اقتراحات بحثية إضافية: يمكن لهذه التحليلات والتوصيات أن تساعد في فهم العوامل المؤثرة على بيئة الأعمال وتحسين الاستراتيجيات المستقبلية في الدول العربية :

- **دراسة حالة مقارنة** :إجراء دراسات حالة مفصلة للشركات الناجحة في الدول المذكورة لفهم عوامل النجاح.
- **تحليل السياسات** :دراسة السياسات الاقتصادية والتجارية في كل دولة وتأثيرها على بيئة الأعمال.
- **استطلاعات رأي** :جمع بيانات من الشركات والمستثمرين حول التحديات والفرص في كل دولة.

6. قائمة المراجع:

BSKL. (بلا تاريخ). *تأثير التقنيات الحديثة على الابتكار والتنمية في بيئة العمل والحياة اليومية*. تاريخ الاسترداد 20 05, 2024، من www.bskl.app: https://www.bskl.app/post/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9#:~:text=%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9

%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9%20%D8%AA%D8%B4%D

GKIR. (2021). *UNESCO Institute for Statistics, UIS Database*. الامارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم للمعرفة.

KGIR. (2021). *Global Entrepreneurship Monitor, Entrepreneurial Behaviour and Attitudes*. الامارات العربية المتحدة: مؤسسة الشيخ محمد بن راشد للمعرفة.

KGIR. (2021). *World Bank, Doing Business Database*. الامارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد للمعرفة.

KGIR. (2021). *World Bank, Enterprise Surveys*. الامارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد للمعرفة.

LGIR. (2021). *World Economic Forum, Executive Opinion Survey*. الامارات العربية المتحدة: مؤسسة محمد بن راشد للمعرفة.

OECD. (2015). Concepts and definitions for identifying R&D. Dans OECD, *Guidelines for Collecting and reporting data on research* (pp. 43-79). Paris: OECD.

دريدي منيرة، حروش سلمى. (2019). دور البحث والتطوير في القدرة التنافسية للمؤسسات. *مجلة إيليزا للبحوث والدراسات ، 04* (01)، 133-152.

عبد القادر بن السعيد عقون. (2021). استراتيجية البحث والتطوير R e D في المؤسسات كاساس لتفعيل التعاون الجزائري الدولي في مجال البحث العلمي. *مجلة الابتكار والتنمية الصناعية ، 4* (1)، 1-29.

عبد اللطيف مصيطفى، عبد القادر مراد. (2013). أثر ستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية* (4)، 27-40.

مؤشر المعرفة العالمي. الامارات العربية المتحدة https://www.knowledge4all.com/ar/gki .

نزار كاظم صباح الخيكاني. (2010). إمكانات البحث والتطوير في بلدان عربية مختارة ودورها في تعزيز القدرة التنافسية. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 12* (1)، 98-118.

آليّات الدّعم الحكومي وأهمّيته في تعزيز نموّ الاقتصاد الجزائريّ

دراسة تطبيقية باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة (1990–2022)

Government support mechanisms and their importance in promoting the growth of the Algerian economy

An applied study using the ARDL model during the period (1990-2021)

صحراوي جمال الدين، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر

saraouikamal14@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/06/24 تاريخ القبول: 2024/09/07 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لايجاد العلاقة بين آليّات الدّعم الحكومي المطبّقة والنمو الاقتصادي في الجزائر، وما لها من آثار وانعكاسات كبيرة على ممارسات الميزانية و تنمية الاقتصاد، ويتناول بحثنا أهمّ الطرق والآليات المعتمدة لإصلاح الدّعم الحكومي، وذلك بتحليل مؤشراتها خلال الفترة الزمنية (1990–2022)، وتحقيقا لهذه الغاية استخدمنا منهجية $ARDL$، وتشير النتائج إلى أن دعم السكن، ودعم المعاشات، ودعم العائلات لها أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير والطويل، في حين أن دعم الصحة، ودعم المجاهدين، ودعم المعوزين لها تأثير سلبي.

كلمات مفتاحية: دعم حكومي، تحويلات اجتماعية، أداء اقتصاد جزائري.

تصنيفات **JEL** : c01, H2, H55, O11, Q28.

Abstract:

This research paper aims to find the relationship between applied government support mechanisms and economic growth in Algeria, and their major implications and repercussions on budgetary practices and the development of the economy, and our research deals with methods and mechanisms The most important approved to reform government support, by analyzing their indicators during the period (1990-2022) in order to

achieve this objective, we used the ardl methodology, and The results indicate that supporting housing, supporting pensions, and supporting families has a positive impact on the gross and long -term GDP, while supporting health, supporting Mujahideen, and supporting the needy has a negative impact.

Keywords: Government support, social transfers, performance of an Algerian economy.

Jel Classification Codes: c01, H2, H55, O11, Q28

مقدمة:

بدأت نظرة المجتمع تأخذ أبعادا جديدة تحتّم على مؤسسات الدولة الاستجابة لتطلعات المجتمع، وهذا من خلال سياسة الدعم الحكومي، بالأخص الاقتصاد الجزائري الذي شرع في برامج التنمية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال الألفية الجديدة بغية تخفيف العبء عن محدودي الدخل وتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاجتماعية بتخصيص أكثر من خمس ميزانيتها طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2022 حيث بلغ إجمالي التحويلات الاجتماعية حوالي 28702.86 مليار دج (وزارة المالية)، ليظهر أثر سوء إدارتها من خلال تفشي ظاهرتي الإسراف والاختلاس، كما أن الاقتصاد يعاني ضعفا- هشاشة- في ظل صعوبة التنبؤ بسعر البترول المعروف تاريخيا بأنه أكثر تقلبا، حيث تم تسجيل عجوزات متتالية في الموازنة العامة للدولة، نتجت أيضا عن الزيادة في معدلات الإنفاق، مما جعل النمو الاقتصادي والأداء التنموي يعرف حدوث تدهور ملحوظ، استدعى ضرورة ترشيد النفقات والقيام بمجموعة من الإصلاحات بهدف إصلاح نظام الدعم الذي يساعد في تنويع الاقتصاد و دعم الاستثمارات المنتجة مع اقتراح بدائل وآليات أكثر مواءمة.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى اثر الدعم الحكومي بمختلف أنواعه على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهمية الدعم الحكومي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية خاصة في ظل ترشيد النفقات ضمن ممارسات الميزانية في الجزائر؟

– ما هي الإصلاحات التي تبنتها الجزائر للتوجه نحو إصلاح آليات الدعم الحكومي في عدة مستويات، خاصة تلك التي تضمن المساهمة في تحسين ممارسات الميزانية وتطوير بيئة الأعمال من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفساد؟

- **فرضيات الدراسة**

– آليات الدعم الحكومي لها أثر إيجابي في دعم نمو الاقتصاد الجزائري خلال مطلع الألفية الجديدة.

- **أهمية الدراسة**

إن الجزائر كغيرها من الدّول التي سجلت توسعا ملحوظا للتحويلات الحكومية نظرا لأهمية هذه المنظومة على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي و السياسي رغم الضغوطات المتزايدة على الميزانية، مما سبب تعميقا في عجز الموازنة في ظل تبعية الاقتصاد الجزائري للقطاع النفطي و تذبذب إيراداتها المتأتية منه، خاصة مع تراجع أسعار المحروقات سنة 2015 وكذا 2019 و2020 وكذا جائحة كورونا، استوجب إصلاح آليات الدعم لجعلها أكثر كفاءة وفعالية ودقة، لذا تساهم الدراسة في تسليط الضوء على مختلف آليات الدعم الحكومي في الجزائر والوقوف على مدى رشادته من عدمها، وإلى أي مدى يساهم في دفع عجلة التطور والنمو انطلاقا من السياسات المتبعة والإصلاحات المطبقة على جميع المستويات.

- **هدف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى تقييم واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر من حيث فعاليتها المالية والاقتصادية والاجتماعية من اجل تعزيز النمو الاقتصادي في ظل الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتطوير آليات الدعم الحكومي.

- **منهج الدراسة:**

تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح الجانب النظري وتحليل البيانات المتعلقة بأليات الدعم الحكومي في الجزائر، ولتبيان العلاقة بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي استخدمنا النموذج القياسي ARDL.

- **الدراسات السابقة**

لقد تطرق العديد من الباحثين إلى آليات الدعم الحكومي باعتبارها أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وجزءا من النفقات العمومية، ولعل أشهرها دراسة الباحث الشيماء حجاج، بعنوان أثر إصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول، 2020، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار إصلاح منظومة دعم الطاقة على مختلف المتغيرات الكلية بالتحليل الإحصائي

لقياس أثر هذه السياسة على المتغيرات الكلية للاقتصاد المصري خلال الفترة 2003-2018، في وقد توصلت الدراسة إلى أن إلغاء دعم الطاقة قد يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزانية العامة، والرفع من معدل النمو بسبب توجيه الوافرات إلى استثمارات تنموية (الشيماء، 2020).

- دراسة F Durán Valverde واخرون، 2019، بعنوان (Measuring financing gaps in social protection for achieving SDG target 1.3 global estimates and strategies for developing countries)، وتهدف هذه الدراسة إلى حساب الاستثمار الإضافي الذي سيكون مطلوبًا لإنشاء قاعدة حماية اجتماعية في جميع البلدان والوصول إلى هدف SDG 1.3 بحلول عام 2030. كما يقيس التمويل الإضافي إلى توضيح كيفية تقليص فجوات الحالية بشكل تدريجي لتحقيق تغطية بنسبة 100 % بحلول سنة 2030، وللاشارة فان تقدير منظمة العمل الدولية في البلدان ذات الدخل المنخفض تحتاج الى تكاليف إضافية لتوفير الحماية الاجتماعية ، باستثناء الصحة ، وما مقداره 2.4 % من الناتج المحلي الإجمالي (Durán Valverde، 2019).

- دراسة بشار يونس صبيح الخوالدة، تحت عنوان أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة في مصر 2018، وهدف الدراسة قياس أثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة خلال الفترة 1990-2015، وتم الاعتماد على دراسة قياسية باستخدام السلاسل الزمنية، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الدعم الحكومي للقمح وعجز الموازنة، حيث إن زيادة الدعم الحكومي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة بمقدار 11.13 وحدة مع ثبات العوامل الأخرى (بشار، 2016).

- دراسة Andrew Jewell، 2016، حيث هدفت هذه الدراسة إلى ضرورة إصلاح نظام الدعم في الجزائر، كما اقترحت استراتيجيات للإصلاح منها ضرورة خفض معظم الدعم المعمم تدريجيا والتحول إلى الدعم المباشر للمستفيدين، وتقوية أنظمة الحماية الاجتماعية ووضع آلية للإصلاح بعيدة عن الاعتبارات السياسية(IMF, 2016) .

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تحليل مختلف مراحل الدعم الحكومي وآلياته خلال الفترة الزمنية (1990-2021) ومختلف الاستراتيجيات والإصلاحات المعتمدة لرفع مستويات الاقتصاد الوطني. وتشخيص وتحليل مسار الإنفاق العام للدولة وسبل تفعيل دور الدعم الحكومي كدعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتطوير تنافسية الاقتصاد الجزائري وتعزيز النمو الاقتصاي.

- **خطة الدراسة**

من أجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة عناصر:

- الدعم الحكومي وأهميته الاقتصادية والاجتماعية وآثاره على النشاط الاقتصادي
- آليات الدعم الحكومي وأهميتها في تعزيز الاقتصاد الجزائري
- دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على أداء الاقتصاد الجزائري (1990-2022).

1. الدعم الحكومي وأهميته الاقتصادية والاجتماعية وآثاره على النشاط الاقتصادي

تتعدّد مفاهيم الدّعم الحكومي بتعدد الأهداف المراد تحقيقها من تقريره (Clements، 1995، صفحة 1)، تتحمله الدولة في الموازنة العامة من الأعباء نتيجة لـ فروق في الأسعار (Carlo Sdralevich، 2004، صفحة 4) بين السعر الاقتصادي والسعر الاجتماعي، فالدعم هو مساهمة مالية تقدمها الحكومة وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية (هيفاء تجيب مودر، 2012، صفحة 254)، كجزء من سياسة اجتماعية لحماية الفقراء والضعفاء من ارتفاع الأسعار وإعادة توزيع الثروة على جميع أفراد المجتمع (ابوبكر حنصال، 2020، صفحة 13)، كما يستخدم لحماية المنتجين وتشجيع الصادرات، وحماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية.

وعلى هذا الأساس يمثل الدعم نفقة حكومية تكون إما مباشرة أو غير مباشرة باعتبارها حقا اقتصاديا ممنوحا، أو امتيازا خاصا يخصص للمشروعات الخاصة أو الأفراد لتحقيق أهداف عامة (زينب توفيق، 2016، صفحة 10)، من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للمواطنين بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج أو الاستيراد (طارق إسماعيل، 2018، صفحة 14).

1.1. آثار الدعم الحكومي على النشاط الاقتصادي:

نميز ثلاثة آثار على النحو التالي:

-آثار الدعم على الكفاءة (طارق محمد صفوت، 2018، صفحة 66)).

-أثر الدعم على المنافسة -أثر الدعم على الموازنة العامة للدولة

2. آليات الدعم الحكومي وأهميتها في تعزيز الاقتصاد الجزائري

إن وزارة المالية الجزائرية تعتبر الدعم الحكومي يتصرف إلى بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو منتجين.

1.2. آليات الدعم الحكومي في الجزائر:

الدعم الحكومي يهدف الى التخفيف من عبء تكاليف المعيشة، بالإضافة إلى تحقيق عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية (**MINISTER DES FINANCES**، 2000-2022، صفحة 1). لهذا الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة الجزائرية والإعانات كلها تندرج في بند نفقات التسيير تحت ما يسمى الدعم الحكومي و التحويلات الاجتماعية حيث قدرت قيمة متوسط هذه التحويلات بالنسبة إلى الناتج المحلي بـ 9.09% خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2021، أما قيمة المتوسط بالنسبة للتحويلات من ميزانية الدولة ولنفس الفترة فقد قدرت بـ و24.93% (farole, Thomas، 2007).

2.2 الدعم الحكومي في ظل أداء الاقتصاد الجزائري:

إن الارتفاع الكبير في تدفقات عائدات تصدير البترول و النمو السريع في اتجاهات الإنفاق العام في البلدان العربية (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2017)، يطرح مشكلة إدارة هذه المداخيل المتأتية من تصدير النفط، و تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الحقيقية في الجزائر إلى أنها تتسم بالتقلب بشكل واضح خاصة الفترة 2000- 2022.

إن التحولات في هيكل الناتج خاصة فيما يتعلق بمساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوينه، يلاحظ أن قطاع المحروقات ما زال يلعب الدور الرائد في تحديد مستويات الناتج والدخل في الجزائر (CNES، 2004، صفحة 22)، لذا فهو يمثل في متوسط الفترة 2000-2019 حوالي35.42% من الناتج الداخلي الإجمالي، غير أن هذا القطاع يعود بالكامل للقطاع الحكومي الذي ما يزال يسيطر على الجانب الأكبر من مجريات النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، هذا يدل على افتقاد إلى قاعدة متنوعة من مصادر النمو الأخرى التي تجعله مستقرا.

1.2.2. اتجاه النفقات العامة والايرادات في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

تبنت الجزائر في السنوات الاخيرة سياسة انفاقية توسيعية لتنفيذ برامج تنموية وخصصت لها مبالغ مالية ضخمة بهدف تحسين المستوى المعيشي، والتي كلفت خزينة الدولة مبالغ باهظة، في مقابل الإيرادات العامة التي ارتبطت بقطاع المحروقات، هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبطا بشكل رئيسي بأسعار النفط التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار،و الأشكال التالية توضح إجمالي النفقات العامة والإيرادات.

الشكل (1): تطور إجمالي النفقات العامة والإيرادات وسعر البترول في الجزائر

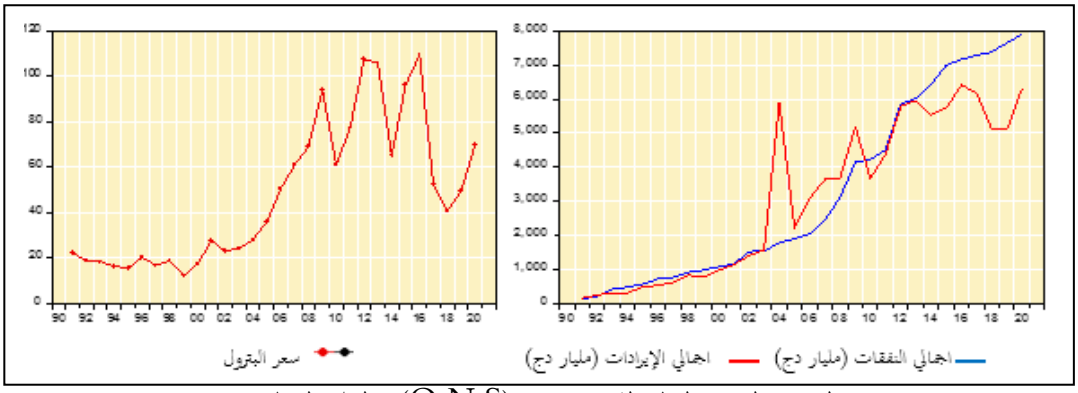

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S)، والبنك الدولي.

من خلال الجدول يتبين مدى ارتكاز الاقتصاد الوطني في قيامه بالإصلاحات على الدعم الحكومي، والذي خصصت له مبالغ ضخمة من مختلف البرامج، وهو ما يعكس وضعية تطور الإيرادات العامة بحيث بقي الدور الذي يلعبه قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري يفرض قيودا أمام هذه المساعي.

.22.2 تطور الدّعم الحكومي وأهميته في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2000-2021

ليست عمليّة الدّعم في الجزائر إلّا عملية لإعادة توزيع الرّيع، حيث تخصص الدّولة أكثر من 24.96% سنويا من إيرادات ميزانيتها لتغطية مخصصات الدعم الحكومي، والتي هي أصلا الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات، حيث تمثل هذا في الدعم الصّريح الموجّه للمواطن، والبالغ متوسطه 1190.89 مليار دج خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2021، والشكل التالي يوضح تطور التحويلات الاجتماعية للفترة 2000-2021.

الشكل (2): تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

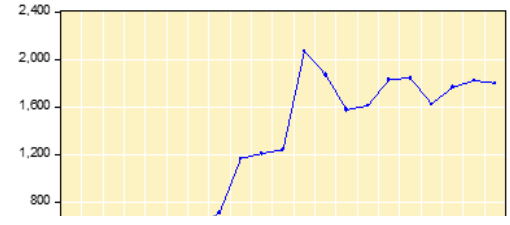

الشكل (3): تطور التّحويلات الاجتماعية كنسبة من الإجمالي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

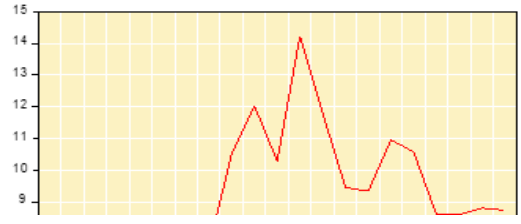

Source : MINISTERE DES FINANCES, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour (2016,p34), (2018, p48), (2019,p36),(2020, p44).
- IMF, 2016, ALGERIA SELECTED ISSUES, Report No 16/128, IMF, Washington, D.C, USA, p30.

يتضح من خلال الأشكال أن التحويلات الاجتماعية سجلت قيمتها الإجمالية 262.24 مليار دج سنة 2000 بعدما عرف الاقتصاد الجزائري مع بداية الألفية انتعاشا في مداخيل المحروقات لتتطور قيمة هذه التحويلات إلى 885.35 مليار دج سنة 2007 ، وبعد الأزمة المالية 2008 شهدت قيمة التحويلات زيادة واضحة لتبلغ أقصى قيمة لها 2065.08 مليار دج سنة 2011 أي ما يقدر من نسبة الناتج المحلي الإجمالي بـ 14.22%، لتتراجع قيمتها والتي تراوحت ما بين 1496.92 إلى 1847.51 مليار دج بمتوسط 1744.82 مليار دج رغم انخفاض أسعار البترول بعد منتصف 2014 وتراجع مداخيل البترول، إلا أن الدولة الجزائرية ظلت تحافظ على نفس مقدار الدعم الحكومي والذي سجل متوسطه 9.70% من الناتج المحلي الإجمالي إلى غاية سنة 2021 رغم تراجع أسعار النفط لأدنى مستوياتها حيث سجلت 12 دولار للبرميل في ماي 2020، إضافة إلى انخفاض احتياطي الصرف إلى 44 مليار دولار، بينما توضح البيانات طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2021 بلوغ إجمالي التّحويلات الاجتماعية حوالي 24961.94 مليار دج حيث تمثل النّسبة الأكبر، وهي مقدرة بحوالي 25.42 % للإعانات العائلية من مجمل التحويلات الاجتماعية، ثم يأتي الدعم الموجه للسكن بـ 22.94% ويليه دعم الصحة حيث قدرت نسبته 17.15%، ثمّ دعم المعاشات بـ 13.31% ثمّ 10.99% لدعم المجاهدين وفي الأخير دعم المعوزين، المعاقين، ذوي الدخل الضعيف بـ 10.16%.

– الدعم الحكومي وأهميته بالنسبة إلى النشاط الاجتماعي

تمّ توجيه مخصّصات الدّعم إلى مختلف المجالات، خاصة التي تساهم في زيادة النشاط الاجتماعي حيث ارتفع الدعم الموجه لدعم الصحة وهذا في ظل ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وضغوطاتها على المالية العامة، بسبب إقبال جميع شرائح المجتمع على الاستفادة من هذه الخدمات في إطار تكريس مبدإ مجانية الصحة تمّ تخصيص أكثر من 338.262 مليار دج كدعم موجه للمؤسسات الصحية العمومية سنة 2020، أما طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2021 بلغ إجمالي الدعم المخصص للصحة حوالي 4283.206 مليار دج أي حوالي 1.62% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (MINISTER DES FINANCES، 2000-2022).

إضافة إلى منح للمجاهدين والتي بلغت قيمة متوسطها حوالي 130.67 مليار دج للفترة 2000-2021 أي ما نسبته 1.10% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذا معاشات المتقاعدين الأجراء و غير الأجراء والتي بلغت في مجملها 3324.05 مليار دج لنفس الفترة وهو ما يعادل 1.38% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والمنح المقدّمة من طرف وزارة التضامن و ترقية المرأة و الموجهة إلى المعوزين، المعاقين، ذوي الدخل الضعيف قدر مجمله بـ 2537.7 مليار دج أي ما نسبته 1.01% من النّاتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة.

ضف إلى أن الإنفاق الشهري للمنتجات المدعمة من المواد الغذائية والمواد الطاقوية (IMF Country، 2016، صفحة 38)، حيث أسعار المواد الطاقوية في الجزائر لا تزال الأدنى، لتحتل المرتبة الرّابعة عالميا بحسب منظمة غلوبال بتروليوم برايسز (GlobalPetrolPrices، 2021).

– الدّعم الحكومي وأهمّيته بالنّسبة إلى النّشاط الاقتصادي

لقد تطورت مخصّصات دعم النشاط الاقتصادي من خلال دعم الأنشطة الإنتاجية بموجب آلية الصناديق الخاصة، وقد استفاد القطاع الفلاحي من دعم الحكومة لتغطية الفروقات السعرية للحبوب والمساهمة في توفير الأعلاف وكذا دعم مادة الحليب، واتضح أن ما مقداره 205.43 مليار دج كمتوسط دعم لهذا القطاع الذي يمثل ما نسبته 11.40% خلال الفترة 2000-2018 في المتوسط بالنسبة إلى PIB هذه النّسب تعكس محدودية وضعف مساهمة الفلاحة في الناتج، وهو ما أكدته نتائج الديوان الوطني للإحصائيات (ONS، 2020).

– الدّعم الحكومي وأهميته بالنسبة إلى نشاط قطاعي التربية والتعليم العالي

لقد حظي نشاط قطاعي التربية و التعليم العالي بالدعم الموجه إليه ضمن مخصصات دعم العائلات حيث بلغ إجمالي دعم التعليم حوالي 1168.78 مليار دج أي بنسبة 0.61% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة 1.57% من ميزانية الدولة خلال الفترة 2010-2020، أما التعليم العالي نفقاته خلال نفس الفترة قدرت بـ 3068.02 مليار دج أي حوالي 1.77% من PIB، إضافة إلى نفقات التكوين والتعليم المهنيين والتي قدرت بـ 505.24 مليار دج لنفس الفترة وهو ما يشكل 0.29% من PIB .

3.2. تطوير آليات إصلاح الدعم الحكومي وانعكاساتها على أداء الاقتصاد الجزائري

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة إنفاقية توسعية بسبب البرامج التنموية التي تبنتها، وقد رافقها عجز كبير في الميزانية في أغلب السنوات، إضافة إلى انخفاض احتياطي الصرف إلى 44 مليار دولار سنة 2022 ممّا أدى إلى ضرورة حوكمة هذا الإنفاق خلال الفترة (2000-2022) والعمل على

ترشيده، والجزائر تعد من بين الدّول الأكثر إسرافا في الإنفاق وهذا ما يظهر من خلال مؤشر الهدر أو الإسراف، وملاحظ أن الجزائر لم تصل حتى إلى نصف القيمة، وبقي هذا المؤشر متدنيا خلال هذه الفترة الممتدة من 2008 الى 2018 حيث بلغت قيمة المؤشر 3.7 سنة 2008 و3.1 سنة 2018 وبرتبة 75 من اصل 138 دولة رغم تدابير لارشاد النفقات، مما يعني أن الجزائر لم توفق في استخدام مختلف الإصلاحات لتوفير كفاءة عالية لتسيير مواردها المالية.

- إصلاح آليات الدّعم الحكومي وانعكاساتها

إن بداية أولى خطوات إصلاح الدعم الحكومي كانت بتعديل تدريجي على أسعار الوقود عن طريق تعديل الضريبة على القيمة المضافة على المواد البترولية بعد تسجيل الاختلالات الاقتصادية الكليّة منذ فترة طويلة كانت لها انعكاسات خاصة منها اتساع عجز المالية العامة وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي إلى 44 مليار دولار سنة 2022 بعد تسجيله قيمة 48.2 مليار دولار سنة 2020 و 62.8 مليار دولار سنة 2019، ورغم الضغط المتزايد على الميزانية لم تتراجع عن الدعم المباشر رغم أزمات المتمثلة في ندرة السلع الأساسية والأدوية، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم بـ 4.25% بين سنتي 2015-2020، هذه التحولات الاقتصادية والمالية ساهمت في انتقال معامل تحويل تعادل القوة الشرائية من 34.03دولار سنة 2014 إلى 39.05 دولار سنة 2021، إلا أن التحويلات الاجتماعية سجلت ارتفاعا سنة 2022 بمقدار 1942 مليار دج أي ما يعادل 8.4% من الناتج الداخلي الخام و 19.7% من ميزانية الدولة.

3. دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي على أداء الاقتصاد الجزائري

يهدف هذا الجزء إلى قياس أثر الدعم الحكومي على أداء الاقتصاد الجزائري، ووفق ما جاء ضمن الدراسات السابقة، تم صياغة النموذج بدلالة أنواع التحويلات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية باعتبارها متغيرات مستقلة، بينما المتغير التابع يمثل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2021-1990)، والبيانات المتحصل عليها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية (الجزائر).

1.3. نموذج (ARDL)

صياغة النموذج القياسي يتطلب تحديد المتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج، فإن GDP تكتب بالمتغيرات المستقلة على النحو التالي:

$$GDP_t = f(HOU_t, FAM_t, PEN_t, HEA_t, MUJ_t, NEED_t) \quad \ldots.(1)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 HOU_t + \beta_2 FAM_t + \beta_3 PEN_t + \beta_4 HEA_t + \beta_5 MUJ_t + \beta_6 NEED_t \quad \ldots(2)$$

حيث: GDP_t: الناتج المحلي الإجمالي؛ HOU_t : يمثل دعم السكن؛ FAM_t: يمثل دعم العائلات؛ PEN_t: يمثل دعم المعاشات؛ HEA : يمثل دعم الصحة؛ MUJ_t : يمثل دعم المجاهدين؛

$NEED_t$: يمثل دعم المعوزين، المعاقين، وذوي الدخل المحدود.

يمكّننا نموذج الـ ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث حجم العينة بلغ 31 مشاهدة، فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون درجة تكامل أيّ من المتغيرات I (2)، ويتلخص تطبيق منهجية نموذج (ARDL) ((Pesaran, 1997) في النقاط التالية:

– اختبار الاستقرارية

قمنا باختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة، ومن أجل تأكيد صحة فرضية عدم استقرارية السلاسل (خالد محمد السواعي، 2016، صفحة 296) سيتم الاعتماد على اختبار ديكى – فولر المطوّر، لجميع المتغيرات محل الدراسة، والجدول التالي يلخص اختبارADF.

جدول رقم (1): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		سلسلة الفروقات	
	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	الاحتمال
GDP_t	-2.15	0.49	-4.30	0.006
HOU_t	-3.90	0.02	-6.52	0.000
FAM_t	-2.39	0.37	-6.41	0.0001
PEN_t	-2.16	0.48	-5.41	0.0007
HEA_t	-4.29	0.51	-3.71	0.04
MUJ_t	-1.64	0.75	-6.19	0.0001
$NEED_t$	-1.65	0.74	-4.32	0.009

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

ومن خلال دراستنا للاستقرارية نستنتج أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وأن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، وبالتالي فإن هذه النتائج تجعل من الممكن تطبيق منهجية ARDL وهذا الأخير يرتكز كذلك عند تحديده على درجة التأخير المثلى.

– اختيار فترة الإبطاء المثلى

يتّضح أن درجة التّأخير المثلى هي (3) وذلك حسب معيار AIC لأنها تحقق أدنى قيمة، وبالتالي فإنّ هذه القيمة تمثل فترة الإبطاء الملائمة للنموذج لاسيما بالنظر إلى صغر حجم العينة.

الشكل رقم (4): اختيار فترة الإبطاء المثلى

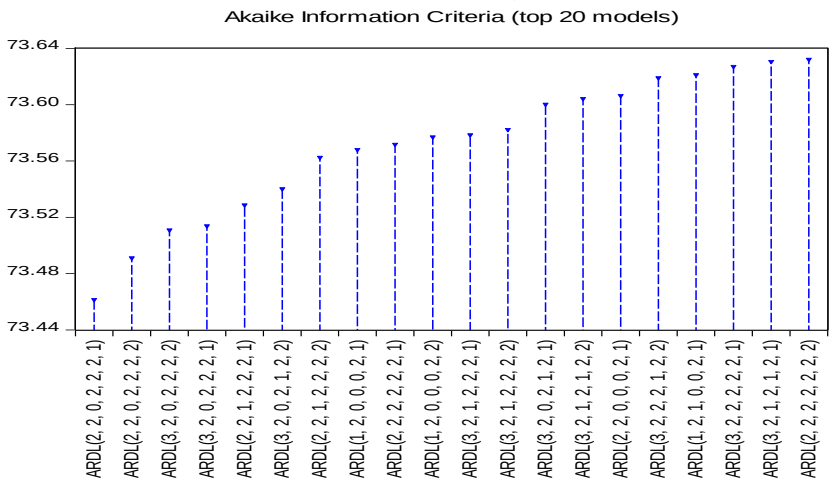

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشّكل أعلاه يتّضح أن فترة الإبطاء المثلى هي (2.2.0.2.2.2.1) وعلى هذا الأساس سوف يتمّ تقدير نموذج ARDL

- اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests)

نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة يكتب على الشكل التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} \delta_i \, \Delta GDP_{T-i} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_i \, \Delta HOU_{\,t-i} + \sum_{i=1}^{P} \omega_i \, \Delta FAM_{\,T-I} + \sum_{i=1}^{P} \sigma_i \, \Delta PEN_{\,t-i} + \sum_{i=1}^{P} \vartheta_i \, \Delta HEA_{\,t-i} + \sum_{i=1}^{P} \tau_i \, \Delta MUJ_{\,T-I} + \sum_{i=1}^{P} \rho_i \, \Delta NEED_{\,t-i}$$

$$\varphi_1 GDP_T + \varphi_2 HOU_t + \varphi_3 FAM_{\,T} + \varphi_4 PEN_t + \varphi_5 HEA_{\,t} + \varphi_6 MUJ_T + \varphi_7 NEED_t + U_t$$

حيث δ، α، ω، σ، ϑ، ρ، τ، ρ هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، φ_1، φ_2، φ_3، φ_4، φ_5 ، φ_6، φ_7هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل و U_t هو البواقي.

لذا التّكامل المشترك وفقا لـ Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL يرتكز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النّموذج (H_0) والفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النّموذج (H_1) والّتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \varphi_1 = \varphi_3 = \varphi_2 = \varphi_4 = \varphi_5 \\ H_1 : \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq \varphi_4 \neq \varphi_5 \end{cases}$$

للقيام باختبار التّكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests) والّذي يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النّحو التالي:

الجدول (2): اختبارات الحدود ARDL Bounds Test

	القيمة	عدد المتغيرات
إحصائية F-statistics	5.71	6
حدود القيمة الحرجة		
مستوى المعنوية	الحد الأدنى I0	الحد الأدنى I1
% 10	1.99	2.94
% 5	2.27	3.28
% 2.5	2.55	3.61
% 1	2.88	3.99

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول رقم (2) قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (5.71) هي أكبر من القيم الحرجة للحدّ الأقصى (3.28) عند مستوى المعنوية 5% فإننا نقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

2.3. تقدير النّموذج

بعد التّأكد من النّموذج (2.2.0.2.2.2.1) ARDL هو النّموذج الأمثل، قمنا بتقدير معاملات النّموذج للمدى الطويل والقصير المبينة في الجدولين (3) و (4).

الجدول (3): تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)

المتغيرات	المعاملات	T المحسوبة	الاحتمال
HOU	1.40E+14	7.361153	0.0000
FAM	2.95E+13	3.432509	0.0056
PEN	3.56E+14	10.39010	0.0000
HEA	-2.03E+14	-9.332546	0.0000
MUJ	-3.65E+14	-5.126723	0.0003
NEED	-1.19E+14	-2.993250	0.0122
C	1.70E+16	4.628712	0.0007
P(F-Statistique)=0.0 F-Statistique =34.96 R^2 = 0.98 DW= 2.00			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد (Bourbonnais, 2015) واعتمادا على نتائج التقدير فإنّ معامل التحديد بلغت نسبته 0.98، وبالتالي فإنّ المتغيرات المفسّرة تشرح 98% المتغير التابع (GDP) و2% المتبقية تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة، إذن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

وهذا النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام، هذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث إن (prob F-stat $0 < 0,05$=)، أما اختبار ديربن (**H**) يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أن المتغيرات كلها معنوية إحصائيا، بمعنى أنها تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل على الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى (5%)، ونلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات والنظرية الاقتصادية التي تخص GDP.

حيث يمكن تفسير معاملات الدالة على الدعم الحكومي في المعادلة على النحو التالي:

- إذا تغيّر مقدار دعم السّكن بوحدة واحدة فإنّ النّاتج المحلي الإجمالي يتغير طرديا بـ 1.40.
- إذا تغيّر مقدار دعم العائلات بوحدة واحدة فإنّ النّاتج المحلي الإجمالي يتغير طرديا بـ 2.95.
- إذا تغيّر مقدار دعم المعاشات بوحدة واحدة فإنّ النّاتج المحلي الإجمالي يتغير طرديا بـ 3.56.
- إذا تغيّر مقدار دعم الصّحّة بوحدة واحدة فإنّ النّاتج المحلي الإجمالي يتغير عكسيا بـ 2.03.
- إذا تغيّر مقدار دعم المجاهدين بوحدة واحدة فإنّ النّاتج المحلي الإجمالي يتغير عكسيا بـ 3.65.
- إذا تغيّر مقدار دعم المعوزين بوحدة واحدة فإنّ النّاتج المحلي الإجمالي يتغير عكسيا بـ 1.19.

أما اقتصاديا فالدالة المقدرة تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بالنسبة لمعامل دعم الصحة (HEA)، ودعم المجاهدين (MUJ)، ودعم المعوزين ($NEED$) فإن إشارتها سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (GDP) والمتغيرات المستقلة، ولا تتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية، أما دعم العائلات (FAM)، دعم السكن (HOU)، ودعم المعاشات (PEN)، فإن إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التّابع (GDP).

نلاحظ أن إعانات الدعم الصريح خاصة الإعانات الموجهة للمجاهدين والمعوزين والصحة شكلت أثرا سلبيا على التنمية حيث اعانات موجهة للمجاهدين والمعوزين تدخل ضمن قطاعات غير إنتاجية لما دعم الصحة موجه إلى كافة المواطنين في إطار تكريس مبدإ مجانية الصحة إضافة إلى مجانية التعليم ضمن مخصصات موجهة إلى العائلات.

- تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM)

الجدول (4): تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM **(المدى القصير)**

المتغيرات	المعاملات	T المحسوبة	الاحتمال

0.0000	0.000000	3.18E+16	C
0.0124	-2.984674	-1.867901	GDP(-1)*
0.0000	0.000000	2.61E+14	HOU(-1)
0.0000	0.000000	5.51E+13	FAM**
0.0000	0.000000	6.64E+14	PEN(-1)
0.0000	0.000000	-3.80E+14	HEA(-1)
0.0000	0.000000	-6.82E+14	MUJ(-1)
0.0000	0.000000	-2.22E+14	NEED(-1)
0.0327	2.442616	1.136265	D(GDP(-1))
0.0000	0.000000	1.25E+14	D(HOU)
0.0000	0.000000	-1.10E+14	D(HOU(-1))
0.0000	0.000000	7.68E+13	D(PEN)
0.0000	0.000000	-4.60E+14	D(PEN(-1))
0.0000	0.000000	-3.39E+14	D(HEA)
0.0000	0.000000	1.38E+14	D(HEA(-1))
0.0000	0.000000	-2.40E+14	D(MUJ)
0.0000	0.000000	2.17E+14	D(MUJ(-1))
0.0000	0.000000	-3.95E+13	D(NEED)
0.0000	-8.650638	-1.867901	CointEq(-1)*
Cointeq = GDP - (1.40*HOU +2.95*FAM + 3.56*PEN - 2.03*HEA -3.65*MUJ – 1.19*NEED -1.70)			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول (7) أنّ كل معاملات معادلة المدى القصير لديها معنوية إحصائية، أما فيما يخص معامل حد الخطأ ECM (-1) والظاهر في الجدول بـ CoinEq (-1) فقد ظهر بإشارة سالبة، ومعنوي عند المستوى (Prob=0.00<0.05) مما يؤكد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل، وقيمته المتمثلة في 1.70 – وهي توضح سرعة العودة الى وضع التوازن في الأجل الطويل.

3.3. جودة النّموذج

اختبار ارتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم (H_0) : لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
F-statistique	0.002	Prob F (2,22)	0.96
Obs*R-au carré	0.007	Prob Chi-Square (2)	0.93
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم (H_0) : ثبات التباين			
F-statistique	0.03	Prob F (1,25)	0.86
Obs*R-au carré	0.03	Prob Chi-Square (1)	0.85
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality test Jarque-Bera			
فرضية العدم (H_0) :البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			

Jarque-Bera	1.33	Prob	0.51
اختبار مدى ملاءمة النموذج **Ramsey Reset Test**			
فرضية العدم (H_0) : النموذج محدد بشكل صحيح			
t-statistique	0.18	Prob	0.85
F-statistique	0.03	Prob	0.85

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج ما يلي:

- ✓ يشير اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.96 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ممّا يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
- ✓ يشير اختبار عدم ثبات التّباين بأنّ احتمالية فيشر تساوي 0.86 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، ممّا يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين البواقي.
- ✓ بخصوص التّوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية فإنّ احتمالية Jack-Berra تساوي 0.51 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة إن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.
- ✓ يبين اختبار Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملاءمة للشكل الدالي، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.85 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%.
- ✓ يبين اختبار الاستقرار الهيكلي (Pesaran and Pesaran ,1997) لنموذج (Stability Test) أنه مستقر.

الشكل (5): اختبار CUSUM وCUSUM of Squares

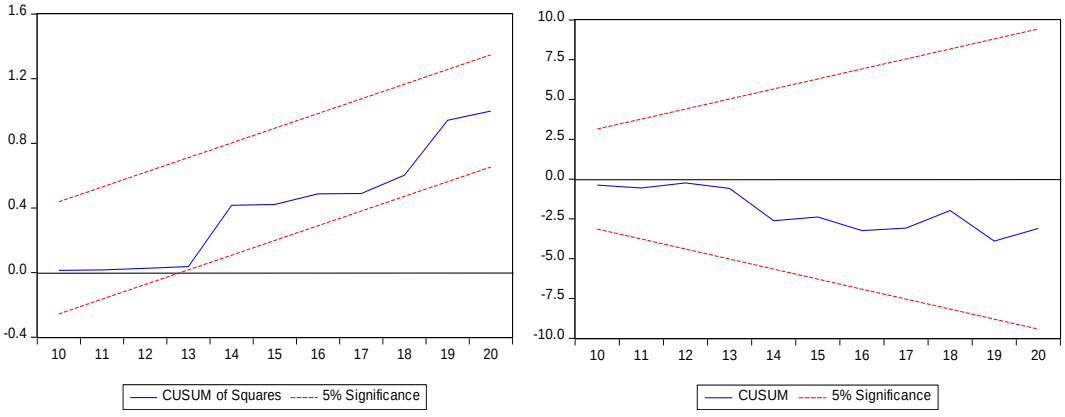

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

4. خاتمة

إنّ الطّريقة التي تنتهجها الدّولة الجزائرية في سياستها للدعم الحكومي بشموليتها بالرغم من إيجابياتها التي تتمثل أساسا في الرّفع من المستوى المعيشي للطبقات الهشة ذات الدخل الضعيف، إلا أن لها انعكاسات سلبية كبيرة، تتلخص أساسا في أن هذا الدعم يستفيد منه كافة أفراد المجتمع، ومع تنامي حجم الفساد وسوء التسيير، فهي أهم الأسباب التي أثرت على وتيرة وسرعة الإصلاحات التي أطلقتها الدولة بهدف تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية للاقتصاد الحالي بعد تصنيفها في المراتب الأخيرة، لم تسمح بتهيئة مناخ بيئة الأعمال، والذي أصبح غير مناسب وهو ما تعكسه التقارير خاصة حول ترتيب الجزائر عالميا لمؤشر بيئة الأعمال 121ضمن 138 دولة عامي 2016-2018، ممّا يعمل على التأخير في الاستثمارات التي ترفع من القدرة التنافسية للاقتصاد.

لذلك رغم المجهودات المبذولة لإنجاح سياسات الدعم إلا أنها ما تزال ضعيفة، وسوء الإدارة من خلال تفشي ظاهرتي الإسراف والاختلاس عبر مختلف برامج التنمية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال الألفية الجديدة، نجد أن حصة التحويلات الاجتماعية كانت مابين 20.73% سنة 2001 و24.38% سنة 2021 من مجموع النّفقات العامة، وهذا بسبب أنواعها المتعددة خاصة الإعانات الموجهة لتفعيل دور سياسات التعليم والصحة ضمن إطار التمويل المحلي للاقتصاد التي تميزت بسياسة اجتماعية سخية، لا سيما من خلال مجانية العلاج، وتعميم التعليم، ودعم الأسعار المعمم، لم تتحقق الأهداف المسطرة خاصة الدعم والاستدامة.

– النتائج

– تميزت فترة التمويل المحلي للاقتصاد الجزائري منذ سنة 2000 بسياسة اجتماعية سخية، لا سيما من خلال مجانية العلاج، وتعميم التعليم، ودعم الأسعار المعمم، وتأسيس نظام للضمان الاجتماعي وذلك بتخصيص أكثر من خمس ميزانيتها طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2022 حيث بلغ إجمالي التحويلات الاجتماعية حوالي 28702.86 مليار دج.

– أهمية الدّعم الحكومي من النّاحية الاجتماعية والاقتصادية تجسدت في دعم السكن (HOU)، ودعم المعاشات (PEN)، و دعم العائلات (FAM)، في ظل تعزيز تنمية الاقتصاد، وهذا ما أظهرته الدراسة القياسية لكون معاملات هذه المتغيرات إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع (GDP)،

بينما دعم الصحة (HEA)، ودعم المجاهدين (MUJ)، ودعم المعوزين ($NEED$) لها أثر عكسي مع (GDP) على المدى الطويل وهو ما يعكس إعانات الدعم الصريح خاصة الإعانات الموجهة للعائلات والصحة شكلت أثرا سلبيا على الاقتصاد لكونها موجهة إلى كافة المواطنين، مما جعل نفقات الرعاية الصحية ترتفع بعد زيادة الطلب على الخدمات الصحية وإقبال جميع شرائح المجتمع للاستفادة من هذه الخدمات في إطار تكريس مبدا مجانية الصحة إضافة إلى مجانية التعليم ضمن مخصصات موجهة إلى العائلات.

– محدودية آليات الدعم الاقتصادي في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث على الرغم من المبالغ الهامة التي تحملتها الخزينة العمومية، إلا أن تأثيرها على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات كان شبه معدوم، وبالتالي خطوات إصلاح الدعم الحكومي لم تشمل جميع المستويات، بل كانت بتعديل تدريجي على أسعار الوقود عن طريق تعديل الضريبة على القيمة المضافة على المواد البترولية.

– التوصيات

– إصلاح نظام الدعم وتوجيهه إلى القطاعات ذات الأولوية لزيادة الإيرادات العامّة والنمو الاقتصادي.

– الأخذ بالتجارب الناجحة –على الرغم من أنه بات على الدولة التوجه نحو إصلاح نظام الدعم بسبب توالي الأزمات وآخرها Covid -19، حيث تم تطبيق إجراءات طفيفة قامت على الدعم الموجه للطاقة، والتي تعتبر غير كافية إذا ما قورنت بإجراءات باقي الدول.

– تطوير نظام الرقمنة والاعتماد عليه في إصلاح نظام الدعم والقيام برقمنته.

5. قائمة المراجع

الشيماء حجاج، (2020)، أثر اصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الاشارة لتجارب بعض الدول، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد04، جامعة القاهرة، مصر.

بشار يونس صبيح الخوالدة، (2016)، اثر الدعم الحكومي للقمح على عجز الموازنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستر، قسم اقتصاد المال والاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

طارق محمد صفوت، (2018)، إصلاح الدعم المواد البترولية (في ضوء الدروس المستفادة من تجريبيتي اندونيسيا وايران) ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

عطية، ع. ا(2005) ، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

ابوبكر حنصال، (2020)، سياسة دعم الأسعار، اسبابها، أثارها وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية – (اطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار.

زينب توفيق، (2016)، تقييم اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في مصر من 1990 إلى 2014، المجلد 22–23، العدد 74–75، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 40.

كمال سي محمد واخرون (2019) ، تقدير اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر، المجلد 15، العدد (2).

هيفاء تجيب مودر، (2012)، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، مجلة الإقتصادي الحلبي، العدد 23، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، (2017)، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الفصل السادس، الكويت.

طارق إسماعيل، (2018)، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية 44، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة.

مرسوم رئاسي رقم 06– 41 (2010) ، الجريدة الرسمية، العدد 69، الصادر في 14 نوفمبر 2010.

المراجع بالغة الاجنبية

Bourbonnais. (2015), Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés. Dunod.

Carlo Sdralevich . ,(2004) , Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead", International Monetary Fund (IMF),

Busse, Matthias, and Carsten Hefeker. (2007), Political risk, institutions and foreign direct investment." European journal of political economy 23.2: 397-415

Clements . (1995), Government Subsidies: Concepts, International Trends, and Reform Options International Monetary Fund (IMF). Working Paper, January 1995.

CNES. , (2004), rapport sur éléments de débat pour un pacte de croissance.

farole, Thomas. (2007), Andrés Rodríguez-Pose, and Michael Storper. "Working.

Durán Valverde, F., Pacheco-Jiménez, J. F., Muzaffar, T., & Elizondo-Barboza, H. (2019). Measuring financing gaps in social protection for achieving SDG target 1.3 global estimates and strategies for

developing countries (No. 995051092202676). International Labour Organization.

GlobalPetrolPrices. (2021), Retrieved from wold Dissed and Gasoline Prices : https://www.globalpetrolprices.com/

IMF Country. (2016), ALGRIA SELECTED ISSUES, WASHINGTON; report n°16/128, Washington, USA.

MINISTER DES FINANCES. (2015), Direction Générale des Politiques Publics, Mécanismes de subventions, document interne daté le 04 janvier 2015

ONS. (2020), comptes économique 2016-2019, alger.

Pesaran. H. M., & Pesaran, B, (1997), Working with microfit 4.0: An introduction to econometrics.

Verme, P. (2016), Subsidy Reforms in the Middle East and North Africa Region, Policy Research Working Paper wp7754, world bank, Washington, DC.

التحول الرقمي في قطاع التعليم العالي (مراجعة ببيليومترية)

Digital Transformation in Higher Education Sector (Bibliomeric Review)

خديش غادة*، مخبر الابتكار والهندسة المالية ، جامعة أم البواقي (الجزائر)، khadich.ghada@univ-oeb.dz

مرابطي سناء، مخبر الابتكار والهندسة المالية، جامعة أم البواقي (الجزائر)، merabti.sana@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/06/19 تاريخ القبول: 2024/09/18 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إجراء تحليل ببيليومتري للعلاقة بين التحول الرقمي والتعليم العالي لتحديد الاتجاهات البحثية له.

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على قاعدة البيانات" Scopus" لجمع البيانات، وذلك في الفترة الممتدة بين سنة 2018 إلى غاية سنة 2024 والتي تم تحليلها باستخدام برنامج Vosviewer، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: سنة 2023 كانت حافلة بالنشر حول موضوع الدراسة حيث بلغ أوجه بـ 91 مقالا منشورا، وأغلبها تم نشره في مجلة Sustainability، أكثر الكلمات المفتاحية استخداما هي: التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي، التنمية المستدامة، الجامعة، مؤسسات التعليم العالي، في الأخير تم تقديم مقترحات بحثية مستقبلية.

كلمات مفتاحية: تحليل ببيليومتري، تحول رقمي، تعليم عالي، جودة بحث علمي، مؤسسات جامعية.

تصنيفات JEL : O3،M1 .

Abstract:

The study aimed to conduct a bibliometric analysis of the relationship between digital transformation and higher education.

In order to achieve the aim of the study, the Scopus database was used to collect data, from 2018 to 2024, which were analyzed using the

* المؤلف المرسل.

Vosviewer program. The study found the following results: The year 2023 was a busy year for publication on the subject of the study. 2023 was a year of publication on the topic of the study, with a total of 91 published articles, the majority of which were published in the journal Sustainability. The most frequently used keywords are: digital transformation, artificial intelligence, sustainable development, universities, higher education institutions, Finally, future research proposals were made.

Keywords: Bibliometric Analysis; Digital Transformation; Higher Education; Quality of Scientific Research University Institutions;.

Jel Classification Codes: M1, O3.

1. مقدمة:

لم يعد التحول الرقمي خيار استراتيجي يمكن للمنظمات انتهاجه أو الاستغناء عنه، بل أصبح ضرورة لنمو الأعمال وبقائها قادرة على المنافسة في السوق، إذ أن له الفضل في تحقيق فوائد لم يكن من المتصور تحقيقها قبل بضع سنوات مثل التسويق الالكتروني تخفيض تكاليف الصيانة وغيرها من الفوائد التي تساعد على زيادة هامش الأرباح وفي المقابل تخفيض حجم التكاليف الكلية (Butt, 2020)، لا يقتصر تأثير التحول الرقمي على منظمات الأعمال فقط وإنما يعتبر في وقتنا الحالي وسيلة لتحسين نوعية الحياة الاجتماعية (Laufer, Leiser, Deacon, & et al., 2021).

حيث يعد تكامل التكنولوجيا الرقمية عامل مهم جدا لكل شركة أو منظمة _مهما كان طابعها وهدفها ربحي أم غير ربحي، إذ أن اعتماد هذه التكنولوجيا ودمجها أمر بالغ الأهمية للاتصال والإدارة والتنظيم ويتعداه إلى كونه ميزة ذات مغزى لدعم التعلم والتعليم (Ifenthaler, Hofhues, Egloffstein, & Helbig, 2021) ، فالتحول الرقمي وعلى اختلاف مجالات تأثيره، فإنه يؤثر بشكل كبير على كيفيات التعلم واكتساب المعارف ونشرها، بالإضافة إلى توسيع مدارك الفهم في كل الميادين بفضل توافر شبكة الانترنيت وتوافر المنصات التعليمية مفتوحة المصدر، أي أنه وبفضل بالاعتماد على التقنيات الرقمية المختلفة التي من شأنها تعزيز جودة العلم، يمكن الرفع من مستوى التحصيل العلمي، سواءً على المستوى

الشخصي للفرد وذلك في سبيل العمل بمبدأ التعلم مدى الحياة، أو بالنسبة للمؤسسات التعليمية التي تستخدم هذه التكنولوجيا الرقمية وتدمجها في أساليب التعليم والتدريس وتلقين المعرفة، والتواصل، وحثّ أفراد المجتمع على تلقي هذا الكمّ الواسع من المعارف واستخدامها بالشكل الذي يُسهم في التطوير والتنمية في شتى المجالات والميادين والعلوم المختلفة، سعيا منها لاستنباط الحلول لمختلف المشكلات التي يواجهها المجتمع.

ونظرا لتسارع التطور التكنولوجي فقد اكتسب التحول الرقمي اهتمام الباحثين وجذبهم لاكتشاف كيفية بلوغه وتحقيقه وجعل الموظفين قادرين ومؤهلين للتعامل مع تقنياته المختلفة ليس في المجال المعلوماتي فقط بل في عدة مجالات منها العلوم الاجتماعية، التسويق، الاقتصاد، العلوم المالية، الإدارة، التعليم، لذلك يمكن القول أن التحول الرقمي هو مجال بحثي معترف به ظهر مع ظهور التقنيات الرقمية على نطاق واسع في المجتمع والصناعات والإدارة التنظيمية، يتسم بأن له تغييرات مستمرة مرتبطة بالمجال الذي يتنمي إليه فهو مجال جدّ حساس للتطورات التكنولوجية ذات النبض المتسارع (Huaqiao, Huaqiao, & Yenchun Jim Wu, p. 2022)، هذا ما دفع الباحثين إلى إجراء العديد من الدراسات حوله، وخاصة فيما تعلق بكيفية الاستفادة منه في تعزيز البحث العلمي ودمجه في أساليب التدريس بالجامعة، كثرة الأبحاث حول دوره في دعم وتعزيز التعليم العالي في الفترة الأخيرة دفعتنا إلى إجراء هذه الدراسة التحليلة بهدف معالجة الإشكالية التالية: **ماهي الاتجاهات البحثية المستقبلية للتحول الرقمي في التعليم العالي؟**

1.1 المنهج المعتمد:

بما أن الدراسة تهدف إلى إجراء تحليل بيبليومتري فالمنهج المعتمد هو المنهج الوصفي لوصف مدى أهمية الموضوع البحثي من خلال قياس درجة اهتمام الباحثين به والنشر حوله واستخراج أهم الاتجاهات البحثية له.

2. الطريقة والأدوات:

تم الاعتماد على طريقة التحليل البيبليومتري للدراسات التي تصب مباشرة في موضوع الدراسة الحالية "**التحول الرقمي في قطاع التعليم العالي** " وذلك من أجل تحديد الاتجاهات البحثية له إضافة إلى

التعرف على أهم الباحثين وأكثرهم نشرا وتأثيرا في الموضوع، كما أنه يساعد على التعرف على الدول الأكثر تعاونا والمجلات الأكثر نشرا لمواضيع مشابهة في بلدان مختلفة.

من أجل جمع البيانات التي تخدم الموضوع المستهدف بدقة، قمنا بالاعتماد على قاعدة البيانات العالمية " Scopus " للبحث عن الدراسات التي عالجت الموضوع وذلك في الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى غاية سنة 2024 باستخدام الكلمات المفتاحية التالية:

"Digital Transformation" AND " Higher Education" OR " Quality of Scientific Research"

تحصلنا على 1037 دراسة والتي لم نستخدمها مباشرة وإنما قمنا بعملية الفلترة والتي تستند على المعايير المبينة في الجدول أدناه.

الجدول 1: معايير اختيار عينة الدراسة

المعيار	طريقة الاختيار
نوع المستند:	مقال والتي كان عددها 441 دراسة.
اللغة المستخدمة:	انجليزية والتي كان عددها 940 دراسة.
إمكانية الولوج إليها:	اختيار الدراسات التي تسمح بتصفحها وتحميلها All Open Access والتي كان عددها 451.
الكلمات المفتاحية:	تم اختيار الدراسات التي تعتمد كلمات مفتاحية تتناسب وموضوع الدراسة مثل: التحول الرقمي، التعليم عن بعد، الرقمنة، التعليم العالي، البحث العلمي، الجامعة،....
باقي المعايير:	تم ترك باقي المعايير على حالها على سبيل المثال مجالات البحث فقد تم الاعتماد على كل المجالات البحثية (علوم طبيعية، فيزيائية، رياضيات، علوم طبية، اجتماعية، اقتصادية...).
حجم عينة الدراسة:	في الأخير تم الحصول على حجم عينة مقدر بـ **256** مقالا.

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءً على نتائج البحث في قاعدة البيانات Scopus.

بعد تحديد حجم العينة بدقة وجمع البيانات ننتقل إلى عملية تحليل هذه البيانات وذلك الاعتماد على برنامج VOSviewer للقيام بالتحليل البيبليومتري.

3. عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يقدم تحليل البيانات العديد من النتائج والمخرجات، وسنتطرق في العناصر الموالية من الدراسة إلى عرض هذه النتائج ومناقشتها وتفسيرها.

1.3 عدد المقالات المنشورة حول موضوع الدراسة

يوضح الشكل البياني الموالي التطورات البحثية التي تعالج موضوع "**التحول الرقمي في التعليم العالي**"، وذلك في الفترة ما بين (2018-2024).

الشكل 1: عدد المقالات المنشورة في السنة في الفترة (2018-2024) حول موضوع الدراسة

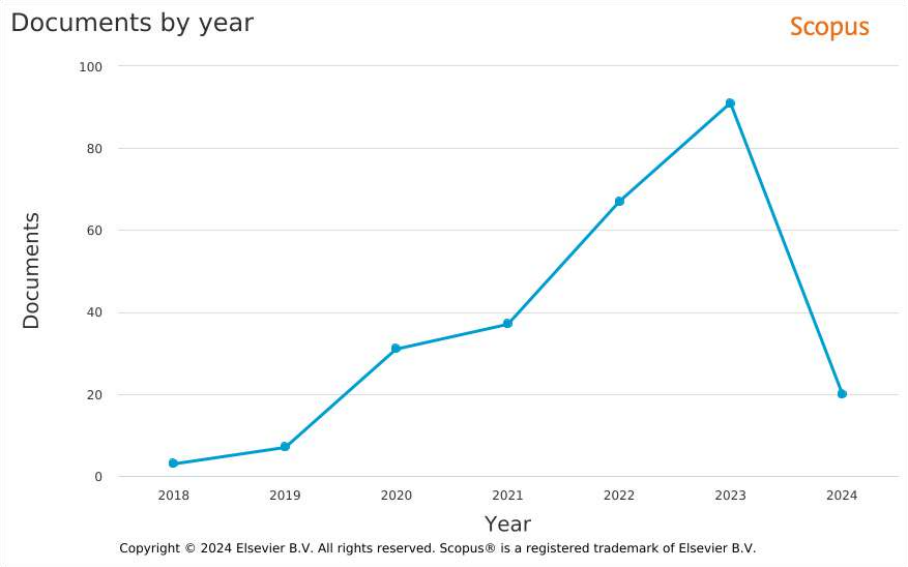

المصدر: مخرجات تحليل البيانات عبر " Scopus ".

بالنظر إلى الشكل أعلاه فنلاحظ أن سنة 2018 لم تكن حافلة بالإنجازات ولم يكن الاهتمام البحثي بموضوع الدراسة كبير حيث تم نشر 3 مقالات فقط، في حين أن الاهتمام البحثي أخذ بالتزايد حيث قارب عدد المقالات 40 مقالا منشورا في سنة 2021 ثم ما يقارب 70 مقالا منشورا في سنة 2022 وبلغ أوجه سنة 2023 أين تم نشر 91 مقالا حول موضوع الدراسة لينخفض بعدها في سنة 2024 إلى 20 مقالا منجزا لحد الآن، يمكن تفسير هذا الانخفاض بأنه لا يمكن الحكم على مقدرا النشر للسنة الحالية كون أنها لا تزال في بدايتها وقد تظهر مقالات جديدة خلال السنة الحالية ليرتفع بذلك عدد

المقالات المنشورة، وذلك راجع لحساسية الموضوع وأهميته ومواكبته للتطورات الحالية والتغييرات السريعة في مجال المعلوماتية والرقمنة، إذا مازال يحتاج إلى التعمق والإثراء البحثي واهتمامات الباحثين.

2.3 أكثر المجلات نشرا في موضوع الدراسة:

حسب ما تظهره نتائج تحليل البيانات عبر " Scopus " فيوجد أربع مجلات الأكثر اهتماما بالنشر في موضوع الدراسة في الفترة ما بين (2018-2024) وذلك وفقا للشكل والجدول المواليين:

الشكل 2: أكثر المجلات اهتماما بموضوع الدراسة

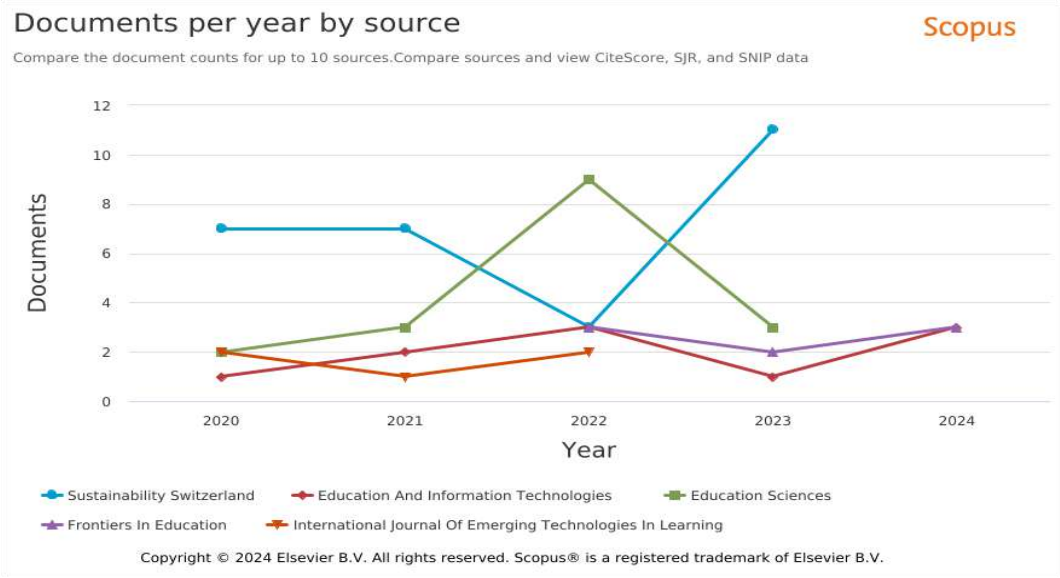

المصدر: مخرجات تحليل البيانات عبر " *Scopus* ".

الجدول 2: أكثر المجلات نشرا في موضوع الدراسة

اسم المجلة	عدد المنشورات	*Cite Score*	*SJR*	*SNIP*
Sustainability Switzerland	***28***	***5.8***	***0.664***	***1.198***
Education Sciences	***17***	***4.0***	***0.605***	***1.295***
Education And Information Technologies	***10***	***8.2***	***1.249***	***2.26***
Frontiers In Education	***8***	***2.3***	***0.661***	***1.329***

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءً على مخرجات تحليل البيانات عبر " *Scopus* ".

من خلال الشكل رقم (2) والجدول رقم (3) يتضح لنا أن المجلة الأكثر اهتماما بالنشر في موضوع الدراسة هي مجلة "**Sustainability Switzerland** " وذلك بعدد منشورات بلغ 28 مقالا خلال الفترة (2020-2024) بدرجة استشهاد 5.8 تليها مجلة " **Education Sciences** " بـ 17 مقالا منشورا بدرجة استشهاد مقدرة بـ 4.0 تليها مجلة " **Education And Information Technologies** "بـ 10 مقالات منشورة بدرجة استشهاد مقدرة بـ 8.2 وأخيرا مجلة " **Frontiers In Education** "بـ 8 مقالات منشورة بدرجة استشهاد 2.3.

3.3 أكثر الدول اهتماما بموضوع الدراسة:

يبين الشكل الموالي رسما بيانيا لأكثر الدول التي أجرت دراسات حول موضوع الدراسة مقاسا بعدد المقالات المنشورة حوله.

الشكل 3: أكثر 11 دولة مهتمة بموضوع البحث

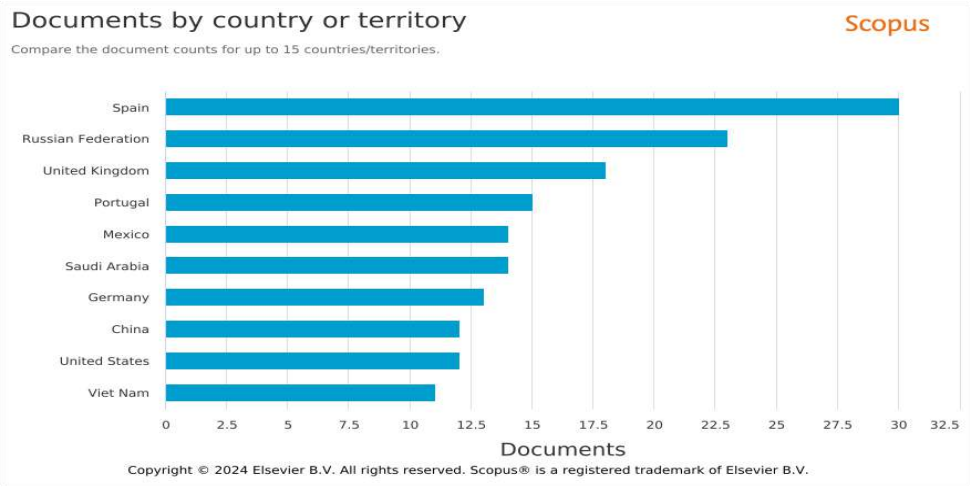

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءً على مخرجات تحليل البيانات عبر " *Scopus* ".

يوضح الشكل رقم (3) أكثر 11 دولة مهتمة بالاتجاه البحثي محلّ الدراسة وأكثرها نشرا عنه، إذ تتصدر اسبانيا القائمة بمعدل 30 مقالا منشورا بـ 715 استشهادا تليها روسيا بحوالي 23 مقالا منشورا بلغ عدد الاستشهاد بها 212 استشهادا تليها المملكة المتحدة بـ 18 مقالا منشورا بعدد استشهادات بلغ 258 استشهادا، ثم البرتغال بـ15 مقالا بعدد استشهادات بلغ 260 استشهادا تليها المكسيك

والسعودية بـ14 مقالا منشورا وبعدد استشهادات بلغ على التوالي 189، 262 استشهادا، إلى آخر دولة في القائمة وهي الفيتنام بـ 10 مقالات منشورة وعدد استشهادات بلغ 37 استشهادا.

- **التأليف العلمي المشترك بين الدول:**

بعد عرضنا لأكثر الدول نشرا في موضوع الدراسة ننتقل الآن إلى عرض التعاونيات الدولية في مجال البحث العلمي والتي من شأنها تعزيز ورفع جودة البحث العلمي والاستفادة من نواتج الدراسات العلمية ومخرجاتها على أوسع نطاق في العالم، وذلك في سبيل نشر المعرفة وتسيير سبل تحصيلها والوصول إليها، يمثل الشكل الموالي خريطة للتعاونات العلمية القائمة بين الدول.

الشكل 4: التعاونيات العلمية القائمة بين الدول في موضوع الدراسة

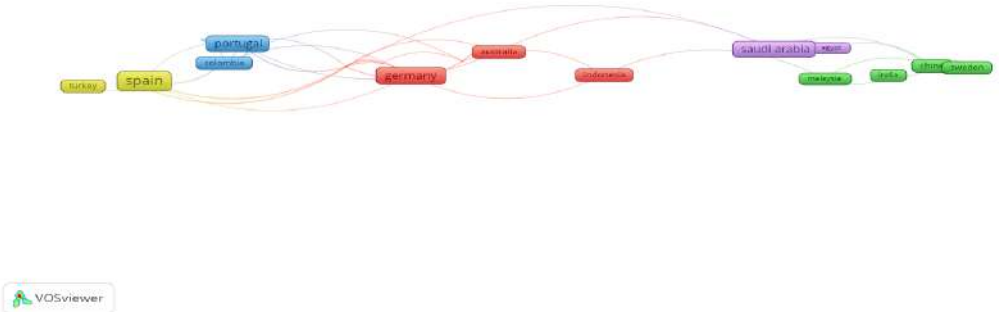

المصدر: مخرجات برنامج " VOSviewer ".

من خلال الشكل أعلاه يتضح أنه يوجد خمس مجموعات من التعاونيات الدولية في مجال البحث العلمي وعلى وجه الخصوص الإنتاجات العلمية التي تربط التحول الرقمي بالتعليم العالي، يمكن تحديد الدول التي تنتمي إلى كل مجموعة في الجدول الموالي.

الجدول 3: التأليف العلمي المشترك بين الدول

المجموعات	الدول
المجموعة الأولى (العنقود الأحمر)	أستراليا، ألمانيا، اندونيسيا، روسيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة
المجموعة الثانية (العنقود الأخضر)	الصين، الهند، ماليزيا، رومانيا، السويد
المجموعة الثالثة (العنقود الأزرق)	البرازيل، كولومبيا، الولايات المتحدة، البرتغال
المجموعة الرابعة (العنقود الأصفر)	اسبانيا، المكسيك، تركيا
المجموعة الخامسة (العنقود البنفسجي)	السعودية، مصر

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءً على مخرجات VOSviewer.

يمكن أن يُعزى السبب الرئيسي لإقامة هذه التعاونيات البحثية بين الدول بشكل رئيسي إلى التوافق الثقافي بينها مثل ماهو ملاحظ في المجموعة الثالثة، اللغة المستخدمة مثل ماهو ملاحظ في المجموعة الخامسة (مصر، السعودية) حيث أن اللغة المستخدمة هي اللغة العربية وهذا ما يسهل من عملية التواصل، تبادل المعلومات، نقل الأفكار، أو إلى مستوى وقوة الدولة من ناحية الابتكار العلمي مثل ماهو ملاحظ في المجموعتين الأولى والثانية.

4.3 أكثر المؤلفين نشرا في موضوع الدراسة:

يوضح الشكل البياني أدناه أكثر عشر مؤلفين نشرا في موضوع الدراسة من بين 160 مؤلفا في الفترة ما بين (2018-2024).

الشكل 5: أكثر عشر مؤلفين نشرا في موضوع الدراسة

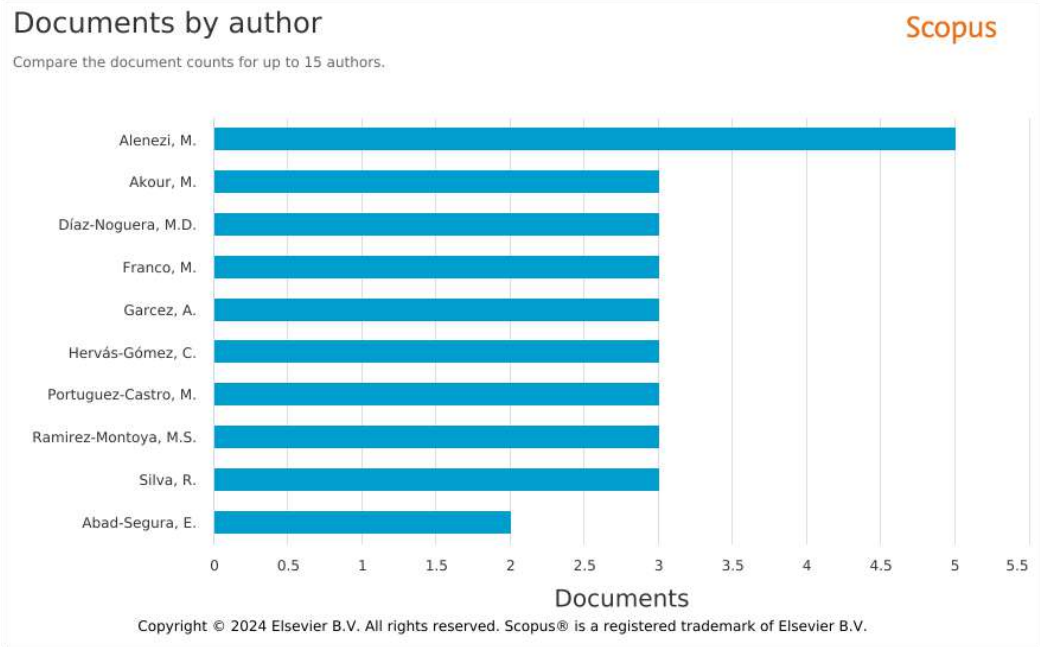

المصدر: مخرجات تحليل البيانات عبر " Scopus ".

نلاحظ من خلال الشكل رقم (5) أن المؤلف (Alenezi.M) يتصدر القائمة بمعدل 5 مقالات يليه كل من (Akour.M)، (Diaz-Noguera.M.D)، (Franco.M)، (Garcez.A)، (Hervas-Gomez.C)، (Portuguez-Castro.M)، (Ramirez-Montoya .M.S)، (Silva.R) بمعدل 3 مقالات وفي المرتبة الأخيرة (Abad-Segura.E) بمعدل مقالتين .

5.3 تحليل الاستشهاد العلمي المشترك Co-Citation Analysis:

انطلاقا من تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق برنامج VOSviewer تحصلنا على قائمة للباحثين الذين تم الاعتماد على مقالاتهم بكثرة والاستشهاد بها وتوثيقها وذلك وفقا لما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 4: قائمة أكثر عشر باحثين مرجعية

اسم المؤلف	عدد الاستشهادات	قوة الارتباط
.Garcia-penalvo f.j	51	343
.Selwyn n	42	190
.Abad-Segura E	38	270
Ringle C.M	37	628

Sarstedt .M	37	593
Bond .M	35	267
Burgos .D	34	285
Marin V.I	33	255
Zawacki-Richter .O	33	240
Bedenlier .S	32	245

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءً على مخرجات برنامج VOSviewer.

يوضح الجدول رقم (5) أن المؤلف Garcia-penalvo f.j كان له النصيب الأكبر من عدد الاستشهادات بمقالاته وأبحاثه بمعدل 51 استشهادا وقوة ارتباط مقدرة بـ 343 وهذا مؤشر إيجابي لقوة الأبحاث وارتباطها الوثيق بموضوع الدراسة وفي آخر القائمة يأتي المؤلف Bedenlier .S بـ 32 استشهادا وقوة ارتباط مقدرة بـ 245.

6.3 أكثر الكلمات المفتاحية استخداما عن طريق تحليل الظهور المشترك Co-Occurrence Analysis:

في كل مقال علمي أو ورقة بحثية يتم استخدام مجموعة من الكلمات المفتاحية للاستدلال على موضوع الدراسة، وفي دراستنا هذه والقائمة على التحليل البيبليوغرافي لا بدّ من التعرف على أهم الكلمات المفتاحية المستخدمة للدلالة على الموضوع الذي نحن بصدد إجراء تحليل له "علاقة التحول الرقمي بجودة التعليم العالي والبحث العلمي"، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 6: خريطة الكلمات المفتاحية الأكثر استخداما

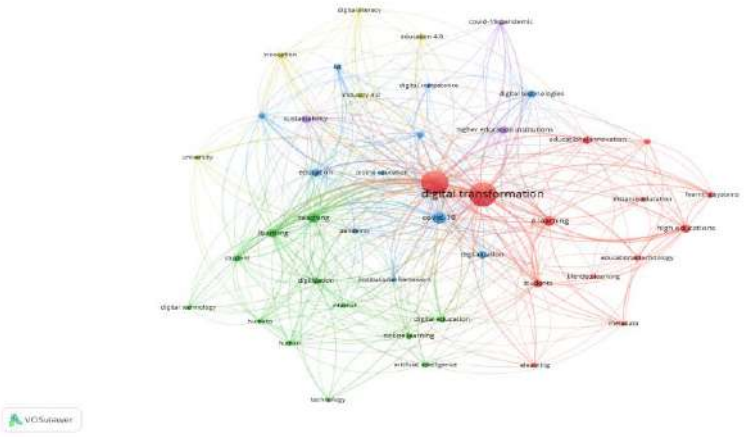

المصدر: مخرجات برنامج VOSviewer.

يوضح الشكل أعلاه أكثر الكلمات لمفتاحية المستخدمة من طرف الباحثين في دراساتهم للاستدلال على موضوع الدراسة حيث يدلّ كل لون من الألوان على اتجاه بحثي معين ويدل التشابك بينها على الترابط بينها واستخدامها المشترك، يمكن شرح دلالة كل عنقود من خلال الجدول التالي:

الجدول 5: الكلمات المفتاحية الأكثر استخداما

العنقود	الكلمات المفتاحية الرئيسية المشتركة
العنقود الأحمر	التحول الرقمي
العنقود الأخضر	الذكاء الاصطناعي
العنقود الأزرق	التنمية المستدامة
العنقود الأصفر	الجامعة
العنقود البنفسجي	مؤسسات التعليم العالي

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءً على مخرجات برنامج VOSviewer.

7.3 تحليل الاقتران البيبليوغرافي Bilbliographic coupling Analysis:

يسمح هذا التحليل بتحديد أوجه التشابه بين الاستشهاد بالوثائق، وتحديد العلاقة والاتصال بين بين الأعمال البحثية والذي يُقاس نسبة إلى عدد المراجع التي استخدمت الوثيقة كمرجع، كلما زادت مرجعية الوثيقة عن استشهادين كلما زادت قوة الاقتران، يمكن أن يُجرى هذا التحليل بالنسبة للوثائق، المؤلفين، المصادر (المجلات)، الدول، المنظمات (Sahu, 2021, p. 4)، في هذه الدراسة قمنا بإجراء تحليل الاقتران البيليوغرافي بناءً على الوثائق أي عدد التوثيقات التي تلقتها الدراسات الممثلة لعينة الدراسة الحالية.

يمثل الشكل الموالي شبكة تحليل الاقتران البيبليوغرافي للوثائق (المقالات).

الشكل 8: شبكة تحليل الاقتران البيبليوغرافي للوثائق (المقالات)

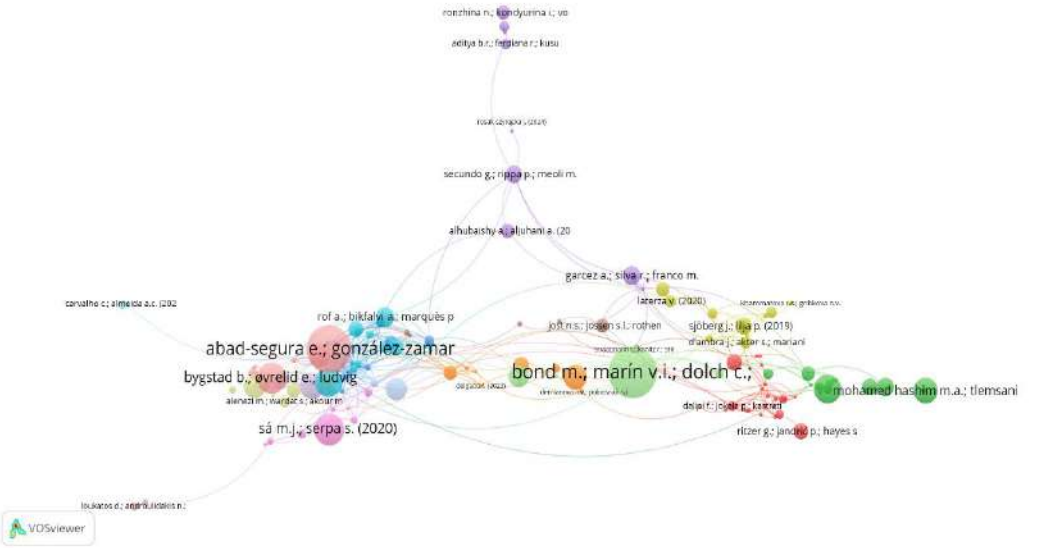

المصدر: مخرجات برنامج VOSviewer.

انطلاقا مما يوضحه الشكل أعلاه نلاحظ أنه تم تقسيم الموضوعات البحثية الأكثر مرجعية إلى مجموعات، كل مجموعة ممثلة بلون معين، يضم الشكل عشر مجموعات أو عناقيد تضم بدورها مجموعة من المواضيع قمنا باختيار أكثر المواضيع مرجعية من بينها، مثلما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول 6: شرح شبكة تحليل الاقتران البيبليوغرافي للوثائق الأكثر مرجعية

المجموعات	المواضيع الأكثر مرجعية
العنقود الأحمر1	"بيئات التعلم الشخصي استنادا إلى خدمات الويب في التعليم العالي".
العنقود الأخضر 2	"التحول الرقمي الذي يشكل الركائز الهيكلية لريادة الأعمال الأكاديمية: إطار مفاهيمي مقترح وجدول أعمال بحثي".
العنقود الأزرق3	"التعليم العالي الرقمي مقسم أو منشئ جسر؟ واقع Covid 19".
العنقود الأصفر4	"مستقبل التعليم العالي في عصر التحول الرقمي".
العنقود البنفسجي 5	"جائحة كوفيد كفرصة لتعزيز التطور المستدام للتدريس في التعليم العالي".
العنقود الأزرق فاتح 6	"تجنب الجانب المظلم من التحول الرقمي في التدريس. إطار مرجعي مؤسسي للتعلم الإلكتروني في التعليم العالي".
العنقود البرتقالي 7	"من الرقمنة المزدوجة إلى مساحة التعلم الرقمي: استكشاف التحول الرقمي للتعليم العالي".
العنقود البني 8	"التحول الرقمي في مراكز ريادة الأعمال".

العنقود البنفجسي الفاتح 9	"التحول الرقمي في التعليم العالي الألماني: تصورات الطلاب والمعلمين واستخدام الوسائط الرقمية".
العنقود الزهري 10	"الإدارة المستدامة للتحول الرقمي في التعليم العالي: اتجاهات البحث العالمية".

المصدر: من إعداد الباحثتان بناءً على مخرجات برنامج VOSviewer.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاهتمام البحثي حول موضوع الدراسة أخذ مسارات متعددة، وتم تناوله من جوانب مختلفة، في ما يلي سنحاول شرح هذه المسارات البحثية واستنباط الاتجاه البحثي المستقبلي ومقترحات موصى بها من أجل التعمق أكثر في حثيثيات وتفاصيل الموضوع نظرا لأهميته ورواجه خاصة وأننا في عصر التكنولوجيات المتسارعة.

بدايةً أدى ظهور الويب إلى التغير في التكنولوجيات المتاحة، الذي كان له تأثير واضح على المجتمع وسلوك الأفراد بشكل عام وعلى طريقة تفاعلهم وتواصلهم بشكل خاص، فقد أدى الانتشار الواسع للوصول إلى الويب وتنوع الأجهزة إلى جعل المتعلمين قادرين على اختيار الأدوات التعليمية والخدمات التي تتكيف مع نمط حياتهم بشكل أفضل، مما يسمح لهم بخوض تجربة علمية تتسم بالخصوصية، يمكن الاستفادة من خوصصة التعليم العالي واعتباره وسيلة لتحويل عمليات التعلم والتعليم والاستعداد والتوجيه للحياة المهنية المستقبلية في بيئة ديناميكية ذات تكنولوجيا عالية (Torres Kompen, Edirisingha, Canaleta, Alsina, & Monguet, , 2019) تسارع التكنولوجيا الرقمية خاصة عند ظهور جائحة كورونا فرض على العالم أجمع اتباع وسائل وأدوات تقنية من شأنها مواصلة عمليات التعليم والتعلم وبالتالي فقد أدت الجائحة إلى إعادة تنظيم الأفكار ثقافيا واجتماعيا وتقنيا في مجال العمل، الإنتاج، الاستهلاك، إنشاء أعمال ومشاريع جديدة، ولم تكن مؤسسات التعليم العالي في معزل عن هذه التغييرات بل كان عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز طرق التفاعل بين الطلاب والأساتذة المحاضرين والتي كان للتحول الرقمي دور مهم فيها (Garcez, Silva, & Franco, 2022) وذلك بالاعتماد على شبكة الانترنيت التي فتحت باب مشاركة العلم في مجتمع المعرفة، وجعلت المعلومات غير متمركزة أو حكرا لفئة ما على حساب أخرى، هذا الانتقال السريع إلى التدريس الرقمي في ظل جائحة كورونا لم يسمح للمؤسسات التعليمية بأخذ وقت كافي لدراسة، تصميم، تنفيذ تقنيات التعلم الرقمي وبالتالي فهو تحول مفاجئ غير مدروس

تدخل العديد من العوامل في تحقيقه وتنفيذه بنجاح، فهو كغيره من التغيرات المحيطة بالمجتمع يمنح فرصا كما أنه يشكل تحديات على الصعيدين، الصعيد الشخصي –تجربة التعلم الفردي– وعلى الصعيد العام – مؤسسات التعليم العالي–، فمثلا يمنح التحول الرقمي على الصعيد الفردي فرصة للأشخاص المحرومين من التعليم من المشاركة في العلم وتلقيه في حين أنه من بين التحديات أو العوائق أن لا تتوفر الأجهزة التقنية التي تسمح بذلك، أما على مستوى مؤسسات التعليم العالي فيوفر التحول الرقمي فرصة لها من أجل اتخاذ إجراءات لسد الفجوات التكنولوجية والبنية التحتية وتوفير الأجهزة للطلاب والهيئة التدريسية والموظفين، كما أنه يمثل فرصة لأشكال متعددة للتعاون بين قادة مؤسسات التعليم العالي والطلاب وبين مؤسسات التعليم العالي وطنيا ودوليا (Laufer, Leiser, Deacon, & et al., 2021).

تأخذنا الأبحاث إلى مسار بحثي أوسع وأعمق يسمح بتشكيل نظرة مستقبلية حول كيف سيكون التعليم العالي في عالم تحكمه الرقمية العالية، حيث مما لا شك فيه أن نظرية التعلم والتعليم ستأخذ منحى آخر متغير، غير مألوف، وغير تقليدي، فالطريقة التربوية الجديدة تتجه لعصر المعلومات والتي ستؤدي حتما إلى خلق بيئات وطرائق تعليمية جديدة، لذا على مؤسسات التعليم العالي أن تركز أكثر على مكاسب العلم التي يحصل عليها الطالب من خلال المحاضرات التي أصبحت هي المسير للعملية التعليمية، وتقييم ما يتلقاه ومحاولة جعل المادة العلمية أكثر جودة وفائدة للطالب والمجتمع على حدّ سواء، مع مراعاة معايير الكفاءة والتغيرات الاجتماعية الناتجة عن رقمنة العالم، أهمية التعلم والقدرات التي سيكون الطلاب بحاجتها في سوق العمل، والتركيز بشكل أكبر على نواتج الحوكمة: التشريعات، الميزانية المالية، ضمان الجودة باعتبارها عوامل رئيسية تتحكم في الشكل الذي يظهر به التعليم العالي في المستقبل (Akour & Alenezi, 2022).

على الرغم من كل إيجابيات إدماج ممارسات التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي إلا أنها لا تخلو من السلبيات أو العيوب التي يمكن التعبير عنها بـ"الجانب المظلم للتحول الرقمي" والمرتبط بالاستخدام غير الأخلاقي للتكنولوجيا الرقمية، ومن أجل تجنب الآثار غير المرغوب فيها تم اقتراح نموذج مرجعي يساعد الجامعات على تجنب الجانب المظلم للتحول الرقمي بالجامعات يمر بالعديد من المراحل،

بداية من توفير البنى التحتية اللازمة لهذا التحول إلى غاية صياغة السياسات والاستراتيجيات، على الجامعة اتباع الخطوات التالية (García-Peñalvo, 2021, p. 5):

- كأول خطوة أن توفر البنى التحتية التكنولوجية اللازمة للتحول والتي تتمثل في مختلف التجهيزات، حواسيب، توفير شبكة الانترنيت لكل الطلاب، وكل ما تحتاجه العملية التعليمية للطالب والأستاذ من خوادم (Serveurs)، مساحة تخزين (الحوسبة)؛ إنتاج المحتوى السمعي البصري وما إلى ذلك؛
- الاهتمام بجودة المادة العلمية المقدمة من طرف المدرسين، ومحتويات المحاضرات بحيث يجب أن تكون ذات إسهام عالي في تحقيق التطوير والتنمية، وذلك من خلال بناء الكفاءات وفقا لما يتطلبه المجتمع العملي وتحويلها إلى سوق العمل، مع مراعاة عامل المرونة وهذا ما يسمح للمعلمين بتقديم الأنشطة الجديدة للطلبة والتي تتوافق مع المستجدات العلمية؛
- اتباع نموذج تعليمي يعتمد على التقنيات الرقمية، المنصات التعليمية مفتوحة المصدر حتى يتمكن الطالب من الوصول إليها بسهولة، إضافة إلى إجراءات التدريب على استخدام التكنولوجيا التعليمية؛
- تبني الخدمات الأكاديمية: أي أن يكون هناك تجسيد فعلي لتقنيات التحول الرقمي في الجامعة ودمجها في الواقع من خلال إصدار شهادات تثبت اجتياز الطالب المرحلة التعليمية الحالية والانتقال إلى المرحلة التي تليها؛ حجز الفصول المدرسية عبر الانترنيت، التسجيل، لوائح الامتحانات، معلومات الطلاب وغيرها؛
- الحفاظ على أخلاقيات البحث العلمي ومراقبة أعمال الباحثين والتأكد من مصداقيتها من جهة والمحافظة على الخصوصية الأمن من جهة أخرى؛
- تقوية وتعزيز قنوات الاتصال بين أعضاء الهيئة التدريسية والطلاب؛
- صياغة سياسة واستراتيجية التحول الرقمي بالجامعة.

إذا كما سبق وأن أشرنا فجائحة كورونا فرضت تغييرات جذرية على قطاع التعليم، أدت إلى التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم الرقمي، لكن وفي إطار هذا التحول، يجد القطاع نفسه في مواجهة مع مشكلة وعائق كبيرين، فهذا الانتقال المباغت له آثار تتمثل أساسا في ازدواجية الرقمنة، أي أن على الجامعة أن تركز على تيارين في آن واحد وفي وقت قياسي هما: رقمنة التعليم وما يحتاجه من أدوات، برامج، دعم لوجيستي تقني يسمح ببتعزيز الاتصالات بين الجامعة وأعضاء الهيئة التدريسية (الأساتذة) والطلاب، ومن جهة أخرى رقمنة المادة العلمية أو المواد التي يأخذها الطالب والتي يجب أن تتصف بالجدّة والابتكارية حتى تستطيع مجاراة نواتج الابتكارات، والتطورات على مختلف الأصعدة، وأشكال التعلم الجديدة للخروج من أسوار نمط التعلم التقليدي المتمثل في أخذ محاضرة ثم قراءة كتاب حول الموضوع ثم الاختبار، ساهم هذان الحلان في تجسيد تحسين تدريجي في القطاع إلا أنهما لم يسمحا بإحداث تغييرات جذرية له، فالعقبة هنا هي أن الجامعة تناولت هذين الحلين بشكل منفصل ومجزأ وهذا ما خلق مشكلة عدم وجود مساحة رقمية مشتركة، ومن أجل حلّ هذه المشكلة تم اقتراح حلّ يمر بثلاثة مراحل أساسية تتمثل في (Bygstad, Øvrelid, Ludvigsen, & Dæhlen, 2022, pp. 6-9):

- توفير المواءمة بين التعلم الرقمي والمواضيع الرقمية بالاعتماد أساسا على البعد التقني؛
- إعادة تعريف الأدوار بين الطلاب والمعلمين، إذ يتقلص عدد المحاضرات التي يقدمها الأستاذ المحاضر وفي المقابل يوفر عدد أكبر من الموارد، المصادر التعليمية سهلة الوصول من طرف الطالب؛
- تجاوز الحدود المادية والمؤسسية والانخراط في تفاعلات مع المجتمع الأوسع.

تجاوز الجامعة لهذه العقبة يسمح لها بتطوير استخدامات تقنيات التحول الرقمي بحيث لا تكتفي فقط في الاعتماد عليها في تقديم الدروس الأكاديمية والقيام بالعمليات البداغوجية، بل يتعداها إلى تطوير مجال ريادة الأعمال الأكاديمية كفرصة للتمهين أو كمجال دراسة يربط الجامعة بالواقع العملي، تشجيعا منها على الأعمال الحرة للتغلب على الاعتماد على مصادر الدخل المحدودة والمتعارف عليها (راتب الوظيفة)، وإنما التوجه إلى تنظيم المشاريع الريادية التي تعود بالفائدة على المجتمع، اقتصاد الدولة وذلك عن

طريق إنشاء شركات جديدة، البحث عن الفرص التي يمنحها السوق واقتناصها، تطوير مهارات تنظيم المشاريع بين الطلاب والمساهمة في رسملة المعارف (Secundo, Pierluigi , & Meoli, 2020)، تجدر الإشارة إلى أن الجامعة الجزائرية ساهمت في مثل هذه المبادرات من خلال تشجيع الطلاب على إنشاء مشاريع ومؤسسات ناشئة في طور الماستر بهدف تجسيدها على أرض الواقع من خلال مشروع مؤسسة ناشئة يقترحه الطالب ويكون دور حاضنة الأعمال بالجامعة تقديم المشورة وخطوات العمل ودراسة المشروع وتقديم أفكار وتحظى المشاريع المقبولة بإسهامات مالية.

4. خاتمة:

دفعنا الاهتمام البحثي بالتحول الرقمي بقطاع التعليم العالي إلى إجراء دراسة شاملة حوله، وإجراء تحليل بيبليومتري للدراسات التي تناولت الموضوع، حيث بلغ حجم العينة 256 مقالا تم استخراجها من قاعدة البيانات Scopus، وأسفرت النتائج عن ما يلي:

- سنة 2023 كانت أكثر سنة تفاعل فيها الباحثين حيث تم نشر 91 مقالا علميا يصب في موضوع الدراسة؛
- أكثر المجلات اهتماما ونشرا حول موضوع الدراسة هي مجلة Sustainability؛
- أكثر الدول نشرا هي اسبانيا بمعدل 30 مقالا منشورا؛
- وجود أربع تعاونيات دولية علمية حول الموضوع؛
- أكثر المؤلفين نشرا هو Alenzi بمعدل 5 مقالات علمية منشورة؛
- أكثر المؤلفين تأثيرا هو Garcia-Penalvo حيث تلقت مقالاته أكبر عدد من الاستشهادات؛
- الكلمات المفتاحية الأكثر استخداما هي: التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي، الجامعة، مؤسسات التعليم العالي؛
- تعددت المسارات البحثية وتنوعت وركز أغلبها على الآثار المترتبة للتحول الرقمي في الجامعة بسبب التغييرات التي فرضتها جائحة كورونا على القطاع.

تجدر الإشارة إلى أن نتائج هذه الدراسة لا يمكن ن تكون ثابتة في كل زمان بل هي متغيرة حسب الإنتاج العلمي للباحثين كما أنها لا يمكن أن تكون شاملة لكل الأبحاث المنشورة حول الموضوع بل هي تقتصر على الدراسات المتوفرة على قاعدة البيانات Scopus.

5. اتجاهات بحثية مستقبلية:

انطلاقا من نتائج البحث المتوصل إليها وشرح المسارات البحثية المختلفة التي تناولها الباحثون، يمكن اقتراح إجراء الدراسات التالية مستقبلا لسد الفجوات البحثية للموضوع محلّ الدراسة:

- كيف يمكن للمنظمات عامة والجامعات على وجه الخصوص تبني ثقافة تنظيمية تدعو إلى اعتماد تقنيات التحول الرقمي والتحرر من النمط التقليدي في التعليم والتعلم وذلك وفقا لما تستدعيه البيئة التكنولوجية المحيطة؛
- جعل المنظمات تتمتع بمرونة استرتيجية أكبر تسمح لها بالتغيير في السياسات والأساليب والآليات المستخدمة في العمل وفقا للتغيرات التكنولوجية حتى تستطيع المحافظة على مكانتها التنافسية في السوق؛
- كيف يمكن استحداث أنظمة تكنولوجية وبرامج رقمية تحاكي الجامعات الافتراضية، أي أن تكون الخطوة الأولى لتبني مفهوم الجامعة الافتراضية وجود ربط رقمي بينها وبين الجامعة التقليدية؛
- الابتكار الرقمي في مجال التعليم العالي.

6. قائمة المراجع:

Akour , M., & Alenezi, M. (2022). Higher Education Future in the Era of Digital Transformation. *Educ. Sci, 12*(11), 1-13. doi:https://doi.org/10.3390/educsci12110784

Butt, J. (2020). A Conceptual Framework to Support Digital Transformation in Manufacturing Using an Integrated Business Process Management Approach. *Designs, 4*(3, 17). doi:https://doi.org/10.3390/designs4030017

Bygstad, B., Øvrelid, E., Ludvigsen, S., & Dæhlen, M. (2022). From dual digitalization to digital learning space: Exploring the digital transformation of higher education. *Computers & Education*, 1-11. doi:https://doi.org/10.1016/j.compedu.2022.104463

Garcez, A., Silva, R., & Franco, M. (2022). Digital transformation shaping structural pillars for academic entrepreneurship: A framework proposal and research agenda. *Education and Information Technologies, 27*, 1159–1182.

García-Peñalvo, F. (2021). Avoiding the Dark Side of Digital Transformation in Teaching. An Institutional Reference Framework for eLearning in Higher Education. *Sustainability, 13*(4), 1-16. doi:https://doi.org/10.3390/su13042023

Gobble, M. (2018). Digital Strategy and Digital Transformation. *Research-Technology Management, 61*(5), 66-71. doi:10.1080/08956308.2018.1495969

Grajek, S., & Reinitz, B. (2019, July 8). *Getting Ready for Digital Transformation: Change Your Culture, Workforce, and Technology*. Retrieved from Educause Review: https://er.educause.edu/articles/2019/7/getting-ready-for-digital-transformation-change-your-culture-workforce-and-technology

Huaqiao, L., Huaqiao, Y., & Yenchun Jim Wu. (n.d.). Digital Transformation: A Bibliometric Analysis. *Journal of Organizational and End User Computing, 34*(7), 1-20. doi:DOI: 10.4018/JOEUC.302637

Ifenthaler, D., Hofhues, S., Egloffstein, M., & Helbig, C. (2021). *Digital transformation of learning organizations.* Switzerland: company Springer Nature.

Laufer, M., Leiser, A., Deacon, B., & et al. (2021). Digital higher education: a divider or bridge builder? Leadership perspectives on edtech in a COVID-19 reality. *International Journal of Educational Technology in Higher Education, 18*(51), 1-17. doi:https://doi.org/10.1186/s41239-021-00287-6

Sahu, M. (2021). Bibliographic coupling and co-citation networking analysis determining research contributions of business school between 1965-June, 2020: With special reference to Indian Institute of Management. *Library Philosophy and Practice (e-journal), 52*(10), 1-14.

Secundo, G., Pierluigi , R., & Meoli, M. (2020). Digital transformation in entrepreneurship education centres: preliminary evidence from the Italian Contamination Labs network. *International Journal of Entrepreneurial Behavior & Resaerch, 26*(7), 1589-1605. doi:10.1108/IJEBR-11-2019-0618

Torres Kompen, R., Edirisingha, P., Canaleta, X., Alsina, M., & Monguet, , J. (2019). Personal learning Environments based on Web 2.0 services in higher education. *Telematics and Informatics, 38*, 194-206.

إستراتيجية رقمنة الإدارة الجبائية كضرورة للامتثال الضريبي وتفعيل التخطيط الضريبي في الجزائر – تجربة تحليل استشرافي باستخدام التحليل الهيكلي المخصب بأداة MICMAC–

The strategy of digitizing tax administration as a necessity for tax compliance and activating tax planning in Algeria - a forward-looking analysis experiment using structural analysis enriched with the MICMAC tool -

شوقي مرداسي [*]، مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين، جامعة أم البواقي (الجزائر)،
chaouki.merdaci@gmail.com
مروى بوراس، مخبر تنويع ورقمة الاقتصاد الجزائري ، جامعة قالمة (الجزائر)،
bouras.maroua@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04/05 تاريخ القبول: 2024/06/18 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل عوامل تطور رقمنة الادارة الجبائية في الجزائر على المدى القصير كونها ضرورة للامتثال الضريبي وتفعيل التخطيط الضريبي لمواكبة التطورات التجارية والمالية الحاصلة على المستوى الدولي، بالاعتماد على منهجية التحليل الهيكلي وتقنية MICMAC، ومن خلال حصر مجموعة من العوامل التي اعتبرناها مهمة من بين عوامل أخرى في تطور النظام المدروس، أظهرت نتائج التحليل الهيكلي أن الجزائر لا تزال في بدايات تبني النظام الرقمي داخل الادارة الجبائية، وقد خلصت الدراسة الى تحديد ستة أولويات لتطبيق الأمثل لرقمنة الادارة الجبائية على المدى القصير.

كلمات مفتاحية: رقمنة ادارة جبائية، امتثال ضريبي، تخطيط ضريبي، تحليل هيكلي، MICMAC.
تصنيفات JEL : C18، H2، O30

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study aims to analyse the factors for the development of digitization of tax administration in Algeria in the short term, being the necessity for tax compliance and activating tax planning to keep pace with commercial and financial developments taking place at the international level and by relying on the structural analysis methodology and MICMAC technique. By listing a group of factors that we considered necessary, among other factors, in the development of the studied system, the structural analysis results showed that Algeria is still in the beginnings of adopting the digital system within the tax administration. The study concluded by identifying six priorities for the optimal application of the digitization of tax administration in the short term.

Keywords: Digitization of Tax Administration, Tax Compliance, Tax Planning, Structural Analysis, MICMAC.

Jel Classification Codes:C18, H2, O30.

1. مقدمة:

غيرت الثورة الرقمية بشكل كبير المشهد الخاص بالسيطرة على التهرب الضريبي وتجنبها من خلال الإجراءات الحكومية المرتبطة بالقوانين والتشريعات وفرض التعامل بالمنصات الالكترونية في عمليات التصريح الضريبية. وقد سعت الجزائر من خلال العديد من الاصلاحات لتطوير وتحسين جودة العمليات الجبائية وعصرنة الإدارة الضريبية من خلال تجسيد مشروع الإدارة الرقمية، كما عملت على تسهيل التعامل مع المكلفين بالضريبة والتحكم في ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين وخاصة لكبار المكلفين، وذلك بتطبيق نظم الادارية الالكترونية التي أصبحت حتمية وضرورية في وقتنا الحاضر.

انطلاقا مما سبق فإن الاشكالية التي يجدر بنا دراستها تتمحور في:

ما هي العوامل والمقومات الأساسية التي يبنى عليها تطور إستراتيجية رقمنة الإدارة الجبائية كضرورة للامتثال الضريبي وتفعيل التخطيط الضريبي في الجزائر؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل عوامل تطور رقمنة الجباية بالاعتماد على منهجية التحليل الهيكلي وتقنية (MICMAC)، وذلك للإجابة عن الاشكالية الرئيسية وتأثيرها، حيث يكون لتقييمها رؤية استشرافية لتطورها مستقبلا.

تسهم هذه الدراسة في اثراء الادبيات السابقة حول موضوع " إستراتيجية رقمنة الإدارة الجبائية كضرورة للامتثال الضريبي وتفعيل التخطيط الضريبي في الجزائر" من خلال محاورها المتمثلة في: أولا الخلفية النظرية للدراسة، ثانيا تجربة تحليل استشرافي ويتضمن مصفوفة SWOT، مع شرح للمنهجية المعتمدة في الدراسة، وأيضا أسباب اختيار الأفق وعرض طريقة التحليل الهيكلي باستعمال تقنية (MICMAC)، كما يتضمن تلخص نتائج الدراسة ومناقشتها، وأخيرا، خاتمة.

2. الخلفية النظرية للدراسة:

لقد أدت التحسينات السريع ومجموعات الابتكار المتطورة لوسائل المعلومات والاتصالات، ولا سيما التكنولوجيا الرقمية، إلى تغذية الحركة السريعة التي غالبا ما تكون مجهولة لرأس المال عن طريق الوسائط التقليدية في عمليات التهرب الضريبي. والتي أحدث الوقوع في الصرعات المعززة بالتكنولوجيا حيث أنها نشأت على مدى العقود العديدة الماضية بين أولئك الذين يحاولون الهروب من الضرائب وأولئك المكلفين اجتماعيا بدفعها.

كما هو معروف في العموم أن الضريبة تؤثر على كل الأعمال التجارية بالنسبة للعديد من الشركات، فهي تعتبر أكبر فاتورة فردية سيدفعونها كل عام، حيث تمر على عمليات الاستثمارات، مقدار الاستثمار وكيفية تمويل هذه الاستثمارات وأين يتم تسجيل الأرباح. سوف تتأثر جميعها بمعدلات الضرائب المختلفة وأنظمة الضرائب التي تواجهها الشركات الاقتصادية، وبدون فهم كيف يمكن للضريبة أن تؤثر على سلوك الشركات، وكيف تتأثر، فإن فهمنا للدوافع والإجراءات والاستراتيجيات المالية التي تستخدمها الشركات غير كامل. فالشركات قادرة على تخطيط شؤونها الضريبية باستخدام العديد من الاستراتيجيات لخفض ضرائبها باستخدام العديد من الاستراتيجيات وبشكل قانوني، وهذا ما يصطلح عليه باسم "التخطيط الضريبي"(Cooper & Nguyen, 2020: 101).

وقد أصبح هذا المصطلح (التخطيط الضريبي) مؤخرا مستخدما على النطاق الواسع من خلال استخدام مجموعة من الأنشطة التي تطبق بنهج استراتيجي لخفض الفواتير الضريبية مع البقاء ضمن حدود ما هو مقبول قانونيا. ومن هنا أصبح التركيز على الحوافز التي تمنحها السياسات الضريبية أولوية لكل الشركات بهدف تعزيز مركزها المالي وتسيير العمليات المالية دون الوقوع في فخ التضخم الضريبي، أو حتى

الإجراءات التعسفية للمستخدمين للقوانين والتشريعات الجبائية. وتميل المصطلحات "التخطيط الضريبي" و"التهرب الضريبي" إلى استخدام نفس المعنى في الأدبيات السابقة، ومن هنا جاء اشكال الخلط بين هذين المصطلحين والذي قد يؤدي الى التعسف في عمليات الإدارة الضريبية على الشركات أو العكس بلجوء الشركات الى استخدام استراتيجيات عدوانية في احتساب ضريبتها.

1.2 تحديث وكفاءة الإدارة الضريبية بما يتماشى مع الامتثال والتخطيط الضريبي للمكلفين:

قبل البدء في العلاقة بين المحاور المختلفة لرقمنة الإدارة الضريبية والامتثال الضريبي للمكلفين بالضرائب وفقا لما يضبطه التشريع من القوانين الجبائية، سنحدد أولا بعض المفاهيم الأساسية للفصل بينها وتوضيحها بشكل أكبر.

أولا: الامتثال الضريبي: عرفه (Rahman, 2017) بأنه امتثال دافعي الضرائب للأحكام المعمول بها وقوانين الضرائب التي تتكون من الالتزامات التالية: التسجيل كمكلف بالضرائب، استكمال النماذج الضريبية بشكل كامل وواضح، تقديم أي إقرار ضريبي (سنويا أو شهريا)، حساب مبلغ الضريبة المستحقة الدفع بشكل صحيح، دفع الضرائب المستحقة في الوقت المحدد، كل ذلك "طوعًا" أي دون تحقيقات أو تحذيرات أو تهديدات أو تطبيق عقوبات جنائية أو إدارية مسبقة.

ثانيا: التخطيط الضريبي: حسب (SHAMEEM, 2015) فإنه مجموعة الأنشطة التي يتم من خلالها تقليل المسؤولية الضريبية من خلال الاستخدام الأمثل لجميع الإعفاءات والخصومات والحسومات المتاحة لتقليل ضريبة الدخل. بعبارة أخرى فهو دليل مادي عن ترتيب الشؤون المالية والتجارية للمكلف بالضريبة من خلال الاستفادة بشكل قانوني من جميع الخصومات والبدائل والاعفاءات بالطرق والوسائل التي تتوافق مع الالتزامات والمتطلبات القانونية المعمول بها، مع دفع المستحق من الضريبة بشكل طوعي من خلال استخدام مجموعة الأدوات والتكتيكات القابلة للتشارك لتلبية نصوص القانون والتي لا تتعارض مع روحه.

حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، فإن التخطيط الضريبي له هدفان رئيسيان، الأول يتمثل في تقليل الالتزام الضريبي الاجمالي إلى أدنى حد، بينما الأخر فهو تحقيق أهداف التخطيط المالي بأقل نتائج ضريبية ممكنة. يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال ثلاث إستراتيجيات واسعة: الأولى تهدف إلى تخفيض ضريبة الدخل الناتجة عن ترتيب أو معاملة، الثانية تنطوي على تغيير توقيت

الحدث الخاضع للضريبة، والثالثة تتعلق بتحويل الدخل لدافع ضرائب أخر، وبالتالي يتم الحد من الالتزامات الضريبية، ووفقا للمعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين فإن الهدف الرئيسي من التخطيط الضريبي هو تقليل تكلفة الالتزامات الضريبية **(Mgammal & Ku Ismail, 2015: 353)**.

وبالتالي نجد أن الامتثال الضريبي لا يتعارض مع أهداف التخطيط الضريبي، بل نجد أن المكلفين بالضرائب الذين يضعون خطة منهجية لضرائبهم هم الأكثر التزاما بدفع الضرائب المستحقة طوعا في الوقت المحدد، دون اللجوء لأي تحقيقات أو تحذيرات أو تهديدات أو تطبيق عقوبات جنائية أو إدارية مسبقة. بل نجد أن الامتثال الضريبي يرتبط ارتباطا وثيقا مع أهمية التخطيط الضريبي وما تم احداثه من عصرنة الإدارة الضريبية والتي تتمثل في (محفوظ, 2004):

- ✓ التخطيط الضريبي يعمل على زيادة قدرة الشركة على استغلال أصولها بصورة كفئة، عن طريق وضع خطة شاملة للالتزامات الضريبية والأمور المالية على حد سواء؛
- ✓ يعمل التخطيط الضريبي على ضمان إطلاع الشركة على القوانين الضريبية وغيرها من القوانين ذات الصلة بصورة دورية؛
- ✓ يعمل على تحقيق الأهداف التي وضعت من قبل الدولة بخصوص تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ يؤدي إلى ضمان سهولة الرقابة على عمل وسير الخطة من خلال تحليل الانحرافات والعمل على تصحيحها.

على عكس ذلك نجد أن لإعادة تنظيم الخدمات الضريبية للمديرية العامة للضرائب من خلال تقسيمها إلى ثلاث فئات وفقًا لحجم دافعي الضرائب، بمثابة تكريس عملية رقمنة الإدارة الضريبية، وحقيقة أن دافعي الضرائب مرتبطون بخدمة ضريبية واحدة يوفر الوقت والتكاليف عن طريق الخطط اللازمة لجبي ضرائبهم وتوافق ذلك مع استراتيجياتهم المالية وتقريب وجهات النظر والمصالح المتعارضة. كما يتيح لهم هذا التقسيم مراقبة وضعهم الضريبي بشكل أفضل في خدمة واحدة أصبحت فعالة بعد هذا التخصص مع نفس فئة دافعي الضرائب. أما فيما يتعلق بجودة الخدمة وتقليل التكاليف وتوفير الوقت، فإن هذا يشجع دافعي الضرائب على أن يكونوا أكثر امتثالاً للقواعد والقوانين الضريبية.

كان تطبيق نظام معلومات الجباية مفيدًا جدًا لدافعي الضرائب ومكنهم من (IDDIR & ZERGOUNE, 2021: 287-300):

- ✓ تنفيذ عمليات في مقر عملهم مع المديرية العامة للضرائب (DGI) وتجنب السفر المادي لتقديم الإقرارات الضريبية؛
- ✓ الوصول إلى إدارة الضرائب 24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع؛
- ✓ التعرف على التقويم الضريبي المحدث مع التزاماتهم الضريبية؛
- ✓ للوصول إلى نماذج الإعلان المودعة والاطلاع عليها؛
- ✓ دفع الضرائب والرسوم على الإنترنت؛
- ✓ عرض إجمالي ديونها الضريبية؛
- ✓ طلب الشهادات الضريبية؛
- ✓ تقديم الطعون وطلب المزايا الضريبية.

وبالتالي كل هذه المزايا التي تسهل الوفاء بالالتزامات الضرائب هي أحد الأصول لتعزيز الامتثال والتخطيط الضريبي الأمثل لدافعي الضرائب.

2.2 رقمنة الجهاز الجبائي في الجزائر:

لقد تم إقرار عمليات الرقمنة الجباية في الجزائر وذلك بهدف تعزيز الجهود المبذولة لزيادة التوافق والشفافية في المراكز والوكالات الضريبية المتخصصة في عمليات الجباية الضريبية، عن طريق اصدار عدد من الوسائط الالكترونية التي تمكن من تجنب الاحتيال في دفع الضرائب، والحد من تضخم قضايا الفساد والمنافسة الضريبية في مكافحة الخسائر التسربات الضريبية. وذلك كان عبر:

أولا: استعمال موقع الكتروني خاص بالإدارة الضريبية: إن دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة الضرائب يمكن أن يرفع بشكل كبير معدلات الشفافية والامتثال في هذا المجال. ويكتسي هذا أهمية خاصة عند النظر في الحاجة إلى بيئة جبائية أكثر شمولا، حيث يمكن لسهولة الوصول إلى الخدمات الضريبية عبر المنصات الرقمية أن تشجع على زيادة الامتثال بين الأفراد والشركات على حد سواء. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي الرقمنة إلى فهم أوضح للالتزامات الضريبية بسبب الإجراءات المبسطة

والعمليات الشفافة التي يمكن الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان (Nabila, Salima, & Hadj, 2019).

ثانيا: رقم التعريف الجبائي الالكتروني: حيث أصبح الحصول على رقم التعريف الضريبي (NIF) عبر الأنترنت من قبل المتعاملين الاقتصاديين المكلفين بالضريبة ممكنا منذ 8 ماي 2016، بفضل قيام المديرية العامة للضرائب بإنشاء موقع ويب مخصص لتنفيذ الإجراءات الشكلية، حيث يمكن الوصول اليه عبر عنوان https://nifenligne.mfdgi.gov.dz، تحقيقا لهدف سهولة الولوج والتصريح عبر الخط باستخدام هذه المساحة البسيطة والسهلة والتي تتيح للمكلفين المزيد من الدعم الديناميكي في عملية التسجيل الضريبي (Immatriculation_fiscale_en_ligne, 2016).

ثالثا: انشاء بوابة للتصريح الالكتروني (جبايتك): تقوم إدارة الضرائب الجزائرية بتنفيذ برنامج تحديث يتم فيه التخطيط لإصلاح شامل لهيكلها وطريقة عملها. نظام المعلومات الضريبية الجديد قيد الإنشاء حاليًا، ويعد تحسين العلاقة مع الشركات أساسًا استراتيجيًا. مصطلح Jibaya'tic هو لفظ نسخ كلمة "ضرائب fiscalité" في اللغة العربية "TIC" يتوافق مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (JIBAYA'TIC, 2017).

رابعا: إطلاق البوابة الالكترونية "مساهمتك" للتصريح والدفع الإلكتروني: إطلاق البوابة الالكترونية الجديدة "مساهمتك"، تم التوقيع يوم 19 جويلية 2021، بمقر وزارة المالية على اتفاقية بين المديرة العامة للضرائب والمدير العام لبنك الجزائر الخارجي (BEA) لغرض الانخراط في نظام قبول الدفع الإلكتروني (CIB)، تماشى نظام "**مساهمتك** "الجديد مع توجيهات السلطات العمومية التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمة من خلال تبسيط الإجراءات وتجريدها من الطابع المادي بشكل خاص لصالح المتعاملين الاقتصاديين. كما تسمح هذه البوابة الالكترونية بتوسيع الوعاء الجبائي والمساعدة على تحسين العلاقات بين الإدارة والمكلفين بالضريبة بشكل عام (Direction_Générale_des_Impôts_(DGI), 2021).

خامسا: هنالك نظام واعد للفحص والرقابة الجبائية عن طريق الإدارة الالكترونية: تبدأ استراتيجية تحسين جودة الخدمة التي وضعتها المديرية العامة للضرائب (DGI) بتحسين نظام الفحص والرقابة

والتدقيق، وفق خورزميات دقيقة للكشف على أية احتيالات أو غش بشكل سريع ومعمق في الوثائق الالكترونية وفقا لما تنص عليه القوانين والمناشير الجبائية (Abdelli, 2024: 355-369).

3. تجربة التحليل الاستشرافي:

1.3 تحليل SOWT:

مما سبق يمكننا أن نلخص نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات الخاصة برقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر كما يلي:

جدول رقم 1: مصفوفة سووات SWOT (نقاط القوة–نقاط الضعف–الفرص–التهديدات)

Matrice SWOT (Forces-Faiblesses-Opportunités-Menace)

الإيجابيات	السلبيات
نقاط القوة: *تحديث الإدارة الضريبية من خلال إعادة تنظيم الخدمات الضريبية وتجزئتها وفقًا لحجم دافعي الضرائب؛ *وضع نظام التصريح عن بعد للشركات الكبرى من خلال انشاء موقع جبايتك؛ *إطلاق البوابة الالكترونية "مساهمتك" للتصريح والدفع الإلكتروني للمكلفين بالضريبة بشكل عام؛ *رفع الدعم المالي والتقني في مجال رقمنة القطاع العام.	**نقاط الضعف:** *غياب تجارب سابقة وقلة الفنيين والاختصاصيين المدربين في مجال رقمنة الرقابة الجبائية؛ *التباطء في عملية تطوير المواقع الالكترونية الضريبية؛ *غياب الاهتمام بتطوير تطبيقات الذكية خاصة بالإدارة الجبائية؛ *جهل المكلفين الصغار بالضرائب بعمليات التعبئة الالكترونية لتصريحاتهم السنوية أو الشهرية.
الفرص: *لجوء النظام الضريبي الجزائري الى التصريح الضريبي عن بعد كبديل عن التصريح الورقي العادي؛ *وفرة العمالة المؤهلة والمدربة في القطاع؛ *توفير البنية التحتية لأنظمة التصريح الالكترونية؛ *صاعد وتيرة استخدام المنصات الرقمية في مجال الأعمال المالية والتجارية؛ *زيادة الاهتمام بالمجال الالكتروني والرقمي في القطاع العام.	**التهديدات:** *ضعف تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة برقمنة الإدارة الجبائية؛ *غياب الوعي في استخدام المواقع الالكترونية الخاصة بالمديرية العامة للضرائب؛ *عدم توازن في ربط المناطق الجغرافية بالأنترانت عالي التدفق.

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.3 تحليل عوامل استخدام الرقمنة الجبائية كاستراتيجية للامتثال الضريبي وتفعيل التخطيط الضريبي في الجزائر:

في هذا الجزء نعتبر الرقمنة الجبائية كنظام متكون من عدة عوامل مرتبطة فيما بينها وتختلف أهميتها بحسب درجة تأثيرها على بعضها البعض، فسنستخدم بذلك منهجية التحليل الهيكلي من أجل القيام بتحليل هذه العلاقة واستنتاج أهم عوامل المستخدمة في رقمنة الإدارة الجبائية للوصول إلى الامتثال الضريبي وتفعيل التخطيط الضريبي لدى المكلفين في الجزائر.

1.2.3 مفهوم طريقة أو منهجية التحليل الهيكلي

التحليل الهيكلي المخصب بأداة MICMAC[†] هو أداة توجه مجموعة التفكير لاختيار المتغيرات الأساسية في تحديد المستقبل المحتمل للنظام الذي يتم تحليله، وبالتالي فهي طريقة للتفكير الجماعي، ويهدف إلى نمذجة العلاقات في شكل مصفوفة داخل النظام والمشكلة له ولتلك التابعة لبيئته، انطلاقا من هذا الوصف فالغرض منه تسليط الضوء على المتغيرات الرئيسية المؤثرة والتابعة، ومن ثم المتغيرات الأساسية ذات الأثر في تطور النظام محل الدراسة. ويسعى التحليل الهيكلي إلى هدفين متكاملين هما: أولا، الحصول على تمثيل شامل قدر الإمكان للنظام المدروس، وثانيا، تقليل تعقيد النظام إلى المتغيرات الأساسية.

2.2.3 منهجية ونهج طريقة التحليل الهيكلي MICMAC[‡] في الدراسة التطبيقية

بالاعتماد على منهجية التحليل الهيكلي نقوم أولا بإحصاء متغيرات النظام المدروس وجعلها في مصفوفة ثنائية المدخل من أجل تحديد التفاعلات المباشرة فيما بينها، ومن هنا يتسنى لنا ابراز علاقات التأثير المباشر ومنه تحديد أو استنتاج المتغيرات والعوامل الأساسية للنظام المدروس.

أولا: إحصاء متغيرات النظام: لقد قمنا بإحصاء 30 متغيرة تخص رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر وكذا مؤشرات الامتثال الضريبي والتخطيط الضريبي، وهذا انطلاقا مما عرض حولهم سابقا.

[†] MICMAC : Matrice d'Impacts Croisés Multiplication Appliqués à un Classement.

[‡]لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على منهجية التحليل الهيكلي:

Godet M, (2004), la boite à outils de prospective stratégique, cahier du LIPSOR, P 78

ثانيا: تحديد التفاعلات المباشرة بين المتغيرات: تم ترتيب المتغيرات بناء على ما يتعلق بالمتغيرات الداخلية والخارجية. يتبع هذه الخطوة انشاء التأثيرات المباشرة بين هذه المتغيرات في مصفوفة على برنامج MICMAC. (أنظر الملحق رقم 1) أما الدراسة فقد مرت عبر الخطوات التالية:

1.3.2.3. مصفوفة التأثيرات المباشرة MID: هي مصفوفة يظهر فيها كل متغير على نحو أفقي وعمودي. (انظر الملحق رقم2). وقد تم ملئ المصفوفة ليس فقط بمراعاة وجود او عدم وجود علاقة مباشرة/تبعية بين المتغيرات، حيث يكون ذلك لشدة العلاقة بين المتغيرات من خلال اسناد علامة:

0: لا يوجد تأثير، 1: تأثير ضعيف، 2: تأثير متوسط، 3: تأثير قوي.

P1: درجة تأثير محتمل ضعيف، **P2**: درجة تأثير محتمل متوسط، **P3**: درجة تأثير محتمل قوي.

2.3.2.3 خصائص مصفوفة MID: يوفر برنامج MICMAC خصائص المصفوفة التأثيرات المباشرة في شكل جدول، مما يسمح لنا بالتحقق من نوع المعلومات التي تم إدخالها ويمكن ان يساعد في اكتشاف الأخطاء المحتملة كما يلي:

جدول رقم 3: خصائص مصفوفة MID

Indicateur	Valeur
Taille de la matrice	30
Nombre d'itérations	5
Nombre de zéros	587
Nombre de un	29
Nombre de deux	38
Nombre de trois	166
Nombre de P1	5
Nombre de P2	9
Nombre de P3	66
Total	313
Taux de remplissage	34.778%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج MICMAC.

نجد أن معدل تعبئة المصفوفة MID يساوي 34.7%، يعكس هذا المعدل علاقات التأثير المباشر بين متغيرات النظام، حيث يعتبر هذا المعدل جيد لأنه اقل من 35% (حسب القاعدة التي

وضعها ميشيل جوديت ليبسور). باقي 65.2% التأثيرات المباشرة التي يجب اكتشافها فيما تبقى من تقنية MICMAC التي يعتمد عليها التحليل الهيكلي للنظام.

وأيضا يوفر برنامج MICMAC جدول المجاميع، يقدم هذا الجدول معلومات عن المجاميع في صفوف واعمدة المصفوفة التأثيرات المباشرة، والتي ستكون احداثيات كل متغير لاحقا.

المتغيرات الأكثر تأثيرا في النظام، هي ذات اعلى مجموع في الصفوف وهي:

- ✓ القوانين الجبائية والمالية وتحييناتها؛
- ✓ التغطية بشبكة الأنترنت؛
- ✓ نفقات البحث والتطوير في القطاعات الحكومية المالية.

المتغيرات الأكثر تبعية في النظام، هي ذات اعلى مجموع في الاعمدة وهي:

- ✓ استعمال منصة التصريح الالكتروني "جبايتك"؛
- ✓ الخدمات الرقمية للإدارة الجبائية؛
- ✓ معدلات الضريبية الفعلية.

3.3.2.3 إستقرارية مصفوفة التأثيرات المباشرة MID:

جدول رقم 4: استقرار مصفوفة التأثيرات المباشرة MID.

Itération	Influence | Influences	Dépendance | Dépendances
2	98.56	100.74
3	101.1	100.73
4	100.36	100
5	100	100
6	100	100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج MICMAC.

نجد أن المصفوفة مستقرة من التكرار الخامس، أي لا يتغير التصنيف حسب التأثيرات وبالتبعية عند هذا التكرار لأننا اكتشفنا جميع علاقات التأثير المباشر وغير المباشر بين المتغيرات. وأن أطول مسار تأثير غير مباشر بطول خمسة، وهذا يعني ان متغيرا واحدا يمكنه التأثير على اخر عبر أربع متغيرات كحد اقصى.

4.3.2.3 مصفوفة التأثيرات المباشرة المحتملة MIDP:

إن الهدف من هذه الخطوة هو الإشارة الى العلاقات المحتملة، حيث تطلب من الباحثين وصف مستوى أو درجة التأثير المحتمل إذا كان هناك ما يكفي لاستبدال المربعات حيث توجد "**P**" بـ"1"، "2" او "3" تمثل مصفوفة التأثيرات المباشرة المحتملة؛ التأثيرات والتبعية المحتملة بين المتغيرات. وبعدما قمنا بتغيير P الى 2 تحصلنا على الخصائص التالية:

جدول رقم 5: خصائص مصفوفة التأثيرات المباشرة المحتملة MIDP

Indicateur	Valeur
Taille de la matrice	**30**
Nombre d'itérations	**5**
Nombre de zeros	**587**
Nombre de un	**29**
Nombre de deux	**38**
Nombre de trios	**246**
Nombre de P1	**0**
2Nombre de P	**0**
Nombre de P3	**0**
Total	**313**
Taux de remplissage	**34.778%**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج MICMAC.

كما يبين جدول المعلومات عن المجاميع في صفوف واعمدة المصفوفة MIDP، والتي ستكون احداثيات كل متغير لاحقا.

المتغيرات الأكثر تأثيرا في النظام، هي ذات اعلى مجموع في الصفوف وهي:

- ✓ الزامية التصريح الجبائي عبر المواقع الالكترونية؛
- ✓ القوانين الجبائية والمالية وتحييناتها؛
- ✓ نفقات البحث والتطوير في القطاعات الحكومية المالية.

المتغيرات الأكثر التبعية في النظام، هي ذات اعلى مجموع في الاعمدة وهي:

- ✓ استعمال منصة التصريح الالكتروني "جبايتك"؛
- ✓ استخدام المنصة الالكترونية "مساهمتك" للتصريح والدفع الالكتروني؛

- ✓ الخدمات الرقمية للإدارة الجبائية؛
- ✓ معدلات الضريبية الفعلية.

نلاحظ هنا تغير العديد من المتغيرات الأكثر تأثيرا والأكثر تبعية من نظام التأثيرات المباشرة، إلى نظام التأثيرات المباشرة المحتملة وهذا راجع في الأساس الى طبيعة النظام المدروس "الرقمنة الجبائية وتأثيراتها على الامتثال الضريبي وأيضا التخطيط الضريبي في الجزائر"، وهذا عائد في الأساس الى أن تبني تطبيق الرقمنة الجبائية في الجزائر قد جاء بطريقة مرحلية وخلال عدت سنوات، وأيضا أنه لا يطبق هذا النظام الرقمي في الجزائر إلا في حدود النصوص القانونية سواء أكانت ضمن القوانين الجبائية أو من خلال تحييناتها ضمن قوانين المالية السنوي أو حتى التكميلية.

4.2.3 مناقشة النتائج

بعد السعي الى الشمولية في قائمة المتغيرات التي يجب اخذها في الاعتبار، وبعد اظهار مصفوفات الادخال، يمكننا الآن تقليل تعقيد النظام واكتشاف المتغيرات الرئيسية التي يجب دراستها كأولوية. لذا سنتبع الخطوات التالية:

1.4.2.3 تحليل مصفوفة التأثيرات المباشرة MID: إعادة معالجة نتائج المصفوفة بواسطة برنامج MICMAC افرزت لنا النتائج التي يمكن تقديمها في شكل مخطط بياني كتالي:

الشكل رقم 2: مخطط علاقات التأثير والتبعية المباشرة

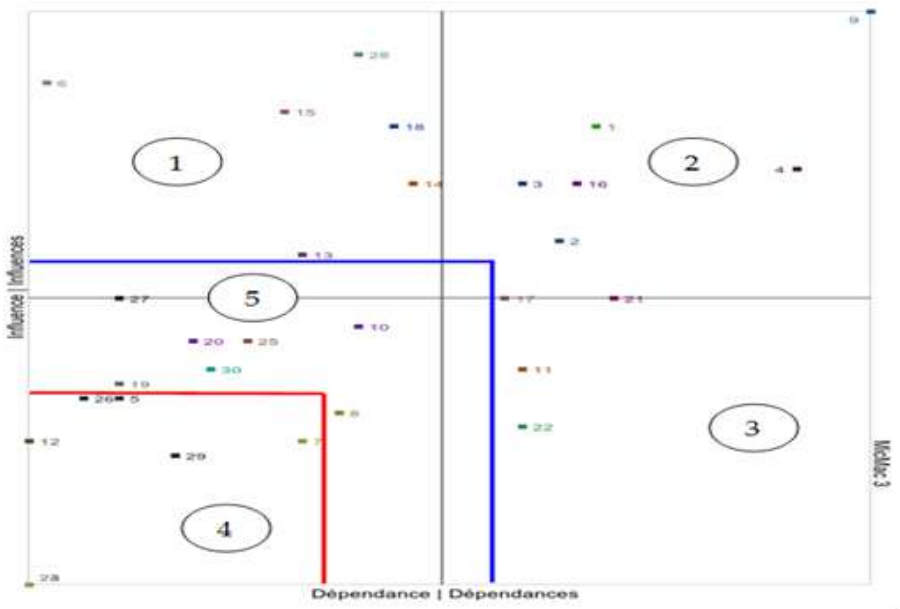

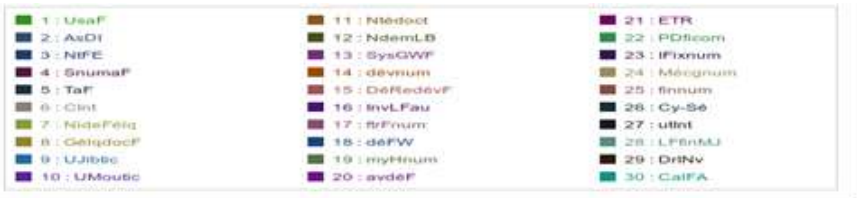

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج MICMAC.

تم ترتيب المتغيرات على أساس درجتها (مجموع الدرجات الأولية) في الصف والعمود. حيث أمكن بعد ذلك عرض كل متغير في "مخطط التأثير/ التبعية" المحدد بواسطة درجة التأثير (مجموع الصف المأخوذ من المصفوفة) على الفواصل، ودرجة التبعية (اجمالي العمود) على التراتيب.

يتيح المخطط أعلاه فصل المتغيرات بسهولة الى خمس فئات:

متغيرات المدخل (المقطع 1 في المخطط): هم في الواقع المتغيرات الأكثر تأثيرا وبالتالي من المفترض ان يكون لها أكبر تأثير على عمل الديناميكيات المباشرة للنظام (وهذا هو السبب في انها تسمى أيضا متغيرات "القيادة") كما هو موضح في الرسم البياني، متغيرات الادخال التي تميز النظام هي: التغطية بشبكة الأنترنت، نظام تسيير المواقع الالكترونية الجبائية، توفر آخر مستجدات التكنولوجيا والخدمات الرقمية، نفقات البحث والتطوير في القطاعات الحكومية المالية، الزامية التصريح الجبائي عبر المواقع الالكترونية، القوانين الجبائية والمالية وتحييناتها. وهي المسؤولة عن تطور النظام وبالتالي سيكون من الضروري إيلاء اهتمام خاص بها في بناء السيناريوهات.

متغيرات الربط (المقطع 2): وهي المؤثرة والتابعة في نفس الوقت، هذه الخاصية المزدوجة تجعلها غير متوقعة تماما ومن المحتمل ان تكون غير مستقرة نظرا لأن تعديلها يتسبب في تغيير المتغيرات الأخرى وتؤدي في المقابل الى تعرضها لتعديلات جديدة، وفي نظامنا لدينا مجموعة من المتغيرات وهي: استعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية، الولوج الى الموقع الالكتروني لإدارة الضرائب، عدد التصريحات الالكترونية الجبائية للشركات، الخدمات الرقمية للإدارة الجبائية، استعمال منصة التصريح الالكتروني "جبايتك"، الاستثمار في برمجيات الرقابة والمراجعة الجبائية. لن يلعب هذا النوع من المتغيرات دورا مرجحا في بناء

السيناريوهات، لكنه يمكن ان يساعد في التفكير الاستراتيجي من خلال الانقطاعات والقضايا المستمدة من هذا المتغير، وهو هدف لإشارات ضعيفة.

متغيرات النتائج (المقطع 3): وهي المتغيرات الأكثر تبعيا للمتغيرات الأخرى في النظام، لذلك فإن تطورها هو الى حد كبير نتيجة لتطور النظام، في هذا المقطع يوجد أربع متغيرات هي: عدد التحميلات لوثائق التصريحات الجبائية عن بعد، التكوين ونقل الخبرات في مجال التدقيق الجبائي والرقابة الرقمية، معدلات الضريبية الفعلية، نشر واستخدام بيانات الشركات المالية والمحاسبية المصرح بها.

المتغيرات المبعدة (المقطع 4): تتميز بتأثير ضعيف وتبعية ضعيفة، وهي: تقنية الربط عن بعد لمصالح الإدارة الضريبية، رقم التعريف الجبائي الالكتروني، عدد طلبات الالكترونية للتوطين البنكي، التحفيزات الرقمية الجبائية، آليات الإدارة الرقمية للتحفيزات والتخفيضات الضريبية، الأمن السيبراني، قانون الاستثمار والتشريعات القانونية ذات الصلة. يمكن ان تشكل هذه المتغيرات اتجاهات رئيسية او عوامل منفصلة عن النظام نظرا لتطورها المستقل نسبيا عن النظام المدروس، وستكون مفيدة لتطوير السيناريوهات.

متغيرات "Peloton" (المقطع 5): تجمع بين المتغيرات الأخرى التي سجلت درجات كبيرة بما فيه الكفاية في التبعية والتأثير لتؤخذ بعين الاعتبار في التحليل ولكن بشكل فردي فهي لا تلعب دورا رئيسيا في ديناميكية النظام، هذه المتغيرات هي: النافذة الالكترونية للتوثيق الجبائي (خاصة برقم التعريف الجبائي)، استخدام المنصة الالكترونية "مساهمتك" للتصريح والدفع الالكتروني، الوسائل البشرية في المجال الرقمي، الامتيازات والتخفيضات الضريبية، الدعم المالي والتقني لرقمنة القطاع الجبائي، الفجوة الاجتماعية في استعمال الانترنت والدفع الالكتروني، الرزنامة الجبائية لمختلف الأنشطة.

2.4.2.3 تحليل مصفوفة التأثيرات المباشرة المحتملة MIDP: إعادة معالجة نتائج المصفوفة MIDP بواسطة برنامج MICMAC افرزت لنا نتائج جديدة يمكن تقديمها في شكل مخططات ورسوم بيانية.

الشكل رقم 3: مخطط علاقات التأثير والتبعية المباشرة المحتملة MIDP

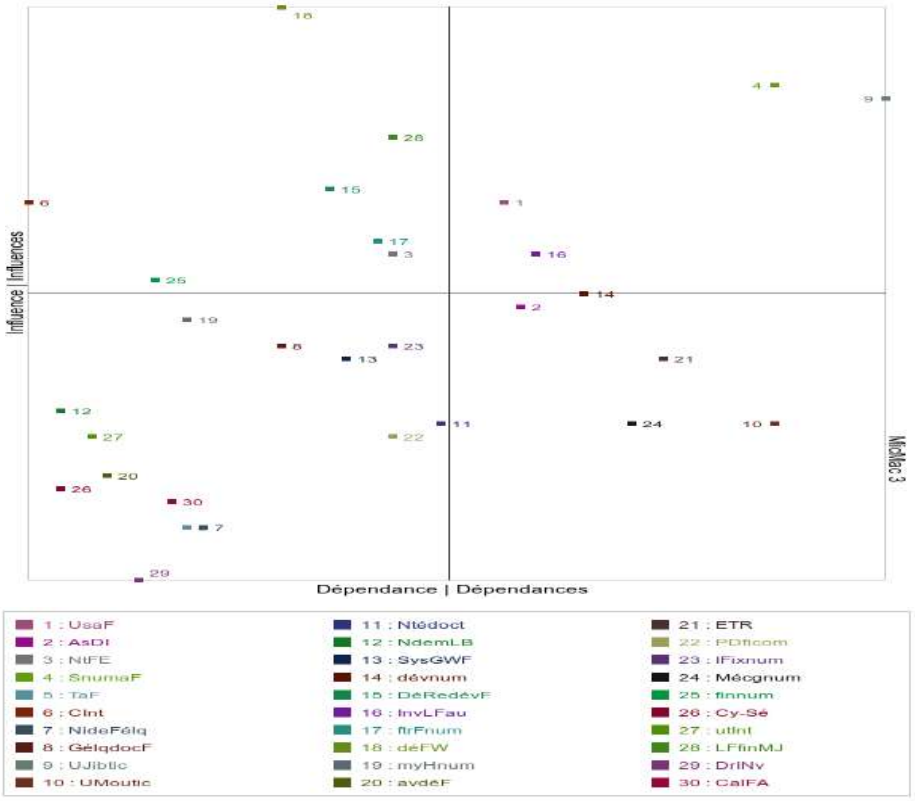

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **MICMAC**.

مع الاخذ بعين الاعتبار علاقات التأثير المباشر المحتملة وتعيين قيمة **P2**= نلاحظ ان العديد من المتغيرات قد غيرت موقعها مثل المتغير " آليات الإدارة الرقمية للتحفيزات والتخفيضات الضريبية"، الذي غير موقعه من المتغيرات المبعدة الى متغيرات النتائج، يرجع هذا التغيير الى حقيقة ان هذا المتغير يمارس تأثيرات محتملة على متغيرات أخرى، لذلك سيكون له تأثير أكبر في المستقبل، كذلك المتغير " عدد التصريحات الالكترونية الجبائية للشركات" الذي غير موقعه من المتغيرات الربط إلى المتغيرات "**Peloton**" و" توفر آخر مستجدات التكنولوجيا والخدمات الرقمية" الذي غير موقعه من المتغيرات المدخل" إلى المتغيرات النتائج.

4. خاتمة:

إن مجموع الاصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر، جاءت مترافقة مع رقمنة النظام الضريبي وإعطائه الصورة الأحدث لتسهيل العمليات الجبائية سواء لمصلحة إدارة الضرائب في حد ذاتها، وذلك من خلال اعادة هيكلتها وتنظيمها بالشكل الذي يحسن من نوعية الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة باستخدام التقنيات الالكترونية الرقمية المناسبة لطبيعة الادارة الجبائية، وأيضا يحقق النجاعة في عمليات التحصيل لزيادة ايرادات الجباية والحد من مشاكل الغش والتهرب الضريبي، وتقدم هذه الاصلاحات فرصة للمكلف بالضريبة في معرفة أهم القوانين الجبائية وتحييناتها بشكل دوري وسريع عبر الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية، ما يساعده في عمليات التخطيط لمجمل ضرائبه وتخفف هذه الاجراءات من العبء الضريبي على المكلفين، وأيضا تساعدهم في كسب طابع الامتثال الضريبي الأنسب لهم.

من خلال التحليل الديناميكي لتطور الرقمنة الجبائية في الجزائر مستقبلا اعتمدنا على منهجية التحليل الهيكلي وذلك لإعطاء الدراسة بعد مستقبلي، وقد هدفت هذه الدراسة الى التحليل مختلف علاقات التأثير والتأثر والتبعية بين العوامل المكونة للرقمنة الجبائية وما يؤثر بها، وقد أظهرت النتائج الى وجود ضرورة ملحة في البيئة الجبائية الجزائرية التي تحثها على التسريع في عمليات الرقمنة وخاصة أنها تعتبر الآلية الأكثر أمان وأعلى ثقة وصدق لتحسين عمليات الامتثال الضريبي ولتفعيل عمليات التخطيط الضريبي، كما أظهرت النتائج أن الجزائر لا تزال في بدايات تبني النظام الرقمي داخل الادارة الجبائية، وهذا عائد في الأساس الى أن عملية تبني تطبيق الرقمنة الجبائية في الجزائر تأتي بطريقة مرحلية وخلال عدد من السنوات، وأيضا أنه لا يتم تطبيق هذا النظام الرقمي في الجزائر إلا في حدود النصوص القانونية سواء أكانت ضمن القوانين الجبائية أو من خلال تحييناتها ضمن قوانين المالية السنوية أو التكميلية (التصحيحية).

وانطلاقا من النتائج المتحصل عليها حول عوامل تطور رقمنة الادارة الجبائية في الجزائر كونها الضرورة الملحة للامتثال الضريبي وتفعيل عمليات التخطيط الضريبي، خلصنا الى تحديد مجموعة من الأولويات الرئيسية لرقمنة الادارة الجبائية الجزائرية على المدى القصير وهي:

الاهتمام بتقنية الربط عن بعد لمصالح الإدارة الضريبية المركزية ولا مركزية بشبكة أنترانيت؛

تنمية المهارات الرقمية لمستخدمي الإدارة الجبائية؛

تطوير مناهج التكوين ونقل الخبرات في مجال الرقابة الجبائية الرقمية؛

المرونة التشريعية لتوضيح صلاحيات مجموعة الأطراف المدخلة في العمل الجبائي (اللجان المختلطة: مصالح الضرائب، مصالح التجارة مصالح السجل التجاري، الجمارك، والمصالح الأمنية...)؛

التحسيس بأهمية الرقمنة الجبائية للمكلفين ومختلف الفاعلين الاقتصادية؛

تحسين الأمن السيبراني بالاستعانة بخبرة الكفاءات الجزائرية عن طريق نظام محفز.

5. قائمة المراجع:

Abdelli, R. (2024). ASSESSING THE REALITY OF THE DIGITAL ECONOMY IN ALGERIA. *The journal of contemporary issues in business and government, 30*(1), 355-369 .

Cooper, M., & Nguyen, Q. T. (2020). Multinational enterprises and corporate tax planning: A review of literature and suggestions for a future research agenda. *International Business Review, 29*(3), 101 .

Direction_Générale_des_Impôts_(DGI) "مسـاهمتك" إطـلاق البوابـة الالكترونيـة (2021). . للتصريح والدفع الإلكتروني.*https://www.mfdgi.gov.dz/ar/22-2014-05-14*-16-10-46-55-13-25-07-2021-1881/34-18-10-14-05-2014/29

IDDIR, M., & ZERGOUNE, M. (2021). Impact de la Modernisation de l'administration Fiscale sur l'efficacité de l'administration Fiscale et la Conformité Fiscale des Contribuables en Algérie Impact of the Modernization of Tax Administration on Efficiency of Tax Administration and Tax Compliance of Taxpayers in Algeria. *Revue Algérienne de développement économique, 08*(01), 287-300 .

Immatriculation_fiscale_en_ligne. (2016). Procédure d'obtention du NIF . *https://nifenligne.mfdgi.gov.dz* /

JIBAYA'TIC. (2017). JIBAYA'TIC, présentation. *https://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/index.html*!#

Mgammal, M. H., & Ku Ismail, K. N. I. (2015). Corporate tax planning activities: overview of concepts, theories, restrictions, motivations and approaches. *Mediterranean Journal of Social Sciences, 6*(6), 353 .

Nabila, M., Salima, B., & Hadj, B. (2019). The digital economy in Algeria-opportunities and prospects. *Finance & Business Economies Review* .(9)

Rahman, A. (2017). *Tax compliance in Indonesia: the role of public officials as taxpayers.* Thesis to obtain the degree of doctor Ph.D., University of Twente. Retrieved from 978-90-365-4242-5

SHAMEEM, P. K. (2015). *TAX PLANNING AND MANAGEMENT.* UNIVERSITY OF CALICUT .

محفوظ, م. ع. م. خ. (2004). التخطيط الضريبي في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية (دراسة ميدانية). أطروحة دكتوراه, جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

6. ملاحق:

الملحق رقم 1: متغيرات الدراسة

الرقم	اسم المتغير	الاختصار	المجال
1	استعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية	UsaF	خدمة الإدارة الالكترونية
2	الولوج الى الموقع الالكتروني لإدارة الضرائب	AsDI	خدمة الإدارة الالكترونية
3	عدد التصريحات الالكترونية الجبائية للشركات	NtFE	خدمة الإدارة الالكترونية
4	الخدمات الرقمية للإدارة الجبائية	SnumaF	خدمة الإدارة الالكترونية
5	تقنية الربط عن بعد لمصالح الإدارة الضريبية	TaF	خدمة الإدارة الالكترونية
6	التغطية بشبكة الأنترنت	CInt	خدمة الإدارة الالكترونية
7	رقم التعريف الجبائي الالكتروني	NideFélq	المحتوى الرقمي
8	النافذة الالكترونية للتوثيق الجبائي (خاصة برقم التعريف الجبائي)	GélqdocF	المحتوى الرقمي
9	استعمال منصة التصريح الالكتروني "جبايتك"	UJibtic	المحتوى الرقمي
10	استخدام المنصة الالكترونية "مساهمتك" للتصريح والدفع الالكتروني	UMoutic	المحتوى الرقمي
11	عدد التحميلات لوثائق التصريحات الجبائية عن بعد	Ntédoct	المحتوى الرقمي
12	عدد طلبات الالكترونية للتوطين البنكي	NdemLB	المحتوى الرقمي
13	نظام تسيير المواقع الالكترونية الجبائية	SysGWF	المحتوى الرقمي
14	توفر آخر مستجدات التكنولوجيا والخدمات الرقمية	dévnum	خدمة الإدارة المستقبلية
15	نفقات البحث والتطوير في القطاعات الحكومية المالية	DéRedévF	خدمة الإدارة المستقبلية
16	الاستثمار في برمجيات الرقابة والمراجعة الجبائية	InvLFau	خدمة الإدارة المستقبلية
17	التكوين ونقل الخبرات في مجال التدقيق الجبائي والرقابة الرقمية	ftrFnum	خدمة الإدارة المستقبلية
18	الزامية التصريح الجبائي عبر المواقع الالكترونية	déFW	الاستخدام الإداري لرقمنة القطاع العام
19	الوسائل البشرية في المجال الرقمي	myHnum	الاستخدام الإداري لرقمنة القطاع العام
20	الامتيازات والتخفيضات الضريبية	avdéF	الاستخدام المؤسساتي لرقمنة الإدارة الجبائية
21	معدلات الضريبية الفعلية	ETR	الاستخدام المؤسساتي لرقمنة الإدارة الجبائية
22	نشر واستخدام بيانات الشركات المالية والمحاسبية المصرح بها	PDficom	الاستخدام المؤسساتي لرقمنة الإدارة الجبائية
23	التحفيزات الرقمية الجبائية	IFixnum	الاستخدام المؤسساتي لرقمنة الإدارة الجبائية
24	آليات الإدارة الرقمية للتحفيزات والتخفيضات الضريبية	Mécgnum	الاستخدام المؤسساتي لرقمنة الإدارة الجبائية
25	الدعم المالي والتقني لرقمنة القطاع الجبائي	finnum	حوكمة الإدارة الجبائية
26	الأمن السيبراني	Cy-Sé	حوكمة الإدارة الجبائية
27	الفجوة الاجتماعية في استعمال الانترنت والدفع الالكتروني	utInt	حوكمة الإدارة الجبائية
28	القوانين الجبائية والمالية وتحييناتها	LFfinMJ	حوكمة الإدارة الجبائية
29	قانون الاستثمار والتشريعات القانونية ذات الصلة	DrINv	حوكمة الإدارة الجبائية
30	الرزنامة الجبائية لمختلف الأنشطة	CalFA	حوكمة الإدارة الجبائية

المصدر: من اعداد الباحثين.

الملحق رقم 2: مصفوفة التأثيرات المباشرة

	usaf	asdi	ntfe	snumaf	taf	cint	rvtuerer	ujibtic	umoutic	ntédoct	ndemlb	sysgwf	dévnum	qeredev f	invlfau	ftrfnum	défw	wymmu m	avdéf	etr	pdficom	ifixnum	mecgnu m	finnum	cy-sé	utint	lffinmj	Drinv	Calfa
UsaF	0	2	3	2	0	0	0	3	3	3	0	0	0	0	0	0	3	0	0	2	3	P3	P3	3	1	0	0	0	1
AsDI	2	0	2	3	2	0	1	1	2	P3	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	P3	0	2	0	3	0	3
NtFE	0	0	0	1	3	0	2	3	3	0	3	2	3	0	0	0	0	3	2	0	3	0	P3	P3	0	0	0	0	0	0
SnumaF	3	3	3	0	P3	0	1	P3	3	3	3	0	P3	P3	P3	0	0	0	P1	0	3	3	0	0	3	0	1	0	0	0
TaF	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	3	2	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
CInt	3	3	1	3	3	0	0	0	3	3	3	0	2	P3	0	2	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	3	0	0
NideFélq	0	0	3	2	0	0	0	3	2	P3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
GélqdocF	3	P3	0	P3	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	3	0	0	0	0	P3	P3	0	P1	0	0	0	0
UJibtic	3	3	3	3	0	0	0	0	0	3	P3	3	3	3	3	3	0	0	0	3	3	P3	0	0	0	2	2	0	0	0
UMoutic	3	1	3	3	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	3	3	0	0	0	0	0	P3	0	0	0	0	1	0	0
Ntédoct	3	3	3	0	0	0	0	0	3	P3	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	P3	0	0	0	0	0	0
NdemLB	1	1	0	0	0	0	0	0	2	P3	0	0	0	P3	P3	3	0	2	0	0	0	0	0	P3	0	0	1	0	0	0
SysGWF	3	3	0	3	0	1	1	3	3	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	3	0	0	P2	0	0	0	0	0	0
dévnum	3	3	3	3	0	0	0	0	3	P3	0	0	1	0	0	3	0	0	3	0	0	0	0	0	0	3	0	3	0	0
DéRedévF	0	0	0	3	0	0	0	3	3	3	3	0	0	3	0	3	3	3	P3	0	3	0	0	P3	3	0	0	0	0	0
InvLFau	2	2	3	3	0	0	0	0	3	P3	3	0	0	0	3	0	3	0	0	0	P3	3	0	0	3	0	0	0	0	0
ftrFnum	0	0	0	3	0	0	0	0	3	3	0	0	P3	2	3	P3	0	0	3	0	P1	3	P1	P1	0	0	0	0	0	0
déFW	1	2	3	2	P3	P2	1	2	2	P3	3	P3	0	2	2	3	3	0	0	0	3	3	P3	P3	0	0	P2	0	0	0
myHnum	0	0	0	2	P3	0	0	0	P2	P2	0	0	3	P3	P3	3	3	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0
avdéF	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	3	3	0	0	1	2	2	3
ETR	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	3	0	3	P3	P3	0	0	0	3	3	3
PDficom	0	0	0	1	0	0	1	1	2	0	0	0	0	P2	0	P3	3	0	0	0	3	0	0	P3	0	0	0	0	0	0
IFixnum	P3	P3	0	P3	0	0	0	0	P3	P3	P3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	P3	0	0	P3	0	0	0	P3	0	0
Mécgnum	0	0	0	P3	0	0	0	0	P3	P3	0	0	P3	0	0	0	0	0	0	0	P3	0	0	0	0	0	0	P3	P3	0
finnum	0	0	0	2	0	0	0	0	P2	P2	0	0	3	3	3	3	3	0	P3	0	0	0	0	0	0	0	0	P3	0	P3
Cy-Sé	0	0	0	0	0	0	1	1	3	0	0	0	0	P2	1	2	2	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0
utInt	3	3	0	0	0	3	3	0	0	3	0	1	0	0	0	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0
LFfinMJ	1	3	0	3	0	0	3	0	3	3	3	0	0	3	0	0	3	0	0	3	3	0	P3	P3	0	0	0	0	3	3
DrINv	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	3	3	0	0	0	0	0	0	0	0
CalFA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	3	3	0	0	0	0	0	3	3	0

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج MICMAC.

مساهمة سياسة التصنيع لإحلال الواردات في تخفيف ضغط الاستيراد–دراسة إحصائية لحساب مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد في الجزائر للفترة 1990–2021.

Contribution of the manufacturing policy for import substitution in alleviating import pressure - A statistical study to calculate indicators of foreign trade related to imports in Algeria for the period 1990-2021.

كورتل نجاة، مخبر دراسات وبحوث تسويقية، جامعة قسنطينة2 (الجزائر)،
nadjet.kourtel@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/11/14 تاريخ القبول: 2024/09/23 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

هدفت الدراسة لتحليل التأثير السلبي لسياسة الانفتاح التجاري على الاقتصاد والضغط الذي تمارسه الواردات، من خلال دراسة إحصائية لحساب مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد للفترة 1990–2021، ثم إبراز مكانة سياسة التصنيع البديل للاستيراد في تخفيف فاتورة الواردات.

توصلت الدراسة لكون للاقتصاد الجزائري منكشف تجاريا، فتتميز الواردات بالتنويع الكبير وتسجل قيم معتبرة في قيم الناتج المحلي الخام، وتساهم في عجز الميزان التجاري، وتؤثر سلبيا على مسار التنمية الاقتصادية، وهو ما يؤكد ضرورة تصنيعها محليا خاصة السلع ذات الاستهلاك الواسع.

كلمات مفتاحية: إحلال محل واردات.، انكشاف تجاري.، رصيد ميزان تجاري ، ميل متوسط للاستيراد.، مؤشر هيرفندال–هيرشمان لتنويع واردات.

تصنيفات JEL: F2، C 0، F4

Abstract:

The study analyzed the impact of trade liberalization and import pressure on the Algerian economy from 1990 to 2021. It emphasized the need for alternative manufacturing policies to decrease the import bill.

The findings highlighted a trade deficit caused by diverse imports, impacting GDP negatively and hindering economic development. Thus,

focusing on local manufacturing, especially for widely consumed goods, is essential for addressing this challenge., particularly for commonly consumed goods, is crucial to address this issue.
Keywords: import substitution; the ratio of the trade balance to gross domestic product; average propensity to import; Herfindahl-Hirschman index of import diversification.
Jel Classification Codes : F2, C 0, F4.

1. مقدمة

لقد تبنت بعض دول العالم منذ منتصف عقد السبعينات وأوائل الثمانينات في آسيا وأمريكا اللاتينية

وأوروبا الشرقية سياسة التصنيع لإحلال الواردات، وصنفت من الاقتصاديات الناشئة المصنعة حديثا، وقادت الصناعة التحويلية في هذه الاقتصاديات الحديثة العهد بالتصنيع قاطرة النمو الاقتصادي، وتجلى ذلك بإنتاج السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي ساهمت في استبدال الواردات وتنويع الصادرات ونمو الناتج المحلي الخام.

لكن الحال لم يكن نفسه لدى الجزائر التي تبنت تطوير الصناعة الاستخراجية والتحويلية الثقيلة، كمحرك للتنمية الاقتصادية وركزت على تطوير انتاج السلع الرأسمالية لتموين فروع الصناعة وقطاع الزراعة، مما يضمن على المدى الطويل استبدال الواردات من سلع استهلاكية ونصف مصنعة ومدخلات الصناعة.

غير أن إهمال الصناعة التحويلية الخفيفة المدرة للقيمة المضافة، أفشل سياسة استبدال الواردات المعتمدة تطوير تصنيع السلع الاستثمارية، ومع مطلع الثمانينات أضعفت الفاتورة المتنوعة لواردات السلع الاستهلاكية و المواد الخامة، السلع الوسيطة ومنتجات نصف مصنعة وحتى التجهيزات الصناعية كاهل الاقتصاد الوطني، وسجل الميزان التجاري رصيدا سالبا في ظل عجز مداخيل الصادرات، وفي هذا السياق طرحت إشكالية إحلال الواردات من جديد في ظل نموذج التنويع الاقتصادي الهادف لتطوير الصناعة المعملية التي تعمل على تنويع الناتج المحلي وتقليص الواردات وتنويع الصادرات وتعزيز التنمية الاقتصادية.

1–طرح الإشكالية: ومن هذا المنطلق سيتبلور تساؤل إشكاليتنا كالتالي:

كيف يمكن تطوير سياسة التصنيع لاستبدال الواردات وتخفيف ضغط الاستيراد في الاقتصاد الوطني؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي طرحنا عدة أسئلة متفرعة كالتالي:

1–كيف تؤثر فاتورة الاستيراد المتزايدة على مسار التنمية الاقتصادية؟

2–ما الدور الذي يلعبه تطوير سياسة إحلال الواردات في تخفيف ضغط الواردات على الاقتصاد الوطني؟

2–فرضيات الدراسة: تبنى الدراسة على فرضيات أساسية تتمثل في:

1–مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد تؤكد التأثير السلبي للانفتاح التجاري على الاقتصاد الوطني.

2–سلبية الانفتاح التجاري تثمن ضرورة تبني نموذج تصنيع داخلي لإحلال الواردات.

3–أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تأكيد سلبية الاستيراد على التنمية الاقتصادية، حيث باتت فاتورة الواردات عبئا يضعف كاهل السياسة الاقتصادية الكلية، وهو ما يؤكد سلبية الانفتاح التجاري.

4–هدف الدراسة: التنويه بضرورة تبني الاستبدال الداخلي للواردات كسياسة تصنيعية وكنموذج للتنويع الاقتصادي لتخفيف عبئ الاستيراد بدعم الإنتاج المحلي للسلع بتطوير قطاع صناعي خالق للقيمة المضافة.

5–الحدود الزمنية والمكانية للدراسة: تغطي الدراسة معطيات الاقتصاد الجزائري خلال فترة الانفتاح التجاري والعودة من جديد للتقييد للفترة 1990-2021.

6–منهجية الدراسة: قدمنا في الشق الاول الدراسات التي تناولت العلاقة بين سياسة استبدال الواردات كنموذج للتنويع وللتصنيع والنمو الاقتصادي، وفي شق ثاني تناولنا الإطار النظري لسياسة إحلال محل الواردات أما في الشق الثالث فخصص لحساب مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد.

7–الدراسات السابقة: تناولت بعض الدراسات تحليل هيكل التجارة الخارجية وتأثيراتها المختلفة على الاقتصاد الوطني ونذكر على سبيل المثال:

– مقال للباحث محمد قروف، بعنوان "تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال–هيرشمان"، منشور ضمن مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 7، العدد 1، 2020،

هدفت الدراسة لقياس تنويع الصادرات والواردات وتوصلت الدراسة لضعف البنية الهيكلية للتجارة الخارجية، وضرورة تفعيل دور القطاع الصناعي لدعم قطاع التجارة الخارجية.

– مقال للباحثين بونوة سمية ونوري منير، بعنوان " النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية"، منشور ضمن مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، واستهدف تحليل مرحلتي التحرير والحماية التجارية وتأثيراتها على نمو التجارة الخارجية، وتوصلت الدراسة أنه رغم تغير السياسة التجارية الخارجية الجزائرية لا يوجد فرق بين أساليب السياسة التجارية المطبقة في مرحلة الاحتكار أو التحرير على حجم واتجاه التجارة الخارجية.

وتتميز دراستا في كونها تقدم حسابات مفصلة عن مؤشرات الاستيراد في الجزائر، ومقارنتها بالمعايير الدولية للتجارة العالمية، ثم الإشارة الى حلول تخفيف ضغط الاستيراد ببناء قاعدة صناعية وطنية.

1.الأدبيات الاقتصادية المنظرة لأهمية سياسة التصنيع لإحلال الواردات

* تطرقت Balassa (Bela, 1965, pp. pp99-123) للسياسات البديلة للتنمية المتاحة والتي يجب محاكاتها من تجربة البلدان المصنعة حديثا استنادًا إلى نموذجي كوريا الجنوبية والبرازيل المعتمدة استراتيجية التنمية الصناعية الذاتية القائمة على تطوير صناعة محلية صغيرة تدريجياً وإحلال الواردات بالإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية باستعمال عائد المواد الاولية المصدرة في اقتناء السلع الرأسمالية مستهدفة الزيادة في الإنتاج للاستبدال المحلي للسلع الاستهلاكية التي تسمح بإعادة إطلاق النمو الاقتصادي، وبعدها الإنتاج والاستبدال المحلي لمدخلات الانتاج والسلع الرأسمالية التي تتطلب عمالة ماهرة وكثافة رأس مال وتكنولوجيا .

*في دراسة (Alain & Crener, 1982, pp. pp232-235) تناول الباحثان أثر تقييد التجارة الخارجية من خلال فرض التعريفات الجمركية وغير الجمركية للحد من حجم الواردات، وتسمح سياسة الانفتاح للدول الأقل نموا وتنويعا للحاق بالبلدان المتطورة باعتماد نموذج التقارب الشرطي أي أن الانفتاح التجاري سيؤثر إيجابيا بالمساهمة الفعالة المبنية على تقديم منتجات مصنعة تنافسية في التبادل الدولي.

* تحقق الصناعة حسب (Wulwick 1992, PP 36-54) النمو الاقتصادي، وحسب نموذج

Kaldor (1966-1968) ، فتطوير التجارة الدولية يحقق النمو الاقتصادي، إذا صاحبته تنمية في القطاعات والفروع الاقتصادية الصناعية التي تعزز الاقتصاد الوطني، وتشهد تطور مستمر وتشكل محركا للنمو الاقتصادي العالمي، وتوصل كالدور الى وجود علاقة قوية بين نمو القيمة المضافة للتصنيع ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

*أكدت دراسة (Syrquin et Chenery 1989, PP 145-175) على تأثير الطلب الداخلي ثم الخارجي Kuznets (1966) في العلاقات الأمامية والخلفية التي تنشأ بين قطاعي الزراعة والصناعة، وتحت تأثير الطلب المحلي يتزايد الاستثمار والاستهلاك ويتزايد استخدام المنتجات الوسيطة داخل القطاع، وهذا ما وصفه بالتصنيع، حيث أن جزءا كبيرا من الإنتاج المحلي من منتجات خامة ووسيطة يباع للمنتجين المحليين، وبفعل الميزة النسبية فينشأ الطلب الخارجي وتتطور التجارة الخارجية.

*وفي دراسة (Poirine 1996) لنموذج تقييم الطلب المحلي المبني على خلق العرض المحلي، يغذي تزايد الطلب المحلي العرض الوطني، ويتم استعادة السوق الوطنية بالعرض الوطني عن طريق تخفيض الميل المتوسط للاستيراد مع مرور الزمن وهو ما يؤثر إيجابيا على نمو الناتج المحلي الخام.

2.نشأة سياسة التصنيع للإحلال محل الواردات: نموذج التنمية المتمحورة حول الذات

التصنيع البديل للواردات هو سياسة تنموية تعتمد على تثمين دور الصناعة كنموذج لتحقيق التنمية الاقتصادية، في ظل تنوع قائمة الواردات لقصور الجهاز الإنتاجي، حيث تمثل سياسة التصنيع لإحلال الواردات آلية للتخلص من الاعتماد على واردات السلع المصنعة من خلال إنتاجها محليا، وتم تطوير هذا النموذج بناءً على فكرة الاقتصادي Friedrich List(1857) في إطار السياسة الحمائية للتجارة، ثم تبعتها أعمال الاقتصادي الارجنتيني Raul Prebisch التي أكدت أن استمرار تصدير الدول النامية للمواد الاولية واستيرادها للمواد المصنعة يرجع لعدم قدرة الصناعة المحلية على التعامل مع الإنتاج الأجنبي ومواجهة ضعف

الأسواق المحلية والمنافسة من الصناعة الناضجة في البلدان المصنعة (Deubel 2008, P 486)،

تم تبني نموذج تطوير السوق الداخلية وهو نموذج التنمية المتمركزة حول الذات لدول العالم الثالث التي

تتميز بضعف اقتصادي كبير مرتبط بعدم استقرار النمو الاقتصادي الراجع لتبعية اقتصاداتها للمورد الواحد عادة المواد الأولية، والتي تجعل الهيكل الاقتصادي غير متنوع مركز في قطاع انتاجي واحد، وتشجع سياسة استبدال الواردات بالتصنيع المحلي بتشجيع و حماية "الصناعات الناشئة".(Brussell 2012)

3.مفهوم سياسة التصنيع للإحلال محل الواردات

نموذج صناعي يرمي إلى تشجيع الإنتاج المحلي للسلع المستوردة، (الشوربجي، 1999، صفحة 8)، وعليه فالتصنيع البديل للواردات سياسة تنموية صناعية تعتمد على حماية الصناعات الوليدة المحلية من خلال القروض المدعومة و التعريفات الوقائية وحصص الاستيراد وضبط الأسعار والترخيص التفضيلي الخاص لواردات السلع الرأسمالية، ويعتبر التصنيع البديل للواردات نظرية اقتصادية تلتزم بها البلدان النامية أو دول الأسواق الناشئة التي تستهدف تقليل اعتمادها على الدول المتقدمة، وتعتبر سياسة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التنويع الاقتصادي بفضل استهلاك السلع المنتجة محليًا (Jackson et Jabbie .2020, p2)

كما يوصف التصنيع البديل للواردات بالسياسة التجارية من خلال استيعاب سياسة الاقتصاد المفتوح لتنويع القدرة الصناعية ووضع الحواجز الجمركية لحماية الإنتاج المحلي واستبدال السلع الأجنبية بالسلع المصنعة المحلية، مما ينعكس على نمو ونضج الصناعة الناشئة المحلية من خلال تقليل الطلب على السلع الأجنبية في السوق المحلية، وتوسيع نطاق الإنتاج المحلي واكتساب حصص سوقية محلية أكبر.

كما يعتبر التصنيع البديل للواردات نموذج للتنويع الاقتصادي الخالق للقيمة المضافة محليًا، ويستهدف تركيز الواردات في عدد محدود من سلع، وتشجيع إنتاج قائم على تنويع منتجات جديدة وهو التنويع الأفقي، ثم التنويع الرأسي الذي يقتضي احلال مدخلات الانتاج المستوردة بالمحلية. (Hvidt .2013, pp4-7)

4.التأثيرات الإيجابية والسلبية لسياسة التصنيع للإحلال محل الواردات، وأهم معيقاتها

1.4 الميزات الإيجابية: تلعب سياسة احلال الواردات دوراً هاماً في تحقيق عدة أهداف اقتصادية أهمها:

–توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات والفروع الإنتاجية، حيث تساهم استراتيجية التصنيع لاستبدال الواردات بخلق وتقوية التكامل المشترك بين الفروع والقطاعات كتطوير نشاط المقاولة من الباطن.

–زيادة القيمة المضافة، وتعزيز الروابط الامامية والخلفية للاقتصاد فتشكل مخرجات قطاع مدخلات إنتاجية لقطاع آخر(الخطيب 2014، ص ص6-8) فروابط الإنتاج تشكل فرص استثمارية تساعد صناعة معينة في خلق صناعات أخري، وأكد Hirshman (1958) في كتابه عن النمو غير المتوازن أنها تستخدم كمقياس لتجديد الصناعات الرائدة التي تقود التنمية الاقتصادية (الشوربجي، 1999، صفحة ص 120).

–إقامة وتنمية قاعدة صناعية محلية جديدة متكاملة: كالنمور الأسيوية التي أقامت قاعدة صناعية جديدة لإنتاج بدائل الواردات والصناعات التي تتكامل معها (Krugman et Obstfelo 2000, p 256)

–الوفاء باحتياجات السوق المحلية، سواء على مستوى سوق السلع أو سوق العمل بخلق فرص العمل.

– خلق توازن بين الواردات والصادرات وتحقيق الاستقلال التجاري و حماية للميزان التجاري، فالضغط التي تفرضه الواردات عليه يكون كبير إذا تنوعت وتفاقمت قيمتها، مما يترتب عليه تسرب جزء من الدخل القومي إلى خارج الدولة، (الصفتي 1977، ص 244) ، و عليه يساهم إحلال الواردات من السلع الصناعية الاستهلاكية المحلية في توفير النقد الأجنبي (أبوزيد 1986، ص 24)

–القضاء على ما يسمى بأثر التمرير أو التضخم المستورد، والذي يتم تمريره عبر السلع المستوردة التي تكون أسعارها في أصلها مرتفعة دوليا الى الاقتصاد الوطني، (إبراهيم 2017، ص ص 73-75).

2.4 الميزات السلبية: لقد كان لسياسة استبدال الواردات آثارا سلبية تتمثل في:

1–ضرورة تجنيد المزيد من الاستثمارات لزيادة الإنتاج يؤدي الى عزوف الاستثمار المحلي الخاص في التصنيع،

2–التأثير السلبي على الابتكار التكنولوجي، فمنع الواردات الأجنبية يقلل حظوظ محاكاة المنتجات الأجنبية.

3–غياب المنافسة الأجنبية أعاق تحقيق النمو المحلي، مما يكبح البحث عن فرص لتطوير منتجات محليا.

4–عزوف المستهلك المهتم بالسلع الأجنبية عن شراء المنتجات المحلية، خاصة إذا وجد نفسه يدفع نفس المبلغ مقابل سلع دون مستوى الجودة المطلوب. (Sten et Rusanna 2022, PP 115-125)

3.4 معيقات استراتيجية التصنيع لاستبدال الواردات: يواجه التصنيع البديل للواردات المعيقات التالية:

* نقص في الموارد والكفاءات وخاصة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والمعدات المطلوبة.

* تراجع تطوير الصناعة لعدم وجود الاستثمار اللازم لزيادة الإنتاج، وعليه يرتفع الطلب المحلي دون العرض.

* غياب الدعم التكنولوجي للصناعة المحلية فالتصنيع البديل للواردات يعزل الأسواق مما يبطئ الابتكار.

*نقص إمدادات الطاقة وغياب البنية التحتية المحلية مما يعيق الشركات المحلية على تحسين الجودة والكمية.

* عدم وجود المنافسة التي تخلق ضرورة تطوير النشاط. (فليح، 1993، صفحة 11_12)

5.مراحل استراتيجية إحلال محل الواردات

في المرحلة الأولى لتبني التصنيع البديل للواردات يستهدف تنمية الاقتصاد، مما يفرض حماية الصناعات

والأسواق الناشئة وتوجيه العرض الداخلي للإنتاج الوطني، فينصب الاهتمام على تطوير صناعة السلع الاستهلاكية مثل الصناعات الغذائية وصناعات النسيج والملابس، وفي مرحلة تالية وبعد احراز لعتبة معينة من التطور يتمكن الاقتصاد من ضمان الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي بعد التحكم الجيد في المستوى التكنولوجي للمنتوج، يتمكن الاقتصاد من تصدير المنتجات من خلال التطور نحو المزيد من الصناعات الرأسمالية، أي بلوغ مرحلة التصنيع الموجه للتصدير، من خلال تسريع تصنيع الاقتصاد وتحقيق نمو الناتج المحلي الخام بترقية صادرات المنتجات ذات الميزة التنافسية (دحو 2015_2016، ص ص 49-50)

6.تجربة الجزائر في تبني استراتيجية التصنيع البديل للواردات وتقييمها:

1.6 المرحلة الأولى للتقييد: نموذج الصناعات المصنعة:

Industries industrialisantes DEBERNIS (1967-1989)

انتهجت الجزائر استراتيجية التصنيع لاستبدال الواردات من خلال نموذج De Bernis للصناعات المصنعة القائم على تطوير الصناعة الهادف لخلق "أقطاب نمو صناعية كبرى" (Debernis 1971, p 547)، فتطوير الصناعة الثقيلة يؤدي الى تطوير الصناعة الخفيفة ثم باقي القطاعات وعلى رأسها الزراعة، ومن ثم دفع التنمية الصناعية واحلال احتياجات الاقتصاد من السلع الرأسمالية ، مما يعزز نموه بإنشاء الصناعات الغذائية والمنسوجات والجلود وغيرها من الصناعات الخفيفة،(Arab et Faradji 2018, pp 6-10)، غير أن الاعتماد على عائد صادرات ريع البترول في تمويل التنمية الاقتصادية أثر سلبيا على مسار التنمية، وطبعا تحت وطأة أزمات النفط المتتالية من 1986 الى 2014 عرف الاقتصاد الجزائري صدمات متكررة نتيجة تراجع أسعار النفط وقد تم اثبات فشل استعمال الاستثمار الخارجي (عائد صادرات النفط) والصناعة

الاستخراجية في تمويل الاستثمار الداخلي (الصناعات المصنعة). (هني 1992، ص ص77-79).

2.6 المرحلة الثانية: مرحلة الانتقال لاقتصاد السوق والتحرير التجاري:1990-2014

تراجع التنويع الاقتصادي أفشل التصنيع لإحلال الواردات، ومنذ سنة 1989 هيمن الاستيراد و مثلت هذه السنة نقطة تحول للتخلي عن التسيير الاشتراكي للاقتصاد واتباع نهج اقتصاد السوق وتبني الانفتاح التجاري الذي ميزه تراجع الصناعة وتخلي الدولة عن عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية مما سمح بعودة قطاع الاستيراد بقوة، وفرع الصناعة التحويلية الذي كان يستحوذ على 18 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1982 أصبح لا يمثل سوى نسبة 6% سنة 2004، ونسبة 5% مع حدود سنة 2014، هذه النسبة بقت ثابتة إلى غاية اليوم (Ahmed 2001, pp185-205)، ورغم توفر الجزائر على مداخيل ضخمة من العملة الصعبة وبالرغم من وجود مخططات اقتصادية كخطة دعم الانتعاش الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد لم يعرف تغيرا ملحوظا حيث استفادت فاتورة الاستيراد من الريع المالي وسجلت أرقام خيالة، مما فتح المجال لتحويل أموال هائلة من العملة الصعبة، وسياسة الانفتاح الاقتصادي لم تعط ما كان منتظر منها (شارف 29-30 نوفمبر 2016، ص ص7-9).

3.6 المرحلة الثالثة: تبني نموذج التنويع الاقتصادي والدعوة لترشيد الواردات واحلالها:

إن التبعية المفرطة للاقتصاد الوطني للمحروقات ب 40% من الناتج المحلي الإجمالي، 97% من قيمة

عائدات الصادرات، 40% من عائداته تمول الخزينة العمومية، وفي ضل ثقل فاتورة الواردات، طرحت ضرورة التنويع الاقتصادي، وتنويع القطاع الصناعي الذي يساهم في خلق وتنويع الثروة وادرجت الجزائر ضمن نموذج التنويع الاقتصادي (2014–2030) ضرورة تبني سياسة إحلال الواردات بتثمين دور الصناعة التحويلية الخفيفة وتشجيع انتاج السلع الاستهلاكية ذات الاستعمال الواسع بغية تلبية الاحتياجات الأساسية كالسلع الغذائية ومدخلات الإنتاج. (Bouzidi 2008, pp 4-6)

7.مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالواردات: هي مؤشرات تقيس الانفتاح التجاري، وتتمثل فيما يلي:

1.7 الميل المتوسط للاستيراد: هو مؤشر الاعتماد على الواردات أو مؤشر اختراق الواردات ويقيس حجم الطلب المحلي الذي تلبيه الواردات، فإذا كانت النسبة أقل من 20 % فالاقتصاد منغلق اتجاه الاقتصاد العالمي وهو قليل الاستيراد، وإذا كانت النسبة 20 % أو أكثر فالاقتصاد منفتح، ويعكس درجة إنفاق الدخل القومي على استيراد سلع اجنبية، ويعطي بالعلاقة: الميل **المتوسط للاستيراد=** $\frac{\text{إجمالي الواردات}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$ **× 100**

2.7 نسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي الخام: تقيس مساهمة صافي قطاع التجارة الخارجية من الناتج المحلي الخام، القيمة السالبة تعكس التأثير السلبي للواردات على نمو الناتج المحلي الخام، وتسمح بقياس الأداء النسبي للاقتصاد والنمو النسبي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي الخام= $\frac{\text{مجموع الصادرات–مجموع الواردات}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$ **× 100**

3.7 مؤشر الانكشاف التجاري: تعكس نسبة الانفتاح التجاري أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الكلي، وكلما تجاوزت 40 % يعتبر الاقتصاد منكشفا، ويعكس ارتفاع درجة ارتباط معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات في التجارة الخارجية ومدى تأثر التوازن الاقتصادي للتغيرات الخارجية، ويعطى

مؤشر الانكشاف التجاري بالعلاقة ا: **نسبة التجارة الدولية (الانكشاف التجاري)** $=\frac{\text{الواردات}+\text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$ **×100**

4.7 نسبة تغطية التجارة الخارجية: تقيس قدرة عائد الصادرات على تسديد فاتورة الواردات ومدى تحكم

الدولة في وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها، فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد فهناك فائض في الميزان التجاري، وتحسب بالعلاقة: **نسبة تغطية التجارة الخارجية**$=\frac{\text{مجموع الصادرات}}{\text{مجموع الواردات}} \times$ **100**

. (نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية 2019، xii-xiii)

5.7 تنوع البنية الهيكلية للواردات: إن معدل النمو المفرط للواردات بزيادة كميتها وقيمتها يميز تنوعها الكبير، ومن خلال هذا المؤشر نستطيع تحديد كل مكونات هيكل الواردات، وعند ارتفاع سعر أي سلعة منها يمكن تحديدها والتقليل منها، فإذا كان الجزء الأكبر من الواردات يمثل السلع الغذائية الموجهة لتغطية الاستهلاك المحلي أو السلع الوسيطة الموجهة لتغطية الاستهلاك الإنتاجي يمكن تشخيص وتمحيص فرع الصناعة الذي يمثل آفاقا لسياسة استبدال الواردات (حمدي، 2010، صفحة ص 56)، ولحساب درجة تنويع الواردات نتبع مؤشر Herfindahl-Hirshman-Index، وصيغته كالتالي:

$$H=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{xi}{X}\right)^2}-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث (**N**) عدد النشاطات، ($\mathbf{x_i}$) قيمة المتغير في النشاط(**i**) ، (**X**) القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات، تتراوح قيمة المعامل بين الصفر والواحد أي ($\mathbf{0 \leq H \leq 1}$) ، فإذا كانت**0=H** هناك تنوع كامل ، **1=H** التنوع يكون معدوما، والناتج متركزا في نشاط واحد، تعكس القيم المرتفعة للمعامل ($\mathbf{1 \geq H \geq 0.5}$) ضعف الاقتصاد في توزيع النشاطات بشكل متكافئ. (United Nations 2008)

8.حساب مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد للفترة 1990-2021:

قبل حساب مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالواردات، سنقوم بتحليل البنية الهيكلية للواردات:

1.8 تحليل البنية الهيكلية للواردات للفترة 1990-2021:

الجدول 1: البنية الهيكلية للواردات الجزائرية بالنسب المئوية للفترة 1990–2021

السنوات	منتجات طاقة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية
1990	1.48	22.1	6.99	18.64	0.81	38.13	11.83
1991	3.33	25.23	5.34	24.23	1.99	30.50	9.37
1992	1.43	24.87	7.28	22.96	0.61	29.09	13.72
1993	1.42	24.77	6.77	23.60	0.63	29.21	13.60
1994	0.60	30.07	6.61	22.88	0.35	25.93	13.56
1995	1.09	25.58	7.33	22.04	0.38	27.29	16.27
1996	1.21	28.59	5.47	19.65	0.45	33.22	11.41
1997	1.52	29.29	5.74	18.00	0.24	32.61	12.60
1998	1.34	26.94	5.74	18.31	0.46	33.18	14.03
1999	1.68	25.17	5.12	16.88	0.79	35.13	15.23
2000	1.41	26.33	4.67	18.04	0.93	33.45	15.19
2001	1.40	23.95	4.81	18.83	1.56	34.56	14.75
2002	1.21	22.82	4.68	19.45	1.23	36.83	13.78
2003	1.06	19.79	5.09	21.11	0.95	36.61	15.61
2004	0.94	19.65	4.28	19.90	0.94	38.99	15.28
2005	1.04	17.62	3.69	20.08	0.79	41.52	15.26
2006	1.14	17.71	3.93	22.99	0.45	39.75	14.03
2007	1.17	17.93	4.80	25.71	0.53	30.86	18.96
2008	1.50	19.79	3.53	25.37	0.44	33.16	16.20
2009	1.40	14.92	3.05	25.87	0.59	38.53	15.64
2010	2.36	14.97	3.48	12.95	0.84	38.97	14.42
2011	2.46	20.85	3.77	22.62	0.82	33.97	15.51
2012	9.84	17.91	3.70	21.10	0.70	34.8	12.1
2013	7.91	17.47	3.34	20.46	0.92	36.20	13.6
2014	4.9	18.8	3.3	21.9	1.1	32.4	17.6
2015	4.6	18	3	23.3	1.3	33	16.8
2016	3.4	17.5	3.3	24.3	1.1	32.7	17.7
2017	4.32	18.32	3.32	23.85	1.33	30.38	18.48
2018	2.20	18.56	4.11	23.72	1.22	29.08	21.12
2019	3.42	19.23	4.80	24.56	1.09	31.48	15.40
2020	2.66	23.54	6.69	23.17	0.60	26.63	15.31
2021	1.45	23.68	8.94	19.20	0.71	25.99	21.55

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرة الديوان الوطني للإحصاء " حوصلة إحصائية 1960-2020-

يتضح أن اجمالي السلع الاستهلاكية المستوردة تفوق 60 **%**في المتوسط من إجمالي السلع المستوردة

ويمثل استيراد السلع الاستثمارية 40%، أما المساهمة النسبية للسلع الغذائية المستوردة وغير الغذائية تمثل 35% في المتوسط، في حين تشغل مدخلات الانتاج 25% في المتوسط، مما يعكس ضعف الجهاز الإنتاجي

في تلبية متطلبات الاقتصاد من سلع استهلاكية وسلع وسيطة، مما يعكس ضعف قطاع الصناعة وخلق القيمة المضافة، وهو ما يؤكد ضرورة إنعاش نموذج التصنيع لإحلال الواردات.

2.8 حساب مؤشرات الانفتاح التجاري للفترة 1990-2021:

لنحسب مؤشرات الانفتاح التجاري المتعلقة بالواردات، التي توضح مدى انفتاح الاقتصاد الوطني

الجدول 2: حساب مؤشرات الانفتاح التجاري الجزائري المتعلقة بالواردات

البيان	الميل المتوسط للاستيراد	مؤشر هيرفندال- هيرشمان لتنويع الواردات	نسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي الخام	معدل الانكشاف التجاري	معدل التغطية
1990	25.06%	0,19319	%1.71 -	%48.34	%93.17
1991	23.50%	0,14636	%5.69	%50.30	%124.24
1992	23.33%	0,15249	%2.08	%48.73	%108.92
1993	23.10%	0,15611	%1.44 -	%44.72	%93.76
1994	28.47%	0,16806	%5.49 -	%51.43	%80.71
1995	31%	0,15363	%4.17 -	%57.73	%86.15
1996	23.21%	0,19116	%7.20	%53.63	%131
1997	21.39%	0,18637	%8.72	%51.50	%140.77
1998	23.18%	0,17892	%0.13 -	%46.23	99.42
1999	22.80%	0,18227	%5.37	%50.93	%123.59
2000	20.80%	0,17879	%21.28	%62.86	%102.38
2001	22.01%	0,17462	%14.67	%58.70	%166.63
2002	25.63%	0,19139	%9.78	%61.13	%138.52
2003	23.90%	0,18797	%14.37	%62.12	%160.19
2004	25.65%	0,20512	%14.40	%65.69	%156.16
2005	24.10%	0,22552	%23.13	%71.27	%196.08
2006	21.92%	0,21778	%26.89	%70.72	%222.68
2007	24.90%	0,16654	%22.19	%71.93	%189.25
2008	28.71%	50,1819	%19.26	%76.68	%167.08

%98.38	%71.32	%0.58 -	40,2172	36%	2009
%122.34	%69.86	%7.02	0,13550	31.42%	2010
%135.21	%67.47	%10.10	0,17366	28.68%	2011
%129.37	%65.40	%8.37	0,15229	28.51%	2012
%109.24	%63.61	%2.80	0,17275	30.40%	2013
%95.68	%62.41	% 1.43 -	0,15132	31.90%	2014
%64.05	%59.91	%13.12 -	0,15832	36.79%	2015
%59.24	%55.92	%14.18 -	0,16386	35.05%	2016
%68.21	%54.98	%10.38 -	0,14648	32.70%	2017
%79.22	%57.58	%6.67 -	0,15018	32.13%	2018
%78.06	%51.80	%6.38 -	0,15274	29.10%	2019
%62.71	%45.32	%10.38 -	0,12675	28%	2020
%100.83	%53.24	%0.22	0,13811	26.51%	2021

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: التقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال جدول الأول قيم مؤشرات الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري نلاحظ أن:

1–سجل مؤشر الميل المتوسط للاستيراد قيما أكبر من 20% طول فترة الدراسة، مما يعكس شدة الانفتاح التجاري للاقتصاد الوطني، كما يعكس الدور المميز للواردات في تغطية الطلب المحلي، والأكيد أن القيم تشير الى قصور الجهاز الإنتاجي الذي من المفروض يضمن عرض وطني قادر على إحلال المستورد منها.

2–معدل الانكشاف التجاري سجل قيما أكبر من 50% مما جعل الاقتصاد عرضة لتأثيرات الأسوق الدولية، كالتضخم المستورد للمنتجات النهائية والسلع الوسيطة التي تضخم سعر المنتوج النهائي محليا.

3–نسب رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي الخام تسجل قيم سالبة، مع كل عجز لرصيد الميزان التجاري عند تراجع عائدات الصادرات، وتزايد فاتورة الواردات التي تتبع تقلبات الأسواق الدولية كصادرات النفط.

4–معدل التغطية سجل قيم أقل من 100% مع عجز عائدات الصادرات على تغطية فاتورة الواردات، هذا إن دل على شيء إنما يدل على الضغط الكبير الذي تمارسه الواردات على الاقتصاد الوطني.

5–قيم مؤشر هيرفندال–هيرشمان لتنويع الواردات تميل للصفر، مما يعكس قوة تنوع البنية الهيكلية للواردات، من سلع استثمارية ومدخلات الإنتاج (مواد نصف مصنعة ومواد أولية)، وكذلك المواد الغذائية، وسجلت فئات هذه المنتجات نسبا متزايدة خلال الفترة المدروسة كما يبينه الشكل التالي:

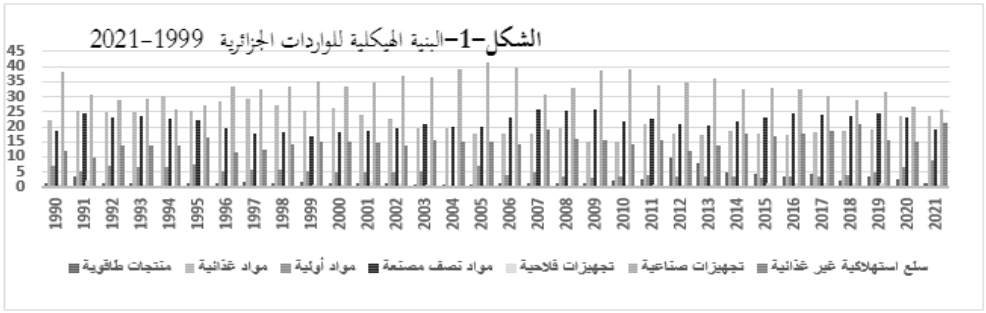

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر

استيراد التجهيزات الصناعية يعتبر تراكم لإجمالي رأس المال الثابت ولا يمكن إحلاله محليا في المدى القصير، غير أن المنتجات الاستهلاكية ومدخلات الإنتاج تحتل صدارة الواردات وتشهد تزايدا ملحوظا مما يمثل عبئا للاقتصاد، وهذه المنتجات يمكن أن تكون محلا للاستبدال المحلي، وما يلاحظ أن عبء للواردات الذي تنامى مع سياسة الانفتاح التجاري، كان له تأثير سلبي على هيكلة التجارة الخارجية الجزائرية، حيث سجل الميزان التجاري عجزا متواليا منذ 2014 في ظل عدم استقرار أسواق النفط كما يبينه الشكل:

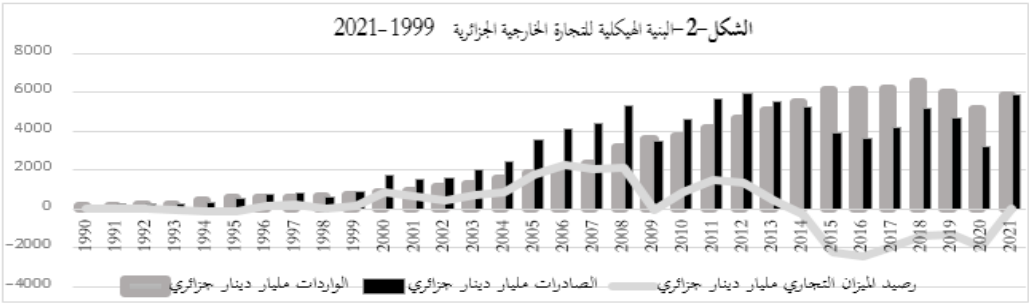

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بالاعتماد على تقارير الوكالة الوطنية

تتميز بنية التجارة الخارجية بالتراجع الملحوظ لقيمة الصادرات، الارتفاع المتزايد للواردات، وعجز الميزان التجاري والمرهون بعدم القدرة على تسديد الواردات، مما يوجب تبني سياسة تصنيعية لتطوير الصناعة المعملية، وخاصة الفروع الصناعية ذات آفاق مستقبلية كالصناعة الغذائية وصناعة مدخلات الإنتاج والتي تساهم في إحلال الواردات وتنويع في الناتج المحلي الذي تهيمن عليه قطاعات لا تدر القيمة المضافة كقطاع المحروقات والخدمات في ظل التراجع المشهود للصناعة والزراعة كما تبينه بنية الناتج المحلي:

الشكل –3–البنية الهيكلية للناتج المحلي الخام مع قيم مؤشر هيرفندال–هيرشمان لتنويع الناتج المحلي الخام 1999–2021

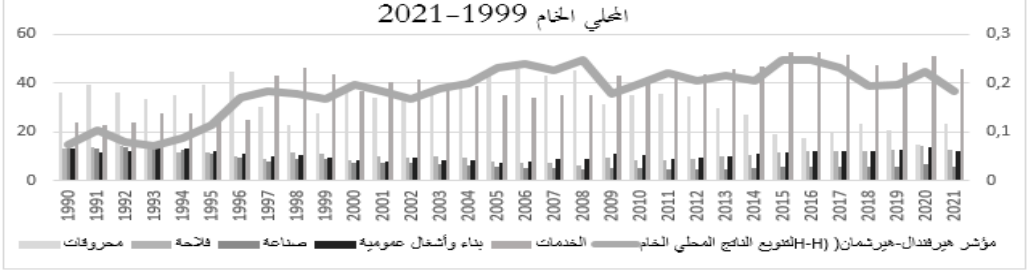

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للتطور الاقتصادي والنقدي.

يتبن أنه رغم تسجيل قطاع المحرقات لتراجع في مساهمته النسبية في خلق الناتج المحلي الخام، الذي وصل الى حدود 20**%**، إلا أننا نسجل المساهمة النسبية الضئيلة لقطاعي الزراعة والصناعة المعملية، مما يعكس ضعف خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني فلم تعد تتعدى مساهمة الصناعة في خلق الناتج المحلي الخام 6%، في حين نلاحظ أن النسبة الاكبر في خلق الناتج تعود للخدمات، مما يعكس تذبذب التنويع الاقتصادي للناتج المحلي الذي يؤكده حسابنا لمؤشر هيرفندال–هيرشمان الذي سجل قيما وصلت حتى 0.25 ويمكن ارجاع هذا التنويع المسجل في الناتج الى مساهمة بعض القطاعات كالبناء والاشغال العمومية وكذلك الخدمات، إلا أن التنويع المنتظر لقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة مازال هدفا منشودا، الأمر الذي أدى للاعتماد على الاستيراد لتغطية الطلب الوطني من السلع في ظل عجز العرض الوطني،

إن المؤشرات البعيدة في قيمها عن المعايير الدولية تعكس ضغط الاستيراد في الجزائر، وتؤكد ضعف هيكل التجارة الخارجية الجزائرية، والذي يعود لغياب ضمان حد مقبول من السلع المصنعة التي تغطي الطلب الوطني، وهذا ما يجعلنا نقر بضرورة تبني نموذج فعال للإحلال السلع المصنعة المستوردة بنظيراتها محليا.

9. خاتمة:

من خلال حساب مؤشرات الاستيراد، أردنا الوقوف على إشكالية الضغط الذي تمارسه الواردات على الاقتصاد الوطني، خاصة ان فاتورة الاستيراد تشكل تسريبا للدخل الوطني بالعملة الصعبة، و اعتماد الجزائر المفرط على الاستيراد جعل سياسة التحرير التجاري تؤثر سلبيا في ظل ضخامة قيم الواردات الاجمالية، و حتى عند العودة للتقييد مازال اقتصادنا الوطني مرتبط بالاستيراد لتغطية الطلب المحلي، و هذا يدل على قصور قطاع الصناعة المعملية في ضمان عرض كاف من السلع المصنعة، وفي هذا الإطار يبدو التصنيع لاستبدال الواردات كنموذج للاستغناء التدريجي عن الواردات واحلالها بالإنتاج المحلي، و كاختبار لفرضيات بحثنا، نجد أن مؤشرات التجارة الخارجية المتعلقة بالاستيراد تؤكد التأثير السلبي للانفتاح التجاري على الاقتصاد الوطني، و عليه فإن سلبية الانفتاح التجاري تثمن ضرورة تبني نموذج تصنيع داخلي لإحلال الواردات.

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

-تشهد البنية الهيكلية للواردات الجزائرية تزايدا وتنوعا مستمرا في ظل قصور الجهاز الإنتاجي الصناعي.

-تعرف مؤشرات التجارة الخارجية للاستيراد تراجعا يعكس الضغط الممارس للواردات على الاقتصاد.

-تعكس المؤشرات التأثير السلبي للانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، وتجلى ذلك بالعجز المسجل في الميزان التجاري وتآكل عائد الصادرات الذي ساهمت فيه قيمة الواردات الى حد كبير.

-إن الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب الوطني أدى الى ضعف العرض الوطني، كما ساهم في تراجع أداء المؤسسات الوطنية وخاصة الصغيرة والمتوسطة، وعدم التحفيز على الاستثمار.

-تشكل سياسة التصنيع للإحلال محل الواردات آفاقا مستقبلية لتخفيف الضغط الذي تمارسه الواردات على

هيكل التجارة الخارجية خاصة وعلى الاقتصاد الوطني عامة.

-يضمن التصنيع البديل للواردات عرض كاف من السلع المصنعة محليا خاصة منها ذات الطابع الاستهلاكي.

ومن خلال هذا البحث نقدم اقتراحات التالية:

–التنويه بأهمية سياسة إحلال الواردات لمساهمتها في تخفيض الاعتماد على الاستيراد لسد الطلب الوطني.

–تشجيع إنشاء مؤسسات متوسطة، صغيرة وناشئة في الفروع الصناعية البسيطة كالصناعة الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية لاستبدالها بمنتجات وطنية.

–تشخيص للسلع الاستهلاكية المستوردة الواسعة الاستخدام والتي تثقل فاتورة الواردات والعمل على احلالها

في القريب، بتشجيع انشاء فروع صناعية متخصصة فيها.

مما يجب الإشادة به أن نموذج التصنيع لإحلال محل الواردات هو نموذج للتنمية الداخلية الذاتية التي تقوم على تطوير التنمية الصناعية المحلية واحترام مبدأ التخصص، وتثمين الموارد والخبرة الداخلية والانتقال من الاستيراد المفرط والانفتاح السلبي كما هو الحال لاقتصادنا الى الانفتاح الإيجابي من خلال التقليل من تنويع الواردات وتركيزها فقط في السلع الاستثمارية التي يعجز الاقتصاد عن انتاجها، الى المرور الى تنويع الصادرات، وهذا ما يجعل التصنيع البديل للاستيراد المعتمد على تطوير الصناعة المعملية مدخلا للمساهمة الايجابية للتجارة الخارجية على مسار تنمية الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

10. قائمة المراجع:

1. Ahmed, b. (2001). la politique industrielle: état des lieux et perspectives,.
2. Alain, a., & crener, m. a. (1982). les nouveaux pays industrialisés: stratégies de développement industriel – le cas de la corée du sud et du brésil. *études internationales, volume 13*(n°2), p p 232-235.
3. Arab, k., & faradji, m. a. (2018, juin). la politique industrielle algérienne post-indépendante de 1962 à nos jours:bilan critique. (u. d. bejaia, éd.) *review of society education work*(n°5), pp6-10.
4. Bela, b. (1965). trade liberaliszation and revealed comparative advantage. *the manchester school of economic and social studies, v 33*, p p 99-123.
5. Bouzidi, a. (2008). industrialisation et l`industrie en algerie. dans a. bouzidi, *l`algerie de demain:relever les defis pour gagner l`avenir* fondation friedrhchebert. alger:
6. Brussell, j. (2012). *import substitution industrialization.* consulté le 01/19/ 2023, sur encyclopedia of governance: ttps://www.britannicah.com/topic/international-trade/the-new-mercantilism

7. Debernis, g. d. (1971). les industries industrialisantes et les options algeriennes. *revue "tiers monde"*(47), p 547.
8. Deubel, p. (2008). les stratégies de développement;. *analyse économique et historique des sociétés contemporaines;*, page 486;.
9. Hvidt, m. (2013). economic diversification in gcc countries: past record
10. and future. (s. scholar, éd.) (27), pp. pp4-7.
jackson, e. a., &jabbie, m. (2020). import substitution industrialization [isi]: an approach to global economic. *mpra paper* (N. 102316), p02.
10. Krugman, r., & obstfelo, m. (2000). "international economics theory and policy". (a. w. company, éd.) *world student series*(5), p 256.
11. Poirine, b. (1996). la contribution de la substitution d'importation à la croissance dans lesdom- tom(1971-1989). *revue française d'économie,N4*
Sten, t., & rusanna, t. (2022). *measuring sustainable development goals performance.* elsevier.
12. Syrquin, m., & chenery, h. (1989). three decades of industrialization. *world bank publication*, pp 145-175.
13. United nations. (2008). *conference on trade and development.* new york et genève: unctad.
14. Wulwick, n. j. (1992). kaldor's growth theory. *journal of the history of economic thought ,, v 14*(n1), p p36-54.
15. **أبو**زيد ,ص .أ .(1986) التحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري .*مجلة مصر المعاصرة* (403)
16. أحمد عبد الله، بشير,محمد الشريف إبراهيم. (2017). محددات التضخم في السودان خلال الفترة1977-2015. *مجلة الاقتصاد والمالية، 3*(2)،ص ص73-75.
17. الخطيب ,م .ع .(2014) .التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي .*المؤتمرالأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية* السعودية. ص ص(6-8)
20.الشوربجي ,م .(1999) .*أثر سياستي الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات على توزيع الدخل* في مصر .القاهرة :كلية التجارة وإدارة الأعمال.
21. الصفتي ,أ .(1977) .*اقتصاديات التجارة الدولية* .القاهرة :مكتبة النهضة.
22 .حسن خلف فليح. (1993). استراتجية التصنيع في الدول النامية. (4)، ص ص 9-22.
23 .سليمان دحو. (2015_2016). التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات _دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر_(أطروحة الدكتوراه).. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

24.شارف ,ن .ا (2016) .استراتيجية التصنيع لاحلال الواردات كمدخل للتنويع الاقتصادي في الجزائر .*الملتقى الدولي الثاني حول "متطلبات الاقلا ع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات"* جامعة البويرة.

25.نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية. (2019). *العدد 27*، الصفحات Xii-Xiii. بيروت:

26 .منشورات الأمم المتحدة

27.هني، أ .(1992) .*المديونية* .الجزائر :دار موفم للنشر.

عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر: دراسة حالة قطاع الطاقات المتجددة 2011–2023

Obstacles to Foreign Direct Investment in Algeria: A Case Study of the Renewable Energy Sector 2011-2023

براني خالد [*]، المدرسة العليا للاقتصاد وهران (الجزائر)، khaled2989b@gmail.com

خلادي محمد أمين مهدي، المدرسة العليا للاقتصاد وهران (الجزائر)، m.khelladi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/10/15 تاريخ القبول: 2024/06/24 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

يهدف هذا المقال العلمي إلى تحليل عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة المتجددة في الجزائر، باستخدام منهجية تحليلية وصفية، مستخدماً بيانات إحصائية من مصادر رسمية ودراسات سابقة. كما يستند إلى تحليل قانون الاستثمار الجزائري وتقييم بيئة الأعمال في البلاد توضح الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي والقانوني يعد واحدًا من أهم العوامل التي تثبط استقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث تشهد الجزائر تقلبات في السياسات الاقتصادية وتغييرات في التشريعات التي تؤثر سلبًا على موثوقية البيئة الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، يواجه المستثمرون الأجانب تحديات في البنية التحتية والتكنولوجيا، مما يؤثر سلبًا على جاذبية الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة.

كلمات مفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، طاقات متجددة، طاقة شمسية.

تصنيفات **JEL** : F21، Q01. ،Q200

Abstract:

This scientific article aims to analyze the barriers to foreign direct investment in the renewable energy sector in Algeria, using an analytical and descriptive methodology, employing statistical data from official sources and previous studies. It also relies on an analysis of Algerian investment law and an assessment of the business environment in the

[*] المؤلف المرسل.

country. The study indicates that political and legal instability is one of the most significant factors inhibiting the attraction of foreign investment, as Algeria experiences fluctuations in economic policies and changes in legislation that negatively impact the reliability of the investment environment. Additionally, foreign investors face challenges in infrastructure and technology, which adversely affect the attractiveness of investment in the renewable energy sector.

Keywords: Foreign Direct Investment (FDI), renewable energy, solar energy.

Jel Classification Codes: F21 ،.Q01 ،Q200

1. مقدمة:

عقب إطلاق الحكومة الجزائرية لبرنامج الانتقال الطاقوي و الفعالية الطاقوية في فبراير 2011 و الذي كان يقضي آنذاك بتوليد 22 ألف ميغاواط بحلول آفاق 2030 بتكلفة كلية تقارب 40 مليار دولار ، توقع الكثير من المحللين أن الاستثمارات الأجنبية ستتدفق على قطاع الطاقة المتجددة الجزائري على اعتبار أن إنتاج 1100 ميغاواط يحتاج إلى 77 ألف طن من الاسمنت و مثل ذلك من الحديد و الصلب بالإضافة إلى مواد أخرى كالنحاس و الفضة و الزجاج. إلا أنه و بعد مرور عقد من الزمن بلغت نسبة تحقيق البرنامج حوالي 10% فقط مما أجبر الحكومة على إعادة تكييف أهدافه مرة أخرى و هذا بسبب عزوف المستثمرين الأجانب و عدم توفر التمويل الكافي ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

- ما هي العراقيل التي تحول دون استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة في قطاع الطاقة المتجددة بالجزائر على الرغم من الامكانيات الكبيرة التي تمتلكها ؟

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا باتباع طريقة دراسة الحالة و المقارنة عن طريق إجراء دراسات حالة لمشاريع استثمارية أجنبية في قطاع الطاقات المتجددة بالجزائر و مقارنتها بمشاريع ناجحة في بلدان أخرى لتحديد العوائق و التحديات و منه توصلنا لصياغة الفرضية التالية:

- عدم ملائمة المناخ الاستثماري في للجزائر يحول دون استقطاب استثمارات أجنبية في قطاع الطاقة المتجددة بالرغم من الإمكانيات الطبيعية.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سواء في مجال الطاقات المتجددة أو غيرها نذكر منها:

1. دراسة كل من درفوف محمد الأمين وحايد زهية سنة2021 بعنوان: محددات وعراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: وصف حالة واقتراحات حيث عملت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي على تشخيص أهم محددات وعراقيل الاستثمار الأجنبي وذلك من أجل العمل على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي، وخلصت الدراسة غلى وجود عراقيل سياسية ونقص في البنى التحتية يحول دون استقطاب هاته الاستثمارات.

2. Ronald wall ,Stelios Grafakos, Alberto Gianoli & Spyridon Stavropoulos سنة2018 بعنوان Which policy instruments attract foriegn direct investments in renewable energy ولقد شملت الدراسة 137 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) ودول من خارج المنظمة حيث أظهرت النتائج أن التعريفة الجمركية تليها التدابير المالية مثل الحوافز الضريبية ومعايير المحفظة المتجددة هي أهم معايير جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الطاقة المتجددة في العالم وتساهم الإمكانيات الطاقوي بشكل ضئيل في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة لتشخيص نقاط الضعف التي حالت دون وصول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقات المتجددة بالجزائر إلى المستويات المطلوبة على الرغم من توفر المقومات الطبيعية، إضافة إلى الوقوف على العراقيل التي تواجه المستثمرين الاجانب في هذا المجال.

حيث قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور تتمثل في:

- ✓ المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.
- ✓ المحور الثاني: إمكانات الطاقة المتجددة في الجزائر.
- ✓ المحور الثالث: عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة بالجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الهيئات الدولية والمفكرين الاقتصاديين وسنستعرض في دراستنا هذه بعضا منها:

- يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: الاستثمار الموجه لاقتناء أو زيادة منفعة دائمة في مؤسسة تقوم بنشاطها في الإقليم الاقتصادي لبلد آخر غير البلد المستثمر والتي يتمتع فيها المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ والفعالية والرقابة في تسيير المؤسسة، ويكفي أن تكون نسبة ملكية المستثمر الأجنبي في المؤسسة داخل البلد المضيف تساوي أو تفوق 10% لكي يعتبر استثمارا أجنبيا مباشر. (Levasseur, 2002, p. 105)
- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE): هو ذلك النشط الذي يقوم به المستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة الأعمال خارج بلده الأصلي .(OCDE, 1996)
- أما كل من Hess & Rossفيعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد المعدات والآلات من طرف المستثمرين الأجانب، أو شرائهم لشركات محلية في الدول المضيفة وغالبا ما تكون نسبة المشاركة في أصول الشركة تساوي أو تفوق 10%. (عطية، 2001، صفحة 18)
- تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف المشرع الجزائري الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للأمر 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار على أنه :

إقناء أصول تندرج ضمن استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

المساهمة في رأس مال المؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

استعادة النشاطات في إطار خوصصة كلية أو جزئية.

2. **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**:يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بالعديد من المحددات التي تشكل عملية صنع القرار في الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) عند اختيار الاستثمار في بلد معين .بينما يمكن أن تختلف العوامل المحددة حسب السياق والصناعة ونذكر منها :

- حجم السوق وإمكانياته: غالبًا ما تجتذب الأسواق الكبيرة والمتنامية ذات القوة الشرائية العالية وإمكانات الاستهلاك الاستثمار الأجنبي المباشر. تبحث الشركات متعددة الجنسيات عن فرص للاستفادة من قواعد المستهلكين الجديدة وتوسيع حصتها في السوق.
- .الاستقرار الاقتصادي والسياسي: تقلل الظروف الاقتصادية والسياسية المستقرة من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات. البلدان ذات السياسات الاقتصادية الكلية المواتية، واللوائح التنظيمية التي يمكن التنبؤ بها، ومستويات الفساد المنخفضة، والأطر القانونية القوية هي بشكل عام أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب
- .البنية التحتية: تعد البنية التحتية المتطورة بما في ذلك شبكات النقل وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة الموثوقة، ضرورية للعمليات التجارية الفعالة .غالبًا ما تكون البلدان ذات البنية التحتية المتطورة أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب (حمودي، 2012، صفحة 82).
- اليد العاملة الماهرة: يعد توفر القوى العاملة الماهرة والمتعلمة محددًا مهما يبحث المستثمرون عن البلدان التي لديها قوة عاملة تمتلك المهارات التقنية اللازمة والمعرفة والقدرة على التكيف لدعم عملياتهم التجارية.
- الموارد الطبيعية وإمكانيات الطاقة: يمكن أن تكون البلدان ذات الموارد الطبيعية الوفيرة أو إمكانات الطاقة، مثل النفط أو الغاز أو المعادن أو مصادر الطاقة المتجددة، جذابة للمستثمرين الذين يسعون إلى استغلال هذه الموارد أو الاستثمار في الصناعات ذات الصلة.
- حوافز الضرائب والاستثمار: يمكن أن تؤثر الأنظمة الضريبية المواتية وحوافز الاستثمار والسياسات الاقتصادية التي تشجع الاستثمار الأجنبي، مثل الإعفاءات الضريبية أو المناطق الاقتصادية الخاصة أو اتفاقيات حماية الاستثمار، بشكل كبير على قرارات الاستثمار.

- الوصول إلى الأسواق والسياسات التجارية: قد تجتذب البلدان التي لديها اتفاقيات تجارية تفضيلية وحواجز تجارية منخفضة وبيئة أعمال مواتية للشركات الأجنبية للوصول إلى الأسواق الإقليمية أو العالمية مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التقدم التكنولوجي والابتكار: يمكن أن يؤدي الوصول إلى التقنيات المتقدمة وقدرات البحث والتطوير والأنظمة البيئية للابتكار إلى جذب المستثمرين الذين يتطلعون إلى التعاون مع المؤسسات المحلية أو الوصول إلى الملكية الفكرية أو الاستفادة من إمكانات الابتكار في بلد ما.
- التكاليف التنافسية: تلعب اعتبارات التكلفة، بما في ذلك تكاليف العمالة والنفقات التشغيلية والقدرة التنافسية الشاملة لبيئة الأعمال دورًا في قرارات الاستثمار، يمكن أن تكون التكاليف المنخفضة مقارنة بالمواقع الأخرى جذابة للمستثمرين الباحثين عن كفاءة التكلفة (عامر عيساني، 2016، صفحة 25).
- العوامل الثقافية والاجتماعية: القرب الثقافي، والإلمام باللغة، والعوامل الاجتماعية، مثل الاستقرار والتنوع ونوعية الحياة، يمكن أن تؤثر على قرارات الاستثمار، لا سيما في الصناعات والقطاعات الخدمية التي تركز بشدة على المستهلك .من المهم ملاحظة أن الأهمية النسبية لهذه المحددات يمكن أن تختلف اعتمادًا على الصناعة المحددة، ونوع الاستثمار (مشاريع التأسيس، وعمليات الدمج والاستحواذ، والمشاريع المشتركة، وما إلى ذلك)، وتفضيلات المستثمرين، والظروف الاقتصادية العالمية.

3. تعريف الطاقات المتجددة:

- تعرفها وكالة الطاقة المتجددة على أنها: «تتمثل الطاقات المتجددة في مصادر الطاقة الناتجة عن المسارات الطبيعية التلقائية كأشعة الشمس والرياح التي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها».
- أما برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة فيعرفها (موساوي و مبيروك، 2018، صفحة 303): هي عبارة عن تلك الطاقات التي لا يكون مصدرها مخزونا ثابتا ومحدودا في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها.

4. دوافع الاستثمار في الطاقات المتجددة: أن توجه العالم نحو الاهتمام بالاستثمار في الطاقات المتجددة كان خلفه عدة أهداف تتمثل في:

- تحقيق الأمن الطاقوي: أن أحد أهم عوامل تحقيق الأمن الطاقوي هو التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة باعتبارها طاقات لا تنضب، وكذلك يساهم استغلال هذا النوع من الطاقات في تنويع المزيج الطاقوي وهو ما يخفف من حدة تقلبات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية بشكل عام.
- المحافظة على البيئة: تعتبر الطاقات المتجددة طاقات نظيفة لا تسبب أي أضرار بيئية عند استخدامها، حيث أن الاعتماد عليها بشكل كبير يساهم في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة حول العالم وذلك لكون الطاقات الأحفورية هي المصدر الرئيسي لهذه الانبعاثات، وبالتالي فان الاستثمار في الطاقات المتجددة من شأنه أن يحد من ظاهرة التغيرات المناخية الناتجة عن الاحتباس الحراري.
- الاستفادة من اقتصاديات الحجم: من شأن الاستثمار في الطاقات المتجددة أن يحقق الاستفادة من اقتصاديات الحجم وذلك عن طريق التخلص من أعباء الضرائب المتعلقة بالتلوث التي تفرضها الحكومات على الشركات كتكاليف انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وهو ما يساهم في خفض تكاليف الإنتاج بشكل غير مباشر.
- توفير فرص العمل: حيث أصبحت الطاقات المتجددة تنافس الطاقات الأحفورية في خلق مناصب الشغل فحسب الوكالة الدولية للطاقة فانه مقابل كل مليون دولار يتم استثماره في مجال الطاقة المتجددة من شانه أن يرفع مستوى العمالة إلى 26 سنة عمل على الأقل وبحسب ذات الوكالة فان حجم العمالة في مجال الطاقات المتجددة حول العالم بلغ 12 مليون شخص. حيث أن كل دولار يستثمر في مجال الطاقة المتجددة ينتج ثلاثة أضعاف الوظائف المستحدثة في قطاع الوقود الأحفوري وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول العام 2030 من شانه أن يؤدي إلى فقدان 5 ملايين وظيفة في مجال الوقود الأحفوري بالمقابل خلق 14 مليون وظيفة جديدة في مجال الطاقات المتجددة، بصافي زيادات في عدد الوظائف يقدر ب 9 مليون وظيفة.

- **تنافسية الطاقات المتجددة:** إن التطور التكنولوجي ساهم بشكل كبير في خفض تكاليف إنتاج الطاقات المتجددة خلال فترة زمنية قصيرة حيث أصبحت تنافس الطاقات الأحفورية من حيث تكاليف إنتاج الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية بنسبة 85% خلال الفترة ما بين 2010- 2020 وانخفضت تكلفة طاقة الرياح والطاقة البحرية بنسب 56% و48% على التوالي خلال نفس الفترة فقد انخفضت تكاليف الإنتاج ولأول مرة أصبح تكلفة إنتاج واط من الطاقة الشمسية أقل من تكلفة إنتاج الطاقة الأحفورية.

- **الاستثمار في الطاقات المتجددة هو استثمار في المجال الصحي:** فوفقا لمنظمة الصحة العالمية فان 99% من سكان العالم يتنفسون هواء يهدد صحتهم وترجع أكثر من 13 مليون حالة وفاة في العالم كل سنة إلى أسباب بيئية يمكن تجنبها، معظمها من تلوث الهواء وقدرت وكالة ناسا الأمريكية أن تركيز عاز co_2في الجو قد بلغ 404.07 جزء من المليون سنة 2016، يرجع السبب الرئيسي لهذا التلوث إلى حرق الوقود الأحفوري، حيث تسببت ظاهرة حرق الوقود الأحفوري سنة 2018 بتكاليف صحية واقتصادية قدرت ب2.9 تريليون دولار أي حوالي 8 مليار دولار يوميا. وبالتالي فان الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة من شانه أن يحقق تحسنا في المجال الصحي كذلك.

المحور الثاني: إمكانات الطاقة المتجددة في الجزائر.

تعتبر الجزائر أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة بإجمالي مساحة يقدر ب 741 381 2 كلم^2، شساعة المساحة هذه أعطت للجزائر تنوعا مناخيا يتفاوت بين مختلف مناطقها الجغرافية وهو ما جعلها تزخر بإمكانيات متنوعة من الطاقات المتجددة وسنحاول أن نستعرض في هذا المحور مختلف إمكانات الطاقة المتجددة في الجزائر.

- **الطاقة الشمسية (Solar energy):** تعتبر الجزائر خزان طاقة شمسية عالمي إذ تتوفر على أطول مدة إشراقة شمس في العالم بمعدل عشر ساعات يوميا في المناطق الصحراوية والتي تمثل 80% من مساحة البلد، كما يقدر المردود الطاقوي ب 2650 كيلوواط ساعي/م^2 سنويا والشكل التالي يوضح توزيع إمكانات الطاقة الشمسية بين مختلف مناطق الجزائر.

الشكل رقم01: خريطة توزيع الإشعاع الشمسي في الجزائر.

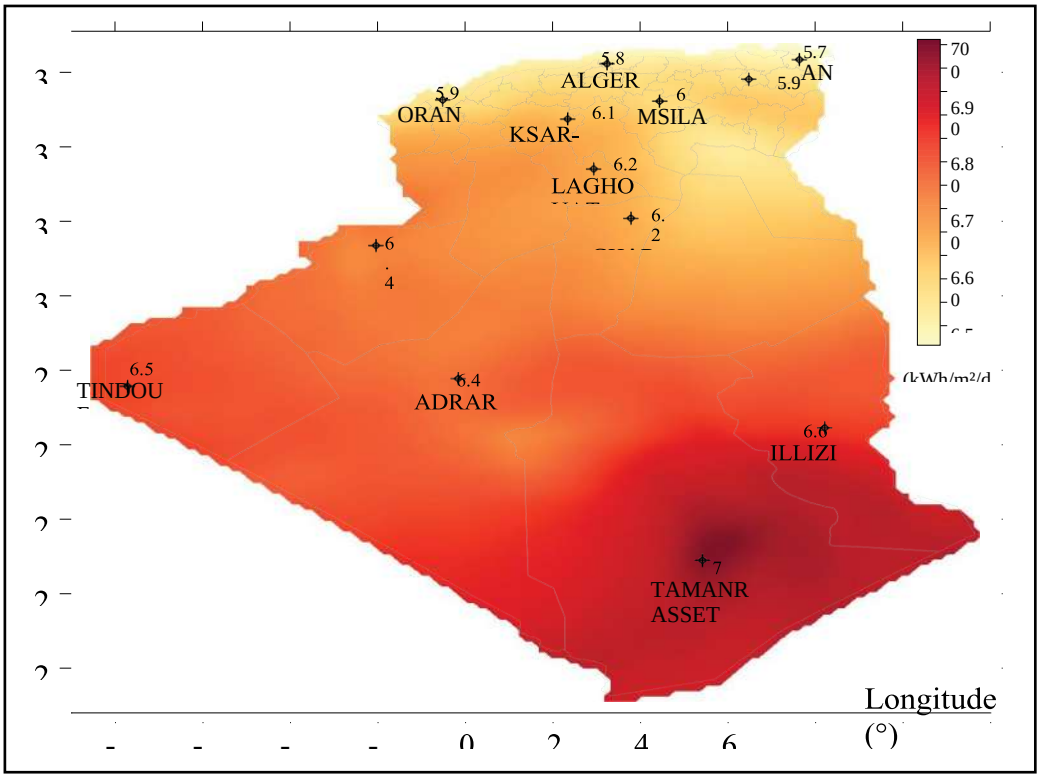

المصدر: مركز تطوير الطاقات المتجددة، Algerian renewable energy Atlas، 2019 ص07.

و تعتبر قدرات الطاقة الشمسية في الجزائر الأهم فيحوض البحر الأبيض المتوسط فهي تستغل بطريقتين التسخين الحراري الشمسي(Solar thermal) وتقدر ب (صراررمة و قجاتي، 2018، صفحة 25):

- 16 944 تيراواط ساعي فالسنة وهو ما يعادل 5000 مرة الاستهلاك الجزائري للكهرباء.
- حوالي 60 مرة ضعف استهلاك الاتحاد الأوروبي المقدر بثلاثة الاف تيراواط ساعي.

أما بالنسبة للطاقة الشمسية الفوطوضوئية (Solar photovoltaic) فتقدر ب13.9 تيراواط ساعي فالسنة ويمكن وضع الألواح الشمسية بأماكن مختلفة كأسطح المنازل، المدارس والمستشفيات وغيرها (bouferrouk & bouferrouk, 2013, p. 421)

- **طاقة الرياح**: تنقسم استغلال طاقة الرياح إلى الرياح البحرية (Onshore) والرياح البرية (Offshore) وعلى الرغم من كون الجزائر لا تزال بعيدة عن استغلال الرياح البحرية فإنها تمتلك إمكانات لا يستهان بها في مجال الرياح البرية، خاصة في منطقة الجنوب الغربي وبالضبط في ولاية أدرار أين تفوق سرعة الرياح 7م/ثا وهو ما يولد طاقة أكبر بتكاليف أقل (زواوية، 2018، صفحة 53). وتختلف سرعة الرياح في الجزائر من منطقة لأخرى حسب التضاريس الجغرافية إلا أنها تفوق سرعة 2م/ثا في معظم المناطق وهي السرعة التي تعتبر عتبة التوليد والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم02: توزيع سرعة الرياح في الجزائر.

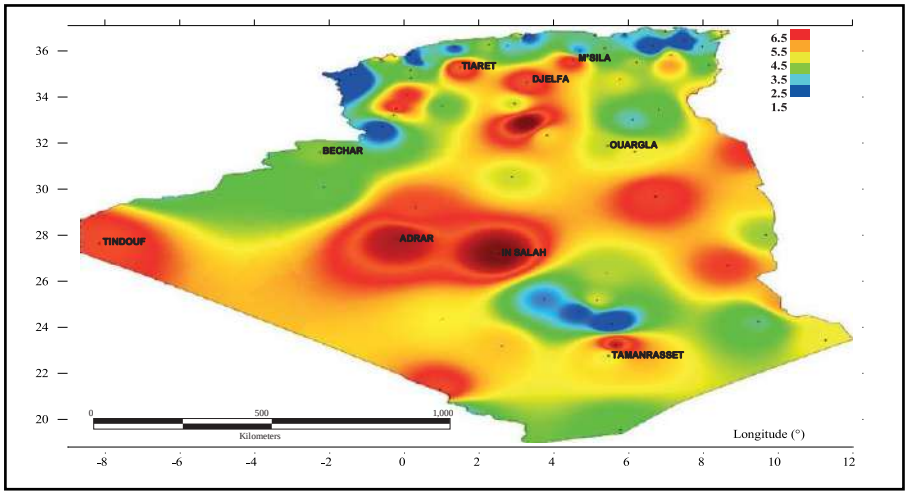

المصدر: مركز تطوير الطاقات المتجددة، Algerian renewable energy Atlas، 2019 ص 22.

- **طاقة الكتلة الحرارية الجوفية (Geothermal energy)**: تتوفر الجزائر على أكثر من 200 منبع حراري جوفي تتركز معظمها في الشمال الشرقي والشمال الغربي، وتفوق درجة معظمها 40°مئوية وتصل إلى 98° مئوية بحمام المسخوطين الذي يعتبر أحد أهم الينابيع الحارة في العالم. يتم

استغلال إما عن طريق توليد الكهرباء من البخار الصادر من هاته المنابع لتدوير التوربينات وهو غير مستعمل بشكل كبير في الجزائر أو عن طريق الاستغلال المباشر لحرارة هاته الينابيع بتجفيف الخضر والفواكه أو حتى في التدفئة والطبخ وتقدر إمكانيات الطاقة الحرارية الجوفية بالجزائر بحوالي 470 جيغاواط ساعي فالسنة.

الجدول رقم01: توزيع الينابيع الحارة في الجزائر ودرجة حرارتها.

اسم المنبع	الموقع	درجة الحرارة (م°)
حمام ربي	سعيدة	°49
حمام بوحجر	عين تموشنت	°66.5
حمام عين منتيلة	غليزان	°31
حمام ريغة	عين الدفلة	°67
حمام ملوان	البليدة	°38.5
حمام المصران	الجلفة	°42
حمام كسينة	البويرة	°60
حمام سيدي يحي العدلي	بجاية	°58
حمام المسخوطين	قالمة	°98
حمام الحمامات	تبسة	°35

المصدر: OUALI salima- division thermique et thermodynamique solaire et géothermique- CDER- éléments de l'Atlas géothermique de l'Algérie- p11'

- **الطاقة المائية(Hydro power)**: على الرغم من كون الطاقة المائية كانت من بين أول وأكثر مصادر الطاقة المتجددة استخداما في إنتاج الكهرباء بالجزائر حيث تعتبر ثالث مورد طاقوي خلف

البترول والغاز بنسبة إنتاج 5% من إنتاج الكهرباء، إلا أن إمكانات الجزائر في هذا المجال تراجعت بسبب موجات الجفاف التي ضربت البلاد في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى نقص وجفاف منسوب المياه بعديد السدود على مستوى الوطن والجدول التالي يوضح تطور إنتاج الطاقة الكهرومائية في الجزائر.

الجدول رقم02: تطور إنتاج الطاقة الكهرومائية بالجزائر للفترة 2007-2022

الوحدة: جيغاواط.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج	342	173	378	389	98	193	145
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإنتاج	72	56	117	150	50	75	80

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة و منظمة our world in data.

- **طاقة الكتلة الحيوية (Biomass Energy)**: وهي الطاقة المستمدة من البقايا العضوية سواء كانت نباتية أو حيوانية سواء عن طريق الحرق المباشر وهو ما يمدنا بالحرارة أو عن طريق التفاعل الكيميائي (تخمر أو تحلل) وهو ما ينتج عنه وقود حيوي أو غاز حيوي. وأدى تطور المستوى المعيشي للفرد الجزائري إلى زيادة المعدل اليومي للنفايات المولدة حيث تنتج الجزائر حاليا13.5 مليون طن من النفايات بحسب وزيرة البيئة والطاقات المتجددة، 60% منها عبارة عن نفايات عضوية قابلة للاستغلال كطاقة متجددة. وتقدر محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية إمكانيات الجزائر في هذا المجال ب 500 ألف طن مكافئ نفط.

المحور الثالث: عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة بالجزائر.

1.3. برامج الطاقات المتجددة في الجزائر.

بالإضافة إلى ما تم التطرق غليه في المحور الثاني حول الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الجزائر في مجال الطاقات المتجددة، تمتلك الجزائر العديد من المقومات التي تؤهلها لتكون قطبا جاذبا للاستثمارات

الأجنبية المباشرة في مجال الطاقات المتجددة ، بحيث اتجهت السياسة العامة للبلاد نحو تطوير قطاع الطاقة المتجددة من خلال اطلاق مشاريع للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية :

- **البرنامج الوطني للطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية 2011– 2035**:
- بيان وتوجهات السياسة العامة في الجزائر: بدى توجه الحكومة الجزائرية صريحا نحو الطاقات المتجددة نهاية العقد الأول من الالفية الجديدة من خلال تسطير برنامج طموح للطاقات المتجددة في الثالث من شهر فيفري سنة 2011 يقضي بإنتاج 22 الف ميغاواط بحلول سنة 2030، يتم استغلال 12 ميغاواط منها محليا وتوجه 10 ميغاواط للتصدير نحو الخارج والجدول التالي يوضح اهداف البرنامج المسطر وفترت إنجازه:

الجدول رقم03: البرنامج الوطني للطاقات المتجددة سنة 2011. **الوحدة: ميغاواط**

	المرحلة الأولى 2015_ 2020	المرحلة الأولى 2021_ 2030	المجموع
الخلايا الشمسية	3000	10575	13575
الرياح	1010	4000	5010
الحرارة الشمسية	-	2000	2000
التوليد المشترك	190	250	440
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الحرارة الجوفية	05	10	15
المجموع	4525	17475	22000

المصدر: برنامج تطوير الطاقات المتجددة 2016 وزارة الطاقة.

بالإضافة إلى تعزيز إنتاج الطاقة من مصادر متجددة تضمن البرنامج كذلك العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الفعالية الطاقوية و تحسين كفاءة الطاقة و نذكر منها (زواوية، 2018، صفحة 73):

✓ تحويل 200 ألف مركبة إلى استهلاك غاز البترول المميع (GPL).

- ✓ إعادة تدوير الزيوت المستعملة و إدخال نظام عتبات البنزين المستهلك على السيارات المستوردة.
- ✓ تشييد 100 الف سكن وفق نظام العزل الحراري، و إعادة تكييف 50 ألف منزل وفق هاته التقنيات.
- ✓ تعميم استخدام المصابيح الاقتصادية (LED) في الإنارة العمومية .
- ✓ توزيع 100 ألف سخان مائي يعمل بالطاقة الشمسية مما يسمح باقتصاد 40% من استهلاك الطاقة.

قدرت التكلفة الإجمالية للبرنامج حوالي 40 مليار دولار ن كما من شأن تنفيذ البرنامج أن يوفر حوالي 63 مليون طن مكافئ نفط، بالإضافة إلى خلق 50 ألف منصب شغل أثناء عملية البناء و 2000 منصب اثناء عملية التشغيل. كما يساهم البرنامج في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب كبيرة موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم 04: انبعاثات الغازات الدفيئة التي يمكن تجنبها من خلال برنامج الطاقات المتجددة 2011 –2030.

السنوات	2025	2030
كمية غاز CO_2 التي يمكن تجنبها بالمليون طن	95.9	193.3

المصدر: وزارة الطاقة و المناجم الجزائرية، برنامج تطوير الطاقات المتجددة.

بحلول سنة 2020 كانت نسبة تنفيذ هذا البرنامج لا تتجاوز 10% أي تم تحقيق حوالي 470 ميغاواط من بين 4525 ميغاواط كان مخططا لبلوغها، الأمر الذي جعل من بلوغ الهدف المنشود من البرنامج بحلول سنة 2030 أمرا مستحيلا وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية لإعادة تكييف البرنامج الوطني للطاقات المتجددة من جديد، حيث يقضي البرنامج الوطني للطاقات المتجددة الجديد بإنتاج ألف ميغاواط سنويا ابتداء من سنة2020 إلى غاية سنة 2035 بمعنى بلوغ هدف انتاج 15 الف ميغاواط بحلول سنة 2035(CER.EFE, 2020) .

الجدول رقم 05: نسبة إنجاز البرنامج الوطني للطاقات المتجددة بحلول سنة 2020.

المصدر	الهدف المخطط بلوغه (ميغاواط)	ما تم إنجازه (ميغاواط)	النسبة المئوية للإنجاز
طاقة كهروضوئية	3000	400	%13.33
طاقة الرياح	1010	50	%5
طاقة الكتلة الحيوية	360	0	-
طاقة الحرارة الجوفية	5	0	-
طاقة شمسية مركزة	-	25	-
المجموع	4375	475	%10.7

المصدر: 1. Fanack.com (no date) 'Algeria looks to solar energy to meet growing electricity demand'. Available at: https://fanack.com/economy-en/solar-energy-meet-growing-electricity-dem… (Retrieved 25 April 2021).

2.3 عراقيل الاستثمار في الطاقات المتجددة: على الرغم من أن الجزائر تمتلك العديد من المقومات الطبيعية التي تؤهلها لتكون قطبا جاذبا للاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقات المتجددة، إلا أنها لم تصل بعد لهاته المرحلة بسبب العراقيل التي تواجه المستثمرين في هذا المجال ونذكر منها:

- عدم استقرار قطاع الطاقات المتجددة: بعد أن كان مجال الطاقات المتجددة تابعا لوزارة الطاقة تم توكيلها لوزارة البيئة في ماي 2017، ثم استحدث وزارة مستقلة تعنى بالطاقات المتجددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20_322 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 سميت وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة بقيادة الوزير بن عتو زيان غير أن هذه الأخيرة لم تعمر طويلا حيث تم حلها وأوكل مجال الطاقات المتجددة لوزارة البيئة تحت مسمى وزارة البيئة والطاقات المتجددة في سبتمبر 2022، وحتى الشركة التي تم تكليفها بإنجاز مشروع تافوك واحد وهي شركة الطاقات المتجددة شمس والتي تم إنشائها مناصفة بين شركتي سونلغاز وسوناطراك تم الاستحواذ عليها ودمجها في شركة سونلغاز للطاقات المتجددة.

- ضعف المنظومة البنكية وعدم عصرنتها: لا يزال اندماج البنوك الجزائرية في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة بعيدا كل البعد عن المستوى العالمي، حيث أن الوضع الحالي يظهر أن البنوك الجزائرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالدولة ولا تمتلك أي مجال للمناورة بسبب الروابط التقليدية للنظام المصرفي والدولة.
- انخفاض أسعار الطاقات الأحفورية (الزازية و نادية، 2021، صفحة 204)نسبيا مقارنة بأسعار الطاقات المتجددة: تنتج الحكومة الجزائرية سياسة دعم الطاقة وهو ما يجعلها متوفرة بأسعار منخفضة حيث تدفع الأسر الجزائرية ما يعادل 0.038دولار لكل كيلوواط ساعة للكهرباء، بينما لا تدفع الشركات سوى 0.033 دولار لكل كيلوواط| ساعة للكهرباء (philippe, 2020, p. 89)، وهو ما يمثل ثلث تكلفة الإنتاج فقط الأمر الذي من شأنه أن يعيق التوجه نحو الطاقات المتجددة وتحقيق برامج الفعالية الطاقوية. حيث بلغت مبالغ الإعانات المباشرة و غير المباشرة لأسعار الوقود و الكهرباء و الغاز الطبيعي سنة 2022 ما قيمته 38.7 مليار دولار.
- عدم توفر اليد العاملة الخبيرة و المؤهلة حيث أظهرت دراسة استقصائية شملت 500 شركة متعددة الجنسيات أن توفر اليد العاملة المؤهلة يمثل ثاني أهم محفز على الاستثمار بعد توفر الاستقرار السياسي.

الشكل رقم 03: دراسة استقصائية شملت 500 شركة متعدد الجنسيات.

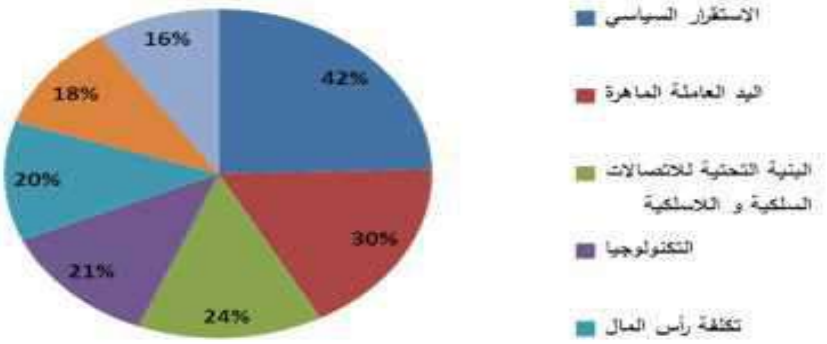

المصدر: الطيف عبد الكريم و كوراد فاطيمة، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواقع و التحديات، مجلة إبداع، العدد 01، 2019، ص157.

- عدم استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى تعددها حيث تم صياغة قانون الاستثمار لسنة 2016 أكثر من ثلاث مرات و بتدخل رئيس الجمهورية شخصيا.

- بعد المسافة بين مراكز الطلب ومراكز التوريد: حيث أن المناطق الجغرافية ذات المردود الطاقوي المرتفع (مناطق العرض) هي عبارة عن مناطق صحراوية غير آهلة بالسكان، بينما تمنع الكثافة الحضرية إقامة المشاريع الضخمة في المناطق الشمالية والتي تعتبر مناطق الطلب، بحيث يكلف ربط منزل واحد ضمن المناطق النائية الشمالية بالكهرباء و الغاز 1.5 مليون دج و يكلف أكثر 2 مليون دج في المناطق الداخلية و الجنوبية (عماد الدين، 2023).

- انتشار الفساد الإداري و الرشوة: فبحسب دراسة قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر فإن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم و الاستفادة من بعض المزايا و الخدمات (اللطيف و كوراد، 2019، صفحة 155)، و هو ما جعل الجزائر تحتل المرتبة 150 في مؤشر مكافحة الفساد حسب منظمة الشفافية العالمية سنة 2020 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2022)

- الاعتماد على مداخيل قطاع المحروقات: تعتمد الجزائر على مداخيل قطاع المحروقات بنسبة تفوق 93%.حيث استثمرت سوناطراك 3.256 مليار دولار على الاستكشاف و التنقيب عن البترول بين سنتي 2020 و 2022 و هذا لزيادة الإنتاج لتعويض نقص المداخيل الناجم عن الانخفاض في أسعار النفط (IRENA & CPI, 2023, p. 39) و هو ما يؤكد رغبة الحكومة في التمسك بالطاقات التقليدية.

- واحتكار سوق الطاقة الجزائري: يعتبر سوق الطاقة الجزائري محتكرا من قبل شركتي سوناطراك في مجال التنقيب والاستغلال ومجمع سونلغاز في مجال التوزيع وهما شركتان عموميتان تملكهما الدولة، .و غياب القطاع الخاص في قطاع الطاقة الأمر الذي يثير مخاوف المستثمرين الأجانب.

- غياب الإرادة السياسية لدى المسؤولين الجزائريين للتوجه نحو الطاقات المتجددة ، فعلى الرغم من تسطير برامج طاقات متجددة طموحة إلا أن عدم متابعة تنفيذها أدى إلى فشلها، بعد التخلي عن البرنامج الوطني الأول للطاقة المتجددة بعد استحالة تحقيق الأهداف المسطرة يواجه البرنامج الثاني الذي يقضي بإنتاج 15 ألف ميغاواط نفس المصير. فبحلول الثلاثي الأخير من سنة 2023 لم يبلغ إنتاج

الجزائر من الطاقات المتجددة ألف ميغاواط بالرغم من أن المرحلة الأولى تنتهي بنهاية سنة 2024 وتقضي بإنتاج أربعة الاف ميغاواط.

خاتمة:

إن توفر الإمكانيات الطبيعية في مجال الطاقات المتجددة لا يمكن أن يكون عامل محدد لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع بالجزائر و هو ما توصلنا إليه من خلال هاته الدراسة، حيث أنه على الحكومة الجزائرية أن تعمل على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال إعادة صياغة قوانين الاستثمار و جعلها أكثر مرونة و شفافية لتسهيل دخول المستثمرين، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية لتقليل مدة إنجاز المعاملات و تسهيل بدأ المشاريع و كذا الاستثمار المحلي في البنية التحتية المتعلقة بشبكة الطاقات المتجددة و تحرير سوق الطاقة لزيادة التنافسية و جودة الخدمات المقدمة.

و كمجموعة من التوصيات المقدمة نقترح:

- إلغاء قاعدة 51/49% أو تعديلها لجعلها أكثر مرونة.
- توفير المزيد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل عملية تأسيس الشركات.
- تقليص عدد الخطوات اللازمة لإنجاز المعاملات.
- استخدام التكنولوجيا لتسهيل عملية إنجاز المعاملات.
- مكافحة الفساد وتحسين الشفافية في الإجراءات الإدارية.

المراجع

bouferrouk, A., & bouferrouk, A. (2013). Renewable EnergyDevelopment In Algeria : Application, Opportunities, and challeges. Proceedings Of T he First International conference on Nanoelectronics, communications and Renewable Energy.

CEREFE .(2020) .*Transition energétique en Algérie* .alger: ministere de l'energie algerian.

IRENA, & CPI. (2023). *Global landscape of renewable energy finance, 2023.* Abu Dhabi: International Renewable Energy Agency.

Levasseur, S. (2002). investissement direct a l'étranger et stratégies des entreprises multinationales. département des études de l'OFCE.

OCDE. (1996). detailed Benchmark definition of FDI third edition,).

philippe, o. (2020). COVID-19 IN AFRICA:socio-economic impact, policy reponse and opportunities. *international journal of sociology and social policy*.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2022). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

إلهام موساوي، و محمد البشير مبيروك. (2018). دراسة تحليلية لدلائل توجه نظام الطاقة العالمي نحو الطاقات المتجددة. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 11، العدد1.

بن عباس حمودي. (2012). *دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الصين*. جامعة محمد خيضر بسكرة: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي.

بو بكر سلالي عامر عيساني. (2016). تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2002 - 2012. *مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية*، 19-37.

جمال محمود عطية. (2001). تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه. كلية التجارة – جامعة حلوان.

حلام زواوية. (2018). دوافع و فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة: تقييم حصيلة استغلال الطاقة المتجددة خلال الفترة 1980 -2016. *مجلة دفاتر بوادكس*، 49-81.

ستيتي الزازية، و عزالدين نادية. (أكتوبر , 2021). قراءة في مستقبل و واقع التحول الطاقوي نحو الطاقات المتجددة في الجزائر. المجلة الجزائرية للأبحاث و الدراسات، العدد04.

شريف عماد الدين. (26 أكتوبر, 2023). *دعم الطاقة في الجزائر يقترب من56 مليار دولار*. تاريخ الاسترداد 29 جانفي, 2024، من الطاقة: https://attaqa.net/2023/10/23/%D8

عبد الكريم اللطيف، و فاطيمة كوراد. (2019). تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع و التحديات. *مجلة الإبداع*، 144-158.

عبد الله العيجولي، و آدم بن مسعود. (افريل, 2020). واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية و التجارية المعاصرة، المجلد03، العدد02.

عبد الواحد صراررمة، و عبد الحميد قجاتي. (جوان, 2018). الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر، واقع و أفاق. مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الثامن.

التجارة الخارجية في الجزائر (الواقع والتحديات) دراسة تحليلية للفترة 2010–2022

Foreign trade in Algeria (reality and challenges) an analytical study for the period 2010-2022

عيساوي رياض [*]، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة (الجزائر)،
r.aissaoui@univ-bouira.dz
هاني محمد، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة (الجزائر)،
m.hani@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/12 تاريخ القبول: 2024/09/09 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاطار النظري للتجارة الخارجية واهميتها الاقتصادية، بالإضافة الى التطرق لواقع التجارة الخارجية في الجزائر وتحدياتها خلال الفترة 2010–2022.
ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الصادرات الجزائرية يغلب عليها قطاع المحروقات بنسبة تفوق 90%، إلا أن هناك ارتفاع ملحوظ في الصادرات خارج المحروقات في السنوات الأخيرة نتيجة الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية بغية الرفع من الانتاج الوطني وتخفيض الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات بهدف زيادة النمو الاقتصادي.
كلمات مفتاحية: تجارة خارجية ، صادرات، واردات، ميزان تجاري ، صادرات خارج محروقات.
تصنيفات JEL : F23 ، F14 ، F10

Abstract:
This study aims to identify the theoretical framework of foreign trade and its economic importance, in addition to addressing the reality of foreign trade in Algeria and its challenges during the period 2010-2022.
Through this study, we reached the conclusion that Algerian exports are dominated by the hydrocarbon sector by more than 90%, but there is a noticeable increase in non-hydrocarbon exports in recent years as a result of the measures taken by the Algerian state in order to increase national

[*] المؤلف المرسل.

production, reduce imports, and increase non-hydrocarbon exports with the aim of increasing economic growth.
Keywords: Foreign trade, exports, imports, trade balance, exports outside of hydrocarbons.
Jel Classification Codes: F10, F14, F23

1. مقدمة:

تشكل التجارة الخارجية أحد أهم الركائز الرئيسية المعتمدة من الدول لزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومع انتشار العولمة الاقتصادية في العالم توسعت العلاقات الاقتصادية بين دول العالم وتطورت التجارة الخارجية بينهم وذلك من خلال عمليات التبادل الدولي من صادرات وواردات، فالتجارة الخارجية هي الطريق الرئيسي الذي يطور العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة والرفع من حجم التدفقات السلعية والنقدية بينهم، فهي من الدعائم الرئيسية لرفع الإنتاج وتحسينه ومنه زيادة الصادرات وزيادة المداخيل من العملة الصعبة لتحقيق النمو الاقتصادي للدول.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعتمد على المحروقات لتمويل اقتصادها تتأثر تجارتها الخارجية بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية كأسعار النفط والغاز، الأمر الذي يؤثر على المداخيل من العملة الصعبة ما ينعكس سلبا أو إيجابا على سياستها الاقتصادية، حيث أن المداخيل من المحروقات هي التي توثر على الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة وعلى النمو الاقتصادي عموما، فالتجارة الخارجية تعتبر عاملا رئيسيا لزيادة المقدرة الإنتاجية للجزائر والقيام بالبرامج التنموية التي من شانها تطوير الاقتصاد الوطني، من خلال المداخيل من العملة الصعبة المتأتية من الصادرات ولهذا كان على الجزائر تطوير تجارتها الخارجية والانفتاح على الاقتصاد العالمي والرفع من الإنتاج وزيادة الصادرات خارج المحروقات، لزيادة المداخيل وزيادة النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة: تبرز إشكالية مقالتنا على النحو الآتي:

ما هو واقع التجارة الخارجية في الجزائر وما هي ابرز تحدياتها للفترة 2010–2022 ؟

منهجية الدراسة: اعتمدنا على المنهج الاستنباطي الوصفي من أجل تحديد الإطار النظري، ثم استخدمنا طريقة التحليل والترتيب لإبراز واقع التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2010 – 2022.

أهداف الدراسة: نستهدف من هذه الدراسة تحقيق ما يلي:

- التعرف على الإطار النظري للتجارة الخارجية

✍ الوقوف على واقع التجارة الخارجية في الجزائر وتحدياتها واهم مكامن القوة والضعف الذي يتميز به هذا القطاع في الجزائر للفترة 2010 – 2022

أقسام الدراسة: تنقسم دراستنا إلى جزئين هما على النحو الآتي:

✍ **المحور الأول: التأصيل النظري للتجارة الخارجية** .

✍ **المحور الثاني: تحليل واقع وتحديات التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2010 – 2022.**

2.التأصيل النظري للتجارة الخارجية

1.2 تعريف التجارة الخارجية: تعددت تعاريف التجارة الخارجية بتعدد زاوية النظر لأهميتها التنموية، وعليه فإننا نورد عدة تعاريف، لنقوم في الأخير بصياغة تعريف جامع ومانع لها، وذلك على النحو الآتي:

– " التجارة الخارجية هي أحد أهم ركائز العلاقات الاقتصادية الدولية التي يتم بموجبها عمليات تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات". (داود و اخرون، 2002، صفحة 13)

– " هناك من يعرف التجارة الخارجية على أنها "تلك العمليات والمهام والوظائف التي تمكن من انتقال السلع والخدمات عبر دول العالم، والمنظمة من خلال مجموعة من التنظيمات والسياسات والاتفاقيات التي تعقد بين الدول ". (الزبون، 2015، صفحة 9)

وهناك تعريف اشمل للتجارة الخارجية وهو أن " التجارة الخارجية تتمثل في المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتمثل في السلع الاستهلاكية والرأسمالية، ورؤوس الأموال والأشخاص والخدمات، التي تنشا بين أفراد يقيمون في دول مختلفة أو بين الحكومات والمؤسسات الاقتصادية التي تتواجد في مناطق سياسية مختلفة. (عابي، 2019/2018، صفحة 03)

2.2 أهمية التجارة الخارجية

إن التجارة الخارجية هي من بين أهم القطاعات الاقتصادية التي تؤثر في اقتصاديات العالم ككل، حيث تمثل المؤشر الرئيسي الذي يبين المقدرة الإنتاجية للدولة، ومدى قدرتها على المنافسة في السوق العالمي ويمكن إبراز أهمية التجارة الخارجية في ما يلي:

– توفير السلع الاستهلاكية والإنتاجية والخدمات التي يحتاجها اقتصاد الدولة من خلال الواردات، والتخلص من الفائض من السلع والخدمات والحصول على المداخيل من العملة الصعبة من خلال الصادرات؛

– تتيح التجارة الخارجية الفرصة لإيجاد أسواق أكثر لبيع السلع والمنتجات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الابتكار والاختراع، كما تؤدي إلى الرفع من حجم الادخار ورؤوس الأموال التي تعتبر من أهم العوامل الرئيسية في زيادة النمو الاقتصادي؛

– زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال ما توفره التجارة الخارجية من تخصيص وتقسيم للعمل والاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة في الاقتصاد، وذلك لزيادة الإنتاج وتحسينه وتسويقه محليا ودوليا؛ (وليد، 2019/2018، صفحة 49)

– الحصول على عوائد مالية من الصادرات والتي يمكن استخدامها في تمويل المشاريع التنموية؛

– تمكن التجارة الخارجية من تحقيق توازن في ميزان المدفوعات من خلال الإيرادات المالية المحققة من الصادرات لتغطية الواردات؛

– إن من بين المصادر الرئيسية للحصول على العملات الأجنبية هي التجارة الخارجية، مما يؤدي إلى تعزيز قدرة الدولة من السيولة النقدية والتي تعد عاملا مهما في تمويل الاستثمارات. (عابي، 2019/2018، صفحة 05)

3.2 عوامل قيام التجارة الخارجية

يعود العامل والسبب الرئيسي لضرورة قيام التجارة الخارجية بين الدول هو (الندرة النسبية) ومنه يمكن إيجاز أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي:

– الاختلافات النسبية بين الدول من ناحية وفرة الموارد أو ندرتها والإمكانيات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات؛

– الاختلافات النسبية في تكلفة الإنتاج بين الدول والذي يمثل السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية بين دول العالم؛

– التباين في مدى التطور التقني والتكنولوجي بين الدول هو من الأسباب المهمة التي أدت إلى قيام التبادل التجاري الدولي؛

– وجود فوائض في السلع والمنتجات في بعض الدول يقابلها عجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي في دول أخرى؛

– من بين الأسباب الرئيسية لقيام التجارة لخارجية هي تحقيق الإيرادات المالية لزيادة النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي؛

– ظهور الدولة الحديثة وتمتعها بالاستقرار السياسي، إضافة إلى دعمها لقطاع التجارة الخارجية الأمر الذي أدى إلى نمو التجارة الدولية واتساع الأسواق. (البدري، 2019، الصفحات 27-28)

4.2 سياسات التجارة الخارجية: تعد الأهداف الاقتصادية المحدد الرئيسي في رسم معالم السياسات التجارية للدولة، وهي حسب هذا المحدد تنقسم إلى سياستين هما سياسة حماية التجارة الخارجية، وسياسة حرية التجارة الخارجية وسوف نتطرق إليها فيما يلي:

1.4.2 سياسة حماية التجارة الخارجية:

إن سياسة حماية التجارة الخارجية يقصد بها سيطرة الدولة مستخدمة سلطتها وسيادتها، على المبادلات التجارية الدولية والتأثير عليها سواء بالنسبة لحجمها أو على الطريقة التي تتم بها تلك المبادلات التجارية، لغرض تحقيق أهداف اقتصادية معينة، وبهذا تعتبر هذه السياسة مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. (وليد، 2019/2018، صفحة 53)

واستند أنصار هذا المذهب إلى **الحجج التالية:**

–حماية الصناعات الناشئة: تنتشر هذه الحجة في الدول المتخلفة اقتصاديا، حيث تركز على الصناعات الناشئة ، أي عند بداية إنتاج منتوج ما في دولة ما، حيث أن تكاليف إنتاجها تكون مرتفعة في البداية، إضافة إلى نقص المهارة والخبرة في استخدام التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج، مع وجود عمال غير مهرة والذين هم بحاجة إلى تكاليف باهظة لتدريبهم، إضافة إلى نقص الكفاءات الإدارية ما يؤدي إلى وقوع أخطاء في التقدير مما يترتب عليها زيادة في التكاليف، كما أن الصناعات الناشئة تحتاج إلى حملات إشهار للتعريف بمنتجاتها محليا ودوليا مما يزيد من تكاليف الإنتاج، حيث أن كل ما سبق يؤدي إلى زيادة في سعر تكلفة إنتاج الصناعات الناشئة مما يجعلها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

ولهذا كان من اللازم أن تكون هناك حماية للصناعات الناشئة حتى تستطيع أن تصل إلى مرحلة النضج وخفض التكلفة مع زيادة الخبرة في استخدام التكنولوجيا في الإنتاج، حتى تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية.

– تنويع الإنتاج: تمكن الحماية من تفادي المخاطر الناجمة عن التخصص وتؤدي إلى تحقيق التنويع في الإنتاج، حيث أن البلد الذي يتخصص في إنتاج سلعة واحدة ويعتمد عليها كأساس في المبادلات الدولية، قد يتعرض اقتصاده للخطر في حالة إذا تعرضت هذا السلعة إلى ظروف طارئة سواء طبيعية أو اقتصادية، فعندما يكون هناك تنوع في الإنتاج يمكن ذلك الدولة من مواجهة الأخطار الاقتصادية مثل تقلبات أسعار

السلع أو في حالة ندرة بعض المنتجات بسبب الظروف السياسية، أو في حالة حدوث كساد اقتصادي في بعض الدول المصدر إليها المنتوج، ومنه لا يمكن أن يكون هناك تنويع في الإنتاج إلا إذا اتبعت الدولة سياسة الحماية. (وليد، 2019/2018، صفحة 54)

– **محاربة البطالة:** في حالة الركود الاقتصادي ينصح بحماية السلع المنتجة محليا وذلك لتخفيض نسبة البطالة في الاقتصاد الوطني، بحيث أن الحماية تؤدي إلى توجه المستهلك إلى استهلاك المنتجات المحلية، مما يرفع من المشاريع الإنتاجية المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العمال في الصناعات الوطنية التي تنافس الصناعات الأجنبية. (وفا، 2000، صفحة 27)

– **جذب رؤوس الأموال الأجنبية:** في حالة ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من السلع التي تنوي الدولة إنتاجها محليا، قد يجبر الشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك الدولة من خلال فتح فروع إنتاجية داخل هذه الدولة، لتجنب تلك الرسوم الجمركية العالية.

– **تحقيق إيرادات للخزينة العمومية:** من بين الإيرادات المتحصل عليها لفائدة الخزينة العمومية هي الضرائب الجمركية المفروضة على الواردات من السلع، حيث تستخدم تلك الإيرادات في الإنفاق العمومي، وبهذا تمكن التجارة الخارجية من تمويل الإنفاق العمومي للدولة وتمويل المشاريع التنموية.

– **حجة إغراق السوق:** الإغراق هو بيع المنتجات في الأسواق الدولية بأقل من سعرها في السوق الوطنية، وذلك للتخلص من الفائض أو مواجهة المنافسة من طرف الشركات الأجنبية، وبما أن الإغراق هو ضار باقتصاد الدول الأخرى لذا تلجا الدول باتخاذ تدابير لغرض حماية اقتصادها، وذلك بزيادة فرض الضرائب الجمركية على سلع الإغراق أو حتى منع الاستيراد الكلي على تلك السلع.

– **تحسين الميزان التجاري:** حيث أن مع فرض الضرائب الجمركية سيؤدي ذلك إلى خفض الواردات ومع ثبات الصادرات او ارتفاعها سوف يكون هناك تحسن في الميزان التجاري. (وليد، 2019/2018، الصفحات 55-56)

– **الأمن الوطني:** هناك بعض الصناعات من الضروري حمايتها وذلك لغرض الحفاظ عن الأمن الوطني، مثل صناعة المحروقات، والحديد والصلب...الخ.

– **الدفاع عن بعض الاعتبارات الاجتماعية:** ومثال ذلك حماية الأنشطة الفلاحية من المنافسة الخارجية، وذلك للحفاظ على طبقة الفلاحين من أي شكل من أشكال الضعف الاجتماعي وذلك للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدولة. (نوال، 2019/2018، صفحة 67)

2.4.2 سياسة حرية التجارة:

تعني سياسة حرية التجارة هو أن لا يكون هناك تدخل من طرف الدولة في المبادلات التجارية الدولية، وان لا تكون هناك قيود على التجارة الخارجية، ويكون هناك حرية في تدفق السلع والخدمات بين الدول. (نوال، 2019/2018، صفحة 70)

واستند أنصار هذا المذهب على **الحجج التالية**:

– **الاستفادة من منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي في الإنتاج**: إن التخصص وتقسيم العمل يعتبر حجة رئيسية لتحرير التجارة الخارجية، حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج منتوج معين تتمتع في إنتاجه بميزة نسبية، وبما أن التخصص الدولي يتأثر بحجم السوق الذي يتم فيه المبادلات التجارية، فانه كلما زاد حجم التجارة الدولية زاد معها التخصص في الإنتاج والتقسيم الدولي للعمل، وهذا ما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع في العالم بأقل تكلفة ممكنة وهذا ما لا يمكن حدوثه في حالة وضع قيود للتجارة الخارجية.

– **تطوير الإنتاج وتنويعه**: إن هدف تحرير التجارة الخارجية هو قيام المنافسة بين الصناعات المحلية والصناعات الأجنبية، مما يؤدي إلى تحفيز كل صناعة على تحسين وتطوير نفسها، حتى يمكنها الصمود في الأسواق الدولية التي تتميز بالمنافسة الشديدة، بينما في حالة وضع قيود للتجارة الخارجية والقيام بحماية المنتجات الوطنية يودي ذلك إلى عدم احتكاك المنتوج الوطني بالسلع الأجنبية، ومنه قتل روح الابتكار والتطوير.

– **إلغاء القيود الجمركية**: إن وضع قيود جمركية على الواردات يؤدي ذلك إلى انخفاض في التجارة الخارجية، وذلك لان تخفيض الواردات يؤدي حتميا إلى انخفاض الصادرات، وذلك لان إتباع الدولة لسياسة حماية التجارة سوف يؤدي بالدول الأخرى إلى اتخاذ نفس السياسة تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل، ومنه تتقلص التجارة الخارجية بين الدول وتقل المنافع بينهم.

–**تحقيق مصلحة المستهلكين**: إن سياسة تحرير التجارة الخارجية تؤدي إلى الحرية الكاملة للمستهلكين في اختيار المنتجات المحلية أو الأجنبية، مما يزيد من فرصهم في شراء المنتجات بجودة عالية وبأقل ثمن ممكن، ومنه تحقيق مصلحة المستهلكين، أما في حالة وضع قيود للتجارة، فيضطر المستهلكون إلى شراء المنتجات المحلية بأسعار مرتفعة وبجودة منخفضة وهذا ما يضر بمصالحهم.

– **محاربة الاحتكار**: إن سياسة حماية التجارة تؤدي بالمنتجين المحليين إلى احتكار سلعهم وذلك لعدم وجود منافسة من الشركات الأجنبية، وهذا ما يؤدي بهم إلى رفع أسعار السلع والتي في الغالب لا تكون بمواصفات عالمية ولا بجودة عالية. (نوال، 2019/2018، الصفحات 70-71)

– **زيادة التنافسية**: إن تحرير التجارة الخارجية وانفتاحها يؤدي إلى زيادة المنافسة بين المنتجين المحليين والأجانب، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسينه. (نوال، 2019/2018، صفحة 72)

3.تحليل واقع وتحديات التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2010– 2022.

1.3 التطور التاريخي للتجارة الخارجية للجزائر المستقلة

1.1.3 وضعية التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الرقابة (1962–1969):قامت الدولة في هذه المرحلة بتأميم كل من تجارة الجملة والتجارة الخارجية وتنظيمهما، والقيام بالرقابة على عمليات التصدير والاستيراد، حيث نص ميثاق الجزائر سنة 1964 على تأميم الدولة لقطاع التجارة الخارجية ومراقبتها وتحديد طبيعة ونوع السلع التي يتم استيرادها وتصديرها. (عابي، 2019/2018، صفحة 235) والآليات التي استعملتها الدولة في الرقابة والتحكم في التجارة الخارجية في تلك الفترة هي :الرقابة على الصرف ، والرسوم الجمركية ونظام الحصص.

2.1.3مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970–1989): قامت الدولة في هذه المرحلة باتخاذ مجموعة من التدابير بهدف احتكار التجارة الخارجية من طرف مؤسسات الدولة، كل مؤسسة حسب المنتج الذي تتخصص فيه، والغرض من هذا الاحتكار هي مراقبة تدفقات التجارة الخارجية والتحكم فيها، حيث شجعت الدولة على الصادرات وتركت لها الحرية الكاملة، أما الواردات فوضعت لها قواعد من خلالها يتم تنفيذها ومراقبتها حسب أهداف التنمية الاقتصادية للدولة ووفقا لقيودها المالية. (تومي و شقبقب، 2006، صفحة 32)

3.1.3 مرحلة تحرير التجارة الخارجية: لقد قامت الجزائر في هذه المرحلة بإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية، وذلك بعد أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986 وارتفاع حجم المديونية والضغوطات التي كانت من طرف المنظمات الدولية، واهم ما ميز هذه الإصلاحات أنها كانت مرحلية، فالمرحلة الأولى كان هناك تقييد للتحرير التجاري، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة إعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية والتوقيع على برنامج التعديلات الهيكلية، ومن **أهم التدابير** التي قامت بها الجزائر في هذه المرحلة هي: (تومي و شقبقب، 2006، صفحة 32)

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري؛
- التخلي عن سياسة دعم الأسعار؛
- التنسيق بين السياسة الجمركية وسياسة تحرير التجارة الخارجية؛
- إلغاء القيود الكمية والإدارية عن الواردات من السلع.

أ- أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر: تحرير التجارة الخارجية دفعت به عدة عوامل وأسباب نذكر منها:

- انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتعرض الجزائر لازمة اقتصادية وانخفاض القدرات المالية للدولة التي من شانها تمويل الاستثمارات وتلبية حاجيات المواطنين؛
- ندرة السلع الأساسية التي يحتاجها المواطن وندرة المواد الأولية التي تحتاجها المصانع؛
- تبني الدولة لسياسة استقلالية المؤسسات؛ (الجيلالي، 2007، الصفحات 203-204)
- التحولات الاقتصادية العالمية خاصة وجود العديد من الأسواق الدولية وزيادة نمو اقتصاديات الدول الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية؛
- انهيار الاتحاد السوفيتي اجبر الجزائر على تحرير التجارة الخارجية خاصة بعد تحول العالم من ثنائية القطب إلى أحادية القطب التي يتزعمها العالم الغربي الذي يتميز بالحرية الاقتصادية والتجارية؛
- **تفاقم أزمة المديونية:** مما أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية بهدف إعادة جدولة الديون مقابل شروط مجحفة تفرضها هذه المؤسسات على الاقتصاد الوطني مثل القيام بخوصصة المؤسسات العمومية وتحرير التجارة الخارجية؛ (عابي، 2019/2018، الصفحات 261-262)
- فشل سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية بسبب عدة نقائص منها: (فريال، 2017-2018، صفحة 28)

* الاعتماد على المحروقات في الصادرات مع غياب الإنتاج الحقيقي وتحقيق عجز في الميزان التجاري؛
* ارتفاع الواردات على حساب الصادرات خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الاستهلاكية؛
* ضعف المفاوضات في الأسواق الدولية أدى إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد المالية الدولية.

ب- أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر: توخت الجزائر من إصلاحات تحرير تجارتها الخارجية لصالح القطاع الخاص الأهداف التالية: (بوشنافة، 2006-2007، الصفحات 203-204)

– تحرير التجارة الخارجية تدريجيا وإزالة العقبات الإدارية والقضاء التدريجي على تدخل الدولة في التجارة الخارجية؛

– ضمان تدفق السلع الإنتاجية من (مواد أولية وتجهيزات صناعية ومواد نصف مصنعة) لاستمرار عمل المؤسسات الإنتاجية، وذلك من خلال استمرار تدفق الواردات؛

– تحسين جودة المنتجات الجزائرية لزيادة تنافسينها في الأسواق الدولية؛

– تسيير حركة رؤوس الأموال عبر إحداث مؤسسة إدارية تكون ذات مرونة كبيرة؛

– إصدار القوانين المتعلقة بالتحكيم الدولي والفصل في قضايا الاستثمارات الأجنبية.

2.3 واقع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2022/2010)

1.2.3 تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2010–2022)

إن الميزان التجاري هو من بين المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الهامة لمعرفة حالة أي اقتصاد في العالم كما انه يبين لنا حجم الصادرات والواردات، ومن خلاله يمكننا معرفة درجة الانفتاح التجاري في الاقتصاد الوطني وهذا ما سنعرفه من خلال هذا الجدول.

جدول رقم 01 يبين تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2010–2022 الوحدة مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2010	57053	40473	16580	%140,97
2011	73489	47247	26242	%155,54
2012	71866	50376	21490	%142,66
2013	65917	55028	10889	%120
2014	62886	58580	4306	%107,35
2015	37787	51702	-13915	%73
2016	30026	47089	-17063	%64
2017	34569	48981	-14412	%70.57
2018	41115	48573	-7458	84.64%
2019	34994	44633	- 9639	%78.40
2020	21925	35547	-13622	%61.67
2021	38558	37405	1153	%103.08
2022	65526	38757	26769	%169.06

المصدر: 1– صالحي سلمى، " واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010–2020 المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد4، العدد1، ص ص 412، 413.

2– تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الميزان التجاري حدثت له تغيرات عديدة خلال هذه الفترة، حيث أن في سنة 2010 كان الرصيد موجبا ب 16580 مليون دولار ثم ارتفع سنة 2011 إلى 26242 مليون دولار نتيجة ارتفاع الصادرات التي وصلت إلى 73489 مليون دولار بسبب ارتفاع اسعار النفط، مقارنة بالواردات التي بلغت 47247 مليون دولار حيث كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات 155.54% وكانت أغلبية التغطية من صادرات المحروقات والتي تمثل الجزء الأكبر من صادرات الجزائر، ثم بدا فائض الميزان التجاري بالانخفاض ابتداء من سنة 2012 حيث قدر ب21490مليون دولار، إلى أن وصل إلى 4306 مليون دولار سنة 2014 بسبب انخفاض الصادرات التي وصلت إلى 62886 مليون دولار وارتفاع الواردات إلى 58580 مليون دولار وهذا راجع لعدة **أسباب** :

– سياسة تحرير التجارة الخارجية التي اتبعتها الجزائر في تلك الفترة .

– قيام مصلحة الجمارك بتقديم تسهيلات كبيرة للمستوردين.

– ارتفاع الواردات من المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية. (عابي، 2019/2018، صفحة 288)

ابتداء من سنة 2015 الى سنة 2020 سجل الميزان التجاري الجزائري عجزا متواصلا قدر ب: (13915- ، 17063- ، 14412- ، 7458- ، 9639- ، 13622-) على التوالي بسبب الانخفاض الكبير للصادرات الراجع لانهيار اسعار النفط حيث هبطت اسعاره الى ما دون 20دولار للبرميل سنة 2020 بسبب تأثيرات جائحة كورونا، وفي المقابل ثبات نسبي للواردات، ما ادى بالجزائر الى اتخاذ اجراءات تقشفية لتخفيض الواردات وخفض فاتورة الاستيراد وهذا ما حدث بالفعل سنة 2020 حيث انخفضت الواردات الى 35547 مليون دولار بعد ان كانت 44633مليون دولار سنة 2019، اما ابتداء من سنة 2021 فقد شهد الميزان التجاري فائضا قدر ب 1153 مليون دولار وارتفع الفائض ليصل سنة 2022 الى 26769 مليون دولار بسبب ارتفاع اسعار النفط حيث فاق سعر البرميل 100 دولار، وهذا ما يفسر تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات حيث كلما كانت اسعار البترول مرتفعة حقق الميزان التجاري فائضا وكلما كانت أسعار البترول منخفضة حقق الميزان التجاري عجزا.

شكل رقم 01 يبين تطور الميزان التجاري في الجزائر للفترة 2010–2022 الوحدة مليون دولار

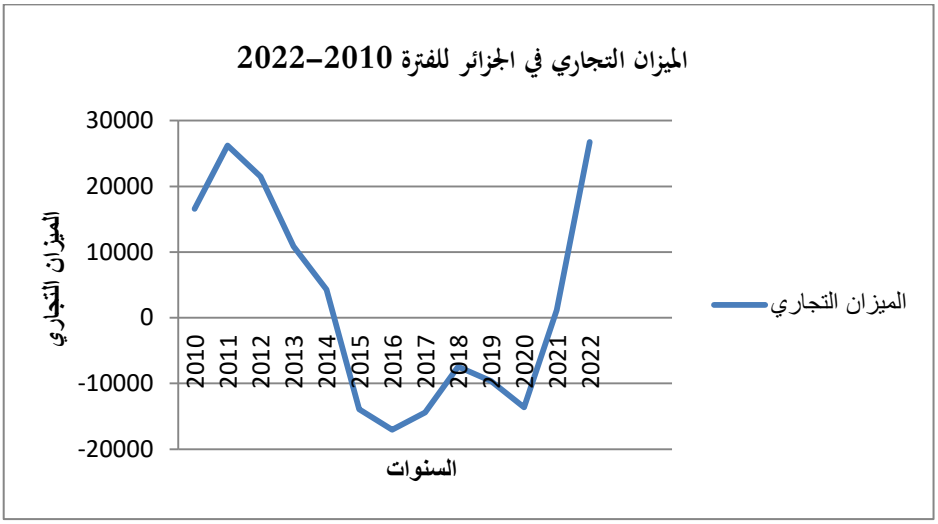

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01

2.2.3 تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2010–2022

جدول رقم 02 يبين تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2010–2022 الوحدة مليون دولار

السنوات	صادرات المحروقات	النسبة	صادرات خارج المحروقات	النسبة	مجموع الصادرات
2010	55527	%97.33	1526	%2.67	57053
2011	71427	%97.19	2062	%2.81	73489
2012	69804	%97.13	2026	%2.87	71866
2013	63752	96.72	2165	%3.28	65917
2014	60304	%95.86	2582	%4.11	62886
2015	35724	%94.54	2063	%5.46	37787
2016	28246	%94.07	1780	%5.91	30026
2017	33202	%96.04	1367	%3.96	34569
2018	38897	%94.6	2216	%5.4	41113
2019	32926	%94.1	2068	%5.9	34994
2020	20016	%91.3	1909	%8.7	21925
2021	34058	%88.32	4500	%11.67	38558
2022	59549	%90.88	5977	%9.12	65526

المصدر: 1- صالحي سلمى، " واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 "، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد4، العدد1، ص 418.

2- تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك ارتفاع في صادرات المحروقات من 55527 مليون دولار سنة 2010 إلى 71427 مليون دولار سنة2011 بسبب ارتفاع اسعار النفط، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى 20016 مليون دولار سنة 2020 بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط وتأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، ثم بدأت بالارتفاع تزامنا مع تحسن أسعار النفط إلى أن وصلت 59549 مليون دولار سنة 2022 وتراوحت نسب مساهمة صادرات المحروقات في الصادرات الإجمالية ما بين 88.32% و97.33%، أما الصادرات خارج المحروقات فتراوحت ما بين 1526 مليون دولار سنة 2010 إلى 5977 مليون دولار سنة 2022، وتبقى نسب مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا حيث تتراوح ما بين 2.67% و 11.67%، ومنه نستنتج أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يعتمد بشكل شبه كامل على صادرات المحروقات ونسبة الصادرات خارج المحروقات من الصادرات الإجمالية هي نسبة قليلة جدا لا تعكس تطلعات الدولة الجزائرية التي لها إمكانيات طبيعية وبشرية كبيرة.

شكل رقم 02 يبين تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2010–2022 الوحدة مليون دولار

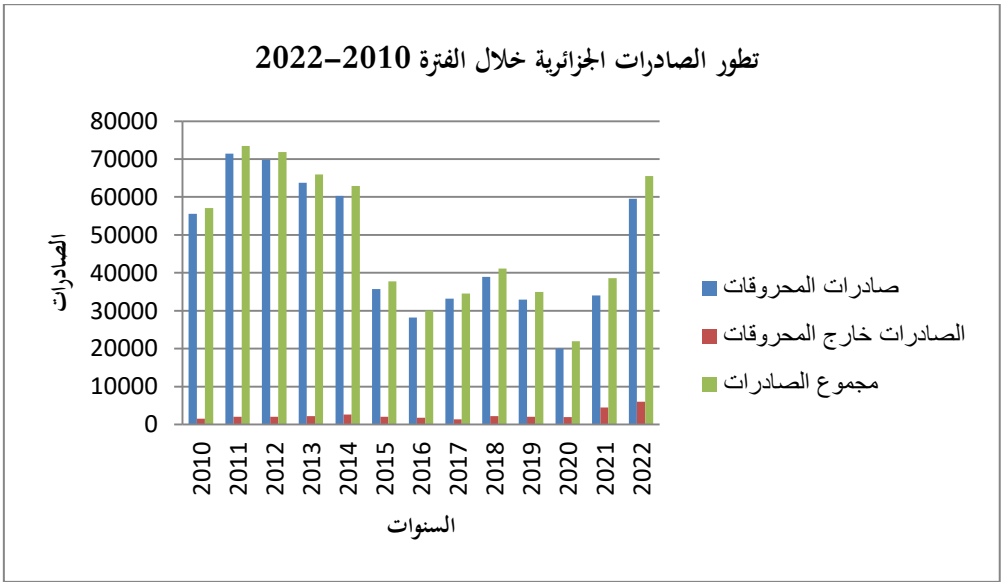

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 02

3.2.3 هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010–2022

جدول رقم 03 يبين هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010–2022 الوحدة: مليون دولار

السنوات	المنتجات الغذائية	المواد الأولية	المنتجات نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	الكهرباء	إجمالي الصادرات خارج المحروقات
2010	315	94	1056	1	30	30	-	1526
2011	335	161	1496	-	35	15	-	2062
2012	315	168	1527	1	32	19	-	2026
2013	402	109	1458	-	28	17	-	2165
2014	323	109	2121	2	16	11	-	2582
2015	235	106	1597	1	19	11	-	2063
2016	327	84	1321	-	54	19	-	1780
2017	350	73	845	-	78	20	-	1367
2018	373	93	1626	-	90	33	-	2216
2019	408	96	1445	-	83	36	-	2068
2020	437	71	1287	-	77	37	-	1909
2021	576	182	3490	1	171	79	-	4500
2022	269	263	5086	2	84	111	162	5977

المصدر: 1- صالحي سلمى، " واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 "، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد4، العدد1، ص419.

2- تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال هذا الجدول ان اغلبية صادرات الجزائر خارج المحروقات هي المنتجات نصف المصنعة حيث بلغت 1056 مليون دولار سنة 2010 واستمرت في الارتفاع حتى وصلت 5086 مليون دولار سنة 2022 اي ما نسبته 85% من مجموع الصادرات خارج المحروقات، وذلك بسبب زيادة صادرات الاسمدة، والحديد والصلب، والاسمنت، ثم تليها المنتجات الغذائية التي كانت قيمة صادراتها تتراوح بين 269 مليون دولار و 576 مليون دولار، ثم المواد الأولية التي كانت قيمة صادراتها 94 مليون دولار سنة 2010 لترتفع حتى وصلت إلى 263 مليون دولار سنة 2022 بسبب زيادة صادرات الفوسفات، ثم التجهيزات الصناعية التي كانت تتراوح بين 16 مليون دولار سنة 2014 و171 مليون دولار سنة 2021، ثم المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية التي كانت تتراوح بين 15 مليون دولار كادني

حد سنة 2011 و111 مليون دولار كأقصى حد سنة 2022، وأخيرا التجهيزات الفلاحية التي لم تتعدى مليوني دولار كأقصى حد.

شكل رقم 03 يبين تركيبة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لسنة 2022 الوحدة: %

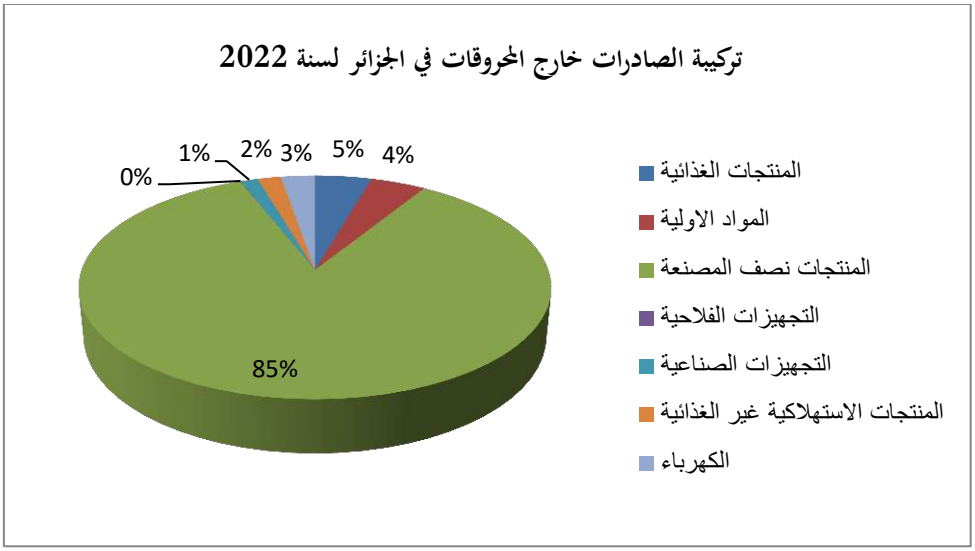

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03

4.2.3 تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2022

جدول رقم 04 يبين تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2022 الوحدة: مليون دولار

السنوات	المنتجات الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المنتجات نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية	أخرى	إجمالي السلع
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	-	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	-	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	-	50376
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210	-	55028
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	-	58850
2015	9316	2376	1560	12034	664	17067	8676	-	51702
2016	8223	1613	1563	11437	503	15412	8338	-	47089
2017	8069	1899	1456	10483	585	13368	8129	4992	48981
2018	8199	977	1814	10468	537	12824	9312	4442	48573
2019	7694	1369	1921	9840	437	10845	7934	4593	44633
2020	7723	890	2199	7614	198	8697	5577	2649	35547
2021	8877	513	3401	7313	247	9158	6498	1398	37405
2022	10369	581	4036	9581	204	8321	5282	383	38757

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:1- شليحي الطاهر، التجارة الخارجية في الجزائر واهم تحدياتها خلال الفترة 2018-2020، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، المجلد 21، العدد 01، ص103.
2- تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع في الواردات من سنة 2010 إلى سنة 2014، حيث في سنة 2010 حققت الواردات 40473 مليون دولار وارتفعت حتى وصلت 58850 مليون دولار سنة 2014، ثم انخفضت تدريجيا ابتداء من سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول واتخاذ الجزائر لإجراءات تقشفية لغرض تقليل الواردات وتخفيض فاتورة الاستيراد، حيث وصلت سنة 2015 إلى 51702 مليون دولار واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى 35547 مليون دولار سنة 2020، ومنه يتبين لنا ان الجزائر تعتمد بشكل شبه كلي في تلبية حاجياتها من السلع الاستهلاكية والانتاجية على الاستيراد من الخارج الامر الذي يكلفها فاتورة باهظة من العملة الصعبة، مما يحتم على الدولة الجزائرية اتخاذ اجراءات فعالة لزيادة الانتاج الوطني وتحسينه وتنويعه، لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيض فاتورة الاستيراد و زيادة الصادرات خارج المحروقات ومنه زيادة النمو الاقتصادي.

شكل رقم 04 يبين تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2010-2022 الوحدة: مليون دولار

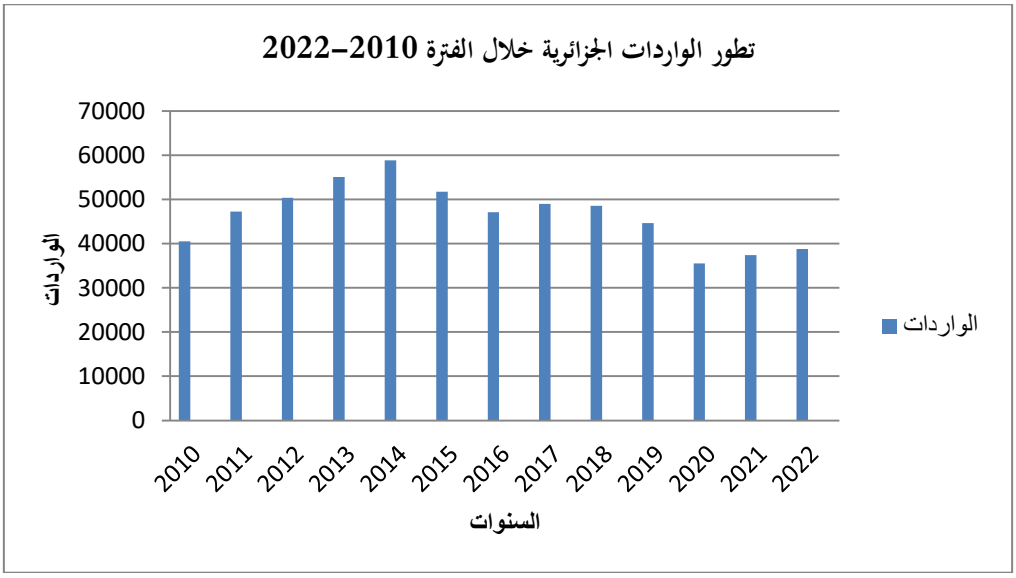

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04

شكل رقم 05 يبين تركيبة الواردات في الجزائر لسنة 2022 الوحدة: %

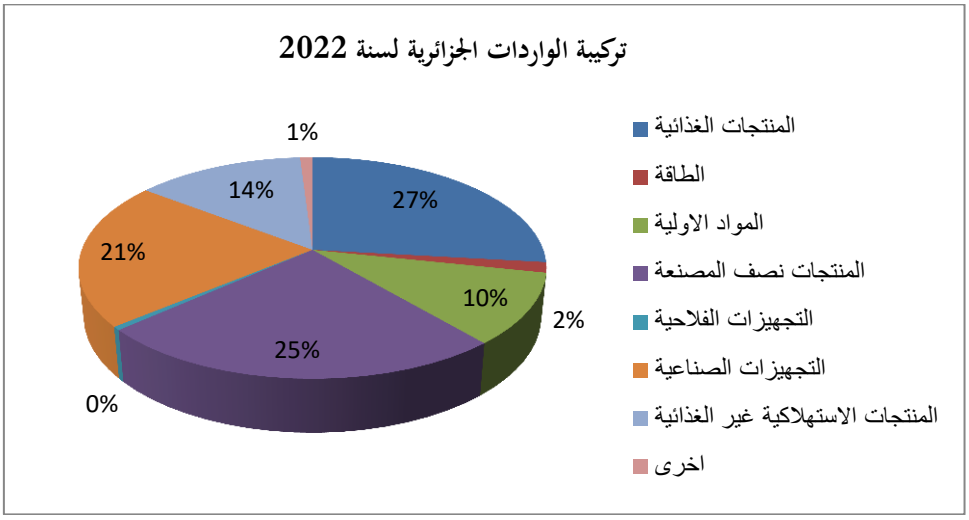

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04

نلاحظ من خلال هذا الشكل ان اكبر نسبة من الواردات سنة 2022 هي المنتجات الغذائية حيث قدرت ب 27% من اجمالي الواردات اي 10369 مليون دولار، والتي تشكل الحبوب الجزء الرئيسي منها خاصة في ظل ارتفاع اسعارها في الاسواق العالمية بسبب الحرب الروسية الاوكرانية، الامر الذي يحتم على الجزائر النهوض بالقطاع الفلاحي وزيادة انتاج الحبوب لتعزيز الامن الغذائي وتخفيض فاتورة الاستيراد، ثم تليها المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية ب 25% و 21% من اجمالي الواردات على التوالي، الامر الذي يعكس اهتمام الجزائر بمجال التصنيع خاصة صناعة الحديد والصلب والاسمنت اللذان عرفا تحسنا كبيرا خلال السنوات الاخيرة، ثم تليها المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية والمواد الاولية ب 14% و10% على التوالي واخيرا منتجات الطاقة والتجهيزات الفلاحية.

3.3تحديات التجارة الخارجية في الجزائر: للتجارة الخارجية في الجزائر عدة تحديات نذكر منها ما يلي:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كامل على قطاع المحروقات والتي تتميز بعدم استقرار أسعارها بسبب العوامل الاقتصادية والجيوسياسية العالمية؛
- انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- انخفاض النمو الاقتصادي وزيادة البطالة؛
- عدم وجود استقرار اقتصادي وضعف فعالية السياسة النقدية والمالية في تطوير الاقتصاد الوطني؛
- تفشي البيروقراطية والفساد الإداري وهو الأمر الذي يعيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛

– عدم وجود تنويع للمداخيل مع عدم فعالية البرامج التنموية في تحقيق النمو الاقتصادي؛
– عدم ارتباط الاقتصاد الجزائري بالأسواق المالية العالمية؛ (الطاهر، 2020، صفحة 110)
– ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير والاعتماد الشبه الكلي على الواردات لتغطية حاجيات الدولة من السلع الاستهلاكية والإنتاجية؛
– انخفاض الصادرات خارج المحروقات والتي لا تتجاوز 11% من الصادرات الإجمالية؛
– ضعف القطاع الفلاحي الذي بإمكانه زيادة الصادرات خارج المحروقات في ضل غياب القطاع الصناعي؛
– انخفاض الدعم اللوجستيكي الممنوح للمصدرين خاصة فيما يتعلق بالنقل والتخزين؛
– هشاشة النظام المصرفي الجزائري مع عدم قدرته على المساهمة في زيادة الصادرات خارج المحروقات؛
– نقص الإبداع والابتكار في المؤسسات الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض جودة المنتجات الجزائرية وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. (ابراهيم و واخرون، 2021، صفحة 437)

4.خاتمة:

رغم كل الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل ترقية التجارة الخارجية وزيادة الصادرات خارج المحروقات وتخفيض الاعتماد على صادرات المحروقات في تمويل الاقتصاد الوطني، إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة حيث مازال الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعيته لقطاع المحروقات، وتقدر صادرات المحروقات بأكثر من 90% من إجمالي الصادرات فيما لم تتعدى الصادرات خارج المحروقات نسبة 11% من الصادرات الإجمالية في أحسن الظروف، ولهذا كان لابد على الجزائر القيام بإصلاحات جديدة في قطاع التجارة الخارجية وزيادة المجهودات خاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاج وتحسينه وتنويعه وذلك لتنويع المداخيل والقضاء تدريجيا على تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

النتائج: من دراستنا هاته فقد توصلنا الى النتائج التالية:

– قامت الجزائر بتحرير التجارة الخارجية وتوجهت نحو اقتصاد السوق بداية من فترة التسعينات وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها، وتعرضها لازمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986 وأزمة مديونية، مما اجبرها على التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛
– رغم الإصلاحات والجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل تطوير قطاع التجارة الخارجية إلا أن الصادرات الجزائرية يغلب عليها قطاع المحروقات بنسبة تفوق 90%، إلا أن هناك ارتفاع ملحوظ في الصادرات خارج المحروقات سنة 2021 و 2022 قدر ب 10% من إجمالي الصادرات؛

– تتأثر مداخيل الجزائر من العملة الصعبة بأسعار النفط العالمية، حيث كلما انخفضت أسعار النفط كان هناك انخفاض في المداخيل وكلما ارتفعت أسعار النفط كان هناك ارتفاع في المداخيل؛

– إن سياسة تحرير التجارة الخارجية ليس دائما لها آثار ايجابية على الاقتصاد، فيمكن أن يكون لها آثار سلبية خاصة في ضل اقتصاد غير إنتاجي معتمد على المحروقات وغير قادر على المنافسة في الأسواق العالمية الدولية.

التوصيات: خرجنا من هاته الدراسة بعدد من التوصيات نسردها على النحو الآتي:

– يجب على الجزائر تطوير القطاع الصناعي والفلاحي بهدف التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المحروقات خاصة وان أسعارها غير مستقرة في الأسواق العالمية؛

– تعزيز الابتكار والتطوير في المؤسسات الإنتاجية لغرض تحسين جودة المنتوج الجزائري وزيادة تنافسيته في الأسواق الدولية؛

– إصلاح النظام المصرفي والجبائي ومحاربة البيروقراطية والفساد الإداري فيهما؛

– تقديم تسهيلات إدارية وضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي لغرض زيادة الإنتاج وتحسينه، لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيض فاتورة الاستيراد وزيادة الصادرات خارج المحروقات؛

– الاستفادة من تجارب الدول الكبرى المصدرة لغرض زيادة التصدير خارج المحروقات؛

– تشجيع التصدير للأسواق الإفريقية لقرب المسافة وتحسن العلاقات مع الدول الإفريقية؛

– رقمنة قطاع التجارة الخارجية و توفير المعلومات الخاصة بالتصدير والأسواق الدولية.

5. قائمة المراجع:

1- البدري ,ب .ح .(2019) .اقتصاديات التجارة الخارجية .عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

2- الجيلالي ,ع .(2007) .التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص . دار الخلدونية للنشر والتوزيع .

3- داود ,ح .ع &.,اخرون .(2002) .اقتصاديات التجارة الخارجية .عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

4- الزبون ,ع .ا .(2015) .التجارة الخارجية .عمان :دار اليازوري للنشر والتوزيع.

5- وفا ,ع .ا .(2000) .سياسات التجارة الخارجية .مصر :دار النهضة العربية.

6- بوشنافة ,ا .(2006-2007) .الاثار المحتملة لانظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الادوية –حالة مجمع صيدال .–اطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة الجزائر.

7- عابي ,و .(2018/2019) .حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر .–اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص :الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة .سطيف ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة سطيف.1

8- فريال ,ف .(2017-2018) .الاصلاحات الجمركية كاداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر .(2005-2017)اطروحة دكتوراه في علوم التسييرتخصص تسيير عمومي .الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ,الجزائر :جامعة الجزائر.03

9- نوال ,س .(2018/2019) .اثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري –دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب .اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي .الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ,الجزائر :جامعة الجزائر.3

10- وليد ,ح .(2018/2019) .تحليل علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية – دراسة حالة دول شمال افريقيا .–اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير .المسيلة ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعة المسيلة.

11- ابراهيم ,ت & .,واخرون .(2021) .تقييم سياسة التجارة الخارجية في الجزائر وانعكاسها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة .(2010- 2019) مجلة العلوم الادارية والمالية، 5(2) .

12- الطاهر ,ش .(2020) . التجارة الخارجية للجزائر واهم تحدياتها خلال الفترة. (2018-2020) مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، 21 (1) .

13- تومي ,ص & .,شقبقب ,ع .(2006) .النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة . (1970-2002) مجلة الباحث .4(4) .

14- سلمى ,ص .(2021) .واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من . 2010 الى 2020 المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، 4(1) .

15- https://www.bank-of-algeria.dz/ar/ تقارير بنك الجزائر

واقع الإدارة اللوجيستية وسلسلة الإمداد في الدول النامية: دراسة حالة مجموعة من الدول النامية، تركيا–مصر–الجزائر خلال فترتي 2021–2022

The reality of logistics management and supply chain in developing countries: a case study of a group of developing countries, Turkey-Egypt-Algeria during the periods 2021-2022

حمزة بن الزين، مخبر الدراسات الكمية في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية (الجزائر)،
benzine.hamza@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2023/12/28 تاريخ القبول: 2024/06/18 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تحليل واقع الاداء اللوجستي في المناطق النامية بالجزائر، مصر و تركيا لسنتي 2021-2022 استناد الى بعض المؤشرات و الاحصائيات الصادرة عن مؤشر المعرفة العالمي GKI. حيث تم الاعتماد على ثماني 08 مؤشرات و هي :الاداء اللوجستي – القدرة الانتاجية للنقل – المرونة التجارية – سهولة بدء النشاط التجاري – التجارة (% من الناتج المحلي الاجمالي) – التجارة عالية التقنية (% مجموع التجارة) – تركيز المنتج – تركيز السوق.الحوصلة التي تم التوصل لها من هذه الدراسة ان اللوجستيات التجارية شهدت قيما متراجعة في هذه الدول التي تمتلك من الامكانيات الجغرافية و اللوجستية(مضائق بحرية – تركيا، قنوات بحرية – مصر ، و قواعد صناعية – الجزائر)، مقارنة بما تحققه دول اخرى ولا تمتلك نفس الامكانيات والخصائص الجغرافية (الامارات، كندا، اليابان، ...). وبصفة خاصة اعطت نتائج تركيز السوق والمنتج تقدم تركيا في هذا المجال نتيجة تركيزها على منتجات معينة واسواق معينة مما اثبت نجاعة هذه الاستراتيجية في هذا المجال على الاقل.

كلمات مفتاحية : إدارة لوجيستية، سلسلة إمداد، دول نامية، خدمات لوجيستية.

تصنيفات JEL:: 10A، E44 ، F10

Abstract:

This study analyzed the logistical performance in developing regions of Algeria, Egypt, and Turkey during 2021-2022, using indicators from the Global Knowledge Index (GKI). Eight key indicators were examined, including logistics performance, transportation production capacity, and trade flexibility, among others. The findings indicated a decline in commercial logistics in these countries, despite their geographical advantages, compared to nations without such characteristics, like the UAE and Canada. Notably, Turkey excelled in market and product focus, demonstrating the effectiveness of its strategy in leveraging specific products and markets for improved logistical performance..

Keywords: Logistics management, supply chain, developing countries, logistics services

Gel classification: 10A, E44, F10

1.مقدمة:

تعد الخدمات اللوجستية أحد الموضوعات الحيوية التي زاد الإهتمام بها في السنوات الأخيرة على الصعيدين الأكاديمي والتطبيقي في مجالات كثيرة مثل الإدارة العامة وكذلك في مجالات أخرى مثل التسويق وإدارة الأعمال الذي يعكس ضرورة التكامل في مجالات الإدارة في تقديم الخدمات اللوجستية. ومفهوم الخدمات اللوجستية يتمثل في أنه مجموعة من الخدمات العامة التي تعمل الجهات الإدارية على تأمينها بأفضل الطرق المتاحة لضمان سير العمليات والأنشطة بالشكل المطلوب، ويسعى مدراء العمليات اللوجستية في المناطق الصناعية إلى الحصول على أفضل الموارد من مصادرها، وتخزينها بالشكل الأمثل ثم نقلها بالطرق المناسبة إلى المكان النهائي الذي يحتاجها، بينما يعرف مجلس إدارة اللوجستيات الأمريكي اللوجستيات على أنها عملية التخطيط والتنفيذ والمراقبة لحركة تخزين المواد الخام، يعتبر موضوع التوريد من المواضيع العامة و الحديثة سواء على المستوى التطبيقي او الاكاديمي حيث لم يبدأ الاهتمام به الا أثناء الحرب العالمية الثانية أين تم تطبيقه في المجال العسكري , وهذا بتوفير متطلبات الحرب بزيادة سرعة النقل , و توزيع المواد الغذائية بطريقة ووقت مناسبين و لم يقتصر على هذا فقط اذ اصبح

يقترن أيضا بالتنظيم و التخطيط و نقل الذخائر و قطع الغيار. أما اقتصاديا فقد بدأ الاهتمام بالتوريد للضرورة الملحة التي تفرضها المنافسة الناجمة عن تطوير المؤسسات التي تتطلب تقليص التكاليف و تحسين الخدمات للزبائن من أجل تحقيق مردودية عالية و توزيع نشاطها و فتح مجالات أوسع للنضال الى جانب حصولها على مكانة داخل السوق .فالتوريد أصبح وظيفة مهمة من وظائف المؤسسة الانتاجية و التجارية فيما يتعلق بالاحتياجات المادية المتضمنة التموين ,التوزيع,الانتاج و كذلك تدفق المعلومات

إن الأنشطة اللوجيستية وإدارة الإمداد في المناطق الصناعية تهدف بشكل أساسي إلى إرضاء المستهلك من خلال تحقيق مزايا تنافسية وفي خلال سعيها نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية، تواجه المنظمة عدد من المعوقات التي يصعب تخطيها دون إعادة النظر في سلوكها التنظيمي، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية،وتبني التوجهات والممارسات الراشدة التي من شأنها توجيه المنظمة نحو تحقيق أهدافها الإسترتيجية

من خلال ماسبق يمكننا طرح الإشكال التالي:

كيف تساهم الإدارة اللوجيستية وسلسلة الإمداد في تنمية إقتصاديات الدول النامية؟

1.1 فرضيات الدراسة:

- ✓ تساهم الإدارة اللوجيستية في تحسن أداء إقتصاديات الدول النامية؛
- ✓ تعمل الخدمات اللوجيستية على الرفع من مستوى تنافسية إقتصاديات الدول النامية
- ✓ تسعى الجزائر ومصر وتركيا في إعتماد الخدمات اللوجيستية وسلاسل الإمداد كمحور مهم في التنمية الإقتصادية.

2.1 أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى توضيح النقاط التالية

- ✓ التحسيس بأهمية الإدارة الوجيستيةوسلسلة الإمداد في منظمات الأعمال؛
- ✓ الإلمام باليات تفعيل الإدارة الوجيستيةوسلسلة الإمداد في المناطق الصناعية؛
- ✓ مجالات تطبيق الإدارة الوجيستيةوسلسلة الإمداد في المناطق الصناعية؛
- ✓ واقع الإدارة الوجيستيةوسلسلة الإمداد في منظمات الأعمال.

3.1 منهج البحث:

تماشيا مع موضوع البحث واهمية الدراسة، إستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، اما المنهج الوصفي فتم إستخدامه من أجل وصف متغيرات الدراسة، واستخدمنا كذلك المنهج التحليلي في تفسير وتعليل إحصائيات الدراسة.

2.مفهوم الخدمات اللوجستية: إن للخدمات اللوجستية خصائص وطرائق إنتاج ووسائل توزيع تختلف عن المنتجات والسلع المادية، فإن تسويق الخدمات يختلف عن تسويق المنتجات، وعليه فإن ألنشطة والسياسات واالستراتيجيات المعتمدة في الخدمات تختلف من حيث ألبعاد والمداخل والمضامين عن المعتمدة في المنتجات، وأن مفهوم الخدمات اللوجستية هو أنها عبارة عن منفعة مدركة، قائمة بحد ذاتها، أو متأصلة بشيء مادي، قابلة للتداول، وال تترتب عليها ملكية، وهي في الغالب غير محسوسة، إذا كانت الجوانب غير المحسوسة هي الغالبة في العرض فإن ذلك يعني أنها خدمة وليست منتجا صحيحً والعكس ،الى ان مفهوم الخدمات اللوجستية يمثل النشاط الذي يهدف الى الحصول على المنتجات المناسبة في المكان المناسب والوقت المناسب وبالكلف المناسبة (المتيوتي، 2020، صفحة 17)

تعرف كذلك على أنها علم وفن إدارة تدفق السلع والبضائع والمعلومات والأفراد من منطقة الإنتاج إلى منطقة الإستهلاك، حيث تتمثل الإدارة اللوجيستية في النقاط التالية:

- ✓ هدف الأعمال الوجيستية هو توفير السلع والخدمات للعملاء في الأسواق المستهدفة وفق رغباتهم ومتطلباتهم؛
- ✓ اللوجيستية هي ضمان توفير المنتج الصحيح بالكمية الصحيحة وبالطريقة الصحيحة؛
- ✓ للوجيستية قسمين: لوجيسية إدارية، لوجيستية إنتاجية.)إبراهيم, 2013(16 .p ,

تسعى الإدارة اللوجيستية في توفير الدعم والإسناد للازم في المناطق الصناعية من خلال توفير كل الحاجيات اللازمة لتحقيق رغبات ومتطلبات الزبائن من السلع والخدمات.

3.انواع اللوجيستية:

1.3 خدمات التخزين: ويتم فيها الحصول على كافة التراخيص التي ترتبط بعملية التخزين ذاتها والتي تتناسب مع نوعية المواد المطلوب تخزينها وفق لأحكام القانون وذلك للمحافظة على حالتها لفترة من الزمن.

2.3 خدمات النقل: وتتطلب وجود وسائل النقل المناسبة والمرخصة لأغراض النقل، حيث يوجد لكل نوع من أنواع النقل اللوجيستي وسيلة مناسبة لها ترخيص وشروط محددة وفقا لطبيعة المواد المراد نقلها.

3.3 خدمات الشحن والتلخيص الجمركي: وتقدمها جهات رسمية ليستفيد منها القائمون على عملية الإستثمار عند التعامل مع الصادرات والواردات، حيث تتم في اطارها القانوني المسموح به.

4.3 خدمات التوريد: بحيث تعمل على توفير المواد المطابقة للمواصفات وفي المكان الصحيح و الوقت المناسبة وبالكميات المحددة سلفا.

5.3 الخدمات اللوجيستية المتكاملة: عملية ادارية متكاملة ومتناسقة

6.3 الخدمات اللوجيستية الدولية المتكاملة: انتقال عملية الدعم والإسناد من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي)محمد, 2021(17 .p ,

4.مفهوم إدارة سلسلة الإمداد:

إدارة سلسلة الإمداد هدفه الأساسي هو دمج وإدارة مصادر المواد وتدفقها ومراقبتها باستخدام منظور النظم الكلي وذلك عبر وظائف متعددة ومستويات متعددة من الموردين. يحتاج إلى فلسفة تكاملية لإدارة التدفق الكلي لقناة التوزيع من المورد الأصلي إلى المستخدم النهائي [*] (سالم، 2023، صفحة 02)

5.أبعاد سلسلة التوريد:

المشاركة في المعلومات :ينظر إلى ندرة المعلومات أو عدم توفرها في سياق سلسلة التوريد بأنها السبب وراء جعل املعلومات غير مكتملة،وما يشبه هذه الحالة تلك التي تتضمن توفر املعلومات دون تشاركها بين

أطراف سلسلة التوريد في غاية الأهمية .ويفهم من ذلك أن تشارك المعلومات بين بين الشركاءفي سلسلة التوريد يعد أمرا مهم جدا.

الإتصالات: تعد الإتصالات واحدة من العوامل المؤثرة في فاعلية سلسلة التوريد خاصة إذا اتسمت هذه الإتصالات بالدقة وأجريت في وقتها المناسب.وفي حين تكون الشركات مطالبةباستخدام آليات فاعلة لإدارة التفاعال تضمن سلسلةالتوريد فإن عليها تعزيز عملياتا الإتصال وتبادلً المعرفة .

التخطيط المشترك والتعاون: يشكل التخطيط المشترك بين شركاء سلسلة التوريد أحد العناصر المهمة لتحسين أداء سلسلة التوريد اذ يحسن من مرونة سلسلة التوريد ويمكن الشركة من تقديم القيمة المضافة التي تسعى لتقديمها لزبائنها و تصنف بعض الدراسات التخطيط المشترك بين شركاء سلسلة التوريد تحت مداخل التعاون التشغيلي. (رجاء،، 2021، صفحة 521)

7.الدراسة التحليلية :

للتعرف اكثر على واقع اللوجستيات التجارية في المناطق الصناعية، سنتطرق الى عرض و تحليل اهم المؤشرات المساعدة في تقييم الاداء اللوجستي ممثلة في :

الاداء اللوجستي – القدرة الانتاجية للنقل – المرونة التجارية – سهولة بدء النشاط التجاري – التجارة (% من الناتج المحلي الاجمالي) – التجارة عالية التقنية (% مجموع التجارة) – تركيز المنتج – تركيز السوق.

من خلال تحديد نقاط القوة والضعف بالنسبة لاداء اقتصاد الدول المعنية وهي : الجزائر، مصر وتركيا. حيث تم التركيز على هذه الدول لعدة اعتبارات نذكر منها :

- تمتلك الجزائر ومصر (حاسي مسعود، سيناء) اكبر قواعد صناعية في افريقيا؛
- تعتبر تركيا نموذجا رائدا في التجارة العالمية خاصة من حيث تصدير السلع والخدمات التي تبلغ 51.6 بالمئة من مجمل صادراتها نحو الاتحاد الاوروبي. اضافة الى تموقعها جغرافيا فهي تربط اوروبا بآسيا عبر مضيقي البوسفور والدردنيل؛

- تمتلك مصر قناة السويس التي تعتبر أسرع ممر بحري بين القارتين و توفر نحو 15 يوما في المتوسط من وقت الرحلة عبر طريق رأس الرجاء الصالح. مما يجعلها تتحكم في (08 الى 12 بالمئة من حجم التجارة العالمية بإيرادات بلغت 7.010 مليار دولار أمريكي سنة 2022، مما يعزز مكانتها التجارية و اللوجستية؛

8.مؤشر الاداء اللوجستي

مؤشر الأداء اللوجستي الدولي هو مؤشر موجز لأداء قطاع الخدمات اللوجستية يجمع بيانات ستة مكونات أساسية للأداء في مقياس مجمع واحد. وتُستَبدل القيم غير المتاحة بمتوسط إجابة البلد على كل سؤال، مع تعديلها تبعا لمتوسط انحراف المشارك عن متوسط البلد في إجاباته على الأسئلة. والمكونات الأساسية الـ (06) الستة هي:

- كفاءة عملية التخليص الجمركي، مصنفة من : **منخفضة جدا** إلى '**عالية جدا**؛
- جودة البنية التحتية الأساسية المتصلة بالتجارة و النقل، مصنفة من '**منخفضة جدا** إلى '**عالية جدا**؛
- سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، مصنفة من '**صعب للغاية**' إلى '**سهل للغاية**؛
- كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية، مصنفة من '**منخفضة جدا** إلى '**عالية جدا**؛
- القدرة على تعقب الشحنات، مصنفة من '**منخفضة جدا** إلى '**عالية جدا**؛
- عدد المرات التي تصل فيها الشحنات إلى المرسل إليهم في الوقت المحدد أو المتوقع، مصنفة من '**نادرا**' إلى '**دائمًا تقريبًا**؛ ويتراوح المؤشر من **واحد** إلى **خمسة**، حيث تمثل الدرجة الأعلى أداء أفضل(bank, 2021) .

الجدول رقم (01) : مؤشر الاداء اللوجستي لدول الجزائر ، مصر، تركيا لسنتي 2021 و 2022

المؤشر	البلد	الجزائر		مصر		تركيا	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2021							
الاداء اللوجستي		36.2	114	45.6	67	/	/
2022							
الاداء اللوجستي		/	/	45.6	65	53.65	45

المصدر : من اعداد الباحث ، انطلاقا من تقرير مؤشر المعرفة العالمي GKI .

بقراءة حول بيانات الدول لمؤشر الاداء اللوجستي لسنتي 2021 و 2022 ، نجد أن الفرق في الترتيب و القيم المحل عليها واضحة خاصة بين الجزائر من جهة، ومصر وتركيا من جهة ثانية. حيث جاءت الجزائر في المرتبة 114 عالميا بقيمة بلغت 36.2، بينما مصر في المرتبة 67 عالميا بقيمة بلغت 45.6. و تركيا في المركز 45 عالميا من اجمالي 138 دولة شملها التقرير بقيمة بلغت 53.65 . مما يعطي تصورا واضحا حول ضعف كفاءة عملية التخليص الجمركي و كذا النقص في كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية المرتبطة اساسا بعدد المرات التي تصل فيها الشحنات إلى المرسل إليهم في الوقت المحدد أو المتوقع. اضافة الى ضعف جودة البنية التحتية الأساسية المتصلة بالتجارة و النقل.

9.مؤشر القدرة الانتاجية للنقل :

يوفر مؤشر القدرات الإنتاجية مقياسا كميًا **للموارد الإنتاجية** و **قدرات تنظيم المشاريع** و **روابط الإنتاج في اقتصاد معين.** وتنقسم الركائز الثلاث للقدرات الإنتاجية إلى **الفئات الثماني** التالية: تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، التغيير الهيكلي، رأس المال الطبيعي، رأس المال البشري، الطاقة، النقل، القطاع الخاص، المؤسسات. يقيس مؤشر القدرة الإنتاجية للنقل قدرة النظام على نقل الأشخاص أو البضائع من مكان إلى آخر.

(نفس المرجع و الصفحة، نقلا عن United Nations Conference on Trade and Development, UNCTADSTAT.)

الجدول رقم (02) : مؤشر القدرة الانتاجية للنقل لدول الجزائر ، مصر، تركيا لسنتي 2021 و 2022

المؤشر	البلد	الجزائر		مصر		تركيا	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2021							
القدرة الانتاجية للنقل		07.50	147	42.8	25	/	/
2022							
القدرة الانتاجية للنقل		/	/	20.4	91	31.72	44

المصدر : من اعداد الباحث ، انطلاقا من تقرير مؤشر المعرفة العالمي GKI .

أعطت قيم الجدول السابق نتائج متفاوتة في القيم والترتيب العالمي للقدرات الانتاجية للنقل بمختلف مكوناته الموضحة سابقا. حيث سجلت الجزائر قيمة 07.50 من القدرة الانتاجية للنقل في المرتبة 147 عالميا، في حين جاءت مصر في مراتب متقدمة عالميا بقيمة 42.8 و ترتيب 25 عالميا لكنها تراجعت سنة 2022 الى المرتبة 91 عالميا بقيمة 20.4 مما جعلها نقاطا مهمة في مجال النقل نتيجة انخفاض في مجال النقل الجوي والشحن . لكن ترتيب تركيا كان في المرتبة 44 عالميا بقيمة 31.72 بسبب قوة المواصلات و شبكة السكك الحديدية التي تستثمر فيها تركيا ما نسبته 26 في المئة من اجمالي الاستثمارات.

1. المرونة التجارية :

يقيس هذا المؤشر و الذي يضم في مكوناته : سهولة بدء النشاط التجاري، نسبة الاسترداد في حالة الاعسار، نسبة نشاط الموظف الريادي، مدى شفافية الشركات . قيمة المرونة التجارية لبلد ما مقارنة بما حققته دولة اخرى. الجدول الموالي يعطي لنا نتائج التقييم كما يلي :

الجدول رقم (03) : مؤشر المرونة التجارية لدول الجزائر ، مصر، تركيا لسنتي 2021 و 2022

المؤشر	البلد	الجزائر		مصر		تركيا	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2021							
المرونة التجارية		34.2	139	74.2	21	/	/
2022							
المرونة التجارية		/	/	50.3	81	52	76

المصدر : من اعداد الباحث ، انطلاقا من تقرير مؤشر المعرفة العالمي GKI .

في هذا الصدد كانت مصر حصلت على تقييم 74.2 سنة 2021 و جاءت بذلك في المرتبة 21 عالميا، مما يمنحها مرونة تجارية عالية مقارنة بالجزائر التي حصلت على 34.2 فقط في المرتبة 139 عالميا (154 دولة). ثم نسجل تراجع مصر الى المرتبة 81 عالميا (138 دولة) في سنة 2022 . هذا التغير يفسر بتراجع في قيمة مؤشر نسبة الاسترداد في حالة الاعسار بقيمة 68.7 في المرتبة 37 سنة 2021 ثم تراجع الى المرتبة 102 بقيمة 25.4 . كذلك نسبة نشاط الموظف الريادي (المرتبة 13 سنة 2021 ثم المرتبة 83 سنة 2022) . أما تركيا فقد جاءت في المرتبة 76 عالميا بقيمة 52 .

2. سهولة بدء النشاط التجاري :

يقيس هذا المؤشر متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المدفوع وعدد الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لتأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات المسؤولية المحدودة والعمل رسميًا في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني. وتشمل هذه الإجراءات العمليات التي يخضع لها أصحاب المشاريع عند الحصول على جميع الموافقات والتراخيص والتصاريح اللازمة واستكمال أي إشعارات أو إجراءات تحقق أو قيود مطلوبة للشركة والموظفين لدى السلطات المعنية. (Bank) .

الجدول رقم (04) : سهولة بدء النشاط التجاري لدول الجزائر ، مصر، تركيا لسنتي 2021 و 2022

المؤشر	البلد	الجزائر		مصر		تركيا	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
سهولة بدء النشاط التجاري لسنة 2021		78	128	87.8	80	/	/
سهولة بدء النشاط التجاري لسنة 2022		/	/	87.8	73	88.79	62

المصدر : من اعداد الباحث ، انطلاقا من تقرير مؤشر المعرفة العالمي GKI .

كما تطرقنا اليه سابقا، فان هذا المؤشر يدخل ضمن مكونات مؤشر المرونة التجارية و الذي يقيس مدى سهولة الشركات في مزاولة او البدء في نشاط تجاري معين و ذلك استنادا الى توفير الدولة لكل مستلزمات وضروريات الاستثمار في البلد و ذلك نسبة الى البلد الذي يكون في صدارة ترتيب الدول ككل. لاحظنا من خلال الجدول أعلاه أن مصر وتركيا جاءت في مراتب متوسطة نوعا ما (62 – 80) من اصل 138 دولة على عكس الجزائر اين سجلت ما قيمته 78 في المرتبة 128 عالميا مما يدل على صعوبة مزاولة النشاط التجاري والبدء فيه بسبب الاجراءات و منح التراخيص اللازمة لذلك بالرغم من سعي الدولة في وضع قوانين و تشريعات تساهم في الدفع بالاستثمار الى الامام على غرار انشاء المؤسسات الناشئة، هياكل الدعم والتمويل لها، منح امتيازات واعفاءات ضريبية .

3. التجارة (% من الناتج المحلي الاجمالي)

التجارة هي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات ممثلاً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (05) : مؤشر التجارة (% من الناتج المحلي الاجمالي) الجزائر، مصر، تركيا لسنتي 2021 و 2022

المؤشر	البلد	الجزائر		مصر		تركيا	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
التجارة (% من الناتج المحلي الاجمالي) لسنة 2021		16.4	119	29.7	70	/	/
التجارة (% من الناتج المحلي الاجمالي) لسنة 21		/	/	3.1	123	18.37	76

المصدر : من اعداد الباحث ، انطلاقا من تقرير مؤشر المعرفة العالمي GKI .

كما تم توضيحه سابقا فان مؤشر نسبة ما تمثله التجارة الى الناتج المحلي الاجمالي للبلد فقد عرفت الجزائر تسجيل ما قيمته 16.4 في المرتبة 119 عالميا و هي مراتب متاخرة مقارنة بما حققته مصر سنة 2021 اين حصلت على 29.7 في المرتبة 70 عالميا. لكنها تراجعت في العام الموالي الى المرتبة 123 عالميا (138 دولة) بسبب تراجع مداخيل التجارة الخارجية وزيادة المديونية الخارجية. في سنة 2022 كذلك جاءت تركيا في المرتبة 76 عالميا بقيمة 18.37 و هذا راجع الى تركيزها في مجال التجارة الخارجية على مؤشري تركيز السوق و تركيز المنتج و اللذان عرفا احتلال مراتب متقدمة عالميا (1 و 2 عالميا) اي ان المداخيل كانت مركزة في بلدان محددة على عكس مثلا الامارات التي جاءت في المرتبة 9 عالميا في مؤشر نسبة التجارى الى الناتج المحلي الاجمالي.

4. التجارة عالية التقنية (% مجموع التجارة) :

تشمل الصادرات والواردات عالية التقنية مع استثناء البضائع المعاد تصديرها والمعاد استيرادها منها، كنسبة مئوية من مجموع التبادل التجاري. وتضم قائمة السلع منتجات تقنية يدخل فيها البحث والتطوير بكثافة عالية، بناء على تصنيف المكتب الإحصائي للمفوضية الأوروبية (Eurostat) الذي يستند بدوره إلى التصنيف الموحد للتجارة الدولية (Comtrade, 2021)

الجدول رقم (06) : مؤشر التجارة عالية التقنية (% مجموع التجارة) لدول الجزائر ، مصر، تركيا لسنتي 2021 و 2022

المؤشر	البلد	الجزائر		مصر		تركيا	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2021							
التجارة عالية التقنية (% مجموع التجارة)		51.8	49	40.1	98	/	/
2022							
التجارة عالية التقنية (% مجموع التجارة)		/	/	17.6	85	21.63	70

المصدر : من اعداد الباحث ، انطلاقا من تقرير مؤشر المعرفة العالمي GKI .

تركيز هذا المؤشر في قياسه وتقييمه اعتمد على وظيفة البحث والتطوير وبالتالي تصنيع سلع عالية التقنية. الجزائر حصلت على المرتبة 49 عالميا بقيمة 51.8 جعلها تعرف قفزة نوعية في هذا المجال بسبب التحكم

في الواردات من خلال عملية النخفيض التي انتهجتها الدولة الجزائرية و اثبتت نجاعتها لكن على حساب سلع محلية لا ترقى الى الجودة المطلوبة وبالتالي تضييع فرصة النهوض بالمنتوج المحلي وتطويره لتصديره الى الاسواق الدولية. كذلك بالنسبة لمصر والتي عرفت تقدما نوعا ما في ترتيبها من المرتبة 98 عالميا سنة 2021 الى المرتبة 85 سنة 2022. تركيا هي الاخرى سجلت ترتيبا متوسطا في المرتبة 70 عالميا من اصل 138 دولة.

5. تركيز المنتج :

يوضح مؤشر تركيز المنتج إلى أي درجة تتركز صادرات البلدان (من السلع) على عدد قليل من المنتجات بدلاً من توزيعها بطريقة أكثر تجانسا بين العديد من المنتجات. ويتراوح هذا المؤشر من **صفر** إلى **واحد،** حيث تشير القيمة الأكبر إلى تركيز أعلى لصادرات المنتجات (Development)

الجدول رقم (07) : مؤشر تركيز المنتج لدول الجزائر ، مصر، تركيا لسنتي 2021 و 2022

المؤشر	البلد	الجزائر		مصر		تركيا	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2021							
تركيز المنتج		55.8	124	86.2	35	/	/
2022							
تركيز المنتج		/	/	85.4	31	94	02

المصدر : من اعداد الباحث ، انطلاقا من تقرير مؤشر المعرفة العالمي GKI .

استنادا الى ما تم توضيحه في قياس هذا المؤشر، فقد شهدت تركيا طفرة نوعية اين جاءت في المرتبة 02 عالميا سنة 2022 و هذا راجع الى تركيزها في تسويق منتجاتها و تصديرها على عدد قليل من المنتجات (الملابس والعلامات التجارية) حتى تتمكن من بيع الكثير منها وبالتالي تحقيق رقم أعمال كبير بالتركيز على جودة المنتج و بسعر منخفض نوعا ما مقارنة بدول أخرى أو الأسواق التي استهدفتها. على العكس من ذلك الجزائر جاءت في المرتبة 124 عالميا سنة 2021 بسبب سياسة التصدير التي ترتكز على السوق

الأوروبي (ايطاليا وفرنسا و اسبانيا سابقا لتموينها بالموارد البترولية) و كذا الصين و الو.م.أ. وبالتالي توزيع منتجها الوحيد على اسواق عديدة (بغية تحقيق عوائد اكبر و بالتالي إهمال هذا المؤشر). مصر شهدت ترتيبا جيدا سنة 2021 في المرتبة 35 ثم المرتبة 31 سنة 2022 و ذلك من أصل 138 دولة.

6. تركيز السوق

يقيس هذا المؤشر توزع القيمة التجارية بين شركاء البلد المصدر. فالبلد الذي تتركز صادراته في عدد قليل جدا من الأسواق يحصل على نتيجة قريبة من الواحد على المؤشر. أما البلد الذي تتنوع محفظة تجارته بشكل كامل فتكون نتيجته على المؤشر قريبة من الصفر

الجدول رقم (08) : مؤشر تركيز السوق لدول الجزائر ، مصر، تركيا لسنتي 2021 و 2022

المؤشر	البلد	الجزائر		مصر		تركيا	
		القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة	القيمة%	المرتبة
2021							
تركيز السوق		92	57	96	05	/	/
2022							
تركيز السوق		/	/	95.8	08	96.67	01

المصدر : من اعداد الباحث، انطلاقا من تقرير مؤشر المعرفة العالمي GKI .

جاءت تركيا في المرتبة الأولى عالميا في قيم هذا المؤشر و الذي يأخذ في الحسبان نسبة تركيز الصادرات التركية في الأسواق الدولية حيث كانت ذات تركيز قريب من الواحد (96.67) على عكس الجزائر مثلا أين كان توزيع محفظتها التجارية موزعة على أسواق دولية عديدة (بسبب التركيز في الصادرات على البترول بنسبة كبيرة لاكثر من 90 في المئة) مقابل عدم التنويع في الصادرات. على عكس تركيا اين نجد اعتمادها على تنوع تجاري (النسيج، ، السيارات، السياحة، الملابس و العلامات التجارية ...) و مصر (القطن، الكهرباء، السياحة، ...).

10.خاتمة :

استهدفت الدراسة تحليل مؤشرات قياس الأداء اللوجستي في المناطق الصناعية لدول الجزائر، مصر و تركيا. حيث تم التطرق إلى بعض المؤشرات التي تساعد في قياس وتقييم اللوجستيات التجارية لهذه الدول من خلال احصائيات رسمية صادرة عن مؤشر المعرفة العالمي و تقاريره السنوية الدورية. عامة اللوجستيات التجارية شهدت قيما متراجعة في هذه الدول التي تمتلك مضائق بحرية (تركيا) وقنوات بحرية (مصر) ومواقع استراتيجية (الجزائر)، مقارنة بما تحققه دول اخرى ولا تمتلك نفس الامكانيات والخصائص الجغرافية (الامارات، كندا، اليابان). وبصفة خاصة اعطت نتائج تركيز السوق و المنتج تقدم تركيا في هذا المجال نتيجة تركيزها على منتجات معينة و اسواق معينة مما اثبت نجاعة هذه الاستراتيجية في هذا المجال على الاقل.

حتى تتمكن هذه الدول من خلق دعامة لوجستية لمناطقها الصناعية أصبح لزاما عليها تبني مخططات استراتيجية و الاهتمام بالجانب العلمي (البحث والتطوير) و كذا تعزيز قدرات النقل من خلال زيادة شبكة السكك الحديدية و الموانئ التجارية و الموانئ الجافة وتجنب ركود الحاويات في الموانئ لأكبر مدة.

إن عملية الإدارة اللوجيستية وسلسلة الإمداد، تعد من أهم المحاور المهمة في تنمية إقتصاد إي دولة، حيث تساهم هذه العملية في تقوية المركز التنافسي لهذه الدول من خلال مجموعة من المؤشرات التي تم إعتمادهم في هذه الدراسة، حيث ومن خلال الدراسة التحليلية تبين لي مجموعة من الفوارق الكبيرة بين الدول محل الدراسة (الجزائر، مصر، تركيا)، سواء من مؤشر الأداء الوجيستي حيث تفوقت تركيا على الجزائر ومصر في هذا المؤشر وهذا بإعتبار الفوارق الكبيرة في الإمكانيات المادية والبشرية، كذلك مؤشر القدرات الإنتاجية للنقل وكذلك مؤشر المرونة التجارية وغيرها من المؤشرات التي تم إعتمادها في هذه الدراسة، حيث كان ترتيب الدول كالتالي: تركيا، مصر، الجزائر.

11-توصيات الدراسة:

- ✓ ضرورة التحسين من الأداء الوجيستي لدولتي الجزائر ومصر، خاصة مؤشر التلخيص الجمركي بإعتباره اهم مؤشر في التجارة الخارجية؛
- ✓ ضرورة التنويع في الصادرات الخارجية ومحاولة التخفيف من فاتورة الواردات وهذا بالنسبة لدولتي الجزائر ومصر، ولن يكون ذلك الإ عن طريق خلق مؤسسات تنافسية في مجالات الفلاحة والصناعة وكذلك الخدمات؛
- ✓ السعي نحو إيجاد قوانين إستثمارية محفزة للمستثمرين الأجانب، وهذا من أجل تحقيق مؤشر سهولة البدء في الأعمال التجارية، حيث احتلت الجزائر ومصر مراتب متأخرة مقارنة بتركيا.

12.الإحالات والمراجع:

1.12المراجع باللغة الأجنبية

Bank, W. (s.d.). *, Doing Business Database .*

bank, w. (2021). *Logistics Performance Index dataset.*

Comtrade, I. t. (2021). *, International Trade Statistics Database and International Monetary Fund, Balance of Payments and International Investment Position Statistics ،.*

Development, U. N. (s.d.). *, UNCTADSTAT.*

International Energy Agency. (2018). *IEA*. Consulté le 12 19, 2018, sur iea.org: https://www.iea.org/topics/renewables/

OUALI, S. (2006). Etude géothermique du Sud de l'Algérie. *Revue des Energies Renouvelables, 9(4)*, 298. Centre de Développement des Energies Renouvelables, Algérie.

oxford university press. (2018). *english oxford living dictionaries*. Consulté le 12 19, 2018, sur en.oxforddictionaries.com: https://en.oxforddictionaries.com/definition/renewable_energy

Perroud, V. (Septembre 2006). *Développement Urbain Durable & Agenda 21 Local: Analyse de la filière du Bois à Lausanne.* Faculté des lettres, institut de Géographie.

The Intergovernmental Panel on Climate Change. (2011). *renewable energy sources and climate change mitigation.* New York, USA: cambridge university press.

The Natural Resources Defense Council. (2018). *NRDC*. Consulté le 12 19, 2018, sur The Natural Resources Defense Council: https://www.nrdc.org/stories/renewable-energy-clean-facts

United Nations Conference on Trade and Development, U. (s.d.).

02.12 المراجع باللغة العربية

إبراهيم, ق .(2013) .*أثر الإدارة اللوجيستية في رضا الزبائن* .

المتيوتي, م. ا .(2020) .دور أنشطة اللوجستك في تعزيز إستراتيجية التميز دراسة استطالعية آلراء عينة من العاملين في الشركة العامة للصناعات الكهربائية /ديالى .*مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية* , *10*(02).

المجلس الوزاري العربي للكهرباء .(2013) .*دليل الطاقات المتجددة*) . ج. ا. العربية Consulté le (.Éd , 12المجلس الوزاري العربي للكهرباء : 23, 2018, sur http://www.rcreee.org/sites/default/files/daleel_web_2.pdf

المجلس الوزاري العربي للكهرباء .(2015) .*دليل الطاقات المتجددة* .Consulté le 12 23, 2018, sur rcreee.org: http://www.rcreee.org/sites/default/files/daleel_web_2.pdf

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .(2013) .*المشاريع الرئيسية المحققة / الجارية في مجال الطاقات المتجددة* . Consulté le 12 23, 2018, sur andi.dz: http://www.andi.dz/index.php/ar/132-energies-renouvelables/1208-principaux-projets-realises-en-cours-de-realisation-en-matiere-des-energies-renouvelables

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2017). *قطاع الطاقات المتجددة*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من ANDI.dz: http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

تكواشت, ع .(2012) .واقع و أفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية التنمية المستدامة في الجزائر .*مذكرة ماجستير* .58-56 ,باتنة, الجزائر: جامعة باتنة.

خلفي, ا .(2018) .استخدام تكنولوجية المعلومات في الأنشطة اللوجيستية.18 .

رأفت اسماعيل رمضان, م .(1988) .& .*الطاقة المتجددة* .(éd. 2)بيروت, لبنان: دار الشروق.

رجاء,, أ .(2021) .أثر التوجهات الإستراتيجية في أداء سلسلة التوريددراسة تطبيقية على شركة ألبان اليوم . *Global Journal of Economics and Business (GJEB), 03*(10), 521.

سالم, إ. ب .(2023) .دور إدارة سلاسل الإمداد في تحسين الخدمات اللوجستية: دراسة ميدانية على موظفي إدارة سالسل إلمداد بمؤسسة البريد السعودي بجيزان .*المجلة العربية للإدارة*.02 ,

شركة الكهرباء والطاقات المتجددة .(2016). *Chiffres Clés 31 Décembre 2016*. Consulté le 12 23, 2018, sur Shariket Kahraba wa Taket Moutadjadida: http://www.sktm.dz/?page=article&id=64

شركة الكهرباء والغاز .(2013). *Énergies renouvelables*. Consulté le 12 23, 2018, sur .sonelgaz.dz: http://www.sonelgaz.dz/?page=article&idb=3

شركة الكهرباء والغاز. (2013). *Programme des énergies renouvelables*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من sonelgaz.dz: http://www.sonelgaz.dz/?page=article&id=34

عبد الرؤوف محمد, إ. ع .(2017) .*الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة (دراسات تحليلية تطبيقية)* .(éd. 1) الاسكندرية, مصر: دار الجامعة الجديدة.

مركز تطوير الطاقات المتجددة. (2010). *دليل المؤسسات العلمية*. تاريخ الاسترداد 23 12, 2018، من cder.dz:

type=15&https://portail.cder.dz/ar/spip.php?page=institution

مركز تنمية الطاقات المتجددة. (2016). *الحصيلة السنوية*. تاريخ الاسترداد 22 12, 2018، من CDER: https://www.cder.dz/IMG/pdf/Bilan2016_web+couv.pdf

مركز تنمية الطاقات المتجددة. (2017). *خريطة حقول الرياح في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 20 12, 2018، من CDER: https://www.cder.dz/spip.php?article1446

(s.d.). *نفس المرجع و الصفحة، نقلا عن United Nations Conference on Trade and Development, UNCTADSTAT.*

وزارة الطاقة. (2015). *الطاقة المتجددة*. Consulté le 12 24, 2018, sur energy.gov.dz: www.energy.gov.dz/francais/uploads/2016/Energie/energie-renouvelable.pdf

وزارة الطاقة والمناجم. (2007). *دليل الطاقات المتجددة*. Consulté le 12 19, 2018, sur energy.gov.dz: http://www.energy.gov.dz/fr/enr/Guide_Enr_fr.pdf

دور صندوق الكفالة المشتركة في ضمان مخاطر القروض العمومية لريادة الأعمال في الجزائر؛ دراسة حالة وكالة أم البواقي للفترة 2020–2022

Role of Common Guarantee Fund in guaranteeing the risks of public loans for entrepreneurship in Algeria; a case study of Oum El Bouaghi Agency during the period 2020 - 2022

لامية حمايزية[*]، مخبر الابتكار والهندسة المالية، جامعة أم البواقي (الجزائر)، hamaizia.lamia@univ-oeb.dz

نصرالدين عيساوي، مخبر الابتكار والهندسة المالية، جامعة أم البواقي (الجزائر)، aissaoui.nasreddine@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/26 تاريخ القبول: 2024/08/31 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تطرق هذا العمل إلى تبيان دور صندوق الكفالة المشتركة في ضمان الأخطار البنكية للقروض التي استفاد منها الشباب الجزائري حاملي المشاريع. وقد قمنا بدراسة وتحليل طلبات التعويض المقدمة من قبل البنوك الخمسة مقابل قروضها المستحقة سواء المتعثرة منها أو المتوقفة عن التسديد، وذلك من قبل حاملي المشاريع الذين لم يتمكنوا من تجسيد المشاريع بغض النظر عن الأسباب التي تقف وراء ذلك. وللوقوف على واقع ولاية أم البواقي، قمنا بتحليل عينة من الطلبات المودعة لدى صندوق الكفالة المشتركة، وذلك من طرف البنوك في الفترة 2020–2022 للمشاريع التي استفاد منها الشباب خلال الفترة 2007–2018. ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها، هناك أسباب كثيرة ساهمت في فشل المشاريع منها: وجود نية مبيتة لعدم تنفيذ المشروع، قلة وعي الشباب المقاول بواجباته، روح الاتكال، نقص تأطير الشباب المقاول في المقاولاتية، قلة المرافقة المتخصصة لحل الصعوبات التي قد ترهن نجاح المشاريع في بداياتها.

كلمات مفتاحية: ريادة أعمال، قروض متعثرة، شباب مقاولون، صندوق كفالة مشتركة.

تصنيفات JEL : O12، P11 .

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This work aims to highlight the role of the Joint Guarantee Fund in guaranteeing the banking risks granted to entrepreneurship. So, to have a clear idea of the reality and success of entrepreneurship in the State of Oum El Bouaghi, we analyzed a sample of requests for compensation from banks to the joint guarantee fund during the period 2020-2022, in order to recover the credits granted to entrepreneurs during the period 2007-2018, for who did not succeed in carrying out their project. Among the results of this work, we can cite the main causes that led these projects to failure: most of the entrepreneur do not intend to carry out an entrepreneurial project, young entrepreneur's lack of knowledge of his duties, spirit of dependence on the various public aids, lack of supervision of young entrepreneurs, lack of support for young people during the realization of their project, etc.

Keywords: entrepreneurship, unrecovered debts, young entrepreneurs, Joint Guarantee Fund.

Jel Classification Codes: O12, P11.

1. مقدمة:

تعاني الدول النامية والمتقدمة في وقتنا الراهن من أزمة البطالة، التي ما فتأت تحدث أزمات اجتماعية تسقط نظم وحكومات. وكحل لهذه المعضلة لجأت الجزائر إلى إيجاد حلول، من بينها وضع آليات التشغيل المختلفة. سنتطرق في هذه الدراسة إلى دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تسيير الأخطار المالية، وذلك كشريك فعال في إنجاح هذه الآلية، والتي تمثل حلقة لا يمكن الاستغناء عنها في الوقت الحالي في عملية تمويل المشاريع. وللبنوك دورا أساسيا تلعبه في عملية تمويل المشاريع بصيغة التمويل الثلاثي، والدفع بعجلة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قدما نحو التغلب على مشكل البطالة في بلادنا، وبما أن نسبة تمويلها قد تصل إلى ما نسبته 70% من قيمة المشروع، فإن هذه المؤسسات المصرفية تبحث دائما على ضمانات لأموالها المقترضة، إلا أن الشباب حاملي أفكار المشاريع لا يملكون أي ضمانات عينية أو من هذا القبيل. ولتذليل هذه العقبة أمام الشباب، لجأت السلطات العمومية إلى التفكير في إنشاء صندوق الكفالة المشتركة، وذلك لضمان أخطار القروض الممنوحة لحاملي المشاريع، والذي يوفر ضمانا

إضافيا للبنوك، بالموازاة مع الضمانات التي يقدمها صاحب المشروع نفسه، الذي يقوم برهن العتاد المنقول وغير المنقول للبنك، واكتتاب تأمين شامل على كل الأخطار لدى مؤسسات التأمين.

بناء على ما سبق، ولكي نبرز الدور الذي يلعبه صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة لحاملي المشاريع، وذلك في عملية تمويل المشاريع المقاولاتية في صيغة التمويل الثلاثي، قمنا بصياغة الإشكالية الأساسية للدراسة في السؤال التالي:

ما مدى فعالية مساهمة صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة لحاملي المشاريع في ضمان الأخطار البنكية عند تمويل المشايع المقاولاتية؟

للإجابة على الإشكالية السابقة تم صياغة مجموعة من الفرضيات، نوردها كما يلي:

- الدور الحقيقي المنوط بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هو دور تشاوري فقط؛
- الأخطار المالية هي أهم الأخطار التي يمكن أن تؤثر على العمل المقاولاتي؛
- تقتصر الصلاحيات الممنوحة لصندوق الكفالة المشتركة في الصلاحيات المالية فقط.

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في إبراز: ضرورة الاهتمام بتسيير المخاطر المالية، والذي من شأنه توجيه دفة تمويل المشاريع المقاولاتية إلى السبل الكفيلة بتحقيق النتائج المرجوة، لاسيما تلك المشاريع التي تكتنفها أخطار مالية معتبرة؛ تحديد الأسباب التي تقف وراء عدم تسديد حاملي المشاريع لمستحقاتهم تجاه البنوك، للوقاية والحماية من حدوثها في وقت مبكر؛ إعادة النظر في دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تطوير العمل المقاولاتي، وذلك كطرف متدخل وليس كطرف مراقب، على الرغم من أنه الجهة التي تتحمل تبعات أخطاء الأجهزة المسؤولة عن دراسة المشاريع وتمويلها.

نهدف من خلال هذه الدراسة التعرف على خصائص ومميزات الدور الذي يلعبه صندوق الكفالة المشتركة، لاسيما الدور المنوط به في تسيير الملفات المودعة لديه من قبل البنوك، وذلك لاسترجاع القروض المتعثرة أو المتوقف صاحبها عن التسديد؛ كما تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص تسيير صندوق الكفالة المشتركة من خلال تحليل إطاره التنظيمي ومجال تدخله، لتقديم اقتراحات لإعادة هيكلته لتحسين نجاعته؛

بالإضافة إلى إبراز النقائص التي تشوب صلاحيات صندوق الكفالة المشتركة في تأمين قروض البنوك الموجهة لريادة الأعمال.

للإجابة على إشكالية الدراسة تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتناسب مع هذا النوع من الأبحاث. حيث تم تقسيم محتوى الورقة البحثية إلى ثلاث محاور كما يلي: لقد تطرقنا في المحور الأول إلى الإطار التنظيمي ومجال تدخل صندوق الكفالة المشتركة؛ وقد تطرقنا في المحور الثاني إلى تحليل حجم ملفات المشاريع الفاشلة أو المتعثرة موضوع طلب التعويضات من صندوق الكفالة المشتركة، وكذا القطاعات المعنية بالمشاريع الفاشلة في الفترة 2020-2022؛ أما المحور الثالث فقد خصص لتحليل حجم، مصدر واتجاه الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشتركة للفترة المعنية.

من الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- **Etude de BOUTALEB Kouider & BOUTALEB Oussama, Le développement de l'entrepreneuriat en Algérie face aux contraintes bloquantes de l'environnement institutionnel. Journal Les Publications de la Recherche Gouvernance & Economie Sociale. N° 06 Juin 2018, pp: 30-48. (BOUTALEB & BOUTALEB, 2018, pp. 30-48).**

ركزت هذه الدراسة على تسليط الضوء على مختلف العراقيل الإدارية التي تثبط المبادرة الفردية والعمل المقاولاتي، وذلك من خلال التطرق لمختلف الأجهزة المتدخلة في تمويل المقاولاتية في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن مختلف التسهيلات المالية الممنوحة للشاب المقاول غير كافية، بل يجب التركيز على البيئة المؤسساتية و إصلاحها لتطوير هذا النوع من المبادرات الفردية.

دراسة ياسين العايب، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011 (العايب، 2010-2011). تناولت هذه الدراسة آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقياس مخاطر التمويل. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التدابير والإصلاحات الموجهة لأجهزة الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسة الاقتصادية بصفه العامة،

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفه خاصة، وذلك من أجل الوقوف على حقيقة إشكالية التمويل في الجزائر، التي ترجع إلى مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤثر مباشرة في سلوكها المالي.

وتتقاطع دراستنا مع هذين الدراستين في البحث عن العراقيل المالية وغير المالية التي تحول دون تطوير العمل المقاولاتي في الجزائر. وتختلف دراستنا مع هذين الدراستين في إبراز الوجه الآخر للقروض المتعثرة وتبعاتها على البنوك والضمانات المرتبطة بها.

2. الإطار التنظيمي ومجال تدخل صندوق الكفالة المشتركة:

سنحاول من خلال هذا المحور إبراز نشأة وتطور صندوق الكفالة المشتركة، بالإضافة إلى عرض التنظيم الذي يؤطره، و هذا بعد التعريج على ظاهرة البطالة في الجزائر.

1.2 حجم ظاهرة البطالة في الجزائر وحتمية إيجاد حلول جذرية:

تعرض الإحصائيات الموالية تطور معدلات البطالة في الجزائر من عام 2012 إلى عام 2016، مع التوقعات إلى غاية عام 2022. فقد وصل معدل البطالة في الجزائر بين عامي 2010 و2016 إلى ذروته، وقد سجل معدلات قياسية قدرها 11% مرتين في عامي 2012 و2015. ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي؛ فمن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في الجزائر بشكل أكثر حدة في حدود 2022 ليصل إلى حوالي 16% (www.statista.com، 2022) . وتتخذ ظاهرة البطالة منحى مقلقا في السنوات الأخيرة، فقد بلغ معدل البطالة في الجزائر 11.7% في سبتمبر 2018، مقابل 11.1% في أفريل 2018، بزيادة قدرها 0.6% في فترة لا تتجاوز 6 أشهر. وهي نتائج الاستطلاع الذي أجراه مكتب الإحصاء الوطني بعنوان "الأنشطة والتوظيف والبطالة لشهر سبتمبر 2018" (www.ONS.dz، 2016-2018). ووفقا للديوان الوطني للإحصاء (**ONS**)، فقد قُدر عدد العاطلين عن العمل بنحو 1.462 مليون شخص في سبتمبر 2018، مقارنة بـ 1.378 مليون في أفريل 2018. وحسب الديوان الوطني للإحصاء، فإن هناك شخص من بين اثنين على الأقل عاطل عن العمل. وحسب نفس المصدر، فإن معدل البطالة ارتفع بين الرجال من 9% في أفريل 2018 إلى 9.9% في سبتمبر 2018. من ناحية أخرى، فقد انخفض بين النساء بشكل طفيف للغاية، من 19.5% في أفريل 2018 إلى 19.4% في سبتمبر

2018. إن شريحة الشباب هي الأكثر تضررا؛ فقد بلغ معدل البطالة29.1% بين الشباب في الفئة العمرية 16-24 سنة في سبتمبر الماضي، مقابل 26.4% في أفريل 2018، بزيادة قدرها 2.7%. (www.ONS.dz، 2016-2018)

لقد بلغ معدل البطالة بين فئة الشباب 24.6% بين الرجال و51.3% بين النساء، أما معدل بطالة البالغين 25 سنة فأكثر فقد بلغ 8.9% في سبتمبر 2018، بواقع 7.4% بين الرجال و15.2% بين النساء بالنسبة لعدد السكان العاطلين عن العمل. بالنسبة لحجم البطالة لدى حاملي الشهادات، فقد تم تسجيل 668 ألف عاطل عن العمل ليس لديهم شهادات، أي 45.7% من مجموع العاطلين عن العمل، ويشكل خريجو التكوين المهني 26.4% (386.000 بطال)، بينما يشكل خريجو التعليم العالي 27.9% (408.000 بطال). احترس من الأرقام! المستوى الفعلي للبطالة هو ضعف نسبة 11.7% في مكتب الإحصاء الوطني! (AISSAOUI, 2020)

2.2 ريادة الأعمال كبديل لامتصاص البطالة والنهوض بالاقتصاد الوطني:

تم تحديد الإطار العام لدعم وتشغيل الشباب وأشكاله حسب المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 1996/07/02، ووفقا لمادته (04):" يجب أن يستوفي الشباب، الشروط المرتبطة بالسن والتأهيل ومستوى المجهود الشخصي على الخصوص". وحدد وفقا للمادة (05):" أن لا يتجاوز مبلغ الاستثمار المنصوص عليه في هذا المرسوم الأربعة (04) ملايين دينار جزائري". وقد تم رفع سقف الاستثمار إلى (10) عشرة ملايين دينار جزائري بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03-300 المؤرخ في 2003/09/11 المعدل والمتمم للمرسوم 96-234. بالنسبة لشرط السن، فيجب أن يتراوح عمر الشاب بين 19 و 40 سنة. وقد طرأ تغييرا حسب المادة (2) من المرسوم التنفيذي 03-290 المؤرخ في 2003/09/06، حيث أشترط فيه: "أن يتراوح عمر الشاب أو الشباب ما بين 19 و35 سنة، وعندما يحدث الاستثمار ثلاث (03) مناصب عمل دائمة على الأقل -بما في ذلك الشباب ذوو المشاريع الشركاء في المقاولة- فيمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى" (المرسوم التنفيذي 03-290، 2003). وفي سنة 2022 طرأ تغييرا ثان في شرط السن، وذلك حسب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 22-46 المعدل لأحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03-290 كالتالي: " أن يتراوح عمره أو عمرهم ما بين 18

و55 سنة".(مرسوم تنفيذي رقم 22-46، 2022)، وأن يكون ذو تأهيل مهني و/أو ملكات معرفية معترف بها، ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة أو قام بتقديم طلب الإعانة.

وبناء على المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296، فقد تغيرت تسمية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، وذلك إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية " (ANADE).(مرسوم تنفيذي رقم 20-329، 2020)

الجدول 1: تواتر التشريعات والوزارات المتعاقبة على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

التاريخ	المرسوم التنفيذي	الوزارة المسندة إليها
1996/09/08	المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996. الجريدة الرسمية العدد 52 لسنة 1996.	سلطة رئيس الحكومة
2006/05/31	مرسوم رئاسي رقم 06-191 المؤرخ في 4 جمادى الأول عام 1427 الموافق 31 ماي سنة 2006. الجريدة الرسمية العدد 36 لسنة 2006.	وزير التشغيل والتضامن الوطني
2007/06/04	المرسوم الرئاسي 07-173 المؤرخ في 18 جمادى الأول عام 1428 الموافق 04 يونيو سنة 2007. الجريدة الرسمية العدد 37 لسنة 2007.	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
2020/05/05	المرسوم التنفيذي رقم 20-110 المؤرخ في 12 رمضان عام 1441 الموافق 5 ماي سنة 2020. الجريدة الرسمية العدد 27 سنة 2020	وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرف
2020/07/20	المرسوم التنفيذي رقم 20-186 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1441 الموافق 20 جويلية سنة 2020. الجريدة الرسمية العدد 41 سنة 2020.	الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
2022/10/20	المرسوم التنفيذي رقم 22-355 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1444 الموافق 20 أكتوبر سنة 2022. الجريدة الرسمية العدد 71 سنة 2022.	وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

المصدر: من إعداد الباحثين

3.2 نشأة وأهداف صندوق الكفالة المشتركة:

تم تأسيس صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 98-200. وقد وضع هذا الصندوق تحت وصاية الوزارة الوصية على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وتم توطينه لدى نفس الوكالة، كما يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (مرسوم تنفيذي رقم 98-200، 1998). وحسب المرسوم الرئاسي رقم 22-42 المؤرخ في 2022/01/19 في مادته رقم (2) المحررة كما يلي: تعوض عبارة " الشاب أو الشباب ذوو المشاريع" بعبارة "حاملي المشاريع" في أحكام المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 1996/07/02. (مرسوم رئاسي رقم 22-42، 2022)

يضمن الصندوق القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع باختلاف طبيعتها- حسب المادة (4) من المرسوم الرئاسي رقم(22-42) بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، حسب الكيفية التي يحددها المرسوم السابق الذكر، وفي حدود النسبة 70% من القرض البنكي، بناء على تعجيل مؤسسات القرض المعنية وبعد استنفاذ التماس الضمانات العينية و/أو الشخصية. وحسب المادة (5) من نفس المرسوم، يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان، محل مؤسسات القرض في حقوقها اعتبارا، عند الاحتمال، للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

يتولى المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مادته السادسة (6)، تسيير الصندوق بمساعدة أمانة دائمة. يتم إسناد الصندوق للوزارة التي أسندت إليها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في كل تغيير سبق. وحسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم (22-356) المؤرخ في 2022/10/20، يسند إلى وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة سلطة الوصاية على صندوق الكفالة المشتركة، لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع. (مرسوم تنفيذي رقم 22-356، 2022)

4.2 مهام صندوق الكفالة المشتركة:

يبدأ عمل صندوق الكفالة المشتركة مع حاملي المشاريع انطلاقا من مرحلة حصولهم على الموافقة البنكية. ويتقدم صاحب المشروع للتعاقد مع الصندوق، من خلال إبرام عقد حيث يلتزم المتعاقد بكل شروط العقد، وعند إتمام كل الإجراءات الخاصة بعملية التمويل مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية،

يقوم الشاب بإحضار شيك من البنك الممول لمشروعه لتسديد اشتراكاته في الصندوق المتفق عليها في العقد. ويحدد مبلغ الاشتراكات لحامل المشروع على أساس القرض البنكي ومدته، ومعدل الاشتراك عموما 0.35% على ما تبقى من الدين لكل سنة. وكمثال لعملية احتساب اشتراك حامل المشروع في صندوق الكفالة المشتركة في ضمان أخطار قرض مبلغه 1.000.000 دج لمدة 5 سنوات وبنسبة اشتراك سنوي قدرها 0.35% من خلال الجدول الموالي:

الجدول 2: كيفية احتساب مبلغ الاشتراك لحاملي المشاريع

	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
باقي القرض للتسديد في بداية السنة	1.000.000	800.000	600.000	400.000	200.000
مبلغ القسط الذي سيسدد سنويا	200.000	200.000	200.000	200.000	200.000
باقي القرض للتسديد في نهاية السنة	800.000	600.000	400.000	200.000	0
مبلغ الاشتراكات في الصندوق	**3.500**	**2.800**	**2.100**	**1.400**	**700**

المصدر: من إعداد الباحثين

وتكون في هذه الحالة مجموع الاشتراكات يساوي 10.500دج. وعند تسديد الاشتراك يتحصل حامل المشروع على شهادة انخراط في الصندوق، حيث يغطي هذا الانخراط فترة القرض.

5.2 شروط طلب التعويض من البنك:

غالبا ما نكون أمام اتفاقيات ثلاثية بين: الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، البنوك العمومية الخمس (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري) وصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها حاملي المشاريع، وذلك في كل ما يخص الإجراءات والشروط التي تربط كل الأطراف الثلاث، كل حسب تخصصه لتمويل حاملي المشاريع. وتمضى هذه الاتفاقيات من قبل المدراء العامون للأطراف الثلاثة محل الاتفاق.

وتحدد شروط طلب التعويض، والتي تبدأ من التصريح لدى الصندوق بعدم استرجاع القسط الأول المستحق من طرف البنوك. وعند عدم سداد حامل المشروع للأقساط الثلاثة كاملة، يمكن للبنك التقدم بطلب التعويض للصندوق مصحوبا بالوثائق التالية:

- طلب التعويض الذي يضمن من خلاله صندوق الكفالة المشتركة استرجاع البنك 70% من مبلغ القرض، والممضى من طرف المدير الجهوي للبنك؛
- شهادة تحويل الحقوق المتعلقة بذمم البنوك المستحقة الدفع لصالح صندوق الكفالة المشتركة، الذي يمثل تعهد بتحويل الذمم المحصلة لاحقا من البنك إلى صندوق الكفالة المشتركة، والممضى من طرف المدير الجهوي للبنك؛
- جدول الديون غير المدفوعة، الممضى من طرف مدير الوكالة البنكية؛
- جدول الديون المسددة، الممضى من طرف مدير الوكالة البنكية؛
- جدول سداد القروض المصرفية المستهلكة فعليًا؛
- اتفاقية القرض موقعة من كلا الطرفين؛
- نسخة من رهن العتاد مع الصيغة التنفيذية و/أو رهن المعدات والعتاد المنقول، الذي يكفله رهن على البطاقة الرمادية للعتاد المنقول.

3. تحليل حجم ملفات المشاريع موضوع طلب التعويضات من صندوق الكفالة المشتركة والقطاعات المعنية للفترة 2020-2022:

من خلال هذا المحور يتم تسليط الضوء على حجم ملفات طلب التعويض من قبل البنوك والمقدمة لصندوق الكفالة المشتركة، وذلك نظرا لاستحالة استرجاع هذه المؤسسات المصرفية لحقوقها نظرا لفشل أو تعثر مشاريع رواد الأعمال.

1.3 طلبات التعويض المودعة لدى صندوق الكفالة المشتركة في ضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب حاملي المشاريع من قبل البنوك:

تلجأ البنوك إلى تقديم طلب التعويض كما ذكرناه سابقا إلى المندوبية المحلية، مفاده عدم سداد صاحب المشروع للقسط الثالث كاملا. ويرفق الطلب بملف موصى به في الاتفاقيات الثلاثية: الوكالة

الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية، البنك وصندوق الكفالة المشتركة. ويوضح الجدول الموالي عدد الطلبات المودعة من طرف البنوك بغرض تعويض المشاريع المتعثرة في الفترة من 2020/01/02 إلى 2022/12/31.

الجدول 3: طلبات التعويض المقدمة من قبل البنوك لصندوق الكفالة المشتركة

	البنوك	الملفات موضوع الطلب	ملفات طلبات التعويض	القرض الحقيقي المدفوع	القرض الحقيقي المدفوع %	المبالغ المحصلة	%	مبلغ التعويض المطلوب
1	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	728	**51,49%**	1 843 555 472,87	**57,79%**	23 489 710,01	**1,27%**	1 284 367 548,72
2	بنك التنمية المحلية	71	**5,02%**	99 262 780,20	**3,11%**	0,00	**0,00%**	71 507 837,61
3	البنك الجزائري الخارجي	77	**5,45%**	157 364 753,54	**4,93%**	14 815 994,75	**9,42%**	98 597 104,91
4	البنك الوطني الجزائري	303	**21,43%**	627 195 685,75	**19,66%**	34 635 387,97	**5,52%**	415 873 166,15
5	القرض الشعبي الجزائري	235	**16,62%**	462 894 776,39	**14,51%**	55 186 486,38	**11,92%**	295 110 194,07
	المجموع	**1414**	**100%**	**3 190 273 468,75**	**100%**	**128 127 579,11**	**4,02%**	**2 165 455 851,46**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة –وكالة أم البواقي

نلاحظ من خلال تصفح إحصائيات الجدول أعلاه أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) قد أودع النسبة الأكبر من طلبات التعويض لدى الصندوق، وهذا لكونه ممثلا بسبع (07) وكالات من بين (18) وكالة موزعة عبر تراب الولاية محل الدراسة، وذلك بنسبة تفوق 57% من حجم ملفات التعويض. كما نلاحظ أيضا أن نسبة تحصيل الديون من قبل هذا البنك هي الأضعف، نظرا لتحصيله ما نسبته1.27% مقارنة بالبنوك الأخرى. ولقد بلغت النسبة العامة للتحصيل 4.02% من حجم القروض المدفوعة لأصحاب المشاريع، وهي نسبة تعكس عدم اكتراث البنوك العمومية لتحصيل حقوقها، وهو ما يدفعها للاعتماد بشكل يكاد يكون كليا على صندوق الكفالة المشتركة في تحصيل الحقوق غير المستردة.

2.3 طلبات التعويض المودعة لدى صندوق الكفالة المشتركة من قبل البنوك حسب سنة التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية:

تم تفصيل الطلبات حسب سنة التمويل المعتمدة من طرف الوكالة في الجدول رقم (4)، والملاحظ أن السنوات الظاهرة هي السنوات التي تكون ضمن تغطية ضمان الصندوق وهي 08 سنوات، وذلك انطلاقا من سنة 2022.

الجدول 4: طلبات التعويض المقدمة من قبل البنوك حسب سنوات تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

	سنة التمويل (ANADE)	عدد الملفات موضوع الطلب	%	القرض الحقيقي المدفوع	% القرض الحقيقي المدفوع	المبالغ المحصلة	%	مبلغ التعويض المطلوب
1	**2007**	2	**0,14%**	3 957 601,53	**0,12%**	0,00	**0,00%**	3 075 784,06
2	**2010**	1	**0,07%**	1 825 948,80	**0,06%**	1 941 911,23	**106,35%**	1 325 579,59
3	**2011**	95	**6,72%**	207 515 648,52	**6,50%**	24 991 757,52	**12,04%**	129 378 837,92
4	**2012**	230	**16,27%**	439 678 189,07	**13,78%**	35 080 547,31	**7,98%**	292 067 978,96
5	**2013**	245	**17,33%**	559 086 966,84	**17,52%**	26 404 735,59	**4,72%**	375 244 031,50
6	**2014**	336	**23,76%**	684 720 940,65	**21,46%**	25 227 185,02	**3,68%**	465 042 577,06
7	**2015**	285	**20,16%**	702 364 688,44	**22,02%**	9 569 024,48	**1,36%**	488 069 199,95
8	**2016**	174	**12,31%**	470 567 706,94	**14,75%**	3 188 777,30	**0,68%**	324 698 280,21
9	**2017**	44	**3,11%**	112 899 777,96	**3,54%**	1 689 528,02	**1,50%**	81 218 261,06
10	**2018**	2	**0,14%**	7 656 000,00	**0,24%**	34 112,64	**0,45%**	5 335 321,15
	المجموع	**1414**	**100%**	**3 190 273 468,75**	**100%**	**128 127 579,11**	**4,02%**	**2 165 455 851,46**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة -وكالة أم البواقي

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سنة 2014 هي السنة التي سجلت فيها أكبر عدد ملفات التعويض المقدمة، والممثلة 336 ملف طلب تعويض، وذلك بنسبة 23.76%. أما من ناحية حجم القروض الممولة للمشاريع المتعثرة، فإن سنة 2015 هي السنة التي تم تسجيل فيها أكبر حجم قروض غير مستردة، وذلك بنسبة تعادل 22.02%، بالمقارنة مع سنة 2014 التي سجلت نسبة 21.46%. للتعمق أكثر في نشاط البنوك وصندوق الكفالة المشتركة وربطها بنشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

3.3 طلبات التعويض المودعة لدى الصندوق من طرف البنوك حسب قطاع النشاط:

يتم تفصيل طلبات تعويض ملفات القروض المتعثرة بدلالة قطاعات النشاط. ونلاحظ من الشكل رقم (1)، أن قطاع الفلاحة والصيد يحوز على حصة الأسد فيما يتعلق بالطلبات المودعة لدى صندوق الكفالة المشتركة، وذلك بنسبة 39.82%. ويرجع ذلك إلى النشاط الكبير لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل مشاريع هذا القطاع، نظرا للطابع الفلاحي والرعوي للمنطقة، يليه قطاع الخدمات بنسبة 19.38%.

الشكل 1: عدد طلبات التعويض حسب قطاعات النشاط

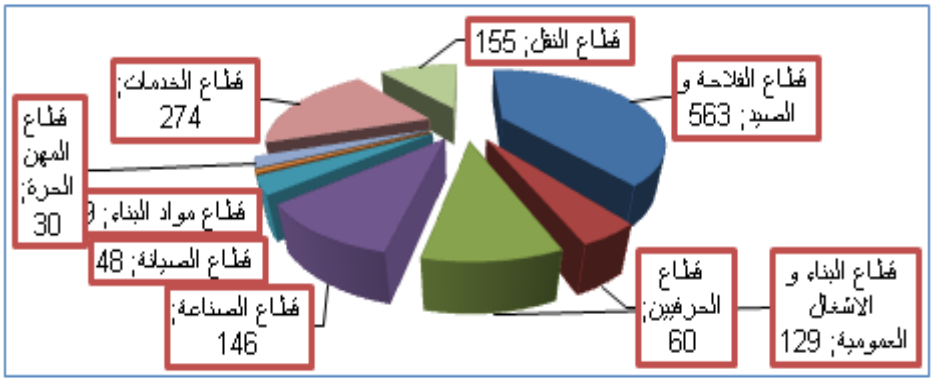

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة –وكالة أم البواقي

4. تحليل حجم، مصدر واتجاه الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشتركة للفترة 2020–2022:

1.4 تحليل حجم و نوع الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشتركة:

بعد دراسة الملفات من قبل موظفي المندوبيات المحلية، تقوم المندوبية بإرسال الملفات إلى الأمانة الدائمة لغرض عرض هذه الملفات على لجنة الضمان للبث في هذه الطلبات.

1.1.4 الملفات المقدمة للجنة صندوق الكفالة المشتركة بدلالة البنوك محل طلب التعويض:

نلاحظ حسب معطيات الشكل الموالي أن عدد ملفات بنك الفلاحة والتنمية الريفية 150 ملفا، وهو ما يمثل نسبة 31.59% من حجم التعويض الكلي. أما ما يتعلق بالقرض الشعبي الجزائري، فقد بلغ عدد ملفاته 163 ملفا، وهو ما يمثل نسبة 29.68% من حجم التعويض الكلي للملفات المقدمة.

الشكل 2: الملفات المعروضة أمام لجنة الضمان بدلالة البنوك محل طلب التعويض

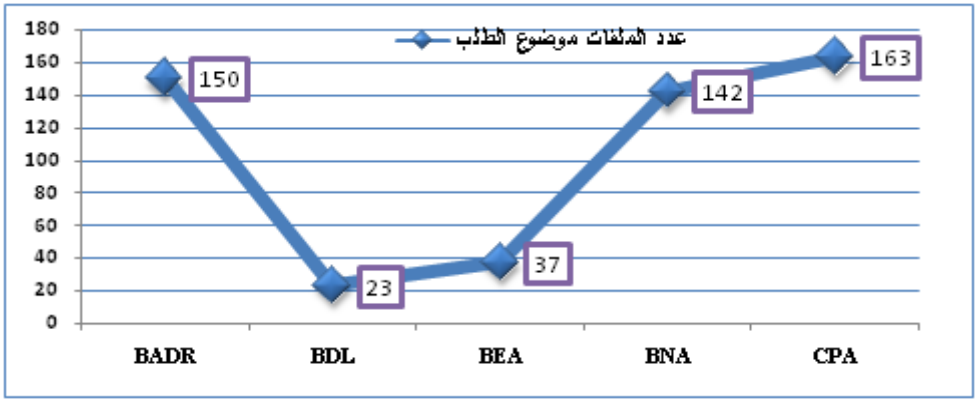

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة -وكالة أم البواقي

2.1.4 الملفات المقدمة أمام لجنة الضمان حسب سنة تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

الجدول 5: الملفات المقدمة أمام لجنة الضمان حسب سنة تمويل وكالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

%	مبلغ التعويض المطلوب	%	عدد الملفات	سنة التمويل وكالة (ANADE)	
6,24%	42 916 826,14	**8,16%**	42	**2011**	1
22,67%	156 054 376,58	**27,38%**	141	**2012**	2
28,39%	195 410 957,08	**25,05%**	129	**2013**	3
27,99%	192 669 701,94	**26,99%**	139	**2014**	4
13,44%	92 535 131,50	**11,46%**	59	**2015**	5
1,26%	8 677 387,39	**0,97%**	5	**2016**	6
100%	**688 264 380,63**	**100%**	**515**	**المجموع**	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة -وكالة أم البواقي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الملفات المودعة لدى صندوق الكفالة المشترك خلال السنوات 2012، 2013 و2014 قد بلغت أعدادا مقلقة، حيث بلغت على الترتيب 141، 129 و139 ملفا. علما أن فترة الضمان تساوي ثمان (08) سنوات، وذلك ابتداء من تاريخ تسريح القرض من قبل البنك للشاب صاحب المشروع.

3.1.4 الملفات التي عرضت أمام لجنة صندوق الكفالة المشتركة حسب قطاعات النشاط:

يوضح الجدول رقم (06) الملفات المعروضة أمام لجنة صندوق الكفالة المشترك خلال الفترة المعنية، وذلك بدلالة قطاعات النشاط المعني بالمشاريع المتعثرة.

الجدول 6: الملفات المقدمة أمام لجنة الضمان حسب قطاعات النشاط

	قطاع النشاط	عدد الملفات موضوع الطلب	%	مبلغ التعويض المطلوب	%
1	قطاع الحرفيين	27	**5,24%**	17 958 874,56	**2,61%**
2	قطاع الفلاحة والصيد البحري	53	**10,29%**	108 337 519,01	**15,74%**
3	قطاع البناء والأشغال العمومية	56	**10,87%**	88 829 910,63	**12,91%**
4	قطاع الصناعة	59	**11,46%**	80 389 926,86	**11,68%**
5	قطاع الصيانة	24	**4,66%**	27 989 238,50	**4,07%**
6	قطاع مواد البناء	3	**0,58%**	3 511 970,74	**0,51%**
7	قطاع المهن الحرة	14	**2,72%**	18 266 660,54	**2,65%**
8	قطاع الخدمات	148	**28,74%**	207 876 656,02	**30,20%**
9	قطاع النقل	131	**25,44%**	135 103 623,77	**19,63%**
	المجموع	**515**	**100%**	**688 264 380,63**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة –وكالة أم البواقي

نلاحظ أن عدد الملفات المعروضة لقطاعي الخدمات و النقل لوحدهما تعدى نصف الملفات المعنية بالتعويض، وهو ما يمثل ما نسبته 54.18% من الملفات المعروضة، وما نسبته 49.83% من حجم التعويض المطلوب.

2.4 تحليل حجم ونوع الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشتركة:

تقوم لجنة صندوق الكفالة المشترك بدراسة الملفات المقدمة لغرض التعويض، ولها الحق في اتخاذ القرار المناسب. وسنحاول عرض عدد الملفات المقبولة للتعويض، السنوات والقطاعات المعنية بالتعويض.

1.2.4 الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشترك حسب البنوك:

يوضح الجدول الموالي عدد الملفات المعوضة لكل بنك وكذا حجم التعويض.

الجدول 7: عدد الملفات المعوضة وحجم التعويض لكل بنك

	البنك	عدد الملفات موضوع الطلب	%	مبلغ التعويض المطلوب	المبلغ المعوض	%
1	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	14	**25,00%**	14 248 797,32	14 248 797,32	**18.70%**
2	بنك التنمية المحلية	2	**3,57%**	1 349 338,20	1 349 338,06	**1.77%**
3	البنك الجزائري الخارجي	2	**3,57%**	1 654 660,47	1 654 660,47	**2.17%**
4	البنك الوطني الجزائري	9	**16,07%**	15 228 974,21	15 199 403,41	**19.95%**
5	القرض الشعبي الجزائري	29	**51,79%**	43 637 833,87	43 750 593,23	**57.41%**
	المجموع	**56**	**100%**	**76 119 604,07**	**76 202 792,49**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة –وكالة أم البواقي

نلاحظ أن عدد الملفات المعوضة تمثل ما نسبته 10.87% من الملفات المطلوبة للتعويض. وقد استفاد القرض الشعبي الجزائري من تعويض 29 ملف، وهو ما يمثل نسبة 51.79% من عدد الملفات المقدمة للتعويض، ونسبة 57.41% من حجم المبلغ الكلي المعوض.

2.2.4 الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشتركة بدلالة سنة تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

يبين الجدول الموالي الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشترك، وذلك للبنوك الممولة للمشاريع المضمونة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE).

الجدول 8: الملفات المعوضة من قبل صندوق الضمان حسب سنة تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية

	سنة التمويل (ANADE)	عدد الملفات موضوع الطلب	%	مبلغ التعويض المطلوب	المبلغ المعوض	%
1	**2011**	4	**7,14%**	4 802 656,08	4 768 094,27	**6.26%**
2	**2012**	17	**30,36%**	19 673 849,12	19 774 781,02	**25.95%**
3	**2013**	24	**42,86%**	36 590 527,26	36 607 345,73	**48.04%**
4	**2014**	10	**17,86%**	10 626 763,40	10 626 763,26	**13.95%**
5	**2015**	1	**1,79%**	4 425 808,21	4 425 808,21	**5.81%**
	المجموع	**56**	**100%**	**76 119 604,07**	**76 202 792,49**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة –وكالة أم البواقي

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أنه خلال الثلاث سنوات 2012، 2013 و2014 لوحدها، وصل عدد الملفات المعوضة على الترتيب 17، 24 و 10. وهو ما يمثل نسبة 91.07% من مجموع الملفات المقبولة للتعويض.

3.2.4 الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشترك حسب قطاعات النشاط:

يبين الجدول الموالي عدد الملفات المعوضة من قبل صندوق الكفالة المشترك بدلالة القطاع.

الجدول 9: الملفات المعوضة من الصندوق حسب قطاعات النشاط

	قطاع النشاط	عدد الملفات موضوع الطلب	%	مبلغ التعويض المطلوب	المبلغ المعوض	%
1	قطاع الحرفيين	2	**3,57%**	1 412 316,50	1 412 316,50	**1.85%**
2	قطاع البناء والأشغال العمومية	10	**17,86%**	12 398 803,49	12 428 603,05	**16.31%**
3	قطاع الصناعة	6	**10,71%**	10 910 841,51	10 904 722,76	**14.31%**

4	قطاع المهن الحرة	3	**5,36%**	3 727 043,04	3 739 560,37	**4.91%**
5	قطاع الخدمات	23	**41,07%**	35 822 359,59	35 857 035,54	**47.05%**
6	قطاع النقل	12	**21,43%**	11 848 239,94	11 860 554,27	**15.56%**
	المجموع	**56**	**100%**	**76 119 604,07**	**76 202 792,49**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أرقام صندوق الكفالة المشتركة –وكالة أم البواقي

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن قطاع الخدمات هو الذي شهد أكبر عدد من المشاريع المتعثرة، والأكثر طلبا للتعويض من قبل البنوك، وذلك بنسبة 41.07% من عدد الملفات المقبولة للتعويض، وبنسبة 47.05% من حجم التعويضات الإجمالية.

5. خاتمة:

لقد لعبت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) منذ إنشاءها سنة 1996، دورا بارزا في تحقيق طموحات الشباب المقاول. وعلى الرغم من بلوغ وتحقيق ما تم تسطيره من أهداف، حان الوقت لتقييم التجربة من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه للرقي بدور هذه الوكالة، التي تغير اسمها في السنوات الأخيرة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، في انتظار دعم دورها واستحداث مهام أخرى و نجاعة أكبر في نشاطها.

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى دور صندوق الكفالة المشتركة (Fonds de Garantie Paritaire) في ضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب حاملي المشاريع، هذه الأخيرة الممولة جزئيا من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE). وقد قمنا بتحليل الأرقام التي تحصلنا عليها من قبل صندوق الكفالة المشتركة في ضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب حاملي المشاريع لولاية أم البواقي، والخاصة بالفترة 2020-2022. ولقد ركزت دراستنا هذه على تحليل عدد طلبات التعويض وحجم التعويضات، التي تقدمت بها البنوك على المستوى المحلي لصندوق الكفالة المشتركة في ضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب حاملي المشاريع. كما تطرقنا إلى عدد من المشاريع و القطاعات موضوع

القروض المتعثرة. كما تم التطرق إلى عملية دراسة الطلبات وتحويلها إلى الأمانة الدائمة للصندوق، وذلك لعرضها على لجنة الضمان للبث فيها.

ومن بين أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها، فقد توصلنا عموما إلى أن هناك ثلاث أسباب رئيسية لفشل المشاريع: أحدهما يرتبط بضعف تقييم نجاعة ملفات المشاريع قبل تنفيذها، والثاني مرتبط بالمرافقة التي تكاد تكون غائبة بعد تنفيذ المشاريع، أما الثالث فيتمثل في ضعف أو غياب ثقافة المقاولاتية لدى الشباب رواد الأعمال. كما سجلنا أنه ما يقارب 50% من المشاريع المتعثرة هي مشاريع خاصة بقطاع الخدمات التي لا تمتص يد عاملة كبيرة، وذلك لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية... وهي نتيجة يمكن أن توجه وتصوب عمل متخذي القرار في استحداث قطاعات أخرى للشباب حاملي المشاريع.

ويمكن اقتراح ثلة من الحلول التي يمكن أن تعجل في تحسين عمل صندوق الكفالة المشتركة:

- يجب تفعيل العقوبات، ومتابعة الأموال غير المستردة من قبل المستفيدين من القروض، ولاسيما التي كان وراء فشلها أسباب ذاتية، وذلك للحفاظ على المال العام؛
- إبعاد السياسة عن العمل المقاولاتي، وعدم الخلط بين الأهداف الاقتصادية مع الأهداف السياسوية، التي تخدم أشخاصا ولا تخدم مصلحة الوطن؛
- جعل إدارة وقرارات صندوق الكفالة المشتركة مستقلة استقلالا تاما، وذلك عن إدارة الوكالة الوطنية في دعم وتنمية المقاولاتية وقرارات البنوك؛
- إعادة تكوين لجنة الضمان وتشكيلها بأطراف تتوافق والأهداف المنوطة بها؛
- خلق مندوبيات جهوية للصندوق لتسهيل عملية عرض الملفات على لجنة الضمان؛
- وضع دليل واضح وشفاف لعملية التعويض، يوضح شروط الاستفادة من التعويض؛
- تطبيق فترة الضمان، فكل طلب خارج فترة الضمان يرفض، كما هو معمول به في مؤسسات التأمين؛
- تشجيع انخراط البنوك الخاصة والمختلطة في عملية تمويل للمشاريع المقاولاتية.

5. قائمة المراجع:

- العايب ,ي .(2010-2011) .إشكاليه التمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حاله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . أطروحة دكتوراه .كليه العلوم ألاقتصاديه والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعه منتوري قسنطينة.
- المرسوم التنفيذي .(06 09 ,2003) .290-03الجريدة الرسمية العدد . 54الجزائر ,الجزائر.
- قريش ,ي .(2004-2005) .سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .أطروحة دكتوراه .قسم علوم التسيير، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,الجزائر :جامعه الجزائر.
- مرسوم تنفيذي رقم .(22 11 ,2020) .329-20الجريدة الرسمية العدد . 70الجزائر ,الجزائر.
- مرسوم تنفيذي رقم .(20 10 ,2022) .356-22الجريدة الرسمية العدد . 71الجزائر ,الجزائر.
- مرسوم تنفيذي رقم .(19 01 ,2022) .46-22الجريدة الرسمية العدد . 06الجزائر ,الجزائر.
- مرسوم تنفيذي رقم .(09 06 ,1998) .200-98الجريدة الرسمية رقم 42المؤرخة في . 14/06/1998الجزائر , الجزائر.
- مرسوم رئاسي رقم .(20 01 ,2022) .42-22الجريدة الرسمية العدد . 06الجزائر ,الجزائر.

- AISSAOUI, N. (2020, Octobre 15). L'emploi en Algérie : Les dispositifs d'aide à l'emploi des jeunes. (l. r. Bouaghi/Algérie., Interviewer)
- BOUTALEB, K & BOUTALEB, O. (2018, juin 30). Le développement de l'entrepreneuriat en Algérie face aux contraintes bloquantes de l'environnement institutionnel. Journal Les Publications de la Recherche Gouvernance & Economie Sociale. pp : 30-48.
- *www.statista.com*. (2022, 02 05). Retrieved from www.statista.com: https://fr.statista.com/statistiques/794567/taux-de-chomage-algerie
- *wwww*.ONS.dz. (2016-2018). Retrieved 04 05, 2023, from wwww.ONS.dz: wwww.ONS.dz

منصات التمويل الجماعي الأخضر كآلية مبتكرة لتمويل الاستثمارات الخضراء وتحقيق الاستدامة (دراسة تحليلية للمنصة الأوروبية LITA.CO)

Green crowdfunding platforms as an innovative mechanism for financing green investments and achieving sustainability (Analytical study of the European platform LITA.CO)

أسماء دراجي [*]، مخبرLDLD، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)، a.derradji@univ-eltarf.dz

نور الهدى دحماني، مخبرLDLD، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف (الجزائر)، dahmani-nourelhouda@univ-eltarf.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/25 تاريخ القبول: 2024/09/20 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على منصات التمويل الجماعي الأخضر كآلية مبتكرة لتمويل الاستثمارات الخضراء وذلك من خلال عرض وتحليل تجربة المنصة الأوروبية LITA.CO حيث تم التوصل الى أن هذه المنصة تعمل على توفير التمويل اللازم لأصحاب المشاريع الصديقة للبيئة، عبر مختلف آليات التمويل الجماعي، بما يدعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد خلصت الدراسة الى أهمية اللجوء الى الآليات غير التقليدية للتمويل الأخضر ودورها الفعال من خلال مشاركة الأفراد في تمويل الاستثمارات الخضراء، وتحفيز الوعي العام للمساهمة في التغيير نحو مستقبل أكثر استدامة.

كلمات مفتاحية: تمويل جماعي أخضر، استثمارات خضراء، تمويل أخضر، تنمية مستدامة، منصات تمويل جماعي أخضر.

تصنيفات JEL : Q55، G29، Q01

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study aims to shed light on green crowdfunding platforms as an innovative mechanism for financing green investments by presenting and analysing the experience of the European platform LITA.CO. The study found that this platform works to provide financing for environmentally friendly entrepreneurs through various crowdfunding mechanisms, supporting the transition towards a green economy and achieving sustainable development goals.

The study concluded the importance of resorting to non-traditional green finance mechanisms and their effective role through people's participation in green investment financing, and stimulating public awareness to contribute to change towards a more sustainable future.

Keywords: Green finance; green investments; sustainable development; crowdfunding; green crowdfunding platforms.

Jel Classification Codes: Q55, G29,Q01

1. مقدمة:

يلعب الاقتصاد الأخضر دورا حيويا في التصدي للتحديات البيئية التي يشهدها العالم كالتغيرات المناخية ونضوب الموارد الطبيعية، ويعتبر أيضا نهجا استثماريا يشمل جميع القطاعات الاقتصادية، حيث تعمل العديد من دول العالم وخاصة دول الاتحاد الأوروبي على سن قوانين ووضع استراتيجيات للتحول الأخضر بهدف تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، من خلال دعم الاستثمارات الخضراء عن طريق تبني الهيئات والمؤسسات المالية لآليات التمويل الأخضر.

وفي ظل التطورات التكنولوجية التي جاءت بها الثورة الصناعية الرابعة ظهرت منصات التمويل الجماعي الأخضر كنوع من أنواع شركات التكنولوجيا المالية الخضراء التي تستخدم أحدث التقنيات كالذكاء الاصطناعي والبلوكتشين في العمليات المالية، وكآلية مبتكرة غير تقليدية من التمويل الأخضر، حيث تعمل هذه المنصات على توفير التمويل اللازم للاستثمارات الخضراء بكافة أنواعها عن طريق مختلف آليات التمويل الجماعي أي بمشاركة العديد من الأفراد والمستثمرين الداعمين للاستدامة.

إشكالية الدراسة: نظرا للتوجهات العالمية المتنامية نحو معالجة القضايا المتعلقة بالمناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحث على التحول الأخضر من خلال دعم الاستثمارات الصديقة للبيئة بمختلف آليات التمويل الأخضر، جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن لمنصات التمويل الجماعي الأخضر توفير التمويل اللازم للاستثمارات الخضراء والمساهمة في تحقيق الاستدامة؟

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ماهي الآليات التي تعمل بها منصات التمويل الجماعي الأخضر لجذب المستثمرين؟
- ✓ كيف يمكن لمنصات التمويل الجماعي الأخضر تسهيل عمليات التمويل؟
- ✓ ماهي المعايير التي تعمل بها منصات التمويل الجماعي الأخضر لاختيار المشاريع؟

فرضيات الدراسة: يمكن تقديم إجابات أولية بافتراض ما يلي:

- ✓ تعمل منصات التمويل الجماعي الأخضر على توفير كافة آليات التمويل الجماعي لاستقطاب عدد كبير من الأفراد للمساهمة في تمويل الاستثمارات الخضراء؛
- ✓ تستخدم منصات التمويل الجماعي الأخضر أحدث تقنيات التكنولوجيا المتطورة لتسهيل عمليات تمويل الاستثمارات الخضراء وتجسيدها على الواقع؛
- ✓ تعمل منصات التمويل الجماعي الأخضر على انتقاء المشاريع التي تتماشى وأهداف التنمية المستدامة لتوفير التمويل اللازم لها.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في حداثة الموضوع وأهميته على المستوى العالمي، اذ يربط بين أهم تقنيات التكنولوجيا الحديثة في عالم المال والقضايا المناخية التي تعمل العديد من الدول والمنظمات على إيجاد حلول مناسبة لها لتحقيق الاستدامة البيئية الى جانب الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

- ✓ الالمام النظري لمنصات التمويل الجماعي الأخضر، الاستثمارات الخضراء، التنمية المستدامة؛

- ✓ ابراز دور وأهمية منصات التمويل الجماعي الأخضر في تمويل الاستثمارات الخضراء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- ✓ عرض وتحليل تجربة المنصة الأوروبية للتمويل الجماعي الأخضر LITA.CO

منهجية الدراسة: بغية بلوغ أهداف الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في عرض مختلف أدبيات المتغيرات، أما التحليلي فتم اعتماده في تحليل العلاقة بين تلك المفاهيم، إضافة الى تحليل تجربة المنصة محل الدراسة وفق نموذج SWOT.

الدراسات السابقة:

– (Saman Adhami et al 2017): مقال بعنوان " Crowdfunding for green projects in Europe: success factors and effects on the local environmental performance and wellbeing" هدفت هذه الدراسة الى القاء الضوء على منصات التمويل الجماعي الأخضر في أوروبا وإبراز أهمية التمويل الغير تقليدي للمشاريع الخضراء في تحسين مؤشرات الأداء البيئي وتحقيق الرفاهية على المستوى المحلي.

–(Filippo Corsini et al 2024): مقال بعنوان " Green Crowdfunding: An Empirical Study of Success Factors" قامت هذه الدراسة بإبراز تأثير العديد من العوامل على منصات التمويل الجماعي الأخضر ومدى فاعليتها في جمع التمويل اللازم للاستثمارات الخضراء بهدف تحقيق الاستدامة.

2. منصات التمويل الجماعي الأخضر

تعتبر منصات التمويل الجماعي الأخضر من أحدث آليات التمويل الأخضر الغير تقليدية، ومن خلال هذا المحور سيتم محاولة تعريف هذه المنصات، ثم عرض أبرز آلياتها.

1.2 تعريف منصات التمويل الجماعي الأخضر

تعتبر منصات التمويل الأخضر الجماعي من أحدث الابتكارات المالية الخضراء التي تعتمد على تقنيات التكنولوجيا الحديثة، حيث يتم جمع الأموال بشكل تدريجي من أعداد كبيرة من الأفراد أو الكيانات القانونية لتمويل الأعمال الخضراء، المشاريع الصديقة للبيئة أو أصول التحول الأخضر، تعمل

هذه المنصات الرقمية كوسيط يربط بين أصحاب المشاريع الخضراء والممولين لتوفير التمويل اللازم من خلال التبرعات، المكافآت، حصص الأرباح، والديون، تتفاوت درجة الاتمتة في هذه المنصات من التدقيق الضروري بالكامل والعمليات المتكاملة الى تدخلات وتحديثات يدوية (Green FinTech Classification, Green Digital Finance Alliance, 2022, p. 13).

تستفيد منصات التمويل الأخضر الجماعي القائمة على التبرعات والمكافآت للأعمال الصديقة للبيئة من شبكة الانترنت لتوسيع نطاق قنوات الأنشطة البيئية الخيرية، حيث تعمل المنصات القائمة على التبرعات بإطلاق بعض المشاريع البيئية من قبل بعض المنظمات غير الربحية لزراعة الأشجار ومكافحة التصحر، حماية مياه المحيطات، تصنيف النفايات ومصادر المياه النظيفة، هذا النوع من التمويل يشجع الأفراد والشركات على الالتزام بمسؤولياتهم الاجتماعية تجاه حماية البيئة بشكل كبير (Yang, Liu, & Yin, 2019, p. 02).

ويمكن التمييز بين النوعين الأكثر انتشارا لمنصات التمويل الجماعي الأخضر، الأول هو التمويل الجماعي القائم على التبرعات الخضراء، والذي ينتمي إلى أنشطة لا تستهدف الربح وتهدف إلى بناء بيئة خضراء وحماية الطبيعة، والآخر هو التمويل الجماعي القائم على المكافآت الخضراء، والذي يستخدم من قبل الشركات التي تقدم المنتجات أو الخدمات الخضراء القائمة بشكل أساسي على مشاريع الطاقة المتجددة، أو المنتجات المصنوعة من مواد أو طاقة متجددة ومعاد تدويرها (Chen, Zhang, & Liu, 2017, p. 02).

وبالتالي يمكن القول أن منصات التمويل الأخضر الجماعي من الأدوات المبتكرة للتمويل الأخضر الغير تقليدي وهي تندرج ضمن أنواع شركات التكنولوجيا المالية الخضراء التي تستخدم أحدث تقنيات التكنولوجيا الحديثة كالذكاء الاصطناعي، انترنت الأشياء والبلوكتشين لتوفير التمويل اللازم لأصحاب المشاريع الخضراء الصديقة للبيئة من خلال التبرعات المكافآت، الدين، والمساهمة.

2.2 آليات التمويل الجماعي الأخضر

توجد العديد من الآليات التمويلية التي توفرها منصات التمويل الجماعي الأخضر ونذكر أهمها كما يلي:

– **الإقراض نظير لنظير (peer to peer lending)**: وهو الإقراض بين الأفراد حيث يتم تقديم التمويل اللازم للمشروع أو الشركة على أن يتم استرجاعه لاحقا بفائدة متفق عليها، يشبه في خصائصه القرض التقليدي الذي يقدمه البنك الا أنه يتم تحصيله من العديد من المستثمرين؛

– **المشاركة في رأس المال (equity crowdfunding)**: بيع حصة من الشركة للمستثمرين مقابل الاستثمار فيها، الفكرة مشابهة لكيفية شراء الأسهم العادية أو بيعها في البورصة أو رأس المال الاستثماري.

– **المكافآت (rewards based crowdfunding)**: يتبرع الأفراد لمشروع تجاري بتوقعات الحصول على مكافأة غير مالية مثل الحصول على السلع أو الخدمات في مرحلة لاحقة مقابل مساهمتهم.

– **التبرعات (donation based crowdfunding)**: يتبرع الأفراد بمبالغ صغيرة لتحقيق الهدف التمويلي الأكبر لمشروع خيري معين بينما لا يتلقون أي عائد مالي أو مادي.

– **المشاركة في الأرباح –المشاركة في الإيرادات (profit-sharing\ revenu-sharing):** يمكن للشركات مشاركة الأرباح أو الإيرادات المستقبلية مع الجمهور مقابل التمويل الحالي.

– **السندات الدينية (debt securities crowdfunding)**: يستثمر الأفراد في سندات الدين الصادرة عن الشركة.

– **المنصات الهجينة (hybrid models)**: تقدم النماذج الهجينة لأصحاب المشاريع الفرصة في الحصول على التمويل عن طريق العديد من أنواع التمويل الجماعي (european comission, 2024).

3. الاستثمارات الخضراء ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة: مع زيادة توجه الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمل على تبني استراتيجيات الاقتصاد الأخضر من خلال دعم الاستثمارات الخضراء، سيتم التطرق في هذا المحور لهذه الاستثمارات وتحديد أنواعها.

1.3 تعريف الاستثمارات الخضراء

حسب **المجلس العالمي للاقتصاد الأخضر (WGECO)**: هي أدوات استثمارية كالأسهم، الصناديق المتداولة في البورصة، والصناديق المشتركة، التي تشارك بطريقة أو بأخرى في عمليات تحسين البيئة، تشمل

هذه الاستثمارات شركات تطوير تكنولوجيا الطاقة البديلة والتي تتبنى أفضل الممارسات البيئية، ونظرا لتباين المعتقدات الشخصية حول مفهوم الاستثمارات الخضراء، فإن ما يعرف بالاستثمار الأخضر يمكن أن يشمل استثمارات في قطاعات تقليدية غير خضراء، بحسب مدى توافقها مع المسؤولية البيئية بالنسبة لكل فرد. (World green economy counsil, 2015).

ووفقا **لصندوق النقد الدولي (IMF)**: هي الاستثمارات التي تشمل الإنفاق اللازم لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وملوثات الهواء، دون التأثير الكبير على إنتاج واستهلاك السلع غير الطاقوية. تشمل كل من القطاع العام والخاص، وتستهدف في الغالب تقليل التلوث الناتج عن إنتاج الطاقة أو تقليل استهلاكها، بالإضافة إلى تطوير تقنيات أخرى لاستيعاب الكربون. (Eyraud & al, 2011)

يمكن القول ان الاستثمارات الخضراء تهدف إلى التقليل من الآثار البيئية السلبية والحفاظ على المناخ، من خلال عدة ممارسات تشمل تقليل البصمة الكربونية للمنتجات، خفض كمية ثاني اكسيد الكربون من الهواء والمحيطات، والحد من التلوث البيئي ومخلفاته، يتم ذلك من خلال اعتماد الممارسات الصديقة للبيئة، استخدام الطاقات البديلة، والاستفادة من التكنولوجيا النظيفة، بما في ذلك التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، بهدف تحقيق الاستدامة.

2.3 أنواع الاستثمارات الخضراء

– **الاستثمار في الطاقات المتجددة**: وهي الطاقة التي يمكن استخدامها دون القلق من نفادها أو التقليل من تواجدها في المستقبل (IRENA)؛

– **الاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة وحفظ الطاقة**: تشكل كفاءة استخدام الطاقة وحفظ الطاقة نهجين مترابطين وغالبا ما تكونان مكملتين لبعضهما أو متداخلتين لتجنب استهلاك الطاقة أو خفضه، وتتعلق كفاءة الطاقة عموما بالأداء التقني لأجهزة تحويل الطاقة واستهلاكها ومواد البناء، أما حفظ الطاقة فيتمثل في اتخاذ إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة على مستوى الاستخدام النهائي (U.S. Energy Information Administration, 2024)

– **الاستثمار في إدارة الغابات والزراعة المستدامة**: يشير إلى أي تدخل بشري مخطط له في النظام البيئي للغابات بهدف تحقيق أهداف معينة، مع التركيز على الحفاظ على القيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

لجميع أنواع الغابات وتعزيزها لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية (Forest Stewardship Council , 2023)، أما الزراعة المستدامة تجمع بين الأساليب التي تحسن إنتاجية التربة، مع تقليل الآثار الضارة على المناخ، التربة، المياه، الهواء، والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى تعزيز صحة الإنسان، حيث تعمل هذه الأساليب على الحد من استخدام المواد والمنتجات من مصادر غير متجددة، وتعزيز استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، بهدف تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية من حيث الكم والنوعية. (Stephan, 2015).

– **الاستثمار في النقل المستدام:** يشير إلى وسائل النقل التي تعمل بانبعاثات منخفضة للكربون أو بدون انبعاثات، وتكون فعّالة في توفير الطاقة وتقليل التكاليف (Office of Energy Efficiency & Renewable Energy, 2023).

– **الاستثمار في إدارة النفايات وإعادة تدويرها:** تركز إدارة النفايات في جميع المراحل (الإنتاج، المناولة، نقل التخزين، التجهيز، والتخلص النهائي) على تقليل الأضرار على صحة الإنسان، الحياة البرية، والنظم البيئية (oxfordreference, 2023)، اذ يمكن أن يؤدي تحسين إدارة النفايات وإعادة تدويرها في جميع أنحاء العالم إلى خفض وزن المواد البلاستيكية التي تدخل المحيطات الى نصف الكمية، والمساهمة بشكل مباشر في 12 من أصل 17 هدف من أهداف التنمية المستدامة (David C, 2024).

4.التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من التوجهات التي تعمل العديد من الدول على تحقيقها خاصة من خلال خطة 2030، ومن خلال هذا المحور سيتم تعريفها وتحديد أهم الأبعاد التي تقوم عليها.

1.4 تعريف التنمية المستدامة

يقصد بها ضمان ظروف العيش الكريمة من خلال احترام حقوق الإنسان، توفير وصيانة أوسع نطاق ممكن من الخيارات لتحديد خطط الحياة بكل حرية، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية في استخدام الموارد البيئية، الاقتصادية والاجتماعية، تحقيق هذه الاحتياجات

يتطلب حماية شاملة للتنوع البيولوجي، بما في ذلك التنوع النظامي والتنوع الوراثي، التي تشكل أساس الحياة . (Keiner, 2005)

وتعرف أيضا على انها إدارة الموارد التي تمكن الجيل الحالي ضمان مشاركة متوسط نوعية الحياة التي يضمنها لنفسه مع كافة الأجيال المستقبلية القادمة، وذلك بما يشمل جميع العوامل التي تؤثر على الحياة الإنسانية بما في ذلك البيئة، الاقتصاد والمجتمع (Geir B , 1994, p. 01).

مما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي ادارة الموارد الطبيعية، الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تضمن الاستدامة على المدى الطويل أي تلبية احتياجات الأفراد الحالية مع ضمان احتياجات الأجيال القادمة من خلال المحافظة على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي إضافة الى العمل على تحقيق العدالة الاقتصادية، البيئية والاجتماعية.

2.4 أبعاد التنمية المستدامة

يمكن توضيح العلاقة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في الشكل الموالي:

الشكل 01: أبعاد التنمية المستدامة

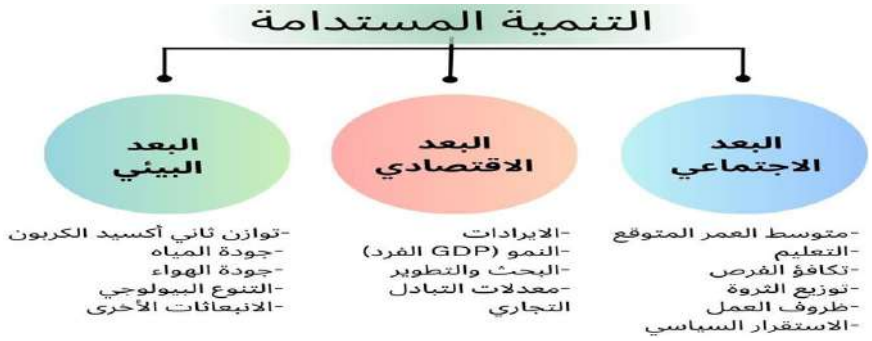

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على Jan Atteslander (2020) : why trade supports rather than hinders sustainable development, economiesuisse, P03

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على تحقيق ثلاثة أبعاد رئيسية متداخلة فيما بينها البعد البيئي، البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي

البعد الاجتماعي: يركز على ضمان العدالة الاجتماعية وتعزيز الرفاه، كالحد من الفقر وعدم المساواة من خلال تكافؤ الفرص، القضاء التام على الجوع من خلال تعزيز مختلف الأنظمة الغذائية المستدامة، الحق في

التعليم الجيد للجميع بتوفير الهياكل المدرسية الملائمة حتى في المناطق النائية، والعديد من الأعمال الأخرى التي تحث عليها أهداف التنمية المستدامة لتحقيق التنمية الاجتماعية.

البعد الاقتصادي: يهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الرخاء للأفراد من خلال تبني استراتيجيات الاقتصاد الأخضر ودعم البحث والتطوير في هذا المجال إضافة الى توفير كافة الآليات لتمويل الاستثمارات الصديقة للبيئة، وضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة دون المساس أو التأثير السلبي على الموارد الطبيعية.

البعد البيئي: يعمل هذا البعد على حماية المناخ من التغيرات السلبية والتقليل من البصمة الكربونية والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي من خلال التشجيع على مختلف الممارسات الصديقة للبيئة.

5. دراسة تحليلية لمنصة التمويل الجماعي الأخضر LITA.CO

تم اختيار منصة LITA.CO، باعتبارها من أهم منصات التمويل الجماعي الأخضر في أوروبا حيث سيتم التطرق الى مختلف الآليات التي تقدمها لتمويل الاستثمارات الخضراء ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، كذلك تحليلها وفق SWOT.

1.5 نبذة عن منصة LITA.CO

تأسست LITA.CO سنة 2014 من قبل Eva Sadoun و Julien Benayoun، وهي منصة تمويل جماعي أخضر أوروبية لخدمة اقتصاد أخضر نظيف، تسمح للجميع بالاستثمار بشكل مستدام من خلال إعادة توجيه مدخراتهم نحو دعم الانتقال، في دائرة قصيرة وبفضل مجموعة واسعة من الاستثمارات المالية في الشركات ذات التأثيرات الإيجابية، لديها فروع في ثلاث دول أوروبية: فرنسا بلجيكا وإيطاليا، منذ نشأتها تم تنفيذ ما يقارب 200 حملة تبرعات للمواطنين وجمع ما يقارب 100 مليون يورو من عدد كبير جدًا من المستثمرين الأفراد(LITA, 2024) .

الشكل 02: منصة التمويل الجماعي الأخضر LITA.CO

Source : https://fr.lita.co/fr consulté le 06\06\2024 à 21H48

الشكل 03: التمثيل البياني لتطور عدد المسجلين وعدد المستثمرين في منصة LITA. CO خلال الفترة

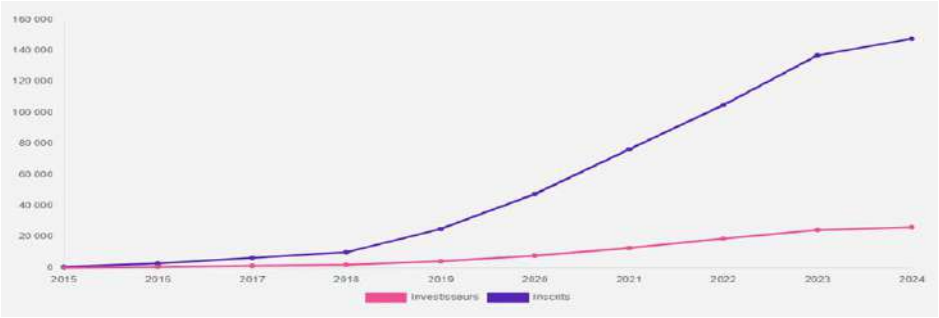

Source : https://fr.lita.co/fr/statistics consulté le 10\06\2024 à 19H30

بعد إطلاق منصة LITA.CO بسنة تم تسجيل تزايد طفيف ومستمر في عدد المسجلين للحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم، حيث فاق عدد المسجلين 20 ألف خلال الفترة الممتدة من (2015-2019) ثم ارتفع الى أكثر من 40 ألف مسجل سنة 2020، أي ضعف العدد الذي تم تسجيله خلال 04 سنوات الأولى على الرغم من الأزمة الصحية التي شهدها العالم في تلك الفترة، وظل عدد المسجلين للطلب على التمويل في تزايد كبير ومستمر الى غاية منتصف 2024، حيث بلغ ذروته بما يقارب 150 ألف مسجل، أما بالنسبة لعدد المستثمرين فأخذ يتزايد ببطء الى أن وصل 20 ألف مستثمر خلال منتصف 2024 وهذا ما يعكس وعي هذه الفئة من المستثمرين ومبادراتهم لهذا النوع من المشاريع الصديقة للبيئة بهدف تحقيق الاستدامة الا أن عددهم لم يرقى بعد الى المستوى المطلوب مقارنة بعدد المسجلين للطلب على التمويل.

2.5 الاستثمارات الخضراء التي تمولها منصة LITA.CO

يمكن تلخيص كافة أنواع الاستثمارات الصديقة للبيئة التي تمولها منصة LITA.CO كما يلي:

الجدول 01: الاستثمارات الخضراء التي تم تمويلها من خلال منصة LITA.CO

المجال الاستثماري	عدد الشركات	المبلغ التمويلي باليورو	عدد المستثمرين
التكنولوجيا النظيفة	48	673 608	313
العقارات المستدامة	28	471 330	175
الثقافة	05	253 661	409
الطاقات المتجددة	14	840 964	404
الاقتصاد الاجتماعي	43	275 190	232
إعادة التدوير	04	1 727 700	814
الزراعة والصناعة المستدامة	28	498 122	280
الاستهلاك المسؤول	80	483 643	309
المجموع	250	5 244 218	2936

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على: https://fr.lita.co/fr/statistics consulté le 15\06\2024 à 14H20

يتبين من الجدول 01 أن منصة LITA.CO تدعم 08 أنواع من الاستثمارات الصديقة للبيئة حيث تم تمويل 250 شركة بأكثر من 05 مليون يورو، وتم جمع هذا المبلغ من عدد كبير من الأفراد ما يقارب 03 آلاف مستثمر، تحصلت المشاريع التي تنشط في مجال إعادة التدوير على الحصة الأكبر من التمويل بقيمة مليون ونصف يورو لفائدة 04 شركات فقط من طرف 814 مستثمر، وهذا يرجع للدور الكبير الذي تلعبه شركات إعادة التدوير في التخلص أو التقليل من النفايات، إضافة الى تخفيض تكاليف شراء المواد الأولية، تليها الشركات التي تستثمر في الطاقات المتجددة ثم الشركات التي تستثمر في التكنولوجيا النظيفة وأخير الشركات التي تستثمر في الثقافة، وهذا ما يفسر العملية الانتقائية التي تقوم بها المنصة لاختيار المشاريع المناسبة ذات التأثير الإيجابي وتوجهات المستثمرين في تمويل الاستثمارات التي لها فوائد اقتصادية، بيئية واجتماعية، ويمكن توضيح آلية انتقاء المشاريع من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل 04: التمثيل البياني لمراحل انتقاء المشاريع التي يتم تمويلها من طرف **LITA.CO**

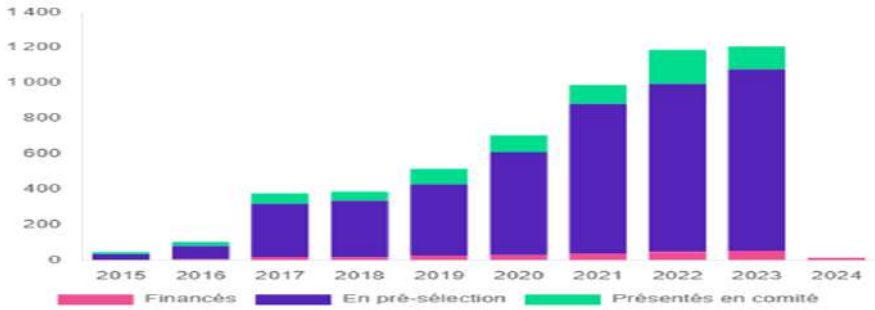

Source : https://fr.lita.co/fr/statistics consulté le 10\06\2024 à 19H30

يوضح لنا الشكل أعلاه سيرورة عملية التمويل عبر المنصة، حيث يتم استقبال كافة الطلبات ثم الشروع في الانتقاء الأولي (en pré-selection) للشركات ذات التأثير الإيجابي والتي تستثمر في المشاريع الصديقة للبيئة، ثم بعد ذلك تتم عملية الانتقاء الثاني، بعرض الطلب على اللجنة المخصصة للقيام بدراسة شاملة وتحديد المشاريع التي تستوفي كافة الشروط الاقتصادية، البيئية والاجتماعية لعرضها عبر المنصة للاستفادة من التمويل اللازم لها، حيث تم تسجيل تزايد تدريجي في الطلب على التمويل من (2015-2023)، أما عدد المشاريع التي تم تمويلها فهو ضئيل نوعا ما مقارنة بالطلب، وهو ما يفسر عملية الانتقاء التي تقوم بها المنصة لاختيار المشاريع ذات التأثير الإيجابي فقط والشفافية في المعلومات التي توفرها لجذب أكبر عدد من المستثمرين.

3.5 أنواع التمويل الجماعي التي توفرها منصة LITA.CO: في إطار دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر تعمل المنصة على توفير العديد من أنواع التمويل الجماعي لدعم الاستثمارات الخضراء ومن خلال الشكل الموالي يمكن تحديد أهم الأنواع التي تعمل بها المنصة

الشكل 05: آليات التمويل التي توفرها منصة **LITA.CO**

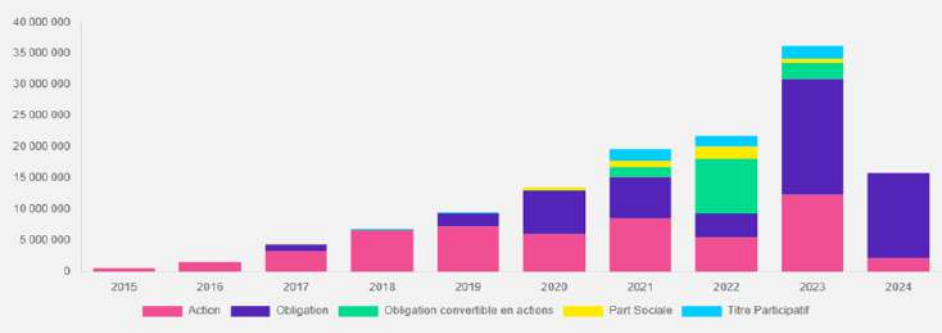

Source : https://fr.lita.co/fr/statistics consulté le 10\06\2024 à 19H30

يوضح لنا التمثيل البياني أنواع التمويل الجماعي الأخضر التي توفرها المنصة من سنة 2015 الى غاية النصف الأول من سنة 2024، حيث يمكن تحديد 05 أنواع كما يلي:

عن طريق الأسهم؛ عن طريق سند ديني؛ عن طريق سند قابل للتحويل الى أسهم؛ عن طريق الحصص الاجتماعية؛ عن طريق المشاركة.

خلال الفترة (2015-2019) كان التمويل الأخضر عن طريق الأسهم هو المهيمن عبر المنصة مع وجود تمويل أقل عن طريق السند الديني سنة 2017 وآخر جد طفيف عن طريق المشاركة سنتي 2018 و2019 أما سنة 2020 فتم تسجيل ارتفاع كبير في التمويل الأخضر عن طريق السندات الدينية إضافة الى بداية عملية التمويل عن طريق الحصص الاجتماعية، كما نلاحظ أن المنصة خلال الفترة (2021-2023) قامت بتوفير آليات أخرى من التمويل الجماعي الأخضر عن طريق السندات القابلة للتحويل الى أسهم والتمويل عن طريق المشاركة، تنوع آليات التمويل عبر المنصة يجذب عدد أكبر من المستثمرين، لذلك عملت خلال السنوات الأخيرة على توفير العديد من الآليات الأخرى من التمويل الجماعي الأخضر وهذا ما يفسر أيضا ارتفاع عدد المستثمرين في 04 سنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى من انشاء المنصة كما هو مبين في الشكل 03.

4.5 دور منصة التمويل الجماعي الأخضر LITA.CO في دعم أهداف التنمية المستدامة

تعمل منصة LITA.CO على دعم كافة اهداف التنمية المستدامة لخطة 2030 من خلال مختلف الاستثمارات الخضراء التي توفر لها التمويل اللازم ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 06: النسب المئوية لأهداف التنمية المستدامة المحققة من خلال الاستثمارات التي مولتها منصة LITA.CO

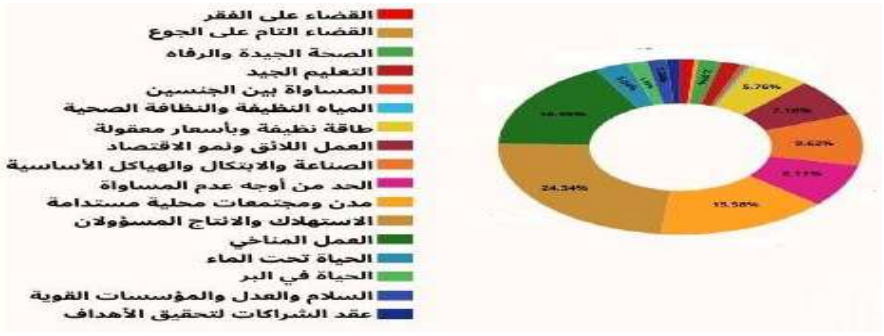

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على https://fr.lita.co/fr/statistics consulté le 14\06\2024 à 23H39

من خلال الشكل 06 يمكن القول أن الاستثمارات التي تعمل منصة LITA.CO على تمويلها تمس جميع أهداف التنمية المستدامة الـ17 مع تفاوت في النسب حيث نلاحظ أن أكثر هدف تم تحقيقه هو الاستهلاك والإنتاج المسؤولان بنسبة 23.9% وبالرجوع الى الجدول 01 نجد أن المنصة قامت بتمويل 80 شركة تستثمر في الاستهلاك المسؤول، يليه الهدف الثاني وهو العمل المناخي بنسبة 16.7 % حيث تم تمويل 66 شركة تستثمر في المشاريع ذات الأثر الإيجابي على المناخ (التكنولوجيا النظيفة، الطاقات المتجددة وإعادة التدوير)، كذلك تحقيق مدن ومجتمعات محلية مستدامة بنسبة 15.3% من خلال دعمها للعقارات المستدامة، إضافة الى كافة الأهداف الأخرى التي يتم دعمها بنسب متفاوتة كالقضاء على الفقر من خلال توفير أكثر من 17 ألف منصب شغل جديد، ولكن على المنصة العمل على زيادة التنويع في محفظتها الاستثمارية من خلال انتقائها لمختلف المشاريع الخضراء الأخرى لكي تشمل جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى بنسب أكثر.

6.5 نموذج تحليل SWOT لمنصة LITA.CO

أسفر تحليل وضعية المنصة الأوروبية LITA.CO عبر مصفوفة SWOT الى التوصل الى ما يلي:

الجدول 02: مصفوفة **SWOT** لمنصة **LITA.CO**

نقاط الضعف	نقاط القوة
• عدم وجود بعض الآليات الأخرى للتمويل الجماعي • القيمة الأدنى للمساهمة في التمويل عالية نوعا ما • لا تملك تطبيق على البلاي ستور أو آب ستور • التمويل باليورو فقط	• سهولة الولوج الى المنصة • الشفافية • الدقة في انتقاء المشاريع ذات التأثير الإيجابي • دراسة شاملة للمشاريع التي يمكن الاستثمار فيها
التهديدات	**الفرص**
• وجود منصات أخرى بإمكانيات كبيرة • التغير المستمر والمتسارع في التكنولوجيا الحديثة • نقص الوعي والدراية بوجود هذا النوع من التمويل	• إمكانية التوسع الجغرافي • الدعم القانوني • ظهور الاستراتيجيات الحكومية للتحول الأخضر

المصدر: من اعداد الباحثتين

تشير مصفوفة SWOT الى نقاط قوة منصة LITA.CO والتي تميزها عن غيرها من منصات التمويل الجماعي الأخضر الأخرى، إضافة الى نقاط الضعف والتي قد تعرقل نشاطها أو نموها كذلك الفرص التي يمكن انتهازها والاستفادة منها لزيادة مكانتها في السوق ومواجهة أهم التهديدات التي يمكن أن تواجهها

❖ **نقاط القوة**

- **سهولة الولوج الى المنصة:** تم تصميم المنصة بشكل عصري وبسيط حيث يتم الولوج والتسجيل فيها كمستثمر أو لتقديم طلب التمويل بكل سهولة وأريحية مع توفر كافة المعلومات اللازمة؛
- **الشفافية:** وجود جميع المعلومات الخاصة بالمنصة، عمليات التمويل التي توفرها، نوع التمويل، القيمة التمويلية، وقيمة الفائدة الخاصة بكل مشروع إضافة الى العديد من الاحصائيات، مؤشرات الأداء، حالة المحفظة الاستثمارية، عدد الشركات، عدد المسجلين والمستثمرين حيث يتم تنزيلها عبر المنصة كل 31 ديسمبر من كل سنة أي في نهاية السنة المالية؛
- **الدقة في انتقاء المشاريع ذات التأثير الإيجابي:** تعمل المنصة على دعم الاستثمارات الصديقة للبيئة من خلال توفير التمويل اللازم للشركات ذات التأثير البيئي الإيجابي، حيث يمر الطلب على التمويل بعدة مراحل انتقائية ثم يتم عرضه على لجنة متخصصة لتقييمه ثم نشره عبر المنصة للاستفادة من التمويل اذ استوفت فيه جميع الشروط المحددة التي تتعلق بالاستدامة البيئية، الاقتصادية والاجتماعية.
- **دراسة شاملة للمشاريع التي يمكن الاستثمار فيها:** لتحصيل التمويل اللازم تقوم المنصة بوضع ملف شامل للتعريف بالمشروع، القيمة التمويلية المراد تحصيلها، نوع التمويل، معدل الفائدة السنوي، المزايا الضريبية والمالية ان وجدت، إضافة الى فيديو تعريفي للمشروع أو الشركة كنوع من التسويق وكافة المعلومات الأخرى التي يحتاج المستثمر معرفتها.

❖ **نقاط الضعف**

- **نقص آليات التمويل الجماعي:** تعتبر منصة LITA.CO للتمويل الجماعي الأخضر منصة هجينة حيث أنها توفر العديد من آليات التمويل الجماعي، الا أنها تفتقر الى بعض الآليات الأخرى ذات

أهمية كبيرة خاصة التمويل عن طريق التبرعات أو المكافآت خاصة من الأفراد أو الهيئات التي تدعم أهداف التنمية المستدامة، كالحد من الفقر، القضاء التام على الجوع، العمل المناخي والعديد من المشاريع التي تعمل على تحقيق الأهداف الأخرى؛

- **القيمة الأدنى للمساهمة في التمويل عالية نوعا ما:** حيث تقدر بـ100 يورو، يمكن تخفيضها لجذب أكبر عدد ممكن من الممولين خاصة إذا تم إضافة التمويل عن طريق التبرعات، حيث يمكن جمع قيمة كبيرة من التمويل من عدد كبير من الأفراد؛
- **لا تملك تطبيق على البلاي ستور أو آب ستور:** أصبحت مختلف العمليات المالية يمكن القيام بها من خلال التطبيقات المتواجدة على الهواتف الذكية، وغياب تطبيق للمنصة يعتبر حاجز حقيقي في نموها وانتشارها خاصة أنها تندرج تحت أنواع شركات التكنولوجيا المالية الخضراء التي من المفروض أن توفر كافة التقنيات الحديثة لتسهيل الوصول اليها والتعامل بها؛
- **التمويل باليورو فقط:** عدم وجود عملات أخرى للتمويل ماعدا اليورو، للتوسع والوصول الى الأهداف المرجوة يجب توفير التمويل بمختلف العملات الصعبة الأخرى خاصة الدولار أو العملات المشفرة التي عرفت رواجا كبيرا في الآونة الأخيرة؛

❖ **الفرص**

- **إمكانية التوسع الجغرافي:** تواجد منصة LITA.CO في 3 دول أوروبية (فرنسا، إيطاليا وبلجيكا) يسهل لها عملية الانتشار والتوسع الى باقي الدول الأخرى خاصة الحدودية، إضافة الى التسهيلات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لهذا النوع من المنصات لدعم الاقتصاد الأخضر؛
- **الدعم القانوني:** وجود العديد من القوانين التي قام البرلمان الأوروبي بالموافقة عليها خاصة بعد اتفاقية باريس لتشجيع وتسهيل التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كذلك قامت العديد من الدول الأوروبية كفرنسا وألمانيا بسن قوانين خاصة لتمويل الاستثمارات الصديقة للبيئة عن طريق كافة آليات التمويل الأخضر التقليدية والغير تقليدية كمنصات التمويل الجماعي الخضراء؛

- **ظهور الاستراتيجيات الحكومية للتحول الأخضر:** بهدف تحقيق الاستدامة والمحافظة على المناخ قام الاتحاد الأوروبي بوضع العديد من الخطط والاستراتيجيات كخطة استثمار الصفقة الخضراء الأوروبية لدعم الاستثمارات الصديقة للبيئة وغيرها من الاستراتيجيات الأخرى التي تدعم التمويل الأخضر؛

❖ **التهديدات**

- **وجود منصات أخرى بإمكانيات كبيرة:** على الرغم من الجهود الكبيرة التي تعمل بها المنصة لتوفير التمويل اللازم وانتقاء المشاريع التي تستوفي الشروط الا أنه يوجد العديد من المنصات الأخرى الأوروبية والعالمية بإمكانيات جد كبيرة ومتطورة كما تستخدم مختلف التقنيات التكنولوجية الحديثة والعديد من آليات التمويل الجماعي المختلفة لزيادة فرصة توفير التمويل للمشاريع بكل سهولة وأريحية مما يعتبر تهديد حقيقي لمنصة LITA.CO من قبل المنافسين.
- **التغير المستمر والمتسارع في التكنولوجيا الحديثة:** على ضوء التطورات التي جاءت بها الثورة الصناعية الرابعة يعرف مجال التكنولوجيا وخاصة التكنولوجيا المالية تغيرات مستمرة وجد متسارعة وفي بعض الأحيان يحصل عجز في مواكبة هذه التطورات لعدة أسباب كالاحتكار، الأسعار العالية، عدم معرفة استخدامها بعد.
- **نقص الوعي والدراية بوجود هذا النوع من التمويل:** يرجع هذا الى نقص التسويق سواء للمنصة أو المشاريع، إضافة الى نقص نشر الوعي والثقافة للمحافظة على المناخ وتحقيق الاستدامة.

6. خاتمة:

من خلال ما سبق عرضه يتضح أن منصات التمويل الجماعي الأخضر لها تأثير كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من حيث تمويل الاستثمارات الخضراء، وتوفير مختلف الفرص لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصديقة للبيئة للمساهمة في تعزيز الابتكار والنمو المستدام، وكما تبين من خلال تجربة منصة LITA.CO التي تعمل على توفير التمويل اللازم للاستثمارات الخضراء على الرغم من نقص بعض آليات

التمويل الأخرى التي يمكن أن تساعد في تمويل العديد من المشاريع التي لازالت قيد الدراسة خاصة من طرف المستثمرين الداعمين للقضايا المناخية والاستدامة.

1.6 النتائج: توصلت الدراسة الى جملة من النتائج يمكن حصرها كما يلي:

- ✓ تعتبر منصات التمويل الجماعي الأخضر من أهم الآليات الغير التقليدية للتمويل الأخضر التي تعمل على توفير التمويل اللازم للاستثمارات الخضراء بكل سهولة ويسر من خلال مشاركة الأفراد في هذه العملية عن طريق مختلف آليات التمويل الجماعي الأخضر؛
- ✓ تستخدم منصات التمويل الجماعي الأخضر أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية التوفير التمويل بكل سهولة وتعزيز الشفافية واستقطاب أكبر عدد من المستثمرين؛
- ✓ تساهم منصات التمويل الجماعي الأخضر من خلال تمويلها للاستثمارات الخضراء في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، كالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال توفير العديد من مناصب الشغل، توفير التمويل لأصحاب المشاريع الصغيرة خاصة في المناطق النائية، المساهمة في تحقيق النمو المستدام والمحافظة على المناخ من كافة التغيرات السلبية.

2.6 الاقتراحات

- ✓ وضع قوانين وتشريعات خاصة بمنصات التمويل الجماعي الأخضر لتنظيم سيرورة التمويل؛
- ✓ تبني التكنولوجيات الحديثة لتسهيل عمليات التمويل لأصحاب المشاريع، توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين، إضافة الى تعزيز الشفافية والمراقبة؛
- ✓ تنوع آليات التمويل الجماعي الأخضر يساهم في جذب عدد أكبر من المستثمرين لإمكانية اختيارهم آلية التمويل المناسبة لهم؛
- ✓ نشر الوعي الثقافي لهذا النوع من التمويل عبر المنصات، إضافة الى أهمية الاستثمارات الخضراء لزيادة الوعي البيئي والمساهمة في تحقيق الاستدامة؛
- ✓ تشجيع أصحاب المشاريع المبتكرة الخضراء على الاستفادة من منصات التمويل الجماعي الأخضر من خلال توفير كافة المعلومات والاحصائيات.

7. قائمة المراجع

1. Forest Stewardship Council . (2023, 07 04). *Forest Management: Practical tools for thriving forests*. Récupéré sur FSC: https://fsc.org/en/forest-management
2. Chen, Y., Zhang, R., & Liu, B. (2017). Joint decisions on production and pricing with strategic consumers for green crowdfunding products. *International journal of environmental research and public health, 14*(1090), 02.
3. David C, W. (2024, 03 19). *The evolution of waste management*. Récupéré sur https://waste-management-world.com/resource-use/the-evolution-of-waste-management/
4. european comission. (2024). *Crowdfunding explained*. Consulté le 06 06, 2024, sur Internal Market, Industry, Entrepreneurship and SMEs: https://single-market-economy.ec.europa.eu/access-finance/guide-crowdfunding/what-crowdfunding/crowdfunding-explained_en
5. Geir B , A. (1994). Sustainability ethical foundations ans economic properties. *the world bank policy research working paper*, 01.
6. Green FinTech Classification, Green Digital Finance Alliance. (2022). *a green fintech taxonomy and data landscaping.*
7. IRENA. (s.d.). *Overview of renewable energy.*
8. Keiner, M. (2005). History, definitions and models of sustainable development. *ETH, Eidgenössische Technische Hochschule Zürich*.
9. LITA. (2024). Consulté le 06 12, 2024, sur LITA.CO: https://fr.lita.co/fr/investir-durable/comment/notre-faq
10. Office of Energy Efficiency & Renewable Energy. (2023). *Sustainable Transportation and Fuels*. Récupéré sur https://www.energy.gov/eere/sustainable-transportation-and-fuels
11. oxfordreference. (2023). Récupéré sur https://www.oxfordreference.com/display/10.1093/oi/authority.20110803121220420
12. Stephan, K. (2015). *What is sustainable agriculture?* Deutsche Gesellschaft für .
13. U.S. Energy Information Administration. (2024, 01 12). *Use of energy explained*. Récupéré sur EIA: https://www.eia.gov/energyexplained/use-of-energy/efficiency-and-conservation.php
14. Yang, J., Liu, L., & Yin, C. (2019). a non-liner decision model for green crowdfunding project success: evidence from china. *International journal of environemental research and public health, 16*(187), 02.
15. Jan Atteslander (2020) : why trade supports rather than hinders sustainable development, economiesuisse, P03

أثر التوسع النقدي و المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: منظور قطاعات خارج المحروقات دراسة حالة الفترة 2013–2023

"The impact of monetary and fiscal expansion on economic growth in Algeria، excluding the hydrocarbon sector: A case study for the period 2013–2023

فاتح بلقاسم أولاد الهدار، مخبر السياحة، الإقليم والمؤسسات ، جامعة غردايـة (الجزائـر)،
ouladhadar.fateh@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2024/08/01 تاريخ القبول: 2024/09/28 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التوسع المالي والنقدي على نمو القطاعات الرئيسية في الجزائر، والتي تشمل القطاع الفلاحي، قطاع البناء، الأشغال العمومية، القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات بشقيه العام والخاص، كما تسعى الدراسة أيضًا إلى تقديم مقترحات نظرية لمعالجة إشكالية تنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي في الجزائر استنادًا إلى هذا التحليل، ولتحقيق أهدافها تعتمد الدراسة على تحليل المؤشرات العامة وإجراء دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات المقطعية *(Panel Data)* .

وخلصت الدراسة إلى أهمية التوسع المالي والنقدي في دعم النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية نظراً لمساهمتهما الكبيرة في الدخل الإجمالي، كما أشارت إلى ضرورة اعتماد استراتيجيات وتبني تدابير سياسية تحقق إصلاح الإنفاق العام وتخفف من الآثار السلبية الناتجة عن ضبط أوضاع المالية العامة.

كلمات مفتاحية: توسع مالي، توسع نقدي، قطاعات حقيقية، نمو إقتصادي.

تصنيفات JEL : E20، E61، H30، H50، H60.

Abstract:

This study aims to determine the impact of both fiscal and monetary expansion on the growth of key sectors in Algeria ،including the

agricultural sector ،the construction and public works sector ،the industrial sector ،and the public and private services sectors. The study concluded that the agricultural sector and the construction and public works sector are crucial for supporting economic growth due to their significant contribution to total income ،facilitated by fiscal and monetary expansion. The study also seeks to provide theoretical proposals to address the issue of diversifying income sources and economic growth in Algeria based on this analysis.

Keywords: Fiscal Expansion، Monetary Expansion، Real Sectors، Economic Growth.
Jel Classification Codes: E20 ،E61،H30،H50،H60 .

1. مقدمة:

مر الاقتصاد الجزائري خلال العقد المنصرم بمحطات متباينة، حيث واجه أداءً متقلبًا وتحديات جسيمة، تمثلت أساسًا في السعي لتحقيق نمو مستدام يعتمد على مساهمة القطاع الحقيقي (خارج قطاع المحروقات) واستعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد عبر تبني سياسات نقدية ومالية مرنة في ظل تلك التغيرات.

وفي هذا السياق، يواجه اقتصاد الجزائر هذه الظروف بحزمة من الإصلاحات النقدية والمالية للحفاظ على الزخم المحقق، خصوصًا التوازن الخارجي ودعم تحقيق النمو خارج قطاع المحروقات، الذي يُعتبر لبنة أساسية نحو بناء اقتصاد متعدد المصادر في الدخل والنمو ولذلك، تتناول هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية:

ما هو أثر التوسع المالي والتوسع النقدي على النمو في القطاعات الرئيسية من غير قطاع المحروقات في الجزائر؟

وتهدف الدراسة إلى تقديم مقترحات وحلول للإشكالية المتعلقة بتنويع مصادر الدخل والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما تعالج الورقة الإشكالية المطروحة من خلال العناصر التالية:

1. مفهوم سياسة التوسع المالي والنقدي وأدواتها.

2.مفهوم وتحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

3.تحليل مؤشرات التوسع المالي والتضخم في الجزائر.

4.دراسة قياسية لأثر التوسع المالي على النمو حسب القطاع في الجزائر.

2.الدراسات السابقة:

1.2 دراسة كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي: تحليل وقياس العلاقة بين توسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974الى 2010:

هدفت الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين السياسة التوسع المالي المعبر عنها بالإيرادات العامة، من خلال الصادرات النفطية وللوصول الى حقيقة التأثيرات التوسع المالي واتجاهات القطاع الخارجي بعد تبني العراق سياسة الباب المفتوح في قطاع التجارة الخارجية، وبالاعتماد على منهج دراسة حالة ودراسة قياسية لاختبار التكامل المشترك، خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية للحساب الجاري والميزان التجاري والعرض النقدي وأوصت الدراسة بضرورة تنويع الدخل الوطني في العراق نظرا لأن الاقتصاد العراق احادي التمويل في الموازنة العامة .

وتكمن اختلاف بين الدراستين في كون الدراسة الحالية اعتمدت التوسع النقدي جنبا إلى التوسع المالي فيما يخص المتغير المستقل بالإضافة الى تحديد النمو في شكل النمو في القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري.

3. مفهوم سياسة التوسع المالي والنقدي وأدواتها:

لقد عجزت نظريات الرفاهية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة التوسع المالي، بينما لم تكن نظريات النمو أكثر توفيقا في تفسير المسار التاريخي للتوسع المالي، وعلاقته بمكونات الاقتصاد الوطني ونموه، وفي أغلب نظريات النمو الاقتصادي أهملت التوسع المالي أو تم دمجه مع التوسع الخاص لأفراد، أو بوصفه متغيرا خارجيا لا يخضع لقواعد التحليل والتفسير الاقتصادي، واذا كانت النظريات التقليدية والحديثة في النمو الاقتصادي لم توفق في تفسير ظاهرة التوسع المالي، فقد جاءت من بعدها دراسات خطت خطوات ايجابية في هذا الاتجاه .

1.3 تعريف التوسع المالي النقدي:

يقصد بالتوسع المالي: الازدياد المطرد في الانفاق العام ، ضمن اتجاه مستمر يعد من مظاهر الاتساع الكبير في نشاط الذي يقوم به اقتصاد دولة، فالتوسع في الانفاق يستدعي الموازنة بين التضحيات التي يتحملها الافراد في مجموعهم نتيجة دفع الضرائب وبين المنافع التي تعود عليهم من الخدمات التي تؤديها الدولة (غاني و الحسيني، 2018، صفحة 13).

كما يقصد بالتوسع النقدي: إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة ، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانية ، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية ، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كنزي ، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) وبتالي دعم النمو وامتصاص البطالة .

كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن" سياسة جانب العرض" التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة التوسع، ما دام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب)، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر من ظرفي (مسعي ، 2012، صفحة 148) .

2.3 التوسع المالي أداة السياسة النقدية :

إن إنفاق الاموال العامة في داخل الدولة فيه منفعة محققة، لأنه يدعو على الأقل إلى تداول النقود والذي يؤدي بدوره إلى الرخاء وهذه الفكرة مستمدة من آراء التجاريين اذ يعتقدون أن ما لا يقلل من ثروتها. بينما يؤكد الكلاسيك على ضرورة تغطية النفقات العامة للدولة بالإيرادات العامة وعدم اللجوء إلى الاقتراض أو الاصدار النقدي الجديد لتغطية النفقات العامة إلا في الحالات الاستثنائية كالإنفاق على الحروب أو التمويل المشروعات المهمة (غاني و الحسيني، 2018، صفحة 14).

ويرى كينز وجوب مكافحة البطالة الوسعة النطاق التي كان سببها عدم كفاية الطلب الفعال وزيادة الانفاق العام هو الحل الاسهل لها. أما أصحاب الاتجاه النقدي فانهم يرون ان الزيادة الانفاق العام لن يؤدي الى الآثار المضاعفة من الدخل، وإنما يؤدي الى رفع سعر الفائدة ومن ثم تخفيض الاستثمار الخاص ،بل يعمق من عجز الموازنة العامة ، وهم يدعون الى توازن السنوي للموازنة العامة، بينما يرى بعض أنصار اتجاه المذهب الفردي أن التقليل من النفقات العامة على قدر المستطاع ،لأنهم يعتقدون ان النفقات العامة غير منتجة ، ويرد على هذا الاتجاه أنه ما دام الانفاق يؤدي الى خدمات نافعة يعد إنفاق منتجا .

4. تحليل تطور النمو الإقتصادي في الجزائر

في هذا العنصر سوف نتطرق إلى تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر من منظور القطاعات المساهمة فيه باستبعاد قطاع المحروقات، وسوف نقوم من خلاله بتحليل مساهمة القطاعات الرئيسية منه، سيما التي تحظى ببرامج اقتصادية ومالية خاصة باعتبار أن السياسات التوسعية سواء المالية أو النقدية منها تكون قنواتها مخصصة لهذه القطاعات بغض النظر عن شرائح المجتمع المشكل لها.

1.4 مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، أي هو الزيادة المحققة في إنتاج البلد على المدى الطويل، ويأخذ مفهوم التوسع الاقتصادي أو التطور الاقتصادي بمنظور كمي بحت، هذا التوسع الاقتصادي يمثل الزيادة الظرفية لإنتاج (Longatte & Van Hove, 2001, p. 56)

إذن النمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو الدخل الفردي.

2.4– قياس النمو الاقتصادي

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي، وفي متوسط دخل الفرد، وبالتالي فان قياس هذا النمو يتم من خلال قياس نمو الناتج ونمو نصيب الفرد من الدخل (الدخل الفردي).

– الناتج الوطني

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، و حساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه بمعدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في البلد وتقييمه بعملة ذلك البلد، ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو المحقق، غير أن هذه الطريقة تعد نقدية ولا تأخذ بالاعتبار أثر التضخم، لذلك يجب استبعاد أثر التضخم لمعرفة معدل النمو بالقيم الحقيقية.

– الدخل الفردي

إن قياس نمو الدخل الفردي يمكن من معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه. كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس الدولار ببقية الدول، ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية (Jacques, Pasca, & Christophe, 2002, p. 72).

والخلاصة يتجلى النمو الاقتصادي فيما يلي:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد وليست عابرة.
- ارتفاع معدل الدخل الفردي بالقيمة الحقيقية.

3.4 تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر:

في الفترة 2013 -2014 اتسم الاقتصاد الجزائري بنمو معتبر سيما مع طفرة أسعار الطاقة في الفترة التي سبقتها، وبالرغم من تراجع أسعار البترول في منتصف 2014 إلا أنه لم يؤثر بشكل كبير في هذه الفترة مع انتعاش عدة قطاعات اقتصادية خاصة البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة، ولكن مع بداية 2016 تأثر الاقتصاد بشكل معتبر مع تراجع ايرادات طوال الفترة 2015-2016 مما أثر على التوسع المالي وجعل الجزائر تعتمد على التوسع النقدي منتصف2017 مع تعديلات قانون النقد والقرض.

وفي 2022 أتسم الاقتصاد الجزائري بنمو معتبر مع إنحسار تداعيات الإغلاق الاقتصادي الكبير المتأثر بجائحة **covide-19**، فبعد الهبوط الاقتصادي الشديد المسجل في 2020 والذي بلغ (-8.3%) (D'Algérie, 2022, p. 25) ، ارتفع بنحو كبير مطلع 2021 حيث سجل نسبة نمو اجمالي تقدر بـ 3.40%، ورغم تراجع أداء النمو الاقتصادي مع نهاية 2023 ليسجل نمو 3.20%، إلا أنه يعكس الزخم الذي اتسم به في الفترة الأخيرة بما فيه القطاعات الرئيسة خارج قطاع المحروقات، والشكل رقم (**01**) يعكس مساهمة القطاعات الرئيسية في فترتين مختلفتين. .

الشكل 1: النمو الاقتصادي 2013-2022

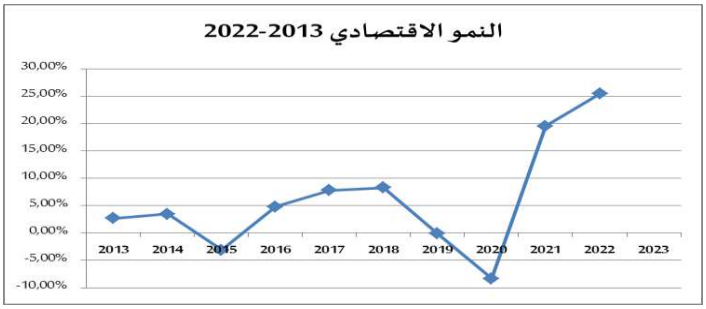

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- (ONS, 2018,2019,2023, (N°849,N°880,N°933)).
- (Ministre, 2024)
- (D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, 2013-2022)
- (Banque D'Algérie, 2022)
- (D'Algérie, Bulletin Monétaire Et Financier, , 1er Trimestre 2023;)

الشكل 2: الناتج المحلي حسب القطاعات الرئيسية المساهمة 2020-2023

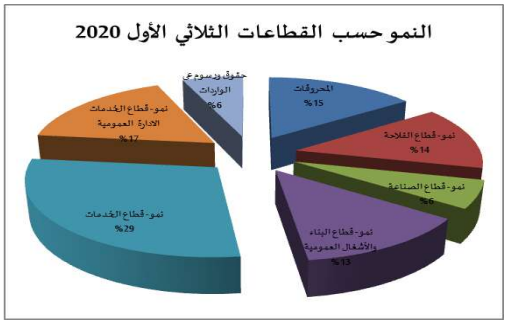

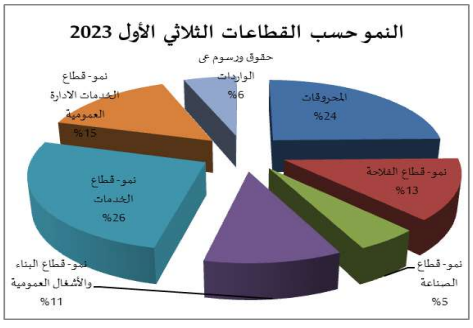

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: نفس المصادر

4.4 القطاعات الرئيسية المشكلة للدخل/النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر كلا من قطاع الفلاحة، الأشغال والبناء وكذا قطاع الخدمات أهم القطاعات المساهمة في الناتج الوطني المحلي، إذا استبعدنا قطاع المحروقات، في حين لاتزال قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات الأخرى تسهم بشكل ضعيف في الناتج والثروة، رغم الجهود الاقتصادية المبذولة للوقوف بهذه القطاعات سيما الصناعة التقليدية و الحرف.

وبخصوص أداء هذه القطاعات يعكس الشكل رقم (03) أدناه مساهمة هذه القطاعات في النمو الاقتصادي في فترة الدراسة 2013-2023، ونشير في هذا السياق إلى أن سنة 2023 تم تحليل الثلاثي الأخير منها فقط نظرا لغياب باقي الاحصائيات بما فيها المتحصل عليها من الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر (**ONS**)، وأن قطاع الخدمات متباين بين خدمات الإدارة العمومية وقطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية، والبيانات في الشكل مقدرة بمليار دينار جزائري.

الشكل 3: الناتج المحلي حسب القطاعات الرئيسية المساهمة

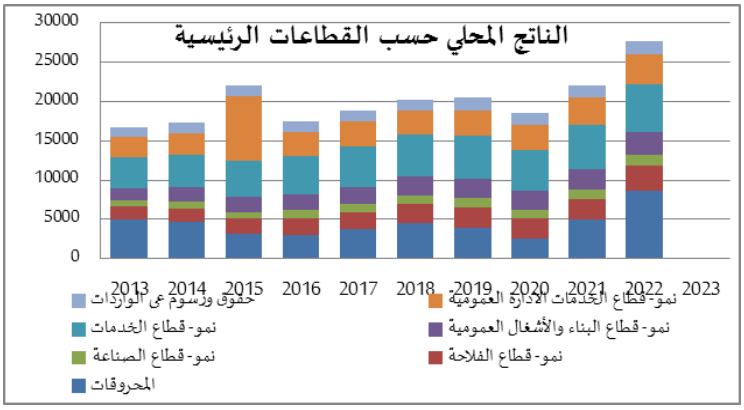

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- (ONS, 2018,2019,2023, (N°849,N°880,N°933)).
- (Ministre, 2024)
- (D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, 2013-2022)
- (Banque D'Algérie, 2022)
- (D'Algérie, Bulletin Monétaire Et Financier, , 1er Trimestre 2023;)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه إلى أن قطاع الخدمات في 2013-2015 جنبا إلى قطاع الخدمات الإدارة العمومية يعتبر القطاع الأعلى تشكيلا للنمو وقد زاد من أهميتها في فترة تراجع ايرادات البترول للجزائر في الفترة 2015-2020، كما أن قطاع الفلاحة أيضا ساهم بشكل معتبر في تحقيق

النمو في هذه الفترة، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فلتزال مساهمته ضعيفة جدا، وبالنسبة للفترة 2022-2023 كان النمو الاقتصادي أساسا يتشكل من قطاع خارج المحروقات، حيث ساهم قطاع الفلاحة بشكل كبير في هذا الاداء حين شكل نحو 6،11% من إجمالي الناتج المحلي في 2022 ونحوه في 2023. وتشكل الزراعة رافد مهم في هذا القطاع رغم الجفاف الكبير الذي تعاني منه الجزائر منذ عقد من الزمن، إلا أن الأداء كان معتبر، كما أن شعبة الحبوب كان لها دور كبير في دفع القطاع حين تطورت بنسبة 39% بين سنتي 2020 و2023 (Banque D'Algérie, 2022, p. 26)

فيما عدا ذلك كان أداء شعبة الخضر والفواكه أداء ضعيف متأثرا بمجموعة عوامل سيما الجفاف، وهذا الأمر انعكس على أداء هذه الشعبة والتي تعد من الشعب الرئيسة في قطاع الفلاحة، كما نرجح أن عامل اليد المتخصصة والطلب المحلي أثر بشكل كبير على أداء هذه الشعبة رغم تقليل حجم الاستيراد المتعلق بالخضر و الفواكه.

من جانب آخر تراجع الانتاج الحيواني في الجزائر بشكل معتبر في 2020-2023، فمن حيث الحجم انخفضت اللحوم الحمراء بنسبة 4.20% وانتاج الحليب تراجع بنسبة 6.70%، والأسوأ كان في اللحوم البيضاء حين تراجعت بنحو 15% بسبب الجفاف وارتفاع اسعار الاعلاف الحيوانية.

وعليه ينبغي إعادة صياغة برنامج وطني لتقييم قطاع الفلاحة من المنتج إلى المستهلك، فرغم الدعم الكير لهذا القطاع والذي يكتسب برنامج اقتصادي خاص سيما الدعم وسياسة مالية واضحة نحو هذا القطاع بالضبط بما فيه القروض المخصصة لهذا القطاع، إلا أنه ليزال يعاني من فجوة في الأداء ما يؤكده مستوى التضخم المسجل في الجزائر والذي يرجع أساسا إلى الشعب المتضمنة في قطاع الفلاحة.

بالنسبة لقطاع البناء والأشغال والري (BTPH)، والذي يعتبر أيضا قطاع مهم في الجزائر ورافد من روافد الناتج المحلي، فقد سجل نموا بنسبة 3.9% مقارنة بـ 1.8% خلال سنة2020 (ONS, Les Comptes Nationaux Trimestriels, - 1er trimestre 2021, p. 4)

وهو يسهم في أكثر من 10% من الناتج المحلي في 2022-2023. وتشكل وتيرة السكن الاجتماعي إحدى الشعب المهمة في قطاع البناء والأشغال، ويلاحظ مدى الطلب الكبير على هذا القطاع، لدى يلزم ايلاء أهمية أكبر لهذا القطاع باعتبار البرامج المخصصة له والمتعلقة به والتي تعد في كثير من الأحيان متشعبة من حيث الانتاج والخدمة.

في ناحية أخرى تشكل الخدمات وخدمات الإدارة العمومية ذات أداء معتبر في توليفة الناتج المحلي حيث تسهم بنحو 4% من الناتج، وهي نسبة معتبرة، وبخصوص قطاع الصناعة والذي يشكل هو الآخر نحو 5 % من الناتج المحلي أداء مستقر خلال فترة الدراسة، وينبغي ايلاء أهمية أكبر وتخصيص برامج أكثر اتساق لهذا القطاع خاصة المؤسسات الصغيرة والحرف التقليدية، كما أن الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائي (industries Sidérurgiques،Métalliques،Mécaniques ، Electroniques et Électriques) تعاني من تراجع معتبر في الأداء (Banque D'Algérie, 2022, p. 29)

5. تحليل التوسع المالي والنقدي في الجزائر

هذا العنصر يتطرق إلى تشخيص التطورات في الكتلة النقدية وتطورات السوق النقدية باعتبارها القناة الرئيسية لانتقال السياسة النقدية في الجزائر، حيث تمارس هذه الأخيرة تأثيرها على الاقتصاد من خلال الأدوار المتاحة للتأثير على عرض النّقود والائتمان، وتتلخص آليتها في استخدام مجموعة من الأدوات، أدوات كمّية التي تبحث عن الحد من الكتلة النّقدية التي تخلقها البنوك التجارية، وأدوات كيفية (النوعية) والتي تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للائتمان (فهمي، 2006، صفحة 15).

وقد حدد المجلس النقد والقرض لبلوغ أهداف السّياسة النّقدية المسطرة أن يتوفر لدى بنك الجزائر أدوات السّياسة النّقدية التالية (الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 53، الصادرة في 13 سبتمبر 2009)

عمليات إعادة الخصم والنقد.

- الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية .
- عمليات السوق المفتوحة.
- التسهيلات الدائمة

1.5 تطور المجمعات النقدية في الجزائر:

تتميز معدّلات إعادة الخصم في الجزائر بالاستقرار نسبيا من حيث النسبة كما أنها تتم عن طريق تحديد السقف الإجمالي لإعادة التمويل أي المبلغ الإجمالي الذّي يمكن للبنك الجزائر منحه للبنوك التجارية، سقف إعادة خصم السندات العمومية خاصة سندات الخزينة. و بخصوص أسعار الفائدة في السوق النقدية فهي نسبيا ثابتة خلال السنة مع تغيرات نسبية في بعض الفترات حسب ديناميكية الاقتصاد، وخلافا لذلك تعتبر معدل الإحتياطي الإجبار أحد أهم الأدوات المعتمدة في السياسة النقدية سواء للتوسع أو للكبح، كما تمثل أهم أداة للتقليل من السيولة المصرفية وكذا اعادة ضبط التضخم الناتج عن التوسع النقدي.

الشكل 4: التوسع النقدي، السوق النقدية

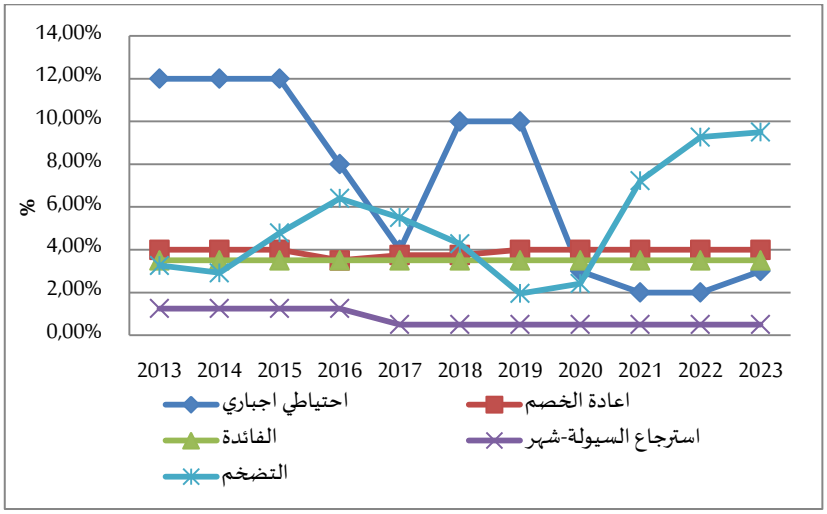

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نفس المراجع السابقة

اتسمت فترة 2013-2015 بتوافر سيولة واسعة في الاقتصاد الجزائري لذلك كانت أسعار الفائدة (اعادة الخصم) مرتفعة (12%) كأداة فعالة في ضبط السيولة، لكن مع تراجع أداء الاقتصاد الجزائري في 2016 انتهج بنك الجزائر سياسة نقدية توسعية لإعادة الديناميكية في الاقتصاد وقد تمخضت عنه لاحقا تعديلات في قانون النقد والقرض انعكاسا لتلك الأوضاع، وفيما يتعلق بالكتلة النقدية والمجمع (M2)، بدأ بنك الجزائر منذ مارس 2022 العودة تدريجيا الى الوضع العادية فيما يتعلق بسياسته النقدية سيما تعديل اسعار الصرف واسترجاع السيولة بعد الاجراءات الاستثنائية في 2020, ويلاحظ أن السيولة

تعد أداة مهمة لتحفيز أداء الاقتصاد سيما القطاعات ذات الصلة، كما أن حصر السيولة داخل الدائرة المصرفية ساعدت بشكل معتبر في تقليل تداعيات التضخم سيما في توجيه تلك السيولة إلى قطاعات معنية بالتأثير (التوسع/ الكبح).

أتاحت السياسة النقدية المعتمدة في 2022-2023 الابقاء على مستويات كافية وملائمة من السيولة مما سمح بتعزيز الصلابة في النظام المصرفي والاقتصاد الجزائري بوجه عام، في ظل حالة عدم اليقين في الاسواق العالمية. (Banque D'Algérie, 2022, p. 50) ومع ذلك ليزال من منظور بنك الجزائر مستوى التمويل المصرفي غير كاف وغير ملائم مع الأهداف المسطرة للسياسة النقدية نظرا لضعف الوساطة المالية في الجزائر، والعنصر الموالي يصف التطورات المتعلقة بالسيولة والقروض الموجهة للاقتصاد.

2.5 تطور القروض الموجهة للاقتصاد في الجزائر:

إرتفع قائم القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة الدراسة، ويلاحظ أن هناك تباين بين القروض الموجهة للقطاع العام والقروض الموجهة للقطاع الخاص، فبداية من سنة 2014 تطورت القروض الموجهة لدعم القطاع العام بشكل أكبر من تلك الموجهة للقطاع الخاص والمسجلة نهاية 2013 كما يتضح من الشكل أدناه، أما عن الفترة الاستثنائية 2020-2021 تعكس تماما مدى التوسع النقدي في القطاع الخاص باعتبارها فترة استثنائية شهدت سياسات اقتصادية لحماية الاقتصاد من الانعكاسات السلبية.

الشكل 5: التوسع النقدي، القروض والتضخم

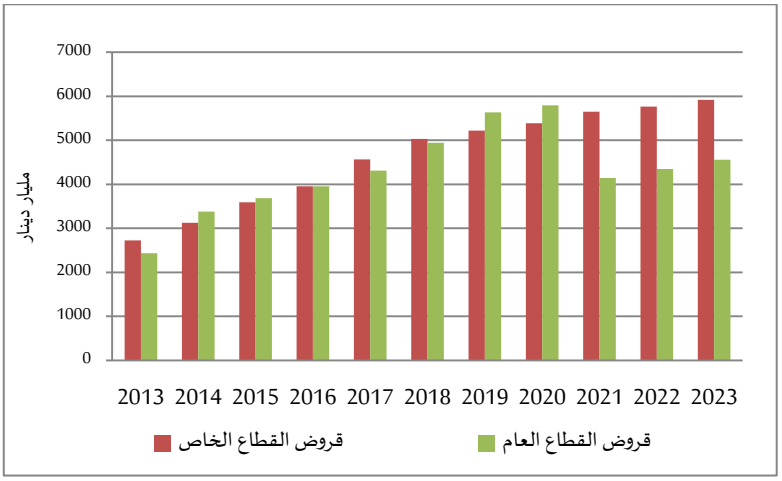

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- (ONS, 2018,2019,2023, (N°849,N°880,N°933)).

- (Ministre, 2024)
- (D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, 2013-2022)
- (Banque D'Algérie, 2022)
- (D'Algérie, Bulletin Monétaire Et Financier, , 1er Trimestre 2023;)

تعد البنوك الممول الرئيس للقطاعات الاقتصادية ونمول البنوك الخاصة نحو 10% من الاقتصاد في حين الجانب الأكبر تموله البنوك العمومية الستة، الأمر الذي يجعل السيولة محسورة نسبيا في الدائرة المصرفية تلافيا للآثار السلبية للتضخم سيما الناتج من القطاعات. وفي سياق موازي نسير إلى أن التمويل الإسلامي الجديد بلغ نحو 64 مليار دينار في سنة 2022 على سبيل المثال بينما كان 20 مليار فقط في 2021. **(**Banque D'Algérie, 2022, p. 62**)**.

3.5 تطور حدود الانفاق المالي:

ما يزال مستوى المالية العامة في الجزائر سلبيا مع ارتفاع نسبي في مستوى الدين العام، وفيما يتعلق بالإيرادات فقد شهدت ارتفاع معتبر سيما في الفترة 2021-2023 انعكاسا للزخم الذي شهده أسواق الطاقة العالمية جنبا إلى أسواق المواد الأولية،، كما أن الإيرادات البترول كانت معتبرة في هذه الفترة نظرا لتحسن جباية خارج المحروقات، من الإيرادات هيدرو-كاربير نظرا لتطورات سوق الطاقة العالمية.

الشكل 6: التوسع المالي مؤشرات المالية العامة والانفاق

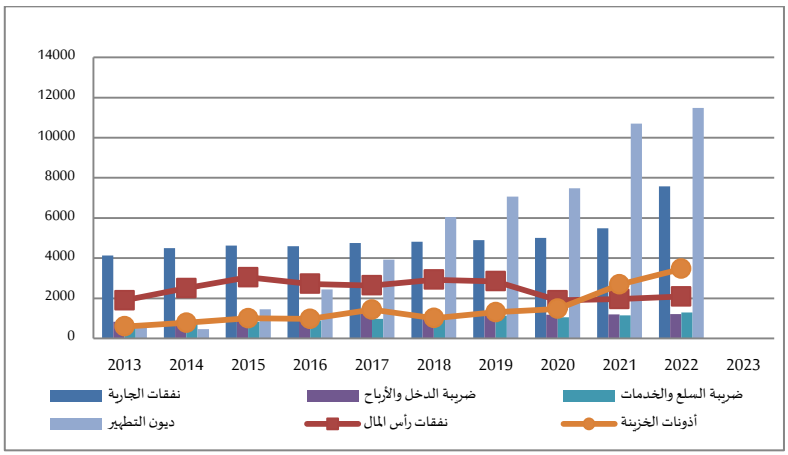

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- (ONS, 2018,2019,2023, (N°849,N°880,N°933)).
- (Ministre, 2024)
- (D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, 2013-2022)

- (Banque D'Algérie, 2022)
- (D'Algérie, Bulletin Monétaire Et Financier, , 1er Trimestre 2023;)

بالنظر إلى الشكل رقم (06) يتضح تمام مدى توسع السياسة المالية سيما من جانب مخصصات اعادة التطهير (Dette assainissement) والتي تشكل جانب معتبر من النفقات الميزانية، رغم حالة العجز الهيكلي فيها منذ 2009، كما أن أنه من أهم الأولويات في الوقت الحالي اعتماد استراتيجيات عميقة لتخفيض عجز المالية العامة على المديين المتوسط والطويل، لذلك ينبغي ايلاء أهمية أيضا للعجز المسجل خاصة تدابير السياسة التي تحقق إصلاح الإنفاق العام وتخفيف الآثار التي تسببها ضبط أوضاع المالية العامة.

6. دراسة قياسية لأثر التوسع المالي على النمو حسب القطاع في الجزائر:

في هذا العنصر سوف نعتمد على الاسلوب القياسي لتبيان آثار سياسات التوسع المالي والنقدي على النمو الاقتصادي حسب القطاعات في الجزائر، وهذا خلال الفترة 2013-2023، وذلك بالاعتماد على نماذج البيانات المقطعية panel. وكانت النتائج تشير إلى عدم المعنوية الكلية للنماذج. وقد اعتمد على المؤشرات التالية:

الجدول 1: المتغيرات المعتمدة في النموذج

المتغير التابع	متغيرات التوسع النقدي	الرمز	متغيرات التوسع المالي	الرمز
النمو الاقتصادي بحسب القطاعات	أسعار اعادة الخصم الكتلة النقدية قروض موجهة للاقتصاد (عام +خاص)	*les compte* *Massemonétaire* *credit_prive* *credit_public*	نفقات جارية نفقات رأس المال مخصصات اعادة التطهير الدين العام الداخلي	*Depenses_courantes* *Depenses_capital* *Dette_assainissement* *Dette_interieure*

المصدر من إعداد الباحث

يصف الجدول رقم (1) أعلاه متغيرات الدراسة المعتمدة في النموذج القياسي (نموذج البيانات المقطعية)، حيث يتم تقسيم المتغيرات إلى قسمين الأول متعلق بالمتغيرات التوسع النقدي والذي يمثل

أدوات السياسة النقدية وإجراءاتها، ويمثل القسم الثاني المتغيرات المتعلقة بإجراءات التوسع المالي والتي تمثل عادة أدوات السياسة المالية. وتمثل البيانات ستة مقاطع مختلف بحسب القطاعات المساهمة في الناتج الوطني الإجمالي، في الفترة 2013-2023. وقد أشارت نتائج التحليل القياسي إلى أن النموذج غير معنوي بحيث أن نموذج البيانات التجميعي (Poold) غير معنوي تماما كما أن النماذج الأخرى الثابت والعشوائي غير معنوي، مما يجعل نتائجها كما توضح الملاحق غير معنوية وغير قابة لاعتمادها في تقديم نتائج، وعليه فإن نتائج التحليل الاقتصادي تعتبر الأكثر استناد في تحليل النتائج المتوصل اليها.

7. خاتمة:

ان ظاهرة التزايد في النفقات العامة لاقتصاد الدول، هي ظاهرة شمولية لجميع اقتصاديات الدول سواء متقدمة أو النامية ، فاذا توقف أو تراجع هذا التزايد فلا يلبث أن يعود إلى التزايد لعدة أسباب منها توسع الدولة في الانفاق التنموي خاصة الاجتماعي محدثا آثارا وأعباء جديدة.كما أن التوسع النقدي باعتباره أحد أدوات السياسة النقدية التي يشير الى جانب زيادة المعروض النقدي من طرف البنك المركزي في الحين أن التوسع المالي هو أحد التدابير التي تدار بها المخصصات المالية لتحقيق النمو الاقتصادي، إذن فهم التوسع النقدي والمالي تعد احد ركائز تحفيز النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية من جوانب الاقتصاد الكلي، وهذا ما تطرقت إليه هذه الدراسة من خلال محاولة البحث في إشكالية آثار ونتائج التوسع النقدي والمالي على النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات في الجزائر، وهذا باستثناء قطاع المحروقات، وقد تم إجراء الدراسة في الفترة 2013-2023، وقد اعتمدت الدراسة على التحليل الاقتصادي المدعم بالتحليل الاحصائي لبيانات المقطعية **Panel**، وقد خلصت إلى أهمية قطاع الفلاحة وقطاع الأشغال كرافد مهم للنمو الاقتصادي، في حين لم تعطي الدراسة القياسية أية اجابة نظرا لكون النماذج كانت غير معنوية.

كانت أهم النتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

- يعتبر المسار التوسعي النقدي والمالي ركيزة اساسية في دعائم النمو الاقتصادي في إنشاء البنى التحتية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وهذا ما تجسد في الاستغلال الأمثل للفوائض المالية النفطية التي حققتها الجزائر في الإنشاءات القطاعية الاقتصادية أخرى .

- إن ارتفاع مؤشرات النمو الاقتصادي أثر في زيادة الطلب الكلي والذي بدوره أثر على زيادة ارتفاع الانفاق العام للجزائر.

وبناء على النتائج المتوصل إليها نقترح ضرورة اعتماد استراتيجيات وتبني تدابير سياسية تحقق إصلاح الإنفاق العام وتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن ضبط أوضاع المالية العامة، للتأثير أكثر ايجابا على النمو ودعم القطاعات الأخرى.

8. قائمة المراجع:

Longatte ، & Van Hove. (2001). *économie générale.* Paris: DUNOD.

Banque D'Algérie. (2022). *Bulletin Statistique Trimestriel.* Algérie.

D'Algérie، B. (2013-2022). *Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie.* Algérie.

D'Algérie، B. (2022). *Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie.* Algérie.

D'Algérie، B. (1er Trimestre 2023;). *Bulletin Monétaire Et Financier*، . Algérie.

Jacques، M.، Pasca، V.، & Christophe، V. (2002). *économie – Manuel et application*، . Paris: 3ème édition، DUNOD.

Ministre، F. (2024). *Solde global du Trésor.* http://www.mf.gov.dz - 28/07/2024 (10 :22).

ONS. (- 1er trimestre 2021). *Les Comptes Nationaux Trimestriels.*

ONS. (2018،2019،2023، (N°849،N°880،N°933)). *Les Comptes Nationaux Trimestriels – (1er - 3éme et 4éme) trimestre.* Algérie.

الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 53. (الصادرة في 13 سبتمبر 2009). *قانون 09 – 02 المؤرخ في 26 ماي 2009، يتعلق بالعمليات السياسية النّقدية و أدواتها و إجراءاتها.* الجزائر.

حسين كامل فهمي. (2006). *السياسة النّقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي.* ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،.

محمد غاني ، و زاهي الحسيني. (2018). *التوسع المالي و اتجاهات السياسة المالية : دراسة تحليلية.* دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.

محمد مسعي . (2012). سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو. *مجلة الباحث*(10)، 148.

9. ملاحق:

1. النموذج التجميعي:

```
. xtset crd ans, yearly
        panel variable:  crd (strongly balanced)
         time variable:  ans, 2013 to 2023
                 delta:  1 year
```

```
. regress gdp lescompte MASSEMONÉTAIRE credit_prive credit_public Depenses_courantes Depenses_c
> apital Dette_assainissement Dette_interieure
```

Source	SS	df	MS		
Model	7353067.67	8	919133.459	Number of obs	= 50
				F(8, 41)	= 0.36
Residual	105037404	41	2561887.9	Prob > F	= 0.9361
				R-squared	= 0.0654
				Adj R-squared	= -0.1169
Total	112390471	49	2293683.09	Root MSE	= 1600.6

gdp	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lescompte	142817.1	214680.2	0.67	0.510	-290738.5	576372.6
MASSEMONÉTAIRE	-.0946356	.6506061	-0.15	0.885	-1.408561	1.21929
credit_prive	.6443651	3.318015	0.19	0.847	-6.056502	7.345232
credit_public	-.1733936	1.155517	-0.15	0.881	-2.507007	2.16022
Depenses_courantes	.1882437	1.425208	0.13	0.896	-2.690023	3.066511
Depenses_capital	.5954365	.9521417	0.63	0.535	-1.327453	2.518326
Dette_assainissement	-.4277905	1.513788	-0.28	0.779	-3.484947	2.629367
Dette_interieure	.3324475	1.564273	0.21	0.833	-2.826665	3.49156
_cons	-5766.613	12061.99	-0.48	0.635	-30126.29	18593.06

.

2. النموذج الثابت:

```
. xtreg gdp MASSEMONÉTAIRE credit_prive credit_public Depenses_courantes Dette_assainissement De
> tte_interieure, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =         60
Group variable: crd                             Number of groups   =          6

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1568                                         min =         10
     between =      .                                         avg =       10.0
     overall = 0.0366                                         max =         10

                                                F(6,48)            =       1.49
corr(u_i, Xb)  = -0.0000                        Prob > F           =     0.2026
```

gdp	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
MASSEMONÉTAIRE	-.0417056	.2595634	-0.16	0.873	-.5635928	.4801816
credit_prive	.8716925	.914544	0.95	0.345	-.9671214	2.710506
credit_public	-.2212155	.4029457	-0.55	0.586	-1.031392	.5889611
Depenses_courantes	.4325211	.5170775	0.84	0.407	-.6071329	1.472175
Dette_assainissement	.1697911	.5884754	0.29	0.774	-1.013418	1.353
Dette_interieure	-.281542	.5655186	-0.50	0.621	-1.418593	.8555095
_cons	-794.0079	2644.49	-0.30	0.765	-6111.112	4523.096
sigma_u	1475.5708					
sigma_e	762.75788					
rho	.78913497	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(5, 48) = 37.42                     Prob > F = 0.0000

. estimates store Fixed
```

لغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملائمة وللمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة تم إجراء اختبار "F-test"، والتي تشير نتائجه الموضحة في الجدول إلى أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 05% وبذلك يتم رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بالقول أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم، نظرا للاختلافات الكبيرة بين القطاعات (المقاطع).

3. النموذج العشوائي:

```
. xtreg gdp MASSEMONÉTAIRE credit_prive credit_public Depenses_courantes Dette_assainiss
> ement Dette_interieure, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =        60
Group variable: crd                             Number of groups   =         6

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0000                                         min =        10
     between = 0.0000                                         avg =      10.0
     overall = 0.0366                                         max =        10

                                                Wald chi2(6)       =      8.93
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.1778
```

gdp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
MASSEMONÉTAIRE	-.0417056	.2595634	-0.16	0.872	-.5504405	.4670293
credit_prive	.8716925	.914544	0.95	0.341	-.9207808	2.664166
credit_public	-.2212155	.4029457	-0.55	0.583	-1.010975	.5685436
Depenses_courantes	.4325211	.5170775	0.84	0.403	-.5809322	1.445974
Dette_assainissement	.1697911	.5884754	0.29	0.773	-.9835994	1.323182
Dette_interieure	-.281542	.5655186	-0.50	0.619	-1.389938	.8268542
_cons	-794.0079	2710.446	-0.29	0.770	-6106.384	4518.368
sigma_u	1455.723					
sigma_e	762.75788					
rho	.78459278	(fraction of variance due to u_i)				

```
.
. estimates store Random
```

4. اختبار هوسمان:

بعدما أشار الاختبار السابق بأن النماذج "التأثيرات الثابتة/ العشوائية" يعد أحسن من النموذج "الانحدار التجميعي"، سوف ننتقل إلى الاختيار بين ذلكما النموذجين من خلال اختبار "Hausman" والجدول يوضح نتائج التقدير:

```
. hausman Fixed
```

	Coefficients (b) Fixed	(B) Random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
MASSEMONÉT~E	-.0417056	-.0417056	-1.73e-14	8.25e-08
credit_prive	.8716925	.8716925	2.57e-13	5.99e-07
credit_pub~c	-.2212155	-.2212155	-1.07e-13	2.65e-07
Depenses_c~s	.4325211	.4325211	8.12e-14	2.57e-07
Dette_assa~t	.1697911	.1697911	1.08e-13	3.88e-07
Dette_inte~e	-.281542	-.281542	-1.30e-13	4.17e-07

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =          0.00
               Prob>chi2 =        1.0000
               (V_b-V_B is not positive definite)
```

وفق الاختبار يلاحظ أن الاختبار يشير إلى أن النموذج العشوائي هو الأنسب،

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار Hausman أكبر صحيح من مستوى 05% وبذلك يتم قبول الفرضية العدم، ورفض الفرضية البديلة بالقول أن نموذج التأثيرات العشوائي هو النموذج الملائم في تقدير بيانات الدراسة عن باقي نماذج (Panel Data). وعليه في ضوء نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائي فإن

5. اختبارات صلاحية النموذج: التوزيع الطبيعي:

```
. jb residual
Jarque-Bera normality test:  30.05 Chi(2)  3.0e-07
Jarque-Bera test for Ho: normality:

.
. histogram residual, normal
(bin=7, start=-1885.684, width=1091.2325)
```

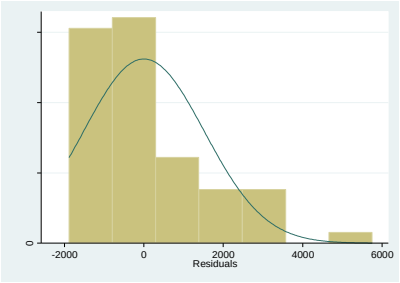

العينة تتبع التوزيع الطبيعي كما يلاحظ من خلال اختبار جاك بيرا.

اختبار بروش باقان للمفاضلة بين النموذج التجميعي والثابت:

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        gdp[crd,t] = Xb + u[crd] + e[crd,t]

        Estimated results:
                         |       Var      sd = sqrt(Var)
                 --------+------------------------------
                     gdp |     2406517        1551.295
                       e |    581799.6        762.7579
                       u |     2119129        1455.723

        Test:   Var(u) = 0
                                  chibar2(01) =    161.40
                              Prob > chibar2 =    0.0000
```

وفق الاختبار يلاحظ أن الاختبار يشير إلى أن النموذج الثابت هو الأنسب، وعليه سيتم اعتماد اختبار هوسمان.

مصفوفة الارتباط:

```
. xttest2

Correlation matrix of residuals:
```

	__e1	__e2	__e3	__e4	__e5	__e6
__e1	388865.4					
__e2	-71659.45	218005				
__e3	249063.1	18832.03	197374.9			
__e4	659349.7	-306199.1	428813.4	1567105		
__e5	-1240085	-124429.6	-970438	-1852033	2.53e+07	
__e6	-93092.38	223880.7	10311.05	-340689.8	-109750.9	247264.5

	__e1	__e2	__e3	__e4	__e5	__e6
__e1	1.0000					
__e2	-0.2461	1.0000				
__e3	0.8990	0.0908	1.0000			
__e4	0.8446	-0.5239	0.7710	1.0000		
__e5	-0.3953	-0.0530	-0.4342	-0.2941	1.0000	
__e6	-0.3002	0.9643	0.0467	-0.5473	-0.0439	1.0000

اختبار الارتباط الذاتي بروتش باقان:

```
. estat hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: fitted values of gdp

         chi2(1)      =     2.44
         Prob > chi2  =   0.1182
```

وفق الاختبار يلاحظ أن الاختبار يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي،

تحليل الحركات المتزامنة بين البتكوين والذهب والدولار

خلال الفترة جانفي 2014– جوان 2024

Analysis of the synchronous movements between Bitcoin, Gold and Dollar during the period January 2014 - June 2024

عثماني الهادي، مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)،

othmani.elhadi@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2024/08/23 تاريخ القبول: 2024/09/28 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز التفاعلات الديناميكية على المدى القصير والطويل بين أسعار البتكوين وأسعار الذهب والدولار الأمريكي، وذلك من خلال دراسة التفاعلات قصيرة المدى والعلاقات السببية طويلة المدى والصدمات المتبادلة، ولتحقيق هذه الأهداف قمنا بدراسة قياسية على البيانات الشهرية لهذه المتغيرات للفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى جوان 2024.

أظهر التحليل الإحصائي والدلائل الموافقة له عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل، أي لا تتحرك أسعارهم معًا على المدى الطويل، بالإضافة إلى وجود تأثير سببي في الاتجاهين بين الذهب والبتكوين وعدم وجود تأثير سببي في الاتجاهين بين البتكوين والدولار في حين كان هناك تأثير سببي في اتجاه واحد بين الذهب والدولار.

كلمات مفتاحية: بتكوين ؛ ذهب ؛ دولار ؛ سببية؛ تكامل مشترك.

تصنيفات JEL : **c01** ؛ **c22**؛ **c51**؛**E59**

Abstract:

This study aims to highlight the dynamic interactions, both short-term and long-term, between Bitcoin prices, gold prices, and the US dollar. The study explores short-term interactions, long-term causal relationships, and mutual shocks. To achieve these objectives, we conducted an empirical

analysis using monthly data for these variables from January 2014 to June 2024.

The statistical analysis and corresponding evidence revealed that there is no long-term cointegration among the variables, meaning their prices do not move together in the long run. Additionally, there is bidirectional causality between gold and Bitcoin, no bidirectional causality between Bitcoin and the dollar, and unidirectional causality from gold to the dollar.

Keywords: Bitcoin; Gold; Dollar; Causality; Cointegration.

Jel Classification Codes: c01 ؛ c 22؛ c51؛ E59

1. مقدمة:

تعكس العلاقة بين البتكوين والذهب والدولار التغيرات الديناميكية في الاقتصاد العالمي والابتكارات التكنولوجية، حيث يعتبر الذهب كأداة تقليدية للحماية من التقلبات الاقتصادية والتضخم، ويبرز البتكوين كأصل رقمي جديد يقدم آفاقًا وتحديات جديدة، بينما يعد الدولار، عملة احتياطية عالمية، يشكل نقطة مرجعية تؤثر على الأسواق العالمية وتحدد القيمة النسبية.

لذلك تعد دراسة الحركات المتزامنة بين أسعار هذه المتغيرات مهمة جدا لاسيما في ظل التقلبات الاقتصادية المستمرة، حيث تسعى هذه الدراسة بشكل خاص إلى دراسة العلاقة السببية بين أسعار البتكوين، الذهب والدولار، وعليه يمكن طرح إشكالية الدراسة كتالي: "**هل يوجد تكامل مشترك بين أسعار البتكوين والذهب والدولار على المدى الطويل**"

2.1 فرضيات الدراسة:

بناءً على واقع المعاملات في الأسواق الدولية بين المتغيرات المدروسة، تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: "توجد سببية وتكامل مشترك بين أسعار البتكوين والذهب والدولار خلال الفترة (جانفي 2014-جوان2024)"، حيث يمكن تقسيمها إلى الفرضيات التالية:

1- يوجد تكامل مشترك بين أسعار المتغيرات المدروسة مثنى مثنى في المدى القصير

2- يوجد تكامل مشترك بين أسعار المتغيرات المدروسة مثنى مثنى في المدى الطويل

3- لا يوجد تأثير سببي متبادل بين أسعار المتغيرات المدروسة مثنى مثنى

1.3أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية والتكامل المشترك بين أسعار البتكوين والذهب والدولار خلال الفترة (جانفي 2014-جوان2024)، حيث تم اعتماد حركة أسعار المتغيرات خلال الفترة ، ويمكن ذكر أهداف الدراسة بشيء من التفصيل فيما يلي:

تحليل العلاقات السببية من خلال تحديد مدى وجود تأثير سببي متبادل بين كل المتغيرات، وتحليل دالة الاستجابة ورد الفعل بين المتغيرات المدروسة وأثر إحداث صدمات عشوائية متبادلة بين المتغيرات وتحليل مكونات التباين للمتغيرات والعلاقة التفسيرية بينهم خلال فترة الدراسة.

التحقق من مدى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة من خلال إتباع اتجاهات مشتركة بين أسعارها على المدى الطويل والتقلبات على المدى القصير.

2. الإطار النظري متغيرات الدراسة

يُعَد الذهب من السلع الأساسية الأكثر إستراتيجية في العالم، وقد حظي بقدر كبير من الاهتمام في الآونة الأخيرة، وهو ما يرجع جزئياً إلى الارتفاع الكبير في أسعاره والزيادة في تطبيقاته الاقتصادية، ويعتبر الذهب الرائد في سوق المعادن الثمينة حيث يبدو أن الزيادات في سعره تؤدي إلى تحركات موازية في أسعار المعادن الثمينة الأخرى (Thai- & Youngho, 2012) يعد الذهب من السلع الإستراتيجية التي غالبًا ما يتم أخذها في الاعتبار لتنويع المحفظة الاستثمارية ولأغراض التحوط ، ويمكن تؤدي بعض المتغيرات كالصدمات النفطية إلى تأثيرات معدية عبر الأسواق وتؤدي إلى موجة من التحركات في أسعار السلع الأساسية الأخرى، بما في ذلك الذهب (Bechir & Elie, 2023)، إن التقلبات في أسعار صرف الدولار تزيد من صعوبة التنبؤ بالقوة الشرائية الدولية للبلدان المصدرة للنفط. وعلى المدى القصير، قد تشعر الدول المصدرة للنفط بالقلق إزاء ضعف الدولار الأمريكي، لأنها تستفيد من قوته. (Yu & Yen, 2013)، تؤثر تغيرات الأسعار في سوق الذهب على اتجاهات الأسعار في أسواق السلع الأساسية. ولذلك، من المهم فهم العلاقة بين أسعار النفط وأسواق الذهب والاقتصاد العام (Satish, 2017)، ويشهد سوق العملات

الرقمية المشفرة تقلبات كبيرة في ظل الأحداث الاقتصادية الراهنة، تماشيا والتقلبات التي قد تحدث في أسعار النفظ، أسعار الذهب والدولار، حيث شهدت العملات الرقمية انتشاراً واسعاً واستخداماً متزايداً في الأسواق المالية العالمية، وتعتبر البتكوين من أهم العملات الرقمية المشفرة، مما يؤكد أهمية دراسة التفاعلات الديناميكية بين هذه المتغيرات.

الشكل 01: العلاقة بين الذهب والدولار الأمريكي وبعض المؤشرات الأخرى

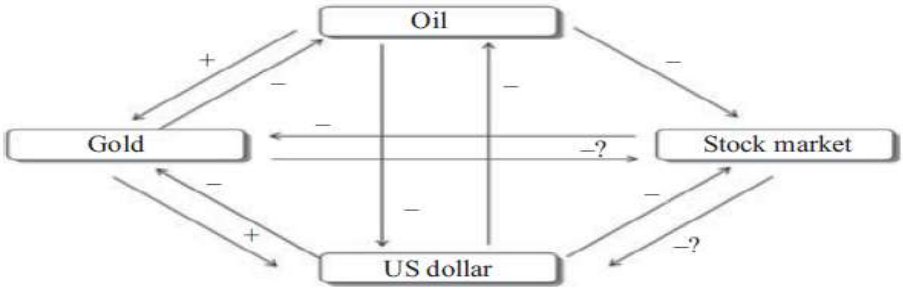

المصدر: Mongi Arfaoui, Aymen Ben Rejeb, Oil, gold, US dollar and stock market interdependencies: a global analytical insight, European Journal of Management and Business Economics, Vol. 26 No. 3, 2017, pp. 278-293

2.2 الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات الرائدة العلاقات الديناميكية بين أسعار الذهب، أسعار الدولار وأسعار البتكوين، سواء في مجملها أو بعضها، لذلك سنحاول في هذا الجزء استعراض أهم الدراسات التي لها صلة بدراستنا.

دراسة (Ron & Mehmet, 2011):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة الارتباط والعلاقة السببية المحتملة بين أسعار الذهب والنفط وأسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل والأسهم الأمريكية وقيمة العملة الأمريكية مقابل اليورو والجنيه البريطاني، حيث استخدمت البيانات والعوائد اليومية للفترة ما بين بداية عام 1999 وأغسطس 2011

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار الأسهم والدولار الأمريكي، وبين النفط والدولار الأمريكي، وأسعار الذهب والدولار الأمريكي.

دراسة: (Myeong & David, 2011)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين قيمة الدولار وأسعار الذهب والنفط. من خلال البيانات الشهرية من يناير 1970 حتى يوليو 2008. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين قيمة الدولار وأسعار الذهب والنفط، أي هناك علاقات سببية بين كل سعر من الأسعار، وهناك علاقة طردية بين قيمة الدولار وسعر كل من السلع، كما تنبأت النظرية الاقتصادية القياسية، ويتوافق أيضًا مع تنبؤات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية بوجود علاقة إحصائية إيجابية بين أسعار الذهب والنفط، والمغزى من ذلك هو أن الذهب والنفط يمثلان ملاذاً آمناً من التقلبات في قيمة الدولار.

دراسة: (Samanta & Zadeh, 2012)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الحركات المشتركة للعديد من المتغيرات الاقتصادية على مدى فترة زمنية. وهذه المتغيرات هي: سعر الذهب العالمي، وسعر النفط العالمي، وسعر الأسهم الأميركية (مقاسًا بمؤشر داو جونز الصناعي)، وسعر الصرف الحقيقي للدولار الأميركي. وباستخدام البيانات اليومية لأكثر من عشرين عامًا. ويتم فحص الحركات المشتركة طويلة الأجل من خلال تتبع التكامل المشترك وعامل الاتجاه المشترك على هذه المتغيرات (سعر الذهب، سعر الأسهم، سعر الصرف الحقيقي للدولار وسعر النفط الخام)، توصلت الدراسة إلى وجود حركات مشتركة فيما بينها، ومع ذلك، لا تتحرك جميعها في وقت واحد. وأن سعر السهم وسعر الذهب يتحركان من تلقاء أنفسهما، في حين يتأثر سعر النفط وأسعار الصرف بمتغيرات أخرى.

دراسة:(Nicholas & Dimitrios, 2013)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف الاسمي/الحقيقي بين الدولار الأسترالي والدولار الأمريكي وأسعار الذهب، باستخدام بيانات يومية تغطي الفترة 2000-2011، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ونهج الانحدار الذاتي المعمم غير المتجانس (**GARCH**)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين سعر الصرف وأسعار الذهب، من حيث المتوسطات والتقلبات الشرطية. واعتبرت

الدراسة أن هذه النتائج مهمة، من حيث توفر المعلومات، لصناع السياسات النقدية ومديري صناديق التحوط ومديري المحافظ الدولية.

دراسة: (Yu & Yen, 2013)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثيرات الانتقال الديناميكي بين سعر الفائدة والدولار الأمريكي وأسعار الذهب والنفط الخام، وتوصلت إلى أنه على المدى القصير تؤثر أسعار الذهب والنفط الخام بشكل إيجابي على بعضها البعض، أسعار الفائدة لها تأثير سلبي على أسعار الذهب في المستقبل وتأثير إيجابي على أسعار النفط الخام في المستقبل. وعلى المدى الطويل، توجد علاقة تؤثر فيها أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، مما يؤثر بدوره على أسعار النفط الخام العالمية، وبالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة انتقالية للسعر من أسعار الفائدة إلى أسعار الذهب وأخيرا، فإن أسعار الذهب والنفط الخام العالمية لها آثار مرتدة على أسعار الفائدة.

دراسة: (Fredj, Waël, Hachmi, & Abdoulkarim Idi, 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ديناميكيات تقلب أسعار النفط من خلال دراسة التفاعلات بين سوق النفط وسعر صرف الدولار الأمريكي / اليورو، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الدولار الأمريكي/اليورو وعوائد النفط، مما يدل على أن ارتفاع سعر الدولار الأمريكي يؤدي إلى انخفاض سعر النفط. ثانياً، نلاحظ وجود امتداد للتقلبات من سوق الصرف الأمريكي إلى سوق النفط، ومن المثير للاهتمام أن هذا التأثير غير المباشر يبدو أنه يحدث من خلال القفزات اللحظية التي تحدث في وقت واحد في كلا السوقين.

دراسة: (Fu, Yu, & Sheng, 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص ما إذا كانت قيمة الدولار الأمريكي هي التي تحرك أسعار النفط والذهب، ومن خلال تحليل العلاقة الثنائية بين النفط والدولار الأمريكي والذهب والدولار الأمريكي إلى مكونات قصيرة الأجل وطويلة الأجل، توصلت الدراسة إلى وجود تباين الترابطات بين النفط والدولار الأمريكي والذهب والدولار الأمريكي عبر ترددات مختلفة مع مرور الوقت. وتشير الترابطات الديناميكية أيضًا إلى أن سوق النفط الخام كان يهيمن عليه الدولار الأمريكي، بينما يقود الذهب الدولار الأمريكي على المدى القصير .

دراسة: (Zwick & Syed, 2019)

تهدف هذه الدراسة لاستكشاف العلاقة غير الخطية طويلة الأجل بين أسعار البتكوين والذهب خلال الفترة 2010-2018، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أولاً، الذهب هو مؤشر مهم لأسعار البتكوين. ثانيًا، وجود علاقة غير خطية بين أسعار البتكوين والذهب تتميز بعلاقة ثنائية النظام مع حدوث انقطاع هيكلي في أكتوبر 2017، ثالثًا هناك سببية كبيرة وسلبية ولكنها ضعيفة تشير إلى أن البتكوين هو أصل مضاربي. بعد الانقطاع، تصبح العلاقة إيجابية بشكل كبير مما يكشف عن خصائص التنويع والتحوط للبتكوين.

دراسة:(Khaled & Ahdi, 2021)

تبحث هذه الدراسة في العلاقة السببية بين أكبر خمس عملات مشفرة والدولار الأمريكي عند مستويات مختلفة من توزيع العائد؛ وبناءً على سببية جرانجر في الكميات قبل وأثناء الأزمة الصحية المستمرة لكوفيد-19 يُظهر اختبار السببية لجرانجر في المتوسط وجود علاقة سببية مهمة بين السوقين بشكل رئيسي خلال فترة جائحة كوفيد-19، من خلال التمييز بين حالات الأسواق، يشير اختبار العلاقة السببية في الكميات إلى وجود علاقة سببية بين الدولار الأمريكي والعملات المشفرة، بالإضافة إلى ذلك يفقد الدولار الأمريكي قدرته التنبؤية لصالح العملات المشفرة خلال فترة الأزمة الصحية، والتي يمكن أن تكون بمثابة تنبؤات جيدة وتلعب دورًا تحوطيًا ضد تغيرات الدولار الأمريكي، كما يشير التحليل إلى أن تأثير كل سوق عملات على الآخر يعتمد على مستوى التوزيع والفترة الفرعية، كما أن أزمة فيروس كورونا الأخيرة كان لها تأثير كبير على العلاقة بين العملات المشفرة والتقليدية، وقد أنشأت مكانًا أكثر أهمية للعملات المشفرة في النظام المالي.

دراسة:(Wang & Ding, 2024)

هدفت هذه الدراسة العلاقة بين مؤشر الدولار الأمريكي وأسعار النفط الخام في الفترة 2018-2023، تكشف نتائج النموذج عن وجود بنيتين متميزتين للتبعية: واحدة تتميز بالارتباط الإيجابي والأخرى بالارتباط السلبي، وهاتان البنيتان التبعيتان قابلتان للتحويل المتبادل، حيث تُظهر عملية التحويل هذه خصائص ماركوفية، تشير النتيجة إلى أنه لا يوجد هيكل اعتماد سلبي واحد بين مؤشر الدولار الأمريكي والنفط الخام ولكن هناك هيكل متعدد المتغيرات أكثر تعقيدًا، استنتاجات هذه الدراسة تثبت أن

النفط الخام لا يمكن أن يكون استثماراً آمناً للدولار الأميركي في أوقات الأزمات، وهذا له آثار مهمة على المستثمرين، كما أن النتائج مفيدة لصناع السياسات. من خلال إعادة النظر في السياسة النقدية للتجارة الدولية، وتنويع النقد الأجنبي وتحسين قدرتهم على تحمل المخاطر.

تناولت الدراسات السابقة المعروضة العلاقات السببية والتكامل المشترك بين البتكوين والذهب والدولار، حيث اختلفت نتائج هذه الدراسات حول وجود علاقات سببية وديناميكية بين هذه المتغيرات، لذلك تعتبر هذه الدراسات منطلق لدراستنا من خلال ربط النتائج المتوصل إليها مع نتائج هذه الدراسات.

3. النتائج ومناقشتها

1.3الطريقة والأدوات:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة تم اختيار ثلاثة متغيرات ذات أهمية نسبية في الاقتصاد العالمي، حيث تم استهداف سعر الإغلاق الشهري للمتغيرات المدروسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من جانفي 2014 إلى جوان 2024، بناء على توفر معطيات الدراسة من موقع: investing.com

حيث اعتمدنا على الاختبارات التالية:

- اختبارات ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller test (ADF)، واختبار فيليبس وبيرون Phillips-Perron test (PP) لتحديد درجة استقرارية السلاسل الزمنية؛
- اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين أسعار البتكوين والذهب والدولار؛
- نموذج VAR ومختلف الاختبارات اللازمة له؛
- اختبار Granger Causality لقياس التأثير السببي المتبادل بين البتكوين والذهب والدولار.

2.3 استقرارية السلاسل الزمنية

ندرس من خلال استقرارية السلسلة الزمنية تذبذب بياناتها حول متوسط ثابت للسلسلة وعدم وجود تغير في تباينها، وتستخدم عدة اختبارات لتوضيح فيما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا، إلا أن أكثرها شهرة هو اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller test (ADF)، واختبار فيليبس وبيرونPhillips-Perron test (PP)، وبما أن العملية العشوائية قد تتضمن الحد الثابت أو الاتجاه الزمني فإن هناك ثلاث أشكال مختلفة للاختبار كما هو مبين في الجدولين رقم 1و2.

من خلال الجدولين 1و 2 وبعد تطبيق اختبار ديكي فولر المطورADF واختبار فيليبس وبيرونPP، تبين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة خلال الفترة مستقرة عند الفرق الأول وهي متكاملة من الدرجة الأولى(1)I،أي أن هناك إمكانية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

الجدول 1: دراسة الاستقرارية عند المستوى

المتغير	الاختبار	المستوى		
		الاختبار بحد ثابت	الاختبار بحد ثابت واتجاه	الاختبار بدون حد ثابت وبدون اتجاه
DOLLAR	**ADF**	-2.214000 0.2024	-2.479358 0.3378	0.998316 0.9155
	PP	-2.257942 0.1874	-2.583273 0.2887	0.944655 0.9077
GOLD	**ADF**	0.9705 0.183023	-2.316815 0.4215	1.554021 0.9702
	PP	0.299966 0.9775	-2.270312 0.4466	1.661115 0.9762
BITCOIN	**ADF**	-0.376705 0.9085	-2.061383 0.5618	0.479843 0.8173
	PP	-0.526045 0.8812	-2.281148 0.4407	0.335658 0.7807

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الجدول 2: دراسة الاستقرارية بعد الفروق الأولى

المتغير	الاختبار	الفرق الأول		
		الاختبار بحد ثابت	الاختبار بحد ثابت واتجاه	الاختبار بدون حد ثابت وبدون اتجاه
DOLLAR	**ADF**	-10.57198 0.0000	-10.56153 0.0000	-10.49248 0.0000

-10.49041 0.0000	-10.56922 0.0000	-10.58046 0.0000	**PP**	
-11.70622 0.0000	-12.05076 0.0000	-11.86679 0.0000	**ADF**	GOLD
-11.70389 0.0000	-12.10302 0.0000	-11.86405 0.0000	**PP**	
-9.478939 0.0000	-9.562218 0.0000	-9.533222 0.0000	**ADF**	BITCOIN
-9.435464 0.0000	-9.576944 0.0000	-9.547958 0.0000	PP	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

الشكل 2: السلاسل الزمنية عند المستوى وبعد الفروق الأولى

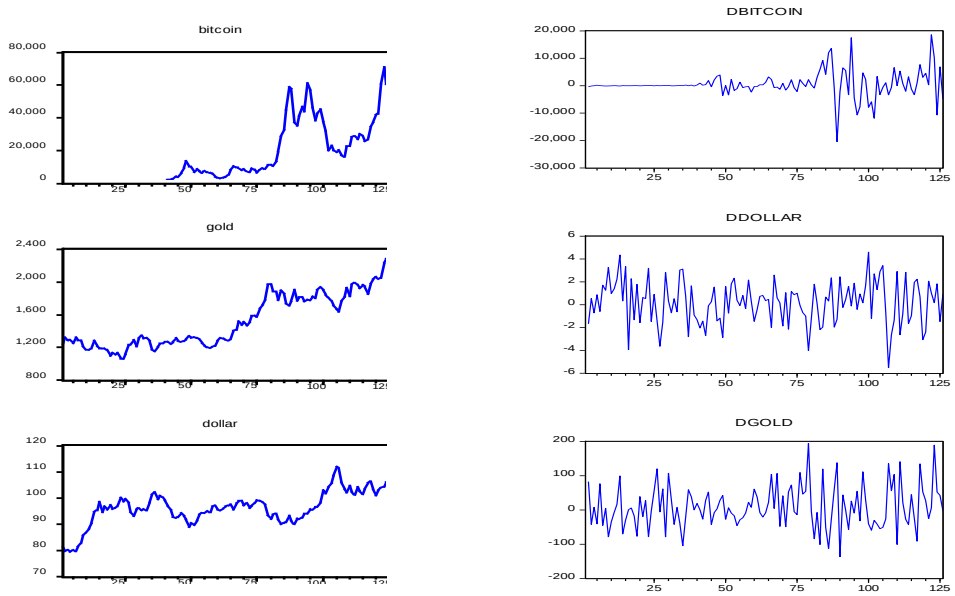

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

3.3تحديد فترة الإبطاء

من خلال الملحق رقم (2) ووفقا لمعايير (LR, FPE, AIC, SC) لاختيار أمثل فترة إبطاء اتضح أنه فترة الإبطاء 2 (Lag=2) هي فترة الإبطاء المثلى لتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(2).

الجدول 3:فترة الإبطاء

Lag	LogL	AIC	SC	HQ
2	-2384.475	35.40224*	7.72e+12*	41.02500*

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

4.3 اختبار فرضيات التكامل المشترك

من خلال الجدول 4 (اختبار جوهانسن لتكامل المشترك)، نلاحظ أن إحصائية الأثر Trace (27.77655)أصغر من القيمة الحرجة (29.97707) عند مستوى معنوية 0.05 في حالة.Non وكذلك في حالةAt most 1 ، كانت إحصائية الأثر (12.98530) Trace أصغر من القيمة الحرجة (15.49471). أما في حالةAt most 2 ، فكانت إحصائية الأثر Trace (1.429798)وهي أصغر من القيمة الحرجة (3.841466) عند نفس مستوى المعنوية، مما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الثلاثة المدروسة. وعليه يؤدي بنا إلى رفض فرضيات الدراسة المتعلقة بالتكامل المشترك بينها

الجدول 4: اختبار جوهانسن لتكامل المشترك

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.113305	27.77655	29.79707	0.0840
At most 1	0.089669	12.98530	15.49471	0.1154
At most 2	0.011557	1.429798	3.841466	0.2318

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

2.3 نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي

بعد التأكد من أن نموذج VAR مستقر ديناميكي، نستعرض نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي فيما يلي:

- بالنسبة لمعادلة البتكوين:

BITCOIN = 1.08570234067*BITCOIN(-1) - 0.224451406885*BITCOIN(-2) - 14.9187307328*GOLD(-1) + 23.7466872493*GOLD(-2) + 19.316810468*DOLLAR(-1) - 61.2845717446*DOLLAR(-2) - 6620.39728444

يمكن تفسير قيم هذه المعادلة كالتالي:

1.08570234067*BITCOIN(-1)

بالنسبة لتأثير سعر الشهر السابق لعملة البتكوين له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أكبر تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%يعني أن سعر البتكوين للشهر الحالي يتأثر إيجابياً بسعره للشهر السابق. وتعني إذا كان سلوك البتكوين في الفترة السابقة، فإنه ستزيد بقيمة حوالي **1.0857**من هذه الزيادة في الفترة الحالية.

- 0.224451406885*BITCOIN(-2)

بالنسبة لتأثير الفترة ما قبل السابقة لعملة البتكوين له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أكبر تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%يعني أن سلوك البتكوين للفترة الحالية يتأثر سلبياً بسلوكه للفترة ما قبل السابقة. وتعني إذا زاد سعر البتكوين في الفترة ما قبل السابقة ، فإنه ينخفض بقيمة حوالي **0.2244** من هذه الزيادة في الفترة الحالية.

- 14.9187307328*GOLD(-1)

بالنسبة لتأثير سعر الشهر السابق للذهب لها معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أكبر تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%يعني أن سعر البتكوين للشهر الحالي يتأثر سلبياً بسعر الشهر السابق للذهب. يعني إذا زاد سعر الذهب في الشهر السابق، فإنه ينخفض بقيمة حوالي **14.9187**من هذه الزيادة في الشهر الحالي

+ 23.7466872493*GOLD(-2)

بالنسبة لتأثير سعر الشهر ما قبل السابق للذهب لها معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أكبر تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%يعني أن سعر البتكوين للشهر الحالي تأثر ايجابياً بسعر الذهب للشهر ما قبل السابق. يعني إذا زاد سعر الذهب في الشهر ما قبل السابق، فإنه يزيد بقيمة حوالي **23.74668**من هذه الزيادة في الشهر الحالي.

+ 19.316810468*DOLLAR(-1)

بالنسبة لتأثير سعر الشهر السابق للدولار ليس لها معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%وهذا يدل على أنه ليس له تأثير على سعر البتكوين للشهر الحالي.

- 61.2845717446*DOLLAR(-2)

بالنسبة لتأثير سعر الشهر ما قبل السابق للدولار ليس لها معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%وهذا يدل على أنه ليس له تأثير على سعر البتكوين للشهر الحالي.

- 6620.39728444

بالنسبة للحد الثابت ليس له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%وهذا يدل على أنه ليس له تأثير على قيمة البتكوين للشهر الحالي.

كما نلاحظ أن جودة عالية للتوفيق والارتباط لأن R^2 0.946797 أي أن المتغيرين (البتكوين و الذهب).للشهر السابق والذي قبله والتي لها معنوية تفسر قيمة البتكوين للشهر الحالي بنسبة 94.67%.

أن النموذج له معنوية إحصائية كلية لأن إحصائية فيشر التي تساوي$= F - statistic$ 365.8167أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع فيشرF. وبالتالي النموذج ككل مقبول إحصائيا.

- بالنسبة لمعادلة الذهب:

GOLD = 0.00271961368695*BITCOIN(-1) - 0.00180353366716*BITCOIN(-2) + 0.803874310148*GOLD(-1) + 0.135802384566*GOLD(-2) - 2.94339838554*DOLLAR(-1) + 5.65150137847*DOLLAR(-2) - 174.337570241

يمكن تفسير قيم هذه المعادلة كتالي:

0.00271961368695*BITCOIN(-1)

بالنسبة لتأثير سعر الشهر السابق لعملة البتكوين له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أكبر تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%يعني أن سعر الذهب للشهر الحالي يتأثر إيجابياً بسعر البتكوين للشهر السابق. إذا زاد سعر البتكوين في الشهر السابق، فإن سعر الذهب سيزيد بقيمة حوالي **0.00271**من هذه الزيادة في الشهر الحالي

- 0.00180353366716*BITCOIN(-2)

بالنسبة لتأثير سعر البتكوين للشهر ما قبل السابق على سعر الذهب للشهر الحالي ليس له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5% وهذا يدل على أنه ليس له تأثير على سعر الذهب للشهر الحالي.

+ 0.803874310148*GOLD(-1)

بالنسبة لتأثير سعر الشهر السابق للذهب له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أكبر تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%يعني أن سعر الذهب للشهر الحالي يتأثر إيجابياً بسعره للشهر السابق. إذا ارتفع سعر الذهب في الشهر السابق، فإنه سيرتفع بقيمة حوالي 0.80387من هذه الزيادة في الشهر الحالي.

+ 0.135802384566*GOLD(-2)

بالنسبة لتأثير سعر الشهر ما قبل السابق للذهب ليس له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5% وهذا يدل على أنه ليس له تأثير على سعر الذهب للشهر الحالي.

- 2.94339838554*DOLLAR(-1)

بالنسبة لتأثير سعر الشهر السابق للدولار غير معنوي، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%وهذا يدل على أنه ليس لها تأثير على سعر الذهب للشهر الحالي.

+ 5.65150137847*DOLLAR(-2)

بالنسبة لتأثير سعر الشهر ما قبل السابق للدولار ليس له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%وهذا يدل على أنه ليس لها تأثير على سعر الذهب للشهر الحالي.

- 174.337570241

بالنسبة للحد الثابت ليس له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%وهذا يدل على أنه ليس له تأثير على سعر الذهب للشهر الحالي.

كما نلاحظ أن جودة عالية للتوفيق والارتباط لأن R^2 0.966924 أي أن المتغيرين (البتكوين، والذهب) للشهر السابق والتي لها معنوية تفسر سعر الذهب للشهر الحالي بنسبة 96.66%.

أن النموذج له معنوية إحصائية كلية لأن إحصائية فيشر التي تساوي $F - statistic =$ 600.291أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع فيشرF. وبالتالي النموذج ككل مقبول إحصائيا.

– بالنسبة لمعادلة الدولار:

DOLLAR = - 9.17125973209-06*BITCOIN(-1) + 2.03384729339-05*BITCOIN(-2) + 0.00147387066823*GOLD(-1) - 0.00120407391182*GOLD(-2) + 1.00473955711*DOLLAR(-1) - 0.0905955632218*DOLLAR(-2) + 7.88045385982

يمكن تفسير قيم هذه المعادلة كتالي:

- 9.17125973209-06*BITCOIN(-1)

بالنسبة لتأثير سعر البتكوين للشهر السابق على سعر الدولار للشهر الحالي ليس له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5% وهذا يدل على أنه ليس له تأثير على سعر الدولار للشهر الحالي.

+ 2.03384729339-05*BITCOIN(-2)

بالنسبة لتأثير سعر البتكوين للشهر ما قبل السابق على سعر الدولار للشهر الحالي ليس له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5% وهذا يدل على أنه ليس له تأثير على سعر الدولار للشهر الحالي.

+ 0.00147387066823*GOLD(-1)

بالنسبة لتأثير سعر الشهر السابق للذهب ليس له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5% وهذا يدل على أنه ليس له تأثير على سعر الدولار للشهر الحالي.

- 0.00120407391182*GOLD(-2)

بالنسبة لتأثير سعر الشهر ما قبل السابق للذهب ليس له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5% وهذا يدل على أنه ليس له تأثير على سعر الدولار للشهر الحالي.

+ 1.00473955711*DOLLAR(-1)

بالنسبة لتأثير سعر الشهر السابق للدولار له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أكبر تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%يعني أن سعر الدولار للشهر الحالي يتأثر إيجابياً بسعره للشهر السابق. إذا ارتفع سعر الدولار في الشهر السابق، فإنه سيرتفع بقيمة **1.0047**من هذه الزيادة في الشهر الحالي.

- 0.0905955632218*DOLLAR(-2)

بالنسبة لتأثير سعر الشهر ما قبل السابق للدولار ليس له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أقل تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%وهذا يدل على أنه ليس لها تأثير على سعر الذهب للشهر الحالي.

+ 7.88045385982

بالنسبة للحد الثابت له معنوية إحصائية، لأن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت بالقيمة المطلقة أكبر تماما من القيمة المجدولة 1.96 عند مستوى 5%وهذا يدل على أنه عند زيادة الحد الثابت سيزيد سعر الدولار للشهر الحالي بقيمة حوالي **7.88045** من هذه الزيادة.

كما نلاحظ أن جودة عالية للتوفيق والارتباط لأن R^2 0.906564 أي أن المتغيرين (الدولار للشهر السابق والحد الثابت) والذي قبله والتي لها معنوية تفسر سعر الدولار للشهر الحالي بنسبة 90.65%.

أن النموذج له معنوية إحصائية كلية لأن إحصائية فيشر التي تساوي $F-statistic =$ 199.900أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع فيشرF. وبالتالي النموذج ككل مقبول إحصائيا.

3.3 اختبار فرضيات التأثير السببي المتبادل

الجدول 5: سببية جرانجر

Dependent variable: BITCOIN			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
DOLLAR	0.390181	2	0.8228
GOLD	21.18368	2	0.0000
All	23.07730	4	0.0001

Dependent variable: DOLLAR			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BITCOIN	0.544033	2	0.7618
GOLD	0.243983	2	0.8852
All	2.707177	4	0.6080
Dependent variable: GOLD			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
BITCOIN	6.520036	2	0.0384
DOLLAR	9.517313	2	0.0086
All	14.79659	4	0.0051

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 9

- بالنسبة للبتكوين: تبين أن التغير في سعر الدولار لا يسبب البتكوين لأن قيمة احتمال إحصائية كي دو تساوي 0.8228 وهي أكبر من0.05 عند مستوى معنوية 5%، في حين أن الذهب يسبب البتكوين لأن قيمة احتمال إحصائية كي دو تساوي 0.000 وهي أقل من0.05 عند مستوى معنوية 5%.
- بالنسبة للدولار: تبين أن البتكوين والذهب لا يسببان الدولار لأن قيمة احتمال إحصائية كي دو تساوي على التوالي0.7618 و 0.8852 أكبر من0.05 عند مستوى معنوية 5%.
- بالنسبة للذهب: تبين أن البتكوين والدولار يسببان الذهب لأن قيمة احتمال إحصائية كي دو تساوي على التوالي0.0384و 0.0086 وهي أقل من0.05 عند مستوى معنوية 5%.

بناء على النتائج المبينة أعلاه نستنتج ما يلي:

- وجود تأثير سببي في الاتجاهين بين الذهب والتبكوين؛
- عدم وجود تأثير سببي في الاتجاهين بين البتكوين والدولار؛
- وجود تأثير سببي في اتجاه واحد بين الذهب والدولار.

4. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة اختبار السببية والتكامل المشترك بين ثلاثة متغيرات ذات أهمية نسبية في الاقتصاد العالمي، حيث تم اختيار البتكوين، الدولار والذهب، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة قياسية خلال الفترة الممتدة من جانفي 2014 إلى جوان 2024، باستخدام نماذج **Johansen Cointegration**، **VAR** و**Granger Causality** ومختلف الاختبارات اللازمة لصلاحيتهم.

أظهر التحليل الإحصائي والدلائل الموافقة له عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل، أي لا تتحرك أسعارهم معًا على المدى الطويل، بالإضافة إلى وجود تأثير سببي في الاتجاهين بين الذهب والبتكوين وعدم وجود تأثير سببي في الاتجاهين بين البتكوين والدولار في حين كان هناك تأثير سببي في اتجاه واحد بين الذهب والدولار.

يفسر عدم وجود تكامل مشترك بين الذهب والبتكوين والدولار على أن هذه الأصول تتحرك بشكل مستقل بناءً على عوامل محددة لكل منها، بينما يظهر التأثير السببي في الاتجاهين بين الذهب والبيتكوين لأن كلا الأصول يمكن أن تؤثر على الأخرى بناءً على ظروف السوق والمستثمرين، يظهر التأثير السببي في اتجاه واحد بين الذهب والدولار لأن الذهب يمكن أن يكون مؤشراً للتغيرات في الدولار أكثر من العكس.

5. قائمة المراجع:

1. Bechir, R., & Elie, B. (2023). Gold and crude oil: A time-varying causality across various market conditions. Resources Policy Volume 86, Part A, October .
2. Fredj, J., Waël, L., Hachmi, B. A., & Abdoulkarim Idi, C. (2016). On oil-US exchange rate volatility relationships: An intraday analysis. Economic Modelling Volume 59, December , 329-334.
3. Fu, L. L., Yu, F. C., & Sheng, Y. Y. (2016). Does the value of US dollar matter with the price of oil and gold? A dynamic analysis from time–frequency space. International Review of Economics & Finance Volume 43, May , 59-71.
4. Khaled, M., & Ahdi, N. A. (2021). Cryptocurrencies vs. US dollar: Evidence from causality in quantiles analysis. Economic Analysis and Policy Volume 69, March , 238-252.
5. Myeong, H. K., & David, A. D. (2011). The Relationship of the value of the Dollar, and the Prices of Gold and Oil: A Tale of Asset Risk. Economics Bulletin, Vol. 31 no.2 , 1151-1162.
6. Nicholas, A., & Dimitrios, P. (2013). The Australian Dollar and Gold Prices. The Open Economics Journal, 2013, 6 , 1-10.

7. Ron, C., & Mehmet, F. D. (2011). asual or Causal Relationships between the U.S. Dollar, Gold, Oil and Equity Markets. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1927961 orhttp://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1927961 , 1-25.
8. Samanta, S., & Zadeh, A. (2012). Co-movements of Oil, Gold, the U.S. Dollar, and Stocks. Modern Economy, 3 , 111-117.
9. Satish, K. (2017). On the nonlinear relation between crude oil and gold. Resources Policy Volume 51, March , 219-224.
10. Thai-, H. L., & Youngho, C. (2012). Oil price shocks and gold returns. International Economics Volume 131, March , 71-103.
11. Wang, Y., & Ding, X. (2024). Dependence Structure of the US Dollar Index and Crude Oil Prices: A Regime-Switching Copula Approach. Journal of Mathematical Finance, 14 , 172-189.
12. Yu, S. W., & Yen, L. C. (2013). Dynamic transmission effects between the interest rate, the US dollar, and gold and crude oil prices. Economic Modelling Volume 30, January , 792-798.
13. Zwick, H., & Syed, S. (2019). Bitcoin and Gold Prices: A Fledging Long-Term Relationship. Theoretical Economics Letters, 9 , 2516-2525.
14. Mongi Arfaoui, Aymen Ben Rejeb, 2017 Oil, gold, US dollar and stock market interdependencies: a global analytical insight, European Journal of Management and Business Economics, Vol. 26 No. 3, , pp. 278-293

ملاحق: .

الملحق: 01 تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates

	BITCOIN	GOLD	DOLLAR
BITCOIN(-1)	1.085702	0.002720	-9.17^{E}-06
	(0.08683)	(0.00120)	(3.7^{E}-05)
	[12.5034]	[2.26064]	[-0.24605]
BITCOIN(-2)	-0.224451	-0.001804	2.03^{E}-05
	(0.08844)	(0.00123)	(3.8^{E}-05)
	[-2.53789]	[-1.47191]	[0.53572]
GOLD(-1)	-14.91873	0.803874	0.001474
	(7.41952)	(0.10279)	(0.00318)
	[-2.01074]	[7.82020]	[0.46276]
GOLD(-2)	23.74669	0.135802	-0.001204
	(7.33480)	(0.10162)	(0.00315)
	[3.23754]	[1.33636]	[-0.38241]
DOLLAR(-1)	19.31681	-2.943398	1.004740
	(244.510)	(3.38760)	(0.10496)
	[0.07900]	[-0.86888]	[9.57249]
DOLLAR(-2)	-61.28457	5.651501	-0.090596

	(244.244)	(3.38391)	(0.10485)
	[-0.25092]	[1.67011]	[-0.86407]
C	-6620.397	-174.3376	7.880454
	(6423.09)	(88.9895)	(2.75725)
	[-1.03072]	[-1.95908]	[2.85809]
R-squared	0.949392	0.968538	0.911121
Adj. R-squared	0.946797	0.966924	0.906564
F-statistic	365.8167	600.2915	199.9005

الملحق 2: **دوال الاستجابة وردود الفعل**

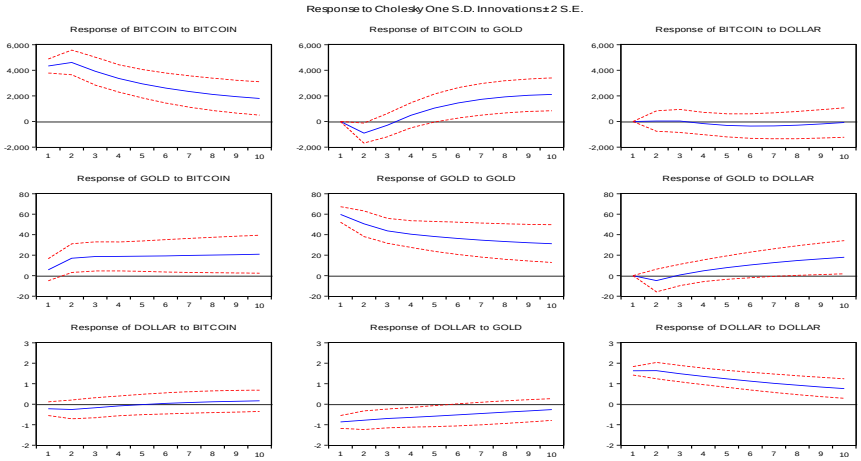

قياس ممارسات إدارة الأرباح بشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2016–2020)

Measuring Earnings Management Practice in Algerian Insurance Companies for the Period (2016-2020)

عمر الفاروق زرقون ، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الإقتصادية والمالية، جامعة ورقلة، الجزائر،
Farouk_30@hotmail.com
مسعود كسكس ،مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الإقتصادية والمالية، جامعة ورقلة، الجزائر،
Messaoudkouskous@gmail.com
محمد السعيد أويرة*، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الإقتصادية والمالية، جامعة ورقلة، الجزائر،
Oubira.mohamedsaid@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/03/06 تاريخ القبول: 2024/08/24 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة اتجاه ممارسات إدارة الأرباح في شركات التأمين بالجزائر للفترة الممتدة بين (2016–2020). شملت العينة ستة (06) شركات جزائرية تعمل في قطاع التأمين (*GIG*، *ALLIANCE*، *CASH*، *CAAT*، *SAA*، *CAAR*) اعتمدت الدراسة التطبيقية على قياس المستحقات المحاسبية وفقا لنموذج جونز المعدل *(Dechow et al. 1995)*.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن شركات التأمين عينة الدراسة كانت قيم مستحقاتها تظهر بالإشارة السالبة في أغلب السنوات، مما يدل على أن هذه الشركات تعمل على خفض الأرباح نظرا لطبيعة نشاطها وخدماتها الآجلة، وكذا التزاماتها الكبيرة اتجاه عقود التأمين.

كلمات مفتاحية: إدارة أرباح، مستحقات اختيارية، تمهيد دخل، نموذج جونز معدل ، شركات تأمين.

تصنيفات JEL: M40، M41.

Abstract:

This study aims to identify the direction of earnings management practices in insurance companies in Algeria for the period from 2016 to 2020. The sample included six (06) Algerian companies operating in the insurance sector (GIG, ALLIANCE, CASH, CAAT, SAA, CAAR). The

* المؤلف المرسل .

empirical study used Jones' modified model from 1995 (Dechow et al. 1995).

The study reached many results, the most important of which was that the insurance companies sample the values of their dues showed a negative signal in most years, indicating that these companies are working to reduce profits due to the nature of their activity and future services, as well as their significant obligations towards insurance contracts.

Keywords: Earnings Management, Optional Receivables, Income-Smoothing Behavior, Modified Jones Model 1995, Insurance Companies.

Jel Classification Codes: M40, M41.

I– مقدمة:

تعتبر إدارة الأرباح محل تركيز واهتمام من قبل العديد من ممارسي مهنة المحاسبة من معدي القوائم المالية ومراجعي الحسابات بشكل واسع وكبير جدا خلال السنوات الأخيرة في الساحة العالمية. وهناك إتفاق كبير بين أغلب الباحثين على أن أساليب إدارة الأرباح تستخدم من أجل تضليل المساهمين وبقية مستخدمي الكشوفات المالية، ويعتبر أساس الاستحقاق المحاسبي من أهم المداخل التي تسمح للمحاسبين بالتلاعب بالمعلومات المحاسبية وتضليل مستخدمي القوائم المالية وهذا ما يعرف بممارسة إدارة الأرباح.

إذا تتحقق هذه الأخيرة عندما يقوم المدراء باستخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وعند اختيار كل من السياسات المحاسبية والتوقيت الملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية جديدة، وكذلك عند إعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية.

I–1 إشكالية الدراسة: تأتي إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى ممارسة شركات التأمين الجزائرية لإدارة الأرباح خلال الفترة (2016–2020)؟

ولقد إنجر من الإشكالية الرئيسية تصور أسئلة فرعية تمثلت في:

هل نوجد ممارسات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر ؟

ما مدى ممارسة شركات التأمين الجزائرية لإدارة الأرباح بإستخدام المستحقات الاختيارية ؟

هل هناك محددات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر ؟

I–2 فرضيات الدراسة: تقودنا الإشكالية المطروحة إلى طرح فرضيتين أساسيتين نوردها فيما يلي:

توجد ممارسات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر بإستخدام المستحقات الاختيارية؛

هناك محددات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر.

I–3 أهمية الدراسة: تنبع أهمية الموضوع من أهمية ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح للمؤسسات الإقتصادية في مجال التأمين الجزائري، التعرف على نماذج قياس ممارسة إدارة الأرباح وكذا معرفة ما إذا كانت الشركات الجزائرية الناشطة في قطاع التأمين تمارس إدارة الأرباح أم لا؛

I–4 الدراسات السابقة:

دراسة (محمد السعيد أوبيرة وآخرون. 2021)1: عبارة عن مقال بعنوان تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية ويهدف هذا المقال إلى معرفة تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية، حيث اعتمدت الدراسة على 20 مؤسسة ناشطة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة من سنة 2014-2018، وذلك باستخدام نموذج جونس المعدل 1995، من أجل قياس مدى ممارسة هذه المؤسسات من عدمها. وتوصل الباحثين إلى العديد من النتائج كان أهمها عدم ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات أثناء فترة الدراسة، في ظل وجود بعض الحالات الشاذة، حيث بلغت نسبة 41%، نسبة المشاهدات الممارسة، ويعود عدم ممارسات إدارة الأرباح إلى أن العينة المدروسة تعود ملكيتها للدولة و ضبط القوانين الجبائية في النظام الجبائي الجزائري.

دراسة (فراس مروان كسار، 2018) 2: أطروحة دكتوراه بعنوان أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. تناولت هذه الدراسة استعراض المخاطر الناجمة عن ممارسات إدارة الأرباح وطرق قياس هذه الممارسات وأهمية حوكمة الشركات، والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحد من هذه الممارسات، وهدفت هذه الدِّراسة لمعرفة مدى ممارسة المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح وكذا أثر حجم الشركة في دفع الشركات لممارسة إدارة

الأرباح، وأثر كفاءة الإدارة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، ومن البيئة السورية إقتصرت هاته الدراسة تحديدا على المصارف الخاصة التِجاريةْ وشركات التّأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2015، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتمد على أسلوب المسح المكتبي وكذا اعتمد الباحث على الأسلوب التّحليلي في جمع البيانات اللازمة من تقارير وبيانات مالية محل موضوع الدراسة وتوصلت الدّراسة على ممارسة كل من قطاعي المصارف والتأمين لإدارة الأرباح بنسب بلغت 47%، 36% على التوالي. وأن هناك أثر معنوي لحجم الشركة في دفع الشركات لممارسة إدارة الأرباح وأيضا لايوجد أثر معنوي لدرجة الرفع المالي وكفاءة الإدارة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

دراسة (**Michał .K, Tomasz .J, 2020**) 3: عبارة عن مقال علمي قُدم بعنوان: «هل الشركات التي تستخدم إدارة الأرباح الحقيقية تهتم بالضرائب؟» « **Do firms using real earnings management care about taxes** ?»، حيث استخدمت هذه الدراسة مفهوم إدارة الأرباح الحقيقية من منظور العدوانية الضريبية للشركات، وذلك باستخدام القواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما**GAAP**، بغرض تحليل إدارة الأرباح الحقيقية عن طريق تحريف الربح الخاضع للضريبة لعينة مكونة من 1149 شركة خلال سنة 2019، وتوصلت الدّراسة إلى أنالشركاتالتي تتفوق على المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما في التلاعب بالأرباح الحقيقية بغرض تضخيمها مع أن هذا الشكل من إدارة الأرباح مكلفة نسبيًا،كما تقومالشركات بتخفيض العبء الضريبي الإضافي عن طريق الدخول في أنشطة التخطيط الضريبيوإن العلاقة المرصودة يمكن تفسيرها بأنها سلوك استراتيجي يهدف إلى تجنب التدقيق الغير المرغوب فيه من قبل سلطات الضرائب والمراقبين الخارجيين، كما أنّ هناك مؤثرات أخرى خارجية تؤثر على عملية الانخراط في التخطيط الضريبي العدواني لم تؤخذ بعين الاعتبار مثل تكاليف السمعة والترسيخ الإداري.

دراسة (عبد النور شنين، محمد زرقون.2017)4: عبارة عن مقال بعنوان: «دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية» ويهدف هذا المقال إلى

إختبار تأثير تطبيق (**SCF**) على ممارسات إدارة الأرباح، واشتملت الدراسة على عينة لبعض الشركات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006-2014)، حيث توصلت نتائج الدراسة أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل (التحفظ المحاسبي، مخاطر الإستغلال ومؤشر السيولة) في توجيه ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وإعتبرت كبديل للمقاييس المذكورة في البحوث الغربية التقليدية (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة والتسعير في البورصة)، بإعتبار أن بيئة أعمال السياق الجزائري، تختلف إختلاف كبير من حيث التشريعات الحكومية، والتركيبة البشرية والثقافية للمجتمع.

I-5 الأدبيات النظرية لإدارة الأرباح:

مفهوم إدارة الأرباح:

تعريف (**Healy and Wahlen 1999**): تحدث إدارة الأرباح عندما يستعمل المدراء أحكاما شخصية في إعداد التقارير المالية والإبلاغ المالي حول الأداء الإقتصادي الكامن وراء نشاط الشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأعداد المحاسبية المنشورة5.

عند (مطر والحلبي) كان تعريفهما بأنها التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة، أو توقعات تعد من المحللين، أو قيم تتناغم مع تمهيد صورة الدخل والتوجه نحو أرباح ثابتة6.

تعريف (**Ronen and Yaari 2008**): إذ قدموا ثلاثة تعاريف لإدارة الأرباح هي:

- إدارة الأرباح البيضاء: وتعرف بأنها الاستفادة من المرونة في اختيار المعالجة المحاسبية للإشارة إلى المعلومات الخاصة بالمدير بشأن التدفقات النقدية المستقبلية؛

- إدارة الأرباح الرمادية: وتعرف بأنها اختيار المعالجات المحاسبية والتي هي بدافع الانتهازية أو لأغراض الكفاءة الإدارية؛

- إدارة الأرباح السوداء: وتعرف بأنها ممارسة واستخدام الحيل لتحريف أو تقليل شفافية التقارير المالية7.

ومما سبق يمكن القول بأن إدارة الأرباح في مضمونها هي محاولة تضليل تعمل على تلاعب في الأرباح بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من الإدارة، دون تجاوز للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولا تخالف القواعد القانونية للنشاط التجاري لاسيما منها العام أو الخاص.

إدارة الأرباح والمفاهيم القريبة منها: يمكن توضيحها كمايلي8:

– إدارة الأرباح (**Earninigs Management**): هي عبارة عن نشاط يتم من خلاله التلاعب بالأرباح على النحو الذي يحقق أهداف محددة مسبقا، والذي قد يتم تعيينها من قبل الإدراة، أو توقعات من قبل المحللين، أو مبلغ يتوافق مع تدفق أرباح أكثر سلاسة وأكثر استدامة.

– ممارسات المحاسبة الإبداعية (**Creative Accounting Practices**): وتشمل جميع الخطوات المستخدمة للعب لعبة الأرقام المالية بما في ذلك كل الممارسات السابقة و الاختيار التعسفي في تطبيق المبادئ المحاسبية، والتقارير المالية الإحتيالية وأية خطوة تتخد نحو إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.

– تمهيد الدخل (**Income Smoothing**): شكل من أشكال إدارة الأرباح مصمم لإزالة انحرافات سلسلة الأرباح الطبيعية، بما في ذلك خطوات تقليل الأرباح وحفظها خلال السنوات الجيدة لإستخدامها خلال السنوات السيئة.

– المحاسبة التعسفية (**Aggressive Accounting**): هي اختيار وتطبيق مبادئ المحاسبة بشكل قوي ومتعمد في محاولة لتحقيق النتائج المرجوة، وعادة ماتكون الأرباح الحالية أعلى، سواء كانت الممارسات المتبعة وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما (**GAAP**) أم لا.

– التقارير المالية الاحتيالية (**Fraudulent Financial Reporting**): الأخطاء أو الإهمال المتعمد للمبالغ أو الإفصاحات في البيانات المالية، التي يتم إجراؤها لخداع وتضليل مستخدمي البيانات المالية.

استراتيجيات إدارة الأرباح: هناك ثلاث استراتيجيات تتمثل في:

أ) إستراتيجية زيادة الربح (**Increasing of Earning Strategy**): تلجأ إدارة الشركات إلى استراتيجية زيادة الربح لكي تصل إلى المستوى المستهدف منه، كما تلجأ إلى هذه الإستراتيجية لتجنب

ظهور الخسائر في الكشوفات المالية، فهي تطمح في ذلك إلى مقابلة توقعات وتنبؤات المحللين الماليين والحصول على زيادة قيمة أسهمها في الأسواق المالية أو تحقيق منافع خاصة بها.

ب) إستراتيجية تخفيض الربح (**Decreasing of Earning Strategy**): تقوم إدارة الشركات بإتباع إستراتيجية تخفيض الربح لأسباب عديدة منها تحقيق مكاسب ضريبية، أو تجنب التكاليف السياسية التي تفرض عليها من الحكومات، ومطالب نقابات العمال بزيادة أجور العاملين، وتلجأ الشركات إلى إتباع سياسات معينة لتخفيض الأرباح والاحتفاظ بجزء من الأرباح الحالية من أجل تحسين مستوى الأرباح المستقبلية.

كما تتبع الشركات هذه الإستراتيجية في حالة تغيير الرئيس التنفيذي لها، إذ غالبا ما يقوم بالتخلص من كل الخسائر وإلقائها على الإدارة السابقة، كما تستخدم في حالات انخفاض الأرباح إلى الحد الذي لا يكون ممكنا للإدارة الوصول إليه للحصول على حوافز فتجد أنه من الأفضل النزول بالأرباح على قدر المستطاع لتمهيد الطريق أمام زيادتها في الفترات المستقبلية.

ج) إستراتيجية تخفيف التقلبات/ تمهيد الدخل (**Income Smoothing**): تلجأ إدارة الشركات إلى أساليب تمهيد الأرباح المختلفة كمبدأ تحقق الايرادات والمصروفات وإدارة الاحتياطات وطرق تبويب البنود غير الاعتيادية في كشف الدخل، لتحقيق أهداف مختلفة منها ما يتعلق بالأرباح الخاضعة للضريبة، أو إرسال إشارات إلى المستفيدين، بأن أرباح الشركة في حالة مستقرة وبالشكل الذي يؤثر على توقعاتهم بخصوص الأرباح المستقبلية للشركة، مما ينعكس ذلك في قيمة الشركة في الأسواق المالية، فضلا عن إمكانية الشركة في الحصول على الفرص الاستثمارية المتاحة بأقل التكاليف9.

المخاطر المترتبة على إدارة الأرباح: من أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:

أ) الإضرار بالكفاءة الإقتصادية للشركة: يؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة حيث أن تأجيل الإعتراف بالنفقات أو تأخير إجراؤها كنفقات بحوث التطوير أو إجراء الصيانة يؤدي إلى فشل الأداء الإنتاجي وخسارة حصة الشركة في السوق، كما أن تعجيل الإيرادات قد يفقد الشركة تحقيق شروط تصريف منتجاتها بصورة أفضل.

ب) إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية: إن الغرض من لجوء الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح هو الحصول على مزايا إضافية والفوز بالترقيات وتجنب الإنتقاد يؤدي إلى إبقاء الأخطاء كما هي بدون تصحيح وترحيل المشكلات لفترات زمنية طويلة.

ج) التعرض لعقوبات اقتصادية شديدة: من الأمثلة على ذلك ما قامت به بورصة الأوراق المالية الأمريكية من فرض عقوبات صارمة على الشركات التي مارست إدارة الأرباح ومنها شركة(**W.R. Grance**)، حيث وقعت عليها غرامة قدرها مليون دولار وطلب منها إعادة إحتساب أرباحها والإعلان عنها بشكل واضح بين عام (1990 – 1992) وذلك لأن الشركة قامت بتخفيض أرباحها المعلنة وتسجيل احتياطات بقيمة 55مليون دولار ثم قامت بين عامي (1993 – 1995) بإعادة تلك الإحتياطات إلى الأرباح10.

د) تلاشي المعايير الأخلاقية: يعد الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح موضع خلاف، إذ يعتمد على ما إذا كانت ممارستها مبررة أخلاقياً من عدمها، وما إذا كانت الإدارة تقصد من وراء ذلك تحسينا جوهريا لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجيتها المستقبلية أم لغرض التضليل المتعمد للجهات ذات العلاقة، وفي هذه الحالة فإن عنصر التعمد الذي تلجأ إليه الإدارة من خلال استخدام بعض الأساليب والمتغيرات المحاسبية تهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على اتجاه مستخدم القوائم المالية11.

نماذج قياس إدارة الأرباح: قبل التطرق إلى النماذج سنحاول تعريف بعض المصطلحات التي تعتمد عليها النماذج في قياسها لإدارة الأرباح كالآتي:

المستحقات (**Accruals**): والتي تعبر عن الإيرادات غير النقدية القابلة للتحصيل والتكاليف غير النقدية القابلة للدفع، في المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، والتي تنشأ نتيجة الفاصل الزمني بين الإعتراف المحاسبي للأحداث والتدفقات النقدية المصاحبة لها؛

المستحقات غير الاختيارية (**Non-Discretionary Accruals**): هي مستحقات تنشأ من التطبيق العادي والطبيعي للمبادئ المحاسبية خلال الدورة، عن طريق المعاملات والأحداث الاعتيادية التي تقوم بها الشركة خلال الدورة المحاسبية؛

المستحقات الإختيارية (**Discretionary Accruals**): وهي مستحقات تتكون نتيجة عمليات الإنتقال بين البدائل المحاسبية التي يقوم بها المسيرون، وكذا بعض التقديرات والأحكام التي يصدرونها نتيجة لمرونة بعض المبادئ المحاسبية، وذلك من أجل التحكم في الأرباح إمّا بالتضخيم أو التخفيض.

أ) نموذج **Jones Modified (1995)**: قام **(Dechow et al., 1995)** بتعديل نموذج (**Jones, 1991**) ليتصدى التأثيرات الناتجة عن التلاعب في الإيرادات من طرف إدارة الشركة، والتي تؤدي إلى تقديرات متطرفة للمستحقات غير الاختيارية والتي تؤثر على قياس المستحقات الإختيارية التي تمثل ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن الفرق بين النموذجين هو أن نموذج **Dechow** بدلا من التغيرات الحاصلة في الإيرادات يأخذ التغير الحاصل في المبيعات النقدية كعنصر غير معرض للتلاعب12.

ويمكن صياغة نموذج (**Dechow et al., 1995**) في المعادلة التالية13:

$$TACC_{ijt}/A_{ijt} = \alpha 1\ (1/A_{ijt}) + \alpha 2\ [(\triangle REV_{ijt} - \triangle REC_{it}\ / A_{ijt-1}] + \alpha 3\ (PPE_{ijt}/ A_{ijt-1}) + ei$$

NDAt : المستحقات غير الاختيارية لسنة**t**.

1/At–1: نسبة 1 الى إجمالي الأصول لسنة السابقة.

△ Revit: التغير في إيرادات في السنة **t**.

△ Recit : التغير في حسابات العملاء في السنة **t**.

PPEt : التثبيتات المادية في السنة **t**.

حيث يعتبر نموذج جونس المعدل من بين النماذج الأكثر شيوعا وقوة، وخلال تلك الفترة المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح.

ب) نموذج **Kothari** (2005) 14: يعتبر النموذج الأكثر حداثة من بين النماذج السابقة في الدقة في الكشف عن إدارة الأرباح، حيث استطاع تقدير المستحقات من خلال ربطها بأداء الشركة بين الماضي و الحاضر، ويمكن إعتبار نموذج كوثاري نموذج لتحسين فعالية النماذج السابقة، وذلك من خلال التحكم في العائد من الأصول ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$NDAt = B1 + B2\,median\ (TAt/At-1)$$

II – الطريقة والأدوات :

II - 1 مجتمع و عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة بمؤسسات قطاع التأمين في الجزائر؛

عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في ست (06) شركات جزائرية تعمل في قطاع التأمين وهم:

الجدول رقم (01): يبين شركات عينة الدراسة.

إسم الشركة	نوع الشركة	عدد الوكالات التجارية	رأس المال
شركة الوطنية للتأمين (**SAA**)؛	شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم	696 وكالة في أنحاء الوطن	3 5 مليار دج
شركة الجزائرية للتأمينات (**CAAT**)؛	شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم	176 وكالة في أنحاء الوطن	2 0 مليار دج
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (**CAAR**)؛	شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم	305 وكالة في أنحاء الوطن	1 7 مليار دج
شركة تأمين المحروقات (**CASH**)؛	شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم	46 وكالة في أنحاء الوطن	1 0 مليار دج
شركة أليانس للتأمينات (**ALLIANCE**)؛	شركة خاصة اقتصادية ذات أسهم	212 وكالة في أنحاء الوطن	3 مليار دج
الشركة الجزائرية للتأمينات (مجموعة الخليج للتأمين) (**GIG**).	شركة خاصة اقتصادية ذات أسهم	255 وكالة في أنحاء الوطن	2 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على بيانات الشركات والموقع المجلس الوطني للتأمين (**CNA**)،2023.

II – 2 منهجية الدراسة: تمت عملية جمع متغيرات الدراسة عبر المراحل التالية:

تبويب القوائم المالية للشركات محل الدراسة على المجدول (**EXEL**) بشكل منظم؛

إعداد قاعدة معطيات من خلال القوائم المالية للشركات محل الدراسة تم تجميع أهم البيانات التي تحتاجها الدراسة الحالية لقياس متغيراتها؛

في دراستنا ووفق المعطيات المقدمة لنا اعتمدنا على النموذج الأكثر شيوعا بين الباحثين ألا وهو نموذج جونس المعدل 1995 والمقدم من طرف (**Dechow & Al**) حيث يعتبر الأقوى بين النماذج في الكشف عن أساليب إدارة الأرباح في القوائم المالية، حيث يقوم هذه النموذج وفق الخطوات التالية:

أولا: حساب المستحقات الكلية: ووفقا لهذا المنهج تحسب المستحقات الكلية بالفرق بين الدخل الصافي وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة وفق المعادلة التالية:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

وتفسر المعادلة على النحو التالي:

TAC i,t: المستحقات الكلية للمؤسسة (**i**) خلال الفترة (**t**)

NI i,t: صافي دخل المؤسسة (**i**) خلال الفترة (**t**)

CFO i,t : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة (**i**) خلال الفترة (**t**)

ثانيا: تحديد معالم معادلة الإنحدار: من خلال هذه الخطوة سوف يتم تقدير المستحقات غير الإختيارية **NDA i,t** وذلك لمجموعة من مؤسسات العينة لكل سنة لوحدها و ذلك حسب النموذج أو المعادلة التالية:

$$TACit/Ait\text{-}1 = \alpha1\,(1/Ait\text{-}_1) + \alpha2\,[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/Ait\text{-}_1] + \alpha3\,(PPEit/Ait\text{-}_1) + eit$$

حيث أن:

TACit: المستحقات الكلية للمؤسسة (**i**) خلال الفترة (**t**)؛

Ait-1: إجمالي أصول المؤسسة (**i**) خلال الفترة (**t**)؛

ΔREVit : التغير في رقم الأعمال المؤسسة (**i**) بين الفترة (**t**) و (**t–1**)؛

ΔRECit: التغير في رصيد العملاء المؤسسة (**i**) بين الفترة (**t**) و (**t–1**)؛

PPEit : إجمالي العقارات و الممتلكات و الآلات المؤسسة (**i**) بين الفترة (**t**) و (**t–1**)؛

eit : تمثل عن الخطأ العشوائي و يعبر عن قيمة المستحقات الإختيارية المؤسسة (**i**) بين الفترة (**t**) و (**t–1**).

â1 â2 â3 : معالم نموذج خاصة بالمؤسسة ا (**i**).

ثالثا: حساب المستحقات غير الإختيارية: في هذه الخطوة سوف نقوم بحساب المستحقات غير الإختيارية لكل مؤسسات العينة خلال الفترة من 2016 الى غاية 2020 وذلك باستخدام نموذج معالم الانحدار التي تم استخراجها في المعادلة السابقة في الخطوة الثانية وذلك تبعا للمعادلة التالية:

$$NDAC_{it} /Ait\text{-}1 = â1\ (1 / Ait\text{-}1) + â2\ [(\Delta REVit - \Delta RECit) /Ait\text{-}1] + â3\ (PPEit /Ait\text{-}1)$$

حيث أن:

NDACit /Ait–1: قيمة المستحقات غير الإختيارية المؤسسة (**i**) خلال الفترة (**t**).

رابعا: حساب المستحقات الإختيارية: تعبر المستحقات الكلية عن مجموع المستحقات الإختيارية و غير الإختيارية و عليه يمكن تحديد المستحقات الكلية من الفرق بين المستحقات الكلية و المستحقات غير الإختيارية خلال فترة معينة و التي يعبر عنها كما يلي:

$$DACit /Ait\text{-}1 = TACit /Ait\text{-}1 - NDACit /Ait\text{-}1$$

بحيث:

DACit : المستحقات الإختيارية للمؤسسة(**i**) خلال الفترة(**t**).

خامسا: الحكم على ممارسة إدارة الأرباح: سوف يتم تصنيف الشركات في قطاع التأمين خلال فترة الدراسة وتحديد اتجاه ممارسات إدارة الأرباح من تمارس أو لا تمارس، وذلك بناءا على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية ومتوسط المستحقات الإختيارية حيث:

إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات الاختيارية تكون الشركة تمارس إدارة الأرباح.

إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية أقل من متوسط المستحقات الاختيارية فإن الشركة لا تمارس إدارة الأرباح.

III– النتائج ومناقشتها :

أولا: المستحقات الإختيارية وغير الاختيارية خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (02): المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية لعينة الدراسة. الوحدة: دج.

Entreprise-l'année	المستحقات غير الإختيارية (NDACit)	المستحقات الإختيارية (DACit)	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية/DACit/	متوسط DACit	الاتجاه العام لممارسة إدارة الأرباح	
SAA-2016	8 902 354 637,75	- 6 028 365 274,89	6 028 365 274,89	5 353 013 257,05	تمارس	لا تمارس
SAA-2017	5 097 155 861,87	- 5 221 219 155,28	5 221 219 155,28	5 353 013 257,05	لا تمارس	
SAA-2018	4 935 436 297,43	- 6 268 594 017,79	6 268 594 017,79	5 353 013 257,05	تمارس	
SAA-2019	4 773 908 332,53	- 5 188 619 381,97	5 188 619 381,97	5 353 013 257,05	لا تمارس	
SAA-2020	4 435 056 493,34	- 4 058 268 455,31	4 058 268 455,31	5 353 013 257,05	لا تمارس	
CAAT-2016	2 321 184 702,59	- 3 687 058 656,60	3 687 058 656,60	5 027 360 733,46	لا تمارس	لا تمارس
CAAT-2017	1 517 256 069,43	- 988 674,94	988 674,94	5 027 360 733,46	لا تمارس	
CAAT-2018	1 892 259 516,47	- 7 835 882 242,79	7 835 882 242,79	5 027 360 733,46	تمارس	
CAAT-2019	2 442 087 713,96	- 8 999 912 913,44	8 999 912 913,44	5 027 360 733,46	تمارس	
CAAT-2020	2 246 396 257,31	- 4 612 961 179,54	4 612 961 179,54	5 027 360 733,46	لا تمارس	
CASH-2016	827 719 481,62	- 5 257 642 865,62	5 257 642 865,62	4 288 047 797,89	تمارس	لا تمارس
CASH-2017	837 170 842,75	1 828 445 072,25	1 828 445 072,25	4 288 047 797,89	لا تمارس	
CASH-2018	1 054 059 774,38	- 11 015 686052,38	11 015 686 052,38	4 288 047 797,89	تمارس	
CASH-2019	1 376 324 999,61	- 2 593 324 999,61	2 593 324 999,61	4 288 047 797,89	لا تمارس	
CASH-2020	1 150 139 999,61	- 745 139 999,61	745 139 999,61	4 288 047 797,89	لا تمارس	
ALLIANCE-2016	301 014 353,64	- 669 075 469,23	669 075 469,23	1 016 306 200,43	لا تمارس	لا تمارس
ALLIANCE-2017	442 606 143,00	- 606 031 959,31	606 031 959,31	1 016 306 200,43	لا تمارس	
ALLIANCE-2018	351 024 549,98	- 1 657 073 042,86	1 657 073 042,86	1 016 306 200,43	تمارس	
ALLIANCE-2019	372 425 665,96	- 869 761 685,96	869 761 685,96	1 016 306 200,43	لا تمارس	
ALLIANCE-2020	364 734 842,38	- 1 279 588 844,81	1 279 588 844,81	1 016 306 200,43	تمارس	
CAAR-2016	5 642 339 999,61	- 6 475 288 944,42	6 475 288 944,42	4 080 105 264,42	تمارس	لا تمارس
CAAR-2017	2 506 039 999,61	- 3 447 193 904,92	3 447 193 904,92	4 080 105 264,42	لا تمارس	
CAAR-2018	1 576 594 999,61	- 3 018 800 440,49	3 018 800 440,49	4 080 105 264,42	لا تمارس	
CAAR-2019	1 863 366 354,61	- 2 830 759 851,61	2 830 759 851,61	4 080 105 264,42	لا تمارس	
CAAR-2020	1 844 522 594,61	- 4 628 483 180,66	4 628 483 180,66	4 080 105 264,42	تمارس	
GIG-2016	469 648 326,09	- 1 139 208 636,33	1 139 208 636,33	869 560 129,61	تمارس	تمارس
GIG -2017	16 433 818,42	- 1 437 988 245,55	1 437 988 245,55	869 560 129,61	تمارس	
GIG -2018	56 217 243,25	400 648 260,09	400 648 260,09	869 560 129,61	لا تمارس	
GIG -2019	564 350 897,98	- 273 695 590,93	273 695 590,93	869 560 129,61	لا تمارس	
GIG -2020	201 038 038,25	- 1 096 259 915,14	1 096 259 915,14	869 560 129,61	تمارس	

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات25 SPSS.v

من خلال الجدول رقم (02) المتعلق بحساب المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية لقطاع التأمين بالجزائر توصلنا للنتائج التالية:

بالنسبة لشركة الوطنية للتأمين **SAA**: خلال فترة الدراسة بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لها بما يقدر بـ 5.353.013.257,05 بينما كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية سنة 2018 والتي قدرت بـ 6.268.594.017,79 وحققت أدنى قيمة سنة 2020 والتي قدرت 4.058.268.455,31 وفي سنة 2016 و2018 نجد أن قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات، ومن

خلال الجدول نجد أن أغلب القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية كانت أقل من القيمة المطلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية فيمكن القول أن اتجاه ممارسة إدارة الأرباح للشركة أنها لا تمارس إدارة الأرباح؛

بالنسبة لشركة الجزائرية للتأمينات **CAAT**: فقد بلغ متوسط المستحقات الاختيارية 5.027.360.733,46 وحققت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بـ 8.999.912.913,44، كانت سنة 2019 و أدنى قيمة بلغت 988.674,94 في سنة 2017، و في سنة 2016 و2017 و2020 نجد أن قيمة المستحقات الاختيارية أقل من متوسط المستحقات فنقول أنها لا تمارس في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع سنة 2018 و2019 كانت المستحقات الاختيارية أكبر من القيمة المطلقة لها، ومن خلال الجدول نلاحظ أن أغلب القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية كانت أقل من القيمة المطلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية فيمكن القول أن اتجاه ممارسة إدارة الأرباح للشركة أنها لم تمارس إدارة الأرباح؛

بالنسبة لشركة تأمين المحروقات **CASH**: نرى من خلال الجدول أن متوسط المستحقات الإختيارية 4.288.047.797,89 بينما حققت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية وذلك سنة 2018 بـ 11.015.686.052,38 و في سنة 2017 قدرت بـ 745.139.999,61 كأقل قيمة للمستحقات الاختيارية، وفي سنة 2016 و2018 نجد أن المستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات ،فنجد خلال فترة الدراسة أغلب القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية كانت أقل من القيمة المطلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية فهذا يدل على أن الشركة لا تمارس إدارة الأرباح؛

بالنسبة لشركة أليانس للتأمينات **ALLIANCE**: بلغ مجموع متوسط المستحقات الإختيارية لهذه الشركة بـ 1.016.306.200,43، ففي سنة 2018 حققت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بقيمة 1.657.073.042,86 أما بالنسبة لسنة 2017 فقد حققت أدنى قيمة بـ606.031.959,31 ففي سنة 2018 و2020 نجد أن قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات ومن

خلال سنوات الدارسة نجد أن أغلب قيم المستحقات الاختيارية كانت أقل من متوسط مستحقاتها الاختيارية مما يدل أنها لا تمارس إدارة الأرباح؛

بالنسبة لشركة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين **CAAR**: بلغ مجموع متوسط المستحقات الإختيارية لهذه الشركة بـ 4.080.105.264,42، ففي سنة 2016 حققت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بقيمة 6.475.288.944,42 أما بالنسبة لسنة 2019 فقد حققت أدنى قيمة بـ2.830.759.851,61، ففي سنة 2016 و2020 نجد أن قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات ومن خلال سنوات الدارسة نجد أن أغلب قيم المستحقات الاختيارية كانت أقل من متوسط مستحقاتها الاختيارية مما يدل أنها لا تمارس إدارة الأرباح؛

بالنسبة لشركة مجموعة الخليج للتأمين (**2A**) **GIG**: بلغ مجموع متوسط المستحقات الإختيارية لهذه الشركة بـ 869.560.129,61 ففي سنة 2017 حققت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بقيمة 1.437.988.245,55، أما بالنسبة لسنة 2019 فقد حققت أدنى قيمة 273.695.590,93، ففي سنة 2016 و2017 و2020 نجد أن قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات ومن خلال سنوات الدارسة نجد أن أغلب قيم المستحقات الاختيارية كانت أكبر من متوسط مستحقاتها الاختيارية مما يدل أنها تمارس إدارة الأرباح.

ثانيا: تحليل نتائج الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية.

ا

لجدول رقم (03): الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية

السنة	أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية	أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية	المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية	الانحراف المعياري
2016	-0,063859113	-0,233174706	-0,122738393	0,041773045
2017	0,043054981	-0,294329305	-0,079009216	0,055613637
2018	0,078526529	-0,210898356	-0,098206121	0,071615266
2019	-0,041046898	-0,134921952	-0,076457046	0,034408911
2020	-0,013818337	-0,238170214	-0,097103138	0,043525653

المجموع	0,002857162	-1,111494532	-0,473513913	0,246936512

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا من برنامج Excel.2013.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أنه إبتداءا من سنة 2016 قد بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بـ (**0,063859113-**) التابعة للشركة الجزائرية للتأمينات **CAAT**، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية قد بلغت (**0,233174706-**) منسوبة لشركة مجموع الخليج للتأمين **GIG**، بحيث قدرت بنسب ذات قيم سالبة وكان المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية قدر بـ (**0,122738393–**) أما عن الإنحراف المعياري ف كان بـ **0,041773045**؛

أما عن سنة 2017 فكانت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية بقيمة موجبة **0,043054981** تابعة لشركة تأمين المحروقات **CASH**، أما أدنى قيمة لها فقدرت بقيمة سالبة (**0,294329305-**) منسوبة لشركة مجموع الخليج للتأمين **GIG**، أما عن المتوسط الحسابي فقدر بـ(**0,079009216-**) وبالنسبة للانحراف المعياري لهذه السنة قدر بـ**0,055613637**؛

أما بالنسبة لسنة 2018 فقد بلغت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية لهذه السنة بـ (**0,078526529**) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة مجموع الخليج للتأمين **GIG** ذو إشارة موجبة وعن أدنى قيمة فبلغت (**0,210898356–**) بحيث تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة تأمين المحروقات **CASH**، كانت قيمتها ذات إشارة سالبة، أما عن متوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية قدر بـ (**0,098206121–**) وكان انحرافها المعياري قدر ب **0,071615266**.

وعن سنة 2019 من خلال هذه السنة نرى بان أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية قد بلغت (**0,041046898–**) والتي تعود قيمتها لشركة مجموع الخليج للتأمين **GIG**، وبلغت أدنى قيمة لهذه المستحقات بـ (**0,134921952-**) التابعة للشركة الجزائرية للتأمينات **CAAT**، بقيم سالبة، وبلغ متوسط هذه المستحقات (**0,076457046**) وقدر الانحراف المعياري بـ **0,034408911**.

أما آخر سنة 2020 حيث قدرت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بـ (**0,013818337–**) تابعة لشركة تأمين المحروقات **CASH**، أما عن أدنى قيمة في المستحقات الاختيارية فبلغت (**–**

0,238170214) بحيث هذه القيمة تابعة لشركة مجموع الخليج للتأمين **GIG**، أما عن المتوسط الحسابي لهذه المستحقات قدرت بـ (**-0,097103138**) أما بالنسبة للانحراف المعياري فتمثل في **0,043525653**.

وبالتالي يمكن القول أن أغلب شركات التأمين المكونة لعينة الدراسة قامت باستخدام المستحقات الإختيارية بشكل سالب خلال فترة الدراسة وذلك بهدف تخفيض قيمة الربح، وتجنبا للتكاليف السياسية و الجبائية.

ثالثا: تحليل نتائج التكرارات والنسب لممارسة لإدارة الأرباح.

الجدول رقم (04): التكرارات والنسب للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح

السنوات	الشركات الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة		الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2016	40	13%	20	7%	60	20%
2017	10	3%	50	17%	60	20%
2018	30	10%	30	10%	60	20%
2019	10	3%	50	17%	60	20%
2020	40	13%	20	7%	60	20%
المجموع	**13**	**43%**	**17**	**57%**	**30**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات SPSS.v25

من خلال الجدول أعلاه رقم (04) نلاحظ ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، بحيث يفسر نسب ممارسات إدارة الأرباح وغير الممارسة للشركات تابعة لقطاع التأمين عينة الدراسة، بحيث نرى نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح تمثلت بالمجموع الكلّي 43% من قيمة المشاهدات 100% فكانت سنة **2016** و**2020** كأكبر نسبة بـ **13%** مارست فيها إدارة الأرباح، أما عن سنتي 2017 و2019 كأقل نسبة مارست فيها شركات التأمين إدارة الأرباح.

بينما تمثلت نسبة الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح بـ 57% من المجموع الكلي من قيمة المشاهدات100%. حيث تمثلت أعلى نسبة سنة 2017 و2019 بـ 17%، وهذا ما يفسر عدم توجه شركات التأمين إلى ممارسة إدارة الأرباح بناءا على قلة دوافع تضخيم الأرباح، ربما تعود بالدرجة الأولى إلى غياب سوق مالي نشط الذي يعتبر أهم دافع للممارسة إدارة الأرباح.

IV- الخلاصة :

تناولت هذه الورقة البحثية موضوع إتجاه ممارسات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين في الجزائر وقد توصلت إلى النتائج التالية:

– عند تطبيق نموذج جونز المعدل، نجد أن ممارسات إدارة الأرباح بالنسبة للشركات **SAA**، **ALLIANCE**، **CASH**،**CAAT**، **CAAR** ليس لديها توجه لإدارة الأرباح لأن أغلب سنوات الدراسة كانت غير ممارسة بناءا على مستحقاتها الاختيارية أقل من المتوسط. أما بالنسبة لشركة **GIG** فكان لديها اتجاه لممارسة إدارة الأرباح لان أغلب السنوات كانت مستحقاتها الاختيارية أكبر من المتوسط؛

– تبين أن النسبة الإجمالية لممارسات إدارة الأرباح في شركات التأمين مجال الدراسة قدرت بـ 43%، بينما تبلغ النسبة الإجمالية لعدم اتجاه عينة الدراسة لممارسة إدارة الأرباح بنسبة 57%؛

– تبين أن شركات التأمين عينة الدراسة كانت قيم مستحقاتها تظهر بالإشارة السالبة في أغلب السنوات، مما يدل على أن هذه الشركات تعمل على خفض الأرباح، ويمكن تفسيرها بوجود دوافع لدى إدارة الشركات التأمين إما في تجنب التكاليف السياسية التي قد تتحملها الشركات نتيجة الإعلان عن أرباح عالية أو تخفيض الوعاء الضريبي للضريبة على أرباحها من أجل تقليل قيمة المدفوعات الضريبية، وإما تمهيد الدخل من خلال احتجاز جزء من أرباحها في فترات النشاط التي تحققت فيها نتائج فعلية عالية واستخدامها لتوازن الأرباح في الفترات التي تحققت فيها نتائج فعلية منخفضة، وكذا تخفيض تكاليف المستخدمين التي قد تقترحها مجالس الإدارة والوزارة الوصية. أو ربما تعود بالدرجة الأولى إلى غياب سوق مالي نشط الذي يعتبر أهم دافع للممارسة إدارة الأرباح. أما سنة 2017 و2018 شهدت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية بإشارة موجبة مما يعني انه تم في هذه السنة رفع الأرباح عن مستواها الحقيقي، لضمان أعلى الحوافز المالية للمسيرين؛

ومن خلال ما سبق فإننا نوصي بـ:

– ضرورة توعية مستخدمي القوائم المالية بآثار وانعكاسات ممارسة إدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية، والعمل على استحداث الآليات الكفيلة للحد من هذه الممارسات داخل المؤسسة والتي لا تتأتى الا بتكاثف الجهود بين الجهات ذات العلاقة؛

– ضرورة استخدام الطرق العلمية مثل النماذج الإحصائية لقياس طبيعة ممارسات إدارة الأرباح داخل الشركة ومدى أثر المخاطر الضريبية الناتجة عن تلك الممارسات السلبية.

– الإحالات والمراجع:

[1]. محمد السعيد أوبيرة، عمر موساوي، مسعود كسكس (2021)، **تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 07 (العدد01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 377-387. (https://www.asjp.cerist.dz/en/article/162214)

[2]. فراس مروان كسار، **أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح–دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراة في المحاسبة، جامعة حلب، سوريا، 2018.

[3]. Michał Kałdoński, Tomasz Jewartowski (2020), **Do Firms Using Real Earnings Management Care About Taxes? Evidence from a high book-tax conformity country,** Finance Research Letters, Volume 35, July 2020, (https://doi.org/10.1016/j.frl.2019.101351) Source: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1544612319307391

[4]. عبد النور شنين، محمد زرقون (2017)، **دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية – دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية للفترة (2006–2014) –**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 03 (العدد01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 11-25. (https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35203)

[5]. M. Healy, M.Wahlen (1999), **A Review of The Earning Management Literature and its Implications for Standards Setting**, Accounting Horizons , Volume13, No.4, PP.365-383.

[6]. مطر محمد، الحلبي ليندا (2009)، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، ص.7.

7. Ronen, Joshua. and Yaari, Varda (2008), Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research, Springer Edition, New York, 2008, p 25 https://www.springer.com/gp/book/9780387257693

8. Mulford charles W.et Comisky Eugene E (2002), The Financial Numbers Game-Detecting Creative Accounting Practices-, John Wiley et Sons, Inc, USA, 2002, P.03.

[9]. عباس حميد يحي التميمي وحكيم حمود فليح الساعدي، **إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها**، جامعة بغداد، كلية الإقتصاد، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015، ص ص52، 53.

[10]. عماد محمد علي أبو عجيلة، علام حمدان، **أثر حوكمة الشركات المؤسسية على إدراة الأرباح**، ملتقى دولي جول: الأزمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف 20–21 أكتوبر 2009، ص.5.

[11]. مرعي ليلى أحمد، **تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية من منظور ممارسات إدارة الأرباح**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، فرع بني سويف، العدد الثاني، 2002، ص.7.

[12]. Ghaoui Chaouki (2008), La Manipulation Des Résultats Explique-t-elle La Performance Financière à Moyen et Long Terme Des Émissions Subséquentes d'actions, Mémoire de la Maîtrise en Administration Des Affaires, Université du Québec, Canada, P.51, cite:https://archipel.uqam.ca/1236/1/M10267.pdf

13. Patricia M. Dechow, Richard G. Sloan, Amy P. Sweeney (1995), Detecting Earnings Management, The Accounting Review, Vol. 70, No.02, (April 1995), P.199, cite:https://www.jstor.org/stable/248303

[14]. محمد السعيد أوبيرة، عمر موساوي، مسعود كسكس (2021)، مرجع سبق ذكره، ص.ص 377–387

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة ممارسات إدارة الأرباح في بعض المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية خلال الفترة (2006–2020)

The Impact of Implementing the Financial Accounting System on the Quality of Accounting Earnings: A Study of Earnings Management Practices in Selected Economic Institutions Listed on the Algerian Stock Exchange During the Period (2006-2020)

زيدية بوزيد [*]، مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي إيليزي(الجزائر)، Zidia.bouzid@cuillizi.dz

محمد العيد صلوح، مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أدائها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي إيليزي(الجزائر)، Med.sellouh@cuillizi.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/20 تاريخ القبول: 2024/09/18 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف الدراسة الى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في محاولة لتجسيد التوافق المحاسبي الدولي على جودة الأرباح المحاسبية من خلال دراسة ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها إدارة المؤسسات محل الدراسة في استخدامها للمستحقات الإختيارية في إدارة أرباحها خلال الفترة 2006-2020، شملت الدراسة عينة لبعض من المؤسسات الإقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية"صيدال، رويبة والأوراسي". ولقياس جودة الأرباح المحاسبية تم الإستعانة بنموذج " جونز المعدل 1995" .

خلصنا الى أن الإلتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية الى المساهمة في الرفع من جودة الأرباح المحاسبية وذلك من خلال التخفيض في مستوى المستحقات الاختيارية.

كلمات مفتاحية: نظام محاسبي مالي، جودة أرباح المحاسبية، إدارة أرباح، مستحقات اختيارية.

تصنيفات JEL : M41، M40.

[*] المؤلف المرسل.

Abstract:

This research investigates the impact of implementing the Financial Accounting System on Accounting Earnings Quality in Algerian listed companies from 2006 to 2020. Using the Modified Jones Model (1995), the study examines earnings management practices through discretionary accruals.

Results show that adherence to the system, which aligns with International Accounting Standards, enhances Earnings Quality by reducing Discretionary Accruals, suggesting improved financial reporting and decreased earnings manipulation in Algerian firms

Key words: Financial Accounting System, Accounting Earnings Quality, Earnings Management, Discretionary Accruals.

Jel Classification Codes: M41 ، M40

1. المقدمة

في ظل البيئة الاقتصادية الحالية التي تتميز بالتطور السريع والتحديات المالية المتزايدة، أصبحت جودة الأرباح المحاسبية محورا مهما لثقة المستثمرين والمساهمين في سوق المال، ونتيجة الحالات المأساوية والانهيارات المالية في العالم والتي قضت على سمعة كبرى المؤسسات بسبب تلاعبها في الأرباح المحاسبية، أصبح من الضروري إظهار أهمية تحقيق الشفافية والنزاهة في إعداد البيانات المالية وضرورة وجود آليات رقابية فعالة للحد من هذا النوع من الممارسات، ذلك أن الربح المحاسبي مؤشر على الأداء المالي للمؤسسة فهو عبارة عن صورة تعكس كفاءة تسيير الموارد وبذلك هو ملخص لعمليات وأنشطة المؤسسة ويلعب دورا مهما في تحليل وتقييم عوائد المؤسسة.

إن إلتزام الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي سنة 2010 المتوافق مع المعايير الدولية، من خلال قيامها بإصلاحات إقتصادية معتبرة في المخطط المحاسبي الوطني، من خلال توفير إطار عمل يضمن الدقة والشفافية في تسجيل العمليات المالية وإعداد تقارير مالية ذات جودة عالية وخالية من ممارسات إدارة الأرباح من قبل المؤسسات الإقتصادية بحيث تساهم في تعزيز الثقة لدى الأطراف ذات العلاقة بها من خلال تلبية إحتياجاتهم وترشيد القرارات.

1.1 إشكالية البحث:

"ما مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية من خلال استخدام المستحقات الإختيارية لدى المؤسسات الإقتصادية المسعرة في البورصة الجزائرية؟"

2.1 الفرضيات: لمعالجة الاشكالية الرئيسية تمت صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ لا تقوم إدارة المؤسسات الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر بممارسات إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة بين (2006–2020).
- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة احصائية لجودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2006–2020).
- ✓ لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات محل الدراسة نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال فترة الدراسة.

3.1 هدف الدراسة: تهدف إلى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية من خلال استخدام المستحقات الاختيارية لدى المؤسسات الإقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر، خلال الفترة 2006-2020.

4.1 منهج وأدوات الدراسة: تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بالتوازي مع المنهج المقارن ودراسة الحالة، كما تم الإستعانة بالبرامج الإحصائية EVIEWS 8 وSPSS 23، لمعالجة الجانب التطبيقي.

5.1 الدراسات السابقة:

- **دراسة (عبد النور شنين، 2019)، بعنوان: المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح.** (شنين ، 2019)

هدفت هذه الدراسة لتقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير الدولية على ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الجزائرية (2006-2014) أظهرت النتائج أن تبني هذا النظام يحسن جودة التقارير المالية ويقلل التلاعب بالأرباح، كما وجدت الدراسة تأثيراً للتحفظ المحاسبي والمخاطر والسيولة على هذه الممارسات، معتبرة إياها بدائل للعوامل التقليدية كالربحية والحجم والتسعير البورصي، نظراً لخصوصية البيئة الاقتصادية الجزائرية.

- **دراسة (عبد الله منصور السبيعي و آخرون، 2024) ، بعنوان: أثر اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي على جودة الأرباح بالتطبيق على قطاع المواد الاساسية بالسوق المالية السعودية.** (السبيعي و حسن، 2024)

هدفت الدراسة لتقييم تأثير أساس إعداد المعايير الدولية على جودة الأرباح، نظراً لأهمية المعايير المحاسبية في تحقيق جودة الأرباح، شملت الدراسة عينة من 40 مؤسسة خلال الفترة 2014-2019، واستخدمت تحليل الارتباط والانحرافات المعيارية لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، خلصت النتائج إلى أن تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي أدى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مما رفع مستوى جودة الأرباح المحاسبية، وبالتالي، ساهم ذلك في تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية المقدمة.

- دراسة "**Junus, Onong & Soetedjo, Soegeng & Habiburrochman,**

"**2019** بعنوان: (Junus, Soegeng , & Habiburrochman, 2019)

"Earnings quality: the Impact of implementation of IFRS-based financial accounting standard."

هدفت الدراسة لتقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة المالية الدولية (IFRS)على جودة الأرباح المحاسبية. استخدمت الدراسة نموذج Stubben وشملت 292 مؤسسة تصنيع مدرجة في بورصة إندونيسيا، مقسمة إلى فترتين: قبل تطبيق IFRS (2010) وبعده (2011). اعتمدت على المنهج الوصفي واختبار العينة المزدوجة، وقاست إدارة الأرباح من خلال الأرباح المستحقة. أظهرت النتائج أن تطبيق IFRS أدى إلى تخفيض تدخلات الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح وانخفاض في المستحقات الاختيارية، مما حقق مستوى أعلى من جودة الأرباح، تشير هذه النتائج إلى أن تبني IFRS يحسن شفافية التقارير المالية ويقلل التلاعب في الأرباح المحاسبية، معززاً الثقة في المعلومات المالية المقدمة من المؤسسات.

2 الإطار النظري

1.2 مفهوم جودة الأرباح المحاسبية

إعتمدت دراسات عديدة في تعريفها لجودة الأرباح على ممارسات إدارة الأرباح ، فحسب (Schipper and Vincent, 2003) "تعتبر أرباح منخفضة الجودة اذا تم التلاعب بها من طرف الإدارة بشكل متعمد في عملية إعداد القوائم المالية لغرض الحصول على مكاسب خاصة". (Farinha & Moreira, 2007, p. 12)

من الدراسات الأوائل التي تناولت موضوع جودة الأرباح المحاسبية هي "دراسة (Wilson,1987) ، حيث أظهر في دراسته أنه يعطى في الأسواق الدولار المتأتي من التدفق النقدي أهمية أكبر من الدولار المتأتي من المستحقات المحاسبية المتكررة أو غير المتكررة، فالسوق المالي يقوم بالتمييز بين التدفق النقدي من الأنشطة والمستحقات المحاسبية الكلية، فانخفاض جودة الأرباح المحاسبية يدل على ان هناك ارتفاع في مستوى المستحقات المحاسبية" (علقم، 2005، صفحة 92).

وعرفها (Gregory 2014) "أنها الأرباح التي تعلنها المؤسسة والتي تعكس الواقع الحقيقي للعمليات المالية فيها، والجوهر الإقتصادي للأنشطة التشغيلية وبدون تدخل الإدارة". (Gregory V. Waymire, 2014, p. 15)

وعرف كل من (isam saleh, et al, 2020) جودة الأرباح بأنها (Isam Saleh, 2020, p. 34) : تشير جودة الأرباح العالية الى ان يكون التدفق النقدي و الأرباح العائدة الى المؤسسة أكثر من التدفق النقدي والمستحقات المطلوبة منها، وهي قدرة الأرباح المبلغ عنها عن التنبؤ بالأرباح المستقبلية للمؤسسة.

تعتبر جودة الأرباح المحاسبية ذات إهتمام كبير بالنسبة لصناع القرار و المصدر المحوري للعديد من القرارات الإقتصادية، حيث أن مجلس الإدارة هو الطرف الرئيسي المسؤول عن المؤسسة وتحقيق الأرباح واعداد القوائم المالية لذا يمكنه اعتماد ارباح لا تخلو من التقديرات والاحكام الشخصية للإدارة والتي يمكن ان تستغلها لتعظيم مصالحها على حساب مصالح ذات العلاقة. (شقان و روناك ، 2023، صفحة 1262).

2.2 أهمية جودة الأرباح المحاسبية: ويمكن تلخيص أهمية جودة الأرباح المحاسبية في النقاط التالية

- تقييم أداء المؤسسة: تساعد في تقييمه بشكل دقيق وتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات بشكل سليم.
- التنبؤ بالأرباح: التمكن من التنبؤ والمساعدة في تقييم مخاطر الاستثمار التي تواجهها.
- المديونية: تمكن من تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها، وبذلك القيام بوضع شروط القروض المقدمة من خلال مساعدة الإدارة على تقييم فعالية استراتيجياتها وأداء مختلف مصالح المؤسسة، والمساعدة في تحسين أداء المؤسسة وزيادة أرباحها. (ناهض، 2019، صفحة 118).

3.2 جودة الأرباح وعلاقتها بالنظام المحاسبي المالي من خلال استخدام المستحقات الإختيارية.

ورد اساس الإستحقاق تحت مسمى – محاسبة التعهد أو الالتزام – وهي أحد الركائز المهمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث يؤثر على الأرباح المعلن عنها والذي يعتمد على التقديرات والاختيارات المحاسبية والذي يعتبر بمثابة المساحة الخضراء التي يتيحها للتلاعب ومن ثم التأثير على جودة الأرباح المحاسبية، حيث نصت "المادة (02) من المرسوم التنفيذي رقم (08-156)، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11) تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وتعرض في الكشوفات المالية للسنوات المالية التي ترتبط بها"، وفي نفس السياق جاء في "المادة (34) يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بعد عملية الطرح" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008، الصفحات 11-14).

اساس الإستحقاق هو الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل المعاملات والاحداث والاعتراف بها عند حدوثها، بغض النظر عن استلام او دفع النقدية، اي تسجل المعاملات بأثر رجعي (جابي و ملياني، 2017، صفحة 138)، ولهذا الأساس تطبيقات مهمة في الدراسات المتعلقة باكتشاف وقياس ممارسات إدارة الأرباح، إذن هو عملية محاسبية للاعتراف بالأحداث والظروف غير النقدية متى ما ظهرت للوجود، حيث يتطلب الإستحقاق الاعتراف بالإيرادات والزيادة في الموجودات والمصاريف والمطلوبات على أساس مبالغ متوقع لها أن تقبض أو تدفع عادة على شكل نقد في المستقبل (جاسم، 2005، صفحة 453).

3 الدراسة التطبيقية

1.3 المستحقات الإختيارية وغير الإختيارية: المستحقات غير إختيارية هي التي تنشأ نتيجة للعمليات التشغيلية العادية للمؤسسة وتخضع لمعايير محاسبية صارمة، مما يجعلها أقل عرضة للتلاعب الإداري أي ليس للمؤسسة حرية التصرف فيها، والمستحقات الإختيارية وهي التي تخضع لتقدير وحكم الإدارة، وتتميز بمرونة في التطبيق وقد تعكس السياسات المحاسبية المختارة من قبل المؤسسة، هذا الجزء من المستحقات يعبر عن إدارة الأرباح. (Bartov, Ferdinand A, & Judy SL)

2.3 النموذج المستخدم لقياس المستحقات الإختيارية

تباينت غالبية الدراسات السابقة حول اختيار النموذج المناسب لقياس خلو القوائم المالية من المستحقات الاختيارية وتقييم جودة الارباح ، في دراستنا سوف يتم استخدام نموذج جونز المعدل 1995 المقدم من طرف Dechow et al والذي يعتبر الأقوى بين مجموع النماذج في الكشف عن أساليب إدارة الأرباح، وبناءا على الدراسات السابقة في مجال سلوك ادارة الارباح تم ترجيح الاعتماد على طريقة التدفقات النقدية باعتبارها اكثر دقة في قياس المستحقات الاختيارية ويتم وفق المراحل التالية:

1) **المرحلة الأولى: حساب المستحقات الكلية:** يتم حساب المستحقات الكلية (TA) لكل مؤسسة عن طريق طرح صافي الدخل (NI) من التدفق النقدي التشغيلي (CFO)، وفق المعادلة التالية:

$$TAi,t=NIi,t-CFOi,t$$

2) **المرحلة الثانية: تقدير المستحقات غير الاختيارية:** يتم استخدام نموذج انحدار خطي متعدد لتقدير المستحقات غير الاختيارية (NDA)، يأخذ النموذج في الاعتبار عدة متغيرات، تمثل معاملات الانحدار المحسوبة تقديرًا للمستحقات غير الاختيارية لكل مؤسسة ولكل سنة، كما يلي:

$TAit/Ait-1 = \beta_0+\beta_1(1/Ait-1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait-1)] + \beta_3(PPEit/Ait) + \beta_4 ROAit + \varepsilon it$			
$NDAit/Ait-1 = \beta_0+\beta_1(1/Ait-1) + \beta_2[(\Delta REVit - \Delta RECit/Ait-1)] + \beta_3(PPEit/Ait) + \beta_4 ROAit$			
Ait-1	إجمالي أصول المؤسسة	**PPEit**	اجمالي الأصول الثابتة للمؤسسة
ΔREVit	التغير في ايرادات المؤسسة (i) بين السنتين (t) و (t-1)	**ROAit**	معدل العائد على الأصول للمؤسسة
ΔRECit	التغير في حسابات المدينين للمؤسسة	**β_1، β_2، β_3، β_4**	معاملات النموذج
εit	الخطأ العشوائي		
هذه المعادلة تطبق على المؤسسة i في الفترة الزمنية t (عادة السنة المالية)			

3) **المرحلة الثالثة: حساب المستحقات الاختيارية**

يتم حساب المستحقات الإختيارية من خلال طرح الجزء غير الإختياري من المستحقات الكلية وفق المعادلة التالية: (Fakhfakh Ben Amar, p. 67)

- **المستحقات الإختيارية = المستحقات الكلية – المستحقات غير الإختيارية**

ويمكن التعبير عن هذه المعادلة السابقة كما يلي: (فداوي، صفحة 124)

AT i,t = NDA i,t +DAC i,t	
DAC i,t = AT i,t - NDA i,t	
التعريف	الرمز الرياضي
إجمالي المستحقات المحاسبية للمؤسسة " المستحقات الكلية"	AT i,t
المستحقات الناتجة عن العمليات العادية للمؤسسة "المستحقات غير الإختيارية"	NDA i,t
المستحقات الخاضعة لتقدير الإدارة "المستحقات الإختيارية	DAC i,t
هذه المعادلة تطبق على المؤسسة i في الفترة الزمنية t (عادة السنة المالية)	

3.3 متغيرات الدراسة: تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع المتمثل في جودة الأرباح المحاسبية من خلال استخدام المستحقات الاختيارية، ومتغير مستقل المعبر عنه بالنظام المحاسبي المالي.

1.3.3 المتغير التابع: لقياس جودة الأرباح المحاسبية تم استخدام مدخل المستحقات الاختيارية، بالاعتماد على"نموذج جونز المعدل (1995)".

2.3.3 المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل في تطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية من طرف المؤسسات الجزائرية، وتم قياس هذا المتغير بطريقة القياس الثنائي القيمة، حيث يأخذ القيمة واحد (1) خلال السنوات قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي أي خلال الفترة (2006-2010)، والقيمة إثنان (2) خلال سنوات بعد التطبيق أي خلال الفترة (2011-2015)، والقيمة ثلاثة (3) خلال سنوات بعد تراكم خبرة العمل المحاسبي لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) أي خلال الفترة (2016-2020).

4.3 تحليل نتائج المستحقات الاختيارية واختبار الفرضيات

1.4.3 نتائج إختبار الفرضية الأولى

1.1.4.3التحليل الوصفي لإختبار الفرضية الأولى

تم إحتساب المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، لكل فترة على حدى قبل، أثناء وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، ولكل مؤسسة على إنفراد، وذلك لغرض تصنيف مؤسسات العينة إلى مؤسسات ممارسة لإدارة الأرباح و أخرى غير ممارسة والتي تمكننا لاحقا من تصنيفها الى مؤسسات ذات أرباح منخفضة أو مرتفعة الجودة ، حيث شملت العينة 03 مؤسسات لمدة دراسة 15 سنة، 2006 الى غاية 2020 والتي تحصلنا من خلالها على 45 مشاهدة، والجدول التالي يصف التكرارات والنسب المئوية.

الجدول رقم (02): التكرارات والنسب المئوية للمؤسسات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح

Modèle de Jones modifié (1995)						
البيان		ممارسة		غير الممارسة		المجموع
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
النظام المحاسبي المالي (SCF)	قبل تطبيق (SCF)	7	%46.67	8	%53.33	15	%100
	أثناء تطبيق (SCF)	6	%40	9	%60	15	%100
	بعد تطبيق (SCF)	5	%33.33	10	%66.67	15	%100
خلال فترة الدراسة 2006-2020		**18**	**%40**	**27**	**%60**	**45**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **SPSS**

يظهر الجدول تغيرات ملحوظة في ممارسات إدارة الأرباح خلال مراحل تطبيق النظام المحاسبي المالي، قبل تطبيق SCF، كانت نسبة المؤسسات الممارسة لإدارة الأرباح 46.67% (7 من 15 مشاهدة). أثناء تطبيقSCF ، انخفضت هذه النسبة إلى 40% (6 من 15 مشاهدة)، بينما ارتفعت نسبة المؤسسات غير الممارسة من 53.33% إلى 60%. بعد تطبيقSCF ، استمر الانخفاض في نسب الممارسة لتصل إلى 33.33%، مع ارتفاع نسبة المؤسسات غير الممارسة إلى 66.67% خلال فترة الدراسة ككل، مارست 40% من المؤسسات إدارة الأرباح، مقابل 60%لم تمارسها. هذه البيانات تشير إلى تأثير واضح لتطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح، مع وجود تقلبات ملحوظة خلال مراحل التطبيق المختلفة، حيث أدى تطبيق SCF إلى انخفاض تدريجي في ممارسات إدارة الأرباح.

2.1.4.3التحليل الإستنتاجي لإختبار الفرضية الأولى

من خلال إجراء إختبار ذو الحدين (Test binomial) أظهرت التحليلات الوصفية ظهور تكرار لممارسة إدارة الأرباح في البيئة المهنية الجزائرية، لابد من التأكد من فرضية هذا الإدعاء.

أظهرت النتائج الموضحة ادناه وجود ممارسات إدارة الأرباح خلال الفترة 2006-2020، حيث أن نسبة 40% تمارس إدارة الأرباح (18 مشاهدة)، بينما 60% وذلك بعدد (27 مشاهدة) لا تمارسها.

اختبار النسبة أظهر قيمة 0.2، مع مستوى دلالة إحصائية 0.002 وهي اقل من 0.05 ، مما يؤكد وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين المجموعتين "الممارسة و غير الممارسة"، هذا يتوافق مع مزايا هذا الاختبار ويشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي (5%)، رغم أن غالبية المؤسسات لا تمارس

إدارة الأرباح، إلا أن نسبة 40% بعدد مشاهدات 18 من اجمالي مشاهدات عينة الدراسة تعتبر ملحوظة، وهو ما يؤكد فرضية الإدعاء بوجود ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات عينة الدراسة خلال الفترة من 2006 الى غاية 2020.

الجدول رقم (03): إختبار ذو الحدين الخاص بمدى وجود ممارسات إدارة الأرباح لدى المؤسسات عينة الدراسة

Modèle de Jones modifié (1995)					
البيـــان			عدد المشاهدات	النسبة الملاحظة	اختبار النسبة	الدلالة الإحصائية (ثنائية الجانب)
ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية	المجموعة 01	تمارس	18	%40	0.2	0.002
	المجموعة 02	لا تمارس	27	%60		
	المجمـوع		45	%100		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

2.4.3 نتائج إختبار الفرضية الثانية

1.2.4.3التحليل الوصفي لإختبار الفرضية الثانية

الجدول رقم (04): التحليل الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية

Modèle de Jones modifié (1995)		
المؤسسة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
صيدال	0.040	0.047
رويبة	0.104	0.108
الأوراسي	0.062	0.061

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

التحليل الوصفي المتمثل في المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية و الانحراف المعياري، هو المعتمد عليه في هذا الجانب، من أجل تصنيف جودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات.

نلاحظ من الجدول التحليل الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية لثلاث مؤسسات: صيدال، رويبة، والأوراسي خلال فترة الدراسة (2006-2020)، يظهر الجدول المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية والانحراف المعياري لكل مؤسسة، حيث تسجل مؤسسة رويبة أعلى متوسط حسابي بقيمة 0.104، مما يشير إلى أنها تتمتع بأعلى جودة أرباح محاسبية بين المؤسسات الثلاث، تليها الأوراسي بمتوسط 0.062، ثم صيدال بـ 0.040. ومع ذلك، تظهر رويبة أيضًا أعلى انحراف معياري (0.108)، مما يدل على تقلبات

أكبر في جودة أرباحها مقارنة بالمؤسستين الأخريين، في المقابل تظهر صيدال والأوراسي انحرافات معيارية أقل (0.047 و0.061 على التوالي)، مما يشير إلى استقرار أكبر في جودة أرباحهما.

2.2.4.3التحليل الإستنتاجي لإختبار الفرضية الثانية

الجدول رقم (05): نتائج تحليل التباين (ANOVA)

النموذج	البيان	إجمالي التباين	درجات الحرية ddl	متوسط التباين	مؤشر تأثير النموذجF	معنوية الإختبار
Modèle de Jones modifié (1995)	الإنحدار	0.032	2	0.009	2.675	0.081
	البواقي	0.250	42	0.003		
	الكلي	0.282	44	-		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

نلاحظ من نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، ان قيمة اختبار F بلغت 2.675، مع (Sig) يساوي 0.081، هذه النتيجة تتجاوز مستوى الدلالة المعياري α=0.05، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1، هذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستوى جودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر.

من المهم الإشارة إلى أن الشروط الأساسية لاختبار ANOVA قد تم استيفاؤها جزئيًا، حيث أن البيانات في كل العينات مستقلة وكمية في حين يتطلب الأمر إجراء اختبار إضافي للتأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام اختباري كولموجروف–سميرنوف في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لجودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات

النموذج	المؤسسات	Kolmogorov-Smirnov[a]		
		قيمة الإختبار	درجة الحرية	مستوى المعنوية Sig
Modèle de	صيدال	0.249	15	0.013
	رويبة	0.236	15	0.025
	الأوراسي	0.266	15	0.005

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

بالنظر إلى الجدول الذي يعرض نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov لنماذج قياس المستحقات الاختيارية لثلاث مؤسسات (صيدال، رويبة، والأوراسي)، يمكننا استخلاص التحليل التالي:

نلاحظ أن الاختبار تم إجراؤه على عينة من 15 مشاهدة لكل مؤسسة هذا الاختبار يستخدم لتقييم ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، مع فرضية صفرية H_0 تفترض أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، مقابل الفرضية البديلة H_1 تفترض عدم اتباع التوزيع الطبيعي.

- مؤسسة صيدال، قيمة الاختبار 0.249 بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية 0.013 (أقل من 0.05).
- مؤسسة رويبة، قيمة الاختبار 0.236 بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية 0.025 (أقل من 0.05).
- مؤسسة الأوراسي، قيمة الاختبار 0.266 بدرجة حرية 15 ومستوى معنوية 0.005 (أقل من 0.05).

في جميع الحالات، تم رفض الفرضية الصفري H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1، مما يشير إلى أن بيانات جودة الأرباح المحاسبية لجميع المؤسسات الثلاث لا تتبع التوزيع الطبيعي

الجدول رقم (07): نتائج إختبار ليفين للتجانس

"Statistique de Levene sur l'égalité des variances"				
نموذج قياس جودة الأرباح المحاسبية	قيمة الإختبار F	درجة الحرية ddl1	درجة الحرية ddl2	مستوى المعنوية Sig
" Jones modifié (1995)"	3.263	2	42	0.048

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تقدم نتائج "اختبار للتجانس في التباين Levene" رؤية مهمة حول خصائص البيانات المتعلقة بنموذج قياس جودة الأرباح المحاسبية لـ "Modèle de Jones modifié (1995)".

حيث يظهر الجدول قيمة اختبار F تساوي 3.263، بدرجات حرية ddl1 = 2 و ddl2= 42، ومستوى معنوية Sig 0.048 (أقل من 0.05) بحيث ترفض الفرضية الصفرية التي تفترض تجانس التباين، وقبول الفرضية البديلة التي تفترض عدم تجانس التباين بين المجموعات المختلفة في الدراسة.

هذه النتيجة، إلى جانب نتائج اختبارات التوزيع الطبيعي السابقة التي أظهرت عدم اتباع المجموعات للتوزيع الطبيعي، تشير إلى انتهاك افتراضات اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

نظرا هذه النتائج، يصبح من الضروري إعادة النظر في استخدام ANOVA واللجوء إلى بدائل إحصائية أكثر ملاءمة، استخدام اختبار Kruskal-Wallis اللامعلمي يعد خطوة منطقية ومناسبة في هذه الحالة، حيث أنه لا يفترض التوزيع الطبيعي أو تجانس التباين، مما يجعله مناسبًا للبيانات التي لا تستوفي شروط الاختبارات المعلمية.

الجدول رقم(08): نتائج "إختبار كروكسال–ولايس (H de kruskal-wallis) الخاص بمدى وجود فروقات في جودة الأرباح حسب طبيعة المؤسسات محل الدراسة"

نموذج قياس المستحقات الاختيارية	المؤسسات	متوسط الرتبة لجودة الأرباح المحاسبية	H de kruskal-wallis	
			قيمة الإختبار U	مستوى المعنوية Sig
نموذج جونز المعدل، 1995	صيدال	17.73	4.650	0.098
	رويبة	28.07		
	الاوراسي	23.20		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يعرض الجدول نتائج اختبار Kruskal-Wallis لتقييم الاختلافات في جودة الأرباح المحاسبية بين ثلاث مؤسسات اقتصادية (صيدال، رويبة، الأوراسي) باستخدام نموذج جونز المعدل لقياس المستحقات الاختيارية، حيث قيمة اختبار H لـ Kruskal-Wallis هي 4.650، مع مستوى معنوية يساوي 0.098 هذه القيمة تتجاوز مستوى الدلالة المعياري 0.05، وبالتالي رفض الفرضية التي مفادها عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح المحاسبية بين المؤسسات الثلاث.

متوسط الرتب يظهر أن رويبة لديها أعلى متوسط (28.07)، تليها الأوراسي (23.20)، ثم صيدال (17.73). رغم هذه الاختلافات الظاهرية، إلا أن الاختبار الإحصائي يشير إلى أنها غير جوهرية.

هذه النتائج تقترح أن الممارسات المحاسبية وجودة الأرباح متشابهة نسبيًا بين المؤسسات الثلاث، على الرغم من الاختلافات الطفيفة في متوسط الرتب.

3.4.3 نتائج اختبار الفرضية الثالثة

1.3.4.3 نتائج التحليل الوصفي لإختبار الفرضية الثالثة

يظهر التحليل الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية تغيرات جوهرية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي، عبر الفترات الثلاث المدروسة، قبل تطبيق scf (2006-2010) سجلت أعلى متوسط حسابي للمستحقات الاختيارية بقيمة 0.121 وانحراف معياري مرتفع بلغ 0.113، مما يشير إلى انخفاض جودة الأرباح وتباين كبير في الممارسات المحاسبية، في حين شهدت فترة أثناء تطبيق scf (2011-2015) تحسناً ملحوظاً، إذ انخفض المتوسط الحسابي بشكل كبير إلى 0.044 مع انخفاض حاد في الانحراف المعياري إلى 0.035، مما يدل على ارتفاع جودة الأرباح وزيادة التجانس في الممارسات المحاسبية، أما في الفترة ما بعد تطبيق scf (201-2020)، لوحظ استقرار نسبي مع ارتفاع طفيف في المتوسط إلى 0.042 و انحراف معياري 0.041، إلا أن هذه القيم ظلت أفضل بكثير مقارنة بالفترة ما قبل التطبيق. وبالتالي يمكن استنتاج الالتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي قد أدى إلى تحسين ملموس ومستدام في جودة الأرباح المحاسبية، مع زيادة في الشفافية والتناسق بين المؤسسات، مما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في المعلومات المالية المقدمة.

الجدول رقم (09): نتائج التحليل الوصفي لجودة الأرباح المحاسبية نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي حسب نموذج جونز المعدل.

البيـــــــــان		القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية		
		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المشاهدات
جودة الأرباح المحاسبية	قبل تطبيق SCF	0.121	0.113	15
	أثناء تطبيق SCF	0.044	0.035	15
	بعد تطبيق SCF	0.042	0.041	15

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

2.3.4.3 نتائج التحليل الإستنتاجي لإختبار الفرضية الثالثة

لاختبار إدعاء التحليلات الوصفية نستخدم إختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والجدول التالي يبين هذا الإختبار:

الجدول رقم (10): نتائج تحليل التباين (ANOVA)

النموذج	البيان	اجمالي التباين	درجات الحرية ddl	متوسط التباين	قيمة الإختبار F	معنوية الإختبار Sig
"Modèle de Jones modifié (1995)"	الإنحدار	0.061	2	0.030	5.750	0.006
	البواقي	0.221	42	0.005		
	الكلي	0.282	44	-		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

يظهر جدول تحليل التباين أن قيمة F تبلغ 5.750 بمستوى دلالة 0.006، أقل بكثير من 0.05، هذا يدعم قبول الفرضية H_1 والتي مفادها وجود تأثير جوهري لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمد من معايير المحاسبة الدولية على جودة الأرباح المحاسبية في المؤسسات المدرجة بالبورصة الجزائرية.

إن البيانات في كل العينات مستقلة وكمية، في حين سيتم إختبار شرط التوزيع طبيعي للبيانات، وفق نتائج إختبار كولموجروف- سميرنوف وتجانس التباين موضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (11): نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لجودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية محل الدراسة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

	البيـــــان		Kolmogorov-Smirnov[a]		
			قيمة الإختبار	درجة الحرية	مستوى المعنوية Sig.
Modèle de Jones modifié	جودة الأرباح المحاسبية	قبل SCF	0.197	15	0.121
		أثناء SCF	0.162	15	0.200
		بعد SCF	0.222	15	0.044

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

من الجدول نلاحظ أن قيمة إختبار الإعتدالية، كولموجروف-سيمروف، للفترات الثلاث كما يلي:

1) الفترة قبل **SCF**: مستوى الدلالة 0.121 (أكبر من 0.05).
2) الفترة أثناء **SCF**: مستوى الدلالة 0.200 (أكبر من 0.05).
3) الفترة بعد **SCF**: مستوى الدلالة 0.044 (أقل من 0.05).

في الحالتين "الفترة قبل و أثناء"، مستوى الدلالة يتجاوز 0.05، مما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ومنه نقبل الفرضية H_1 القائلة بأن بيانات جودة الأرباح لهاتين الفترتين مسحوبة من مجتمع بياناته تتبع التوزيع الطبيعي، أما بالنسبة للفترة بعد تطبيق **SCF** فمستوى المعنوية Sig=0.044 وهي أقل من α=0.05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية والتي مفادها ان بيانات جودة الأرباح لمؤسسة الأوراسي مسحوبة من مجتمع بياناته لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (12): نتائج إختبار ليفيني للتجانس

Modèle de Jones	"Statistique de Levene sur l'égalité des variances"				
	البيـــــان	قيمة الإختبار F	درجة الحرية	درجة الحرية	مستوى المعنوية
	جودة الأرباح المحاسبية	13.103	2	42	0.001

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

أظهر اختبار تجانس التباين (F = 13.103, Sig = 0.001 < 0.05) ، مما يدل على عدم تجانس التباين بين المجموعات المدروسة، مع عدم اتباع البيانات التوزيع الطبيعي، وبالتالي شروط اختبار " (ANOVA)"، تصبح غير مجدية ومشكوك في صحتها.

نظرا لوجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات مجموعات الدراسة الثلاث قبل، أثناء وبعد لتطبيق SCF، مما يشير إلى تأثير هذا التطبيق على جودة الأرباح المحاسبية. لإجراء المقارنات بين كل زوج من المجموعات، سيتم استخدام اختبار تاماهان (Tamhane) الذي يُعتبر مناسبًا في حال عدم تجانس التباينات.

الجدول رقم (13): نتائج المقارنات المتعددة من خلال اختبار تمهان (Tamhane)

Modèle de Jones modifié	البيان		متوسط الفرق لجودة الأرباح (J-I)	مستوى المعنوية Sig	القرار
	I	J			
	قبل SCF	أثناء SCF	0.0767	0.037	هناك فرق دال إحصائيا
		بعد SCF	0.0789	0.042	هناك فرق دال إحصائيا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS

تمثل نتائج الجدول تحليلاً عميقًا لفروق جودة الأرباح المحاسبية بين المجموعات المختلفة، من خلال المقارنة بين ثلاث فترات زمنية:

قبل وأثناء التطبيق بلغ الفرق في المتوسط 0.0767 (Sig=0.037)، وهو فرق دال احصائيا. كما أن الفرق في المتوسط بين المجموعات قبل تطبيق SCF وبعده بلغ 0.0789 (Sig= 0.042)، وهو دال احصائيا، هذه النتائج تشير الى ارتفاع في جودة الأرباح المحاسبية وانخفاض في مستوى المستحقات الاختيارية استمر بعد تطبيق SCF

4 عرض النتائج:

- ✓ أظهرت النتائج أن المؤسسات محل الدراسة قامت بممارسات إدارة الأرباح خلال الفترة 2006-2020، لكن نسبة المؤسسات التي لم تمارس إدارة الأرباح كانت أعلى مقارنة بتلك التي قامت بها، هذا يشير إلى انخفاض المرونة المتاحة للإدارة في التلاعب بالأرباح المعلنة، إلا أن الممارسة موجودة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم ممارسة إدارة الأرباح، ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها وجود سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات عينة الدراسة.
- ✓ أظهرت التحليل الوصفي تقاربًا كبيرًا في المتوسط الحسابي وتشتتا أقل بين بيانات جودة الأرباح لمؤسستي صيدال والأوراسي مقارنة بمؤسسة رويبة خلال فترة الدراسة، كما أظهرت نتائج التحليل الإستنتاجي عدم وجود فروق دالة احصائيا في جودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات ، وبالتالي قبول الفرضية التي مفادها لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية في جودة الأرباح المحاسبية حسب طبيعة المؤسسات الاقتصادية المسعرة في بورصة الجزائر نتيجة تطبيق SCF.
- ✓ لوحظ انخفاض في المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية بعد تطبيق SCF، مما يدل على ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية، كما شهدت هذه الفترة تقليلاً في تفاوت ممارسات إدارة الأرباح، حيث انخفض الانحراف المعياري لحجم المستحقات الاختيارية، وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1، التي تفيد بوجود فروق دالة احصائيا في مستوى جودة الأرباح المحاسبية لدى المؤسسات المدروسة نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي.

جاءت هذه النتائج للتتوافق وتأكد نتائج مجموعة الدراسات السابقة الذكر وتعارض بعض الدراسات مثل دراسة "كهينة شاوشي، 2016" والتي خلصت الى أن تبني النظام المحاسبي أتاح مرونة التلاعب بالأرقام المحاسبية وبالتالي إرتفاع مستوى ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسات عينة الدراسة.

5 خاتمة

من خلال دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة الأرباح المحاسبية، والتي تم قياسها باستخدام المستحقات الاختيارية، يتبين أنه على الرغم من وجود ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة خلال الفترة من 2006 إلى 2020، والتي تكون بغرض تدنية الأرباح بغية تفادي التكاليف الضريبية وما الى ذلك من مجموع الدوافع التي تدفع بالإدارة الى إتباع هذا السلوك والتلاعب برقم الربح المعلن عنه والذي في نهاية المطاف يؤثر على جودة الأرباح متجاوزا التأثير على مجرد الأرقام، إلا أن الالتزام بالتطبيق قد أدى بشكل عام إلى تقليل هذه الممارسات وزيادة جودة الأرباح المحاسبية.

التوصيات: بالرغم من وجود أطر محاسبية منظمة وآليات رقابة داخلية وخارجية لإعداد القوائم المالية، إلا أن بعض المديرين قد يلجأون إلى التلاعب بالأرقام المحاسبية، حيث يتم ذلك إما باستغلال المرونة الموجودة في المعايير المحاسبية أو بمخالفتها صراحة. لذا، فإن كشف هذه الممارسات الاحتيالية وتجنبها يتطلب اتخاذ عدة إجراءات:

- تعزيز الثقافة الأخلاقية: من خلال وضع مدونات سلوك واضحة، وتنظيم دورات تدريبية منتظمة للموظفين حول أهمية النزاهة المالية، كما يجب إنشاء قنوات آمنة للإبلاغ عن المخالفات.
- تعزيز آليات الحوكمة المؤسسية: يمكن تحقيق ذلك من خلال تشكيل مجلس إدارة متوازن ومستقل، وتفعيل دور لجان التدقيق التي تعتبر شبه منعدمة في المؤسسات الجزائرية، بحيث ينبغي أن تتمتع هذه اللجان بصلاحيات واسعة لمراجعة التقارير المالية وفحص أي ممارسات مشبوهة.
- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية: وذلك بإنشاء وحدات رقابة داخلية قوية، مزودة بأدوات وتقنيات متطورة لكشف الأنماط غير العادية في البيانات المالية، يجب أن تكون هذه الوحدات مستقلة وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة.

- تحسين جودة التدقيق الخارجي: عبر اختيار مدققين خارجيين ذوي كفاءة عالية وخبرة في الكشف عن التلاعبات المالية، كما يجب ضمان استقلاليتهم وتدويرهم بشكل دوري لتجنب أي تواطؤ محتمل.

6 المراجع

1.6 المراجع باللغة العربية

- أحمد محمد شقان، و نصر الدين روناك . (2023). أثر هيكل الملكية وخصائص أعضاء مجلس الادارة في جودة الأرباح، دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2018 – 2021. مجلة جامعة دهوك، المجلد: 26 ، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)،، 1262.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2008). المادة 02-34 من المرسوم التنفيذي رقم (08-156) المؤرخ في 26 ماي سنة 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11)، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي. العدد 27، المؤرخة في 28 ماي 2008، 11-14.
- أمينة فداوي. (2013). نحو مفاضلة احصائية بين نماذج قياس ممارسات ادارة الأرباح. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 03(05)، صفحة 124.
- أمينة هناء جابي ، و حكيم مليابي (2017). اهمية التحول من الاساس النقدي الى اساس الاستحقاق المحاسبي في ظل عصرنة المحاسبة العمومية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد10، الجزء02، 140.
- عبد الله منصور السبيعي، و محمد فيصل حسن (2024). أثر اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي على جودة الأرباح بالتطبيق على قطاع المواد الأساسية بالسوق المالية السعودية. المجلة العربية للإدارة (تحت النشر)، 44(05)، الصفحات 1-26.
- عبد النور شنين (2019). المساهمة في تحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح، لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة الممتدة بين 2006-2014. الجزائر: أطروحة دكتوراة منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- محمد علي ابو سليم ناهض (2019). العلاقة بين جودة الارباح المحاسبية وقرارات الاستثمار، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة بيرزيت، العدد 43، 118.
- محمد محمود جاسم (2005). انعكاسات القواعد المحاسبية على إدارة الأرباح. مجلة كلية التربية الأساسية، العدد05، بابل، العراق، جويلية 2005، 453.

2.6 المراجع باللغة الأجنبية

- Bartov, E., Ferdinand A, G., & Judy SL, T. (2000). Discretionary-accruals models and audit qualifications. Journal of accounting and economics , 30(3), 431.
- chen, J., Duh, R., Hsu, A., & Pan, C. (2015). Can Anglo-Saxon audit committee scheme improve earnings quality in non-Anglo-Saxon environments?,. Journal of Contemporary Accounting & Economics,, 61-74.
- Fakhfakh Ben Amar, I. (2009). Free cash flow, gestion des résultats et gouvernement des entreprises, étude comparative des entreprises françaises et américaines. thèse du doctorat en Sciences de Gestion, université de Reims Champagne-Ardenne, 67. france.
- Farinha , J., & Moreira, J. (2007). Dividends and Earnings Quality. The Missing Link, Working Paper, Faculty of Economics,University of Porto,, 12.
- Gregory V. Waymire. (2014). Earnins Quality: Measures and Applications,. John Wiley and Sons.
- Isam Saleh, M. A. (2020). Does Earnings Quality Affect Companies ' performance?, New Evidence from the Jordanian market. The Journal of Asian France, Economics and Busness (JAFEB), 34.
- Junus, O., Soegeng , S., & Habiburrochman, H. (2019). "Earnings quality: the Impact of implementation of IFRS-based financial accounting standard". Revista de Ciencias Humanas y Sociales , 35(24), pp. 890-908.
- Seyed Abolhassan Hassanzadeh. (2013). Earnings Quality: An Empirical Analysis of Determinants. Working Paper,International Journal of Economics and Management Sciences, 151-152.

البيئة الاقتصادية في الجزائر وسبل تطويرها لتطبيق معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية

The economic environment in Algeria and ways to develop it in light of the adoption of international accounting and financial reporting standards

ط.د. أميرة شايب الدراع [*]، مخبر المالية العمومية والأسواق المالية، جامعة جيجل (الجزائر)،
amira.chaibdraa@univ-jijel.dz
د.محمود كبيش، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل (الجزائر)، m.kebieche@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2023/12/30 تاريخ القبول: 2024/09/17 تاريخ النشر: 30 /2024/09

ملخص:

سلطت الدراسة التي بين أيدينا الضوء على واقع البيئة الاقتصادية في الجزائر و تطبيق معايير المحاسبة الدولية ،ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي من خلال اعتمادنا على الدراسات السابقة و تدعيمها بالدراسة الميدانية مكونة من 63 فرد ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود عدة معوقات تحول دون التطبيق السليم المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي.

كلمات مفتاحية: معايير إبلاغ مالي دولي، بيئة اقتصادية، بيئة محاسبية، سوق مالي، اقتصاد.

تصنيفات JEL: M4 ، M40.

Abstract:

The study in our hands sheds light on the reality of the economic environment in Algeria and the application of international accounting standards. To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was used by relying on previous studies and supporting them with a field study consisting of 63 individuals. The study concluded that there

[*] المؤلف المرسل.

are several obstacles that prevent the proper application of accounting standards and international financial reporting.
Keywords: international financial reporting standards, economic environment, accounting environment, financial market, economy.
Jel Classification Codes: : M40, M41.

1. مقدمة:

لقد عرفت الجزائر كغيرها من الدول تطورا محاسبيا متفاوتا تزامن مع الإصلاحات الاقتصادية الجدري التي حدثت،والتي تمثلت أساسا في التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق فطبيعة النظام الاقتصادي السائد في بلد ما يحدد وبشكل كبير شكل والهدف من المحاسبة، فالمحاسبة في الدول الرأسمالية تختلف عنها في الدول الاشتراكية، وكذا المحاسبة في الدول المتقدمة متطورة عنها في الدول النامية،ولقد تمت عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر بالتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني pcn وتبني نظام محاسبي المالي scf، والذي بدوره حمل مجموعة من الأهداف والتعليمات والمفاهيم لعل أهمها توفير معلومات ذات مصداقية تخدم بصفة خاصة المستثمرين ، ونجاح هذا النظام مرتبط أساسا بمدى وجود البيئة الاقتصادية الملائمة ، وتعتبر هده البيئة من أهم البيئات تأثيرا في المحاسبة، فمن المهم معرفة مكونات البيئة الاقتصادية واهم العوامل المؤثرة فيها ومدى جهوزيتها لتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، قصد القيام بالتكييف الملائم لنظامها المحاسبي مع خصائص اقتصادها ، وعليه يمكن طرح التساؤل الآتي:

ما مدى جهوزية البيئة الاقتصادية في الجزائر لتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي؟

ولتبسيط هده الإشكالية تم تقسيمها لعدة أسئلة فرعية هي:

– ما التحديات والمعوقات التي تحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي؟

–ماهي الاليات والطرق لتجاوز المعوقات الاقتصادية من اجل تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي الجزائر؟

1.1 فرضيات الدراسة:

–توجد عوائق اقتصادية تحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي.

–البيئة الاقتصادية قابلة للتطوير. ودلك من خلال مجموعة من الطرق والآليات التي من شانها ضمان البيئة المناسبة لتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي.

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هده الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة وذلك من خلال الوصول إلى ما يلي:

– معرفة العوامل المؤثرة على البيئة الاقتصادية في الجزائر والتي من شأنها أن تحد من التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولي.

–تحديد خصائص الاقتصاد الجزائري.

– معرفة أهم الآليات لتطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر.

3.1 أهمية الدراسة:

وضعت معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي لخدمة البيئة الاقتصادية في الدول المتقدمة، وهذا ما نتج عنه إشكال كبير عند تطبيقه في الدول النامية، و لذا فأهمية الدراسة تتمثل أساسا في معرفة المعوقات الاقتصادية التي تحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي وكذا معرفة خصائص البيئة الاقتصادية في الجزائر وسبل التطوير في هده البيئة من أجل مواكبة التطور الحاصل في هذه المعايير.

4.1 منهج الدراسة:

لمعالجة هذا البحث وظفنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض المفاهيم الأساسية لعناصر موضوع الدراسة (البيئة الاقتصادية، العوامل المؤثرة في البيئة الاقتصادية) والتعمق في إبراز العلاقة مابين معايير الإبلاغ المالي الدولي والبيئة الاقتصادية، وكذا تحليل نتائج الاستبيان الذي تمت معالجته ببرنامج **spss**.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: والمتمثل في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولة وجودة القوائم المالية

المتغير المستقل:مكونات البيئة الاقتصادية في الجزائر.

أدوات جمع البيانات:

المصادر الثانوية: تم الرجوع إلى الكتب والدوريات والمجلات المتخصصة والتي تبحث في موضوع الدراسة او تتضمن بيانات أو معلومات تخدم هده الدراسة.

المصادر الأولية: للحصول على البيانات الأولية ألازمة لاختبار الفرضيات تم إعداد استبانه خصيصا لهدا الغرض.

2. الجانب النظري للدراسة:

يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات النامية التي طبقت النظام الاقتصادي الاشتراكي في فترة من الفترات، ما سبب تبعات سلبية مازال الاقتصاد الجزائري يعاني منها إلى اليوم، ومع التحول الذي سعت إليه الجزائر نحو اقتصاد السوق منذ بداية تسعينات القرن الماضي،لزمها القيام بمجموعة من إصلاحات كان الهدف منها إيجاد الطريقة المثلى لنقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آليات السوق بديلا عن آليات التخطيط المركزي ومن بين الجوانب التي لمسها الإصلاح المحاسبي:

- إصلاح النظام الجبائي بتبسيطه وإدراج الضريبة على القيمة المضافة
- استحداث ضرائب خاصة بالجماعات المحلية مع توسيع الأوعية وتخفيض معدلات الضريبة.
- إصلاح نظام النقد والبنوك بإعطاء الاستقلالية للسلطة النقدية في وضع وإدارة السياسة النقدية وإبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان وتمكين البنك المركزي من القيام بأدواره التقليدية لتحقيق أهدافه المنشودة.
- الاعتماد على نظام الاستثمار بإزالة القيود المفروضة عليه بتكريس مبدأ حرية الاستثمار وإزالة التمييز بين الاستثمار الوطني و الأجنبي من جهة وبين العمومي والخاص من جهة ثانية.
- منح مجموعة من الحوافز الجباية والمالية والقانونية وتبسيط الإجراءات المتعلقة به، خاصة في القطاعات خارج المحروقات من اجل زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الخام.
- إقرار مبدأ خوصصة المؤسسات العمومية كأداة للاندماج في اقتصاد السوق والتخلص من المؤسسات العمومية ضعيفة الأداء من جهة، وكأداة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني دفعا له نحو المنافسة للحد من الاحتكار والبيروقراطية في المجال الاقتصادي (العرابي، 2012، صفحة 315).

❖ **مزايا تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي في البيئة الاقتصادية للجزائر:**

- ✓ تحسين نظامي الاتصال و المعلومات في المؤسسات.
- ✓ تأهيل مهنة المحاسبة للعمل في الأسواق المالية.
- ✓ سهولة الدخول إلى أسواق رؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓ زيادة مصداقية أسواق رؤوس الأموال المحلية مقارنة بأسواق رؤوس الأموال الأجنبية الذي يعطى احتمالية أكبر للشراكة والاندماج.

- ✓ زيادة مصداقية القوائم المالية للشركات في الدول النامية بالنسبة للدائنين المحتملين.
- ✓ تخفيض تكلفة رأس المال للشركات.
- ✓ زيادة القابلية في فهم التقارير المالية.
- ✓ تنظيم أسواق الأوراق المالية بكل سهولة. (بكيحل، 2016، صفحة 67)
- ✓ تخفيض التأثر بالضغوط السياسية. (اوكيل، 2013، صفحة 186)

بعض العوامل الاقتصادية التي تأثر على التطبيق السليم لمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولي في البيئة المحاسبية في الجزائر:

يتميز الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الظواهر المؤثرة على المحاسبة والتي تحد من تعبيرها عن الوقائع الاقتصادية داخل المؤسسات الاقتصادية ولعل أهمها ما يلي :

–درجة الانفتاح الاقتصادي: الجزائر وكغيرها من الدول النامية تستشعر خطر العولمة وإفرازاتها المتمثلة في توجه الكثير من الدول نحو الاندماج الاقتصادي لاحتلال مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي وتبوء مواقع تنافسية متقدمة، وفي ظل هذه الإفرازات أصبح إلزاما على المؤسسة الجزائرية مواجهة هذه المنافسة القوية والمنتظمة، والتي تؤثر على حصصها في السوق الوطنية، وتحد من توسعها وتطورها إذا لم تتوفر على قاعدة تكنولوجية متطورة تسمح لها بالتأقلم مع سرعة و وتيرة تحرير المبادلات التجارية وتغيرات البيئة الدولية الدائمة، حيث لم يعد الانفتاح يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر بل كمعطى واقعي يوجب تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته (طالب، 2015، صفحة 137).

–معدل التضخم: قام النظام المحاسبي الجزائري بدوره باتخاذ إجراءات محاسبية لاستبعاد أثار التضخم على القوائم المالية، إلا أنها كانت جزئية حيث اقتصرت على إعادة تقييم الاستثمارات المادية القابلة للامتلاك، ومن أهم هذه الإجراءات ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 90-103 المؤرخ في 27 مارس 1990 الذي ألزم على المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، القيام بإعادة تقييم لاستثماراتها المادية) القيم الأصلية و الإهتلاكات) باستخدام معاملات الضبط، ويسجل فائض إعادة التقييم في احتياطي خاص خارج الاستغلال.

كما عرف أيضا النظام المحاسبي الجزائري مراسيم تنفيذية أخرى تنظم عملية إعادة تقييم الاستمارات باستخدام معاملات مقررة من طرف وزارة المالية، إلا أنها كانت محدودة لعدم ملائمة المعاملات مع نسب التضخم، واعتبار أن التقييم يؤدي فقط إلى زيادة القيمة، إلا انه في الحقيقة توجد

بعض الاستثمارات تتعرض لنقص القيمة، وعلى هذا تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 07 -210 المؤرخ في 04 جويلية2007 ، الذي يلزم على المؤسسات والهيئات الخاضعة للقانون التجاري، والتي ليست في حالة تصفية، بإعادة تقييم أصولها الثابتة العينية القابلة للاهتلاك وغير القابلة للاهتلاك، على أساس قيمة السوق أو قيمة التعويض التي يحددها خبراء مؤهلين، مع الأخذ بعين الاعتبار المدة النفعية المتبقية للأصل (جرد، 2019، صفحة 26).

-درجة نشاط السوق المالي: على الرغم من الجهود المبذولة من أجل تحسين أداء عمل السوق المالي الجزائري ، إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال، وبقيت لحد الساعة بورصة القيم المنقولة بالجزائر تتميز بأداء هزيل، ولم تحقق الأهداف المرجوة منها وخاصة تلك المتعلقة بتنشيط الاقتصاد الجزائري عن طريق فتح فرص استثمارية متنوعة عن طريق الشراكة.

فلحد الآن وبعد انسحاب شركة رياض سطيف ودخول شركة اليانس للتأمينات، بقيت عملية التداول محصورة على ثلاث شركات مدرجة وشركتين قامتا بإدراج أوراق مالية في شكل سندات مالية، والشركتان هما: شركة سونلغاز وشركة دحلي، وهذا ما جعل حجم تدولاها اليومية معدوما إلا في مناسبات قليلة (الجريدة الرسمية، العدد 26 للسنة 1991 ، صفحة 15).

-البورصة ودورها في الاقتصاد : كان صدور أولى التشريعات الخاصة بإنشاء بورصة الجزائر كآلية تمويل بديلة تستجيب إلى مرحلة انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق من خلال المرسومين التشريعيين 91 -169 و 91 -170 المؤرخ في 28 ماي 1991 ، حيث جاء هذين المرسومين لتقنين التعامل بما يسمى بالقيم المنقولة وحدد التشريع في هذا المجال بوضوح شروط إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات من قبل الحكومة وشركات المساهمة، واستكملت هذه المبادرة بصدور القانون 10-93 متبنيا إنشاء أول بورصة للجزائر التي اعتبرت شركة ذات أسهم وآلية وحيدة مخولة لإتمام كل المعاملات المالية على مختلف الأدوات المالية المصدرة (حميداتو، 2013، الصفحات 10-11).

-عامل النمو الاقتصادي: تكتسب مهنة المحاسبة مكانة عامة في الدول المتقدمة لأهميتها الكبيرة و الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، على عكس الدول النامية والتي تعتبرها وسيلة التسجيل و الاثبات القانوني وحساب الوعاء الضريبي بالدرجة الأكبر، وفي الحقيقة فإن الترابط بين دور المحاسبة والعمل الاقتصادي وثيق جدا، حيث أن أي خلل في المحاسبة سيؤدي بالضرورة إلى حدوث نتائج اقتصادية وخيمة وهذا ما يؤثر على الجانب المالي والتي من شأنها أن تحدث فجوة في المسار الاقتصادي للبلد ككل

(التحضيتي، 2012، صفحة 1) ،ويتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي، ومعدلات النمو التي يحققها مدعومة بشكل كبير من مدا خيل الصادرات النفطية، وما يمكن استخلاصه أن معدلات النمو الاقتصادي المخفضة من شأنها أن تحدث تأثير غير مرغوب بخصوص التطبيق السليم للمعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي، وهذا حسب الدراسات التي ترى أن لمعدلات النمو الاقتصادي أثر على التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية (العرابي، 2013، صفحة 154).

بعض الانتقادات الموجهة للتوحيد المحاسبي:

وجهت العديد من الانتقادات للتوحيد المحاسبي والتي من شئنها إن تعرقل عملية التطبيق الناجح للمعايير المحاسبة الدولية نلخصها في النقاط التالية:

- تباين المستوى التعليمي بين الدول في العالم.
- اختلاف النظام السياسي سواء كان اشتراكي أو رأسمالي.
- اختلاف القانون الذي تعتمده الشركات والضرائب من دولة إلى أخرى.
- التباين الكبير في مستوى التطور الاقتصادي (الدول المتقدمة الدول النامية).
- الاختلاف والتباين في الممارسات المهنية للمحاسبة بين مختلف الدول (القاضي، 2000، صفحة 44).

3. الدراسة الميدانية:

هيكل الاستبيان:

من أجل دراسة البيئة الاقتصادية في الجزائر وسبل تطويرها في ظل تبني معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي ias/ifrs ،تم جمع البيانات اللازمة من خلال استبيانات وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج المعالجة باستخدام برنامج spss 20، حيث عند اختيارنا لمجتمع الدراسة وضعنا المؤهل العلمي. والخبرة المهنية وكذا الوظيفة. وتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق نظرا لتجاوب العديد من الموظفين مع الدراسة، حيث تم تقسيم هذا الاستبيان إلى ثلاث محاور أساسية:

- ✓ المحور الأول: شمل هذا الجزء المعلومات الشخصية للعينة تحت الدراسة (الجنس العمر. المؤهل العلمي الوظيفة الحالية الخبرة المهنية).
- ✓ المحور الثاني: ضم 8 أسئلة حول المعوقات الاقتصادية التي تحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي ias/ifrs .

- ✓ المحور الثالث: ضم 9 أسئلة حول الآليات وطرق تطوير البيئة الاقتصادية لتتماشى مع التغييرات في معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي ias/ifrs.

وقد تم توزيع 80 استتابة لم يسترجع منها إلا 63 صالحة الاستعمال في الدراسة.

يتكون المقياس المقترح وهو مقياس **ليكارت** من مجموعة من الأسئلة التي تختلف يصددها وجهات النظر، مستخدمين في ذلك خمسة أنماط الإجابة (موافق،موافق بشدة،محايد،غير موافق،غير موافق بشدة)، كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر:جدول من إعداد الطالبة.

ويتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي، ثم نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجع كما يلي:

الجدول رقم 02: يمثل معايير تحديد الاتجاه.

المتوسط الحسابي	المستوى
من 1 إلى 1,79	1
من1,80 إلى 2,59	2
من 2,6 إلى 3,3	3
من 3,4 إلى 4,19	4
من 4,20 إلى 5	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

صدق وصحة الاستبيان:

صدق الاستبيان: لقد تم عرض الاستبيان على مجموعة من الاساتدة المتخصصين في المحاسبة ولهم خبرة طويلة في هذا المجال للتحقق من صدق الأداة، طلب منهم إبداء الرأي حول الفقرات ومحاور الاستبيان، وذلك بحذف وتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة تخدم موضوع الدراسة

ثبات الاستبيان: بعد إجراء الاختبار الظاهري للاستبيان. وللتحقق من ثبات أداة الدراسة ونقصد بها إمكانية الحصول على النتائج المتحصل عليها لو تم إعادة توزيعها

عـدة مـرات تحـت نفـس الشـروط والظـروف وقـد قمنـا باسـتعمال **الفـا كرومبـاخ** ، حيـث بلغـت قيمتـه في جميـع محـاور الاسـتبيان 0,715 ممـا يعـني أن الأداة ثابتـة وصـادقة في قياس ما وضعت لقياسه.

أسـاليب التحليـل الإحصـائي: بعـد جمـع المعلومـات وترميزهـا بالطـرق الإحصـائية المناسـبة باسـتخدام بـرنامج الحـزم الإحصـائية ***spss***20 .وذلـك بغيـة وضـع قاعـدة بيـانات وجـداول يمكـن الاعتمـاد عليهـا في عمليـة التحليـل ثم الاعتمـاد علـى النسـب المئويـة والمتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة ، بالإضـافة إلى اسـتخدام اختبـار **– T–**لعينة واحد لاختبار فرضيات الدراسة.

تحليل نتائج الاستبيان ومعالجة الفرضيات:

المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين

الجدول رقم 03: خصائص أفراد العينة المدروسة.

بالنسبة لعينة الدراسة فهي متكونة من 63 فرد من ولاية جيجل.

المتغير	البيان	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	39	61,9%
	أنثى	24	38,1%
المجموع		63	100%
الفئة العمرية	اقل من 30	11	17,5%
	من 31الى 40 سنة	28	44,4%
	من 41الى 50سنة	17	27%
	اكبر من51سنة	07	11,1%
المجموع		63	100%
المهنة	محاسبي خبير	09	27%
	محافظ حسابات	11	17,5%
	محاسب معتمد	16	25,4%

	أستاذ جامعي في المحاسبة	17	27%
	إطار مالي في مؤسسة	10	15,9%
المجموع		63	100%
الخبرة المهنية	اقل من 05 سنوات	08	12,7%
	من 05الى10 سنوات	34	54%
	من 10الى 15سنة	14	22%
	أكثر من 15سنة	07	11,1%
المجموع		63	100%
المؤهل العلمي	دكتوراه	21	33,3%
	ماجستير	23	36,5%
	ليسانس	09	14,3%
	شهادات مهنية	10	15,9%
المجموع		63	100%

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss20

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس متفاوتة، حيث نلاحظ أن نسبة الذكور في عينة الدراسة تفوق وبكثير نسبة الإناث، حيث تبلغ نسبة الذكور 61.9% وهو ما يعادل 39 ذكرا بينما بلغت نسبة الإناث 38.1% أي 24 أنثى وتؤكد هده النسبة على أنه يوجد تباين في ممارسة مهنة المحاسبة بالنسبة للجنس، أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة على الفئات العمرية، يمكن استخلاص أن العينة الذين أعمارهم من 31 سنة إلى 40 سنة وهم من يشكلون النسبة الأكبر بالنسبة لمجمل الموظفين محل الدراسة وبنسبة قدرت ب44.40% وهو مايعادل28فردا، تليها الفئة من 41 سنة إلى 50 ثم الأقل من 30سنة وأخيرا الأكبر من 51 سنة، أما فيما يخص المستوى الأكاديمي من لهم شهادات ماجيستر ودكتوراه هم من يشكلون النسبة الأكبر مقارنة مع المؤهلات العلمية الأخرى حيث بلغت نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير والدكتوراه على التوالي ب36.6% أي ما يعادل

23فردا و33.3% أي ما يعادل 21فردا، حيث بلغت نسبة الحاصلين على الليسانس 14.3% والشهادات الأخرى 15.9%، أغلب أفراد العينة هم محاسبين معتمدين أو أساتذة محاسبة حيث بلغت نسبتهم 25.4%و27% على التوالي، وعن الخبرة المهنية فأن أغلب أفراد العينة لا تتجاوز خبرتهم المهنية 10سنوات وبنسبة بلغت 45% أي ما يعادل 34فردا.

المحور الثاني:المعوقات الاقتصادية التي تحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولي:

الجدول رقم 04: الاتجاه العام لعينة الدراسة حول دراسة المعوقات الاقتصادية التي تحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة IAS/IFRS.

العبارات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
العبارة 01	02	3,17	06	9,52	07	25,39	32	50,79	16	50,79	1,01	3,86	موافق
العبارة 02	02	3,17	06	9,52	12	19,05	30	47,62	13	20,63	1	3,73	موافق بشدة
العبارة 03	02	3,17	04	6,34	11	17,46	26	41,27	20	31,75	1,07	3,92	موافق
العبارة04	01	1,59	04	6,34	17	26,98	21	33,33	20	31,75	0,91	3,87	موافق
العبارة05	01	1,59	04	6,34	12	19,05	16	25,40	29	46,03	1,33	4,38	موافق بشدة
العبارة06	01	1,59	00	00	12	19,05	19	30,15	31	49,21	0,81	4,25	موافق بشدة
العبارة07	00	00	03	4,76	06	9,52	14	22,22	40	63,49	0,77	4,44	موافق بشدة
العبارة08	00	00	03	4,76	01	1,52	47	74,60	12	19,05	0,51	4,08	موافق

المتوسط العام لمحور المعوقات الاقتصادية التي تحدمن التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي IAS/IFRS						0,93	4,07	موافق

جدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss20.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04: أن الاتجاه العام لعينة الدراسة تركز حول الموافقة بشدة على اغلب العبارات المكونة للمحور الثاني، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور 4،07 وهي تندرج ضمن الفئة الرابعة من المتوسط المرجع لمقياس ليكارت الخماسي (3،04_4،19) كما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0،93 وهي قيمة صغيرة تدل على وجود تشتت طفيف عن القيمة المرجعية (المتوسط الحسابي 4،07) وهذا يدل على توافق وتجانس إجابات أفراد عينة الدراسة وتركزها حول موافقتهم على انه يوجد معوقات اقتصادية تحد من تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي ifrs/ias ولعل أهمها: ضعف معدل النمو الاقتصادي، ضعف نشاط السوق المالي مما أدى إلى صعوبة عملية إدراج الشركات فيه،وانعدام التعاملات المالية التي بدورها جعلت عملية الرقابة محدودة ومقتصرة على الجهات الضريبية فقط، ضعف أداء القطاع المصرفي، ضعف معدل النمو الاقتصادي وهذا ما أدى إلى أحداث اثر على الاقتصاد الجزائري، ضعف نشاط السوق المالي مما أدى إلى صعوبة عملية إدراج الشركات فيه،وانعدام التعاملات المالية التي بدورها جعلت عملية الرقابة محدودة ومقتصرة على الجهات الضريبية فقط.

اختبار صحة الفرضية الأولى:

H0:لا توجد معوقات اقتصادية تأثر وتحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي ifrs/ias.

H1:توجد معوقات اقتصادية تأثر وتحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي ifrs/ias.

الجدول رقم 05: اختبار Tللعينة الواحدة(one semple t-test)

للمعوقات الاقتصادية التي تأثر على التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي.

عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة Tالمحسوبة	درجات الحرية DF	مستوى المعنوية sig
63	4.07	0.93	9.15	62	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss20

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم 05 ان قيمة T هي 9،14 اكبر من قيمة القبول 03 وهي دات دلالة احصائية عند مستوى اقل من 0،05 لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1: اي انه توجد معوقات اقتصادية تاثر على التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي ias/ifrs.

المحور الثالث: الآليات المقترحة لتطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر

الجدول رقم 05: الاتجاه العام لعينة الدراسة حول الآليات والطرق المقترحة لتطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر.

العبارات	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
العبارة 01	01	1,58	01	1,58	07	11,11	29	36,51	23	36,51	1,18	4,05	موافق
العبارة 02	01	1,58	02	3,17	07	11,11	30	47,70	19	30,16	1,73	4,82	موافق بشدة
العبارة 03	01	1,58	04	6,40	06	9,53	24	38,0	26	41,2	2,29	4,01	موافق
العبارة04	02	3,17	01	1,58	05	7,94	25	39,68	28	44,44	1,29	4,13	موافق

العبارة05	03	4,7	01	1,58	14	22,22	25	39,68	18	28,57	1,46	3,76	موافق بشدة
العبارة06	00	00	05	7,94	14	22,22	22	34,98	20	31,75	1,35	3,81	موافق بشدة
العبارة07	00	00	02	3,17	16	25,39	14	22,22	29	46,03	1,40	4,01	موافق بشدة
العبارة08	00	00	04	6,35	08	12,7	17	26,9	32	50,7	1,38	4,13	موافق
العبارة09	01	1,58	04	6,35	01	1,58	42	66,6	13	20,6	1,12	3,89	
المتوسط العام لمحور الآليات المقترحة لتطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر											01,37	3,96	موافق

الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss20.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 ان الاتجاه العام لعينة الدراسة يركز حول الموافقة على اغلب العبارات المكونة للمحور الثالث، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور 3،96 وهي تندرج ضمن الفئة الرابعة من المتوسط المرجع لمقياس ليكارت الخماسي (3،04_4،19)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري 1،37 وهي قيمة متوسطة تدل على وجود تشتت طفيف عن القيمة المرجعية (المتوسط الحسابي

3،96) وهذا يدل على توافق وتجانس إجابات أفراد عينة الدراسة وتركزها حول موافقتهم على انه توجد آليات من شانها تعمل على تطوير البيئة الاقتصادية وهدا من اجل تطبيق معايير المحاسبة ifrs/ias بشكل سهل ولعل أهم هده الآليات إصلاح القطاع المصرفي وهذا لدوره الحيوي والفعال في الاقتصاد، كذلك تحفيز المؤسسات للدخول في البورصة وتنشيط السوق المالي لما له من أثر على نوعية المعلومات المحاسبية المطلوب نشرها في القوائم المالية.

اختبار صحة الفرضية الثانية:

H0: لا توجد طرق و آليات تعمل على تطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر.

H1: توجد طرق واليات تعمل على تطوير البيئة البيئة الاقتصادية في الجزائر.

الجدول رقم 06: اختبار Tللعينة الواحدة(one semple t-test) لآليات وطرق تطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر.

عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT المحسوبة	درجةالحرية DF	مستوى المعنوية sig
63	3،96	1،37	5،65	62	0،000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss20

يتضح من خلال الجدول رقم 06 ان قيمة T المحسوبة هي 5،65 اكبر من قيمة القبول 03، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة اقل من 0،05 وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل صحة الفرضية البديلة H1، ومنه توجد طرق واليات تعمل على تطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر وهذا من اجل ضمان التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي ias/ifrs

4. خاتمة:

بعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم التوصل الى مجموعة من النتائج خاصة بالدراسة الميدانية والتطبيقية نلخصها فيما يلي:

- ✓ البيئة الاقتصادية تأثر وتتأثر بمعايير المحاسبة ias/ifrs وهذا حسب رأي المهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة في ولاية جيجل.
- ✓ توفير البيئة الملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs من شانه ان يسهل عملية الرقابة الجبائية والحد من ممارسات الغش والتهرب الضريبي.
- ✓ يعتبر إصلاح القطاع المصرفي من بين احد أهم آليات تطوير البيئة الاقتصادية لما له من دور حيوي في النشاط الاقتصادي.
- ✓ البيئة الاقتصادية في قابلة للتطوير وذلك بما يتماشى ومتطلبات التطبيق السليم لمعايير الإبلاغ المالي الدولي من خلال مجموعة من الطرق أهمها تطوير السوق المالي والقطاع المصرفي وهذا حسب رأي المهنيين و الاكاديميين الممارسين لمهنة المحاسبة.
- ✓ يعتبر تنشيط السوق المالي احد أهم الآليات لتطوير البيئة الاقتصادية لماله من تأثير على نوعية وكمية المعلومات المحاسبية المطلوبة نشرها بالتقارير المالية للشركات والمساهمة في تقييم الأدوات المالية.

- ✓ بالرغم من وجود تأييد لتطبيق معايير المحاسبة الدولية ias/ifrs في الجزائر، إلا أن الممارسين لمهنة المحاسبة يرون انه توجد معوقات تعرقل عملية التطبيق السليم للمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي لعل اهمها:

_ التنظيم الجبائي المطبق في الجزائر يعد عائقا أمام التطبيق الصحيح والشفاف لمفاهيم النظام المحاسبي المالي.

_ضعف أداء القطاع المصرفي، مما قلص حجم الممارسات المالية المتضمنة في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي خاصة ما تعلق بالأدوات المالية والمشتقات المالية.

_ضعف معدل النمو الاقتصادي ،وهذا ما مدى إلى أحداث اثر على الاقتصاد الجزائري.

_ضعف نشاط السوق المالي مما أدى إلى صعوبة عملية إدراج الشركات فيه،وانعدام التعاملات المالية التي بدورها جعلت عملية الرقابة محدودة ومقتصرة على الجهات الضريبية فقط.

ومن خلال النتائج الخاصة بالدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات:

- ➢ ضرورة تعزيز دور السوق المالي الجزائري من خلال تبسيط عملية الإدراج فيه.
- ➢ خلق بيئة اقتصادية جيدة من شئنها ان تعمل على نجاح تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولي.
- ➢ بناء نظام معلومات للاقتصاد الوطني يمثل بنكا وخزانا هاما يمكن الاعتماد عليه الدراسة مختلف الظواهر الاقتصادية والمالية والمحاسبية والاستشراف لها.
- ➢ تحسين الكفاءة في تسيير المؤسسات الاقتصادية ومحاولة إنشاء منافسة بين القطاع العام والخاص لتطوير المؤسسات.
- ➢ بعث سوق الأوراق المالية في الجزائر.
- ➢ إدخال تكنولوجيا المعلومات من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة.

5. قائمة المراجع:

-الجريدة الرسمية .(جوان 1991). العدد 26للسنة 1991، *الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:* الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

-القاضي حسين و حمدان مأمون .(2000) ، *المحاسبة الدولية*، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
-حمزة العرابي. (2013) .*المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق*. (أطروحة دكتوراه)كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقره بومرداس، الجزائر.
-نور الدين جرد .(2019) .*تطوير بيئة المحاسبة لتحقيق نجاح النظام المحاسبي المالي الجزائري*. (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
-دليلة طالب .(2015) . قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1980- 2012 ، *مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير* (04)،137، 109-91؛
-عبد القادر بكيحل و عاشور كتوش. (2016). المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS بين مزايا وصعوبات التطبيق، *الأكادمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، (15)، 70-63؛
-حمزة لعرابي .(2012) .واقع البيئة الاقتصادية وأثرها على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، *مجلة الاقتصاد الجديد*، (07)،311-326 ؛
-نسيمة اوكيل و حمزة لعرابي. (2013). النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 بين مزايا التطبيق وتحدياته من وجهة نظر الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر، *مجلة الاقتصاد الجديد* (09)، 181-202؛
-مصطفى التحضيتي. (5-4 ديسمبر 2012).المحاسبة ودورها في التنمية الاقتصادية، *المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية*، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر ؛
-صالح حميداتو وعلاء بوقفة .(2013).واقع البيئة المحاسبية في الجزائر في ظل اصلاح النظام المحاسبي، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر؛

ملحق رقم 01: الأسئلة التي تضمنتها استمارة الاستبيان المستعملة في الدراسة الميدانية:

المحور الأول: خاص بالمعلومات الشخصية للمبحوثين.

- الفئة العمرية:اقل من 30 سنة-من 31 سنة إلى 40 سنة-من 41 سنة إلى 50 سنة-أكثر من 51 سنة.
- الجنسّ:ذكر-انثى.
- المهنة:خبير محاسبي-محاسب معتمد-محافظ حسابات-إطار مالي في مؤسسة-أستاذ جامعي متخصص في المحاسبة.

- الخبرة المهنية:اقل من 5 سنوات–من 5 سنوات إلى 10 سنوات– من 10 سنوات إلى 15 سنة– اكبر من 15 سنة.
- المؤهل العلمي:ليسانس–ماستر–دكتوراه–ماجيستير–شهادات مهنية.

المحور الثاني: المعوقات الاقتصادية التي تحد من التطبيق السليم لمعايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولي.

يتم الإجابة على أسئلة الاستبيان من خلال مقياس ليكرت الخماسي (موافق.موافق بشدة.محايد.غير موافق.غير موافق بشدة).

- يعتبر عامل الانفتاح عاملا مؤثرا على تطور مهنة المحاسبة في الجزائر.
- التنظيم الجبائي المطبق في الجزائر يعد عائقا أمام التطبيق الصحيح والشفاف لمفاهيم النظام المحاسبي المالي.
- ضعف أداء القطاع المصرفي، مما قلص حجم الممارسات المالية المتضمنة في معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي خاصة ما تعلق بالأدوات المالية والمشتقات المالية.
- ضعف معدل النمو الاقتصادي ،وهذا ما مدى إلى أحداث اثر على الاقتصاد الجزائري.
- ضعف نشاط السوق المالي مما أدى إلى صعوبة عملية إدراج الشركات فيه،وانعدام التعاملات المالية التي بدورها جعلت عملية الرقابة محدودة ومقتصرة على الجهات الضريبية فقط.
- يعتبر معدل التضخم من العوامل المؤثرة على التطبيق السليم لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي حيث يعمل على تظليل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية.
- ضعف دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتدخل الدولة وسيطرتها على الأنشطة الاقتصادية.
- تعتبر نسبة المديونية من احد أهم العوامل المؤثرة وبصفة غير مباشرة على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على حجم الكتلة النقدية وكذا معدلات الفائدة، وعليه فنسبة المديونية تؤثر على التطبيق لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي.

المحور الثالث: الآليات والسبل المقترحة لتطوير البيئة الاقتصادية في الجزائر.

يتم الإجابة على أسئلة الاستبيان من خلال مقياس ليكرت الخماسي (موافق.موافق بشدة. محايد.غير موافق.غير موافق بشدة).

- تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتقليص حجم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية.
- ضرورة التعاون مع مختلف المنظمات الاقتصادية في إطار الانفتاح الاقتصادي واندماج البيئة المحلية مع الدولية.
- التنويع الفعلي لنسيج المؤسسات الوطنية بتعزيز شركات الأموال لأهميتها في تنشيط الاقتصاد والبورصة.
- أهمية إنشاء نظام معلومات متكامل للاقتصاد الوطني لقياس ودراسة مختلف الظواهر الاقتصادية واتخاذ القرارات الرشيدة.
- مواجهة ظاهرة التضخم الاقتصادي وأثرها على القوائم المالية.
- تنشيط السوق المالي لماله من تأثير على نوعية وكمية المعلومات المحاسبية المطلوبة نشرها بالتقارير المالية للشركات والمساهمة في تقييم الأدوات المالية.
- تحفيز المؤسسات للدخول إلى البورصة.
- ضرورة إصلاح وتطوير النظام الجبائي للتوافق مع مستجدات البيئة المحلية والدولية.
- العمل على إصلاح القطاع المصرفي لدوره الحيوي في النشاط الاقتصادي.

المحددات الداخلية للأداء المالي في شركات القطاع الصناعي المدرجة في السوق المالي السعودي

Internal determinants of financial performance in industrial sector companies listed in the Saudi financial market

مقدم ليلى، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، mokadem.boukhotta@gmail.dom

تاريخ الاستلام: 2024/07/28 تاريخ القبول: 2024/09/15 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تحليل محددات الأداء المالي لشركات القطاع الصناعي المدرجة في السوق المالي السعودي. يتم تطبيق نهج الانحدار المتعدد بناءً على عينة من 15 شركة صناعية مدرجة خلال فترة (2019-2021). يقاس الأداء المالي بالمردودية الاقتصادية (Re)، والمردودية المالية (Rf). تشمل العوامل الداخلية المديونية الإجمالية ، حجم الشركة، تطور رقم الأعمال، إنتاجية الاستثمارات. تظهر النتائج أن الأداء المالي لشركات القطاع الصناعي المدرجة في السوق المالي السعودي يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بحجم الشركة، ويرتبط سلبًا بنسبة المديونية الإجمالية. وبالإضافة إلى ذلك، ليس لتطور رقم الأعمال وإنتاجية الاستثمارات أثر على الأداء المالي.

كلمات مفتاحية: أداء مالي، مردودية اقتصادية، مردودية مالية، عوامل محددة أداء مالي، انحدار متعدد

تصنيفات JEL : .B23، G23

Abstract:

This paper aims to analyze the determinants of the financial performance of the industrial sector companies listed in the Saudi financial market. The multi-regression approach is applied based on a sample of 15 listed industrial companies during the period (2019-2021). Financial performance is measured by "Re" and "Rf". Internal factors include total indebtedness, company size, evolution of business number, productivity of investments. The results show that the financial performance of the industrial sector companies listed in the Saudi financial market is positively linked to the size of the company, and is negatively associated with the total

indebtedness ratio. In addition, business number development and investment productivity have no impact on financial performance
Keywords: Financial performance, economic productivity, financial productivity, determinants of financial performance, multiple decline
Jel Classification Codes: B23 ،G23.

1. مقدمة:

إن الأداء مفهوم هام في بيئة الأعمال الحديثة حيث تأثر بالعولمة والتغيرات السريعة والقدرة التنافسية. كما يعتبر نقطة رئيسية للنظر من قبل الإدارة لأن الأداء يتعلق بإنجازات فرد أو مجموعة، والتي تتعلق بالسلطة أو المسؤولية نحو تحقيق أهداف الشركة. يمثل الأداء قدرة الشركة على إدارة مواردها في اتجاهات مختلفة من أجل تطوير ميزة تنافسية. يشير الأداء العالي إلى كفاءة استخدام وإدارة موارد الشركة.
إن إدارة الأداء المالي جزء من الإدارة الكلية للأداء في الشركة، كما يجذب الأداء المالي العالي دائمًا الانتباه الرئيسي للمسيرين، لأنه يلعب مركزًا حيويًا داخل هيكل الشركة وتطويرها، ومع ذلك، غالبًا ما يواجه هذا الهدف تحديًا من قبل العديد من العوامل، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى أداء الشركة. أصبحت دراسة محددات الأداء المالي ضرورية للشركات، وقد تبين أن هذه العوامل المحددة للأداء المالي للشركات متباينة في بينها، منها الداخلية وأخرى خارجية، فمن منظور العوامل المالية الداخلية نجد : هيكلة الأصول، حجم الشركة ، نسبة المديونية، درجة المخاطر المالية وهيكلة التيسير...الخ، أما من منظور العوامل المالية الخارجية نجد: مستويات دخل الأفراد، مستويات التضخم، الدخل الوطني، النظام الضريبي وتطور السوق المالي.

ويعتبر القطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي أحد الدعائم الأساسية في الاقتصاد حيث يعتبر المحرك الرئيسي لتحقيق زيادة في الصادرات غير النفطية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وخلق الوظائف.

وقد شهدت المملكة مسيرة تنمية صناعية على مدى العقود الماضية مدفوعة بالتمكين الحكومي، بدأت مع اكتشاف النفط لتستكمل مع الإستراتيجية الوطنية الصناعية لتكون خارطة طريق شاملة تسهم في رفع وتيرة التطوير الصناعي بالمملكة وتنويعه.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث.

ما هي العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء المالي لشركات القطاع الصناعي المدرجة في السوق المالي السعودي؟

للإجابة على سؤال الرئيسي للدراسة، حاولنا صياغة مجموعة من فرضيات البحث على النحو التالي

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين المديونية الإجمالية و الأداء المالي.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين حجم الشركة و الأداء المالي.
- يؤثر تطور رقم الأعمال على الأداء المالي.
- تؤثر إنتاجية الاستثمارات على الأداء المالي.

تقوم هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال عرض مجموعة من الدراسات السابقة بتسليط الضوء على المتغيرات المستخدمة في قياس الأداء المالي والنتائج المتوصل إليها، كما تم استخدام الدراسة القياسية لمعرفة اثر المتغيرات المالية الداخلية على الأداء المالي لعينة من الشركات القطاع الصناعي في السوق المالي السعودي خلال الفترة الممتدة ما بين 2019-2021.

2. الأدبيات النظرية حول محددات الأداء المالي :

1.2. دراسة قراش محمد بعنوان تحليل محددات الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية الخاصة (2022)

تهدف الدراسة إلى تحليل محددات الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية الخاصة، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد ثوبت لمعطيات بانل لعينة تتكون من 45 مؤسسة جزائرية خاصة خلال الفترة الممتدة بين 2013-2018.تم إختيار كل من متغير المردودية الإقتصادية والمردودية المالية لقياس الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية الخاصة، وتم ستخدام جملة من المتغيرات المستقلة:إجمالي الديون، متغير الضمانات، حجم المؤسسة، السيولة ومتغير قطاع النشاط.

نتائج عملية الانحدار على معطيات بانل بينت ما يلي (قراش، 2022):

-أن العلاقة المعنوية سالبة بين متغير المديونية الإجمالية ومتغير الأداء المالي عند إستخدام كل من المردودية الإقتصادية والمردودية المالية.

-أن العلاقة ذات دلالة إحصائية موجبة لمتغير الحجم مع متغير الأداء المالي عند إستخدام المردودية الإقتصادية ولم تكن له أي دلالة إحصائية عند إستخدام المردودية المالية.

-إختلاف نسب الأداء المالي باختلاف قطاع النشاط.

3.2. دراسة محمد قراش بعنوان محددات الأداء المالي للمؤسسات الإنتاجية والخدماتية (2021)

هدفت الدراسة إلى تحديد محددات الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية التي تنشط في القطاع الإنتاجي والقطاع الخدماتي، وهذا من خلال دراسة قياسية لعينة تتكون من 50 مؤسسة جزائرية خاصة (15 تنشط في القطاع الإنتاجي و35 في القطاع الخدماتي)

باستخدام نموذج ثوبت لمعطيات بانل خلال الفترة الممتدة بين 2014-2018.تم إختيار معدل المردودية لقياس الأداء المالي، وإستخدام جملة من المتغيرات المستقلة:قدرة التمويل الذاتي، إجمالي الديون الضمانات وحجم المؤسسة (قراش، محددات الأداء المالي للمؤسسات الإنتاجية والخدماتية، 2021).

النتائج المتوصل إليها بالنسبة لعينة المؤسسات الإنتاجية:

-أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين المتغير التابع ومتغير حجم المؤسسة وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية سالبة مع متغير المديونية الإجمالية.

النتائج المتوصل إليها بالنسبة لعينة المؤسسات الخدماتية:

-وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع ومتغير قدرة التمويل الذاتي.

-وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية سالبة مع متغير المديونية الإجمالية.

تشترك الدراستان مع الدراسة الحالية في تقييم وقياس الأداء المالي من خلال المتغيرات التابعة (المردودية الإقتصادية والمردودية المالية)كما تشترك في جملة من المتغيرات المستقلة مثل متغير الحجم و المديونية.

كما خلصت الدراستان إلى نتائج متشابهة مع الدراسة الحالية وهي وجود تأثير ايجابي لمتغير الحجم على الأداء المالي و تأثير سلبي للمديونية.

4.2. دراسة Lujing Liu , Jian Xu, Yue Shang بعنوان العوامل المحددة للأداء المالي للشركات الزراعية المسجلة في الصين (2020)

Determining factors of financial performance of agricultural listed companies in China

تهدف هذه الورقة إلى تحليل محددات الأداء المالي للشركات الزراعية المدرجة في الصين (Lujing Liu, 2020). يتم تطبيق نهج الانحدار المتعدد بناءً على عينة من 39 شركة زراعية مدرجة خلال فترة الست سنوات (2013-2018). يقاس الأداء المالي بالعائد على المبيعات (ROS)، والعائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE). تشمل العوامل الداخلية حجم الشركة، والنسبة الحالية، ونسبة الديون، ونسبة الالتزامات طويلة الأجل، ومعدل نمو المبيعات، وكثافة رأس المال، وكثافة البحث والتطوير، وكثافة الصادرات، والملكية، وتشمل العوامل الخارجية معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو مؤشر أسعار المستهلك (CPI). تظهر النتائج أن الأداء المالي للشركات الزراعية المدرجة في الصين يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بحجم الشركة، ونسبة الالتزامات طويلة الأجل، ومعدل نمو المبيعات ويرتبط سلبًا بنسبة الديون، وكثافة رأس المال، وكثافة الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، ليس للعوامل الخارجية أثر كبير على الأداء المالي.

قدمت هذه الدراسة مجموعة من محددات الأداء المالي منها الداخلية والخارجية وخلصت إلى وجود تأثيرات ايجابية و أخرى سلبية لبعض المتغيرات الداخلية وهذا ما تشترك به مع الدراسة الحالية في حين أنها لم تحصل على اثر للعوامل الخارجية على الأداء المالي.

4.2. دراسة Raghav Chawla and Dr Rishi Manrai بعنوان محددات الأداء المالي لشركات تصنيع مدرجة ببورصة الهند(2019)

Determinants of Financial Performance of Selected Listed Manufacturing Firms in India

كانت تهدف الدراسة إلى تحليل قطاع التصنيع في الهند مالياً وتحديد أسباب بطء نمو القطاع (Manrai, 2019). تم ذلك من خلال الاعتماد على المتغيرات التابعة مثل ROA و ROCE و ROE ، ودراسة مدى تأثير المتغيرات المستقلة مثل هيكل رأس المال والسيولة وحجم الشركة ورأس المال العامل على المتغيرات التابعة. تم أخذ عينة من حجم 35 شركة في قطاع التصنيع مدرجة في بورصة الهند للأوراق المالية، وكانت الفترة الزمنية للدراسة 2011 إلى 2016. الاختبارات الإحصائية التي تم تطبيقها كانت الارتباط والانحدار. كشفت نتائج الدراسة أن المتغيرات المستقلة أثرت بشكل كبير على

الأداء المالي للشركة. وقد أثر هيكل رأس المال وحجم الشركة سلبا على الأداء المالي؛ كما أثرت السيولة ورأس المال المتداول على الأداء المالي بشكل ايجابي.

3. الدراسة الميدانية:

يستهدف هذا الجزء من الدراسة عرض الطريقة والأدوات التي اتبعت في الدراسة، فتضمنت مجتمع وعينة الدراسة مصادر جمع المعلومات، متغيرات الدراسة، أدوات الدراسة المستخدمة وأيضا الأساليب الإحصائية المستخدمة، بالإضافة إلى عرض وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية.

1.3. الطريقة والأدوات:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي، وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية حيث تمثلت في 15 شركة بالقطاع الصناعي من مجموع 44 شركة للفترة الممتدة ما بين 2019-2021.

ثانياً: متغيرات الدراسة: تمثلت متغيرات الدراسة التطبيقية في ما يلي:

- **المتغير التابع:** حيث يعبر عنه بمحددات الأداء المالي ممثلا بمؤشر المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.
- **المتغير المستقل:** حيث يعبر عنه بالمؤشرات المالية التالية: المديونية الإجمالية، الحجم، تطور رقم الأعمال، إنتاجية الاستثمارات، والجدول رقم 01 يوضح طريقة حساب كل متغير من متغيرات الدراسة

جدول رقم 01 التعريف بمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	رمز المتغير	طريقة حساب المتغير
المردودية الاقتصادية	RE	نتيجة الاستغلال / الأصل الاقتصادي
المردودية المالية	RF	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
المديونية الإجمالية	D01	إجمالي الديون / الأموال الخاصة
الحجم	SIZE	لوغريتم إجمالي الأصول
تطور رقم الأعمال	RCA	(رقم الأعمال الحالي- رقم الأعمال السابق) / رقم الأعمال السابق
إنتاجية الاستثمارات	PROD	إجمالي الاستثمارات / القيمة المضافة

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على مراجع متخصصة بالمالية

ثالثاً: الأدوات المستخدمة في الدراسة: من اجل القيام بالدراسة التطبيقية تمت الاستعانة ببعض الأدوات منها:

- الانحدار الخطي المتعدد للتعرف على اثر المؤشرات المالية على الأداء المالي لشركات القطاع الصناعي في السوق المالي السعودي.
- البرنامج الإحصائي Eviews 12 sv و برنامج Excel

2.3. عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم 02 مؤشرات الإحصاء الوصفي لكل من المؤشرات المالية :

جدول رقم 02 مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	RE	RF	RCA	D01	SIZE	PROD
Mean	0.000677	-0.070912	0.815794	0.992797	8.198486	86.34905
Median	-0.000604	-0.023670	0.003611	0.755101	8.655480	13.25355
Maximum	0.360082	0.323038	35.11754	6.280713	10.98971	1530.965
Minimum	-0.703197	-1.318796	-0.501691	0.000000	5.748669	-278.5151
Std. Dev.	0.148559	0.295021	5.239838	1.107850	1.398691	294.5950
Skewness	-2.078704	-2.896990	6.443155	2.796845	-0.075553	4.024979
Kurtosis	12.88992	12.32272	42.68844	13.02376	2.246032	18.84980
Jarque-Bera	215.8023	225.9064	3264.805	247.0596	1.108688	592.5340
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.574449	0.000000
Sum	0.030444	-3.191027	36.71071	44.67587	368.9319	3885.707
Sum Sq. Dev.	0.971070	3.829653	1208.059	54.00262	86.07883	3818594.
Observations	45	45	45	45	45	45

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews vs 12

يتضح من خلال الجدول رقم 02 أن المتوسط الحسابي للمردودية الاقتصادية RE يمثل0.000677، وهذا يدل على أن المردودية الاقتصادية لشركات القطاع الصناعي في السوق المالي السعودي ضعيفة جدا حيث بلغت أدنى قيمة -0.703 وأقصى قيمة 0.36، مما يعني تحقيق مردودية اقتصادية سالبة بنسبة 70% لبعض الشركات وأقصى قيمة موجبة حققت على مستوى المردودية الاقتصادية بلغت ما نسبته 36 % لشركات أخرى. كما بلغت قيمة الانحراف المعياري0.1485،مما يدل على قلة التشتت في قيم المردودية لجميع للشركات المدرجة في العينة.

كما بلغ المتوسط الحسابي للمردودية المالية -0.0709 ، وهذا يدل على أن المردودية المالية لشركات القطاع الصناعي في السوق المالي السعودي ضعيفة جدا حيث بلغت كما بلغت أدنى قيمة -1.318 وأقصى قيمة 0.323 ، مما يعني تحقيق مردودية مالية سالبة بنسبة 131.8% لبعض الشركات وأقصى قيمة موجبة حققت على مستوى المردودية المالية بلغت ما نسبته 32.3 % لشركات أخرى. كما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.295،مما يدل على قلة التشتت في قيم المردودية لجميع للشركات المدرجة في العينة.

وقد بلغ المتوسط الحسابي للمديونية 0.992 و انحراف معياري 1.107، كما بلغت أدنى قيمة 0 و أقصى قيمة 6.28، رغم أن المتوسط الحسابي للمديونية كان اقل من الواحد إلا أن الانحراف المعياري لها يدل على التشتت الكبير في قيم المديونية لشركات القطاع الصناعي في السوق المالي السعودي وهذا ما أكدته أعلى قيمة وأقصى قيمة للمديونية حيث تدل على أن بعض الشركات لا تمتلك مديونية بينما شركات أخرى بلغت مديونيتها 6.28 وهذا يدل على أن حجم الديون اكبر بست مرات من الأموال الخاصة لهذه الشركات.

بلغ المتوسط الحسابي لتطور رقم الأعمال 0.815 وهذا يدل على أن متوسط تطور رقم الأعمال لشركات القطاع الصناعي في السوق المالي السعودي بلغت قيمته 81.5 % غير أن الانحراف المعياري لهذا الأخير بلغ 5.23 وهي قيمة كبيرة تدل على تشتت في هذه القيمة للشركات المدرجة في الدراسة كما بلغت أدنى قيمة -0.501 و أقصى قيمة 35.23.

بلغ المتوسط الحسابي لحجم شركات القطاع الصناعي في السوق المالي السعودي 8.198 وانحراف معياري 1.39، وهذا يعني تباين في أحجام هذه الشركات كما بلغت أدنى قيمة 5.74 وأقصى قيمة 10.98.

كما بلغ المتوسط الحسابي لإنتاجية الاستثمارات 86.34 لشركات القطاع الصناعي في السوق المالي السعودي وانحراف معياري 294.59،كما بلغت أدنى قيمة -278.51 وأقصى قيمة 1530.96.

ثانياً: تحليل علاقة الارتباط بين المؤشرات المالية

يوضح الجدول رقم 03 علاقة الارتباط بين المتغيرات المالية

جدول رقم 03 يوضح مصفوفة الارتباط للمؤشرات المالية

	RE	RF	RCA	D01	SIZE	PROD
RE	1	0.82526922...	0.10844212...	-0.4744931...	0.26099511...	0.07968456...
RF	0.82526922...	1	0.22422055...	-0.7597803...	0.30970838...	0.12894800...
RCA	0.10844212...	0.22422055...	1	-0.1147070...	-0.1422070...	-0.0345107...
D01	-0.4744931...	-0.7597803...	-0.1147070...	1	-0.4786485...	-0.1365868...
SIZE	0.26099511...	0.30970838...	-0.1422070...	-0.4786485...	1	-0.0625278...
PROD	0.07968456...	0.12894800...	-0.0345107...	-0.1365868...	-0.0625278...	1

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews vs 12

يبين الجدول رقم 03 وجود علاقة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة وذلك من خلال تحليل معاملات الارتباط، حيث تمثل مصفوفة الارتباط بمثابة معاملات ارتباط بين المتغيرات.

نلاحظ من خلال المصفوفة أعلاه أن معامل الارتباط أخذ عدة قيم من موجب و سالب، قوي و ضعيف مبينة فيما يلي:

اتجاه معامل الارتباط بين تطور رقم الأعمال والمردودية الاقتصادية كان طردي بقيمة مقدرة بـ 0.1084 بينما اتجاه معامل الارتباط بين المديونية الإجمالية والمردودية الاقتصادية كان سالبا بقيمة مقدرة بـ – 0.474، كما بلغ معامل الارتباط بين كل من الحجم وإنتاجية الاستثمارات والمردودية الاقتصادية قيمة 0.26 و 0.079 على التوالي باتجاه طردي.

اتجاه معامل الارتباط بين تطور رقم الأعمال والمردودية المالية كان طردي بقيمة مقدرة بـ 0.2242 بينما اتجاه معامل الارتباط بين المديونية الإجمالية والمردودية المالية كان سالبا بقيمة مقدرة بـ -0.7595، كما بلغ معامل الارتباط بين كل من الحجم وإنتاجية الاستثمارات والمردودية المالية قيمة 0.309 و 0.128 على التوالي باتجاه طردي.

ثالثاً: تقدير نماذج الانحدار المتعدد لدراسة علاقة المؤشرات المالية بالمردودية

لتقدير العلاقة بين المؤشرات المالية كمتغيرات مستقلة و المردودية الاقتصادية والمردودية المالية كمتغيرات تابعة، يستخدم لهذا الغرض نموذج الانحدار الخطي المتعدد

1. تقدير نموذج الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين المؤشرات المالية والمردودية الاقتصادية

يبين الجدول رقم 04 نتائج الانحدار المتعدد، من اجل تقدير معالم النموذج وتحديد القدرة التفسيرية للنموذج وكذا المعنوية الكلية للنموذج.

الجدول رقم 04 النتائج المقدرة لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للمردودية الاقتصادية بدلالة المؤشرات المالية

Dependent Variable: RE				
Method: Least Squares				
Sample: 45				
Included observations: 45				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D01	-0.058	0.01717	-3.3780	0.0016
SIZE	0.0067	0.00318	2.1274	0.0394
RCA	0.0095	0.00387	0.5026	0.6179
PROD	1.36E-05	6.91E-05	0.1962	0.8454
R-squared	0.2315	Meandependent var		0.000677
Adjusted R-squared	0.1753	S.D. dependent var		0.1485
S.E. of regression	0.1349	Akaike info criterion		-1.0837
Sumsquared resid	0.7462	Schwarz criterion		-0.9231
Log likelihood	28.3838	Hannan-Quinn criter.		-1.0238
Durbin-Watson stat	1.8766			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews vs 12

– اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء: نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن قيمه (D.W.) بلغت 1.87 وهي قيمه وسطى بين الصفر و4 وبالتالي انعدام الارتباط وبالتالي وجود استقلاليه لقيم البواقي بين الأخطاء .

– التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار Normality of Residuals: ينبني تحليل الانحدار على أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا عند كل النقاط للمتغير المستقل.

نتائج إختبار Bera-Jarque ، ملخصة في الجدول رقم 05:

جدول رقم 05 التوزيع الطبيعي لقيم للبواقي

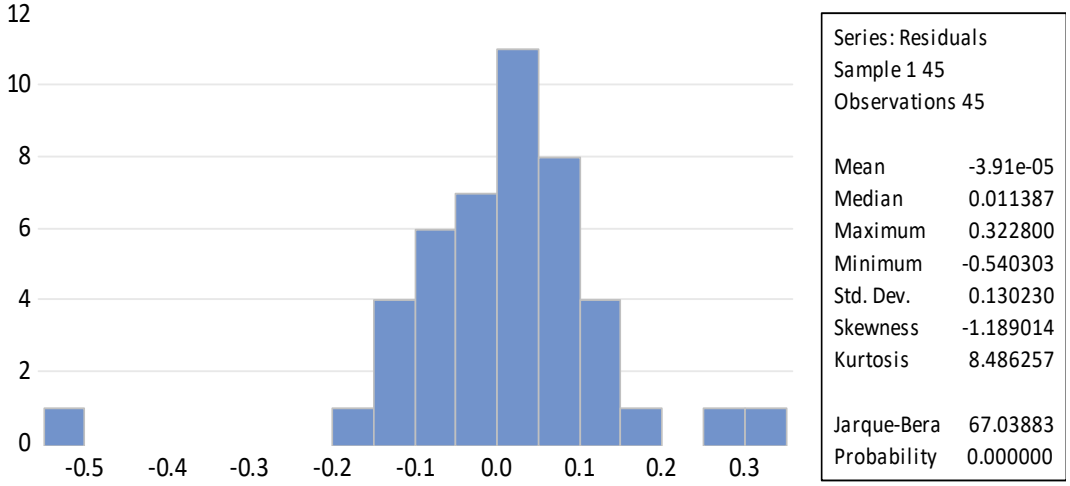

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews vs 12

نجد احتمالية اختبار Bera-Jarque تقدر بـ 67.083 وبقيمة احتمالية 0.00 وهي اقل من القيمة المعنوية 0.05 أي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل وبالتالي فان بواقي الانحدار لا تتبع التوزيع الطبيعي.

– اختبار تجانس تباين الأخطاء: لاختبار مدى تجانس التباين نستخدم اختبار LM-ARCH ، و كشفت نتائج هذا الاختبار على ما يلي:

الجدول رقم 06 اختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.293896	Prob. F(4,40)	0.2887
Obs*R-squared	5.155469	Prob. Chi-Square(4)	0.2717
Scaled explained SS	16.02247	Prob. Chi-Square(4)	0.0030

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews vs 12

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن قيمة Prob.-F statistic بلغت 0.2887 وهي اكبر من نسبة المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل أي يوجد تجانس في التباين.

- **الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر للمؤشرات المالية بدلالة RE** :

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن القيم الاحتمالية Prob لاختبار المعنوية الإحصائية لكل من المؤشرات المالية كانت كالتالي:

بالنسبة لمؤشر المديونية D01 فإن له دلالة معنوية إحصائية وذلك من خلال القيمة الاحتمالية Prob التي بلغت 0.000677 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم أي انه يختلف عن 0، ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود علاقة تأثير عكسية أي انه كلما زاد مؤشر المديونية بوحدة واحدة تنقص المردودية الاقتصادية ب 0.058 وحدة.

بالنسبة لمؤشر الحجم Size له دلالة معنوية إحصائية وذلك من خلال القيمة الاحتمالية Prob التي بلغت 0.0394 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم أي انه يختلف عن 0، ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود علاقة تأثير طردية أي انه كلما زاد مؤشر الحجم بوحدة واحدة تزيد المردودية الاقتصادية ب 0.067 وحدة.

بالنسبة لمؤشر معدل تطور رقم الأعمال RCA ليس له دلالة معنوية إحصائية وذلك من خلال القيمة الاحتمالية Prob التي بلغت 0.6174 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدم أي انه لا يختلف عن 0 وهذا يدل على عدم وجود أثر لمؤشر معدل تطور رقم الأعمال على المردودية الاقتصادية.

بالنسبة لمؤشر إنتاجية الاستثمارات PROD ليس له دلالة معنوية إحصائية وذلك من خلال القيمة الاحتمالية Prob التي بلغت 0.8454 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدم أي انه لا يختلف عن 0 وهذا يدل على عدم وجود أثر لمؤشر لمؤشر إنتاجية الاستثمارات على المردودية الاقتصادية .

- **معادلة الانحدار**: من خلال النموذج في الجدول رقم 04 أعلاه يمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار المتعدد المقدرة من الشكل التالي:

$$Y = -0.058\ D01 + 0.0067\ Size$$

من خلال القيمة الاحتمالية لمعاملات هذه المعادلة نجدها أقل من 0,05 وهي تدل على وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمديونية الإجمالية وحجم الشركات على المردودية الاقتصادية لشركات القطاع الصناعي في السوق المالي السعودي.

2. تقدير نموذج الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة بين المؤشرات المالية والمردودية المالية

يبين الجدول رقم 07 نتائج الانحدار المتعدد، من اجل تقدير معالم النموذج وتحديد القدرة التفسيرية للنموذج وكذا المعنوية الكلية للنموذج.

الجدول رقم 07 النتائج المقدرة لنموذج الانحدار الخطي المتعدد للمردودية المالية بدلالة المؤشرات المالية

Dependent Variable: RF				
Method: Least Squares				
Sample: 1 45				
Included observations: 45				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D01	-0.186204	0.024844	-7.498436	0.0000
SIZE	0.012203	0.004608	2.648522	0.0114
RCA	0.008746	0.005612	1.558504	0.1268
PROD	4.54E-05	9.99E-05	0.454229	0.6521
R-squared	0.592226	Meandependent var		-0.070912
Adjusted R-squared	0.562389	S.D. dependent var		0.295021
S.E. of regression	0.195163	Akaike info criterion		-0.345276
Sumsquared resid	1.561633	Schwarz criterion		-0.184683
Log likelihood	11.76870	Hannan-Quinn criter.		-0.285408
Durbin-Watson stat	1.519611			

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews vs 12

– اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء: نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمه (D.W.) بلغت 1.51 وهي قيمه وسطى بين الصفر و4 وبالتالي انعدام الارتباط وبالتالي وجود استقلاليه لقيم البواقي بين الأخطاء .

– التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار Normality of Residuals: ينبني تحليل الانحدار على أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا عند كل النقاط للمتغير المستقل.

نتائج إختبار Bera-Jarque ، ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم 08 التوزيع الطبيعي لقيم للبواقي

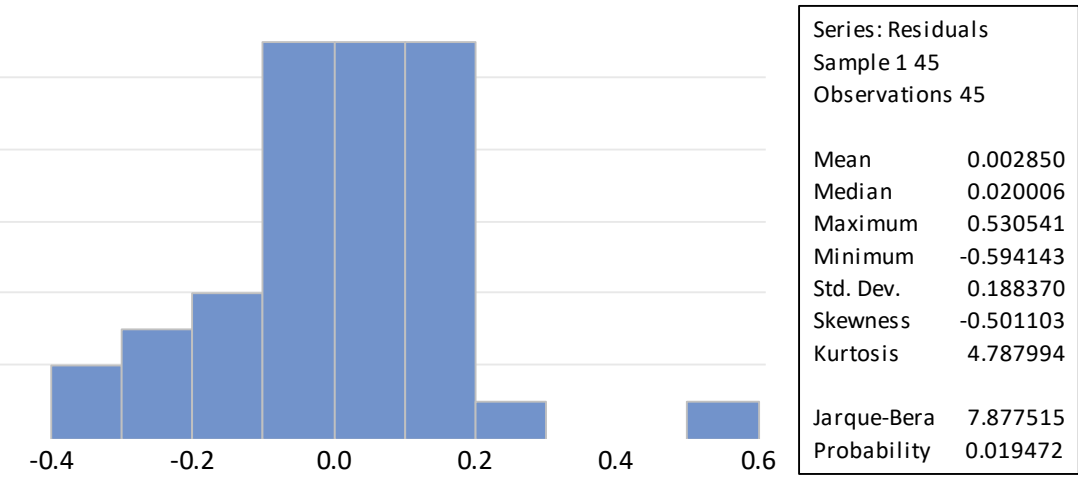

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews vs 12

نجد احتمالية اختبار Bera-Jarque تقدر بـ 7.877 وبقيمة احتمالية 0.0194 وهي اقل من القيمة المعنوية 0.05 أي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل وبالتالي فان بواقي الانحدار لا تتبع التوزيع الطبيعي.

– اختبار تجانس تباين الأخطاء: لاختبار مدى تجانس التباين نستخدم اختبار LM-ARCH ، و كشفت نتائج هذا الاختبار على ما يلي:

الجدول رقم 09 اختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	3.212108	Prob. F(4,40)	0.0223
Obs*R-squared	10.94033	Prob. Chi-Square(4)	0.0272
Scaled explained SS	17.05797	Prob. Chi-Square(4)	0.0019

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews vs 12

نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 أن قيمة Prob.-statistic F بلغت 0.0223 وهي اقل من نسبة المعنوية 0.05 وبالتالي نرفض الفرض الصفري و نقبل الفرض البديل أي لا يوجد تجانس في التباين.

– الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر المؤشرات المالية ا بدلالة RF :

نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أن القيم الاحتمالية Prob لاختبار المعنوية الإحصائية لكل من المؤشرات المالية كانت كالتالي:

بالنسبة لمؤشر المديونية D01 فإن له دلالة معنوية إحصائية وذلك من خلال القيمة الاحتمالية Prob التي بلغت 0.0000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم أي انه يختلف عن 0، ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود علاقة تأثير عكسية أي انه كلما زاد مؤشر المديونية بوحدة واحدة تنقص المردودية المالية ب 0.186 وحدة.

بالنسبة لمؤشر الحجم Size له دلالة معنوية إحصائية وذلك من خلال القيمة الاحتمالية Prob التي بلغت 0.0114 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم أي انه يختلف عن 0، ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على وجود علاقة تأثير طردية أي انه كلما زاد مؤشر الحجم بوحدة واحدة تزيد المردودية المالية ب 0.0122 وحدة.

بالنسبة لمؤشر معدل تطور رقم الأعمال RCA ليس له دلالة معنوية إحصائية وذلك من خلال القيمة الاحتمالية Prob التي بلغت 0.1268 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدم أي انه لا يختلف عن 0 وهذا يدل على عدم وجود أثر لمؤشر معدل تطور رقم الأعمال على المردودية المالية.

بالنسبة لمؤشر إنتاجية الاستثمارات PROD ليس له دلالة معنوية إحصائية وذلك من خلال القيمة الاحتمالية Prob التي بلغت 0.652 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدم أي انه لا يختلف عن 0 وهذا يدل على عدم وجود أثر لمؤشر لمؤشر إنتاجية الاستثمارات على المردودية المالية.

– **معادلة الانحدار**: من خلال النموذج في الجدول رقم 07 هـ يمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار المتعدد المقدرة من الشكل التالي:

$$Y = -0.186\ D01 + 0.0122 Size$$

من خلال القيمة الاحتمالية لمعاملات هذه المعادلة نجدها أقل من 0,05 وهي تدل على وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمديونية الإجمالية وحجم الشركات على المردودية المالية لشركات القطاع الصناعي في السوق المالي السعودي.

4. خاتمة:

تظهر نتائج الدراسة أن العوامل المحددة التي تؤثر على الأداء المالي للشركات القطاع الصناعي بسوق المالي السعودي باستخدام البيانات المالية المدرجة على القوائم المالية لـ 15 شركة تابعة للقطاع الصناعي المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2019-2021، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولاً، الأداء المالي للشركات القطاع الصناعي بسوق المالي السعودي حقق مستويات ضعيفة.

ثانيًا، نسبة المديونية للشركات لها آثار سلبية على الأداء المالي(أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تأثير عكسية بين مؤشر المديونية والأداء المالي، بحيث انه كلما زاد مؤشر المديونية بوحدة واحدة تنقص المردودية الاقتصادية ب 0.058 وحدة، وتنقص المردودية المالية ب 0.186 وحدة)، وعليه تم إثبات صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين المديونية الإجمالية و الأداء المالي.

ثالثًا، يمكن أن يؤدي حجم الشركة إلى تحسين الأداء المالي(أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تأثير طردية بين مؤشر الحجم والأداء المالي، بحيث انه كلما زاد مؤشر الحجم بوحدة واحدة تزيد المردودية الاقتصادية ب 0.067 وتزيد المردودية المالية ب 0.0122 وحدة)، وعليه تم إثبات صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين حجم الشركة و الأداء المالي.

رابعاً: تطور رقم الأعمال ليس له علاقة بالأداء المالي (أظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر لمؤشر معدل تطور رقم الأعمال على المردودية الاقتصادية والمالية)، وعليه تم إثبات خطأ الفرضيات الثالثة والتي تنص على أنه يؤثر تطور رقم الأعمال على الأداء المالي.

خامساً:إنتاجية الاستثمارات ليست لها علاقة بالأداء المالي (أظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر لمؤشر إنتاجية الاستثمارات على المردودية الاقتصادية والمالية)، وعليه تم إثبات خطأ الفرضيات الرابعة والتي تنص على أنه تؤثر إنتاجية الاستثمارات على الأداء المالي.

تقدم نتائج هذه الدراسة العديد من الآثار العملية:

أولاً، يجب ألا تسعى الشركات القطاع الصناعي بسوق المال السعودي المدرجة إلى تحقيق المزيد من الأرباح من خلال توسيع حجم الاستثمارات بشكل أعمى. وينبغي للمديرين أن ينظروا فيما إذا كان حجم الاستثمارات متوافقا مع متطلبات مستوى الإنتاج، حيث أظهرت نسبة إنتاجية الاستثمارات لشركات القطاع الصناعي بسوق المالي السعودي قيم تؤكد أن حجم الاستثمارات اكبر بمعدلات كبيرة عن القيم المضافة المحققة (المتوسط الحسابي لإنتاجية الاستثمارات 86.34 لشركات القطاع الصناعي في السوق المالي السعودي)

ثانيًا، تشير النتائج إلى أن معدلات تطور رقم الأعمال ضعيفة مقارنة مع حجم الاستثمارات والدعم الحكومي المقدم لهذه الشركات مما أدى إلى عدم تأثير هذا المعامل على الأداء المالي لشركات القطاع الصناعي في السوق المالي السعودي.

5. قائمة المراجع:

1. عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، مدخل مخاطر في الإدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002.
2. قراش محمد،(2022) تحليل محددات الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية الخاصة باستخدام نموذج ثوبت، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،المجلد11 ، العدد 01 ، جامعة البليدة 02، الجزائر.
3. محمد قراش، (2021) محددات الأداء المالي للمؤسسات الإنتاجية والخدماتية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد02 ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

4. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 1430هـ-2009م.

5. ناصر دادي عدون، يوسف هامش، أثر التشريع الجبائي على المردودية المؤسسة وهيكلها المالي، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

6. نعيم نمر داود، التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البادية ناشرون وموزعون، عمان، سنة 2012.

7. Lujing Liu, Jian Xu, Yue Shang, (2020), Determining factors of financial performance of agricultural listed companies in China LiuCustos e @gronegócio on line - v. 16, n. 4.

8. Raghav Chawla and Dr Rishi Manrai, (2019), Determinants of Financial Performance of Selected Listed Manufacturing Firms in India, Journal of General Management Research, h, Vol. 6, Issue 1, pp. 78–89.

دور التحقيق المصوب في تعزيز آليات الرقابة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية

دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية غرداية

The role of proper investigation in strengthening the mechanisms of fiscal control over economic institutions
A case study in the Tax Directorate of Ghardaia

كريم هندي[*]، مخبر الدراسات التطبيقية في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية (الجزائر)

hendi.karim@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/21 تاريخ القبول: 2024/09/15 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التحقيق المصوب في تعزيز آليات الرقابة الجبائية، من خلال كونها إجراء انتقادي لمعرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بالقواعد والمبادئ الجبائية لضمان تحصيل الضرائب من المكلفين بالضريبة حفاظا على المال العام، وقد تم اختبار ذلك عن طريق دراسة حالة تحقيق مصوب على ملف جبائي لمؤسسة اقتصادية على مستوى مديرية الضرائب لولاية غرداية.

خلصت الدراسة إلى أن التحقيق المصوب يعتبر من أهم أشكال الرقابة الجبائية كونه يعتمد على فترات قصيرة للتحقيق ومواضع عدم التزام ضريبي محددة، مما يعطي النجاعة أكثر لتفعيل إجراءات الرقابة الجبائية من جهة وسرعة اكتشاف النقص والاغفالات في تصريحات المكلفين بالضريبة من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: رقابة جبائية، تحقيق مصوب، مكلفين بضريبة، إدارة جبائية.

تصنيفات JEL: H21، H24، H26، H29

Abstract:

The study aims to highlight the role of corrected investigation in strengthening fiscal control mechanisms, by being a critical procedure to determine the extent of economic institutions' commitment to tax rules and principles to ensure the collection of taxes from taxpayers in order to

[*] المؤلف المرسل.

preserve public money. This was tested by studying a case study of corrected investigation on an institution's tax file. Affiliated with the State Tax Directorate in Ghardaia.

Our study concluded that proper investigation is one of the most important forms of oversight, as it relies on short investigation periods and specific areas of tax non-compliance, which gives more efficiency to tax oversight procedures and speed in discovering deficiencies and omissions in taxpayers' statements.

Keywords: tax control, proper investigation, taxpayers, tax administration.
Jel Classification Codes : H21, H24, H26, H29

1. مقدمة:

إن النظام الجبائي الجزائري هو نظام تصريحي يعطي الحرية للمكلفين بالضريبة بالتصريح بمداخيلهم المحققة بشكل يوافق نشاطاتهم، إلا أن هؤلاء المكلفين غالبا ما يلجؤون في المقابل إلى الاعتماد على الطرق التدليسية غير القانونية لإخفاء جزء من الأسس والأوعية الضريبية التي يحققونها بهدف التملص من تسديد الضرائب والرسوم أو تقليص العبء الضريبي الذي يقع على عاتقهم، ومن أجل الحفاظ على المال العام ومصالح الخزينة العمومية منح المشرع الجزائري الحق للإدارة الجبائية بمراجعة تصريحات المكلفين بالضريبة للتأكد من قيمة الأسس الضريبية المصرحة وإعادة تقييمها، وذلك من خلال مجموعة من الآليات والقوانين والنصوص التشريعية والتي تضعها إدارة الضرائب في يد المراجعين والمحققين الجبائيين لمساعدتهم في التحقق من صدق وسلامة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة وتقييم مدى التزامهم بالقوانين الجبائية.

تتشكل الرقابة الجبائية من عدة أنواع يمثل كل نوع آلية معينة للتحقيقات الجبائية وفق مراحل وإجراءات محددة، فمن بين هاته الأنواع نجد التحقيق المصوب، الذي يعتبر أحد أشكال الرقابة الجبائية الخارجية والذي يغطي جزء كبيرا من عمليات التدقيق في الملفات الجبائية وهذا بهدف تعزيز دور الرقابة الجبائية في اكتشاف حالات الغش والتهرب الضريبيين.

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق فإن إشكالية الدراسة تمحورت حول السؤال الرئيسي التالي:

كيف يساهم التحقيق المصوب في تعزيز آليات الرقابة الجبائية على المؤسسات الاقتصادية؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية ارتأينا أن نضع جملة من التساؤلات الفرعية حتى نتمكن من الإلمام بجميع محاور الموضوع وتأتي صياغتها كما يلي:

- ماذا يمثل التحقيق المصوب من بين أنواع الرقابة الجبائية الأخرى؟
- ما المقصود بالرقابة الجبائية وماهي آلياتها؟
- كيف يساهم حالات التحقيق المصوب في اكتشاف عدم الالتزام الضريبي من طرف المكلفين؟

فرضيات الدراسة: من أجل الخروج بإجابة واضحة وشاملة على إشكالية البحث، كان لزاما علينا وضع جملة من الفرضيات، نعرضها كالتالي:

- يعتبر التحقيق المصوب وسيلة في يد الإدارة الجبائية للتأكد من صحة وسلامة تصريحات المكلفين بالضريبة.
- يعتبر التحقيق الجبائي المصوب الداعم الرئيسي لعمليات الرقابة الجبائية التي تقوم بها إدارة الضرائب كونه يعتمد على آليات بسيطة غير معقدة.
- تعتمد الرقابة الجبائية في إطار التحقيق الجبائي المصوب على آليات فحص وتقييم للتصريحات الجبائية فقط دون التصريحات الأخرى.

منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة، قمنا باستخدام المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموما، وعليه نعتمد على المنهج الوصفي في كل محاور الدراسة، كما نتخذ من التحليل أداة لتفسير المفاهيم العامة لمتغيرات الدراسة، مع دراسة حالة للتحقيق المصوب في إطار الرقابة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب بغرداية، بالاعتماد على جملة من التقنيات والإجراءات الجبائية والمحاسبية وفق القوانين والتشريعات الضريبية المعتمدة.

أهمية الدراسة: تكتسب دراستنا أهميتها أساسا من مكانة التحقيق المصوب في النظام الضريبي الجزائري، كونه من أهم أساليبه وأدواته التي يعتمد عليها في فرض الرقابة الجبائية على تصريحات المكلفين بالضريبة وكشف مواضع عدم الالتزام الجبائي والمحاسبي التي يرتكبونها، بهدف الحفاظ على موارد الخزينة العمومية وعلى المال العام، بالإضافة إلى مساهمة التحقيق المصوب في تعديل سلوكات الخاضعين للضريبة وتعزيز الوعي الجبائي لديهم وذلك من خلال فرض عقوبات وغرامات جبائية تهدف إلى ردع كل ممارسة غير قانونية ومخالفة.

أهداف الدراسة: تهدف دراستنا إلى عرض إجراءات التحقيق المصوب كونه أحد أهم أشكال الرقابة الجبائية التي يعتمد عليها المحققون الجبائيون في كشف التجاوزات الجبائية والمحاسبية المرتكبة من طرف المكلفين بالضريبة، كما تهدف الدراسة إلى إبراز فعالية التحقيق المصوب من حيث الأداء، نظرا لبساطة إجراءاته من جهة وسهولة وسرعة تطبيقه من جهة أخرى، وهذا ما يساهم بشكل كبير في فرض الرقابة على تصريحات المكلفين وتعزيز فعالية النظام الضريبي الجزائري.

2. ماهية الرقابة الجبائية:

ارتبطت الغاية في أي عملية رقابية كانت، باكتشاف الأخطاء والانحرافات والتي يمكن أن تحدث لسبب أو لآخر، وتعد الرقابة الجبائية نوع من أشكال الرقابة بمفهومها الخاص ذات أهمية وأهداف معينة.

1.2. تعريف الرقابة الجبائية:

تعددت تعاريف الرقابة الجبائية واختلفت باختلاف المصادر وتحديد المصطلحات المتعلقة بالرقابة والتحقيق والمراجعة، نذكر أهمها:

التعريف الأول: هي عملية فحص للتسجيلات المحاسبية بما يتكيف مع مبادئ القوانين الجبائية والتأكد من مدى ملائمة المحتوى مع التصريحات الجبائية المقدمة. (عتير، 2012، ص ص 82-83)

التعريف الثاني: حسب الجمعية التقنية لتنظيم مكاتب المراجعة والاستشارة الأمريكية ATIC فإن الرقابة الجبائية هي إبداء الرأي حول مجموعة من الهياكل الجبائية للوحدة وطريقة عملها وبالتالي فجباية الوحدة بكل أشكالها هي هدف المراجعة الجبائية. (قحموش، 2012، ص16)

التعريف الثالث: الرقابة الجبائية حسب المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية الجزائري هي السلطة المكفولة قانونا لصالح إدارة الضرائب من أجل مراقبة التصريحات الجبائية والمحاسبية والمستندات التي اعتمدها المكلف بالضريبة لتأسيس كل ضريبة أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها. (قانون الإجراءات الجبائية المادة 19، 2024، ص09)

بهذا يمكننا القول أن الرقابة الجبائية هي فحص التصريحات الجبائية والمحاسبية وكل السجلات والوثائق والمستندات الخاصة بالمكلفين بالضريبة، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات المقدمة، وإعادة تقييمها وتصويبها في حالة وجود مواضع لعدم الالتزام الجبائي.

2.2.حق الادارة الجبائية في إجراء التحقيق:

يمنح المشرع الجزائري بناء على قانون الإجراءات الجبائية الحق لإدارة الضرائب في الرقابة على تصريحات المكلفين بالضريبة من طرف أعوانها الذين لهم رتبة مفتش ضرائب على الأقل، من خلال قيامهم بعمليات التدقيق والفحص والتحريات اللازمة لتقييم وتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، كما يمنح لإدارة الضرائب الحق في الاطلاع على سجلات ومستندات ووثائق المكلفين بالضريبة أو كل المتعاملين معهم بهدف جلب وجمع المعلومات التي من شأنها المساعدة على كشف مواضع عدم الالتزام الجبائي وإعادة تقييم الأسس الضريبية للمدينين بالضرائب والرسوم ولدى الغير العاملين لحساباتهم في المحلات المخصصة لصنع أو انتاج أو تحويل وكذا تخزين البضائع أو بيعها أو تأدية خدمات بجميع أنواعها.

كما يمنح المشرع الجبائي الحق لأعوان الإدارة الجبائية في طلب تسليم الفواتير والمحاسبة المادية والدفاتر والسجلات والوثائق المهنية التي يمكن أن تكون لها صلة بتأسيس أرقام الأعمال والأرباح. (قانون الإجراءات الجبائية المادة 33، 2024، ص19)، وتتم ممارسة حق الرقابة على مستوى المنشآت والمؤسسات المعنية، خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها. (قانون الإجراءات الجبائية، 2024، ص09)

3.2. أشكال الرقابة الجبائية:

تأخذ الرقابة الجبائية أشكالا عديدة تطبق وفق الحالات البرمجة للتحقيق من طرف الإدارة الجبائية التي تفرض إما الرقابة بصفة عامة أو بصفة معمقة، نعرض هذه الأشكال كالتالي:

1.3.2.الرقابة العامة: تتم الرقابة العامة على مستوى مفتشيات الضرائب ومراكز الضرائب، وتتشكل من نوعين أساسيين هما:

1.1.3.2.الرقابة الشكلية: وهي رقابة جبائية من حيث الشكل فقط تفرضها إدارة الضرائب على التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة، بهدف اكتشاف الأخطاء الشكلية والمادية المرتكبة من طرفهم، مع عدم القيام بتقييم أو إعادة تأسيس للضرائب أو المقارنة بين تصريحات المكلف والمعلومات التي تحوزها إدارة الضرائب. (العايب، 2015، ص 10)

2.1.3.2.الرقابة على الوثائق: تأتي الرقابة على الوثائق في المرحلة الثانية للتحقيقات الجبائية الداخلية وهي انتقال من مراقبة الشكل إلى التعمق في التحقيق بشكل أكبر من خلال تقييم محتوى التصريحات الجبائية والوثائق المحاسبية للتأكد من صحة الأسس الضريبية المصرحة وتسوية الوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة. (عتير وزرقون، 2014، ص43)

2.3.2.الرقابة المعمقة: بعد إجراء عملية الرقابة الجبائية الداخلية على تصريحات المكلفين بالضريبة تأتي عملية الرقابة الجبائية المعمقة كعملية مكملة للرقابة على الوثائق وهدفها اكتشاف مواضع التهرب والغش الضريبيين لتسوية الوضعية الجبائية للمؤسسة، وتعتمد على معالجة الملفات الجبائية للمكلفين بشكل دقيق

ومعمق وتنفيذ عملية المقارنة ما بين التصريحات الجبائية للمكلف والعناصر الخارجية التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة به، وللرقابة المعمقة ثلاث أشكال وهي: (قاسيمي وحدادو، 2019، ص159)

1.2.3.2.التحقيق في محاسبة VC: هو مجموعة الإجراءات التقنية التي ترتكز على التحقيق في الدفاتر المحاسبية للمكلفين بالضريبة في عين المكان، والتي ترمي إلى التأكد من صحة الأسس الضريبية المقدمة في التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف هؤلاء المكلفين، فإذا تعذر إيجاد سبيل للتحقيق في عين المكان بسبب قوة قاهرة يقرها القانون، يقوم المكلف بتوجيه طلب كتابي وتقبله المصلحة وتتم المراقبة على كل الوثائق مهما كان السند المستعمل لحفظ المعلومات. (قانون الإجراءات الجبائية المادة 20، 2024، ص11)

2.2.3.2.التحقيق المصوب VP: يعتبر التحقيق المصوب من أساليب الرقابة الأكثر بساطة والأقل تعقيدا وهو إجراء رقابي موجه لعمليات محددة ومعينة مسبقا، وقد يتضمن ضريبة واحدة أو عدة ضرائب بعنوان جزء أو كل المدة غير المتقادمة للرقابة الجبائية أو بمجموعة عمليات محاسبية متعلقة بمدة تقل عن سنة جبائية وذلك ما تم نصه في المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية 2024. (قانون الإجراءات الجبائية المادة 20 مكرر، 2024، ص15)

3.2.3.2.التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية VASFE: حسب المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية، فإن التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية متعلق بالرقابة على الذمة المالية للأشخاص الطبيعيين الذين يملكون موطنا جبائيا بالجزائر ، وهو يشمل على إعادة تأسيس ضريبة واحدة فقط تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي للمكلف بالضريبة قيد التحقيق، وهذا سواء كان للشخص المعني التزاما مسبقا بهذه الضريبة أم لا، ويمكن لأعوان الرقابة أن يخضعوا الأشخاص الطبيعيين لهذا النوع من التحقيق والذين ليس لديهم موطن جبائي في الجزائر عندما يكون لديهم التزامات بعنوان الضريبة على الدخل الاجمالي. (قانون الإجراءات الجبائية المادة 21، 2024، ص ص15-16)

4.2.الجهات المكلفة بالرقابة الجبائية:

تتمثل الجهات المكلفة بعمليات الرقابة الجبائية في مصالح معينة لإدارة الضرائب، وكلها تلتزم باتباع نفس التقنيات والإجراءات السارية في عملية التحقيق، وهي:

1.4.2.مديرية الأبحاث والمراجعات: أنشئت هذه المديرية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98 / 228 الصادر في 13 / 07 / 1998 ، والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، وهي مديرية مستقلة تربطها علاقة مباشرة بباقي المديريات الولائية للضرائب على مستوى الوطن عن طريق دعمها بالمعلومات الضرورية للمباشرة في عملية الرقابة الجبائية، ومن مهام هذه المديرية وضع برنامج سنوي لانتقاء وتحديد قائمة الملفات الجبائية التي ستخضع لعملية الرقابة الجبائية، كما تساهم في الحد وسد الثغرات التي قد تؤدي إلى تهرب الضريبي بهدف الحفاظ أو استرجاع حقوق الخزينة العمومية.(وزارة المالية المرسوم التنفيذي رقم 228/98 بتاريخ 1998/07/13)

2.4.2.المديرية الولائية للضرائب: هي أهم مصلحة لإدارة الضرائب على المستوى المحلي والولائي، يندرج تحت وصايتها مديريات فرعية وهي كل من المديرية الفرعية للتحصيل والمديرية الفرعية المنازعات والمديرية الفرعية للوسائل والمديرية الفرعية للعمليات الجبائية والمديرية الفرعية للرقابة الجبائية، وهذه الأخيرة هي المصلحة المكلفة بعمليات التحقيقات الجبائية والمحاسبية، كما يندرج ضمن صلاحياتها تطبيق برامج المراجعة المصادق عليها من طرف مديرية الأبحاث والمراجعات المختصة إقليميا. (عماري، 2020، ص ص 7-8)

3.4.2.مديرية كبريات المؤسسات: تم إنشاء مديرية كبريات المؤسسات في إطار الإصلاحات الهيكلية للمديرية العامة للضرائب، ومن بين أهم المهام الموكلة إليها هي تسيير كبار المكلفين بالضريبة، بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 02-303 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002، المعدل والمتمم للمرسوم رقم 91-60 المؤرخ في في 23 فيفري 1991 والذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2006، تتكفل هذه المديرية بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الكبرى التي تقع تحت وصايتها ومتابعة الأسس الضريبية

المصرحة والتحصيل الضريبي وتسيير شق المنازعات الضريبية، كما تفرض هذه المديرية عملية الرقابة الجبائية والتحقيق المحاسبي والجبائي على هذه المؤسسات. (وزارة المالية، المرسوم التنفيذي رقم 303/02 بتاريخ 2002/09/28)

4.4.2.مركز الضرائب: يمثل إنشاء مراكز الضرائب مرحلة مهمة في برنامج عصرنة هياكل الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها والذي تم الانطلاق الفعلي له ووضعه حيز الخدمة سنة 2006، وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه المراكز في تسيير ملفات المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي فقط، وهي من بين المصالح التسييرية المحلية وتختص في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات للضرائب والرسوم الواقعة على عاتق هذه الفئة من المكلفين. (الجريدة الرسمية العدد 59، بتاريخ 2016/09/24، ص11)

3. الإطار النظري للتحقيق المصوب.

يعتبر التحقيق المصوب شكل من أشكال الرقابة الجبائية الخارجية وقد أضيف هذا النوع ليكون آلية من الآليات المعتمدة من طرف أعوان الإدارة الجبائية من أجل تحسين وتسهيل سير عملية الرقابة، وكذلك من أجل تعزيز فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبيين، كما يهدف التحقيق المصوب إلى ضبط سلوك المكلفين بالضريبة وتحسين علاقتهم بإدارة الضرائب. (ألفين أرنيز، 2002، ص55)

1.3. مفهوم التحقيق المصوب:

تم إضافة شكل جديد من أشكال الرقابة الجبائية بموجب المادة 22 من قانون المالية لسنة 2008، يسمى بالتحقيق المصوب، وقد نصت المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية على آليات تطبيقه وإجراءاته وآجاله، ولقد تعددت مفاهيمه حسب الأهداف والآجال المتعلقة به، نذكر منها:

التعريف الأول: التحقيق المصوب هو نوع من التحقيقات الجبائية الأقل تركيزا مقارنة بالتحقيق في المحاسبة وهو أقل شمولية، لكنه يمتاز بالسرعة في الأداء والتنفيذ، ويعمل على فحص التصريحات والمستندات والوثائق المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة المتعلقة بالتأسيس لجزء من الضرائب أو بعض العمليات

المحاسبية لمدة محددة تتراوح ما بين سنة إلى ستة أشهر أو المدة الكاملة غير المتقادمة. (بن اعمارة، 2016، ص75)

التعريف الثاني: التحقيق المصوب هو تحقيق متعلق بفترة زمنية وجيزة أو كاملة يهدف إلى رفع الكفاءة الجبائية لإدارة الضرائب، ومن ميزاته أنه أقل شمولية وأكثر سرعة وأقل تعمقا، وهذا ما يمكن ويساعد المحققين الجبائيين من اكتشاف التهرب الضريبي مباشرة بعد إيداع التصريحات الجبائية على مستوى المصالح الضريبية، مما يسمح لهاته الأخيرة بالتدخل بشكل سريع وفعال من خلال إعادة التقييم والتصويب المخولة لها قانونا. (بساس، 2014، ص180)

التعريف الثالث: يرتكز التحقيق المصوب على جزء من فترة زمنية للتحقيقات الجبائية، كما يتعلق أيضا بالتحقيق في جزء من المحاسبة، بالإضافة إلى كونه يقتصر على نوع محدد من الضرائب التي يتم تحديدها من خلال الجانب المحاسبي المقرر التحقيق فيه، وكون التحقيق المصوب تحقيقا جزئيا فإن هذا يحد من صلاحياته حيث يقتصر فقط على مراقبة أو طلب وثائق توضيحية بسيطة كفواتير الشراء والبيع والعقود والإثباتات الأخرى، المتعلقة بتأسيس الحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المحقق فيها، ولا يمكن من خلال التحقيق المصوب الشروع في فحص معمق لمجمل محاسبة المكلف بالضريبة. (مالح، 2016، ص90)

من خلال المفاهيم السابقة يمكننا القول إن التحقيق المصوب هو نوع يندرج ضمن أشكال الرقابة الجبائية ويعتبر أداة من أدواتها وهو أبسط وأسهل تحقيق من حيث الإجراءات والآليات، يقوم على محاسبة المكلفين بالضريبة ويتميز بالسرعة في التشخيص كونه لا يمس كل الضرائب والرسوم إنما يقتصر على نوع أو عدة أنواع من الضرائب وكذا المدة القصيرة التي يتم فيها التحقيق، وهذا ما يجعله يتمتع بقدر كافي من الدقة والوضوح.

2.3.إجراءات التحقيق المصوب:

1.2.3.معايير اختيار ملفات المكلفين بالضريبة الخاضعين للتحقيق المصوب: إن اختيار ملفات المكلفين بالضريبة الذين سيخضعون لبرنامج التحقيق يتم وفقا لعدة معايير، من أهمها مدى احترام المكلف لالتزاماته الجبائية من مسك للمحاسبة وإيداع التصريحات، وأهمية الأرباح والمداخيل المصرح بها مقارنة مع أرقام الأعمال المحققة، ومن بين المعايير التي لا تقل أهمية هي مظاهر الثروة الخارجية للشخص المستغل أو المسير أو الشركاء، كما أن طبيعة النشاط الممارس وأهمية المنتوج في السوق أو التغير المستمر لمكان النشاط التجاري أو التصريح المتكرر بالعجز أو التغيير المستمر في القوانين الأساسية للشركة يمكنها أن تكون سببا لبرمجة الملفات لعملية التحقيق المصوب. (عتير، 2012، ص128)

بعد مراقبة المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية وعند اكتشاف فروقات معتبرة بين المداخيل المصرح بها من قبل الشركاء والحائزون على الحصص الاجتماعية والمداخيل المحققة فعليا يمكن فرض تحقيق مصوب لتسوية الوضعية الجبائية لهذه المؤسسات لاسترجاع الحقوق الجبائية المتملص منها. (عتير، 2014، ص49)

2.2.3. الإجراءات المتبعة في التحقيق المصوب: يتم إجراء التحقيق المصوب وفق قواعد قانونية وضعها المشرع الجزائري، تضبط فيها الإجراءات الواجب إتباعها من طرف الإدارة الجبائية، ويجب احترامها من الأعوان المؤهلين قانونا لهذا التحقيق، سواء قبل أو بعد العملية، وتتمثل مختلف هذه الإجراءات في:

1.2.2.3.إرسال الإشعار بالتحقيق: قبل الشروع في التحقيق الجبائي المصوب وجب إبلاغ المكلف بالضريبة، حيث لا يمكن إجراء أي تحقيق مهما كان نوعه دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته، كما يجب أن يبين الإشعار بالتحقيق ألقاب وأسماء ورتب المحققين، وكذا تاريخ وساعة أول تدخل والفترة التي يتم التحقيق فيها والحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المعنية وكذا الوثائق الواجب الاطلاع، وأن يشير صراحة تحت طائلة بطلان الإجراء، أن المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين

بمستشار من اختياره أثناء عملية الرقابة، كما يجب أن يشمل الإشعار بالتحقيق بالإضافة إلى العناصر المذكورة سابقاً توضيح طابع التصويب في التحقيق كما يجب إعلامه بطبيعة العمليات المحقق فيها. (بن عودة وبودرة وعسلون، 2020، ص90)، كما يستفيد المكلف بالضريبة من أجل مدته 20 يوما ابتداء من تاريخ استلام أو تسليم الإشعار بالتحقيق المصوب. (قانون الإجراءات الجبائية، 2024، ص14)

2.2.2.3. التحقيق في عين المكان: يشرع المحققون الجبائيون في عملية التحقيق ويكون ذلك بعين المكان أي في المقر الاجتماعي للمؤسسة قيد التحقيق، من خلال الاطلاع على الدفاتر والوثائق المحاسبية الموجودة بالمؤسسة، وفي حالة تعذر وجود مقر ومكان للتحقيق يسمح للمكلف بالضريبة بتقديم طلب خطي ويوجهه كتابيا وتقبله المصلحة يشرح فيه الوضع، أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف الإدارة الضريبية، ويشرع المحققون الجبائيون في عملية التحقيق من خلال الفحص الميداني ومعاينة الأماكن الممارس فيها نشاط المكلف، وقد تتكرر الزيارة الميدانية من أجل التعرف أكثر على كافة الأنشطة التي يتم مزاولتها مع تسجيل كل الملاحظات والمعلومات في حينها، ليقوم بعد هذا بفحص الوثائق والمستندات والحسابات والسجلات الممسوكة، والتأكد من وجود جميع الدفاتر المحاسبية والقانونية المنصوص عليها في القانون التجاري مع مراقبة صحتها وانتظامها. (بن عودة وبودرة وعسلون، 2020، ص91)

3.2.2.3.مدة التحقيق: للتحقيق المصوب مدة زمنية تقل عما هو معمول به في التحقيق في المحاسبة، حيث أقر المشرع الجبائي بضرورة الالتزام بفترة لا تتعدى الشهرين (02) كمدة للتحقيق المصوب ابتداء من تاريخ استلام الإشعار بالتحقيق أو تسليمه، يمدد هذا الأجل بسنة (01) واحدة عندما توجه الإدارة الجبائية طلب معلومات للإدارات الجبائية الأخرى، في إطار التعاون الإداري وتبادل المعلومات. (قانون الإجراءات الجبائية، 2024، ص14)

ومن صلاحيات المحققين الجبائيين عند الشروع في التحقيق المصوب أن يطلبوا كل الوثائق المحاسبية والجبائية والمستندات، التي يمكن من خلال التدقيق فيها معرفة مدى مصداقية التصريحات الجبائية وصحة الأسس الضريبية المصرحة. (ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، 2024، ص12)

4.2.2.3. نهاية أشغال التحقيق في عين المكان: ينبغي على العون المحقق بموجب أحكام المادة 20 مكرر الفقرة 4 والفقرة 5 من قانون الإجراءات الجبائية معاينة نهاية أشغال التحقيق في عين المكان عن طريق محضر، يدعى المكلف بالضريبة المحقق معه لتأشيره، وتوضع الإشارة عند الاقتضاء في المحضر في حالة رفض توقيع هذا الأخير. (ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، 2024، ص10)

3.3. نتائج التحقيق: يقوم المحقق بتبليغ المكلف بالضريبة بنتائج عملية التحقيق المصوب من خلال إرسال أو تسليم إشعار التسوية وإعادة التقييم لأسس الإخضاع، ويستفيد المكلف بالضريبة بأجل ثلاثين (30) يومًا ابتداء من استلام الإشعار أو تسليمه من أجل الرد على نتائج التحقيق وإرسال ملاحظاته أو قبوله، وبعد استقبال رد المكلف بالضريبة من طرف المحققين الجبائيين يتم الشروع في مناقشة محتوى رده ومقارنته بالمعلومات التي تحوزها المصالح الضريبية، وبعد ذلك يتم الخروج بنتائج إعادة التقييم للأسس الضريبية بشكل نهائي، أما في حالة عدم الرد في الآجال المحددة أو عدم الرد مطلقا، تعتبر إدارة الضرائب ذلك قبولا ضمنيا بالأسس المذكورة في إشعار التسوية الأولي، وبذلك يتم إقفال عملية التحقيق وإرسال الإشعار النهائي بنتائج التحقيق المصوب. (بن عودة وبودرة وعسلون، 2020، ص91)

4. دراسة حالة تحقيق مصوب على مستوى مديرية الضرائب بغرداية.

1.4. التعرف على المؤسسة الاقتصادية قيد التحقيق: في إطار عملية رقابة جبائية تمت وفق البرنامج السنوي المسطر لسنة 2021 من طرف مديرية الضرائب لولاية غرداية، تم اقتراح فرض عملية تحقيق مصوب على شركة ذات مسؤولية محدودة « x » SARL والتي تمارس نشاط الأشغال العمومية والبناء والري "ETCB " منذ سنة 2014، مقرها الاجتماعي يتواجد على مستوى بلدية ضاية بن ضحوة ولاية غرداية، حيث قام المحققان الجبائيان المكلفان بالمهمة بسحب ملفها الجبائي من مفتشية الضرائب التابعة لها إقليميا بتاريخ 2021/01/05 من أجل تنفيذ إجراءات التحقيق المصوب للفترة الممتدة ما بين 2020/01/01 إلى غاية 2020/12/31.

ملاحظة: لقد تم التحفظ على ذكر اسم المؤسسة المعنية بالتحقيق والاكتفاء بالإشارة إليها بالرمز X لدواعي السر المهني حسب ما تم إبلاغنا به من طرف مديرية الضرائب لولاية غرداية.

2.4. مرحلة الإشعار بالتحقيق المصوب: من بين المعايير التي على أساسها تم استدعاء الشركة للتحقيق المصوب نجد الوضعية الجبائية التي قد تكون محل إعادة نظر بسبب وجود قرائن ومواضع عدم التزام جبائي من طرف المكلف بالضريبة، وفي الحالة التي بحوزتنا فإن أهم سبب لإجراء عملية التحقيق هو قدوم الشركة على طلب استرداد الرسم على القيمة المضافة (TVA) بعد تسجيله ضمن التصريحات الجبائية للثلاثي الرابع من سنة 2020 بقيمة 530.450.

تم إرسال إشعار بالتحقيق المصوب بتاريخ 2021/02/02 طبقا للمادة الأولى من الفقرة 03 مرفقا بميثاق المكلف بالضريبة، وتم منح صاحب الشركة مدة 10 أيام لتحضير المحاسبة ابتداء من تاريخ استلام الاشعار، وبعد الاستجابة من طرف المكلف واحضاره لجمع وثائقه المحاسبية تم سحب ملفه من مفتشية الضرائب التابع لها إقليميا والشروع في عملية التحقيق المصوب.

3.4. مرحلة الإشعار بنتائج التحقيق المصوب: تم استلام المحققين للدفاتر المحاسبية وكل الوثائق التي يمكن الاستفادة منها في عملية الرقابة من أجل فحصها ومراجعتها والتدقيق في الأسس الضريبية المصرحة وآجال التصريح القانونية، وأعطت نتائج التحقيق بعد الانتهاء من العملية وضعية جبائية للشركة تشمل العديد من النقائص ومواضع عدم التزام جبائي يذكرها المحققون في تقريرهما الأولي بالتفصيل، وجاءت كالتالي:

❖ **تصريحات المؤسسة من 2020/10/01 إلى 2020/12/31:** من خلال الاطلاع على التصريحات الشهرية السلسلة G50 للشركة والمتعلقة بالثلاثي الأخير من سنة 2020، تم رصد المعطيات التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 01: محتوى التصريحات الشهرية G50 للشركة

الأشهر	رقم الأعمال المصرح	TVA (19%)	قرض الرسم السابق	الرسم على مشتريات الشهر	قرض الرسم الجديد
تصريح أكتوبر 2020	2.563.579	487.080	48.700	825.600	33.820
	1.860.000	353.400			
تصريح نوفمبر	00	00	33.820	1.020.100	1.053.920

2020					
تصريح ديسمبر 2020	4.283.000	813.770	1.053.920	290.300	**530.450**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تصريحات الشركة

وفق التصريحات الجبائية التي أدلت بها الشركة والتي تم التدقيق فيها من طرف المحققين الجبائيين، تأكد صدق مبلغ قرض الرسم الذي طالبت الشركة بحقها في استرداده كونه يشكل حالة اعتماد للرسم النهائي بتاريخ الإقفال 2020/12/31، والذي كان محل استجابة من طرف مفتشية الضرائب المسيرة للملف الجبائي بقبول طلب الاسترداد للرسم، إلا أن المصالح الجبائية احتفظت بحقها في الرقابة على تصريحات الشركة من جديد، من خلال برمجة ملفها الجبائي لعملية تحقيق مصوب وفق إجراءات الرقابة السنوية على الملفات الجبائية التي بحوزتها.

❖ **التسوية الجبائية**: للحفاظ على مصالح الخزينة العمومية ومن أجل التأكد من صحة القرض (TVA) محل طلب الاسترداد، قامت فرقة التحقيق بمراجعة تصريحات المكلف وفحص المستندات المحاسبية كما طلبت منه تقديم فواتير شراء المواد الأولية للثلاثي الرابع من سنة 2020، كما قامت المصلحة في إطار ذلك بتقديم طلب معلومات إلى الجهات التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة كالموردين والزبائن ومصالح أخرى، وأعطيت مهلة للمكلف لتقديم الفواتير كما تنص عليه المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية، وبعد تقديم الشركة لفواتير الشراء وبعد مراجعتها وتفحصها من طرف المحققين، تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم 02: قائمة فواتير الشراء الموجهة للتحقيق

رقم وسنة الفاتورة	معدل TVA	مبلغ الفاتورة HT	الملاحظات
فاتورة رقم 2020/15	%19	1.020.000	سددت نقدا
فاتورة رقم 2015/19	%17	158.000	شراء سلع ليس لها علاقة بالاستغلال
فاتورة رقم 2019/140	%19	280.050	شراء سلع ليس لها علاقة بالاستغلال
فاتورة رقم 2018/175	%19	130.060	اسم المورد ضمن القائمة الوطنية لمرتكبي المخالفات التدليسية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معلومات من مديرية الضرائب لولاية غرداية.

من جهة أخرى وبعد حصول المصلحة على الكشف البنكي لسنة 2020 تم اكتشاف رقم أعمال خارج الرسم يفوق رقم الأعمال المصرح به خلال السنة نفسها، لهذا تقرر القيام بالتسوية الجبائية التالية:

نتائج التحقيق في الكشف البنكي:

رقم الأعمال المحقق خارج الرسم "HT " = 25.178.700 دج

رقم الأعمال المصرح خارج الرسم "HT" = 24.197.900 دج

الفارق "HT" = 980.800 دج

نتائج التحقيق في فواتير الشراء:

الفاتورة رقم 2020/15: خصم الرسم المرفوض = 1.020.000 × 19% = 193.800 دج

وهذا طبقا للمادة 30 من قانون الرسوم على أرقام الأعمال التي تنص على إلزامية تسديد الفواتير التي يتعدى مبلغها متضمنا للرسم 100.000 دج (تم تعديل المادة بموجب قانون المالية لسنة 2022)

الفاتورة رقم 2015/19: خصم الرسم المرفوض= 158.000 × 17% = 26.860 دج

الفاتورة رقم 2019/140: خصم الرسم المرفوض = 280.050 × 19% = 53.209 دج

خصم الرسم المسجل في فواتير شراء لسلع خارج استغلال المؤسسة مرفوض، وذلك بموجب المادة 41 من قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2024.

الفاتورة رقم 2018/175: خصم الرسم المرفوض= 130.060 × 19% = 24.711

كل فاتورة متعلقة بشراء سلع أو خدمات من مورد مدرج في القائمة الوطنية لممارسي المخالفات التدليسية فهي مرفوضة جبائيا ومحاسبيا لذلك يرفض المحققين خصم الرسم المتعلق بهذه الفاتورة.

مجموع الرسم المرفوض = 193.800 + 26.860 + 53.209 + 24.711 = 298.580

الرسم الناتج عن الفرق في رقم الأعمال = 980.800 × 19% = 186.352 دج

الرسم الواجب استرجاعه = 298.580 + 186.352 = 484.932 دج

قرض الرسم المطلوب استرداده = 530.450 دج

بما أن الشركة استفادت من قرض الرسم على القيمة المضافة بقيمة 530.450 بطلب منها، فإنها مطالبة بإعادة دفع فارق قرض الرسم الناتج عن الفرق بين قرض الرسم المطلوب استرداده ومبلغ الرسم الواجب استرجاعه، وبناء على هذا فإن تسوية الوضعية الجبائية للشركة ستكون كالتالي:

فارق قرض الرسم = الرسم المطلوب استرداده (قبل التحقيق) _ الرسم الواجب استرجاعه (بعد التحقيق)

فارق قرض الرسم = 530.450 – 484.932 = **45.518 دج**

الغرامة الجبائية = 45.499 × 25% = **11.379 دج**

المبلغ الإجمالي للحقوق = 45.518 + 11.374 = **56.897 دج**

ملاحظة: تم فرض عقوبة جبائية لعدم الالتزام بنسبة 25 % تقتطع من قيمة الحقوق المسترجعة، ويتم تحديد نسب الغرامات الجبائية حسب قيمة الضريبة المتملص منها، وذلك بموجب المادة 116 من قانون الإجراءات الجبائية، وفق جدول الحقوق المستحقة الآتي:

الجدول رقم 03: جدول الحقوق المستحقة

مبلغ الضريبة	نسبة الغرامة
من 0 الى 50 000	10%
من 50 000 الى 200 000	15%
أكبر من200 000	25%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المادة 116 من قانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2020.

❖رد المكلف على نتائج التحقيق:

بعد انتهاء عملية التحقيق والتوصل إلى تسوية جبائية وتحديد الحقوق الضريبية والغرامات من خلال إعادة تقييم لقرض الرسم الذي طلبت الشركة بداية استرداده والذي نتج عنه قرض رسم مصحح تم إشعار صاحب الشركة بمحتوى التقرير بصفة كتابية ومنحت له وفق آجال التحقيق المصوب مدة ثلاثون (30) يوما ابتداء من تاريخ استلام الاشعار من أجل الرد وتقديم التفسيرات والمبررات.

بعد انتهاء المدة القانونية المحددة لم يصل إلى مصالح الرقابة الجبائية أي رد من طرف المكلف بالضريبة وهذا ما تعتبره الإدارة الجبائية قبولا ضمنيا بمحتوى التقرير ونتائج التحقيق المصوب، وعليه تم إعداد التبليغ النهائي بالحقوق الضريبية المستحقة مع إرسال نسخة منه إلى المكلف مقابل إشعار بالاستلام وذلك من أجل إبلاغه، حتى يكون على دراية بدينه الضريبي في حالة لجوئه إلى الطرق النزاعية، بالإضافة إلى ذلك ترسل إلى المكلف نسخة من إشعار تسديد الحقوق الضريبية والمتمثل في الورد الفردي « Le role

« individuel كما ترسل نسخة من إشعار التسديد إلى المصالح المسيرة للملف الجبائي والمختصة إقليميا والمتمثلة أساسا في كل من مفتشية الضرائب من أجل الإعلام وقباضة الضرائب من أجل متابعة تحصيل الحقوق الضريبية المستخرجة.

5. خاتمة:

من خلال دراستنا لحالة تحقيق مصوب أجرتها مصالح الرقابة الجبائية التابعة لمديرية الضرائب لولاية غرداية، لاحظنا الأهمية البالغة التي تلعبها الرقابة الجبائية في استرجاع الإيرادات الضريبية المتهرب منها، وتصحيح الوضعية الجبائية للمؤسسات الاقتصادية، حيث تسعى من خلال آليات وإجراءات التحقيق المصوب للتأكد من مدى صدق وصحة التصريحات الجبائية المقدمة وضمان التزام تطبيق التشريع الجبائي، حيث لاحظنا بساطة إجراءات التحقيق المصوب وقصر فترته الرقابية حيث يقتصر غالبا على سنة غير متقادمة أو جزء من السنة، مع تحديد نوع أو نوعين فقط من الضرائب والرسوم المعنية بالتحقيق وهذا ما يميز التحقيق المصوب عن باقي أشكال الرقابة الجبائية، فهو يعتبر من أهم الآليات التي تعتمد عليها عملية الرقابة الجبائية.

من خلال ما ذكرناه يمكننا القول إن الفرضيتين الأولى والثانية صحيحتين كون التحقيق المصوب يعتمد فعليا في إجراءاته على التأكد من صدق وصحة التصريحات الجبائية للمكلف بالضريبة، كما يعتمد أيضا على إجراءات بسيطة غير معقدة، ولا يشمل كل الضرائب والرسوم ويغطي مدة زمنية قصيرة قد لا تتعدى سنة كاملة، بينما ثبت عدم صحة الفرضية الثالثة لأن هذا النوع من التحقيق لا يعتمد فقط على مراقبة التصريحات الجبائية وإنما يتعدى ذلك من خلال التدقيق في كل الوثائق والمستندات والسجلات المحاسبية للمؤسسة بهدف الوصول إلى التحقق من الأسس الضريبية المصرحة والتي تنطلق بدورها من أسس محاسبية.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. ألفين أرنيز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002.

2. بن اعمارة منصور، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، دار هومة، الطبعة الثانية، الجزائر، 2016.

الأطروحات:

1. أحمد بساس، أثر المراقبة الجبائية على التهرب الضريبي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2014.
2. سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجيستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
3. سمية قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

المقالات:

1. آسيا قاسيمي، فهيمة حدادو، الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة أوراق الاقتصادية، مجلد 03، العدد01، 2019.
2. أمال بن عودة، بودرة فاطمة، عسلون خضراء، واقع التحقيق المصوب في ظل النظام المحاسبي المالي، مجلة دراسات جبائية، المجلد8، العدد2، الجزائر، 2020.
3. سليمان عتير ومحمد زرقون جدوى الرقابة الجبائية في تدقيق التصريحات الضريبية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية بمديرية الضرائب لولاية الوادي–الجزائر مجلة البديل الاقتصادي العدد الأول المجلد الأول 2014.
4. سعاد مالح، قدرة التحقيق المحاسبي على دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد 04، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.

القوانين والمراسيم:

1. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 59، الصادرة بتاريخ 24 سبتمبر2006، المرسوم التنفيذي رقم 06-327 مؤرخ في 25 شعبان عام1427الموافق

18سبتمبر سنة 2006، يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحيتها، الجزائر، 2006.

2. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية: المديرية العامة للضرائب، المرسوم التنفيذي رقم 228/98 المؤرخ في 13 جويلية 1998.

3. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المرسوم التنفيذي رقم 303/02 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002.

4. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية، المواد من 19 إلى 62 لسنة 2024.

5. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الأعمال، المواد 30، 41، 116، 2020.

6. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب، التحقيق المصوب إجراء جديد للرقابة الموجهة، نشرة شهرية للمديرية العامة للضرائب، الجزائر، عدد70، 2012.

7. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، الجزائر، 2024.

8. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون المالية لسنة 2024.

أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك بولاية البيض

The impact of electronic accounting information systems on the financial performance of banks in the state of El-Bayadh

ط.د مرسلي فاطيمة الزهرة*، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور بشير البيض (الجزائر)، f.morsli@cu-elbayadh.dz

سايح حمزة، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور بشير البيض (الجزائر)، h.sayah@cu-elbayadh.dz

تاريخ الاستلام: 2024/08/05 تاريخ القبول: 2024/09/29 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بأبعاده على الاداء المالي للبنوك التجارية تكون مجتمع الدراسة من7بنوك تجارية بولاية البيض، اما عينة الدراسة فتم اختيارها من عمال هذه البنوك وبلغت 43 مستجيبا. لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتجريبي من خلال توزيع استبانة واستخدام برنامج SPSS.

خلصت الدراسة الى ان هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بأبعاده على الأداء المالي للبنوك التجارية بالبيض. توصي هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لما لها من أهمية بالغة في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية كما يستوجب عليها ان تحرص على توفير خصائص جودتها ومتطلباتها لفائدة مستخدميها ومتخذي القرار.

كلمات مفتاحية: نظم معلومات محاسبية، نظم معلومات محاسبية الكترونية، أداء مالي، بنوك.

تصنيفات JEL: M41، L86، G39،G21

* المؤلف المرسل.

Abstract:
This study examines the impact of electronic accounting information systems on the financial performance of commercial banks. The study focuses on 7 commercial banks in the state of Al-Bayadh, with a sample size of 43 respondents. The study recommends that commercial banks prioritize the implementation of electronic accounting information systems to improve their financial performance. The study also concludes that there is a significant positive impact of electronic accounting information systems on the financial performance of commercial banks in Al-Bayadh.
Keywords: accounting information systems; electronic accounting information systems; financial performance, banks.
Jel Classification Codes : M41, L86, G39, G21

1. مقدمة :

في عصر التحول التكنولوجي الراهن يشهد العالم تطورًا مستمرًا في مجال تكنولوجيا المعلومات وفي سياق هذا التقدم يبرز دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية كأحد المحركات الرئيسية للتحول الرقمي في العمليات المحاسبية، تعتبر هذه النظم ليس فقط أداة تقنية بل شريكاً استراتيجياً يلعب دورًا حيويًا في تحسين أداء المؤسسات وتعزيز فعالية العمليات الإدارية والمالية، تناول المقال أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على الأداء المالي وكيفية تحسين هذا الأداء من خلال استخدام التكنولوجيا وتطوير العمليات المالية. من هذا المنطلق يجدر بنا ان نسوق الإشكالية التالية: **ما هو أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك التجارية بولاية البيض؟** يندرج ضمن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1-ما هو أثر جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك التجارية بولاية البيض؟

2-ما هو أثر متطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك التجارية بالبيض؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك التجارية بولاية البيض. **الفرضيات الفرعية:** 1 -يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك التجارية بولاية البيض.

2-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك التجارية بولاية البيض.

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى التعريف بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وتعريف الأداء المالي وكذا تحديد أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك التجارية بولاية البيض.

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، **و**المنهج التجريبي في الجانب التطبيقي من خلال تحليل اراء المستجوبين للوصول الى النتائج المرجوة من هذه الدراسة.

2. الادبيات النظرية للدراسة:

1.2 الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

1.1.2 تعريف نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

قبل تناول تعريف نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لابد من التطرق الى تعريف نظم المعلومات المحاسبية حيث عرفها (جمعة، 2003، صفحة 121)بانها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات الى الأطراف الداخلية و الخارجية. وحسب ما جاء به (قرداش، 2023، صفحة 08) فان نظم المعلومات المحاسبية تعتبر كجزء أساسي وحيوي من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية، تقوم هذه النظم في مجال الأعمال بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخلية وخارجية للوحدة الاقتصادية بعد ذلك يتم تشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية ذات فائدة للمستخدمين سواء كانوا داخل او خارج الوحدة الاقتصادية. وبالتالي يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية كمجموعة من الأجزاء المتكاملة والمترابطة، تم تجميعها وتنظيمها لمعالجة البيانات بشكل إلكتروني حيث يتم إدخال وتخزين المعلومات (المدخلات) ثم يتم تشغيلها لإنتاج واستخراج النتائج (المخرجات) وفقًا لبرنامج التشغيل الذي يحتوي على خطوات مفصلة لتحقيق الهدف المحدد. (عابد، 2019، الصفحات 209-210). مما سبق يمكن

تعريف نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بانها احدى الأنظمة الفرعية الالكترونية والمحوسبة في المؤسسة التي تهتم بجمع وتنظيم ومعالجة وتحليل وتقديم المعلومات المالية المناسبة لتساعد مستخدميها سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها على اتخاذ القرارات السليمة وكذا في عمليات التخطيط والرقابة.

2.1.2 أهمية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

تمتع نظم المعلومات الإلكترونية بعدة مزايا تسهم في تحسين أداء المؤسسات وهي كالتالي:
(العاني و جواد، 2008، الصفحات 160-161) ، (قصاص و جبار، 2017، صفحة 109).

- تلعب نظم المعلومات الإلكترونية دورًا حيويًا في التحول من الأعمال الورقية إلى الأعمال الإلكترونية مما يتيح سهولة التعامل والاسترجاع والمعالجة السريعة، كما تساهم في تقليل الأخطاء التي كانت تحدث في الأعمال التقليدية خاصةً عند التعامل مع كميات كبيرة من البيانات.
- تتميز الأنظمة الإلكترونية بسرعتها في إدخال ومعالجة البيانات فضلاً عن سرعة استرجاعها مع إضافة فعالية التبادل السريع للمعلومات في عصر الشبكة وتُقلل من الجهد اللازم لإدخال البيانات والمعلومات.

- يساهم استخدام الأنظمة الإلكترونية في متابعة تطورات سوق العمل مما يؤدي إلى توليد أسواق جديدة وكسب زبائن جدد وبالتالي رفع كفاءة المؤسسة وتحسين أدائها العام.

- يساعد استخدام الأنظمة الإلكترونية في فهم متطلبات المؤسسة والإدارة ويسهم في متابعة التطورات التكنولوجية لتقدير الحلول والفرص المستقبلية.

3.1.2 مكونات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

فيما يخص مكونات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية فهي تشمل ما يلي:(ابوشيبة و الفطيمي ، 2017، صفحة 83)، (شقفه، 2020، صفحة 14).

الأجهزة الحاسوبية: تعتبر من المكونات المادية الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبية الالكترونية والتي لا يمكن الاستغناء عنها في تشغيل البيانات ومعالجتها وفي إمكانية التواصل مع الجهات الأخرى. **البرامج:** فتتضمن التطبيقات التي تستخدم لأداء العمليات المختلفة في الحاسوب مما يجعلها أساسية لتنفيذ وظائف معينة من قبل المستخدمين. **الإجراءات:** فتشمل مجموعة السياسات والأساليب المتبعة عند استخدام وتشغيل نظام المعلومات، المستفيدة من تطورات البرمجيات المستخدمة لأغراض المحاسبة لعمل نظم المعلومات بالمؤسسات. **مصادر المعلومات:** وتُعتبر قواعد البيانات المحاسبية مصدرًا رئيسيًا للمعلومات حيث تمثل

مجموعة الملفات المرتبطة بصورة منطقية ومخزنة بشكل منظم مما يسهل وصول البرامج التطبيقية إليها لمعالجة البيانات.

4.1.2 خصائص جودة المعلومات المحاسبية: لتحديد هذه الخصائص لابد لنا من التطرق الى ما يلي:

1.4.1.2 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

حسب ما جاء به (هلايلي و احمد قايد، 2019) فتتمثل في توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول أنشطة المؤسسة بهدف تحقيق أفضل النتائج في ظل الظروف البيئية والتشغيلية للمؤسسة. يهدف البيان المالي في الأساس إلى توفير المعلومات ذات الصلة بالوضع المالي والتشغيلي للمؤسسة لمساعدة المستثمرين والدائنين في اتخاذ القرارات المالية الصائبة والمهمة ولتحقيق هذا الهدف بنجاح يجب أن تتمتع البيانات المالية بجودة عالية وكفاءة مما يعني أنها يجب أن تكون دقيقة موثوقة ومفيدة للمستفيدين.

حاول الباحثين في الدراسة تجميع الخصائص المحددة لجودة المعلومات المحاسبية الضرورية والتي تتمثل في:

2.4.1.2 ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية:

تعني **ملاءمة** المعلومات المحاسبية أن تكون هذه المعلومات قادرة على تمكين اتخاذ القرارات ولذلك يجب أن تتمتع بقدرة تنبؤية. تُقاس درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية بمدى تأثيرها على صانعي القرار ومساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة(Gibson, 2013) ولضمانها يجب أن تتمتع المعلومات بما يلي:

– **القيمة التنبؤية:** تُمكِّن المعلومات صانعي القرار والمتخذين من التنبؤ بالنتائج المستقبلية بناءً على المعلومات حول التعاملات والأحداث السابقة لاتخاذ القرارات الصائبة. (القاضي، 2016، الصفحات 37-38)

– **القيمة الاسترجاعية:** يجب أن تتوفر للمعلومات القيمة الاسترجاعية حيث يمكن للمستخدمين الكشف عن مدى نجاحهم في التحقق من توقعاتهم السابقة واستخدام البيانات لتحقيق أهدافهم. (ميدة، 2009)

– **التوقيت المناسب:** يعتبر التوقيت المناسب أمرًا مهمًا لفعالية المعلومات، يجب أن تكون المعلومات متاحة للمستخدمين في وقت مبكر وبشكل كافٍ مما يتيح لهم الوقت الكافي لاتخاذ القرارات اللازمة. (Spiceland, Sepe, & Thomas, 2016)

تتجلى **موثوقية** المعلومات المحاسبية عندما يثق مستخدمها في أنها تعكس الوقائع والأحداث بكل موضوعية وصدق (زروق و العامري، 2019، صفحة 81)، تتمتع هذه الخاصية بمجموعة من الخصائص: (اسماعيل و نعوم ، 2012)**المصداقية:** تعني أن تتفق المعلومات المحاسبية مع الوقائع والأحداث الاقتصادية في المؤسسة بصدق.**الموضوعية:** تتمثل في جمع المعلومات وإعدادها بعيدًا عن أي تحيز. **القابلية للتحقق:** تعني القدرة على الوصول إلى نفس المعلومات من طرف ثانٍ باستخدام نفس الإجراءات والأدوات والأساليب المستخدمة أثناء الإعداد. **الشمولية:** فالمعلومات المحاسبية يجب أن تكون شاملة وكاملة وأن تضمن جميع الأحداث والوقائع الاقتصادية دون حذف لضمان عدم تحريفها أو جعلها مضللة.

3.4.1.2 ثبات او اتساق طرق المعلومات المحاسبية المطبقة وقابلية المقارنة:

يعني اتساق طرق المعلومات المحاسبية الاستمرارية والثبات في استخدام الأساليب والسياسات المحاسبية في المؤسسة دون تغيير متكرر من دورة إلى أخرى إلا إذا كان هناك مبررات واضحة لهذا التغيير، مع ضرورة توضيح الأثر الإيجابي والسلبي المترتب عنه. (النعيمات، 2012). وتعني القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية القدرة على مقارنة البيانات المحاسبية في مختلف الأوقات والأماكن سواء داخل نفس المؤسسة عبر فترات زمنية متعددة أو مع مؤسسات مماثلة أخرى، كلما كانت البيانات والمعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة زادت فائدتها للمستفيدين. ومن المهم أن تتأثر هذه القابلية بمدى الثبات والانتظام في الأساليب والسياسات المحاسبية المعتمدة في المؤسسة حيث يزداد مستوى قابلية المقارنة كلما اتبعت مبدأ الثبات والانتظام في أساليبها وسياساتها المحاسبية. (زروق و العامري، 2019، صفحة 82)

2.2 الإطار النظري للأداء المالي:

1.2.2 تعريف الأداء المالي:

يمكن تعريف الأداء المالي بانه من المفاهيم الواسعة التي تعبر عن أسلوب المؤسسة في استثمار مواردها المتاحة وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها المؤسسة في سعيها لتحقيق كفاءتها وفاعليتها لتأمين بقائها وديمومتها واستمرارها، كما تكمن أهمية الأداء في كونه يعبر عن قابلية المؤسسة في خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعة المهمة لديها لتمثيله للمدى الذي باستطاعتها ان تنجز فيه مهمة بنجاح او تحقق هدفا بتفوق أي انه يمثل النتيجة النهائية التي تطمح المؤسسة للوصول اليها وهو بمثابة محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها المؤسسة . (حمدان، 2014، صفحة 36). إضافة الى انه يعبر عن نشاطات إدارة الأعمال من خلال استخدام مقاييس مالية معينة وبالتالي يعتبر الأداة الرئيسية المساندة لجميع أنشطة المؤسسة المتنوعة. (ناظم، 2009، صفحة 134)، كما ان الأداء المالي يعكس قدرة ومهارة المؤسسة في تخفيض تكاليفها ونفقاتها وزيادة عائداتها بهدف الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها ومن خلال ذلك تنجح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية اي تحقيق الربحية والإدارية كالاستمرارية في أنشطتها الاقتصادية. يمكن للباحثين تعريف الأداء المالي بانه انعكاس لمدى قدرة البنوك على تحقيق نتائج تتطابق مع الخطط والاهداف المالية والحصول على إيرادات تمكنها من الوفاء بالتزاماتها من خلال استغلال مواردها بكفاءة وفعالية وبأقل تكلفة.

2.2.2 العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

تشمل مجموعة من العوامل المهمة التي يمكن تلخيصها كالتالي: (محمدمحمود، 2010، الصفحات 48-51)، (قطاع و حبيش ، 2020، صفحة 499).أ. **التكنولوجيا:** تحديد وتبني التكنولوجيا المناسبة يساهم في تحسين الأداء وتعزيز التنافسية وتقليل التكاليف وزيادة الأرباح.**ب. المناخ التنظيمي:** يضمن المناخ التنظيمي كفاءة الأداء وسلامته بشكل إيجابي كما يساعد في رسم صورة واضحة للأداء وتحديد مدى تطبيق المعايير والسياسات.**ج. الهيكل التنظيمي:** يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال تنظيم الأنشطة والمساعدة في تحديد الأدوار وتخصيص الموارد بكفاءة مما يسهل اتخاذ القرارات بشكل فعال.**د. حجم الشركة:** يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة سلباً وإيجاباً على الأداء المالي حيث يمكن

أن يؤثر زيادة الحجم سلباً على فعالية الإدارة والأداء، او إيجابا في حين يمكن أن يتسبب في جذب المزيد من المحللين الماليين وتخفيض تكلفة المعلومات للوحدة الواحدة.

3.2.2 اهداف الأداء المالي:

يهدف الأداء المالي إلى عرض الأحداث والقرارات التي تم اتخاذها في المؤسسة ونتائجها والأهداف التي تم تحقيقها وتشمل هذه الأهداف: (العمري، 2009، صفحة 19)

1-تحقيق البقاء والاستمرارية والديمومة للمؤسسة وتحقيق القدرة على النمو والابتكار بشكل فعال وذكي.

2-تقييم جوانب القوة المالية للمؤسسة والنواحي التي تحتاج إلى تحسين والتي قد تنتج عن سياسات مالية.

3-تحقيق هدف التأكد من قدرة المؤسسة على استخدام الموارد المالية المتاحة بأقصى كفاءة ممكنة، والحفاظ على توافر موارد كافية لضمان استمراريتها.

3.2 الدراسات السابقة:

دراسة حسام حمدان ، أثر تطوير الأنظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية الأردن 'دراسة ميدانية' (2014) هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور وأهمية تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمنشآت الفندقية، تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة وتحليلها ببرنامج SPSS، شملت فقرات تختص بتطوير الانظمة المحاسبية وأبعاده (الفهم والادراك، عملية اتخاذ القرارات، المعايير المرجعية المتكاملة، الطرق والاساليب) وفقرات تختص بالمتغير التابع الأداء المالي، خلصت الدراسة الى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطوير الانظمة المحاسبية على الأداء المالي في المنشآت الفندقية كما اوصت الدراسة بالإشراف المباشر للإدارة العليا على تطوير الانظمة المحاسبية بما يتوافق مع التكنولوجيا من خلال تبني معايير رقابية وأساليب حديثة لاتخاذ قرارات سليمة تدعم الأداء المالي للمنشآت. **دراسة نسرين قطاع ، أثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية 'ال بي فيت '**هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر نظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني على

الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال إجراء دراسة تطبيقية على الشركة ذات المسؤولية المحدودة ال بي فيت، تم القيام بمعاينة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني المطبق على مستوى الشركة واجراء مقابلة مع عمال الإدارة و المالية ، خلصت الدراسة الى ان نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بالشركة يتأثر بكل من جودة مخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني ، وكفاءة الموارد البشرية لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني و مدى توافق نظام المعلومات المحاسبية مع قواعد نظام المحاسبة المالية.

دراسة احمد مزهر عابد، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ،هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين ورفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة وتحليلها ببرنامج SPSS، شملت فقرات تختص بفعالية ومتطلبات استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وفقرات تختص بالمتغير التابع كفاءة الأداء المالي بأبعادها (الإيرادات و النفقات)، خلصت الدراسة الى أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لقدرتها على ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات ووجود علاقة ارتباط قوية بينها وبين الأداء المالي، كما اوصت الدراسة بضرورة الارتقاء بالأداء المالي للمؤسسة من خلال استخدام أنظمة محاسبية متطورة ذات معلومات ملائمة وموثوقة .

3. الإطار التطبيقي للدراسة

3-1 هيكل الدراسة: في دراستنا نسعى الى معرفة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية كمتغير مستقل بأبعاده 'جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، متطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية 'ومدى تأثيره في المتغير التابع والمتمثل في الأداء المالي.

مجتمع وعينة الدراسة: يمثل مجتمع الدراسة البنوك التجارية التابعة ولاية البيض المتمثلة في كل من بنك BADR، BDL, CPA, CNEP, BNA, الصيرفة الاسلاميةBNA حيث اشتملت عينة الدراسة على 43 عامل من عمال هذه البنوك، وقمنا بتوزيع 55 استبانة استرجعنا منها 43 أي بنسبة 78 %من مجموع الاستبانات الموزعة.

الشكل 01: هيكل الدراسة:

المصدر: من اعداد الباحثين

حدود الدراسة: الحدود المكانية: تمت الدراسة بالبنوك التجارية بولاية البيض.

الحدود الزمانية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة بالزمن الذي أجريت فيه في سنة 2023-2024

2.3 الأدوات المستخدمة في الدراسة: أدوات جمع البيانات 'الاستبانة': تم الاعتماد على الاستبانة للحصول على المعلومات اللازمة لمعرفة أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الاداء المالي للبنوك التجارية بولاية البيض، اعتمدنا على مقياس ليكارث الخماسي. وكان تحديد اتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي كالتالي:

الجدول 1: اتجاه الراي حسب مقياس ليكارت الخماسي

	01	02	03	04	05
مجال المتوسط الحسابي	1.80/1	2.60/ 1.81	3.40/ 2.61	4.30 / 3.41	5 / 4.31
درجة الموافقة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثين

صدق وثبات أداة الدراسة: يعد صدق الأداة امرا مهما ويعرف بانه قدرة الأداة على قياس ما هو مطلوب، ويعرف الثبات بانه الحصول على نفس النتائج عند تكرار عملية القياس كما يلي:

الصدق الظاهري: تم عرض الاستبانة على بعض الأساتذة المحكمين، بالمركز الجامعي نور البشير بالبيض والمتخصصين في هذا المجال، ثم الاخذ بالتوجيهات وتعديلها بالشكل الأخير ليتم تقديمها للمستجوبين.

ثبات الاستبانة: لقياس ثبات أداة الدراسة قمنا بحساب معامل (الفا كرونباخ) باستخدام برنامج Spss v-25، حيث يعبر معامل الفا كرونباخ عن درجة الاتساق الداخلي للمقياس، وقد بلغت قيمته 0.948 مما يشير الى وجود علاقة اتساق وترابط عالي بين عبارات الاستبانة، ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2: معامل الفاكرونباخ لمحاور الاستبانة

البيان	معامل الفاكرونباخ
المحور الأول: تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية (13فقرة)	0.935
البعد الأول: جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية (06فقرات)	0.895
البعد الثاني: متطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية (07فقرات)	0.867
المحور الثاني: الأداء المالي (10 فقرات)	0.886
استبانة الدراسة (23 فقرة)	0.948

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v-25

3.3 تحليل النتائج والمناقشة:

1.3.3 خصائص عينة الدراسة: نوجز فيما يلي الخصائص المعنية كما هي موضحة في الجدول 3:

الجدول 3: المستوى التعليمي والاقدمية في العمل والجنس الخاصين بعينة الدراسة

المستوى التعليمي			الاقدمية في العمل			الجنس		
الفئة	التكرار	النسبة %	الفئة	التكرار	النسبة %	الفئة	التكرار	النسبة %
بكالوريا	5	11.6	اقل من 5 سنوات	11	25.6	ذكر	30	69.8
ليسانس	21	48.8	من 5 الى 10سنوات	11	25.6	انثى	13	30.2
ماستر	16	37.2	أكثر من 10سنوات	21	48.8			
دون ذلك	1	2.3						

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v-25

من خلال الجدول (3) يتضح ان اغلب العاملين من الفئة المبحوثة حاصلون على الشهادات المؤهلة للعمل حيث نرى ما نسبته 86بالمئة من العمال حاصلين على شهادات ليسانس وماستر، وما نسبته

11.6بالمئة فقط لديهم مستوى بكالوريا، مما يعني ان البنوك توظف عاملين ذوي كفاءة عالية. كما يتضح ان منتصف عدد العمال يمتلكون اقدمية بأكثر من 10سنوات وذلك بنسبة 48.8 بالمئة في حين ما يقدر ب 51.2 بالمئة لديهم خبرة مقسومة ما بين كل من 05 الى 10 سنوات او اقل من 5 سنوات. ويتضح ان الذكور أكثر فئة عاملة ببنوك ولاية البيض وذلك بنسبة 69.8 % ويرجع ذلك لطبيعة العمل فيها.

2.3.3 تحليل نتائج الدراسة: فيما يلي نعرض اهم النتائج المتحصل عليها من الدراسة:

المحور الأول: تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية نعرض فيما يلي اهم نتائج ابعاده كالتالي:

البعد الأول: جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

الجدول 4: تحليل نتائج بعد جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

الفقرات	01	02	03	04	05	06	جودة ن م م الكترونية
المتوسط الحسابي	4.30	4.27	4.11	4.34	4.30	4.34	4.28
الانحراف المعياري	0.637	0.766	0.793	0.572	0.741	0.752	0.579
الترتيب	5	5	4	5	5	5	5
مستوى القبول	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v-25

من خلال الجدول السابق يتضح ان اغلب فقرات بعد جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية جاءت بدرجة الموافقة بشدة حيث تراوحت المتوسطات فيه ما بين 4.27 و4.34،وبانحرافات معيارية ما بين 0.572 و0.766 مما يعني ان نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المطبقة في البنوك بولاية البيض تسمح لها باتخاذ قراراتها كما ان لها القدرة على تقيم أدائها المصرفي والرفع من كفاءة وجودة تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات بأكثر سرعة ودقة، كما بلغ متوسط الفقرة (03) 4.11 وبانحراف معياري0.793واتت بدرجة الموافقة مما يعني مساهمة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تقييم الاجراءات الخاصة بالزبائن. بلغ

متوسط البعد ككل 4.28 وبانحراف معياري بلغ 0.579مما يعني ان نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المطبقة في هذه البنوك ذات جودة.

البعد الثاني: متطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

الجدول 5: تحليل نتائج بعد متطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

الفقرات	07	08	09	10	11	12	13	متطلبات تطبيق ن م م الكترونية
المتوسط الحسابي	4.39	4.34	4.32	4.13	4.27	4.30	4.30	4.29
الانحراف المعياري	0.622	0.612	0.747	0.742	0.796	0.741	0.772	0.538
الترتيب	5	5	5	4	5	5	5	5
مستوى القبول	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v-25

من خلال الجدول السابق يتضح ان اغلب فقرات بعد متطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية جاءت بدرجة الموافقة بشدة، حيث تراوحت المتوسطات فيه ما بين 4.27 و4.39، وبانحرافات معيارية مابين0.612 و0.796مما يعني ان نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المطبقة في البنوك بولاية البيض تستخدم أحدث البرمجيات لتشغيل البيانات الكترونيا مما يساعدها على تشخيص المشاكل وضمان السرية في إطار القوانين المعمول بها مع العمل على الحد من التعرض المخاطر المادية. كما بلغ متوسط الفقرة (10) 4.13 وبانحراف معياري بلغ 0.742 واتت بدرجة الموافقة مما يعني ان من مقومات نظم المعلومات المحاسبية مساعدتها في الحد من المخاطر البشرية كنقص الكفاءة المهنية وضعف معرفة الزبائن، وبلغ متوسط البعد ككل 4.29وبانحراف معياري بلغ 0.538 ما يعني ان هنالك متطلبات لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في البنوك بولاية البيض وذلك لاتفاق الاغلبية على درجة الموافقة بشدة على أهميتها حول قدرة هذه البنوك على تنفيذ المهام وتقديم الخدمات مع ضمان جودتها وموثوقيتها.

وبلغ متوسط محور تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ككل 4.29 بانحراف معياري 0.538 وهذا ما يعكس قدرة البنوك على تطبيق هذه النظم الحديثة ومجابهة التغيرات في بيئة الاعمال الرقمية باستخدامها لأحدث التكنولوجيات وبالتالي ضمان جودة الخدمات وتوفير أحسن التقنيات وامتلاك مقومات تؤهلها لتنفيذ الاعمال الكترونيا بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

المحور الثاني: الأداء المالي نعرض فيما يلي اهم نتائج محور الأداء المالي

لجدول 6: تحليل نتائج محور الأداء المالي

الفقرات	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	الأداء المالي
المتوسط الحسابي	4.62	4.48	4.46	4.44	4.39	4.20	4.27	4.44	4.41	4.39	4.54
الانحراف المعياري	0.535	0.631	0.591	0.628	0.659	0.709	0.734	0.589	0.698	0.659	0.955
الترتيب	5	5	5	5	5	4	5	5	5	5	5
مستوى القبول	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v-25

من خلال الجدول(6) يتضح ان اغلب جميع فقرات محور الأداء المالي جاءت بدرجة الموافقة بشدة حيث نرى ان المتوسطات الحسابية تراوحت فيه ما بين 4.27 و4.62 وبانحرافات معيارية ما بين 0.535 و0.734. مما يعني ان البنوك بولاية البيض تحرص على تطبيق القانون الداخلي والتسيير الحسن لشؤون العمال بصفة خاصة وحسن التسيير المالي بصفة عامة كما انها تحرص على ضمان سلامة الأداء من خلال دراسة القرارات المتخذة والاستثمار في الكفاءات مع مراعاة المخاطرة باتباع استراتيجية تحسين الربحية وتخفيض التكاليف، كما بلغ متوسط الفقرة (19) 4.20 وبانحراف معياري0.709واتت بدرجة الموافقة مما يعني ان للبنوك حصة سوقية كما تعمل على التكيف مع التكنولوجيا ومراعاة تخفيضها للتكاليف سعيا لضمان شمولية الأداء .وبلغ متوسط محور الأداء المالي ككل 4.54 وبانحراف معياري بلغ 0.955وهذا ما يفسر ان اهذه البنوك تسعى للرفع من أدائها المالي ولديها إمكانيات للمحافظة عليه.

3-4 اختبار فرضيات الدراسة : الفرضية الرئيسية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك بولاية البيض.

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك بولاية البيض. تم استخدام نتائج تحليل الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، للإجابة على الفرضية قمنا بصياغة الفرضيتين الجزئيتين التاليتين: H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك بولاية البيض،H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك بولاية البيض.

الجدول 7: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

A	B	قيمة F المحسوبة	قيمة T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة
1.13	0.79	12.433	3.526	0.482	0.233	0.001

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v-25

من خلال الجدول (7) يمكننا تقديم نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية والاداء المالي بالمعادلة التالية حيث $Y= 1.13 + 0.79X_J$، وهذا يعني انه كلما تغيرت جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بوحدة واحدة يتغير الأداء المالي ب 0.79 وحدة. كما يتضح ان النموذج المستخدم صالح للتنبؤ بتأثير جودة نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي حيث بلغت قيمة F= 12.433، وبقيمة احتمالية 0.001 كما ان قيمة T والتي بلغت 3.526 تفسر ان جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية تؤثر معنويا على الأداء المالي. ويشير معامل الارتباط ان هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة بين جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية والأداء المالي وذلك بنسبة 48 بالمائة، ويدل معامل التحديد على ان 23 بالمائة من التغير الحاصل في الأداء المالي يعود الى التغيرات في جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية. ومن خلال ما سبق فهناك أثر ذو دلالة إحصائية لجودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي أي اننا نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية الصفرية H_0.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك بولاية البيض. تم استخدام نتائج تحليل الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، للإجابة على الفرضية قمنا بصياغة الفرضيتين الجزئيتين التاليتين: H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي لبنوك ولاية البيض،H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي لبنوك البيض.

الجدول 8: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

A	B	قيمةF المحسوبة	قيمة T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة
0.77	0.87	13.268	3.643	0.494	0.244	0.001

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v-25

من خلال الجدول (8) يمكننا تقديم نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية الالكترونية والاداء المالي بالمعادلة التالية حيث. $Y= 0.77+0.87X_M$، وهذا يعني انه كلما تغيرت متطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بوحدة واحدة يتغير الأداء المالي ب 0.87 وحدة. كما يتضح ان النموذج المستخدم صالح للتنبؤ بتأثير متطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي حيث بلغت قيمة $F= 13.268$، وبقيمة احتمالية 0.001 كما ان قيمة Tوالتي بلغت 3.643 تفسر ان متطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية تؤثر معنويا على الأداء المالي. ويشير معامل الارتباط ان هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة بين متطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية والأداء المالي، وذلك بنسبة 49 بالمائة، ويدل معامل التحديد على ان 24 بالمائة من التغير الحاصل في الأداء المالي يعود الى التغيرات في متطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية. ومن خلال ما سبق فهناك أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي أي اننا نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية الصفرية H_0.

الفرضية الرئيسية: تنص الفرضية الرئيسية على انه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي لبنوك ولاية البيض. تم استخدام نتائج تحليل الانحدار للتأكد من صلاحية النموذج، للإجابة على الفرضية قمنا بصياغة الفرضيتين الجزئيتين التاليتين: H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي لبنوك ولاية البيض،H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي لبنوك البيض.

A	B	قيمة F المحسوبة	قيمة T	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة
0.68	0.89	14.111	3.756	0.506	0.256	0.001

الجدول 9: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الرئيسية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v-25

من خلال الجدول (9) يمكننا تقديم نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية والاداء المالي بالمعادلة التالية حيث $Y= 0.68 + 0.89X$، وهذا يعني انه كلما تغير تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بوحدة واحدة يتغير الأداء المالي ب 0.89 وحدة. كما يتضح ان النموذج المستخدم صالح للتنبؤ بتأثير تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على الأداء المالي حيث بلغت قيمة $F= 14.111$، وبقيمة احتمالية 0.001 كما ان قيمة T والتي بلغت 3.756 تفسر ان تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يؤثر معنويا على الأداء المالي. ويشير معامل الارتباط ان هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية والأداء المالي، وذلك بنسبة 50 بالمائة، ويدل معامل التحديد على ان 25 بالمائة من التغير الحاصل في الأداء المالي يعود الى التغير في تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية. ومن خلال ما سبق فهناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي أي اننا نقبل الفرضية البديلة H_1 ونرفض الفرضية الصفرية H_0 ويمكننا القول بان الفرضية الرئيسية للدراسة صحيحة.

خاتمة:

يتم تحسين الأداء المالي في البنوك من خلال تطبيقها لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية والتي بدورها تسهم في زيادة كفاءة العمليات المصرفية وتقليل التكاليف وتعزيز الدقة والشفافية ولضمان قيام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بدورها لابد ان تتوفر على خصائص الجودة المطلوبة كما يجب ان تتوفر كل من متطلبات تطبيقها على مستوى البنوك المعنية. ومن خلال هذه الدراسة قمنا بالبحث عن أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي للبنوك بولاية البيض، وتوصلنا الى النتائج التالية:* في الواقع هناك اثر لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بولاية البيض *بينت نتائج التحليل الاحصائي انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي. *بينت نتائج التحليل الاحصائي انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ومتطلبات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الأداء المالي.

توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لما له من أهمية بالغة في تحسين الأداء المالي كما يستوجب على البنوك محل الدراسة ان تهتم بطبيعة نظم المعلومات الالكترونية المطبقة ومتطلباتها لاسيما المحاسبية وذلك لضرورة توفرها على خصائص الجودة المطلوبة والتي بدورها تضمن دقة معالجة البيانات المالية وتعزيز الثقة بين البنوك وعملائها وكذا الجهات الرقابية.

قائمة المراجع: المؤلفات:

احمد حلمي جمعة،(2003)، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر،عمان،دار المناهج للنشر و التوزيع.

الخطيب محمدمحمود،(2010)،الاداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات، الأردن،دار الحامد للنشر و التوزيع.

الكرخي مجيد. (2007)، تقويم الاداء باستخدام النسب المالية(الاصدار1)، الأردن،دار المناهج للنشر و التوزيع.

حسين عبد السيد ناظم، (2009)، محاسبة الجودة مدخل تحليلي (الإصدار1)،الاردن،دار الثقافة للنشر و التوزيع.

عبد الحميد كراجة، (2010)، الادارة والتحليل المالي اسس ومفاهيم و تطبيقات، عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع.

فياض حمزة الرملي، (2011)، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لاغراض ترشيد القرارات الإدارية، السودان، الابادي للنشر والتوزيع.

مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد،(2008)، العملية الادارية وتكنولوجيا المعلومات، عمان، دار اثراء للنشر التوزيع.

Gibson,C.H.(2013).*Financial reporting and analysis.* mason: Cengage Learning.

Spiceland, J., Sepe, J. F., & Thomas, W. B. (2016). *Intermediate accounting* (8 ed.). New York: McGraw-HillEdication.

الاطروحات:محمد الحسن اكرم عبد الغني القاضي، (2016)، اثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي دراسة ميدانية على المستشفيات الاردنيةالخاصة، ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط.

المقالات:ابراهيم علي ابوشيبة، و محمد مفتاح الفطيمي،(2017)، مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، دراسة ميدانية على المصارف التجارية في بلدية مصراته، مجلة دراسات الاقتصاد و الاعمال، 5.

ابراهيم ميدة، (2009)، العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية (دراسة ميدانية) الشركات الصناعية الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديةوالقانونية، 25(1)، 525-552.

احمد مزهر عابد،(2019)، اثراستخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في رفع كفاءة الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، *Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences، 34*(20)، 204-221.

اسلام هلايلي، و نور الدين احمد قايد، (جوان, 2019)، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال و الاعمال، 4(1)، 241-252.

اسماعيل خليل اسماعيل، و ريان نعوم ، (2012)، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية و التطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(30).

الطاهر خامرة، محمد الطاهر الاخصري، و محمد زوزي، (2017)، دور نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية –حالة سونلغاز–، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، 03(01)، 105-122.

د.خليل إبراهيم عبد الله شقفه، (2020)، دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، 05(01)، 08-22.سعيد مخلد النعيمات، (2012)، بيان اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في عملية التدقيق الداخلي على قطاع البنوك التجارية الأردنية،المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة(1)، 977-1079.

عباس طه قرداش، (2023)، اثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية(21)، 01-21.

عبد الغني دادن، (2006)، قراءة في الاداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث(04)، 42.

عبد اللطيف الراوي، و ارسلان ابراهيم الافندي، (2012)، اثر الاستثمار في تقانة المعلومات وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة الادارة والاقتصاد(92).

عثمان بلال زروق، و محمد عامر العامري، (2019)، اثر خصائص المعلومات المحاسبية على جودة اتخاذ القرارات – دراسة ميدانية في الشركات الصناعية بمحافظة ظفار–سلطنة عمان، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية و الادارية، 27(3)، 78-99.

مروة قصاص، و عبد الرزاق جبار، (جوان, 2017)، دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في ادارة مخاطر الصناعة التامينية دراسة حالة عينة من شركات التامين الجزائرية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانيةا/ قسم العلوم الاقتصادية والقانونية (18)، 107-116.

نسرين قطاع، و علي حبيش ، (2020)، اثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية لشركة ال بي فيت -، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، 16(22)، 493-512.

الملاحق :الفقرات التي تقيس المتغير المستقل: نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

1) جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

1-تمكن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية من توزيع مهام لتقديم خدمات البنك بأكثر سرعة ودقة.

2-تسمح نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية من معالجة حدوث الأخطاء وتخفيضها او منع حدوثها.

3-تساهم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في تقييم الإجراءات الخاصة بالزبائن.

4-تمكن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية من الاحتفاظ بأوراق العمل الإلكترونية.

5-ترفع نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية من كفاءة وجودة تنفيذ البرامج.

6-تقيم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية الاداء المصرفي وتسمح باتخاذ القرارات

2) متطلبات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

7-تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أحدث البرمجيات، مما يسمح بتقديم خدمات ذات جودة وموثوقية.

8-تختلف طرق تشغيل البيانات وتبادل الوثائق الالكترونية عن اليدوية.

9-نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لها القدرة على تشخيص المشاكل.

10-تساعد نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من ضعف معرفة الزبائن ونقص الكفاءة المهنية لدى مستخدمي البرامج.

11-تساعد نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من تعرض البرامج للفيروسات.

12-تساعد نظم المعلومات المحاسبة الالكترونية في المحافظة على سرية المعلومات.

13-تمكن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية من التأكد من مطابقة اجراءاتها للقوانين المعمول بها.

المتغير التابع: الأداء المالي

14-يحرص البنك على احترام تطبيق القانون الداخلي والمحافظة على ممتلكاته.

15-يتميز البنك بالتسيير الحسن لشؤون العمال (التصريحات الاجتماعية، التوظيف، اعداد الأجور)

16-حسن التسيير المالي والمحافظة على التوازنات المالية للبنك.

17-اعداد القوائم المالية بصورة واضحة تمكن البنك من الرفع من أدائه المالي.

18-الحرص على التسيير الجبائي وشبه الجبائي للبنك.

19-يعمل البنك على شمولية الأداء لامتلاكه حصة سوقية وتخفيضه للتكاليف وذلك لتكيفه مع التكنولوجيا واستيعابها.

20-يتم وضع خطط مستقبلية او استراتيجية لتحسين الربحية

21-يحرص البنك على ضمان سلامة الأداء من خلال اتخاذه لقرارات مدروسة ومشتركة.

22-يعمل البنك على تحسين الأداء من خلال الاستثمار في الكفاءات البشرية وتحفيز الأدوار.

23-يهتم البنك بالمحفظة الاستثمارية مع مراعاة المخاطرة والتنويع.

أثر نشاطات إدارة الموارد البشرية على الرضا الوظيفي لموظفي بعض البنوك في ولاية ميلة.

The impact of human resource management practices on the job satisfaction of employees in some banks in the Mila department

بوشلوش عبد الحليم، جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2– (الجزائر)،
abdelhalim.bouchelouche@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/27 تاريخ القبول: 2024/08/26 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

سَعَيْنَا من خلال هذه الدراسة إلى معرفة واقع إدارة الموارد البشرية ودرجة الرضا الوظيفي لدى موظفي البنوك في ولاية ميلة، وذلك من خلال خمسة نشاطات؛ تمثلت أساسا في: التوظيف، المكافآت والحوافز، التكوين والتدريب، الترقية والتقدم وآخِرُ نشاط تمثل في الاتصال والمشاركة.

لقد تَبَيَّن من خلال النتائج المتوصَّل إليها المستوى المتوسط الذي يميل إلى القوة فيما تعلق بتطبيق نشاطات تسيير الموارد البشرية في هذه البنوك، بالإضافة إلى الدرجة العالية للرضا الوظيفي لدى موظفيها، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة تأثير قوية وذات دلالة معنوية بين نشاطات تسيير الموارد البشرية والرضا الوظيفي، ولكنّ هذا التأثير يقتصر فقط على نشاطي التكوين والتدريب وكذا الاتصال والمشاركة، بينما لا يوجد أثر معنوي لكل من التوظيف، المكافآت وكذا لنشاط الترقية على الرضا الوظيفي.

كلمات مفتاحية: إدارة موارد بشرية، رضا وظيفي، تدريب، اتصال.

تصنيفات JEL: M50, M51, M52, M53, M54.

Abstract:

We aimed through this study to know the reality of the human management practices, as well as, the job satisfaction among the employees of some banks in Mila department, through five practices. That consisted mainly of: hiring, compensation, training, promotion, and communication and sharing.

The reached results have shown the average level of human management practices and the strong level of the job satisfaction, it also

indicated the existence of a strong and significant relationship between these practices and job satisfaction. However, we noticed that this effect is limited only to training and communication.
Keywords: Human Resource Management, Job Satisfaction, Training, Communication.
Jel Classification Codes :M50, M51, M52, M53, M54.

1. مقدمة:

إنّ الاتجاه نحو التركيز على رضا الفرد في العمل (الرضا الوظيفي) ضمن المقاربات الجديدة في تسيير وإدارة المورد البشري يُعزى ويُسند بشكل رئيسي إلى أنّ تقديم الخدمات (خاصة في القطاع البنكي) مرهون ومرتبطٌ حقيقةً بما يُقدَّم فعلا من خدمة وتسهيلات ويُسْرٍ في التعامل وأثناء التفاعل بين الموظف مقدِّم الخدمة والزبون المستفيد منها (المتلقي). وكنتيجة لذلك فقد أصبح الاهتمام بالأفراد وتحفيزهم والعمل على الاحتفاظ بهم هو العنصر الأكثر أهمية، بل هو العامل الحاسم إنْ تعلق الأمر بالقطاع البنكي أين يكون الانضباط التام في المعاملات هو الأساس، وبالتالي وجوب تحقيق مستوى مقبول جدا من الرضا الوظيفي لدى موظفي المؤسسة بهدف ضمان الاستمرارية في تقديم أحسن تعامل وأحسن خدمة وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية لا تُضاهى. إنّ هذه الأهمية يجب أنْ تَدفع المؤسسات البنكية إلى تبني واعتماد تطبيق أحسن النشاطات (الممارسات) في إدارة الموارد البشرية بُغية تحقيق وتعزيز الرضا لدى موظفيها ومن ثمّ اكتساب ميزة تنافسية فريدة من نوعها وصعبة التقليد والمجاراة. لذلك سوف نحاول ضمن هذا المقال دراسة أثر نشاطات إدارة الموارد البشرية على الرضا الوظيفي لموظفي البنوك (المؤسسات البنكية في ولاية ميلة) باعتبار الرضا الوظيفي خطوة أساسية بل هو من أهم مفاتيح تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات على اختلاف أنواعها، وذلك بالإجابة على إشكالية بحثنا والتي نصيغها في التساؤل الرئيسي الآتي:

- ✓ إلى أي مدى تؤثر نشاطات إدارة الموارد البشرية على الرضا الوظيفي لموظفي البنوك الجزائرية (المؤسسات البنكية في ولاية ميلة)؟

1. 1. فرضيات الدراسة: وللإجابة على إشكالية الدراسة تم اعتماد الفرضية الأساسية الآتية:

- ✓ لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين نشاطات إدارة الموارد البشرية والرضا الوظيفي لموظفي البنوك الجزائرية (المؤسسات البنكية في ولاية ميلة)؛

وهذه الفرضية نقسمها إلى فرضية صفرية (العدم) وفرضية بديلة كالآتي:

- ✓ الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنشاطات إدارة الموارد البشرية على الرضا الوظيفي لموظفي البنوك الجزائرية (المؤسسات البنكية في ولاية ميلة)؛
- ✓ الفرضية البديلة (H_1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنشاطات إدارة الموارد البشرية على الرضا الوظيفي لموظفي البنوك الجزائرية (المؤسسات البنكية في ولاية ميلة)؛

1. 2. أهداف الدراسة: سَعَيْنا من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

– تحليل واقع تطبيق نشاطات إدارة الموارد البشرية في البنوك الجزائرية، وسيرورة تطور هذه المفاهيم لديها؛

– إبراز أهمية إدارة الموارد البشرية في تحقيق رضا الموظفين، والوقوف على الواقع الحقيقي الذي يعيشه الموظف الجزائري في القطاع البنكي؛

– تحليل الأثر والعلاقة الموجودة بين نشاطات إدارة الموارد البشرية والرضا الوظيفي لموظفي البنوك الجزائرية؛

1. 3. منهجية وتبويب الدراسة: في إطار إعداد هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، وتبعا لذلك قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة عناصر، تم تخصيص العنصر الأول للتعرف على إدارة الموارد البشرية من حيث المفهوم والنشاطات وكذا التطرق للفرق الموجود بين السياسة، الممارسة والوظيفة، في حين استهدف العنصر الثاني المفاهيم المتعلقة بالرضا الوظيفي في المقام الأول، حيث تناول مفهوم الرضا الوظيفي وكيفية قياسه. أمّا العنصر الثالث والأخير فتم فيه دراسة وتحليل واقع إدارة الموارد البشرية ودرجة الرضا الوظيفي لدى موظفي البنوك في ولاية ميلة مع محاولة الوقوف على مستوى العلاقة والأثر القائم بين هذين المتغيرين، وبالتالي الإجابة على أسئلة الدراسة ومعالجة فرضياتها، وأخيرا تم تقديم بعض التوصيات التي من الممكن أن تشكل حلولا عملية قد تساهم في توجيه البنوك نحو التطبيق الجيّد لنشاطات إدارة الموارد البشرية.

1. 4. الدراسات السابقة:

سنتطرق إلى ثلاث دراسات ضمن السياق نفسه مع دراستنا بل إنّها قد تتقاطع معها أو تخدمها.

1.4.1. دراسة Rao وزملاؤه (2022) بعنوان "أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية عالية الالتزام على فعالية الموظفين غير الأكاديميين: الدور الوسيط للالتزام العاطفي والرضا الوظيفي"

هَدَفَ أصحاب هذا المقال إلى فحص العلاقة بين الموظفين غير الأكاديميين وخدمة دعم الطلبة من خلال تطوير نموذج مفاهيمي لدراسة تأثير الدور الوسيط للالتزام العاطفي والرضا الوظيفي على العلاقة القائمة بين ممارسات إدارة الموارد البشرية وأداء الموظفين غير الأكاديميين. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الموارد البشرية على تصوّرات الموظفين غير الأكاديميين للنتائج السلوكية كالالتزام العاطفي والرضا الوظيفي. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية إحصائيا بين الأداء غير الأكاديمي وخدمة دعم الطلبة.

2.4.1. دراسة Jelena وزملاؤها (2019) وهي مقال بعنوان "أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية على الرضا الوظيفي لموظفي قطاع البنوك في صربيا"

لقد كانت الغاية من هذه الدراسة تحديد درجة ومستوى فعالية ممارسات إدارة الموارد البشرية وكذا تحديد تأثير هذه الممارسات على الرضا الوظيفي لموظفي قطاع البنوك في دولة صربيا، بالإضافة إلى قياس مستوى الرضا لدى موظفي ذلك القطاع. كشفت نتائج هذه الدراسة عن مستوى عالٍ من الفعالية لجميع ممارسات إدارة الموارد البشرية. كما تم تحديد علاقة إيجابية وقوية بين فعالية إدارة الموارد البشرية والرضا الوظيفي. أوصت الدراسة في الأخير بتحسين نظام المكافآت والتعويضات المالية في القطاع البنكي، الأمر الذي سوف يزيد من مستوى رضا موظفي هذا القطاع.

3.4.1. دراسة Shamimul وزملاؤها (2018) بعنوان "تأثير نشاطات تسيير الموارد البشرية على الرضا الوظيفي: شهادات من البنوك التجارية الخاصة في بنغلاديش"

اعتمد أصحاب هذه الدراسة على خمس ممارسات لتسيير الموارد البشرية وهي: التوظيف والانتقاء، التدريب والتطوير، تقييم الأداء، المكافآت والتعويضات، التوازن بين الحياة الشخصية والوظيفية. وقد

كشفت نتائج هذه الدراسة أنّ الرضا الوظيفي لدى موظفي البنوك محل الدراسة يُعزى بنسبة كبيرة إلى ممارسات تسيير الموارد البشرية، كما أشارت الدراسة كذلك إلى وجود تأثير إيجابي بين تلك الممارسات والرضا الوظيفي. في حين تشير الدراسة إلى أنّ الأثر الكبير يعود إلى ثلاثة نشاطات على وجه الخصوص، وهي التوازن بين الحياة الشخصية والمهنية، المكافآت والتعويضات وكذا التوظيف والانتقاء. بينما يؤثر كل من التدريب والتطوير وكذا تقييم الأداء بدرجة أقل على رضا الموظفين.

نشير إلى أنّه من خلال الاطلاع على هذه الدراسات (وأبحاث أخرى)، استطعنا تكوين نظرة معمقة عن أهم نشاطات إدارة الموارد البشرية والتي تؤثر على الرضا الوظيفي، وبذلك استطعنا من جهة أولى؛ تكوين فكرة عن كيفية هيكلة دراستنا، ومن جهة أخرى؛ تكوين فكرة ممتازة عن كيفية بناء الاستبيان، ومع ذلك فقد تميّزت دراستنا عن باقي الدراسات السابقة من حيث كونها تركز على المورد البشري كمحور للعملية ككل، كما أنّها أول دراسة (في حدود علمنا) تقوم ببناء استبيان يكون مصمَّمًا على أساس الوثائق الداخلية للمؤسسات البنكية الجزائرية (بالأخص الاتفاقية الجماعية)، لذلك فعبارات الاستبيان كانت تعبّر بدقة عن صميم وحقيقة نشاطات إدارة الموارد البشرية في القطاع البنكي الجزائري.

2. إدارة الموارد البشرية: مفاهيم أساسية

نتعرض في هذا العنصر إلى أهم المفاهيم والتعاريف المقدمة لإدارة الموارد البشرية، ثم نتطرق إلى توضيح الفرق بين السياسة، الوظيفة والممارسة.

2. 1. مفهوم إدارة الموارد البشرية:

تتعدد التعاريف والمفاهيم المقدمة لإدارة الموارد البشرية حسب التيارات النظرية والتاريخية، وحسب المقاربة المعتمدة من طرف المسيرين والباحثين. فمن ناحية كونها وظيفة للتسيير يرى St-Onge وآخرون (2017)؛ بأنّ إدارة الموارد البشرية هي "دراسة جميع القرارات والأعمال التي تمس طبيعة العلاقة بين المؤسسة وموظفيها". ويؤكدون على أنّ العديد من النتائج المختلفة تتولد عن تسيير الموارد البشرية؛ ومن هذه النتائج نجد: الالتزام، القدرة، التوافق الداخلي والفعالية المالية (St-Onge, Guerrero,

(Haines, & Jean-Pierre, 2017, p. 5). الملاحَظ أنّ هذا التعريف يَعتبِر الموظفين كموارد تنظيمية لها قيمة وتساهم في تحقيق أهداف المؤسسة.

في إطار هذه الفكرة، يعتمد كل من Martory وCrozet (2016) على ثلاثة عناصر أساسية لتعريف تسيير الموارد البشرية، وهي: التسيير، الأفراد في مكان العمل، والمؤسسة. وبذلك يقدمان التعريف الآتي "تسيير الأفراد في العمل داخل المؤسسة" (Martory & Crozet, 2016, p. 1). نرى بأنّ هذا التعريف بسيط جدا في مفرداته ولكنّه شامل وواسع جدا من حيث المعنى.

في حين يرى Thévenet وآخرون (2015)، بأنّ تسيير الموارد البشرية يعني التحرك على هذه المستويات الثلاثة [نشاطات-أشخاص-زمن] بكيفية متناسقة للغاية. حيث يجب التحرك على مستوى النشاطات والأشخاص بصفة خاصة ولكن أيضا على مستوى الزمن. ففي بعض الأحيان يجب التخلي عن المثالية –في المدى القصير- والأخذ بعين الاعتبار للمستقبل البعيد (Thévenet, et al., 2015, p. 62). يشير هذا التعريف ضمنيا إلى مسألة التصرف بناءً على الأفراد وِفق الأهداف المنتظرة، ولكن أيضا يأخذ في الاعتبار مسألة تطوير النشاطات حسب الأفراد.

أخذا بعين الاعتبار العديد الجوانب التي يجب أن تتوفر، يرى Wilton بأنّ استخدام مصطلح تسيير الموارد البشرية يكون غالبا بطريقتين؛ إمّا لوصف أي مقاربة لتسيير الأفراد، بعبارة أخرى هو المصطلح الذي يغطي جميع النشاطات المتعلقة بتسيير الأفراد في العمل. وإمّا لوصف المقاربة المغايرة للمفهوم التقليدي لإدارة الأفراد، من حيث قدرتها على المساهمة في تعزيز الفعالية، وفي تحقيق التزام وتعبئة موظفي المؤسسة (Wilton, 2016, pp. 5,6). ومع ذلك، وكمجموعة من القواعد، الإجراءات والممارسات المجسدة من طرف الأطراف الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة فإنّ تسيير الموارد البشرية هو مجال واسع النطاق. ويستحق الاختصار والتوليف والدقة من أجل تقديم فهم شامل وعملي (Laroche & Salesina, 2018, p. 23).

من خلال المفاهيم المقدمة لإدارة الموارد البشرية وفي إطار هذه الدراسة التي لها صلة بقطاع الخدمات البنكية نقدم التعريف الآتي "إدارة الموارد البشرية هي المهمة، الوظيفة والسياسة التي تنجح في فهم

وتوظيف، ثم تدريب وتطوير، وكذا استغلال وإدماج الأفراد في مكان ومحيط العمل، ثم الحرص على المحافظة على هؤلاء الموظفين من خلال تحقيق رضاهم وحبّهم للعمل بما يحقق للمؤسسة البنكية ميزة تنافسية فريدة من نوعها".

2. 2. الفرق بين السياسة، الممارسة والوظيفة

تؤكد Ben Hassen (2011) على وجود ارتباك وخلط دائمين بين السياسات والممارسات، هذين المصطلحين المترابطين دون شك. فالسياسات؛ والتي تُسمى أيضا القواعد، الإجراءات أو الخطابات، تُعرَّف على أنّها مجموع القيّم والمبادئ الخاصة بإدارة الموارد البشرية. كما أنّ السياسات يمكن توثيقها وترجمتها إلى مواصفات ومعايير، وبالتالي إضفاء الطابع الرسمي عليها وفي بعض الأحيان تقنينها، ويتشكل نشاط إدارة الموارد البشرية من العديد من السياسات (Ben Hassen, 2011, p. 63). استنادا إلى بعض الباحثين فهناك تسع سياسات (Peretti, 2018)، في حين يرى Plane (2006) بأنّها أربع سياسات فقط وتتمثل في: سياسة التشغيل، سياسة المكافآت والأجور، سياسة التقييم وسياسة المشاركة (المالية والتنظيمية) (Plane, 2006, pp. 27,28).ومع أنّ نشاطات إدارة الموارد البشرية تمثل الجزء المشاهَد من هذه الوظيفة (التوظيف، التقييم، التكوين ...الخ) فإنّه يتم إنشاؤها ورسمها بما يتماشى مع الخيارات التسييرية الخاصة بالمؤسسة، وبالأخص ما تعلق بالاستراتيجية. وفي بعض الأحيان يمكن أن تكون في توافق أو في تضاد مع السياسات. في إطار هذه الفكرة يتم التفريق بين مجموعتين من نشاطات إدارة الموارد البشرية (Ben Hassen, 2011, p. 63):

- المجموعة الأولى تضم النشاطات المتعلقة بالحصول والمحافظة على الأفراد المؤهلين ذوي الجودة: التكوين، التقييم، الاعتراف، الانتقاء والتوظيف.
- المجموعة الثانية من النشاطات تهدف إلى زيادة وتشجيع اندماج وانصهار الأفراد ضمن أهداف ومصالح المؤسسة: تسيير الحياة المهنية، نظام المكافآت...

في السياق نفسه لهذه الأفكار واستنادا إلى Baret وVentolini (2012) فإنّ النشاطات تُبنى على دعامتين: تسيير الكفاءات (التوظيف، التكوين) والتحفيز (التقييم، المكافآت). في حين يشير

الباحثان إلى أنّ تسيير الحياة المهنية يُعتبر طريقة لبناء الكفاءات من حيث جانب التعبئة، وفي الوقت نفسه يُعتبر تحفيزا من جانب الترقية، وبذلك فإنّ تسيير الحياة المهنية يتموضع في الوسط بين هاتين الدعامتين مما يجعله من النشاطات المفتاحية لإدارة الموارد البشرية (Baret & Ventolini, 2012, p. 131).

من زاوية أخرى يرى Louart (2012) بأنّ إدارة الموارد البشرية هي أيضا نتيجة الفعل ورد الفعل بين العديد من الأطراف الفاعلة؛ داخليا (الإدارة العليا، إدارة الموارد البشرية، طاقم التشغيل وممثلي العمال)، وخارجيا (المنافسة، السلطات العمومية، الوصاية المالية، الشركاء الاقتصاديون أو المستشارون). يوضح هذا الكاتب بأنّ مساهمة هذه الأطراف تختلف حِدَّتها حسب كل مؤسسة وحسب الوضع الاقتصادي كذلك، كما أنّها تتحوّل إلى تكوينات محددة، أين يكون لها تأثير مهم جدا وفعّال على الخيارات والأنماط المعتمَدة في إدارة الموارد البشرية (Louart, 2012, p. 212).

من جهتهما يشير كل من Dietrich وPigeyre (2005) إلى أنّه يمكن تحديد العناصر المكونة لإدارة الموارد البشرية وذلك مهما كان السياق والواقع، حيث يعتمدان على أربعة عناصر: نشاطات التسيير، القواعد والتعليمات، سياسات تسيير المؤسسة والأطراف الفاعلة.

الشكل رقم 01: العناصر المكونة لإدارة الموارد البشرية

قواعد وتعليمات	**نشاطات التسيير**
القواعد القانونية، الاتفاقية الجماعية، اتفاقيات المؤسسة، اتفاقيات الفروع، مواصفات المنتجات، الإطار القانوني، أدوات إدارة الموارد البشرية	التوظيف، تنظيم العمل، التقييم، المكافأة، التكوين، التطوير والتنمية.
سياسات التسيير	**الأطراف الفاعلة المتعددة**
محددة من طرف استراتيجيات المؤسسة اعتمادا على: - **السياق الخارجي:** الأسواق، المنتجات، قطاع النشاط. - **السياق الداخلي:** أنماط التنظيم، مستوى التأهيل، وتيرة وروتين العمل، الثقافة السائدة	- **الداخلية** الإدارة، مصلحة الموارد البشرية، المسيرون، ممثلو العمال - **الخارجية** السلطات العمومية، النقابات،المستشارون، أصحاب الأوامر، المساهمون

المصدر: (Dietrich & Pigeyre, 2005, p. 17).

3. الرضا الوظيفي

يُجمع معظم الكتّاب على أنّ المؤسسات التي تجعل من موظفيها أهم أصولها هي التي تسود وتتفوق بالفعل. وأفضل طريقة لمعرفة مدى رضا الموظفين عن مؤسستهم هي طرح التساؤل عليهم من خلال إجراء تحقيق أو دراسة بخصوص هذا الأمر، حيث تُسلِّط نتائج التحقيق الضوء على مدى رضا الموظفين عن المؤسسة ورضاهم عن طرق الإدارة والتسيير. لذلك سوف نخصص هذا العنصر لدراسة هذا المفهوم.

3. 1. مفهوم الرضا الوظيفي

تعرضت أدبيات التسيير إلى العديد من التعاريف والمفاهيم المتعلقة برضا الموظفين. حيث يمكن أن يظهر الرضا في العمل على شكل حركية (نشاط) أو تقييم أو حالة عاطفية. وبصفة عامة يرتبط رضا الموظفين بما يمكن أن يستفيد منه وما يحس به العمال داخل العمل.

فالرضا الوظيفي يعكس ديناميكية (حركية أو نشاط)؛ إذا اعتبرنا أنّ الفرد يجب أن يتكيف باستمرار إذا كان يريد المحافظة على مستوى الرضا الذي يناسبه، وعلى ذلك يكون الرضا هو "نشاط لقدراته الشخصية من أجل التكيّف مع وضعية عمل محددة، أو من أجل تغييرها على حسب حاجاته الشخصية" (Moutte, 2010, p. 5). كما يمكن أن ينتج الرضا الوظيفي عن عملية التقييم؛ وهنا يقترح Locke تعريفا معتمدا في مجال التسويق حيث يرى بأنّ الرضا الوظيفي هو "حالة شعورية تلخص القيمة التي يحصل عليها الأفراد في العمل، والتي من خلالها يستطيع الفرد بلوغ وتسهيل بلوغ القيم التي سطرها في إطار عمله" (Bellaouaied, 2010, p. 12). وهنا يكون الرضا نتيجة الفرق بين القيم الشخصية للفرد وتصور هذا الفرد للعمل، بمعنى الفرق بين ما يجب أن يكون عليه العمل وما هو عليه فعلا. وفي الأخير فالرضا الوظيفي يمكن أن يكون حالة عاطفية. من هذا المنظور؛ فالرضا الوظيفي أو الرضا في العمل؛ يُنْظَر إليه على أنّه "حالة عاطفية إيجابية، ناتجة عن تقييم الفرد لعمله أو تقييمه لتجاربه في العمل" (Maghni, 2014, p. 82). أمّا Ripon فيحدد بدقة على أنّ "هذه الحالة العاطفية

نابجة عن الصلة بين ما ينتظره الفرد من العمل، وبين ما يتلقاه فعلا في العمل. فالرضا هو نتاج تجربة ملموسة للعلاقة النفسية بين الفرد ووضعية عمل معينة" (Masclet, 2000, p. 83).

إنّ شعور الرضا يتوقف على العلاقة المدركة بين ما يريده الفرد وما ينتظره من العمل وبين ما يوفره ويتيحه العمل حقيقةً، فعلى سبيل المثال: بالنسبة لبعض الأفراد؛ أنْ يكون العمل في بيئة معينة، أو مع أشخاص محددين، أو الحصول على امتيازات معينة (ترفيه، تقدير، مِنَح ...) كل ذلك يمكن أنْ يشكل رضاً لديهم (Bellaouaied, 2010, p. 12). وانطلاقا من الأعمال الأساسية التي قام بها Frederick Herzberg اتجه معظم الباحثين إلى تصنيف أسباب وعوامل الرضا في العمل إلى فئتين رئيسيتين: العوامل الداخلية (intrinsèques) والعوامل الخارجية (extrinsèques)؛ بالنسبة للعوامل الداخلية، فيتعلق الأمر بالمتغيرات المرتبطة بالعمل المُنْجَز وبالأخص أهمية العمل، الفائدة من العمل، درجة الاستقلال الذاتي، الشعور بالكفاءة ...الخ، أمّا العوامل الخارجية فهي تُعزى إلى المتغيرات المرتبطة ببيئة العمل، بحالة الأجر، العلاقات مع زملاء العمل، نمط الإدارة والتسيير...الخ. وعليه نقول أنّ الرضا الوظيفي يمثل نتيجة ما يشعر به الأفراد اتجاه أعمالهم أو اتجاه مختلف جوانب هذه الأعمال.

3. 2. دراسة وقياس الرضا الوظيفي

يمكن دراسة الرضا الوظيفي أساسًا بطريقة كلية (تكون النتيجة في هذه الحالة: راضٍ أم غير راضٍ بصفة عامة)، كما يمكن دراسته من خلال مختلف العوامل والسوابق التي تؤثر عليه. حيث أنّ دراسة السوابق تمثل ميزة خاصة للمؤسسة إذْ تمكنها من تحديد مختلف العوامل التي تحقق الرضا أو عدم الرضا، كما تسمح للمؤسسة من تشخيص الحالة حسب درجة تأثير كل عامل على حدة (Diane, 2005, p. 5).من الجدير بالذكر؛ الإشارة إلى أنّه يمكن قياس الرضا الوظيفي بطريقتين مختلفتين: الأولى تناوبية، معتمدة في بحوث الإدارة والتسيير وكذا البحوث التسويقية؛ وتم اعتمادها لقياس الرضا الوظيفي بطريقة شاملة دون الخوض في الجوانب الخاصة للعمل. أمّا الثانية فتقضي بقياس الرضا الخاص بالجوانب المختلفة للعمل بغية استخلاص مؤشر عام من خلال انحراف مجموع القيم. ضمن هذا الإطار؛ نرى بأنّ استعمال القياس الشامل ليس الأفضل في جميع الحالات حتى لو كانت أغلب البحوث تستخدمه؛ فعلى سبيل

المثال قد يكون الفرد راضٍ إجمالا عن العمل (توفر الأمن والأجر الملائم)، ولكنه لا يحب عمله في حد ذاته، وبالتالي سيكون سلوكه سلبيا اتجاه هذا العمل (مثال ذلك: عدم إتقان النشاطات الواجب القيام بها، القيام بتصرفات غير مقبولة اتجاه زملاء العمل، أو حتى اتجاه الزبائن). من أجل ذلك نعتقد بأنّ استخدام قياس متعدد الأبعاد سيكون أكثر سدادا. وعلى ذلك؛ نرى بأنّه من المهم جدا معرفة أوجه وعناصر (نشاطات وممارسات) إدارة الموارد البشرية التي لها الأثر المعنوي الأكبر على الرضا الوظيفي للأفراد وبالتالي الوقوف على تحديد أيٌّ من تلك العوامل هو الأكثر تأثيرا؛ ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة حسب الحالة.

4. الدراسة الميدانية

هدف هذا العنصر هو تبيان المنهجية التي اعتمدناها في إجراء الدراسة الميدانية وإعداد الاستبيان سواء من ناحية التصميم أو طرق القياس، وكذلك إجراءات توزيعه ومراحل تطوره، وبناء على ذلك تحليل النتائج المحصل عليها واختبار الفرضيات الموضوعة، ومن ثم محاولة الإجابة على أسئلة هذه الدراسة.

4. 1. إعداد الاستبيان وتوزيعه

من خلال الاطلاع على المادة العلمية التي تتعلق بإدارة الموارد البشرية والرضا الوظيفي، تمكنا من تطوير عبارات الاستبيان وبنوده بحيث يخدم أغراض دراستنا هذه، ونشير هنا إلى أننا استخدمنا أداتين للقياس في هذا الاستبيان، الأولى مرتبطة بنشاطات إدارة الموارد البشرية (تم بناؤها اعتمادا على الاتفاقية الجماعية للبنوك)، أمّا الأداة الثانية فتتعلق بالرضا الوظيفي (وهو استبيان Minnesota-Satisfaction-Questionnaireوذلك في صيغته المختصرة). وللإشارة فقد تم الاعتماد على سلّم ليكرت الخماسي Likert Scale سواء لقياس نشاطات إدارة الموارد البشرية أمْ الرضا الوظيفي.

4. 2. صدق الأداة وثباتها:

للتأكد من الصدق الظاهري للأداة المستخدمة في جمع البيانات الأولية، فقد قمنا بعرضها على عدة أساتذة مختصين في مجالات الإدارة والتسيير وكذا السلوك التنظيمي، بالإضافة إلى عرضها على عدة مهنيين ممارسين في قطاع البنوك. كما نؤكد على أنّه تم اختبار الصدق الذاتي (ثبات الأداة) بعد الانتهاء من جمع البيانات، وذلك من خلال حساب معامل (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي،

والذي كان يساوي 0,892 بالنسبة لمجال نشاطات إدارة الموارد البشرية، و0,860 بالنسبة لمجال الرضا الوظيفي، وهي نسب مقبولة جدا مقارنة بالحد الأدنى المطلوب في مثل هذه الدراسات.

4. 3. مجتمع وعينة الدراسة

نشير إلى أنّ توزيع واسترجاع الاستبيانات قد استغرق منّا أكثر من شهرين. حيث يمثل مجتمع الدراسة جميع موظفي البنوك المتواجدة في ولاية ميلة (وبالتحديد فقد تم توزيع الاستبيان في كل من: ميلة وسط، تاجنانت، شلغوم العيد، فرجيوة ورجاص)، وللإشارة فقد قمنا بتوزيع 121 استبيانًا، في حين تم استرجاع 91 استبيانًا، بينما تم استبعاد خمسة استبيانات كانت غير قابلة للتحليل. وعلى هذا كان مجموع الاستبيانات القابلة للتحليل يساوي 86 استبيانًا، وقد كانت الإجابات موزعة على أربعة بنوك هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (37 إجابة)، البنك الوطني الجزائري (26 إجابة)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (16 إجابة)، والقرض الشعبي الجزائري (7 إجابات).

4. 4. توزيع الموظفين حسب البيانات الشخصية:

تبين البيانات الشخصية للموظفين المستجوَبين خصائص هذه العينة حسب الجنس، السن، المستوى التعليمي وطبيعة المنصب. حيث يَظهر من النتائج المتحصل عليها بأنّ نسبة التمثيل بين الجنسين متقاربة، ولكن ببعض الزيادة لدى الذكور حيث بلغت النسبة 54,7 **%** من إجمالي المستجوَبين وهو ما يعكس فعلا واقع التوظيف في الإدارات الجزائرية بصفة عامة حيث تحتل المرأة مكانتها بالتساوي مع الرجُل فيما يخص الفرص المتاحة لمناصب الشغل وهذا يمكن أنْ يُعزى إلى انتهاج الدولة سياسة تفعيل دور المرأة في مختلف المؤسسات والمجالات، مع التركيز على فئة الشباب من حاملي الشهادات، ويؤكد ذلك مستوى السن والمستوى التعليمي لهذه الفئة؛ إذ تَركز العمر في الفئات الثلاث التي تُمثل مجال السن بين 25 سنة و55 سنة، حيث بلغت النسبة لهذه الفئات الثلاث مجتمعة 93% بالضبط من مجموع المستجوَبين، أمّا المستوى التعليمي فقد كان عند المستوى الجامعي بنسبة 65,1 %، متبوعا بمستوى الدراسات العليا بنسبة 16,3 %، وفيما يخص طبيعة العمل فقد تنوعت وظائف الأفراد المستجوَبين حسب كل منصب، بدءا من مكلف بالدراسات ووصولا إلى مدير وكالة.

4. 5. البيانات المتعلقة بنشاطات إدارة الموارد البشرية

بالنظر إلى النتائج التي تحصلنا عليها، فقد قُدر المتوسط الحسابي لمجال نشاطات إدارة الموارد البشرية بـ 3,40، وهو ما يدل على أنّ إدارة الموارد البشرية من وجهة نظر الموظفين هي في الدرجة المتوسطة، بل تميل إلى القوة، خاصة إذا علمنا أنّ فئة التقييم التي تدل على القوة تتمثل في (من 3,41 إلى 4,2) والملاحظ أنّ أغلب العبارات التي تخص إدارة الموارد البشرية تتجمع حول وسطها الحسابي، إذ بلغ الانحراف المعياري للمجال ككل 0,55، وهو ما يدل على وجود شبه إجماع لدى المستجوَبين على أنّ نشاطات إدارة الموارد البشرية المطبّقة على مستوى البنوك محل الدراسة تأخذ الدرجة المتوسطة بل تميل إلى القوة. وللمزيد من التفصيل نعرض نتائج مجال إدارة الموارد البشرية في الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: إجابات الموظفين حول نشاطات إدارة الموارد البشرية

التعريف	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم
التوظيف	3,40	0,77	متوسطة
المكافآت	3,14	0,85	متوسطة
الترقية والتقدم	3,34	0,70	متوسطة
التكوين والتدريب	3,68	0,72	عالية
الاتصال والمشاركة	3,43	0,75	عالية
مجال نشاطات إدارة الموارد البشرية	3,40	0,55	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

أظهر الجدول السابق أنّ هنالك درجة متوسطة في التقييم لكل من نشاط التوظيف، المكافآت وكذا الترقية والتقدم في المسار المهني، في حين حصل نشاط التكوين والتدريب على الدرجة العالية في التقييم وبأكبر وسط حسابي في المجال ككل حيث قُدّر بـ 3,68 وبانحراف معياري قدره 0,72، وقد كان متبوعا بنشاط الاتصال والمشاركة بوسط حسابي قدره 3,43 وانحراف معياري يساوي 0,75، مما يدل على تمركز إجابات الموظفين حول هذه الأوساط الحسابية، وهي قيم غير بعيدة عن نتائج مجال إدارة الموارد

البشرية ككل، مما يدل على حسن تطبيق هذه النشاطات لدى موظفي الوكالات البنكية محل الدراسة، وهذا على الأقل من وجهة نظر الموظفين المستجوَبين.

4. 6. البيانات المتعلقة بالرضا الوظيفي

فيما يخص هذه الدراسة فقد كانت درجة الرضا لدى الموظفين عالية (3,54 كمتوسط حسابي) وبانحراف معياري أقل من الواحد قُدّر بـ 0,72 مما يدل على تمركز إجابات الموظفين حول هذه الدرجة العالية للرضا الوظيفي، والجدول رقم 03 الموالي يوضح بالتفصيل إجابات الموظفين حول جميع عبارات مجال الرضا الوظيفي.

الجدول رقم 03: إجابات الموظفين حول الرضا الوظيفي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	إمكانية كوني فردا من المجموعة	3,54	1,08	عالية
2	الكيفية التي يتعامل بها المسؤول المباشر مع مرؤوسيه	3,62	1,10	عالية
3	كفاءة المسؤول المباشر في اتخاذ القرارات	3,72	1,05	عالية
4	الاستقرار والثبات في العمل	3,48	1,00	عالية
5	إمكانية مساعدة زملاء العمل في أداء وظائفهم	4,00	0,98	عالية
6	الأجر الشهري مقارنة بحجم العمل الذي أقوم به	3,37	1,14	متوسطة
7	الفرص المتاحة للتطور في العمل	3,36	1,14	متوسطة
8	ظروف العمل	3,32	1,14	متوسطة
9	كيفية إصغاء زملاء العمل لبعضهم البعض	3,55	1,08	عالية
10	الاعتراف الذي أتلقاه عندما أحقق العمل بأحسن طريقة	3,48	1,10	عالية
	مجال الرضا الوظيفي ككل	3,54	0,72	عالية

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

من النظرة الأولى نجد أنّ ثلاث عبارات فقط من بين عشر قد حصلت على الدرجة المتوسطة في التقييم، بينما حصلت سبع عبارات كاملة على الدرجة العالية في التقييم، ونخص بالذكر العبارة رقم 5،

حيث حصلت هذه العبارة على أعلى وسط حسابي في هذا المجال وهو 4,00 وبانحراف معياري قدره 0,98 وللإشارة فهي تتعلق بإمكانية مساعدة الزملاء بعضهم البعض، مما يدل على روح التضامن العالية الموجودة بين موظفي البنوك محل الدراسة. وقد كانت متبوعة بالعبارة رقم 03 والتي موضوعها كفاءة المسؤول المباشر في اتخاذ القرارات، حيث كان تقييمها عاليا بوسط حسابي قدره 3,72، في حين كان تقييم الموظفين للعبارة الثامنة والتي تخص الرضا عن ظروف العمل بشكل عام بدرجة متوسطة وبأصغر وسط حسابي في المجال ككل (3,32 كوسط حسابي)، وعند الحديث عن ظروف العمل يجب أن نشير إلى أنّ قطاع البنوك بشكل خاص يتميز بضغط كبير وحجم كبير للعمل المسنَد لكل فرد وعلى مستوى الوكالات البنكية، هذا بالإضافة إلى حساسية هذا القطاع. وبشكل عام أشارت نتائج هذا الجدول إلى المستوى العالي من الرضا الوظيفي الذي يتمتع به موظفو البنوك محل الدراسة.

4. 7. دراسة وتحليل العلاقة والأثر بين نشاطات إدارة الموارد البشرية والرضا الوظيفي

نحاول هنا دراسة وتحليل العلاقة والأثر القائمَيْن بين نشاطات إدارة الموارد البشرية والرضا الوظيفي، ومنه إثبات أو نفي الفرضية الرئيسية لهذه المداخلة.

الجدول رقم 04: نتائج الارتباط الثنائي بين مجال نشاطات إدارة الموارد البشرية والرضا الوظيفي

معامل الارتباط R	معامل التفسير R^2	معامل التفسير R^2 المعدَّل	مستوى الدلالة
0,546	0,298	0,290	0,000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

لقد أظهرت نتائج قياس العلاقة بين مجال نشاطات إدارة الموارد البشرية والرضا الوظيفي وجود علاقة ارتباط متوسطة وطردية بين المتغيرين، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين 0,54، وهو معامل ارتباط ذو دلالة إحصائية، ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الذي كان أقل من 0,05، بالإضافة إلى أنّ معامل التفسير يشير إلى أنّ 29,8% من مستوى الرضا لدى الموظفين مرجعُه إلى نشاطات إدارة الموارد البشرية.

الجدول رقم 05: تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير مجال إدارة الموارد البشرية على الرضا الوظيفي

النموذج		معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة t	Sig
		B	الخطأ المعياري	Bêta		
1	الثابت	1,146	0,408		2,811	0,006
	مجال نشاطات إدارة الموارد البشرية	0,706	0,118	0,546	5,972	0,000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

بالاعتماد على مخرجات الجدول السابق نشكل معادلة الانحدار. وللإشارة؛ نرمز إلى مجال نشاطات إدارة الموارد البشرية بالرمز (GRH) وهي المتغير المستقل، في حين يأخذ الرضا الوظيفي الرمز (ST) وهو المتغير التابع، فتكون المعادلة كالآتي:

$$ST = 0,706\ GRH + 1,146$$

ورياضيا نقول أنّه إذا تغير مجال نشاطات إدارة الموارد البشرية بوحدة واحدة فإنّ الرضا الوظيفي لدى موظفي الوكالات البنكية في ولاية ميلة يتغير بمقدار (0,706) وحدة، وهذا تغير كبير جدا، يؤكد وجود العلاقة الطردية والتأثير الكبير لمجال نشاطات تسيير الموارد البشرية على الرضا الوظيفي لموظفي البنوك محل الدراسة. وبالرجوع إلى الفرضية الرئيسية والتي تُجسد عدم تأثير نشاطات إدارة الموارد البشرية على الرضا الوظيفي، فإنّنا نقول بأنّ العكس هو الصحيح، بل إنّ هذا التأثير هو ايجابي (طردي) من حيث النوعية وشديد من حيث القوة، وعلى ذلك نرفض فرضية العدم ونَقبَل ونُثبت الفرضية البديلة.

4. 8. تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير نشاطات إدارة الموارد البشرية على الرضا الوظيفي

بما أنّ متغير إدارة الموارد البشرية يضم خمسة نشاطات، وبما أنّنا نسعى أيضا للحصول على نتائج أكثر دقة وتفصيلا، وبهدف الوقوف على الأهمية النسبية لتأثير كل نشاط على الرضا الوظيفي؛ سوف نستخدم تحليل الانحدار المتعدد لتوضيح الروابط والتأثيرات الموجودة بين النشاطات الخمسة لإدارة الموارد البشرية مع رضا الموظفين. وللإشارة، فإنّنا نرمز دائما للرضا الوظيفي بالرمز ST، وهو يمثل المتغير التابع.

بينما يكون التوظيف ممثلاً بالرمز RT، المكافآت بالرمز RW، الترقية والتقدم بالرمز PA، التكوين والتدريب بالرمز TR، وأخير الاتصال والمشاركة بالرمز CM، وهي المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم 06: تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير نشاطات إدارة الموارد البشرية على الرضا الوظيفي

النموذج		معاملات غير معيارية		معاملات معيارية	قيمة t	Sig
		B	الخطأ المعياري	Bêta		
1	الثابت	1.017	0.380		2.679	0.009
	التوظيف	-0.163	0.095	- 0.176	- 1.711	0.091
	المكافآت	0.163	0.094	0.194	1.726	0.88
	الترقية	- 0.030	0.099	- 0.029	- 0.305	0.761
	التكوين والتدريب	0.307	0.096	0.307	3.198	0.002
	الاتصال والمشاركة	0.450	0.094	0.472	4.777	0.000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

لقد بيّنت نتائج تحليل الانحدار المتعدد بأنّ كل من: التوظيف، المكافآت وكذا الترقية لا تؤثر في الرضا الوظيفي، حيث بلغ مستوى الدلالة (Sig) لكل منها على الترتيب القيم 0,091، 0,088 و0,761، وهي نسب تفوق بكثير مستوى المعنوية المعتمد في دراستنا والذي يساوي 0,05. بينما ينحصر التأثير في نشاط التكوين والتدريب، وكذا نشاط الاتصال والمشاركة. وللحصول على نظرة أوضح؛ نشكل معادلة الانحدار المتعدد لاختبار تأثير نشاطات إدارة الموارد البشرية على الرضا الوظيفي، ونشير هنا إلى أنّ النتائج تخضع إلى التوزيع الطبيعي كما أنّ الانحدار معنوي ولا يساوي الصفر. فكانت المعادلة كالآتي:

$$ST = 0{,}307\ TR + 0{,}45\ CM + 1{,}017$$

كما هو واضح فالنشاط الأكثر قوة يتمثل في الاتصال والمشاركة ويليه مباشرة نشاط التكوين والتدريب، وهذا أمر غاية في الأهمية والحساسية، خاصة إذا قُورن بنشاطي المكافآت والترقية. اعتمادا على هذا التحليل؛ نثبت التأثير لنشاطي التكوين والاتصال، وننفي التأثير للنشاطات الثلاثة الباقية والمتمثلة في التوظيف، المكافآت وكذا الترقية. وانطلاقا من حيثيات توزيع الاستبيان، نقول بأنّ هذه النتائج تؤكد فعلا

ما هو حاصلٌ في الواقع، حيث صرّح العديد من الموظفين عدم ثقتهم في إجراءات التوظيف، وفي كيفية منح المكافآت، ومنها كواليس الترقية والتقدم في المسار المهني.

5. خاتمة:

يمكننا القول بأنّ نتائج هذه الدراسة جاءت لتثبت التساؤل المطروح، وهو وجود علاقة ارتباط وأثر إيجابي لنشاطات إدارة الموارد البشرية على رضا موظفي البنوك في ولاية ميلة، ويَظهر ذلك من خلال العلاقة الطردية والأثر الكبير المثبتين بين مجال إدارة الموارد البشرية والرضا الوظيفي، لكنْ من المهم القول أنّ نتائج الدراسة أشارت أيضا إلى أنّ تحقيق هذا الرضا الوظيفي لا يتأثر بجميع نشاطات إدارة الموارد البشرية، بل يتأثر فقط بنشاطين اثنين، وهما التكوين والتدريب وكذا الاتصال والمشاركة. وعليه نأتي إلى عرض أهم النتائج والتوصيات التي يمكن أن نخرج بها اعتمادا على هذه الدراسة.

5. 1. النتائج: استنادا إلى معالجة خطة العمل الموضوعة لهذه الدراسة، يمكن أن نخلص إلى النتائج الآتية:

- ✓ هناك ممارسة حسنة لنشاطات إدارة الموارد البشرية على مستوى البنوك الناشطة في ولاية ميلة، حيث أظهرت النتائج المتوصل إليها التقييم المتوسط لمجال إدارة الموارد البشرية، بل إنّ هذا التقييم يميل إلى القوة أكثر منه إلى التوسط، خاصة ما تعلق بنشاطي التكوين والتدريب، وكذا الاتصال والمشاركة؛
- ✓ تؤثر نشاطات إدارة الموارد البشرية وتنعكس إيجابا على الرضا الوظيفي لموظفي البنوك في ولاية ميلة، ولكن نشير إلى أنّ تعزيز الرضا الوظيفي لا يتأثر بجميع النشاطات، بل يقتصر على اثنين منها فقط وهما: التكوين والتدريب وكذا الاتصال والمشاركة، في حين تم استبعاد كل من التوظيف، المكافآت والترقية من النتيجة لعدم معنوية التأثير؛
- ✓ أشارت هذه الدراسة إلى وجود خلل في تطبيق إجراءات التوظيف من جهة، وكيفيات الترقية والتقدم في المسار المهني وكذا في طريقة منح المكافآت من جهة أخرى، وللإشارة فإنّ هذه النشاطات تتم على مستوى مركزي بالدرجة الأولى، فمثلا فيما يخص التوظيف نجد أنّ مهمة الوكالات البنكية هي الاقتراح فقط، وحتى المديريات الجهوية فمهمتها تنحصر فقط في رفع الاحتياجات إلى الإدارة المركزية؛

- ✓ لقد كان الاتجاه العام للرضا الوظيفي لموظفي البنوك في ولاية ميلة عاليا وإيجابيا، الأمر الذي يشير إلى الأداء الجيد للموظفين، على اعتبار أن الرضا في العمل يؤدي إلى تقديم أفضل أداء؛

5. 2. التوصيات: بناءً على النتائج السابقة، فإنّنا نقدم التوصيات الآتية:

- ✓ نوصي بشدة البنوك العمومية (للإشارة فولاية ميلة لا توجد بها بنوك خاصة) على مراجعة طرق وكيفيات التوظيف، أو على الأقل الحرص الشديد على التطبيق السليم والشفاف لما تنص عليه الاتفاقية الجماعية والقوانين الداخلية المنظِمة لعمل البنوك؛
- ✓ ضرورة تركيز البنوك على نشاطات: التكوين والتدريب، وكذا الاتصال والمشاركة، والتي لها تأثير كبير على رضا موظفيها، مع ضرورة الاستثمار في هذا المستوى المرتفع من الرضا لدى الموظفين؛
- ✓ ضرورة تمكين جميع الموظفين من الدورات التدريبية والتكوينية، كُلٌ حسب منصبه، والإعلان عنها عند تنظيمها، خاصة تلك الدورات التكوينية المرتبطة أساسا بالمسار المهني للموظف، أي بالخصوص؛ تلك التي لها علاقة مباشرة بالترقية والتقدم في المسار المهني؛
- ✓ الحرص على الالتزام بكيفيات وصيغ الترقية والتقدم في المسار المهني، وكذا الالتزام بصيغ منح المكافآت، والتطبيق العادل والمنصف لتلك القواعد، خاصة ما تَعَلَّق بتنظيم المسابقات المهنية للترقية الداخلية، بحيث تُتاح فرصة المشاركة في هذه المسابقات لجميع من تتوفر فيهم الشروط دون استثناء.

6. قائمة المراجع:

Baret, C., & Ventolini, S. (2012). Capital Social et GRH. *Encyclopédie des ressources humaines*, pp. 131-147.

Bellaouaied, M. (2010). Le rôle médiateur de la satisfaction du personnel dans la qualité de service : vers un marketing interne-externe performant. *9th International Conference Marketing Trends.* Venice.

Ben Hassen, N. (2011). *Le développement de l'employabilité dans les organisations : une aide à la rénovation de gestion des ressources humaines et à l'accroissement de performances économiques et sociales : cas d'entreprises industrielles tunisiennes.* Gestion et management. Paris: CNAM de Paris.

Diane, B. (2005). Les déterminants de la satisfaction au travail et de l'intention de rester. *Cahier de recherche exploratoire du cours Instruments de recherche en gestion de projet, 2*(1), 1-27.

Dietrich, A., & Pigeyre, F. (2005). *La gestion des ressources humaines* (éd. 3ème). Paris, France: La Découverte.

Jelena, B., Ivan, B., & Isidora, L. (2019). Impact of HRM Practices on Job Satisfaction of Employees in Serbian Banking Sector. *Journal of Sustainable Business and Management Solutions in Emerging Economies, 24*(1), 63-76.

Laroche, P., & Salesina, M. (2018). *GRH et relations de travail: Fondements théoriques, enjeux contemporains.* Paris, France: deboek supérieur.

Louart, P. (2012). La communication et ses théories au regard de la GRH. *Encyclopédie des ressources humaines*, pp. 205-213.

Maghni, A. (2014, December). Satisfaction au travail, implication organisationnelle, et intention de départ volontaire : cas des techniciens de maintenance d'une entreprise de câblage. *European Scientific Journal, 10*(35), 80-92.

Martory, B., & Crozet, D. (2016). *Gestions des Ressources humaines: Pilotage social et performances* (éd. 9ème). Paris, France: DUNOD.

Masclet, G. (2000). *La dimension psychologique du management : Méthodologie pour l'étude des organisations.* Paris: Presse Universitaires de Septentrion.

Moutte, J. (2010). L'influence de la satisfaction au travail du personnel en contact sur la satisfaction du client dans les services. *9th International Conference Marketing Trends.* Venice.

Peretti, J.-M. (2018). *La gestion des ressources humaines* (éd. 22ème). Paris, France: Vuibert.

Plane, J.-M. (2006). *La gestion des ressources humaines* (éd. 2ème). Paris, France: ECONOMICA.

Rao, Z.R., Muhammad, A., Kashif, M., & Asad, A. (2022). Impact of High Commitment HRM practices on the Non-Academic Staff Performance: Mediating role of Affective Commitment and Job Satisfaction. *Journal of Business and Social Review in Emerging Economies, 8*(2), 393-404.

Shamimul, M. I., Jaynob, S., & Mahmudul, M. I. (2018). Influence of HRM Practices on Employee Job Satisfaction: Evidence from Private Commercial Banks in Bangladesh. *Global Journal of Management and Business Research: A Administration and Management, 18*(3), 16-22.

St-Onge, S., Guerrero, S., Haines, V., & Jean-Pierre, B. (2017). *Relever les défis de la gestion des ressources humaines* (éd. 5ème). Montréal, Canada: Chenelière éducation.

Thévenet, M., Cécile, D., Anne-Frençoise, B. (2015). *Fonctions RH : Politiques, métiers et outils des ressources humaines* (éd. 4ème édition). Paris, France: Pearson éducation.

Wilton, N. (2016). *An Introduction to Human Resource Management* (éd. 3TH). New York, USA: SAGE Publications.

إدارة المعرفة وأثرها على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

–دراسة حالة عينة من المؤسسات–

Knowledge Management and Its Impact on Corporate Social Responsibility- A Case Study of a Sample of Institutions -

بن دومة بن عمر*، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس (الجزائر)، benamarbben@gmail.com

عابد عبد الكريم غريسي، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس (الجزائر)، abdelkrim.abed@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام: 2024/08/05 تاريخ القبول: 2024/09/28 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص :

الهدف من هذه الدّراسة إبراز إدارة المعرفة وأثرها على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وذلك بالاعتماد على نموذج الاستبيان، الذي قمنا به على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية (38) مؤسسة، بوهران، ومعسكر، عن طريق مجموعة من العمليات الإحصائية باستخدام برنامج (*SPSS*).

توصلت هذه الدراسة إلى أنّ إدارة المعرفة تساهم في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية المتمثلة في البعد البيئي، البعد الاقتصادي، البعد الخيري والبعد الاجتماعي، وكان التأثير الأكبر في البعد الاقتصادي الذي كانت له علاقة ارتباطية أكبر مع إدارة المعرفة نظرا لقوة علاقته مع إدارة المعرفة.

كلمات مفتاحية: إدارة معرفة، مسؤولية اجتماعية للشركات، شركات جزائرية، استدامة، أخلاقيات أعمال.

تصنيفات JEL" D83, M14, L26, Q01.

Abstract:

The purpose of this study is to highlight the role of knowledge management and its impact on corporate social responsibility, based on a survey model conducted across a group of economic institutions (38 in total) in Oran and Mascara. The analysis involved various statistical

*المؤلف المرسل.

operations using SPSS software. The study found that knowledge management contributes to achieving the dimensions of social responsibility, which include environmental, economic, philanthropic, and social aspects. The most significant impact was on the economic dimension, which demonstrated the strongest correlation with knowledge management due to its robust relationship with it.

Keywords: Knowledge Management, Corporate Social Responsibility, Algerian Companies,Sustainability, Business Ethics.

Jel Classification Codes : D83, M14, L26, Q01

1. مقدمة:

التغيرات في واقع نظام الأعمال جعل المنظمات المعاصرة تدرك طبيعة التحولات، وتتفهم شدة المنافسة وتأثيرها، و تغيير مواقفها في ظل الاقتصاد الجديد "اقتصاد المعرفة"، ومن أبرز هذه التحولات الاهتمام المتزايد بالأصول اللاملموسة في خلق الابتكارات، الأمر الذي جعل "إدارة المعرفة" تعتبر من أهم الأساليب المستعملة في الإدارة الحديثة لتحقق المؤسسات أهدافها ، وبالتالي أصبح من الضروري تطبيق إدارة المعرفة في المؤسسة كأسلوب إداري يتماشى مع المتغيرات والمستجدات التي تحدث في العالم، وازداد اهتمام المؤسسات الحديثة اليوم بإدارة المعرفة وذلك بالنظر إليها على أنها أساس فاعل في عمليات الإبداع والابتكار، كما تساعد على تحقيق مزايا تنافسية تمكنها من التفوق على المنافسين وضمان بقائها وتطورها.

قديما كان يقع على عاتق المسؤولين في المؤسسات مسؤولية اجتماعية وحيدة و هي زيادة ما تحققه مؤسساتهم من دخل أقصى وما يتكون من ثروة لدى حامل أسهمها، أما في الوقت الحالي أصبحت المؤسسات المعاصرة التي تدرك تماما أنه لا يجب أن تكون جل اهتماماتها على زيادة الأعمال بل يجب أن تساهم في تحقيق المنفعة العامة، لتصبح مسؤولة اجتماعيا وتعمل على تحسين نوعية الحياة وتحسين صورة المؤسسة حتى يكون لها التزام اتجاه المجتمع، وتكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية في تحسين الخدمات التي تعمل المؤسسات على تقديمها للمجتمع، من خلال توفير فرص عمل حقيقية، وضمان سلامة العمال، والمساهمة في إفراز حلول للمشاكل الاجتماعية وبيان دور الحكومة في دعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

الإشكالية:

- ما هو أثر إدارة المعرفة على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؟

الأسئلة الفرعية:

- هل تؤثر إدارة المعرفة على البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية؟
- هل تؤثر إدارة المعرفة على البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية؟
- هل تؤثر إدارة المعرفة على البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية؟
- هل تؤثر إدارة المعرفة على البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

- تؤثر إدارة المعرفة على المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الفرضيات الفرعية:

- تؤثر إدارة المعرفة على البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تؤثر إدارة المعرفة على البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تؤثر إدارة المعرفة على البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تؤثر إدارة المعرفة على البعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهمية في كون موضوع إدارة المعرفة والمسؤولية الاجتماعية تتزايد أهميتها يوما بعد يوم، لتثير هذه الدراسة اهتمام الباحثين للقيام بدراسة أخرى مماثلة أو ذات علاقة وثيقة بموضوع البحث الحالي.

أهداف الدراسة:

- معرفة مدى مساهمة إدارة المعرفة في المسؤولية الاجتماعية؛
- التعرف على واقع إدارة المعرفة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

حدود الدراسة: الدراسة الميدانية تمثلت في (38) مؤسسة منها 23 مؤسسة عامة و 15 مؤسسة خاصة تقع بولايتي وهران ومعسكر(حيث لدينا 14 مؤسسة عامة في وسط مدينة وهران و 08 مؤسسات

خاصة تقع في المنطقة الصناعية التابعة لذات المدينة، أما ولاية معسكر فشملت الدراسة على 09 مؤسسات عامة تقع في وسط المدينة و 07 مؤسسات خاصة تقع في المنطقة الصناعية لذات المدينة) في الفترة الممتدة من شهر فيفري 2023 إلى غاية شهر ماي من ذات السنة، حيث سيتم دراسة أثر إدارة المعرفة على المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال نموذج الاستبيان.

الدراسات السابقة:

- دراسة (فرحي زينة، بوزيان غنية، 2017) بعنوان: "دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسة – دراسة حالة مؤسسة **BATIMETAL** عين الدفلى_ " هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسة وقد كانت الإشكالية كما يلي: ما دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء مؤسسة باتيميتال؟ وتم إعادة استمارة استبيان حيث تم توزيع 55 استمارة على عمال المؤسسة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسة إلى تحقيق الربح كما يكسبها علاقات جيدة مع عملائها وكذا تحسين سمعتها مما يؤدي إلى تحسين أدائها، ومنه الوصول إلى مكان تأهلها إلى المنافسة مع المؤسسات الأخرى.
- دراسة (**Preuss and Córdoba–Pachon** 2009) : منظور إدارة المعرفة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات

تستكشف هذه الدراسة العلاقة المعقدة بين إدارة المعرفة والمسؤولية الاجتماعية للشركات في بيئة الأعمال المعاصرة. مع مواجهة الشركات لضغوط متزايدة لتبني ممارسات مسؤولة اجتماعيًا، تتعمق البحث في كيفية استغلال التغيير التنظيمي، المدفوع بشكل أساسي بعمليات خلق المعرفة وصنع المعنى، لتعزيز مستوى المسؤولية الاجتماعية. من خلال إجراء مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بإدارة المعرفة، تحدد الدراسة المجالات الرئيسية داخل إدارة المعرفة التي تتعلق بشكل خاص بإدارة الآثار الاجتماعية والبيئية للشركة. يوفر هذا النهج إطارًا شاملًا لفهم كيفية دعم ممارسات إدارة المعرفة أو إعاقة التقدم نحو سلوك الشركات الأكثر مسؤولية. تشير النتائج إلى أنه من خلال مواءمة ممارسات إدارة المعرفة بشكل استراتيجي مع أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات، يمكن للشركات التنقل بشكل أكثر فعالية في تعقيدات المسؤولية الاجتماعية مع إمكانية تحقيق مزايا تنافسية في سوق يتزايد وعيه.

2. الجانب النظري:

1.2: إدارة المعرفة:

1.1.2. مفهوم إدارة المعرفة:

تم تعريف إدارة المعرفة من قبل عدة باحثين كما يلي:

إدارة المعرفة هي فن تحويل الأصول الفكرية إلى قيمة عمل ملموسة، وهي عملية تهدف إلى تعزيز إنشاء نظام شامل لتحديد واستغلال المعلومات المتاحة في مشروع معين (عليان، 2015، الصفحات 151-152) .كما أن إدارة المعرفة هي عملية مركبة تتضمن تخطيط وتنظيم ورقابة المعرفة وجميع جوانب رأس المال الفكري والعمليات والقدرات الشخصية، بهدف تحقيق أقصى تأثير إيجابي على الميزة التنافسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقه.. (طاهر، 2019، صفحة 43).

2.1.2. الأهمية من إدارة المعرفة:

تتمثل الأهمية من إدارة المعرفة فيما يلي: (مسلم، 2015، الصفحات 28-29)

- تعتمد فكرة الإبداع على تشجيع تدفق الأفكار بحرية، حيث تعتبر إدارة المعرفة أداة فعالة لتحفيز المنظمات على تعزيز القدرات الإبداعية لمواردها البشرية، مما يسهم في إنشاء معرفة قيمة وجيدة؛
- أداة لاستثمار رأس المال الفكري للمنظمة؛
- تنسيق الأنشطة المختلفة داخل المنظمة لتحقيق أهدافها؛
- تحديد المعرفة المطلوبة، توثيق المعرفة المتاحة، تطويرها، المشاركة بها، تطبيقها، وتقييمها ؛
- تعزيز قدرة المنظمة على الحفاظ على أداء منظم يعتمد على الخبرة والمعرفة، وتحسينه باستمرار؛
- تشجيع المنظمات على تحديث ذاتها لمواجهة التغيرات البيئية الغير المستقرة؛
- تبسيط العمليات وتقليل التكاليف من خلال التخلص من الإجراءات المعقدة أو غير الضرورية؛
- زيادة العائد المالي من خلال تحسين فعالية تسويق المنتجات والخدمات.

2.2. المسؤولية الاجتماعية :

1.2.2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

عرف المجلس الدولي للتنمية المستدامة سنة 2008 المسؤولية الاجتماعية بأنها: التزام منظمات الأعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، بما يشمل التعامل مع العاملين والمجتمع المحلي لتحسين جودة حياتهم. (بوسالم، يومي 14-15 فيفري 2012، صفحة 06).

المسؤولية الاجتماعية هي: المبادرة المخططة من قبل منظمات الأعمال في تلبية متطلبات الشراكة الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة، والتي تعتمد على المساهمة العقلانية والقائمة على قوة العلاقة بين منظمات الأعمال والمجتمع. يهدف ذلك إلى تحقيق توازن بين توقعات المجتمع من جهة، وخطط وبرامج منظمات الأعمال للبقاء والاستقرار والنمو من جهة أخرى (فلاق، 2019، الصفحات 48-49)

2.2.2.مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

تظهر مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فيما يلي: (الصيرفي، 2007، الصفحات 49-50)

- أولا: التشريعات الحكومية
- ثانيا: المنافسة
- ثالثا: التقدم التكنولوجي
- رابعا: الثقافة والتعليم
- خامسا: اتجاهات الإدارة
- سادسا: جماعات الضغط

3.2. إدارة المعرفة ومساهمتها في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

1.3.2. أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

تقتصر هذه الدراسة على أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية وهي:

1) البعد البيئي:

والمتمثل في المنافع والمزايا التي يرغب المجتمع الحصول عليها من المؤسسات الاقتصادية، ومسؤولية المؤسسة اتجاه البيئة التي تحيط بها، كذلك التوفيق بين نشاطات المؤسسة والحفاظ على الأنظمة البيئية، ولهذا فالمؤسسة تقوم بدراسات وجمع معلومات عن طبيعة منتجاتها واستهلاكها للموارد وكل ما يتعلق بالتلوث، وهذا ما تساهم فيه إدارة المعرفة من خلال توفير المعرفة والمعارف ذات القيمة والموثوقة للعاملين، وتحديد المساهمات البيئية لمنتجاتها وخدماتها وآثارها على البيئة إذ أنّ على كل فرد بالمؤسسة معرفة كل ما

يتعلق بالبيئة من قوانين ممارسة المؤسسة للنشاط في الجانب البيئي من أجل حماية البيئة والتقليل من التلوث والمحافظة على الصحة العامة والتقليص من الغرامات والرسوم المترتبة عليها والبحث عن أنجح الحلول والسهر على تطبيقها ونشرها في كافة فروع المؤسسة،. (قهواجي و بن حسان، يومي 14-15 نوفمبر 2016، صفحة 06)

2) البعد الاقتصادي:

من وجهة نظره، فإن المسؤولية الوحيدة لشركات الأعمال هي تعظيم الربح. وتتمثل المسؤولية الاجتماعية في تنفيذ شركات الأعمال للبرامج والأنشطة التي تسهم في تحقيق أهداف اجتماعية تتماشى مع الأهداف الاقتصادية .(نجم، 2015، صفحة 126)

إن تطبيق المعرفة الاقتصادية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في بعدها الاقتصادي يبدأ بتحقيق الربح، حيث يتيح للمؤسسة تغطية التكاليف المستقبلية. إذا لم تتمكن المؤسسة من تحقيق الأرباح، فلن تكون قادرة على الوفاء بأي مسؤولية اجتماعية أخرى. بالإضافة إلى تحقيق الربح للأطراف الأخرى المتأثرة بقرارات المؤسسة، تمكّن هذه المعرفة المؤسسة من فهم احتياجات المجتمع الاستهلاكية وتلبيتها، وتعظيم أرباحها التي تخصص نسبة منها لأسباب إنسانية والأعمال الخيرية، ودعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، هذه المساهمات تساهم في التنمية والنمو الاقتصادي. (مقري و يحياوي، يومي 23-24 فيفري 2011)

3) البعد الخيري أو الإنساني:

مدى مساهمة المؤسسة في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة، ويشير إلى مبادرات تطوعية غير إلزامية للمؤسسات تشرع فيها بشكل إنساني بموجب برامج تدريب ليس لها أي ارتباط بالعمل المباشر لعموم المجتمع أو الفئات الخاصة به كالشباب وغيرها، ويساهم توفير المعارف حول المجتمع التي تنشط فيه المؤسسة إلى معرفة احتياجات المجتمع أو فئات به، وتساهم هذه المعرفة في تجسيد البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية فتقوم المؤسسة بتقديم خدمات للمجتمع ، عن طريق المساهمة في حل مشاكله وتحسين جوانب الحياة ودعمها للمجتمع المدني .(الغالبي و كهدي، 2005، صفحة 51)

4) البعد الاجتماعي:

يتضمن هذا المستوى القوانين والأنظمة والتعليمات التي تضعها الدولة أو الحكومة، والتي يجب على المؤسسات الالتزام بها واحترامها، وإلا فإنها قد تواجه مشكلات قانونية. ضمن إطار هذه المسؤوليات، يمكن الإشارة إلى توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق، والمساهمة في تحسين العلاقات مع المستهلكين والموظفين، وتوفير شروط السلامة المهنية، ومنع الأضرار البيئية وحمايتها. (البرواري و البرزنجي، 2004، الصفحات 51-53)

3.الجانب التطبيقي:

1.3. طريقة وأدوات الدراسة:

أولا: تحديد مفهوم مجتمع وعينة الدراسة وطريقة جمع البيانات

1) تحديد مجتمع الدراسة وعينتها:

- مجتمع الدراسة: يتكون من بعض المؤسسات الاقتصادية.
- عينة الدراسة: تم اختيار عناصر من مجتمع الدراسة لجمع البيانات.

تم توزيع الاستمارات على الإطارات العليا في 40 مؤسسة اقتصادية منها 23 مؤسسة عمومية و 17 مؤسسة خاصة ، مدراء، رؤساء المصالح، وذلك من أجل الإجابة على استمارة البحث، حيث تم استرجاع 38 استمارة واستبعاد 02 نظرا لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبهذا استند على 38 استمارة كنموذج للدراسة.

2) طريقة جمع البيانات:

- الملاحظة: بناء على ما تمت ملاحظته من خلال زيارتنا الميدانية لعينة الدراسة.
- الاستبيان: هو المصدر الأساسي الذي استخدم لجمع المعلومات.

- استمارة الاستبيان: هي عبارة عن وثيقة تضم مجموعة من العبارات حيث يتم الإجابة عليها للتوصل إلى النتائج، وقد تم إعداد مجموعة من الاستبيانات والعبارات ومن ثم إعداد الاستبيان في شكلها النهائي، وبعد ذلك تم تقسيم أسئلة الاستمارة إلى ثلاثة محاور وهي كالتالي:

- الجزء الأول: يتضمن البيانات الشخصية والتي تتمثل في الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، وسنوات الخبرة.

- الجزء الثاني: ويتعلق بإدارة المعرفة، وتتكون من 09 عبارات.
- الجزء الثالث: حيث يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وتتكون من 22 عبارة قسمت إلى أربع مجموعات مثل في أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

الجدول رقم (01): تحليل ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité	
عدد العبارات	ألفا كرونباخ
35	0,764

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ معامل ألفا كرونباخ هو 0,764 أكبر من 0,6 مما يدل على ثبات أداة القياس وأن العينة المختارة صالحة للدراسة، حيث أنّ زيادة معامل ألفا كرونباخ يعني زيادة مصداقية البيانات وثبات الاستبانة ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة كما يزيد من تأكيد صلاحية أداة القياس.

ثانيا: تحليل البيانات واختبار الفرضيات وعرض نتائج الدراسة وتحليلها.

1) وصف خصائص عينة الدراسة:

- **متغير الجنس :**

الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة (حسب الجنس).

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية%
ذكر	30	%78,9
أنثى	8	%21,1
المجموع	38	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS.

من النتائج المتحصل عليها في الجدول والتمثيل البياني نجد بأن أغلب المستجوبين من جنس ذكور حيث بلغ عدد التكرارات 30 بنسبة مئوية بلغت 78,9% أما فيما يخص المزيد من جنس الإناث بلغ عدد التكرارات 8 بنسبة مئوية بلغت 21,1%.

- **متغير الفئة العمرية:**

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة (حسب الفئة العمرية)

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية%
من 20 إلى 29 سنة	7	%18,4
من 30 إلى 39 سنة	24	%63,2
من 40 إلى 49 سنة	6	%15,8
أكثر من 50 سنة	1	%2,6
المجموع	38	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS.

بالنسبة للفئة العمرية لأفراد الدراسة تبين من النتائج المتحصل عليها من المؤسسات محل الدراسة أن أعلى نسبة هي 63,2 %للفئة العمرية 30-39 سنة أما الفئات الأخرى فقد كانت على النحو التالي (20-29 سنة) بنسبة 18,4% أما فئة (40-49 سنة) بنسبة 15,8%، والأقل كانت الفئة العمرية الأكثر من 50 سنة حيث بلغت نسبتها 2,6%.

- **متغير المستوى التعليمي:**

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة (حسب المستوى التعليمي)

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية%
متوسط	2	%5,3
ثانوي	3	%7,9
ليسانس	27	%71,1
مستويات أخرى	6	%15,8
المجموع	38	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS..

توضح نتائج الدراسة أنّ المؤسسات المستجوبة أن عمالها مستواهم التعليمي ليسانس بنسبة بلغت 71,1% ثم بلغت نسبة المستويات الأخرى 15,8% والمستوى الثانوي بنسبة 7,9% والمستوى المتوسط بنسبة 5,3% في حين أن هذه المؤسسات لا يوجد عمال مستواهم التعليمي ابتدائي.

- **متغير سنوات الخبرة:**

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة (حسب سنوات الخبرة)

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	4	%10,5
من 5 إلى 10 سنة	12	%31,6
من 11 إلى 15 سنة	12	%31,6
أكثر من 15 سنة	10	%26,3
المجموع	38	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS.

يتضح لنا من خلال النتائج المتحصل عليها عن توزيع النسب حسب سنوات الخبرة للمسيرين المستجوبين كانت من5 إلى 10 سنوات بنسبة 31,6 % ونفس النسبة المئوية من 11 إلى 15 سنة، بينما بلغت أكثر من 15 سنة نسبتها 26,3% أما الفئة الأقل من 5 سنوات قدرت نسبتها المئوية 10%.

- **تحليل وتفسير نتائج الاستمارة:**

1) فيما يتعلق بمحور إدارة المعرفة:

الجدول رقم (06): التكرارات النسبية والمتوسطات الحسابية للانحراف المعياري لمحور إدارة المعرفة

العبارات	القياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الموافقة
تخصص المؤسسة وحدات خاصة مكلفة بمتابعة المعرفة الجديدة في مجال العمل	التكرار	22	8	4	4		4,26	1,032	موافق بشدة
	النسبة	57,9	21,1	10,5	10,5				

تسعى المؤسسة للحصول على معرفة من المصادر الخارجية	التكرار	18	13	6	1		4,26	0,828	موافق بشدة
	النسبة	47,4	34,2	15,8	2,6				
تهتم المؤسسة بمعرفة آخر النشرات	التكرار	17	18	3			4,37	0,633	موافق
	النسبة	44,7	47,4	7,9					
يسعى جميع الموظفين إلى البحث عن المعرفة	التكرار	2	9	11	12	4	82,2	1,087	غير موافق
	النسبة	5,3	23,7	28,9	31,6	10,5			
المؤسسة بتدوين تجارب وخبرات الموظفين وحفظها	التكرار	5	14	19			3,37	0,74	موافق
	النسبة	13,2	36,8	50					
تعتمد المؤسسة في تخزين المعرفة على الحاسبات وأنظمة المعلومات الخبيرة	التكرار	5	21	9	3		3,74	0,795	موافق
	النسبة	13,2	55,3	23,7	7,9				
تمتلك المؤسسة قدرا كافي من القدرات في إيصال المعرفة للأفراد العاملين	التكرار	6	25	6	1		95,3	0,655	موافق
	النسبة	15,8	65,8	15,8	2,6				
تستخدم المؤسسة الانترنت والبريد الالكتروني كأهم الوسائل لإيصال المعرفة للعاملين	التكرار	16	12	7	3		4,08	0,969	موافق بشدة
	النسبة	42,1	31,6	18,4	7,9				
تسعى المؤسسة إلى تطبيق المعرفة المتحصل عليها في الميدان	التكرار	22	10	3	3		4,34	0,938	موافق بشدة
	النسبة	57,9	26,3	7,9	7,9				

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ العبارة الثالثة التي تنص على أن "تهتم المؤسسة بمعرفة آخر النشرات والمعلومات التي تخص مجال عملكم" في المرتبة الأولى جاءت بأعلى متوسط حسابي قدره (4,37) وانحراف معياري يقدر بـ (0,633)، كما نلاحظ أنّ شدة الموافقة عليها كانت عليها موافق بنسبة 47,7% بتكرار 18 وتليها موافق بشدة بنسبة 47,4%.

فيما تحتل المرتبة الأخيرة العبارة الرابعة "يسعى جميع الموظفين إلى البحث عن المعرفة" بمتوسط حسابي (2,82) وانحراف معياري (1,087)، كما نرى أنّ شدة الموافقة عليها كانت غير موافق بنسبة (31,6) وتكرارها (12) ومنه نرى أنّ المؤسسات المستجوبة فئة كبيرة من موظفيها يسعون إلى البحث عن المعرفة.

2) فيما يتعلق بالبعد البيئي.

الجدول رقم (07): التكرارات النسبية والمتوسطات الحسابية

لعبارات	القياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الموافقة
تجمع مؤسستك معلومات حول طبيعة منتجاتها والمواد المستعملة فيها	التكرار	19	10	6	1	2	4,13	1,119	موافق بشدة
	النسبة	50	26,3	15,8	2,6	5,3			
توافق مؤسستك على المشاركة في تسطير برامج لحماية البيئة	التكرار	10	19	8	0	1	3,97	0,854	موافق
	النسبة	26'3	50	21,1	0	2,6			
تساهم مؤسستك في التقليل من التلوث والحفاظ على البيئة	التكرار	7	24	6	1	0	3,97	0,677	موافق
	النسبة	18,4	63,2	15,8	2,6	0			
تحترم مؤسستك قوانين البيئة للحدّ من التدهور البيئي	التكرار	10	23	5	0	0	4,13	0,623	موافق
	النسبة	26,3	60,5	13,2	0	0			
تستخدم مؤسستك تقنيات ملائمة لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والماء	التكرار	15	13	5	5	0	4	1,040	موافق بشدة
	النسبة	39,5	34,2	13,2	13,2	0			
حصلت مؤسستك قبلا على أحد المعايير البيئة	التكرار	19	7	5	5	2	3,95	1,293	موافق بشدة
	النسبة	50	18,4	13,2	13,2	5,3			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS.

يلاحظ من نتائج التحليل للجدول أعلاه أن العبارة الأولى "تجمع مؤسستك معلومات حول طبيعة منتجاتها والمواد المستعملة فيها" في المرتبة الأولى جاءت بأعلى متوسط حسابي قدره (4,13) وانحراف معياري يقدر بـ (1,119) بنسبة (50%) وتكرار قدره (19)، أي إجابات العينة كانت بموافق بشدة مما يدل على أن المؤسسة تهتم بجمع المعلومات حول طبيعة منتجاتها والمواد المستعملة فيها، بينما جاءت العبارة السادسة في المرتبة الأخيرة والتي تنص على "حصلت مؤسستك قبلا على أحد المعايير الدولية لحماية البيئة" بمتوسط حسابي (3,95) وانحراف معياري (1,293)، بنسبة موافق بشدة قدرها (50%) وتكرار (19) وهذا ما تم ايجاده من خلال البيانات المتحصل عليها.

3) فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي:

الجدول رقم (08): التكرارات النسبية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد للبعد الاقتصادي

العبارات	القياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الموافقة
تسعى مؤسستك إلى زيادة أرباحها الاقتصادية مع احترام قوانين المنافسة	لتكرار	20	14	4	0	0	4,42	1,683	موافق بشدة
	النسبة	52,6	36,8	10,5	0	0			
مؤسستك تحقق أرباح دون المساس بمستويات الأجور	التكرار	10	18	9	1	0	3,97	0,788	موافق
	النسبة	26,3	47,4	23,7	6,2	0			
تعمل مؤسستك على تحقيق أرباح بطرق شرعية	لتكرار	12	24	2	0	0	4,26	0,554	موافق
	النسبة	31,6	63,2	5,3	0	0			
تتميز إعلانات مؤسستك بالمصداقية عند الترويج لمنتجاتها وخدماتها	التكرار	15	18	5	0	0	4,26	0,685	موافق
	النسبة	39,5	47,4	13,2	0	0			
تراعي مؤسستك القدرات الشرائية عند تسعير منتجاتها	التكرار	7	15	6	9	1	3,47	1,33	موافق
	النسبة	18,4	39,5	15,8	23,7	2,6			
تستمع مؤسستك إلى شكاوى واقتراحات المستهلكين	التكرار	5	20	10	1	2	3,66	0,938	موافق
	النسبة	12,2	52,6	26,3	2,6	5,3			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS.

يلاحظ من الجدول أن العبارة الأولى حصلت على المرتبة الأولى والتي تنص على "تسعى مؤسستك إلى زيادة أرباحها الاقتصادية مع احترام قوانين المنافسة" بمتوسط حسابي قدره (4,42) وانحراف معياري يقدر بـ (1,683)، كما نلاحظ أنّ شدة الموافقة عليها كانت موافق بشدة بنسبة (52,6%) بتكرار (20) في حين تليها موافق بنسبة (36,8%) بتكرار (14) وجاءت في المرتبة الأخيرة العبارة الخامسة "تراعي مؤسستك القدرات الشرائية عند تسعير منتجاتها وخدماتها" بمتوسط حسابي (3,47) وانحراف معياري يقدر بـ (1,33)، وشدة الموافقة عليها موافق بنسبة (39,5%) وتكرارها (15) أي أنّ أغلبية المؤسسات المستجوبة تقوم بشكل كبير بمراعاة قدراتها الشرائية عند تسعير منتجاتها وخدماتها.

4) فيما يتعلق بالبعد الخيري:

الجدول رقم (09): التكرارات النسبية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للبعد الخيري

العبارات	القياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الموافقة
تقدم مؤسستك هبات لتدعم المجتمع المحلي كدعم طلاب الجامعات مثلا	التكرار	2	9	15	12		3,03	0,885	محايد
	النسبة	5,3	23,7	39,5	31,6				
تساهم مؤسستك على توفير مناصب عمل لذوي الاحتياجات الخاصة	التكرار	1	3	6	12	16	1,97	1,087	غير موافق بشدة
	النسبة	2,6	7,9	15,8	31,6	42,1			
تساهم المؤسسة في دعم الجمعيات الخيرية	التكرار	1	21	12	2	2	3,45	0,860	محايد
	النسبة	2,6	55,3	31,6	5,3	5,3			
تساهم المؤسسة في حل المشاكل التي تواجه العاملين والتخفيف من الأضرار التي تحل بالمجتمع.	التكرار	4	32	1	1	0	4,03	0,492	موافق
	النسبة	10,5	84,2	2,6	2,6				
تقدم مؤسستك تسهيلات لأداء مناسك الحج والعمرة	التكرار	11	15	8	4		3,87	0,963	موافق
	النسبة	28,9	39,5	21,1	10,5				

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه لعبارات البعد الخيري نلاحظ أنَ العبارة الرابعة التي تنص على "تساهم المؤسسة في حل المشاكل التي تواجه العاملين والتخفيف من الأضرار التي تحل بالمجتمع" تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4,03) وانحراف معياري (0,492)، وهذا بنسبة (84,2%) تكرارها (32) مما يدل على أن تساهم المؤسسات بشكل كبير في حل المشاكل التي تواجه العاملين والتخفيف من الأضرار التي تحل بالمجتمع، وجاءت العبارة الثانية في المرتبة الأخيرة والتي تنص على "تساهم مؤسستك على توفير مناصب عمل لأصحاب الاحتياجات الخاصة" بمتوسط حسابي (1,97) وانحراف معياري (1,087) بنسبة (42%) وتكرار (16) أي أنّ أغلب المؤسسات المستجوبة لا توافق بشدة على توفير مناصب عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.

5) فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي:

الجدول رقم (10): التكرارات النسبية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للبعد الاجتماعي

العبارات	القياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الموافقة
تعطي مؤسستك فرصة للموظفين لإكمال دراستهم لتوسيع معارفهم	التكرار	15	9	4	10	0	3,76	1,240	موافق بشدة
	النسبة	39,5	23,7	10,5	26,3	0			
تعمل مؤسستك على التصريح لدى مصالح الضمان الاجتماعي وتقديم الإعانات عند العجز والوفاة	التكرار	4	29	5	0	0	3,97	0,492	موافق
	النسبة	10,5	76,3	13,2	0	0			
توفر مؤسستك نظام أمن وصحة وسلامة مهنية	التكرار	11	24	3	0	0	4,21	0,577	موافق
	النسبة	28,9	63,2	7,9	0	0			
هل لدى مؤسستكم عيادة طبية	التكرار	13	12	6	7	0	3,82	1,111	موافق بشدة
	النسبة	34,2	31,6	15,8	18,4	0			
تلتزم مؤسستك توفير خدمات اجتماعية كوسائل النقل إلى موقع العمل	لتكرار	22	7	6	2	1	4,24	1,076	موافق بشدة
	لنسبة	57,9	18,4	15,8	5,3	2,6			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS.

من خلال الجدول لعبارات البعد الاجتماعي نلاحظ أن العبارة الخامسة حصلت على المرتبة الأولى والتي تنص على "تلتزم مؤسستك توفير خدمات اجتماعية كوسائل النقل إلى موقع العمل" بمتوسط حسابي (4,24) وانحراف معياري (1,076)، بنسبة (57,9%) تكرارها (22) بموافق بشدة وهذا ما يبين على أن كل المؤسسات المستجوبة تلتزم بتوفير خدمات اجتماعية كوسائل النقل إلى موقع العمل، فيما تحتل العبارة الأولى المرتبة الأخيرة والتي تنص على "تعطي مؤسستك فرصة للموظفين لإكمال دراستهم لتوسيع معارفهم" بمتوسط حسابي (3,76) وانحراف معياري (1,240) بنسبة موافق بشدة قدرها (39,5%) وتكرار (15) وليس هناك وجود لغير موافق بشدة كما هو موضح في الجدول أنّ المؤسسات المستجوبة تعطي فرصة للموظفين لإكمال دراستهم لتوسيع معارفهم بشكل عادي.

ثالثا: طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة

الجدول رقم (11): نتائج ارتباط محور إدارة المعرفة مع أبعاد المسؤولية الاجتماعية

أبعاد المسؤولية الاجتماعية	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد(R-deux)	مستوى الدلالة (sig)
البعد البيئي	0,506	25,6%	0,412
البعد الاقتصادي	0,613	37,6%	0,098
البعد الخيري	0,593	35,1%	0,140
البعد الاجتماعي	0,496	24,6%	0,451
المسؤولية الاجتماعية	0,466	21,7%	0,567

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول 11 أن نتائج التحليل أظهرت وجود ارتباط ملحوظ بين إدارة المعرفة وأبعاد المسؤولية الاجتماعية. من الواضح أن البعد الاقتصادي احتل المرتبة الأولى وحقق ارتباطًا قويًا مع محور إدارة المعرفة، حيث كانت قيمة الارتباط (0.613) بمستوى دلالة (0.098)، ومعامل التحديد ومعدل تفسير النموذج (37.6%). وهذا يدل على الدور الكبير الذي يلعبه البعد الاقتصادي مع محور إدارة المعرفة، مما يعني أن الشركات التي شملها الاستطلاع تعظم أرباحها وبالتالي تساهم مباشرة بنسبة منها في القضايا الإنسانية، وتدعم الأنشطة الاقتصادية، وتحقق الأهداف الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع الأهداف الاقتصادية، مما يؤكد العلاقة القوية بين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية وإدارة المعرفة في الشركات المبحوثة.

كما يظهر الجدول 11 أن البعد الخيري يحتل المرتبة الثانية، حيث بلغت قيمة الارتباط (0.593) بمستوى دلالة (0.098) ومعدل تفسير النموذج (35.1%)، مع معدل خطأ غير مفسر (64.9%) بسبب عوامل أخرى. وله ارتباط قوي مع محور إدارة المعرفة. وذلك لأن الشركات التي شملها الاستطلاع تهتم وتساهم في حل المشكلات التي تواجه الموظفين، وتخفيف الأضرار عن المجتمع، وتعمل على المساهمة في تطوير المجتمع وتحسين جودة الحياة. لذلك، تقدم هذه الشركات خدمات للمجتمع من خلال تحسين جوانب الحياة والمساهمة في حل مشكلاته وتقديم المساعدات الاجتماعية الخيرية.

علاوة على ذلك، من الواضح أن البعد البيئي جاء في المرتبة الثالثة، مما يدل على ارتباط جيد مع محور إدارة المعرفة، حيث كانت قيمة الارتباط (0.506) بمستوى دلالة (0.412)، مما يشير إلى تأثير

معتدل ومعامل تحديد (25.6%)، مع معدل خطأ غير مفسر (74.4%) بسبب عوامل أخرى. وليس ذا دلالة لأن مستوى الدلالة هو $0.412 > 0.1$، مما يشير إلى التزام الشركات المبحوثة بجمع المعلومات حول طبيعة منتجاتها والمواد المستخدمة، واحترام القوانين البيئية للحد من تدهور البيئة. وهذا ما تساهم به إدارة المعرفة من خلال توفير المعرفة القيمة والموثوقة للموظفين.

جاء البعد الاجتماعي في المرتبة الرابعة والأخيرة، حيث بلغت قيمة الارتباط (0.496) بمستوى دلالة (0.451) ومعدل تفسير النموذج (24.6%)، مع معدل خطأ غير مفسر (75.4%) بسبب عوامل أخرى. وهذا يعني أن هناك ارتباطًا بين إدارة المعرفة والبعد الاجتماعي، الذي يلعب أيضًا دورًا في تحسين رفاهية الموظفين، وتوفير الأمن الوظيفي والرعاية الصحية، مما ينعكس بشكل إيجابي على إنتاجيتهم وقدراتهم التقنية، بالإضافة إلى جذب الكفاءات.

أخيرًا، نلاحظ أن المسؤولية الاجتماعية للشركات، بأبعادها الأربعة، حققت ارتباطًا قويًا مع إدارة المعرفة، حيث بلغت قيمة الارتباط (0.466) بمستوى دلالة (0.567) ومعدل تفسير النموذج (21.7%)، مع معدل خطأ غير مفسر (88.3%). من خلال التحليل، نرى أنه كلما زاد اهتمام الشركات بإدارة المعرفة، زادت المسؤولية الاجتماعية للشركات أيضًا.

4. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أثر إدارة المعرفة على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بإبراز الدور الفعال الذي تلعبه على المسؤولية الاجتماعية وخاصة في ظل التحدّيات التي تواجه المؤسسات.

النتائج النظرية:

- تعتبر إدارة المعرفة أسلوب إداري حديث ظهر نتيجة الفكر الإداري وتماشيا مع التغيرات المستمرة التي تميز عصر المعرفة بهدف تدعيم المسؤولية الاجتماعية؛
- يتطلب تطبيق إدارة المعرفة توفير جميع عوامل النجاح المادية والبشرية، بما في ذلك اختيار أفراد ذوي كفاءة عالية ودعمهم، وتوفير بيئة مناسبة لهم للاستفادة القصوى من قدراتهم وخبراتهم لتحقيق النجاح.
- يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام المنظمة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه.
- تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية في: البعد البيئي، الاقتصادي، الخيري، والاجتماعي.

النتائج التطبيقية:

- أظهر البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية أقوى ارتباط بممارسات إدارة المعرفة؛
- وُجدت الأنشطة الخيرية كدعامة مهمة للثقافة المؤسسية بين الشركات المبحوثة؛
- رغم وجود جهود ملحوظة من قبل الشركات الجزائرية لتبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية، إلا أنه لا يزال هناك مجال كبير للتحسين وتوسيع هذه الجهود؛
- تلعب المسؤولية البيئية، وخاصة السياسات التي تهدف إلى تقليل التلوث، دورًا حاسمًا في تعزيز احترام الشركات وسمعتها؛
- لوحظ وجود ارتباط إيجابي (0.466) بين إدارة المعرفة وممارسات المسؤولية الاجتماعية بشكل عام.

توصيات الدراسة:

- يجب على الشركات الجزائرية إعطاء الأولوية للاستثمار في أنظمة إدارة المعرفة، مع التركيز بشكل خاص على البنية التحتية التكنولوجية لدعم هذه المبادرات؛
- هناك حاجة للاستفادة بشكل أفضل من المعرفة والأفكار والخبرات لدى الموظفين، وتعزيز ثقافة المشاركة
- يمكن أن توفر تطوير مؤشر وطني للمسؤولية الاجتماعية، مصمم ليناسب السياق الجزائري، إطارًا موحدًا للشركات لتقييم وتحسين ممارساتها؛
- يجب دمج أنشطة المسؤولية الاجتماعية كجزء أساسي من استراتيجية الشركات، وأن تتلقى نفس مستوى الاهتمام والموارد مثل الوظائف التجارية الأساسية الأخرى.

من خلال تنفيذ هذه الاقتراحات، يمكن للشركات الجزائرية تعزيز ممارسات إدارة المعرفة وجهود المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي المساهمة في التنمية المستدامة وتحسين المواطنة المؤسسية

5. قائمة المصادر والمراجع:

- شروق يوسف طاهر. (2019). مدخل إلى إدارة المعرفة (الإصدار 01). عمان: دار ابن النفيس للنشر والتوزيع.
- عبد الله حسن مسلم. (2015). إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات (الإصدار 01). عمان– الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع.

- عبود نجم نجم. (2015). أخلاقيات الغدارة في عالم متغير. القاهرة- مصر: دار منظمة عالية التنمية الإدارية.
- محمد الصيرفي. (2007). المسؤولية الاجتماعية للإدارة (الإصدار 01).مصر: دار الوفاء لدنيا للطباعة.
- ربحي مصطفى عليان. (2015). إدارة المعرفة (الإصدار 02). عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- محمد فلاق. (2019). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال. دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- نزار عبد المجيد البرواري، و أحمد محمد فهمي البرزنجي. (2004). استارتيجيات التسويق (المفاهيم، الأسس، الوظائف) (الإصدار 01). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- أبو بكر أحمد بوسالم. (يومي 14-15 فيفري 2012). المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. جامعة بشار.
- أمينة قهواجي، و حكيم بن حسان. (يومي 14-15 نوفمبر 2016). دور المسؤولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة. المؤتمر الدولي الثالث عشر .
- زكية مقري، و نعيمة يحياوي. (يومي 23-24 فيفري 2011). دلائل إسلامية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة – دراسة موازنة بين الإسلامي والوضعي-. الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي -حقائق ورهانات المستقبل-. الجزائر: غرداية.
- فرحي زينة، بوزيان غنية،(2017): دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسة -دراسة حالة مؤسسة BATIMETAL عين الدفلى. الجزائر الغربية. [جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة]. خميس مليانة، الجزائر. http://dspace.univ-km.dz/xmlui/handle/123456789/1538
- Preuss, L., & Córdoba-Pachon, J. R. (2009). A knowledge management perspective of corporate social responsibility. Corporate Governance :The international journal of business insociety, 9(4) ,517 - 527 https://doi.org/10.1108/14720700910985052

تكنولوجيا الإتصال الحديثة ودورها في ممارسة أنشطة العلاقات العامة

Modern communication technology and its role in practicing public relations activities

ط.د قندز كريم [*] ،مخبر الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت. الجزائر،
Kimok8864@gmail.com
د.أمال حمو زروقي ،مخبر الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت. الجزائر،
hammouzerouki@gmail.com

تاريخ الاستلام:2024/03/04 تاريخ القبول: 29/ 09 /2024 تاريخ النشر: 30/ 09 / 2024

ملخص:

أصبحت تكنولوجيا الإتصال الجديدة جزءا من البناء التنظيمي في المؤسسات ،وغدت تشكل أداة لتحسين صورة المنظمة،عن طريق انتهاج المنظمات أدوات إتصالية جديدة موجهة للجمهور تستشعر حاجاتهم ورغباتهم.مما نتج عنه أثراً فعالاً على الأنشطة التسويقية ومنها العلاقات العامة.

وتهدف الدراسة الى إبراز تأثير تكنولوجيا الإتصال الجديدة على أنشطة العلاقات العامة واستخدامها كأداة للاتصال والترويج لخدماتها ،وتوصلت الدراسة أن تكنولوجيا الجديدة وفرت لإدارة العلاقات العامة أدوات اتصال جديدة مثل: مواقع التواصل الاجتماعي، البريد الإلكتروني ،الموقع الإلكتروني للمنظمة ..الخ،وأعادت إنتاج وتشكيل خارطة عمل العلاقات العامة بما تحمل من مميزات كعالمية الانتشار،وسرعة الوصول،والتفاعل،وقلة التكلفة.

كلمات مفتاحيه: علاقات عامة، جمهور، مواقع تواصل اجتماعي، بريد إلكتروني.

تصنيف JEL: A19، z33، O3، M1، M3.

Abstract:

New communication technology has become part of the organizational structure in institutions, and has become a tool to improve the organization's image, by adopting new communication tools directed to the public that sense their needs and desires.

[*] المؤلف المرسل.

This has resulted in an effective impact on marketing activities, including public relations. The study aims to highlight the impact of new communication technology on public relations activities and its use as a tool for communication and promotion of its descriptive services. The study concluded that new technology has provided public relations management with new communication tools such as: social networking sites, e-mail, the organization's website, etc., and has reproduced and shaped the public relations work map with its advantages such as global spread,
Keywords: Public relations, audience, social media, new communication technology, email
JEL classification: A19,z33,O3,M1,M3

1.مقدمة

يتميز العصر الحالي بتغيرات كبيرة في مجال الاتصالات الجديدة وأجهزتها بحيث أصبح يسمى بعصر المعلومات،مما خلف أثراً فعالاً على جل النشاطات الإدارية و منها العلاقات العامة (العدوي، 2011، صفحة 282). إن العلاقات العامة،بمفهومها الجديد والمعاصر،هي إدارة العلاقات والروابط بين المنظمات المختلفة وجماهيرها كبيرة،وتقديم المشورة لإدارة المنظمات واستقطاب الموارد المالية، وتحسين صورة المنظمة والاهتمام بالشؤون المجتمعية العامة ،وإعطائها ميزة تنافسية (درة و نبيل خليف، 2010، صفحة 16).وتظهر أهمية تكنولوجيا الاتصال للعلاقات العامة من خلال حاجتها لوسيلة اتصالية سريعة متزامنة متطابقة مع تطورات ومهارات وقدرات العديد من فئات الجمهور المتعددة (الأمين، 2016، صفحة 141). وتعتبر عملية استثمار التكنولوجيا أو الاستفادة من التقنيات في بناء العلاقات أو إنشاء العلاقات العامة و التجارية الشخصية مع الجمهور من الإستراتيجيات الهامة في إدارة العلاقات العامة مع الجمهور (تاج، 2013، صفحة 192)' وأدت التطورات متصارعة لتكنولوجيا الاتصال كقناة اتصال،الى ضرورة إعادة النظر في الإستراتيجيات الاتصالية للعلاقات العامة في مختلف المؤسسات والمنظمات سواء كانت إنتاجية أو خدمية،وأشارت دراسات متعددة الى أن وظيفة العلاقات العامة كانت من أكثر الوظائف الإدارية تأثراً بتطبيقات تكنولوجيا الاتصال كأداة اتصال ولم يقتصر تأثيرها على مجال الدراسات الأكاديمية لعلاقات العامة كوظيفة إدارية و اتصالية وإنما امتد ليشمل ممارسة هذه الأنشطة في إطار الأنشطة الإدارية

التسويقية الأخرى (فرجاني، 2018، صفحة 62). كما أن التطور التكنولوجي قدم للعلاقات العامة خدمات عدة منها: البريد الكتروني، والمجموعات الإخبارية، والإعلان عبر الإنترنت، وقاعدة معلومات هائلة (هتيمي، 2015، صفحة 24)، فقد أصبحت تكنولوجيا الاتصال بمختلف منتجاتها شديدة التأثير على طبيعة النشاط اتصالي في العلاقات العامة ،وهذا ما دفع العديد من المؤسسات بإنشاء مواقع الكترونية لها على الشبكة الدولية للمعلومات،كي تصبح وسيلة جديدة من وسائل العلاقات العامة للتعريف بالمنظمة و ما تقدمه من خدمات ومنتجات (فرجاني، 2018، صفحة 62).

1.2الإشكالية:ومن خلال ما سبق ذكره ،نطرح التساؤل التالي:كيف أثرت تكنولوجيا الاتصال على أنشطة العلاقات العامة ؟

وللإجابة على الاشكالية نطرح الأسئلة الآتية:

1.ما هي أهم الأساليب الاتصالية الجديدة التي توفرها تكنولوجيا الاتصال الى ممارسي العلاقات العامة؟

2. ما تأثير تطبيقات تكنولوجيا الاتصال الحديثة على وظائف العلاقات العامة ؟

3. ماهي أهم فوائد واستخدامات التي أتاحتها تكنولوجيا الاتصال لممارسي العلاقات العامة ؟

1.2أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى:

1. معرفة أهم وسائل الاتصال الرقمي التي وفرتها تكنواوجياالاتصال لممارسي العلاقات العامة.

2. توضيح مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وابراز أهم خدماتها ومميزاتها.

3. محاولة إبراز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير أنشطة العلاقات العامة.

1.3.أهمية الدراسة:تستمد الدراسة أهميتها من المتغيرات التي تتناولها كونها تسعى الى ابراز طبيعة وجوهر العلاقة بين متغيري الدراسة وهما تكنولوجيا المعلومات والاتصال والعلاقات العامة والسعي الى تحقيق الترابط والتمازج الفكري والتطبيقي بينهما.

1.4.منهج الدراسة:لبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة تم الاعتماد أساسا على المنهج الوصفي و ذلك من خلال ابراز أهمية التكنولوجيا المعلومات الحديثة في تطوير أنشطة العلاقات العامة

ولتحقيق هذه الأهداف وللاجابة على التساؤل الرئيسي تقررتقسسيم الورقة البحثية الى

2. الإطار المفاهيمي للعلاقات العامة

في هذا المحور نحاول تقصي موضوع العلاقات العامة من خلال الوقوف على طبيعة العلاقات العامة. لكن قبل الدخول بشكل مباشر في الموضوع،لابد لنا في البداية من الوقوف على مصطلح الموضوع

2.1مفهوم العلاقات العامة: فالعلاقات العامة كما يظهر تتكون من مصطلحين هما:

1. علاقات: وتعني حصيلة الصلات والاتصالات التي تتوفر بين هيئة و الجماهير المتعاملة معها وباعتبارها هكذا فهي في اتجاهين ولها طرفين يتحكمان في هذه الصفات بحيث يتوفر قيامها على وجودهما (طبت، 2019، الصفحات 20-21).

2. عامة: أي الجمهور العام مثل أفراد الشعب او الجمهور الجزئي كجمهور الطلبة و المزارعين..ويقسم الجمهور الى عام و هوكافة المتأثرين بنشاطات واهداف المؤسسة و العكس صحيح،أما الجمهور الخاص فهو الجمهور الذي يرتبط بروابط مشتركة كجمهورالموظفين وركاب وسائل النقل و جمهور عملاء المؤسسات،أي أن مصطلح العامةهو الجمهورأو الناس،ويعد هذا المفهوم تحديد النطاق شمولية العلاقات (المشاقبة، 2014، صفحة 229).

وفيما يلي نورد أهم التعاريف الخاصة بالعلاقات العامة:

– عرفتها جمعية العلاقات العامة الفرنسية بأنها:"طريقة للسلوك وأسلوب للاعلام والاتصال يهدف الى اقامة علاقات مفعمة بالثقة والمحافظة عليها وتقوم هذه العلاقة على المعرفة والفهم المتبادل بين المنظمة والجماهير الداخلية والخارجية التي تتأثر بوظائف وأنشطة تلك المنظمة" (فاضل و زيدان، 2016، صفحة 77). لقد حصر هذا تعريف العلاقات العامة كنشاط الاتصالي الذي تقدمه لجماهيرها الداخلية و الخارجية،فالعلاقات العلاقات تبدأمن الداخل ولابد من تنمية علاقات جيدة من جمهور العاملين قبل البدء في أي نشاط خارجي.

أما **المعهد البريطاني** فعرفها بأنها:"الجهود الادارية والمخططة والمتواصلة لايجاد وصيانة وتدعيم التفاهم المتبادل بين المؤسسة ما و جمهورها) (الجوهري، 1997، صفحة 18).إلا أن هذا التعريف ينقصه

التركيز والتحديد، فهو لايتطرق الى طبيعة تلك الجهود،وعلى أية جهة من المؤسسة تقع مسؤوليتها،كما أنه لايوضح المقصود بجماهير المؤسسة،وقدأوضح التعريف ناحية مهمة حينما أكد بأن نشاط العلاقات العامة هو نشاط مخطط وهادف إلا أنه لم يبن كيفية تحقيق هذا الهدف.

وبالمقابل فاننا نجد أن التعريفات العربية للعلاقات العامة لم تختلف كثيرًا عن التعريفات الأجنبية ، فقد عرفها الدكتور **محمود محمد الجوهري** بأنها:"مسؤليات وأنشطة الأجهزة المختلفة في الدولة،ساسية و اجتماعية واقتصادية وعسكرية،للحصول على ثقة و تأييد جمهورها الداخلي والخارجي،وذلك بأخبار الصادقة والأداء النافع الناجح في جميع مجالات العمل وفقا للتخطيط العلمي السليم حتى يصبح عملها مرشدا وهاديا ومميزا في بناء الوطن ورسم سياسته في اطار ميثاقها الوطني " (جرادات و بنان هاتف، 2009، صفحة 22). في حين يرى **الدكتورهادي نعمان الهيتي** أن العلاقات العامة بأنها:"نشاط اداري يستعين بالاتصال بقصد بلورة انطباعات ايجابية عن الهيئة التي تتولى القيام بين العاملين فيها وبين المتعاملين أو الذين يحتمل أن يتعاملو مع الهئية اعتمادًا على تنظيم تفاعل اتصالي أساسه المعاني و المعلومات التي تحقق أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية" (موسى ب.، 2014، صفحة 16).

ونرى أن اختلاف تعاريف خاصة بالعلاقات العامة وتنوعها؛ينمُّ عن أهمية ممارستها حيث أن معظمها جاءت متفقة وبشكل كبير على أن العلاقات العامة نشاط يهدف الى تحقيق التعاون و التفاهم بين المؤسسة وجمهورها.

وفي ضوء هذا التحليل،يمكن القول بأن العلاقات العامة هي فعالية اتصالية تستند في عملها على الوظائف الادارية(البحث العلمي، الاتصال، التنسيق، التخطيط، التقويم) بهدف ايجاد الصلة بين المصدر(المؤسسة ،الفرد، هيئة) و المستقبل(الجمهور الداخلي والخارجي) في ضوء استخدام وسائل وأساليب الاتصال من أجل خلق صورة ذهنية ايجابية لدى المستقبل تجاه المصدر لتحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية ،خدمية.

2.2خصائص العلاقات العامة:

حدد بعض الباحثين خصائص العلاقات العامة فيما يلي (قنديل، 2020، الصفحات 12-13-14):

1. العلاقات العامة توجه برامجها الى كافة الجماهير،فهي لا تفرق بين فئة من الجماهير وأخرى بسبب الدين أو الجنس أو اللغة أو لمعتقدات.

2. العلاقات العامة ليست نوعا من السحر يشفي و يداوي العيوب وليست وظيفة للدفاع عن اخطاء المؤسسة،وإنما السمعة الحسنة التي تبنيها لا يمنكن بناؤها إلا مع مرور الزمن و عن طريق الاداء الطيب اولا و الاعلام الجيد عنه بعد ذلك.

3. العلاقات العامة وسيلة هامة لتدريب واعداد الجماهير لتقبل أفكار واراء جديدة بمسؤوليات مطلوبة.

4. العلاقات العامة هي همزة الوصل بين فلسفة المشروع والجمهور وهذا الاتصال ضروري لجعل الجمهور يتفهم انشطة المنظمة.

5. تسعى لتحقيق الرضا العام،وتحاول انتزاع وموافقة رضا الجمهور وإيصال السمعة الحسنة عن المنظمة (سرحان و عائدة، 2022، صفحة 38).

6.العلاقات العامة نشطا علمي قائم على التخطيط،وهذا يعني انها ليست نشاطا عشوائيًا،وليست نشاطا وقتيًا يبدأ حين تقع المؤسسة في أزمة و ينتهي بانتهاء الأزمة،وذلك لأن أنشطتها طويلة المدى ونتائجها بعيدة الأثر (البدي، 2015، صفحة 77).

7. العلاقات العامة نشاط مستمر وذات طابع وقائي و علاجي في نفس الوقت وأي نشاط له صفة الاستمرارية لابد من أن يكون مخططا أن يبنى العلم ويستهدف غايات،وأن يكون هناك أسلوب لقياس فعاليته و تعديله وفقا للظروف (قنديل، 2020، صفحة 12).

8. العلاقات العامة وظيفة اتصالية ذات تأثير متبادل حيث تعكس وجهة نظر الجماهير للإدارة العليا وتعكس وجهة نظر لكافة الجماهير المعنية من خلال استخدام كافة الرسائل والأشكال والقنوات للأساليب الاتصالية المتاحة للمؤسسة (الجرايدة، 2013، صفحة 152).

3.2. أهداف العلاقات العامة:

تحدد أهداف وظيفة العلاقات العامة في المنظمات المختلفة ترتكز على توجيه جهود ممارسيها في تحقيق الانسجام و التوافق المتبادل بين المنظمة وجمهورها بهدف الوصول الى الرضا لكلى من الطرفين وفيمايلي هذه الأهداف:

أ– الأهداف الاتصالية التي تسعى العلاقات العامة الى تحقيقهامع الجمهور الداخلي"العاملين بالمنظمة":

وتتمثل في (شعبان، 2008، صفحة 34):

1. بناء جسور من الثقة المتبادلة بين المنظمة و جمهور العاملين.

2. نشر الوعي بين العاملين و تعريفهم بدورهم و اهميتهم في كسب ثقة الجمهور الخارجي.

3. العمل على تدفق المعلومات الى جميع العاملين،التي توضح و تشرح كافة سياسات و خطط و قرارات الادارة –العليا بالمنظمة و تحديد وتعظيم دور العاملين في انجازها.

4. العمل على رفع الروح المعنوية للعاملين من خلال تنمية روح الولاء و الانتماء للمنظمة (صبيح، 2012، صفحة 77).

5. تنمية الرضا الوظيفي لدى العاملين بالمنظمة عن طريق (غباشي ن.، 2008، صفحة 52):

– تنمية مهارات الاتصال لديهم.

– عقد الدورات التدريبة المستمرة للارتقاء بمستوى أدائهم المهني.

– التعرف المستمر على مشكلاتهم و مقترحاتهم و توصيلها للأدارة العليا فالعلاقات العامة تمثل حلقة الوصل بين الادارة العليا و العاملين.

– تدريبهم على أستخدام التكنولوجيا الحديثة في العلاقات العامة لزيادة كفاءتهم الوظيفية.

ب– الأهداف الاتصالية التي تسعى العلاقات العامة الى تحقيقهامع الجمهور الخارجي:وتتمثل في (قحف، 1997، صفحة 29):

1. تحسين سمعة أو الصورة الذهنية لدى الجماهير عن المنظمة وذلك من خلال التقديم الجيد للمنشأة لهذه الجماهير و للمجتمع ككل مع شرح سياسات واهداف المنظمةلها.
2. استقطاب الكفاءات البشرية المتميزة و المناسبة للعمل بالمنظمة.
3. توفير معلومات للادارة عن الجماهير أو أطراف التعامل مع المنظمة.
4. شرح دور المنظمة في خدمة البيئة و المواطنين بصفة عامة (المغربي، 2020، صفحة 173).
5. كسب ثقة الجمهور الخارجي و تفهمه و تأييده و تعاونه بامدامه لمعلومات الصحيحة و الحقائق الازمة عن المنظمة من حيث الأهداف و الظروف والتحديات (السردي، 2011، صفحة 263).

3.فعالية تكنولوجيا الاتصال الحديثة في ممارسة العلاقات العامة

في هذا المحورنحاول تقصي موضوع تكنولوجيا الاتصال الحديثة ومدى فعاليتها على ممارسي العلاقات العامة من خلال الوقوف على مفهوم وسماتها وأ هم تطبيقاتها وأساليبها الاتصالية التي تستخدمها العلاقات العامة للتواصل مع جماهيرها المختلفة.

1.3 تعريف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال:

يعرف رولي Rowhey تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بأنها:"جمع و تخزين و معالجة وبث باستخدام المعلومات ولايقتصر ذلك على التجهيزات المادية أو البرامج ولكن بتصرف كذلك الى أهمية دور الانسان و غايته التي يرجوها من تطبيق واستخدام تلك التكنولوجيات والقيم و المبادئ الي يلجا اليها لتحقيق خبراته" (مصطفى و براهيم، 2020، صفحة 181).

وتعرف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بأنها:" مجموع التقنيات او الدوات او الوسائل او النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمنون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي،والتي يتم من خلالها جمع المعلومات و البيانات المسموعة و المكتوبة

أو المصورة أو المسموعة المرئية أو المرسومة أو المطبوعة أو الرقمية(من خلال الحاسبات الالكترونية) ثم تخزين هذه البيانات و المعلومات،ثم استرجاعها في الوقت المناسب،ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة أو مسموعة مرئية أو مطبوعة أو رقمية،ونقلها من مكان الى آخر و مبادلتها،وقد تكون تلك التقنية يدوية أو الية أو الكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال و المجالات التي يشملها هذا التطور" (صلاح و جابر السيد، 2020، صفحة 220).

ومن خلال هذه التعاريف يتبين أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي مجموعة من الأدوات التقنية الحديثة والمتطورة تعمل على جمع و تخزين و معالجة المعلومات واسترجاعها و ايصالها باستخدام تقنيلت الاتصال الحديثة.

2.3خصائص تكنولوجيا المعلومات و الاتصال :

ولذلك فقد تميزت هذه التقنية الحديثة بالعديد من الخصائص ونذكرمن بينها:

1. **التفاعلية:** فالمستخدم فيها كما أنه مستقبل وقارئ، فهو مرسل و كاتب ومشارك، فهي تلغي السلبية في الاعلام القديم (شاعر ح.، 2015، صفحة 67)

2. **اللاجماهيرية:**بمعنى أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه الى فرد واحد أو الى جماعة معينة،وليس الى جماهير ضخمة كما كان في الماضي،وتعني أيضا درجة تحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من المنتج الرسالة الى مستهلكها (عواج، 2019، صفحة 271).

3. **اللاتزامنية:**حيث يكون بامكان المستخدم ارسال واستقبال الرسائل في لأي وقت مناسب،وهو غير مطالب باستخدام النظام في الوقت نفسه (العلا، 2013، صفحة 120).

4. **الشيوع والانتشار:**أي قابلية الشبكة للتوسع والانتشار عبر مختلف مناطق العالم،وهذا ما يسمح بتدفق المعلومات عبر مسارات مختلفة مما يعطيها الطابع العالمي (عواج، 2019، صفحة 271).

5. **قابلية التحويل:**وهي قدرة وسائل الإتصال على نقل المعلومات من وسيط الى آخر كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسالة المسموعة الى رسالة مطبوعة والعكس (صديق، 2014، صفحة 170).

6.**سهولةالاستخدام**:حيث تتسم بسهولة وبساطةالتشغيل،ومنأمثلة ذلك:الفيديو،الفاكس،أجهزة الكمبيوترو الانترنت. (محمد، 2009، صفحة 04).

3.3 فوائد تكنولوجيا الاتصال الحديثة على وظائف العلاقات العامة:

ويمكن إيجاز الفوائد التي يحققها استخدام تكنولوجيا الجديدة و تطبيقاتها لوظيفة العلاقات العامة بمنظات الأعمال في النقاط الآتية (درار و الدناني، 2020، صفحة 124):

1. تسهم في تعزيز العلاقات التفاعلية مع وسائل الاعلام،حيث أنها تسمح للمنظمة امكانيات التواصل الفوري وتوفير أية معلومات مطلوبة،بأشكالها المتعددة سواء كانت صورة أو نصوص أو فيديو أو غير ذلك من المواد الاعلامية.

2. تلعب دورا بارزا في الترويج و التسويق لخدمات و منتجات المنظمة،مما يوفر لها جهدا وقتا و تكلفة عليها و على دوائر العلاقات العامة.

3. تعد شبكة الانترنت مصدرا خصبا وداعما للعلاقات العامة في المنظمة يمكن الاعتماد عليها في توفير المعلومات وإحصائيات،وغير ذلك من المواد الاعلامية.

4. تسهم في التنبؤ بحدوث الأزمات قبل وقوعها،من خلال المتابعة المستمرة لتوجهات وردود الفعل المحيطة بالمنظمة،حتى يتم مواجهتها.

5. تساعد ممارسي العلاقات العامة في التعرف على اتجاهات الجمهور الداخلي و الخارجي للمنظمة بأساليب متعددة وفورية،مثل خدمات البريد الالكتروني أو المواقع الالكترونية ،وغيرها من الخدمات.

6. تلعب دورا بارزا في إيصال المعلومات الصحيحة للجمهور ،سواء من خلال النشر على موقع المنظمة أو من خلال النشرات الاخبارية الالكترونية الدورية وغير ذلك من التطبيقات.

7. تسهم في التسويق للمنظمة،وتعزيز سمعتها على المستويين المحلي و الدولي،لاسيما في ظل تميزها بتخطيها للحواجز الجغرافية و الثقافية،ولهذا تعتم المنظمات بالنشر على الشبكة بلغات متعددة.

4.3 تطبيقات تكنولوجيا الاتصال الحديثة على ممارسي العلاقات العامة.

مع تعدد وسائل الاتصالية في مجال العلاقات العامة،شهد العصر الحديث تقدما ملحوظا في وسائل اتصالية أخرى أكثر فاعلية وسهولة. وسوف نستعرض فيمايلي عدد من الأساليب والوسائل الحديثة التي وفرتها تكنولوجيا الاتصال الجديدة والتي يمكن لممارسي العلاقات العامة تطبيقها والإستفادة منها في تفعيل استراتيجيات وآليات الإتصال المرتبطة بالجمهور وبالبرامج و الحملات التي ينفذونها.

1.4.3وسائل الإتصال بالجمهور المستخدمة في العلاقات العامة من خلال تطبيقات تكنولوجيا الاتصال الحديثة(الانترنت):

ويتجلى بوضوح تأثير تكنولوجيا المعلومات في العلاقات العامة عند الحديث عن أبرز تطبيقات هذه التكنولوجيا وهي:

1. **الإنترنت** :

فالانترنت تقدم لمهنة للعلاقات العامة التكنولوجيا اللازمة لإشباع حاجتها الى الاتصالات التفاعلية والمزدوجة والمتكافئة بين المنظمة وجماهيرها و الوصول الى العلاقات العامة التفاعلية وتفيد العلاقات العامة من التكنولوجيا سواء في انشاء موقع للمنظمة ولإثراء المواقع الخاصة أثناء الأزمات لشرح وجهات نظر المنظمة و العمل المبكر لإحتواء الأزمة (البكري، 2015، صفحة 56). وتساهم الإنترنت في تحقيق الأهداف التي تصبو إليها العلاقات العامة وهي (البكري، 2015، صفحة 55):

1. تحسين الصورة الذهنية للمنظمة والتعرف على صورتها الحقيقية من خلال ما ينشر من قبل وسائل الإعلام أو المنافسين أو الجمهور.
2. تسهيل إجراء البحوث عن طريق المقابلات عبر الشبكة.
3. تسهيل عملية جمع وتحليل البيانات وأراء الجماهير النوعية والرأي العام.
4. إستخدام البريد الالكتروني كوسيلة اتصال داخلي وخارجي.
5. وضع أجندة اهتمامات المنظمة بحيث تعكس احتياجات الجمهور و صولا الى التوافق بين سياسة المنظمة والرأي العام والجمهور.

6. استخدام قواعد البيانات للحصول على المعلومات وكتابة التقرير.

2. الموقع الالكتروني للمنظمة:

ويمكن للمؤسسة السياحية والفندقية إنشاء موقع الكتروني خاص بها، يحوي العديد من الوسائل والرسائل بغرض الوصول الى الجمهور المستهدف،يجب على أدارة العلاقات العامة العمل على تصميم موقع المؤسسة داخل شبكة الانترنت ويتم الاعلان عن عنوان هذه المواقع؛ليتيح فرصة أمام الجمهور المختلف لزيارته والإطلاع على ما فيه من المعلومات والبيانات والأخبار عن المؤسسة وخدماتها (العجل، درويش، و آخرون، بدون سنة، صفحة 101).

3 . البريد الالكتروني:

وساهم الدور الحيوي الذي يلعبه البريد الالكتروني في إرسال و إستقبال الرسائل و المعلومات في نقل رسائل العلاقات العامة مثل توزيع البيانات الصحفية،وأخبار المنظمة،والنشرات الإلكترونية،بالإضافة الى إمكانية إرسال الرسائل الإخبارية لعدد من الجماهير المستهدفة،حيث يتم إستخدامه بشكل متزايد كوسيلة للإعلام عن المنتجات أو الخدمات التي تقدمها المنظمة (فرجاني، 2018، صفحة 66).

4 . مواقع التواصل الاجتماعي:

وتلعب مواقع التواصل الاجتماعي دورا مهما في نقل الأخبار و التعليقات والأراء ووجهات النظر بكل ما يحدث في البيئة المحيطة،ولذلك أصبحت هذه المواقع ذات أهمية فعالة لإدارت العلاقات العامة مما جعل هذه الإدرات مجبرة على استخدامها كوسيلة من وسائل اتصالها بجماهيرها،فمواقع التواصل الاجتماعي لديها القدرة على تجميع الأشخاص وتوجيههم نحو موضوع ما او قضية محددة في شكل احتفال او تظاهرة أو احتجاج أو غير ذلك منّ أشكال التعبير و التعامل (درار، و الدناني، 2020، صفحة 138).

وهكذا نجد أن العلاقات العامة يمكن أن تمارس عبر تطبيقات تكنولوجيا الاتصال من خلال أليات وتقنيات متطورة تستلزم إلمام بالعلاقات العامة بهذه التقنيات الحديثة.

2.4.3الخدمات التي حققتها تكنولوجيا الاتصال الحديثة لممارسي العلاقات العامة:

وعلى الرغم من الاختلاف بين الباحثين حول إيجابيات وسلبيات وأدوار وأهمية الأنترنت إلا أن هناك إتفاقاً على أن تكنولوجيا الاتصال الحديثة أصبحت وسيلة اتصالية لازمة بالنسبة للمنظمات وبما أن الوظيفة الأساسية للعلاقات العامة هي بناء العلاقات بين المنظمة وجماهيرها فأن الإنترنت تقدم للعلاقات العامة وسيلة عالية التفاعل لأداء هذه الوظيفة. وتتمثل أهم الخدمات فيمايلي (البكري، 2015، الصفحات 56-57):

1. ومن خلال تطبيق الاتصالات التسويقية المتكاملة حيث تعد العلاقات العامة عنصرا رئيسيا بها تتوائم العلاقات العامة مع البيع المباشر حيث يسهل الإنترنت هذه العملية بالمقارنة بين المنتجات وأسعارها لإختيار الأفضل للمستهلك بسهولة.

2. البحوث التسويقية: من خلال إجراء البحوث العلمية المعروفة للتعرف على أراء الجمهور المستهدف واهتماماتهم،بالإضافة الى ذلك إجراء مجموعات المناقشة المتعمقة.

3. خدمة العملاء بهدف تدعيم القرار الشرائي للمستهلك و الإجابة على تساؤلاته. وهناك الاتصالات التي تجريها وتدعمها العلاقات العامة داخلياً مع عملائها و جمهورها الداخلي عن طريق استخدام التكنولوجيا أيضا باستخدام الشبكة في التواصل الداخلي عن طريق الأنترنت.

4. تدعيم مبيعات المنتج من خلال تقديم معلومات عن المنتج ومن ثم توصيله بالمسئول عن البيع الشخصي.

5. البحث عن المعلومات في عدد كبير من الوسائل سواء في الكتب أو الدوريات أو تقارير أو مواقع حكومية.

6. تستفيد العلاقات العامة من جمهود تنشيط المبيعات حيث يمكن استخدام موقع المؤسسة في خلق علاقة طويلة المدى بين المؤسسة وجماهيرها المستهدفة من اجل توجيه الرسائل الاتصالية مباشرة لهم لتوضيح العروض الخاصة المقدمة من المؤسسة.

4. تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على ممارسي العلاقات العامة:

تمكنت العلاقات العامة من خلال توظيف تطبيقات تكنولوجيا الحديثة التواصل مع جماهيرها محليا و عالميا وتقديم أعمالها،و يمكن إبراز أهم تأثيرات تكنولوجيا الاتصال الحديثة على أنشطة العلاقات العامة كالآتي

1.4أهمية تكنولوجيا الاتصال الحديثة لممارسي العلاقات العامة:

وتبرز أهمية تكنولوجيا الاتصال الحديثة لممارسي العلاقات العامة في النقاط التالية:

1. تأثرت المنظمات بتكنولوجيا الاتصالا و المعلومات،وشمل تأثيرها العلاقات العامة؛ بوصفها أحدى المهن الإتصالية في أي منظمة؛ حيث أسهمت هذه التكنولوجيا في تطوير أساليبها ووسائلها،كما أسهمت في التأثير في جماهيرها (سليمان ر.، 2009، صفحة 36)

2. ومن جهة فالتكنولوجية الحديثة للاتصالات أتاحت فرصة توفير معلومات وبيانات حديثة للجماهير وكذلك سرعة إعداد النشرات والرسائل الإخبارية وإعداد قوائم الأتصال بالبريد وتجهيز بيانات مسح اتجاهات الجماهير وكل ما يدخل في ممارسة أنشطة العلاقات العامة (موسى ب.، 2014، صفحة 41).

3. كما ساهمت التكنولوجيا بتطوير العلاقات العامة وزيادة كفايتها وتسهيل أنماط اللإتصال عن طريق شبكة المعلومات الدولية والأقمار الصناعية، المر الذي وافر عملية الوصول الى دول العالم كافة (صالح، 2017، صفحة 107).

4. كما أثرت كذلك على طريقة الإتصال،التي تعد جوهر نشاط العلاقات العامة،فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات بمختلف منتجاتها شديدة التأثير على طبيعة النشاط الإتصالي في العلاقات العامة ويتجلى هذا التأثير في وسائل الاتصال،وهوية جمهور المنظمة،وسرعة الإتصال وأساليبه،وشكل الرسالة ومضمونها،ورجع الصدى،وكيفية تصنيف المعلومات وإدارتها (العدوي، 2011، صفحة 283).

5. أن العلاقات العامة باستخدامها تكنولوجيا الاتصال الحديثة نقلت جماهير المنظمات الى مرحلة الجمهور النشط و المتفاعل حيث تقدم الانترنت للعلاقات العامة الوسيلة المثالية للوصول الى فئات

الجمهور المستهدف وتقدم أيضا الوسيلة الفعالة للدخول في حوار مع هذه الجماهير (بكري، 2015، صفحة 56).

6. وانعكست التطورات التكنولوجية الرقمية المتلاحقة على مجال ممارسة المنظمات لأدوراها الإتصالية،وأصبح لزاما على ممارسي العلاقات العامة توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لإدارة سمعة الشركة،ويعد موقع الإنترنت الخاص بالمنظمة وحساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي أحد أبرز أدوات الاتصال الرقمي الجديد لإدارة سمعة المنظمة وعلامتها التجارية وإدارة العلاقة مع الجماهير (سرحان و عائدة، 2022، صفحة 86).

7. ويتضح تأثير تكنولوجيا الاتصال و المعلومات في العلاقات العامة ،عند ممارستها عبر الوسائط المتعددة التي تتمثل في مجموعة تطبيقات الحاسوب التي يمكنها تخزين المعلومات بأشكال متعددة،وتشمل على النصوص والأصوات والرسومات والصور الثابة منها والمتحركة ،واستخدام هذه المعلومات وعرضها بطريقة تفاعلية وفقا لمسارات يتحكم فيها المستخدم،وتعتمد على الرقمية،والذاكرة البصرية،وتكنولوجيا الضغط،والذكاء الإصطناعي وأشعة الليزر و الأقمار الصناعية (صالح، 2017، صفحة 101).

8. استفادت إدارت العلاقات العامة في المنظمات الحديثة من ثورة الاتصالات و المعلومات بصورة ملموسة؛ حيث ساعدها ذلك على التطوير والتنويع في برامجها التي تقدمها عادة على مستوى المنظمة داخليا،وعلى مستوى جمهور المنظمة في الخارج،كما استفادت من التسهيلات التي أصبح يتمتع بها الجمهور في مجال الإتصالات،وامتلاكهم معظم هذه الوسائل،وهذا خلق فرصة للتواصل (سليمان ش.، 2009، صفحة 24).

9. قامت العديد من المؤسسات سواء كانت حكومية أو خاصة بانشاء مواقع الكترونية لها على الشبكة الدولية للمعلومات،كي تعد اداة جديدة من أدوات العلاقات العامة للتعريف بالمنظمة وما تقدمه من خدمات ومنتجات،ولتشجيع الجماهير الداخلية و الخارجية على التواصل مع المنظمة الكترونيا من أجل تنمية علاقات مستمرة معها و الحفاظ عليها (فرجاني، 2018، صفحة 62).

2.4 و عن تأثير توظيف وسائل تكنولوجيا الاتصال الحديثة في انجاز وظائف العلاقات العامة،ثمة أربع وظائف مميزة ومتداخلة في ممارسة العلاقات العامة وهي:

1. البحث: للتعرف على التطورات والأساليب و الطرق و المنتجات أو الخدمات المنافسة فضلا عن أراء الجمهور و المنافسين و المجتمع.حيث تشكل عملية البحث على شبكة الأنترنت من الأساليب المهمة في طرق جمع المعلومات والبيانات عن جماهير المنظمة واتجاهاتهم وميولهم و الصورة الذهنية لديهم عن المنظمة (باقرموسى، 2014، صفحة 43).

ويمكن للمنظمات الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعية في مجال البحث من خلال تعليقات الجمهور على ماتنشره المنظمة والاستفادة من أرائهم و مقترحاتهم في تطوير الخدمات والمنتجات،إضافة الى ان هذه التعليقات والاقتراحات تزود الشركات ببيانات ثرية و متنوعة عن الجماهير و التي تساعد في تطوير الخدمات المقدمة مستقبلا بشكل يلبي احتياجات ورغبات تلك الجماهير (سرحان و عائدة، 2022، صفحة 87).

2. الاتصال: توفر هذه الشبكة الإتصال الرقمي سواء كان الكترونيا(عن طريق البريد الإلكتروني أو عن طريق الهاتف)،وتتميز هذه الطريقة بالسرعة الفائقة و الكفاءة العالية والإستخدام الحر و الفعال في نقل الرسائل الإتصالية لنشاط العلاقات العامة دون الإهتمام بعامل الزمن او الحجم أو المسافة (باقرموسى، 2014، صفحة 43)

3. التخطيط: التخطيط في العلاقات العامة هو عملية وضع الأهداف افستراتيجية بشكل قابل للقياس،ويتضمن التخطيط صياغة الأهداف الإجرائية التي تمكن من بلوغ الأهداف افستراتيجية،وصياغة الإستراتيجيات التي تستخدم لإنجاز الأهداف.لذا يمكن لإدارة العلاقات العلاقات أن تدمج وسائل الاعلام الاجتماعي ضمن خططها الاستراتيجية لما لهذه الوسائل من إمكانات جيدة في تحقيق أهداف العلاقات العامة،وأبرز هذه الأهداف تحقيق الفهم المتبادل بين المنظمة والجمهور،وبناء علاقات مثمرة بينهما والحفاظ عليها (جفال، 2021-2022، صفحة 212).

4. التقويم: يساعد تقويم أنشطة العلاقات العامة في توفير معلومات وتغذية راجعة عن الخدمات التي تقدمها برامج العلاقات العامة،ويمكن لممارسي العلاقات العامة تقويم البرامج والأنشطة باستخدام وسائل الاعلام الاجتماعي من خلال:تحليل آراء الجمهور و تحليل تفاعلات الجمهور مع المنظمة و الخدمات المقدمة،إضافة الى تحليل ردة فعل الجمهور على تلك البرامج من خلال تعليقاته ومقترحاته عليها (سرحان، و عائدة، 2022، صفحة 87).

5. خاتمة:

من خلال ماسبق ذكره، نجد أن استخدام العلاقات العامة لتكنولوجيا الاتصال الحديثة ساعد على القيام بالأعمال الإدارية بسهولة من تخطيط واتصال وتقويم وتحقيق العديد من المزايا مع امكانية حفظ البيانات والمعلومات دون تلف واستقبال ألاف الرسائل في أي وقت وارسال الى عدد كبير من الجمهور الى جانب تقديم خدمات على مدار24ساعة بالإضافة الى سهولة البحث عن أي معلومة تحتاجها المنظمة،وهو مايحقق للعلاقات العامة السرعة والإنجاز والدقة والسهولة،كما وفرت لإدارت العلاقات العامة في المنظمات الأعمال وسيلة حديثة ومتطورة في تعريف الجماهير بالمنظمة وبالخدمات والمنتجات التي تقدمها،ودفعهم وتشجيعهم على التواصل معها من خلال الموقع الإكتروني للمنظمة،أومواقع التواصل الإجتماعي،البريد الإلكتروني ،والعمل على إقامة وتنمية التواصل من خلال علاقات تقنية إلكترونية دائمة مع الجماهير المنظمة الداخلية و الخارجية،وتميزت العلاقات العامة عبر وسائل الاتصال الحديثة بالحرية المتاحة في نشر ما ترغب بنشره من مواد إعلامية،فضلا عن طبيعة الجمهور المستهدف الموجه إليه الرسالة الإعلامية.

1.5 النتـــــائـــــــج:من أهم النتائج المتوصل اليها نذكر مايلي:

1..وفرت وسائل التطور التكنوجي إمكانات التفاعل ،فقد أتاحت شبكات التواصل الاجتماعي امكانات للتفاعل(المشاركة،التعليق،الإعجاب.أستكلاعات الرأي ،الأسئلة..وغيرها).

2. إن التطور التكنولوجي المتسارع وفر لممارسي العلقات العامة فرصا كبيرة وتحديات مختلفة ،مما حتم على ممارسي العلاقات العامة التمتع بروح الابداع و الابتكار لتحقيق اهداف المؤسسة.

2. وفرت تكنولوجيا الاتصال الحديثة للعلاقات العامة إمكانية الإستفادة من جمهود تنشيط المبيعات حيث يمكن استخدام موقع المؤسسة في خلق علاقة طويلة المدى بين المؤسسة وجماهيرها المستهدفة.

3.أن تكنولوجيا الاتصال الحديثة أعادت إنتاج وتشكيل خارطة عمل العلاقات العامة بما تحمل من مميزات كعالمية الانتشار،وسرعة الوصول،والتفاعل،وقلة التكلفة.

4.أن العلاقات العامة باستخدامها تكنولوجيا الاتصال الحديثة نقلت جماهير المنظمات الى مرحلة الجمهور النشط والمتفاعل.

7.المراجع

1.7.قائمة المراجع باللغة العربية

1. ا.الجرايدة ,ب .ع .(2013) .*إدارة العلاقات العامة* الطبعة الأولى .(عمان ,الأردن :دارأسامة للنشروالتوزيع.

2. الجوهري ,م .(1997) .اتجاهات حديثة في العلاقات العامة .مصر :مكتبة أنجلو.

3. السردي ,م .ا .(2011) .لاتصال و العلاقات العامة،ط .1عمان،الأردن :دار ثراء للنشر و التوزيع.

4. .العلا ,م .ع .(2013) .العلاقات العامة في ضوء الإعلان وتكنولوجيا الإتصال .مصر ,مصر : دار العلم والإيمان.

5. المشاقبة ,ب .ع .(2014) .عمان،الاردن :دار أسامة للنشر و التوزيع.

6. المشهداني ,م .ج .(2017) .لعلاقات العامة في المؤسسات السياحية،ط .1عمان،الأردن :دار أمجد للنشر و التوزيع.

7. المغربي ,م .ا .(2020) .الإتصال التنظيمي .éd)الطبعة الأولى .(القاهرة ,مصر :دار حميثرا.صبيح ,أ .(2012) .*استراتيجية العلاقات العامة والإعلام بمصلحة الجمارك* .القاهرة ,مصر :دار النهضة العربية.

8. صديق ,خ .(2014) .الإعلام الجديد .éd)الطبعة الأولى .(عمان ,الأردن :دار الإعصار العلمي.

9. نزار عوني البدي. (2015). دارة العلاقات العامة وتنميتها (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار دجلة.

10.باقر موسى. (2014). الصورة الذهنية في العلاقات العامة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دارأسامة.

11.تقرورت محمد. (2009). أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير الخدمات السياحية. ملبتقى وطني حول السياحةو التسويقي السياحي في الجزائر الامكانيات والتحديات التنافسية يومي 25-26 أكتوبر2009 (صفحة 03). جامعة قالمة،الجزائر: قالمة.

12.حسين محمود هتيمي. (2015). العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار أسامة.

13.خالد درار،، و عبد الملك الدناني. (2020). لعلاقات العامة الأسس النظرية و الممارسة المهنية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دإرأسامة.

14.رحمة شريفة رحمة الله سليمان. (2009). دور الإتصال والعلاقات العامة في الحكومة الإلكترونية (الإصدار الطبعة الأولى). أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: مركزالإمارات للدرسات والبحوث الإستراتيجية،.

15.عبد الباري إبراهيم درة، و نبيل خليف المجالي. (2010). العلاقات العامة في القرن الحادي والعشرين النظرية والممارسة منحى نظامي واستراتيجي (الإصدار 2). عمان: دار وائل.

16.عبد الرحمن العجل، عماد درويش، و آخرون. (بدون سنة). الدليل العلمي للعلاقات العامة في المنظمات غير الربحية. /: مكانة لتطوير الإعلامي.

17.عبد الرزاق محمد الدليمي. (2010). العلاقات العامة رؤية معاصرة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل.

18.عبد الكريم سرحان. (2022). مدخل الى العلاقات العامة والاتصال. الأردن: عائدة فخر الدين،دار الشامل .

19.علي فرجاني. (2018). العلاقات العامة واستراتيجيات الاتصال (الإصدار الطبعة الولى). عمان، الأردن: دارأمجد.

20.فؤاد بكري. (2015). العلاقات العامة وتغير ثقافة المنظمات (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: عالم الكتب.

21.محمد وليد صالح. (2017). محتوى الاتصال في العلاقات العامة النوعية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار أمجد.

22.نغين أحمد غباشي. (2008). ديناميكية العلاقات العامة الداخلية صورة المنشأة وآليات إدارة الأزمات. القاهرة: دار النهضة العربية .

دور البيئة الجامعية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة

-دراسة ميدانية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية-

The Role of the university environment in a strengthening the Culture of Entrepreneurship among university Students
-A practical study at the faculty of Economics, commercial and Management sciences, university of Ghardaia

محمد الأزهر بوخلط *،التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الإقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية (الجزائر)،
boukhallat.mohammedlazhar@univ-ghardaia.dz
عبد الله سايح، التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الإقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية (الجزائر)،
sayah.abdallah@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/16 تاريخ القبول: 2024/09/12 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة البيئة الجامعية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة الجامعين بكلية الاقتصاد جامعة غرداية واتبعنا في هذه الورقة البحثية المنهج الوصفي ودراسة الحالة واستخدمنا أداة الاستبيان في جمع البيانات من عينة عرضية قومها 53 مفردة، من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية، لسنة 2024/2023 كما تم معالجة البيانات المتحصل عليها ببرنامج *excel* و *SPSS* النسخة 25 وبعد الدراسة الميدانية ،تحليل وتفسير النتائج توصلنا إلى أن البيئة الجامعية تساهم بشكل ضعيف في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية

* المؤلف المرسل .

كما توصلت الدراسة لوجود أثر ضعيف لأبعاد البيئة الجامعية ممثلة في المناهج والبرامج التعليمية والتشجيع والتحفيز وكذا الأنشطة الطلابية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة في العينة محل الدراسة .

كلمات مفتاحيه: بيئة جامعية، ريادة أعمال، تعلم ريادي، ثقافة ريادة أعمال.

تصنيفات JEL : L26،M13 ، I23

Abstract:

This study investigates how much the university environment contributes to promoting entrepreneurship culture among students at the Faculty of Economics, University of Ghardaia. Using a descriptive method and case study approach, data were collected from 53 students during the 2023/2024 academic year and analyzed with Excel and SPSS version 25. The results show that the university environment has a limited role in enhancing entrepreneurship culture among these students. Key factors such as curricula, educational programs, encouragement, motivation, and student activities were found to have minimal impact.

Keywords: university environment, entrepreneurship, entrepreneurial learning, entrepreneurship culture

JEL Classification : I23 ،M13،L26

1.مقدمة

تسعى الجزائر إلى تقليص معدلات البطالة لدى الشباب، من خلال إحداث إصلاحات متعددة من بينها توفير مناصب شغل حرة، خاصة لخريجي الجامعات والمعاهد من خلال تكوينهم وإعدادهم في الجامعة ومحاولة توجيههم نحو إنشاء مشاريع مبتكرة، حيث تلعب الجامعة دورا محوريا في إعداد الطلبة أكاديميا ومهارتيا لمواجهة تحديات المستقبل و البحث عن الطلبة ذوي الأفكار الخلاقة .

تعتبر البيئة الجامعية مجال ملائما، لاحتضان هذه الأفكار وتشجيعها وذلك عن طريق البرامج والمناهج الدراسية و الأنشطة الطلابية وإكسابهم ثقافة ريادة الأعمال.

نسعى في هذه الورقة البحثية لمعرفة مدى مساهمة البيئة الجامعية الجزائرية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة الجامعيين ،حيث تم اختيار طلبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية كمجال للبحث.

1.1إشكالية الدراسة

ما دور البيئة الجامعية في تعزيز ثقافة المقاولاتية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية؟

وتندرج تحتها الأسئلة الفرعية التالية :

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة الجامعية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لطلبة سنوات التخرج كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرادية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المنهاج والبرامج التعليمية بالجامعة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لطلبة سنوات التخرج كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية؟
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفيز والتشجيع بالجامعة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لطلبة سنوات التخرج كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة الطلابية بالجامعة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لطلبة سنوات التخرج كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرادية؟

2.1 فرضيات الدراسة

– **الفرضية الرئيسية** :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة الجامعية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لطلبة سنوات التخرج كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرادية.

– **الفرضية الفرعية الأولى** :يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المنهاج والبرامج التعليمية بالجامعة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لطلبة سنوات التخرج كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية.

– **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفيز والتشجيع بالجامعة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لطلبة سنوات التخرج كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية.

– **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة الطلابية بالجامعة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لطلبة سنوات التخرج كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرادية.

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير البيئة الجامعية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة في العينة محل الدراسة وذلك من خلال التعرف على مدى تأثير أبعاد البيئة الجامعية (المناهج والبرامج التعليمية ،التشجيع والتحفيز وكذا الأنشطة الطلابية) في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال.

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في هذه الورقة البحثية في أهمية الموضوع بحد ذاته خاصة فيما يتعلق بثقافة ريادة الأعمال لذى فئة مهمة في المجتمع وهي فئة الطلبة الجامعين الذين يتلطلعون إلى مستقبل أفضل لهم ولعائلاتهم ومجتمعهم وذلك من خلال محاولة تجسيد أفكارهم الريادية إلى مشاريع في الواقع توفر لهم مناصب شغل خاصة بهم حيث تلعب الجامعة دور مهم في صناعة الوعي والتكوين والتعليم الريادي من خلال البرامج والمناهج التي تعنى بهذا الشأن وكذا تشجيع وتحفيز الطلبة للدخول في مجل ريادة الأعمال ومحاولة التقرب أكثر من الطلبة عن طريق الأنشطة التي تقوم بها النوادي الطلابية في مجال ريادة الأعمال.

5.1 المنهج ومتغيرات الدراسة:

تعتمد دراستنا على المنهج الوصفي وذلك من خلال التعرف على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة لوجود الأثر بينها وفي هذه الدراسة نبحث في مدى وجود أثر بين البيئة الجامعية كمتغير مستقل وثقافة ريادة الأعمال كمتغير تابع، ثم الإعتماد على منهج دراسة الحالة في الجانب الميداني للدراسة، حيث ثم استخدام أداة الاستبيان،والإعتماد على الأساليب الإحصائية وبرنامج spss النسخة 25 وبرنامج exel و أدوات الإحصاء الوصفي (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية،...)والاحصاء (معامل ألف كرونبتخ ، أساليب الانحدار والارتباط...) لمعالجة البيانات التي تم جمعها.

6.1 الدراسات السابقة:

– دراسة (HAMADANEH, ALQARNI, & ALFAHADE, 2023) تحت عنوان: دور جامعة نجران المملكة العربية السعودية في نشر ثقافة ريادة الأعمال والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة بين الطلاب، حيث هدفت الدراسة للكشف عن مساهمة جامعة نجران في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة والإبتكار في تحقيق التنمية المستدامة ومعرفة الفروق ذات دلالة الإحصائية تعزى للمتغير النوع الاجتماعية،نوع الكلية،والسنة الدراسية في ظل دور الجامعة في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة،حيث اتبع الباحثون في الدراسة المنهج الوصفي و أسلوب المسح ،حيث شملت عينة الدراسة (378)طالبا وطالبة وتوصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج نذكر منها :أن مستوى دور جامعة نجران في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة كان متوسطا وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى متغير الجنس ونوع الكلية بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير المستوى الدراسي.

ومن أهم التوصيات التي اقترحها الباحثون استنادا إلى النتائج المتوصل إليها ،نجد ضرورة برمجة الجامعة لمقياس ريادة الأعمال لجميع المستويات لرفع مستوى دور ثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة.

– دراسة(خالد و طير، 2021) تحت عنوان :مساهمة الجامعة الجزائرية في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة دراسة ميدانية في كلية التكنولوجيا بجامعة الوادي، حيث هدفت هذه الدراسة للكشف على أثر الجامعة الجزائرية ممثلة في الأبعاد التالية (إستراتجية الكلية،التعليم وممارسات الأساتذة،البحث العلمي،الأنشطة الطلابية، القدرات الريادة الطلبة)كمتغير مستقل في ثقافة ريادة الأعمال كمتغير تابع وشملت الدراسة عينة عشوائية قوامها 86 مبحوثا من أصل 108 أستاذا بالكلية وخلصت الدراسة إلى مجموعة النتائج نذكر منها: نذرة قيام الكلية بالأنشطة الطلابية الموجهة لريادة الأعمال وغياب خطة استراتجية للكلية لنشر ثقافة ريادة الأعمال، مما نتج عنها الضعف الكبير لدور الجامعة في نشر ثقافة ريادة الأعمال ،دون إغفال دور الأساتذة في ذلك كمبادرة شخصية لما تتميز به المنطقة من مقومات مشجع على ريادة الأعمال.

– دراسة(ENGIDAW, 2021)تحت عنوان: ثقافة ريادة الأعمال و محدداتها الاجتماعية والثقافية دراسة استكشافية لعينة من طلبة جامعة والدية أثيوبيا ،هدفت هذه الدراسة للكشف عن أثر بعض أبعاد البيئة الجزئية لريادة الأعمال والمتمثلة في (موقع السكن، الحالة الاجتماعية للعائلات للمبحثين، التدريب على ريادة الأعمال، نظرة المجتمع من أفكار الريادية للمبحثين) كمتغير مستقل على ثقافة ريادة الأعمال كمتغير تابع ،واتبع الباحث المنهج الوصفي وأجريت الدراسة على عينة قوامها 143 فرد من أصل 343 طالبا وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج بعد الدراسة النظرية والميدانية نذكر منها: وجود أثر إيجابي كبير للمتغير المستقل على المتغير التابع ،كما أنه يوجد تشجيع للمجتمع والمساهمة في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة في المنطقة محل الدراسة.

– **موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:** تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في:

– اختيار ثقافة ريادة الأعمال كمتغير تابعا.

– مجال البحثي للدراسة هو بيئة الجامعة.

– التركيز على بعض أبعاد البيئة الجزئية لريادة الأعمال كمتغير مستقل.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في:

– اختلاف بيئات الدراسة (الجزائر– السعودية– أثوبيا)

– اختلاف أبعاد المتغير المستقل .

– دراسة للباحثين خالد مدخل وعبد الحق طير طبقت على الأساتذة كعينة للدراسة، بينما الدراسة الأخرى طبقت على الطلبة الجامعين بما فيها الدراسة الحالية.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2مفهوم ريادة الأعمال: تعددت تعاريف ريادة الأعمال وهذا راجع إلى تعدد رواد الفكر المقاولاتي والمنظمات التي تعني بريادة الأعمال نذكر منها:تعريف الاتحاد الأوربي عام 2003 ،هي مزيج من الأفكار والآليات التي تؤدي إلى ظهور نشاط إبداعي أو ابتكاري ويمتاز بالمخاطرة وكفاءة في التسيير إما ضمن مؤسسة جديدة أو مؤسسة قديمة .(جبريل، 2020، صفحة 17)

– كما تم تعرفها على أنها توجه الأفراد إلى إنشاء مشاريع برغبة منهم وذلك عن طريق استغلال مختلف الإمكانيات المتاحة (الفكرية والمالية،الوقت،الجهد)مع تحمل المخاطر ومواجهة التحديات (عبد الله، فهمي، و الرميدي، 2022، صفحة 103)

2.2 البيئة الجامعية: تعتبر الجامعة أحد أهم عناصر النظام البيئي الجزئي لريادة الأعمال، حيث يتم فيها بث روح ريادة الأعمال وتعزز فيها ثقافة ريادة الأعمال من خلال نقل المعارف والمهارات من خلال تعليم وتدريب على ريادة الأعمال وهي الوسط الملائم للتبادل الأفكار بين الطلبة أصحاب الأفكار المبتكرة والشركاء الاقتصاديين، حيث تعددت أدوار البيئة الجامعية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال نذكر منها:

– **البرامج والمناهج التعليمية:** تشير إلى الخطط الدراسية المنظمة والمقررات الأكاديمية التي يتم تصميمها وتنفيذها لتعليم الطلاب في مختلف المراحل التعليمية.

– **تحفيز و تشجيع الطلاب** :هو عملية دعم الطلاب وإلهامهم لمواصلة جهودهم وتحقيق أهدافهم الأكاديمية والشخصية.

– **الأنشطة الطلابية:** تشير إلى مجموعة من الفعاليات والبرامج التي ينخرط فيها الطلاب خارج إطار المنهج الدراسي الأكاديمي. (بن الحبيب، 2023، صفحة 93)

3.2 ثقافة ريادة الأعمال: يعرفها Fayolle (2005) على أنها " هي مزيج من القواعد القيمية والسلوكية داخل وخارج المنظمة تمتاز ب(التنافسية، الأخلاقيات المهنية، القدرة التجديد والابتكار) بهدف التطوير وتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية للمجتمع والمنظمة والأفراد".(لخضر و شاطر، 2023، صفحة 57)

4.2التعلم الريادي :يعرفها (wilson,2008) التعلم الريادي على أنه عملية تطوير المواقف و السلوكات والقدرات التي يحتاجها الأفراد عند ممارسة عمل ريادي سواء كمدير أو مسؤول وصاحب مشروع(منتاوي، حطاب، و قلش، 2023، صفحة 289).

3. الدراسة الميدانية

1.3مجتمع و عينه الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في طلبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية المقبلين على التخرج لسنة الجامعية 2024/2023 وشملت الدراسة عينة عرضية قوامها 53 فردا.

2.3 تحديد متغيرات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم اختيار مجموعة من الأبعاد للبيئة الجامعية (المناهج والبرامج التعليمية ،التشجيع والتحفيز،الأنشطة الأكاديمية)كمتغير مستقل وثقافة ريادة الأعمال ممثل في الاستعدادات الريادية كمتغير تابع.

4.3 الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

تعتبر مرحلة تحليل البيانات الكمية مرحلة مهمة في الجانب الميداني للبحث ويتم ذلك عن طريق أدوات و أساليب إحصائية منهجية، حيث تم جمع البيانات من المبحوثين عن طريق أداة الاستبيان ثم تفريعها في ملف إكسل (excel)ثم معالجتها ببرنامج SPSS النسخة 25،كما تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية المعينة على تحليل البيانات وتفسيرها وذلك كأتي:

- معامل الف كرونباخ لمعرفة صدق وثبات الأداة المستخدمة.
- المتوسطات الحسابية المرجحة والانحراف المعياري لمعرفة اتجاهات إجابات المبحوثين وتشتتها .
- أساليب تحليل الانحدار والارتباط لمعرفة وجود أثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

5.3 الأدوات البحثية المستخدمة في جمع البيانات:

تم الاعتماد في هذه الورقة البحثية على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وكذلك تم الاستعانة على الملاحظة العلمية.

- **الاستبيان** :وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:
- المحور الأول :ويشمل المعلومات الشخصية لعينة من طلبة قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية (النوع الاجتماعي، السن، المستوى الدراسي).
- المحور الثاني: يتعلق بالبيئة الجامعية وتحتوي على ثلاثة أبعاد وهي(المناهج والبرامج التعليمة، التحفيز والتشجيع، والأنشطة الطلابية) بمجموع 14 عبارة.

- الجزء الثالث: يتعلق بثقافة ريادة الأعمال ويحتوي هذا المحور على 05 عبارات.

وللإجابة على عبارات المحور الثاني والثالث من قبل أفراد العينة تم الاعتماد على مقياس "ليكارت ذي ثلاثة درجات" كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 01: يوضح مجال المتوسط الحسابي المرجح لكل مستوى(مقياس ليكارات ذو ثلاثة درجات)

المتوسط الحسابي	من 1 إلى 1.66	من1.67إلى2.34	من2.35إلى3
الاتجاه	لا أوافق	أوافق بدرجة متوسطة	موافق
درجة التقيم	ضعيف	متوسط	عالي
الترتيب	01	02	03

المصدر: إعداد الباحثين باعتماد على الدراسات السابقة .

- **الملاحظة العلمية :**

تم الاعتماد على الملاحظة والتي لها دور في فسح مجال الاستكشاف في ميدان الدراسة.

6.3 صدق وثبات الاستبيان :

1.3.6ثبات الاستبيان

تم فحص عبارات الاستبيان من خلال مقياس ألفا كرونباخ ونتائج الاختبار موضحة في الجدل

الجدول 02: نتائج إختبار الفا كرونباخ لصدق وثبات الاستبان

المتغيرات	المتغير المستقل:البيئة الجامعية	المتغير التابع:ثقافة ريادة	الفا كرونباخ الكلي
قيمة ألفا كرونباخ	0.853	0.753	0.873

المصدر: إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامجSPSS النسخة 25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ألف كرونباخ للمتغير المستقل (البيئة الجامعية) والمقدر ب**0.853** وكذا قيمته بالنسبة للمتغير التابع (ثقافة ريادة الأعمال) المقدرب **0.753** وقيمته الكلية مقدرة ب **0.873** وجميعها تفوق قيمتها 0.70 وتعتبر ذات مستوى عال من الثقة و الثبات وهذا يعني أن استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان والعينة قابلة للدراسة وتعميم نتائجها.

2.6.3 صدق الاستبيان :

لمعرف صدق الاستبيان يستوجب معرفة الاتساق الداخلي من خلال حساب معامل بيرسون بين درجة كل عبارات كل فقرة مع الدرجة الكلية لجميع الفقرات لكل محور والنتائج موضحة في الجدول أدناه

الجدول 03: الاتساق الداخلي لاستبيان

محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة sig	القرار
المناهج والبرامج	04	0.821^{**}	0.00	دالة عند مستوى دلالة 0.01
التشجيع والتحفيز	05	0.800^{**}	0.00	دالة عند مستوى دلالة 0.01
الأنشطة الطلابية	05	0.838^{**}	0.00	دالة عند مستوى دلالة 0.01
ثقافة ريادة	05	0.754^{**}	0.00	دالة عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامجSPSS النسخة 25

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والمتعلق بالاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان أن معامل الارتباط بين عبارات والمحور والدرجة الكلية قيمته تراوحت بين (0.754، 0.838) وكانت جميعها دالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.01 ومنه هناك اتساق داخلي جيد

7.3 عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

1.7.3عرض النتائج المتعلقة بالخصائص الوصفية للمتغير المستقل:البيئة الجامعية:

سوف نقوم في هذا الجزء من الورقة البحثية بعرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المتغير المستقل البيئة الجامعية كما هو موضح في فيما يلي:

– عرض النتائج المتعلقة بخصائص المناهج والبرامج التعليمية في ظل البيئة الجامعية:

الجدول 04: المتوسطات والانحراف المعياري للمناهج والبرامج التعلمية في ظل البيئة الجامعية

	العبارات	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الدرجة
01	تلقيت أو لازلت تتلقى دروسا في الجامعة في مادة المقاولاتية	2.34	0.80	03	متوسط
02	تنظم الجامعة لقاءات علمية وندوات وملتقيات علمية في	2.60	0.68	01	عالية

03	تحرص الجامعة على تنويع الأساليب التعليمية من أجل نشر	2.53	0.66	02	عالية
04	تتماشى البرامج التي أدرسها مع الوضعية الحالية المشجع	2.09	0.883	04	متوسط
المناهج والبرامج التعليمية		2.39	0.51	/	عالية

المصدر: إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS النسخة25

من خلال الجدول نلاحظ أنه هناك مستوى عال لتطبيق المناهج والبرامج التعليمة في مجال البيئة الجامعية بمتوسط حسابي العام المرجح للمحور مقدر (2.39)وانحراف معياري مقدر (0.51)

حيث سجلت أعلى نسبة للمتوسط الحسابي المتعلق بالعبارة(02)ثم العبارة (03) بمتوسط حسابي مرجح مقدرب(2.60) و(2.53) على التوالي بدرجة عالية وهذا ما يدل القيام الجامعة بملتقيات ولقاءات في مجال ريادة الأعمال إلى جانب تنوع الأساليب وهذا لاهتمام الجامعة وجعلها من أولاياتها.

كما سجلنا قيمة أقل للمتوسطة الحسابي المرجح عند العبارتين (01)و (04) مقدرة ب(2.34) و(2.09) على التوالي بدرجة متوسطة وهذا راجع لان مقياس المقاولاتية مقرر لطلبة مرحلة الماستر.

–عرض النتائج المتعلقة بخصائص التحفيز والتشجيع:

الجدول 05: المتوسطات والانحراف المعياري التحفيز و التشجيع في ظل البيئة الجامعية

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الدرجة
01	يحظى الطلبة بمرافقة الأساتذة في دعم أفكارهم الريادية	2,34	0,75	03	متوسطة
02	تدعم الجامعة الطلبة أصحاب الأفكار الريادة والمشاريع الابتكارية	2,09	0,83	05	متوسطة
03	يحظى الطلبة بمتابعة هيئات المرافقة (دار المقاولاتية وحاضنات	2,47	0,72	01	عالية
04	توفر الجامعة التسهيلات القانونية والإجراءات الإدارية من أجل	2,45	0,77	02	عالية
05	تعمل الجامعة على الترويج لأفكار الابتكارية و المقاولاتية من	2,26	0,81	04	متوسطة
التحفيز والتشجيع		2,324	0.55		متوسطة

المصدر: إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS النسخة25

من خلال الجدول نلاحظ أنه هناك مستوى متوسط للتحفيز والتشجيع في ظل البيئة الجامعية بمتوسط حسابي العام مرجح للمحور مقدر (2.32)وانحراف معياري مقدر (0.55).

حيث سجلت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي المتعلق بالعبارة (03) والعبارة (04)بمتوسط حسابي مرجح مقدر ب(2.47)و على التوالي(2.45) وهذا يدل على اهتمام الجامعة بحاضنات الأعمال ودار المقاولاتية والاهتمام الكبير بمرافقة في ميدان ريادة الأعمال.

سجلت اقل قيمة للمتوسط الحسابي المرجح بالعبارة (02) بمتوسط حسابي مقدر ب(2.09) بدرجة متوسط وهذا راجع إلى أنه تقديم التحفيز المالي ليس من اختصاص الجامعة بشكل مباشر .

-عرض النتائج المتعلقة بخصائص بالأنشطة الطلابية:

الجدول 06: المتوسطات والانحراف المعياري الأنشطة الطلابية في ظل البيئة الجامعية

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الدرجة
01	ينظم الطلبة في الجامعة مسابقات في ريادة الأعمال و المقاولاتية	2,15	0,81	03	متوسطة
02	يوجد بالجامعة نوادي تهتم بريادة الأعمال والمقاولاتية	2,43	0,77	01	عالية
03	ينظم الطلبة الجامعة ورشات ودورات تدريبية في مجال المقاولاتية	2,25	0,85	02	متوسطة
04	توجد بالجامعة فضاءات لتبادل الأفكار بين الطلبة والشركات في	2,00	0,83	05	متوسطة
05	تنظم التنظيمات الطلابية في الجامعة زيارة ميدانية إلى الشركات	2,02	0,88	04	متوسطة
الأنشطة الطلابية		2,169	0,55	/	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS النسخة25

من خلال الجدول نلاحظ أنه هناك مستوى متوسط للأنشطة الطلابية في ظل البيئة الجامعية بمتوسط حسابي مرجح للمحور مقدر (2.16)وانحراف معياري مقدر (0.55).

سجلت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي المرجح عند العبارة (02) والمقدرة ب2.43 وهذا لاهتمام الطلبة بإنشاء نوادي طلابية متخصص في مجال المقاولاتية وخلق بيئة مشجعة على ريادة الأعمال.

سجلت أقل قيمة للمتوسط الحسابي المرجح عند العبارة (04) بمتوسط حسابي مقدر(2.00) بدرجة متوسطة وهذا راجع إلى أن نادر ما تعقد الجامعة لقاءات مع المتعاملين الاقتصادية ضمن فضاءات للتبادل الأفكار الريادة وتدعيم المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة

2.7.3–عرض النتائج المتعلقة بالخصائص الوصفية للمتغير التابع ثقافة ريادة الأعمال:

الجدول 07: المتوسطات والانحراف المعياري ثقافة ريادة الأعمال

الرقم	العبارات	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الدرجة
01	تمتلك المعلومات الكافية حول ريادة الأعمال والمقاولاتية	2,25	0,85	03	متوسطة
02	تمتلك فكرة إبداعية لمؤسسة ناشئة أو مشروع ابتكاري	2,23	0,86	04	متوسطة
03	تمتلك خطة إبداعية لمؤسسة ناشئة	2,08	0,87	05	متوسطة
04	تفكر في إنشاء مؤسسة ناشئة	2,38	0,88	02	عالية
05	لا تتخوف من إمكانية تجسيد أفكارك الإبداعية على ارض الواقع	2,40	0,79	01	عالية
ثقافة ريادة الأعمال		2.26	0.66	/	متوسطة

المصدر: إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS النسخة25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه هناك مستوى متوسط ثقافة ريادة الأعمال بمتوسط حسابي عام مرجح للمحور مقدر (2.26)وانحراف معياري مقدر (0.66).

سجلت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي المرجح عند العبارة رقم(05) بمتوسط حسابي مقدر(2.40) بدرجة عالية وهدا راجع إلى قابلية الطلبة للدخول في مجال المقاولاتية والاستعداد إلى المخاطرة لتجسيد أفكارهم الإبداعية.

سجلت اقل قيمة للمتوسط الحسابي المرجح عند العبارة(03) بمتوسط حسابي مقدر ب(2.08) بدرجة متوسطة وهذا راجع عدم نضج الأفكار الإبداعية والمعلومات الكافية وكذا وجود دليل واضح لكي تتضح الرؤية لرسم خطة إبداعية.

8.3 اختبار الفرضيات:

1.8.3 اختبار التوزيع الطبيعي:

قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية تم إجراء اختبار "كولمكروف – سيرنوف" من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراض تحليل الانحدار كاختبار ضروري للفرضيات من مدى إتباع التوزيع الطبيعي لأن الاختبارات المعلمية تشترط إعتدالية التوزيع وأن يكون التوزيع طبيعيا وقد تم الاختبار بعد ما تم توزيع كل الاستبيانات وجمعها وكانت النتائج ما يلي:

الجدول 08: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	مستوى الدلالة sig	القرار
البيئة الجامعية	0.2	دالة
ثقافة ريادة الأعمال	0.07	دالة
الاستبيان الكلي	0.09	دالة

المصدر: إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS النسخة25

من خلال الجدول رقم(11) قيمة مستوى الدلالة أكبر من 0.05 هذا يدل أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ومنه يمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

2.8.3 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

نصت الفرضية الصفرية على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المنهاج والبرامج بالجامعة في تعزيز ثقافة ريادة لطلبة السنوات التخرج كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرادية عند مستوى الدلالة 0.05"

.الجدول 09: نتائج اختبار الفرضية الأولى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المناهج والبرامج التعلمية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في العينة محل الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F	دلالة F	قيمة بيتا B	قيمة T	مستوى دلالةT
ثقافة ريادة الأعمال	المناهج والبرامج	0.49	0.243	16.35	0.00	0.582	4.04	0.00

المصدر: إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS النسخة25

من أجل معرفة العلاقة بين ثقافة ريادة الأعمال والمتغير المفسر (المناهج والبرامج التعليمية) تم استخدام نموذج الانحدار البسيط النتائج موضحة في الجدول رقم (09) والذي يعتبر فيه متغير البرامج والمناهج في ظل بيئة الأعمال الجامعية كمتغير تفسيري ومتغير ثقافة ريادة الأعمال متغير تابع .

أظهرت النتائج أن الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (ف)المقدرة ب(16.35) بمستوى دلالة (0.00) أصغر من الدلالة المعنوية(0.05) أي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمناهج والبرامج في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في العينة محل الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار في معامل التحديد R^2فقد بلغت(0.243) مما يعني إن نسبة التغيرات 24.3% من التغير من ثقافة ريادية الأعمال راجع إلى تأثير المناهج والبرامج

كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين ثقافة ريادة الأعمال بقيمة (0.582)ذات دلالة إحصائية و ذلك من خلال قيمة (ت) و الدلالة المرتبط بها والمقدرة ب(0.00)اصغر من مستوى الدلالة (0.05) أي كلما زاد تطبيق المناهج والبرامج التعليمية بمقدار وحدة تزداد ثقافة ريادة الأعمال بمقدار (0.582) وحدة نستطيع كتابة معادلة الانحدار :

ثقافة ريادية الأعمال= 0.582 * المناهج والبرامج التعليمية + 0.872

حسب ما سبق فإن الفرضية الفرعية الأولى **مقبولة** وتفسر هذه النتائج على أن المقاييس المتعلقة بالمقاولاتية غير مبرمج عبر المسار المدرسي إلا في المرحلة النهائية لليسانس أو الماستر بقدر ساعي ضعيف وكذا الندوات والملتقيات المخصصة لريادة الأعمال غالبا ما تكون موجهة لأصحاب المشاريع ضمن القانون 1275 وهذا ما نجم عنه ضعف الأثر بالرغم من الاهتمام المتزايد من طرف الوزارة الوصية .

3.8.3 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

نصت الفرضية الصفرية على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفيز والتشجيع بالجامعة في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لطلبة السنوات التخرج كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية عند مستوى الدلالة 0.05"

الجدول 10: نتائج اختبار الفرضية الثانية وجود أثر ذو دلالة للتحفيز والتشجيع في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في العينة محل الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F	دلالة F	ثابت الانحدار B	قيمة T	مستوى دلالةT
ثقافة ريادة الأعمال	التحفيز والتشجيع	0.31	0.098	5.52	0.02	0.342	2.35	0.023

المصدر: إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج *SPSS* النسخة25

من أجل معرفة العلاقة بين ثقافة ريادة الأعمال والمتغير المفسر التحفيز والتشجيع تم استخدام نموذج الانحدار البسيط النتائج موضحة في الجدول رقم (10) والدي يعتبر فيه متغير التحفيز والتشجيع في ظل بيئة الأعمال الجامعية كمتغير تفسيري ومتغير ثقافة ريادة الأعمال متغير تابع .

أظهرت النتائج نتائج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (ف) المقدرة ب(5.52) بمستوى دلالة (0.02) أصغر الدلالة المعنوية(0.05) أي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفيز والتشجيع في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في العينة محل الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

تفسر نتائج المتغير المفسر التحفيز والتشجيع تفسر 0.09% من التباين (التغير) الحاصل في ثقافة ريادية الأعمال بالنظر إلى معامل التحديد R^2 .

كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين ثقافة ريادة الأعمال بقيمة (0.342)ذات دلالة إحصائية و ذلك من خلال قيمة (ت) و الدلالة المرتبط بها والمقدرة ب(0.02)اصغر من مستوى الدلالة (0.05) أي كلما زاد التحفيز والتشجيع بمقدار وحدة تزداد ثقافة ريادة الأعمال بمقدار (0.342) وحدة نستطيع كتابة معادلة الانحدار :

ثقافة ريادية الأعمال= 0.342 * التحفيز والتشجيع + 1.467

حسب ما سبق فإن الفرضية الفرعية الثانية **مقبولة** وتفسر النتائج المتحصل عليها بوجود ضعف كبير في تأثير التحفيز والتشجيع وهذا رجع إلى ضعف التمويل وعدم وضوح الروية في كيفية الحصول عليه لأنه ليس من التخصص المباشر للجامعة وقلة الأساتذة المتخصصين في مجال المقاولاتية والذين يمتلكون الأكثر على الإقناع ورغم هذا يجب أن لا نتجاهل دور الجامعة في تقديم التسهيلات الإدارية والقانونية .

4.8.3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

نصت الفرضية الصفرية على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة الطلابية بالجامعة في تعزيز ثقافة ريادة لطلبة السنوات التخرج كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية عند مستوى دلالة 0.05"

الجدول 11: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة الطلابية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في العينة محل الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F	دلالة F	ثابت الانحدار B	قيمة T	مستوى دلالةT
ثقافة ريادة الأعمال	الأنشطة الطلابية	0.545	0.297	21.58	0.00	0.59	4.54	0.00

المصدر: إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS النسخة25

من أجل معرفة العلاقة بين ثقافة ريادة الأعمال والمتغير المفسر المناهج والبرامج التعليمية تم استخدام نموذج الانحدار البسيط النتائج موضحة في الجدول رقم (11) والدي يعتبر فيه متغير الأنشطة الطلابية في ظل بيئة الأعمال الجامعية كمتغير تفسيري ومتغير ثقافة ريادة الأعمال متغير تابع .

أظهرت النتائج نتائج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (ف) المقدرة ب(21.58) بمستوى دلالة (0.00) أصغر الدلالة المعنوية(0.05) أي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأنشطة الطلابية في الأنشطة الطلابية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في العينة محل الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

تفسر نتائج المتغير المفسر المناهج والبرامج التعليمية تفسر 29.4% من التباين (التغير) الحاصل في ثقافة ريادية الأعمال بالنظر إلى معامل التحديد R^2 .

كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين ثقافة ريادة الأعمال بقيمة (0.595)ذات دلالة إحصائية و ذلك من خلال قيمة (ت) و الدلالة المرتبط بها والمقدرة ب(0.00)اصغر من مستوى الدلالة (0.05) أي كلما زاد الأنشطة الطلابية بمقدار وحدة تزداد ثقافة ريادة الأعمال بمقدار (0.595) وحدة نستطيع كتابة معادلة الانحدار :

ثقافة ريادية الأعمال= 0.595 * الأنشطة الطلابية + 0.973

حسب ما سبق فإن الفرضية الفرعية الثالثة **مقبولة** وتفسر النتائج المتحصل عليها بوجود ضعف تأثير الأنشطة الطلابية في تعزيز ريادة الأعمال وهذا رجع و قلة الفضاء للتبادل مع الشركاء الإقتصادين لتوفير الدعم المادي والمعنوي بالرغم من وجود النوادي الطلابية إلا أنه يقتصر نشاطها في الغالب في الجانب المعرفي وهذا غير كاف تعزيز ثقافة ريادة الأعمال

5.8.3اختبار الفرضية الرئيسية:نصت الفرضية الصفرية على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة الجامعية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لطلبة السنوات التخرج كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية عند مستوى الدلالة 0.05 "

الجدول 12: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة الجامعية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في العينة محل الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة F	دلالة F	ثابت الانحدار B	قيمة T	مستوى دلالةT
ثقافة ريادة الأعمال	البيئة الجامعية	0.519	0.269	18.77	0.00	0.67	4.33	0.00

المصدر: إعداد الباحثين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS النسخة25

من أجل معرفة العلاقة بين ثقافة ريادة الأعمال والمتغير المفسر للبيئة الجامعية تم استخدام نموذج الانحدار البسيط النتائج موضحة في الجدول رقم (12) والذي يعتبر فيه متغير البيئة الجامعية كمتغير تفسيري ومتغير ثقافة ريادة الأعمال متغير تابع .

أظهرت النتائج نتائج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (ف) المقدرة ب(18.77) بمستوى دلالة (0.00) أصغر الدلالة المعنوية(0.05) أي وجود أثر ذو دلالة إحصائية البيئة الجامعية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في العينة محل الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

تفسر نتائج المتغير المفسر (البيئة الجامعية) تفسر 26.9% من التباين (التغير) الحاصل في ثقافة ريادية الأعمال بالنظر إلى معامل التحديد R^2 .

كما جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين ثقافة ريادة الأعمال بقيمة (0.673)ذات دلالة إحصائية و ذلك من خلال قيمة (ت) و الدلالة المرتبط بها والمقدرة ب(0.00)اصغر من مستوى الدلالة (0.05) أي كلما زاد البيئة الجامعية بمقدار وحدة تزداد ثقافة ريادة الأعمال بمقدار (0.673) وحدة نستطيع كتابة معادلة الانحدار :

ثقافة ريادية الأعمال= 0.673 * البيئة الجامعية + 0.872

حسب ما سبق فإن الفرضية الرئيسية **مقبولة** وتفسر النتائج المتحصل عليها بوجود ضعف في تأثير البيئة الجامعية من خلال الأبعاد المختارة (البرامج والمناهج،التشجيع والتحفيز، الأنشطة الطلابية) في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وهذا راجع إلى حداثة اهتمام الوزارة الوصية بمجال ريادة الأعمال و المقاولاتية من

خلال إضافة دور الاقتصادي للجامعة إلى الجانب الدور الأكاديمي والعلمي.وكذا وجود عوامل أخرى مؤثرة في ثقافة ريادة الأعمال خارج عن درستنا .

4.خاتمة:

سعينا في هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة البيئة الجامعية من خلال أبعادها الثلاثة المختارة في هذه الورقة البحثية (البرامج والمناهج الدراسية،التشجيع و التحفيز، الأنشطة الطلابية) في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية بعد الدراسة النظرية والميدانية توصلنا إلى مايبي:

– وجود أثر إيجابي ضعيف للبيئة الجامعية وثقافة ريادة الأعمال في العينة محل الدراسة

– وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع وهذا يعتبر تقدما ملحوظا في درجة اهتمام الجامعة الجزائرية عموما بنشر ثقافة ريادة الأعمال، مقارنة مع السنوات الماضية حسب النتيجة المتوصل إليها من طرف خالد مدخل وعبد الحق الطير عن مساهمة جامعة الوادي في تعزيز ثقافة المقاولاتية، بالرغم من مساهمة البيئة الجامعية في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال إلا أنه يلاحظ توجه الطلبة نحو تسجيل مشاريع في ظل المؤسسات الناشئة ويرجع ذلك مساهمة متغيرات الأخر خارج البيئة الجامعية منها خصوصية المنظقة (منطقة ذات حركية اقتصادية مشجعة)، الأسرة والأصدقاء، متطلبات المجتمع المحلي و تعززها دراسة (ENGIDAW, AbrihamEbabu) المعنونة ثقافة ريادة الأعمال و محدداتها الاجتماعية والثقافية دراسة استكشافية لعينة من طلبة جامعة والدية أثيوبيا المذكورة في الدراسات السابقة .

ومن خلال دراستنا ونتائج الدراسات السابقة يمكن أن نقترح بعض التوصيات نذكر منها

- إدراج مقاييس وتخصص المقاولاتية من بداية المشوار الجامعي.
- إحداث ضمانات مالية عن طريق الجامعة من أجل تشجيع أكبر على العمل الريادي.
- تفعيل النوادي الطلابية معرفيا و مهارتيا في مجال ريادة الأعمال.
- إنشاء فضاءات لتبادل الخبرات مع الشركات والنماذج الناجحة في مجال ريادة الأعمال

5. قائمة المراجع:

- Abriham Ebabu Engidaw.(2021) .ExploringEntrepreneurial Culture And Its Socio-Coultural Determinants:In Case Of Woldia University Graduating Students .*Jouranal Of Innovation And Entrepruship*.15-1 ،
- Burhan Mahmoud Hamadaneh ،Turki Mahdi Alqarni ،Abdul Rahman Alfahade .(2023) .The Role Of Najran University In Spreading The Culture Of Entrepreneurship And Innovation In Achieving The Goals Of Sustainable Development Among Students .*International Jouranal Of Professional Business Review*.23-01 ،(07) *08*

- قروش عيسى، و فضيلي سمية. (2020). مساهمة برامج التعليم الجامعي في تعزيز المهارات والمعارف للطلبة في مجال ريادة الأعمال. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 07* (03)، 34-48.
- لمياء طارق عبد الله، تقي محروس فهمي، و بسام سمير الرميدي. (2022). دور كلية السياحة والفنادق في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب. *مجلة الباحث الاقتصادية، 10* (02)، 101-117.
- محسن بن الحبيب. (2023). *المقاولاتية(ريادة الأعمال)*. الجزائر: المثقف للنشر والتوزيع.
- محمد منتاوي، مراد حطاب، و عبد الله قلش. (2023). فعالية تعليم ريادة الأعمال بالجامعة الجزائرية في تدعيم الكفاءة الذاتية لدى الطالب الجماعة –دراسة عينة من طلبة وخريجي الجامعة. *مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، 09* (02)، 289.
- مدخل خالد، و عبد الحق طير. (2021). مساهمة الجامعة الجزائرية في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلبة –دراسة ميدانية في كلية التكنولوجيا بجامعة الوادي–. *مجلة التنمية الاقتصادية، 06* (02)، 192
- وائل محمد جبريل. (2020). مدى توفر ريادة الأعمال لدى الطلبة كلية الإقتصاد بجامعة عمر المختار فرع درنة(ليبيا). *مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة، 05* (01)، 17.
- وليد لخضر، و شفيق شاطر. (2023). التعليم الريادي كنهج استراتيجي لتنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة الجامعة : رؤى وتجارب. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية –جامعة المسيلة–، 16* (01)، 49-67.

علاقة القيادة التبادلية والتحويلية بتحقيق الإبتكار كمقوم لريادة الأعمال في مؤسسات الخدمات البترولية بالمنطقة الصناعية حاسي الرمل (الأغواط).

The role of transactional and transformational leadership in achieving innovation as an ingredient for entrepreneurship in petroleum services organizations in the industrial zone of Hassi R'mel (Laghouat).

بودودة الصديق[*]،مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية(الجزائر)،

boudouda.seddik@univ-ghardaia.dz

بلعور سليمان، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر)،

bellaouar.slimane@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04/05 تاريخ القبول: 2024/ 09/19 تاريخ النشر:2024/09/30

ملخص:

تتناول هذه الدراسة دور القيادة التبادلية والتحويلية في تحقيق الابتكار في المؤسسات النشطة في مجال الخدمات الهندسية البترولية، حيث اعتمدت الدراسة استبيان، وعينة مكونة من عمال ثلاث مؤسسات ريادية تنشط في مجال الخدمات الهندسية البترولية بالمنطقة الصناعية لحاسي الرمل (الأغواط)، حيث تم تحليل بيانات الدراسة عن طريق نمذجة المعادلات البنائية القائمة على المربعات الصغرى الجزئية، باستخدام برمجية (*smartpls4*).

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين أسلوب القيادة (التبادلية والتحويلية) والابتكار، حيث كانت القيادة التحويلية هي البعد الأكثر تأثيرا، وتوصي الدراسة بضرورة تبني أسلوب القيادة التبادلية والتحويلية ودعمه بتكوين وتدريب القادة عليه، بوصفه عاملا إيجابيا في تحقيق الابتكار.

كلمات مفتاحية: قيادة تبادلية، قيادة تحويلية، ابتكار، ريادة أعمال.

تصنيفاتJEL:O32، O31، L26

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study examines the role of transactional and transformational leadership in achieving innovation within organizations operating in the petroleum services sector. The research utilized questionnaires and sampled workers from three entrepreneurial organizations located in the industrial zone of HassiR'Mel (Laghouat). The data were analyzed using (SEMpls).

The study concluded that there is a strong positive relationship between both transactional and transformational leadership and innovation, with transformational leadership being the most influential dimension. The study recommends adopting and supporting transactional and transformational leadership style through training and development activities.

Keywords: innovation; entrepreneurship; transformational leadership; transactional leadership.

JEL Classification Codes :L26, O31, O32.

1. مقدمة :

في ظل التوجه نحو ريادة الأعمال كعامل مساهم في التأثير الإيجابي على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية للدول، تسعى المنظمات ضمن البيئة الحديثة المتسمة بالتغيرات المستمرة والسريعة، إلى تحقيق ميزتها التنافسية، حيث تسهم السلوكيات الريادية كالمخاطرة والاستباقية والابتكار في تموضع المنظمة في وضع تنافسي متقدم، أين يشكل الابتكار محركا أساسيا لهذه السلوكيات، وبما أن المنظمة مجموعة من التفاعلات الانسانية للأفراد، والتي تستدعي وجود إطار يتحكم بتوجيه الجهود وتظافرها نحو تحقيق الأهداف، تظهر القيادة الإدارية كعامل جوهري يسهم في نجاح المنظمة الريادية، حيث تتعدد الأنماط القيادية وتختلف من منظمة إلى أخرى، وقد أدت التغيرات البيئية الحديثة خاصة التكنولوجية منها إلى ظهور نمط القيادة التبادلية والتحويلية كنمط قيادي حديث تتبناه الكثير من منظمات الأعمال بما فيها المنظمات النشطة في مجال الخدمات البترولية.

الإشكالية: وعليه فإننا نطرح الإشكالية التالية:

ما علاقة القيادة التبادلية والتحويلية بتحقيق الابتكار، باعتباره مقوما رئيسيا لريادة الأعمال في مؤسسات الخدمات البترولية؟

والتي تتفرع منها الإشكاليات الفرعية الموالية:

- ما علاقة نمط القيادة التبادلية بتحقيق الابتكار في مؤسسات الخدمات البترولية؟
- ما علاقة نمط القيادة التحويلية بتحقيق الابتكارفي مؤسسات الخدمات البترولية؟
- ما علاقة نمط عدم التدخل في تحقيق الابتكار في مؤسسات الخدمات البترولية؟

حيث انطلقت الدراسة من الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين القيادة (التبادلية والتحويلية) والابتكار، عند مستوى معنوية إحصائية قدرها (α=0.05).
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نمط القيادة التحويلية والابتكار، عند مستوى معنوية إحصائية قدرها (α=0.05).
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نمط القيادة التبادليةوالابتكار، عند مستوى معنوية إحصائية قدرها (α=0.05).
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نمط عدم التدخل والابتكار، عند مستوى معنوية إحصائية قدرها (α=0.05).

وتكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال إبرازها لعلاقة القيادة التحويلية والتبادلية بتحقيق الابتكار، الذي يعتبر عاملا حاسما في المنافسة والبقاء في السوق، خاصة في قطاع الخدمات البترولية الذي يشهد منافسة متزايدة في ظل تحولات بيئية متسارعة يشكل العامل التكنولوجي أهمها، حيث تحسن المؤسسات من خلاله وضعها التنافسي، كما قد يتسبب بإخراج المؤسسات المتأخرة عن مواكبته من السوق.

كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الأنماط القيادية السائدة في المؤسسات النشطة في مجال الخدمات البترولية بالمنطقة الصناعية لحاسي الرمل، وإزالة اللثام عن السلوكيات الابتكارية التي يتبناها العاملون، مساهمة في الكشف عن عوامل نجاح وفشل المؤسسات الريادية العاملة بهذا المجال.

2. الدراسات السابقة:

دراسة (Neher, Petersson, Nygren, Svedberg, Larsson, & Nilsen, 2023) والتي تناولت تصورات القادة في مؤسسات الرعاية الصحية حول الابتكار الناجم عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الرعاية الصحية في دولة السويد، حيث خلصت إلى وجود مزايا نسبية لاستخدامالابتكار الناجم عن تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال الإدارة الصحية والكشف المبكر عن الأمراض، إلا أن القادة لا يزالون غير مطمئنين لمستويات الشفافية، والمخاطر المحتملة في مجال الأمن والسلامة الناتجة عن استخدامابتكارات تقنيات الذكاء الاصطناعي، كما تعرضت دراسة (Sandhu & Naqbi, 2022) إلى تحليل العلاقة بين القيادة التحويلية والتبادلية والأداءالابتكاري، في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدولة الإمارات العربية المتحدة ،حيث استعملت الإبداع الفردي والمناخ الابتكاري كمتغيرات وسيطية على التسلسل،فخلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين القيادة التبادلية ومناخ الابتكار، وأن تحسين المناخ التنظيمي ككل يؤدي إلى توفير قاعدة للإبداع والابتكار، كما تعرض (Gurbuz & Gulec, 2022) إلى دراسة العلاقة بين القيادة التحويلية والتبادلية وسلوك العمل المبتكر في بنك تركي، حيث انطلقت من أن الابتكار ما هو الا نتاج السلوكيات المبتكرة في المجال التنظيمي، فخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين القيادة (التحويلية والتبادلية) وسلوك العمل المبتكر، مع عدم وجود تأثير لنمط عدم التدخل على سلوك العمل المبتكر، كما أشارت إلى صلاحية الثقافة التنظيمية، والعوامل النفسية، ومناخ الابتكار، كمتغيرات وسيطية بين القيادة وسلوك العمل المبتكر، كما تعرضت دراسة (Husti & Mahyarni, 2019) والتي انطلقت من الاعتبار الحديث نسبيا للعلاقة بين معتقدات الناس الدينية وممارساتهم الإدارية، إلى العلاقة بين القيادة الإسلامية وأداء المؤسساتفي مجال الصناعات الغذائية بمدينة (رياو) الإندونيسية، واعتبرتالابتكار والميزة التنافسية متغيرات وسيطية، وقد خلصت إلى القول بوجود تأثير مباشر للقيادة الإسلامية على أداء المؤسسات، إضافة إلى التأثير الدافع للقيادة الإسلامية نحو تبني استراتيجيةالابتكار، وكذا دفع العاملين نحو الأداءالابتكاري، وابتكار المنتجات والعمليات.

وقد تميزت هذه الدراسة عما سبق ذكره بتطرقها لدور القيادة التبادلية والتحويلية في تحقيق الابتكار في بيئة الأعمال الجزائرية، دارسةً العلاقة في المؤسسات الريادية العاملة في مجال الخدمات البترولية، كونها تتمتع بمستويات واضحة من النشاط الريادي، حيث يشكل الابتكار عنصر ارتكاز في تحقيقها لميزتها التنافسية، حيث أن الدراسات التي تناولت الابتكار في المؤسسات الخدمية البترولية لا تزال بحاجة إلى المزيد من الاسهامات لتسليط الضوء على عوامل نجاحها وفشلها، خاصة في ظل التوجه نحو المؤسسات الناشئة وريادة الأعمال بوصفها عوامل مساهمة في التنمية الاقتصادية.

3.القيادة التبادلية والتحويلية:

انطلقت الدراسات التي تناولت القيادة من نظريات مختلفة، فنجد أن نظرية الرجل العظيم بنت افتراضاتها على أن القادة يولدون كذلك، فيما جاءت نظرية السمات لتعارضها بفكرة أن القيادة تَوَفُّرٌ لمجموعة من السمات في شخص القائد، والتي قد تكون مكتسبة كما يمكن تعلمها وتعليمها، لتأتي بعد ذلك جملة من النظريات التي تحولت من التركيز على شخص القائد إلى دراسة القيادة بوصفها عملية سلوكية قوامها دور القائد تجاه الاتباع، فأسهمت بعض الجامعات في بلورة دراسات مختلفة كدراسة جامعة أيوا، وجامعة ميتشغان، وجامعة أوهايو، ونظرية الشبكة الادارية، لتظهر بعد ذلك نظريات اتخذت الموقف القيادي منطلقا لتحليل الظاهرة كنظرية فيدلر، ونظرية شميدتوتننباوم، ونظرية هيرسي وبلانشارد، لتظهر بعد ذلك اتجاهات حديثة في دراسة ظاهرة القيادة كان أهمها القيادة التبادلية والتحويلية.

1.3 القيادة التبادلية: تعرف القيادة التبادلية حسب (Karaca, 2020, p. 102) على أنها اتفاق متبادل، يُعرِب فيه القائد عن تطلعاته والمهام التي يريد من الأتباع إنجازها لتحقيق أهداف محددة، وبمقابل ذلك يَعِد الأتباع بمكاسب ومكافآت مختلفة تمكنهم هم أيضًا من تحقيق تطلعاتهم.

فالقيادة التبادلية مبنية على فكرة المكافأة والعقاب، حيث يتلقى الأتباع مكافآت مادية ومعنوية عند إنجاز المهام وتحقيق الأهداف، كما يتعرضون لعقوبات مادية ومعنوية عند التقصير، حيث يقوم القائد بتوزيع الأدوار وشرح المهام ليتضح المستوى المطلوب من الانجاز، والذي ينبني عليه حكم القائد عن الأداء الجيد أو التقصير، كما أن الأتباع يفاضلون بين الأداء والمكافأة التي يفترض بأنها ذات قيمة لديهم وكافية

لتحقيق تطلعاتهم، فيمكن من خلال التبادل تحديد الاختلالات في العمل فتصبح المكافأة والعقاب نوعا من أنواع الرقابة على العمل المنجز.

أبعاد القيادة التبادلية: تقوم القيادة التبادلية على بعدين رئيسيين، يمثلان جوهر التبادل وهما المكافأة المشروطة، والإدارة بالاستثناء.

المكافأة المشروطة: تقوم على فكرة المكافأة التي يقدمها القائد في حال الانجاز على أكمل وجه، كما يسلط القائد عقوبة على الإخلال بصورة الأداء المطلوبة، وقد قسمها (Karaca, 2020, p. 105) إلى مكافأة عرضية تُمنح بين الفينة والأخرى عَرضًا، ومكافأة طارئة تُمنح لقاء الإنجاز في المواقف الطارئة، ومكافأة متوقَعة منتظَرة سلفًا من طرف الأتباع لقاء أداء مهام وانجاز أهداف معينة.

الإدارة بالاستثناء: وهي التدخل الذي يصدر عن القائد في حال إخلال أو انحراف عن تنفيذ المهام من طرف الأتباع، وهي حسب (Bass & Avolio, 1990)على نوعين نشطة وساكنة، وهما يختلفان حسب زمن تدخل القائد في حال حدوث اختلالات في الأداء، فالإدارة بالاستثناءالنشطة يتخل فيها القائد لفرض التصحيحات اللازمة أثناء سير الأداء، وهو ما يجنب حدوث انحرافات كبيرة، وهو ما يستدعي من القائد المتابعة والدائمة لسيرورة العمل، أما الإدارة بالاستثناءالساكنة فهي تدخل القائد في حال وصول الأتباع إلى حالة العجز عن الأداء، والتي قد تصل أحيانا إلى الاخلال بالشروط التعاقدية المسبقة السارية في المنظمة، رغم الحرية الواسعة الممنوحة للأتباع لأداء مهامهم على أكمل وجه، فيلجأ القائد عندئذ إلى فرض قدر مناسب من العقوبات.

2.3 القيادة التحويلية: دعتالانتقادات التي وجهت إلى القيادة التبادلية، وكذا التعقيدات التي طرأت على بيئة الأعمال، إضافة إلى التطورات التكنولوجية التي أنتجت حاجات جديدة على مستوى الأفراد والمنظمات، إلى ظهور القيادة التحويلية، والتي يكون فيها تحقيق تطلعات القائد بمراعاة حاجات الأتباع، ودون المساس بالقيم الإنسانية كالعدالة والمساواة والحرية، فهي لا تقوم بالدرجة الأولى على الجوانب المادية، مراعية المثل والأخلاق، وقد تم تقديمها كنظرية ثم نقدها من طرف باحثين مختلفين.

مفهوم القيادة التحويلية: قام جيمس ماكجريجوربيرنس(Burns, 1978) بتقديم القيادة التحويلية كفكرة بديلة عن القيادة التبادلية التي تقوم على المنفعة المتبادلة بين القائد والأتباع، فاتخذتبيرنس هرم ماسلو للحاجات الإنسانية منطلقا لفكرته، حيث أن حاجة الإنسان إلى العمل ضمن فريق يسوده التعاون والانسجام محققا مُثُله، ومراعيا القيم الإنسانية والأخلاق، أوجبت ظهور القيادة التحويلية، والتي تعمل على تحقيق منافع المنظمة على المدى البعيد، وقد عرفها بيرنس على أنها نمط قيادي يستهدف تغيير أوضاع للمنظمة، حيث يكون الإلهام والإقناع مساهمين في رسم رؤية واضحة يقوم عليها تغيير الأوضاع المشتركة الحالية والمستقبلية للمنظمة، فهي عملية يسعى الطرفان (قائد–أتباع) فيها إلى تلبية حاجات وتطلعات الأخر، فيتحول من خلالها الاهتمام بتحقيق المصلحة الفردية إلى الاهتمام بتحقيق المصلحة التنظيمية العامة، فيؤدي ذلك إلى تحقيق مستويات عالية من الأداء.

أبعاد القيادة التحويلية:

التأثير المثالي (Idealized influence): وهو أن يكون القائد قدوة لأتباعه، وذلك لتحليه بالصفات الحميدة في نظر الأتباع، وامتلاكه إحساسا قويا برسالة المنظمة ورؤية واضحة، إضافة إلى اهتمامه بالجوانب المعنوية والأخلاقية، فاعتبار القائد قدوة يكسبه تأثيرا في الأتباع، كما تدعمه إنجازاته السابقة.

الحافز الملهم (Inspirational motivation): وهو تحفيز يحققه القائد من خلال إيصال الأتباع إلى التعبير عن آرائهم، وبعث روح التفاؤل والحماس فيهم لتحقيق ما يتجاوز التوقعات، ويشكل الخطاب الملهم عاملا رئيسيا في هذا التحفيز، والذي قد يتسم بالبساطة أو الرمزية المؤثرة التي تبعث الأتباع على تجاوز العمل لتحقيق مصالحهم الخاصة، لصالح تحقيق المصالح التنظيمية العامة.

الاستثارة الفكرية (Intellectual Stimulation): وهي عمل القادة على بعث التفكير الابداعي والسلوك الابتكار لدى الاتباع، من خلال العمل على التعرف على المشكلات، ومن ثم إيجاد طرق إبداعية لحلها تختلف عن الطرق المألوفة.

الاعتبارات الفردية (Individual consideration): وهي سلوك تعامل مع التابع بوصفه إنسانا لا عاملا فقط، حيث يتم الارتقاء بالحاجات الفردية للتابعين بمراعاة الفروق الكائنة بينهم، حيث يوفر التوجيه والمساندة فرصا للتعلم وتطوير كفاءات الاتباع.

وقد قام (Bass, 1985)بتقديم نقد لأفكار بيرنس التي تفترض وجود تعارض بين القيادة التبادلية والقيادة التحولية، ودعي إلى التوفيق بينهما من خلال جمعهما في نمط قيادي واحد يحوي التحويل والتبادل في آن واحد، وقد صمم لذلك استبيانا شهيرا سماه باستبيان القيادة متعدد الأبعاد (MLQ)، حيث صار هذا الاستبيان ذا صيت في مجال قياس الأنماط القيادية، وقد تم إخراجه في نسخ متعددة من خلال ترجمته إلى كثير من اللغات.

4.مفهوم الابتكار:

يعرف(Baunsgaard & Clegg, 2015)الابتكار على أنه الإتيان بجديد على هيئة سلع أو خدمات، بشرط أن يكون لهذا الجديد قيمة اقتصادية، فيما يضيف (Marceau, 2008) إلى هذا التعريف الممارسات التنظيمية الجديدة، وقد أورد دليل أوسلو (قياس الانشطة العلمية والتقانية والابتكارية، 2018) تعريفًا مفاده أن الابتكار هو الإتيان بجديد سواء كان منتجًا أو عملية، أو المزج بينهما، سواء كانا جديدين كليًا أو قد تم إدخال تحسينات عليهما، بشرط اختلافهما عما سبقهما، مع قابليتهما للاستخدام المتاح.

فالابتكار ينطوي على مخالفة المألوف عن طريق الإتيان بالجديد الذي يتصف بقابلية الاستخدام، أين يصبح عبارة عن قيمة اقتصادية.

1.4الابتكار كمقوم لريادة الأعمال:اتسمت ريادة الأعمال بوصفها عاملا أساسيا في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام بثلاثة أبعاد رئيسية هي الابتكار والمخاطرة والاستباقية، حيث يمثل الابتكار العامل الأهم من بينها، ويظهر ذلك من خلال مساهمات كل من (Schumpeter, 1934) الذي عرف رائد الأعمال بقوله أنه ذلك الشخص الذي يقوم بترتيبات جديدة في إشارة إلى مفهوم الابتكار، بحيث تؤدي هذه الترتيبات إلى استحداث منتجات، أو عمليات، أو أسواق، أو مصادر توريد أو نماذج تنظيمية

جديدة، و(Hisrich, Peters, & Shepherd, 2017) الذي يعرف رائد الأعمال على أنه شخص يستطيع الوصول إلى توفيق وتآلف بين مبادراته والإمكانيات المتاحة لديه من الموارد بطريقة ابتكارية، متقبلا العمل في جو المخاطرة وظروف عدم التأكد.

ومنه يمكننا القول ان ريادة الأعمال في جوهرها تقوم على نشاط ابتكاري يصدر عن رائد الأعمال، من خلال مبادرته التي تنطوي على الاستفادة من الابتكار، في ظل المخاطرة المحسوبة، والتي تميز حالة اللايقين التي تسود السوق.

5.الدراسة الميدانية:

1.5 العينة والمجتمع:

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في العمال المنتسبين إلى ثلاث مؤسسات (مؤسسة (3Mecs) الحاصلة على شهادة الايزو،ومؤسسة (OPS Petroleum)، ومؤسسة (ESSOUHOUB))،والتي تنشط في مجال تقديم الخدمات الهندسية والمتمثلة في التكوين، والاستشارة، والدراسات، والانجاز، والمتابعة، بالمنطقة الصناعية لحاسي الرمل بولاية الأغواط (الجزائر)، أين تقدم خدماتها لمجموع الورشات المتنقلة وقواعد الحياة القارة، المنتشرة عبر تراب المنطقة، والنشطة في قطاع المحروقات حيث يشكل مجال الغاز الجزء الأهم منها.

تتوفر متغيرات الدراسة (القيادة والابتكار) في المؤسسات الثلاثة محل الدراسة عبر مختلف المستويات الادارية، حيث يتطلب السير الأمثل للنشاط في هذه المؤسسات سلوكيات قيادية مختلفة، إلى جانب ما يتطلب قطاع الخدمات البترولية من سلوكيات ريادية يشكل الابتكار العامل الجهوري منها.

العينة: تم اختيار العينة من مجتمع الدراسة بمراعاة توفر متغيرات الدراسة لدى جميع أفرادها، وذلك عبر مختلف المستويات التقنية والإدارية، وقد تم استخدام برنامج (G*power) لأجل تحديد حجم العينة الأدنى، فأعطى حجم عينة أدنى في حدود (83) فردا، وذلك لأجل الحصول على قوة قدرها (0.95)، وذلك مراعاة لما اشترطه (Cohen, 1992)، كما أن حجم العينة يستجيب لشرط تجاوز عدد أفراد العينة عشرة أضعاف أكبر عدد من الأسهم الموجهة نحو أحد المتغيرات الكامنة في النموذج، وكذلك الشرط

الذي نصه تجاوز عدد أفراد العينة لعشرة أضعاف المؤشرات التكوينية المستخدمة لقياس متغير كامن ما في النموذج.

2.5 أداة الدراسة:

تم تصميم استبيان مكون من (11) عبارة، تقيس في مجموعها متغير القيادة ومتغير الابتكار، حيث تمثل متغير القيادة في نموذج القيادة التبادلية والتحويلية، وكان استبيان القيادة متعدد العوامل (MLQ) مصدرا رئيسيا في صياغة الأسئلة الخاصة بأبعاد القيادة التبادلية والتحويلية، وقد تم توزيع (100) استمارة في الفترة الممتدة من غرة شهر فيفري إلى الرابع عشر منه، من سنة ألفين وأربعة وعشرين ميلادية، وتم استرجاع (89) منها، أي ما يشكل نسبة استجابة قدرها (89%)، وهو ما يفوق حجم العينة الأدنى المحسوب والمقدر بـ (83) فردا، أي ما يعطي للعينة قدرة مقبولة على تمثيل مجتمعالدراسة.

البرامج: تم صب معطيات الدراسة المستخرجة من الاستمارات المسترجعة في برنامج (smartpls) في النسخة الرابعة منه، حيث يقوم البرنامج على استخدام تقنيات النمذجة البنائية بنوعيها، القائمة على التغاير، والقائمة على المربعات الصغرى الجزئية، وقمنا باستخلاص النتائج وذلك بإتباع الخطوات التالية:

3.5 التحليل الاحصائي:

أولا: تحديد النموذج الهيكلي.

استندت الدراسة إلى الجانب النظري الذي يقوم على افتراض وجود علاقة نظرية بين القيادة (التبادلية والتحويلية) والابتكارباعتباره أحد مقومات ريادة الأعمال، حيث تهدف هذه الدراسة إلى اختبار هذه العلاقة إحصائيا، من خلال اختبار المعنوية الاحصائية لمعامل الارتباط بين القيادة التبادلية والتحويلية من جهة، والابتكار من جهة أخرى.

ثانيا: تحديد نماذج القياس.

تتمثل القيادة التبادلية والتحويلية حسب نموذج باس في ممارسات القيادة التبادلية المتمثلة في المكافأة المشروطة والإدارة بالاستثناء، كما تتكون ممارسات القيادة التبادلية من التأثير المثالي والاستثارة الفكرية،

والحافز الملهم، والاعتبارات الفردية، إضافة إلى ممارسة أضيفت إلى نموذج القيادة التبادلية والتحويلية متمثلة في عدم التدخل، كما أن الابتكار ينقسم إلى ابتكار في المنتجات وابتكار في العمليات.

تقاس القيادة التبادلية من خلال السؤالين (Led2،Led1)، كما تقاس القيادة التحويلية من أربعة أسئلة هي (Led6، Led5، Led4،Led3)، إلى جانب عدم التدخل والذي يقاس من خلال سؤال وحيد(Led7)، فيما يقاس الابتكار من خلال أربعة أسئلة تمثل ابتكار العمليات وابتكار المنتجات هي (inno4، inno3، inno2،inno1).

ثالثا: فحص البيانات.

تم فحص البيانات المفرغة من الاستمارات المسترجعة، حيث كانت خالية من القيم الشاذة، وكذا من القيم المفقودة، كما أنه لم يسجل على أي من الاستمارات بيانات مشبوهة، وذلك لخلوها من ظاهرة الرصف القطري والمستقيم(diagonal and straight lining)، كما سجلنا خلو جميع الاستمارات من تناوب إجابة القطب المتطرفة (alternating extreme pole responses).

تقدير نموذج المسار:أعطت البرمجية المستخدمة نتائج التقدير الموضحة كالتالي:

الشكل1تقدير نموذج المسار من إعداد الباحث باستخدام برمجية (smartpls4)

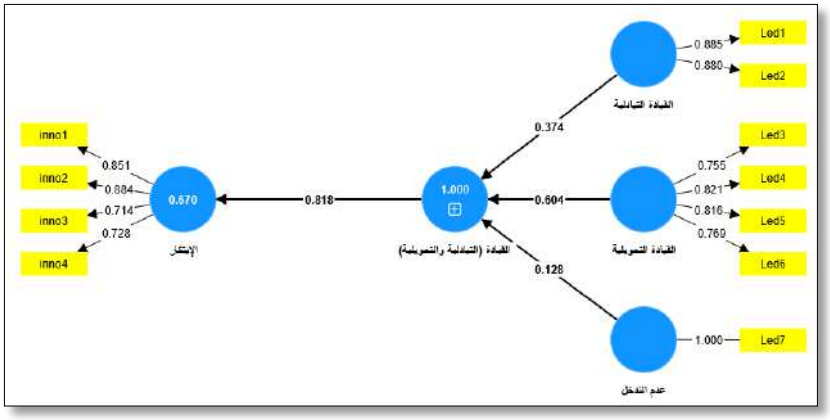

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (smartpls4).

يعطي نموذج المسار معامل ارتباط مرتفع بين القيادة (التبادلية والتحويلية) والابتكار وصل إلى (0.818)، حيث تمثل القيادة التحويلة القدر الأكبر من القيادة ككل بمعامل ارتباط وصل إلى

(0.604)، تليهاالقيادة التبادلية بمعامل ارتباط وصل إلى (0.374)، فيما يمثل عدم التدخل القدر الأقل بمعامل ارتباط لم يتجاوز (0.128).

رابعا: تقييم النماذج المتحصل عليها.

نقيم نماذج القياس والنموذج الهيكلي كالتالي:

أ) تقييم نماذج القياس:نقيم نماذج القياس بمعيار التحميل الخارجي، ومعايير الصدق والثبات.

أ.1) التحميل الخارجي:

جدول 1نتائج التحميل الخارجي

	Led1	Led2	Led3	Led4	Led5	Led6	Led7	Inno1	Inno2	Inno3	Inno4
الابتكار								0.851	0.884	0.714	0.728
القيادة التبادلية والتحويلية	0.834	0.817	0.732	0.787	0.769	0.770	0.509				
القيادة التبادلية	0.885	0.880									
القيادة التحويلية			0.755	0.821	0.816	0.769					
عدم التدخل							1.00				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (smartpls4).

تظهر نتائج التحميل الخارجي تسجيل معدلات مقبولة لكل العناصر في النموذج حيث أن جميعها تجاوز نسبة (0.7)، ماعدا العنصر (Led7) المعبر عن سلوك (عدم التدخل) والذي يمكن إقصاؤه من قياس القيادة التحويلية والتبادلية، وذلك وفقا لاعتبارات التقييم اللاحقة.

أ.2) الصدق والثبات:يعطينا البرنامج النتائج التالية:

جدول2 نتائج الصدق والثبات

	الفاكرونباخ	المصداقية المركبة (rho_a)	المصداقية المركبة (rho_c)	متوسط التباين المستخلص (AVE)
الابتكار	0.809	0.860	0.874	0.636
القيادة (التبادلية والتحويلية)	0.868	0.881	0.900	0.566
القيادة التبادلية	0.716	0.716	0.876	0.779
القيادة التحويلية	0.800	0.801	0.870	0.625

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (smartpls4).

يتضح من خلال مخرجات البرنامج أن كل نماذج القياس تتمتع بمستوى مقبول من الصدق والثبات من خلال معامل (Cronbach's alpha) الذي تجاوز (0.7) في كل منها، وكذا الموثوقية المركبة، إضافة إلى مستويات مقبولة من مؤشر متوسط التباين المفسر في كل نماذج القياس بالنموذج، حيث نلاحظ أن (AVE) المسجل على مستوى القيادة التبادلية والتحويلية لم يتأثر بمعدل تحميل العنصر (Led7) ولذلك يستحسن عدم حذفه من النموذج.

ب) تقييم النموذج الهيكلي:نقيم النموذج الهيكلي من خلال معاملات المسار والتأثيرات المباشرة، والكشف عن التداخل الخطي، وكذا معامل التحديد وحجم التأثير.

ب.1) التداخل الخطي بين المباني من خلال مؤشر تضخم التباين(VIF):

جدول 3 نتائج حساب معمل تضخم التباين

	VIF		VIF
Led1	1.450	Led5	1.760
Led1	2.439	Led6	2.149
Led2	2.426	Led6	1.502
Led2	1.450	Led7	1.000
Led3	1.483	Led7	1.275
Led3	1.768	Inno1	2.093
Led4	1.994	Inno2	2.001
Led4	1.775	Inno3	1.525
Led5	2.015	Inno4	1.513

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (smartpls4).

يعطي البرنامج قيما مقبولة لمؤشر (VIF) حيث أنها أصغر من (3) جميعها، مع العلم أن المستوى الحرج لهذا المؤشر هو (5)، وفي حالات أفضل عندما يكون أقل من(3)، مما يمكننا من القول بعدم وجود تداخل خطي بين المباني جميعها.

ب.2) معاملات المسار: **جدول 4قيم معاملات المسار**

	الابتكار	القيادة التبادلية والتحويلية
القيادة التبادلية والتحويلية	0.818	
القيادة التبادلية		0.374
القيادة التحويلية		0.604
عدم التدخل		0.128

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (smartpls4).

توضح معاملات المسار وجود علاقة ارتباطية هامة بين القيادة (التحويلية والتبادلية) وبين القيادة التحويلة منفردة حيث وصل إلى (0.604)، ويقل هذا الارتباط مع باقي أبعاد القيادة التبادلية والتحويلية، كما يتضح ارتباط قوي بين القيادة (التبادلية والتحويلية) من جهة، والابتكار من جهة أخرى حيث بلغ (0.818).

ب.3) التأثيرات الكلية:

جدول 5قيم التأثيرات الكلية

	القيادة التبادلية	القيادة التحويلية	عدم التدخل
الابتكار	0.306	0.494	0.105

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (smartpls4).

أعطت نتائج حساب التأثيرات الكلية بين الابتكار وأبعاد القيادة الثلاثة القيادة التبادلية والتحويلية وعدم التدخل القيم التالية (0.306)، (0.494)، (0.105) على التوالي، وهو دليل تأثيرات واضحة.

ب.4) معامل التحديد(R^2):

جدول 6قيم معامل التحديد

معامل التحديد المصحح	معامل التحديد	
1.000	1.000	القيادة التبادلية والتحويلية
0.666	0.670	الابتكار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (smartpls4).

استنادا إلى قيم معامل التحديد (R^2)، ومعامل التحديد المصحح ($\overline{R}^2$)، لكل من القيادة والابتكار التيتجاوزت الثلثين(0.66) فإنه يمكننا القول بأن للنموذج قدرة تفسيرية مقبولة.

ب.5) حجم التأثير (f^2):

جدول 7قيم حجم التأثير

	القيادة التبادلية والتحويلية	الابتكار
القيادة التبادلية والتحويلية		2.028
القيادة التبادلية	308.654	
القيادة التحويلية	829.854	
عدم التدخل	105.753	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (smartpls4).

أعطت نتائج حساب حجم التأثير (f^2) قيما مقبولة، حيث كانت عالية بين القيادة (التبادلية والتحويلية) وأبعادها الثلاثة القيادة التبادلية، والقيادة التحويلية، ونمط عدم التدخل،والتي قدرت بـ (308) و(829) و(105) على الترتيب، وكذا بين القيادة (التبادلية والتحويلية) والابتكار حيث وصلت إلى (2.028).

4.5 اختبار الفرضيات:

تقوم برمجية (smartpls) باختبار الفرضيات باستخدام عملية البسترة من خلال توليد (5000) عينة عشوائية، تخضع لمتطلبات النموذج، ثم استخلاص النتائج منها، فأعطت التالي:

الشكل2 مخرجات عملية البسترة

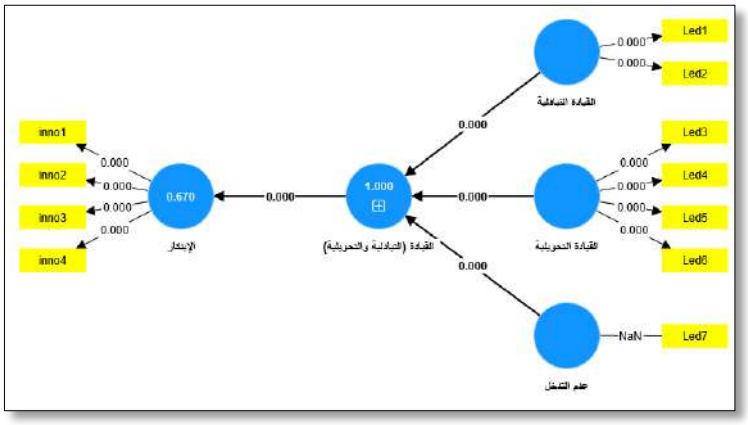

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (smartpls4).

يظهر من خلال مخرجات البرنامج بعد عملية البسترة أن كل المسارات في النموذج كانت دالة إحصائيا، حيث كانت القيمة الحرجة (P value) لا تتجاوز (0.05)، كما هو في الجدول الموالي:

جدول8نتائج اختبار الفرضيات عن طريق تقنية البسطرة.

	العينة الاصلية	متوسط العينة	قيمة اختبار T	P value
القيادة (التبادلية والتحويلية) ⟵ الابتكار	0.818	0.826	25.223	0.000
القيادة التبادلية ⟵ الابتكار	0.306	0.301	16.174	0.000
القيادة التبادلية ⟵ القيادة (التبادلية والتحويلية)	0.374	0.376	16.233	0.000
القيادة التحويلية ⟵ الابتكار	0.494	0.797	14.866	0.000
القيادة التحويلية ⟵ القيادة (التبادلية والتحويلية)	0.604	0.601	22.627	0.000
عدم التدخل ⟵ الابتكار	0.105	0.105	4.359	0.000
عدم التدخل ⟵ القيادة (التبادلية والتحويلية)	0.128	0.127	4.380	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية (smartpls4).

من خلال الجدول يمكننا استخلاص نتائج اختبار الفرضيات التالية:

نقبل الفرضية القائلة بوجود علاقة ارتباط بين القيادة (التبادلية والتحويلة) والابتكار عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث يصل معامل الإرتباط إلى حدود (0.818) في العينة المسحوبة، وإلى (0.826) في العينة المتوسطة، وهي علاقة ارتباط قوية.

نقبل الفرضية القائلة بوجود علاقة ارتباط بين القيادة التحويلة والابتكار عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث يصل معامل الإرتباط إلى حدود (0.494) في العينة المسحوبة، والى (0.497) في العينة المتوسطة، وهي علاقة متوسطة نسبيا.

نقبل الفرضية القائلة بوجود علاقة ارتباط بين القيادة التبادلية والابتكار عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث يصل معامل الإرتباط إلى حدود (0.306) في العينة المسحوبة، وإلى (0.301) في العينة المتوسطة، وهي علاقة ضعيفة نسبيا.

نقبل الفرضية القائلة بوجود علاقة ارتباط بين نمط قيادة عدم التدخل والابتكارعند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث يصل معامل الإرتباط إلى حدود (0.105) في العينة المسحوبة، وفي العينة المتوسطة معا، حيث أنها علاقة ضعيفة جدا رغم أنها دالة إحصائيا.

5.5مناقشة مخرجات التحليل الاحصائي:

من خلال نتائج تحليل الاستبيان اتضح وجود نمط القيادة التبادلية والتحويلية في المؤسسات محل الدراسة، حيث أن البيئة التي تنشط فيها هذه المؤسسات تتوافق مع نمط القيادة التحويلية بصفة رئيسية، ويليه نمط القيادة التبادلية، كما أن مجال الخدمات الهندسية البترولية يتقبل السلوكيات الابتكارية ويشجع عليها لما لها من دور ايجابي في تحسين أداء المؤسسات.

كما تم الكشف عن وجود علاقة ارتباط قوية بين الابتكار والقيادة (التبادلية والتحويلية)، حيث يلاحظ أن وزن القيادة التحويلة في هذه العلاقة كان هو الأكبر، وذلك من جراء متطلبات طبيعة العمل في مجال الخدمات البترولية، حيث أسفرت المقابلات التي أجريت مع المستجوبين عن تمتع قادة المؤسسات الثلاثة بسلوكيات قيادية تميل إلى النمط التحويلي أكثر منها إلى النمط التبادلي، فلا تشكل المكافأة المشروطة والإدارة بالاستثناءعاملا جوهريا في توفير الجو المناسب للابتكار رغم وجود هذا النمط القيادي بوضوح في سلوكيات القادة، حيث يسهم هذا النمط القيادي في تحقيق سير حسن للمهام لكن بصورة ظرفية لا تتجاوز المدى القصير، كما أنه قد اتضح من خلال إجابات المستجوبين أن نمط عدم التدخل ليس بنمط سائد في سلوكيات القادة، وذلك لأهمية الالتزامات التعاقدية التي تبرمها المؤسسات الثلاثة محل الدراسة مع الغير، حيث لا تسمح هذه الالتزامات بانعزال القادة عن بيئة العمل، فيما كانت القيادة التحويلية هي الجانب الجوهري من القيادة، والمؤدي إلى دعم سلوك الابتكار من خلال الاستثارة الفكرية، والحافز الملهم، اللذان يشكلان عاملين رئيسيين في بعث السلوكيات الابتكارية لدى الأتباع، إضافة إلى الكاريزما المتضحة في التأثير المثالي للقادة، والتي تبعث في الأتباع مستويات مرتفعة من الثقة بشخص القائد مما يدفع الأتباع إلى بذل جهود أكبر لتحقيق تطلعاته، كما شكل الاهتمام بالاعتبارات الفردية لدي

الأتباع من طرف القادة عاملا مشجعا لتوفير البيئة المناسبة لهم لإطلاق روح المبادرة الرامية إلى تحقيق الابتكار، وذلك من خلال الشعور الإيجابي بأن القائد يراعي أحوال الأتباع الفردية التي يمرون بها.

6.خاتمة:

1.6 النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة وجود نمط القيادة التحويلية والتبادلية في المؤسسات محل الدراسة كنمط غالب، حيث كان نمط عدم التدخل استثناء لا ينتهج إلا نادرا، كما أن الابتكار بشقيه في الخدمات (والمنتجات) وكذا العمليات كان سلوكا متبعالدى العاملين، حيث أن الابتكار يساهم في تحقيق أداء متميز للمؤسسات من خلال إيجاد الحلول الابداعية، كما أن القيادة التبادلية القائمة على المكافأة المشروطة من جهة لا تشكل عاملا أساسيا في تشجيع الابتكار لدى الاتباع، حيث أن تأثير الحوافز المادية رغم وجودها لا يدفع نحو الابتكار، والإدارة بالاستثناءمن جهة أخرى لم تكن هي أيضا مشجعا على الابتكار حيث أن العاملين لا ينتظرون تدخل القادة في مهامهم في حال حدوث خلل في الأداء، وذلك للخصوصية التقنية التي تميز المهام، وكانت القيادة التحويلية القائمة على الاستثارة الفكرية والحافز الملهم عاملا جوهريا في دفع وتشجيع الأتباع نحو الابتكار، وكان التأثير المثالي للقادة وكذا مراعاتهم للاعتبارات الفردية لدى الأتباع عاملا إضافيا في ميلهم إلى الابتكار، حيث يشكل دعم القادة ضمانا لاستمرارية التفكير الابداعي المنتج للابتكار، وعليه فيمكننا القول بأن القيادة التبادلية والتحويلية تشكل عاملا مهما في تحقيق سلوك الابتكار في المؤسسات محل الدراسة.

2.6التوصيات: من خلال نتائج الدراسة يمكننا التأكيد على التوصيات التالية:

1. وجب الاهتمام بإعداد قادة في المؤسسات محل الدراسة، حيث أن انتهاج القيادة التبادلية والتحويلية كنمط قيادي يؤدي إلى نتائج إيجابية تنعكس على أداء المؤسسات في سعيها نحو تحقيق أهدافها.

2.تشجيع القادة لانتهاج النمط التحويلي والتبادلي من خلال عقد دورات تكوينية وتدريبية تندرج ضمن برامج الإعداد الأمثل للموارد البشرية في المؤسسات محل الدراسة، حيث لا تتطلب كلفة إضافية.

3.الاهتمام بتشجيع السلوكيات الريادية داخل المؤسسات محل الدراسة، والقائمة على الاستباقية، والابتكار، وتقبل المخاطرة المحسوبة، حيث يساهم الابتكار في تحقيق ميزة تنافسية.

4.تشجيع أفراد المؤسسات محل الدراسة على التفكير الابداعي والناقد، حيث أن الخروج عن المألوف والتصرفات النمطية يسهم بشكل إيجابي في توليد السلوكيات الابتكارية.

7. قائمة المراجع:

Bass, B. M. (1981). From Transactional to Transformational Leadership. *Organizational Dynamics* , 19-32.

Bass, B. M. (1985). *Leadership and performance beyond expectations.* New York: Free Press.

Bass, B. M., & Avolio, B. J. (1990). *Transformational Leadership Development: Manual for the Multifactor Leadership Questionnaire.* California: Consulting Psychologists Press, Palo Alto.

Baunsgaard, V. V., & Clegg, S. R. (2015). Innovation: A Critical Assessment of the Concept and Scope. In R. Agarwal, W. Selen, G. Roos, & R. Green, *The Handbook of Service Innovation* (pp. 5-26). Springer London.

Bennis, W., & Nanus, B. (1985). *Leaders: The strategies for taking charge.* New York: Harper & Row.

Burns, J. M. (1978). *Leadership.* New York: Harper & Row.

Cohen, J. (1992). Statistical Power Analysis. *Current Directions in Psychological Science* , 98-101.

Gurbuz, G., & Gulec, B. (2022). How leadership style matters for innovative work behavior. *Journal of Business, Economics and Finance* , 136-146.

Hisrich, R., Peters, M., & Shepherd, D. (2017). *Entrepreneurship 8th Edition.* New York: McGraw-Hill Education.

Hosking, D.-M., Schriesheim, C. A., & Hunt, J. G. (Eds.). (2013). *Leaders and Managers: International Perspectives on Managerial Behavior and Leadership.* Elsevier Science.

Husti, I., & Mahyarni, M. (2019). Islamic Leadership, Innovation, Competitive Advantages, and Performance of SMEs in Indonesia. *East Asia* , 369–383.

Karaca, M. (2020). *A Handbook of Leadership Styles.* (O. Demirtas, & M. Karaca, Eds.) Cambridge Scholars Publisher.

Lord, R. G., & Dinh, J. E. (2014). What Have We Learned That Is Critical in Understanding Leadership Perceptions and Leader-Performance Relations? *Industrial and Organizational Psychology, 7* (2), 158-177.
Marceau, J. (2008). Innovation. In S. Clegg, & J. Bailey, *The international encyclopedia of* (pp. 670–673). Thousand Oaks: Sage.
Neher, M., Petersson, L., Nygren, J. M., Svedberg, P., Larsson, I., & Nilsen, P. (2023). Innovation in healthcare: leadership perceptions about the innovation characteristics of artificial intelligence—a qualitative interview study with healthcare leaders in Sweden. *Implementation Science Communications* , 1-13.
Northouse, P. G. (2021). *Introduction to Leadership: Concepts and Practice.* SAGE Publications, Incorporated.
Sandhu, M. A., & Naqbi, A. A. (2022). Leadership behavior and innovation performance in the UAE's telecom and ICT industries. *Benchmarking* .
Schumpeter, J. A. (1934). *The Theory of Economic Development.* Cambridge: Harvard University Press.
Tipurić, D. (2022). *The Enactment of Strategic Leadership: A Critical Perspective.* Springer International Publishing.
Tushman, M., & Nadler, D. (1986). Organizing for Innovation. *California Management Review* , 74–92.
Yukl, G. A. (2013). *Leadership in Organizations.* Pearson.
Ziegert, J. C., & Dust, S. B. (2021). Integrating Formal and Shared Leadership: the Moderating Influence of Role Ambiguity on Innovation. *Journal of Business and Psychology* , 969–984.
دليل أوسلو 2018. (2018). أوسلو: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
محمد بن جلال بن منظور. (1984). *لسان العرب*. القاهرة: دار المعارف.

تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجزائر

Electronic management applications in Algeria

بلقاسمي خالد*، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة (الجزائر)،
belkacemkhaled2023@gmail.com
دهيمي عمر، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة (الجزائر)،
om.dehimi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/14 تاريخ القبول: 2024/09/07 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على الإدارة الإلكترونية، وعرض بعض النماذج عن التطبيقات الالكترونية التي تبنتها الجزائر، على غرار كل من بطاقة الشفاء الإلكترونية، وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية، وجواز السفر الالكتروني، وبطاقة الدفع الالكترونية (البطاقة الذهبية). حيث عرف تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر قفزة نوعية في مختلف القطاعات، مما ساهم في تحسين الخدمة العمومية للمواطن الجزائري.

كلمات مفتاحية: إدارة الكترونية، بطاقة شفاء الكترونية، بطاقة تعريف وطنية بيومترية، جواز سفر الكتروني، بطاقة دفع الكترونية (بطاقة ذهبية).

تصنيفات JEL: P48، O38.

Abstract:

Through this study, we aim to explore electronic management and present some examples of electronic applications adopted by Algeria, such as the electronic health card (Chifa card), the biometric national identity card, the electronic passport, and the electronic payment card (Golden Card). The implementation of electronic management in Algeria has

* المؤلف المرسل.

witnessed a significant leap across various sectors, contributing to the improvement of public services for Algerian citizens.
Keywords: Electonic management, electronic chifa card, biometric national identification card, electronic passport, electronic payment card (gold card).
Jel Classification Codes : O38, P48.

1. مقدمة :

في ظل التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا، أصبحت الإدارة الإلكترونية جزءًا أساسيًا من عمليات التحول الرقمي التي تعتمد عليها الدول لتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية، هذا التحول انعكس إيجاباً على تحسين الخدمات العامة ورفع من جودة الأداء وسرعة التنفيذ، وخفض التكلفة وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للإدارة، وكذلك تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين علاقة الفرد بالإدارة.

والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى مواكبة التطورات العالمية الحاصلة في مجال الإدارة الالكترونية، من خلال التطبيقات التي تبنتها في هذا المجال بغية ترشيد وتحسين الخدمة العمومية، وتقريب الإدارة من المواطن.

من خلال ما سبق نطرح **الإشكالية** التالية:

ما مدى تأثير تطبيقات الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمات العمومية في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

-ما المقصود بالإدارة الإلكترونية وما هي فوائدها؟

-ما هي العوائق التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية؟

-كيف تؤثر تطبيقات الإدارة الالكترونية في الجزائر على تحسين الخدمات العمومية؟

فرضيات الدراسة:

-يؤدي اعتماد الإدارة الإلكترونية إلى تحسين جودة الخدمات العامة وزيادة فعالية الأداء الحكومي.

-الجزائر لم تصل بعد إلى مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في مختلف القطاعات.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول للأهداف التالية:

- عرض مفهوم الإدارة الإلكترونية وفهم أسسها.
- تحديد أبرز العوائق التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- تقديم نماذج لتطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجزائر وتقييم تأثيرها على تحسين جودة الخدمات العامة.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، كونه يوفر إطارًا شاملاً لدراسة الظواهر كما هي في الواقع، مما يتيح فهماً دقيقاً للممارسات الفعلية للإدارة الإلكترونية في الجزائر.

حدود الدراسة:

بغية الالمام بإشكالية الدراسة حددت حدود الدراسة كما يلي:

الحدود المكانية:

الدراسة تقتصر على الجزائر فقط دون التطرق إلى تطبيقات الإدارة الإلكترونية في دول أخرى.

الحدود الزمنية:

تمت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، كونها تتضمن مراحل أساسية لتطور الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- أيوب شيكر، **"الإدارة الإلكترونية في الجزائر: تطبيقات وتحديات"**، (2019)، تناولت هذه الدراسة تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الجزائر والصعوبات التي تواجهها. حيث توصلت إلى أن التحول الرقمي الجزئي تم تحقيقه في بعض المؤسسات، إلا أن العقبات مثل ضعف البنية التحتية والتكاليف المرتفعة حالت دون تحقيق التحول الكامل.

-محمد بن اعراب، **"تطبيق الإدارة الإلكترونية بين الشفافية وتحسين الخدمة"**، (2020)، خلصت هذه الدراسة إلى أن تبني الإدارة الإلكترونية ساعد على تقليل البيروقراطية والفساد الإداري في الجزائر، لكنها تواجه تحديات مرتبطة بالبنية التحتية والتدريب.

– عبد القادر لحول ومحمد سعيد جوال، **"واقع وتحديات تطبيق الإدارة الإلكترونية وأثرها على الأداء العمومي في الجزائر "**، (2020)، توضح هذه الدراسة أن الإدارة الإلكترونية كان لها تأثير إيجابي على الأداء العمومي في الجزائر، وخاصة في خدمات البريد، ومع ذلك تظل هناك عقبات، بما في ذلك مقاومة البيروقراطية ونقص التكيف مع التكنولوجيا الحديثة.

– فطوم لحول وخالد نهار، **تطبيقات الإدارة الإلكترونية في القطاع العمومي خلال جائحة كورونا "** (2021). تستكشف هذه الدراسة كيف ساعدت جائحة كوفيد-19 في تسريع تبني الإدارة الإلكترونية في الجزائر، لا سيما في المكاتب الحكومية المحلية. وتشير النتائج إلى أن الكفاءة وتحسين الوصول إلى الخدمات زادت، رغم التحديات المتعلقة بالبنية التحتية الرقمية.

تناولت الدراسات السابقة التحديات العامة والنتائج المبدئية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، وتتميز هذه الدراسة بالتركيز على تطبيقات محددة تم تنفيذها بالفعل وتأثيرها الواضح على تحسين الخدمة العمومية، مما يبرز تطوراً نوعياً في مختلف القطاعات (المالية، الصحة، الأمن).

2. المفاهيم الأساسية للإدارة الالكترونية

ترتبط فكرة الإدارة الإلكترونية بالأهمية المتزايدة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة ودورها المتنامي في تحسين عمليات الإدارة وتقديم الخدمات العامة. ومن هنا نشير إلى تعدد تعاريف الإدارة الالكترونية بين المفكرين على الرغم أن هدفها واحد، وسنتطرق فيما يلي إلى بعض التعاريف.

1.2 تعريف الإدارة الالكترونية:

الإدارة الإلكترونية تُعرف بأنها استراتيجية إدارية تستهدف تحسين خدمات المواطنين والمؤسسات بفعالية في عصر المعلومات، من خلال الاستفادة الأمثل من المعلومات المتاحة وتنظيم الموارد الفعالة والمعنوية في بيئة إلكترونية حديثة. يتيح ذلك تحقيق أهداف الجودة بأقصى قدر من الكفاءة، مما يسهم في استخدام الوقت والمال والجهد بشكل مُحسّن. (خمايسة، 2013، صفحة 78)

الإدارة الإلكترونية تعرف على أنها الجهود الإدارية التي تهدف إلى تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين والقطاع الخاص بسرعة عالية وتكلفة منخفضة، باستخدام أجهزة الحاسوب وشبكات الإنترنت، مع الحفاظ على سرية وأمان المعلومات المتبادلة. (العليم، 2013، صفحة 64)

تعرف الإدارة الإلكترونية أيضًا بأنها استبدال المعاملات الورقية بالمكاتب الإلكترونية، من خلال استخدام واسع لتكنولوجيا المعلومات، وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات إلكترونية مدروسة مسبقًا ومعالجتها بخطوات متسلسلة. (حليمة، 2014، صفحة 40)

فالإدارة الالكترونية هي الإدارة التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وعلى التقنية من أجل تسيير الأعمال الإدارية وإدخال الرقمنة في التسيير من أجل تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل المعاملات واختصارا للوقت وتقليل التكاليف وتحسين جودة الخدمة المقدمة.

2.2 أوجه الاختلاف بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية:

توضح هذه النقاط الفروق الأساسية بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية في استخدام التكنولوجيا، تنظيم العلاقات، وتنفيذ العمليات، مع تباين في عدة جوانب رئيسية: (نسرين، 2016، صفحة 238)

- **طبيعة الوسائل المستخدمة للتواصل** :في الإدارة التقليدية، يتم استخدام وسائل التواصل التقليدية للتواصل بين الأطراف، بينما في الإدارة الإلكترونية يتم ذلك عبر الشبكات الإلكترونية.
- **طبيعة العلاقة بين أطراف التعامل** :في الإدارة التقليدية، تكون العلاقات بين أطراف التعامل مباشرة، بينما في الإدارة الإلكترونية، يتميز التعامل بأن أطرافه متفرقة جغرافياً ويتم التواصل بينهم عبر الشبكات الإلكترونية.
- **طبيعة التفاعل بين أطراف التعامل** :تتسم الممارسات التقليدية بتفاعل بطيء نسبيًا، بينما تتميز الإدارة الإلكترونية بالتفاعل السريع والمستمر عبر الشبكات الإلكترونية.
- **نوعية الوثائق المستخدمة** :في الإدارة التقليدية، يعتمد استخدام الوثائق بشكل أساسي على الوثائق الورقية، بينما في الإدارة الإلكترونية، غالبًا ما يتم العمل بدون الحاجة إلى وثائق رسمية.
- **إمكانية تنفيذ كل مكونات العملية** :يواجه مفهوم الإدارة التقليدية صعوبات في تنفيذ جميع مكونات العملية باستخدام وسائل التواصل التقليدية، بينما تسهل الإدارة الإلكترونية هذه العمليات بفضل التكنولوجيا الحديثة.

- **نطاق خدمة العملاء** :في الإدارة التقليدية، يتم تقديم الخدمات وفقًا لمواعيد عمل منظمات، بينما تتيح الإدارة الإلكترونية الوصول إلى الخدمات على مدار السبعة أيام في الأسبوع و24 ساعة يوميًا.
- **الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية** :في الإدارة التقليدية، يتم الاعتماد على استغلال الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة بشكل أمثل، بينما في الإدارة الإلكترونية، يتم الاعتماد على تقنيات التشغيل الافتراضي والاستفادة الفعالة من التكنولوجيا.

3.2 أهداف الإدارة الإلكترونية:

للإدارة الإلكترونية أهداف عديدة، منها: (الله، 2018، صفحة 75)

- ✓ تهدف الإدارة الإلكترونية إلى محاربة البيروقراطية وتبسيط العمليات اليومية، مما يسهل اتخاذ القرارات السريعة ويعزز الرقابة الإدارية.
- ✓ تعزز الإدارة الإلكترونية التطور العام للإدارة باستخدام التقنيات الرقمية المتقدمة، مما يرفع كفاءة الموظفين ويساهم في تكوين أجيال جديدة من القيادات القادرة على الاستفادة من التقنيات الحديثة.
- ✓ تسهم الإدارة الإلكترونية في تحسين الاقتصاد وجذب الاستثمارات، وتقليل تكاليف التشغيل من خلال تقليص حجم الملفات والمخازن، وتقليل استخدام الورق، مما يسهل الإنجاز السريع للمعاملات.
- ✓ تعزز الإدارة الإلكترونية التواصل والتفاعل بين مختلف إدارات المؤسسة، مما يؤدي إلى تقديم خدمات أفضل.
- ✓ تدير وتراقب الإدارة الإلكترونية مختلف الأقسام كوحدة واحدة مركزية، مما يعزز التنسيق والكفاءة داخل المؤسسة.

وأيضا يمكن أن تندرج أهداف الإدارة الالكترونية تحت ثلاثة مستويات رئيسة كما يلي: (الطالب، 2019، صفحة 32)

أ–الأهداف المتعلقة بالكفاءة الإدارية: من حيث زيادة الكفاءة في تنفيذ الأعمال والخدمات الحكومية المختلفة، وتحسين مستوى أداء المنظمات الحكومية من خلال استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية وصولا إلى إنجاز المعاملات والخدمات بأسرع وقت وجهد ممكن.

ب–الأهداف المتعلقة بالمتعاملين مع الأجهزة الحكومية: حيث من الممكن أن تقد الإدارة الإلكترونية خدمات للمواطن وقطاع الأعمال والأجهزة الحكومية نفسها، وصولا إلى خدمة العاملين في الأجهزة الحكومية.

ج–الأهداف المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتكنولوجي: حيث أن استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية، وتفعيلها في المنظمات الحكومية يعمل على الارتقاء بمستواها الاقتصادي والخدماتي، ومواكبة التطورات التكنولوجية المعاصرة واللحاق بالدول المتقدمة في هذا المجال.

4.2 مزايا تطبيق الإدارة الالكترونية:

إن استخدامات الإدارة الإلكترونية تحقق تحسينًا كبيرًا في خدمات الجمهور، وتعزز دور الإدارة وترفع كفاءتها، مما يعود بالفائدة على الدولة والمواطن، وتساهم في إقامة إدارة عصرية فعالة، ويكمن أثرها على تحسين الخدمة من خلال مايلي: (وهيبة، 2017، صفحة 45)

- توفر راحة وملاءمة عالية بالمقارنة مع التسليم الوجه لوجه أو الاتصال المباشر.
- تقلل من نسبة الأخطاء بفضل دقة الأنشطة الإلكترونية، وتوفر وقتًا أكثر للمستخدمين.
- تقلل من التعقيدات الإدارية والبيروقراطية من خلال الربط الإلكتروني بين المصالح والدوائر المختلفة.
- تقلص التكاليف بفضل الاقتناء الإلكتروني.
- كما تحل مشكلات الازدحامات والانتظارات الطويلة.
- تسهل وتحسن توصيل الخدمات للمستخدمين

5.2 متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية:

تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات والحكومات يتطلب ما يلي: (الإلكترونية، 2024)

- تتطلب تنفيذ مشاريع الإدارة الإلكترونية بنية تحتية متقدمة، تشمل شبكات اتصالات حديثة وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية، مما يسهل التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية والمواطنين.
- ينبغي توفر الوسائل الإلكترونية الضرورية للاستفادة من خدمات الإدارة الإلكترونية، مثل الكمبيوترات الشخصية، والأجهزة المحمولة، والهواتف الذكية، بأسعار معقولة تسهل الوصول إليها للجميع.
- ينبغي أن يكون هناك عدد كافٍ من مزودي خدمة الإنترنت، بأسعار معقولة، لتعزيز التفاعل مع الإدارة الإلكترونية بأقل جهد ووقت وتكلفة.
- يجب تدريب الموظفين على استخدام أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد البيانات، بالإضافة إلى نشر ثقافة استخدام الإدارة الإلكترونية بين المواطنين.
- يتطلب الأمر توفير تمويل كافٍ يدعم صيانة البنية التحتية وتدريب الكوادر، لضمان استمرارية تقديم الخدمات ومواكبة التطورات التكنولوجية العالمية.
- يجب أن تتوفر الإرادة السياسية والتشريعات اللازمة لتعزيز شرعية ومصداقية الإدارة الإلكترونية، وضمان الأمان الإلكتروني للمعلومات الوطنية والشخصية.
- ينبغي وضع خطة تسويقية شاملة لتعزيز استخدام الإدارة الإلكترونية وتشجيع المواطنين على المشاركة والتفاعل معها.

الشكل 1: ركائز الإدارة الالكترونية

المصدر: من إعداد الباحثين.

6.2 معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية:

هناك عدة تحديات تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية، منها: (مريم، 2017، الصفحات 612-613)

أ-معوقات تنظيمية: ومن بينها مايلي:

-التمسك بالمركزية وعدم الرغبة في التغيير الإداري.

- التباين في نظم وأساليب الإدارة حتى داخل نفس المنظمة.

-نقص التدريب المتخصص في المجالات المطلوبة.

-صعوبة إعداد التنظيم الإلكتروني والتحول الكامل للهيكل التنظيمي للمنظمة.

ب-المعوقات البشرية :ومن أهم تلك المعوقات:

-انخفاض الخبرات وعدم التحكم في التكنولوجية.

– عدم الوعي الكافي بأهمية التكنولوجيا وتطبيقاتها.

–نقص الإدراك لدى صناع القرار في المنظمات الحكومية بأهمية تقنية المعلومات.

ج–معوقات تقنية :نذكر من بينها:

- نقص البنية التحتية المتكاملة.
- عدم مسايرة التقدم التقني في مجال تكنولوجيا الحاسوب.
- قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- مشاكل تقنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مستويات متعددة.

3. نماذج عن تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر

في إطار عصرنة الخدمات العمومية، تُعد كل من بطاقة الشفاء الإلكترونية، بطاقة التعريف البيومترية، جواز السفر الإلكتروني، وبطاقة الدفع الإلكتروني (البطاقة الذهبية) جزءاً أساسياً من الجهود المبذولة لتحديث وتحسين خدمات العامة في الجزائر.

1.3 بطاقة الشفاء الالكترونية:

1.1.3 التعريف ببطاقة الشفاء الالكترونية:

نظام بطاقة الشفاء يُعرف كنظام عصري يعتمد على آليات تقنية حديثة، حيث تتضمن بطاقة معلومات إدارية وطبية للمؤمن الاجتماعي وذوي حقوقه.

فبطاقة الشفاء هي بطاقة الكترونية لتأمينات الاجتماعية، تسمح لحاملها ولذوي الحقوق بالحصول على خدمات الضمان الاجتماعي عند كل من: الصيادلة المتعاقدين، الأطباء المعالجين المتعاقدين، مراكز تصفية الدم المتعاقدة، عيادة التوليد الخاصة المتعاقدة، صانعي النظرات الطبية المتعاقدة (للأطفال).

فهي نظام رقمي يتيح للمواطنين الحصول على الخدمات الصحية بسهولة وسرعة، بما في ذلك صرف الأدوية وتعويضات العلاج.

والهدف من إطلاق هذا النظام أساسًا هو التحول من النظام التقليدي إلى نظام عصري يعتمد على تقنيات حديثة لمعالجة المعلومات المتاحة لدى الضمان الاجتماعي.

الشكل 2: نموذج عن بطاقة الشفاء الالكترونية

المصدر: https://www.mtess.gov.dz/ تاريخ الاطلاع: 2024/05/22

2.1.3 أهداف بطاقة الشفاء الالكترونية:

لبطاقة الشفاء الالكترونية أهداف مختلفة تتمثل فيما يلي: (الإلكترونية، 2024)

-تحسين وتسريع معالجة ملفات التعويض لتحقيق سهولة وسرعة أكبر في عملية التعويض.

-ضمان التحكم الفعّال في النفقات الصحية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على حقوق المؤمنين وذوي الحقوق وذويهم، خاصة في سياق نظام الدفع من قبل الغير، وهذا يتم بالتعاون مع الأطباء والهيئات الصحية العاملة في المجال، بما في ذلك الصيادلة.

-توفير مدونات وقوائم أداءات وكشوفات طبية ومواد صيدلانية تُعوَّض من قبل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، مما يسهل عملية التوثيق والمتابعة للخدمات الصحية المقدمة.

2.3 بطاقة التعريف البيومترية الالكترونية:

1.2.3 التعريف ببطاقة التعريف البيومترية الالكترونية:

بطاقة التعريف الوطنية هي وثيقة هوية فردية تُسلم لكل مواطن جزائري، حيث لا يمكن لأي شخص أن يحصل على أكثر من بطاقة تعريف وطنية واحدة. تتضمن في الواجهة الأمامية مجموعة من المعلومات الخاصة بصاحب البطاقة مثل اللقب، الاسم، تاريخ ومكان الميلاد، الجنس، فصيلة الدم، سلطة الإصدار، تاريخ الإصدار، وتاريخ انتهاء الصلاحية. تحتوي أيضًا على صورتين إلكترونيتين؛ صورة كبيرة توضع على يسار البطاقة وصورة صغيرة في الزاوية العلوية اليمنى ورقم تعريف وطني.

بالإضافة إلى ذلك، تمتاز بطاقة التعريف الوطنية بشريحة إلكترونية تتيح تنوع الوظائف المتاحة لها، مما يجعلها تشبه جواز السفر البيومتري في هذا الصدد. وفي الجهة الخلفية من البطاقة، يتم تخصيص مساحة لإمضاء صاحب البطاقة، بالإضافة إلى شريحة تحتوي على التوقيع الإلكتروني للبطاقة. (الجزائرية، 2024)

بطاقة التعريف البيومترية والإلكترونية تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات القطاعية، مثل الخدمات الصحية التي تشمل ملفات الصحة الشخصية وإمكانية شراء الأدوية من أي صيدلية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه البطاقة أن تحل محل عدة بطاقات أخرى وتوفر الخدمات المتعددة، مثل البطاقة الجامعية والملف الدراسي للطلاب، بالإضافة إلى تيسير متابعة أداء الطلاب من قبل أولياء الأمور عبر خدمات إلكترونية. وكل هذا يتطلب تكامل وتعاون القطاعات الوزارية المعنية لتحقيق هذا المشروع بنجاح.

الشكل 3: نموذج عن بطاقة التعريف البيومترية الإلكترونية

المصدر: http://grhelectronique.blogspot.com تاريخ الاطلاع: 2024/05/22

2.2.3 أهداف بطاقة التعريف البيومترية الالكترونية:

بطاقة الهوية البيومترية الإلكترونية تهدف إلى عدة أهداف رئيسية:

1. **تعزيز الأمان الإلكتروني** :توفير نظام آمن لتحقيق التحقق من الهوية بشكل دقيق عبر تقنيات البيومترية مثل البصمة أو الصورة الوجهية.
2. **مكافحة التزوير والاحتيال** :حماية البيانات الشخصية وتقليل فرص التلاعب أو التزوير بالهويات، مما يعزز النزاهة والمصداقية في العمليات الإدارية والمالية.
3. **تيسير الخدمات الحكومية** :توفير وصول سهل وفعال للمواطنين إلى الخدمات الحكومية المختلفة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية، من خلال الرقمنة والتحول الرقمي.

4. **زيادة الكفاءة الإدارية** :تحسين إدارة المعلومات والعمليات الإدارية من خلال النظام الإلكتروني، مما يقلل من البيروقراطية ويسهم في تقديم خدمات أسرع وأكثر دقة.

5. **تعزيز الشفافية والمساءلة** :توفير بيئة إلكترونية تعزز الشفافية والتدقيق في التعاملات الحكومية.

3.3 جواز السفر البيومتري الالكتروني

1.3.3 التعريف بجواز السفر البيومتري الالكتروني:

الجواز السفر البيومتري هو وثيقة سفر تتضمن معلومات شخصية لصاحبها، مثل الاسم وتاريخ الميلاد والجنسية، بالإضافة إلى بيانات بيومترية مثل البصمات والصور الشخصية الرقمية، التي تُستخدم للتحقق من هوية صاحب الجواز. يتم تخزين هذه البيانات البيومترية بشكل آمن داخل رقاقة إلكترونية مدمجة في الجواز، مما يسهل التحقق من الهوية وتقديم خدمات السفر بطريقة آمنة وفعالة. (أسماء، 2017، صفحة 188)

الشكل 4: نموذج عن جواز السفر البيومتري الالكتروني

المصدر: https://passeport.interieur.gov.dz/ تاريخ الاطلاع: 2024/05/22

2.3.3 أهداف جواز السفر البيومتري الالكتروني:

تتمثل أهداف جواز السفر البيومتري الالكتروني فيما يلي: (أسماء، 2017، صفحة 191)

- تعزيز الأمن الوطني عبر تكنولوجيا متطورة للتحقق من الهوية.
- تسهيل السفر وتوفير وقت المسافرين من خلال عمليات تسجيل سريعة وفعالة.
- تعزيز التفاعل الإلكتروني بين الدولة ومواطنيها، مما يسهم في تحسين الخدمات الحكومية.
- مكافحة الجريمة العابرة للحدود من خلال القدرة على تبادل البيانات بين الدول.
- حماية البيانات الشخصية للمواطنين وضمان خصوصيتهم خلال السفر الدولي

- تحسين تجربة المسافرين في المطارات من خلال عمليات تسجيل سريعة وفعالة.
- تعزيز الأمن في المطارات وتقديم بيئة آمنة للسفر الدولي.
- دعم التفاعل الإلكتروني بين الحكومة والمجتمعات، مما يسهم في تقديم خدمات حكومية أفضل.
- تعزيز القدرة على جمع المعلومات الأمنية والاستخباراتية والتحري عبر منصة إلكترونية موحدة.

4.3 رخصة السياقة البيومترية

1.4.3 تعريف رخصة السياقة البيومترية:

رخصة السياقة البيومترية هي وثيقة رسمية تصدرها السلطات الجزائرية للسماح للأفراد بقيادة المركبات في الجزائر. تتميز هذه الرخصة بأنها تتضمن ميزات بيو مترية مثل بصمات الأصابع والصور الفوتوغرافية الرقمية لتوفير مستوى عالٍ من الأمان وتحديد الهوية بدقة. تهدف هذه الخصائص إلى الحد من التزوير وتحسين إجراءات التحقق من الهوية.وتحتوي أيضا على تطبيق يمكن من خلاله استخدام نظام التنقيط بطريقة إلكترونية وآلية.

الشكل 5: نموذج عن رخصة السياقة البيومترية

المصدر: https://www.aljazairalyoum.com/

2.4.3 أهداف رخصة السياقة البيومترية

تهدف رخصة السياقة البيومترية إلى تحقيق الأهداف التالية: (اليوم، 2023)

❖ **تحسين دقة التحقق من الهوية** :استخدام البيانات البيومترية مثل البصمات والصور الوجهية لضمان أن رخصة القيادة تصدر للشخص الصحيح وتستخدم بشكل صحيح.

- **مكافحة التزوير** :تقليل فرص التزوير والتزييف بفضل التكنولوجيا المتقدمة، مما يعزز المصداقية والثقة في نظام إصدار الرخص.
- **تعزيز السلامة على الطرق** :تحسين رصد وتطبيق قوانين المرور من خلال استخدام بيانات موثوقة ومحدثة، مما يسهم في تقليل الحوادث المرورية.
- **تسهيل الإجراءات الإدارية** :تقليل البيروقراطية وتبسيط إجراءات الحصول على الرخصة وتجديدها عبر الاعتماد على نظام إلكتروني متكامل.
- **حماية البيانات الشخصية** :ضمان أمان المعلومات الشخصية لصاحب الرخصة ومنع الوصول غير المصرح به إليها بفضل التقنيات البيومترية.
- **دعم مكافحة الجريمة** :توفير أداة إضافية للسلطات الأمنية للمساعدة في تعقب ومنع الجرائم من خلال توفير هوية مؤكدة بدقة عالية.
- **تعزيز الكفاءة الحكومية** :تحسين كفاءة وفعالية الإدارات المعنية بإصدار ومراقبة رخص القيادة من خلال نظام رقمي متطور.

5.3 البطاقة الذهبية الالكترونية

1.5.3 التعريف بالبطاقة الذهبية الالكترونية:

بطاقة يصدرها بريد الجزائر تلتزم بمعايير الأمان الدولية **EMV** (يوروباد–ماستركارد–فيزا)، وتحمل شعار بريد الجزائر. يمكن لحامل هذه البطاقة تنفيذ مجموعة متنوعة من العمليات مثل سحب الأموال، الاستفادة من الخدمات البنكية الذاتية، وإجراء المدفوعات عبر أجهزة الدفع الإلكتروني. (الجزائر، 2023) فهي بطاقة مصرفية تُستخدم لإجراء المعاملات المالية الإلكترونية، مثل سداد الفواتير والشراء عبر الإنترنت، واستخراج النقود، مما يسهل العمليات المالية اليومية للمواطنين.

الشكل 6: نموذج عن البطاقة الذهبية الالكترونية

المصدر: https://eccp.poste.dz/

2.5.3 أهداف البطاقة الذهبية الالكترونية

تهدف البطاقة الذهبية الالكترونية إلى:

- **تبسيط عمليات الدفع** :تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني في المتاجر وعلى الإنترنت، مما يعزز الراحة للمستخدمين.
- **تعزيز الكفاءة الإدارية** :تحسين كفاءة العمليات المالية والإدارية من خلال تبني نظام إلكتروني متكامل.
- **تسهيل الوصول إلى الخدمات** :تمكين المستخدمين من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية والبنكية بسهولة وسرعة.
- **تحسين الخدمة للعملاء** :من خلال تقديم حلول مصرفية مبتكرة، مثل: تسديد الفواتير الكهرباء والغاز والماء، الهاتف الثابت، الانترنت، إضافة إلى تعبئة الهاتف النقال.

4. خاتمة:

الإدارة الإلكترونية تُعتبر وسيلة حديثة لتطوير وتحسين جودة الخدمة العمومية، وهي خطوة ضرورية في عصر التكنولوجيا المعلوماتية والانفتاح العالمي. من خلال تطبيق أساليب إلكترونية متقدمة، حيث تساهم في رفع كفاءة وفعالية وسرعة أداء العمل في المؤسسات، بالإضافة إلى قدرتها على معالجة وحل المشكلات التي تواجهها الإدارة التقليدية.

في هذا السياق، اتجهت الجزائر نحو التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية بهدف تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم تنفيذ عدة مشاريع وخدمات إلكترونية ساهمت بشكل ملحوظ في تحديث القطاع العام. من بين هذه الخدمات، نذكر بطاقة الشفاء الإلكترونية، بطاقة التعريف البيومترية، جواز السفر الإلكتروني، وبطاقة الدفع الإلكتروني (البطاقة الذهبية). هذه المبادرات لم تساهم فقط في تسهيل حياة المواطنين، بل أيضاً في تعزيز كفاءة العمل الحكومي وتقليل البيروقراطية. فهذه التطبيقات تعكس جهود الجزائر في تبني التكنولوجيا الحديثة لتحسين مستوى الخدمات العامة.

النتائج:

– التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية يتيح تقديم الخدمات للمواطنين بشكل أفضل، وذلك بالطريقة التي يفضلونها وفي الوقت والمكان الذي يناسبهم.

–الإدارة الإلكترونية كمدخل إداري معاصر ساهم بشكل كبير في تحسين الخدمة العمومية كونه يتسم بالسرعة والدقة وبتكاليف أقل.

–الجزائر وبالرغم من تأخرها في هذا المجال، إلا انها استطاعت إحداث قفزة نوعية في المجال الالكتروني في السنوات القليلة الماضية، بالرغم من النقائص التي تعاني منها في البنية التحتية الرقمية.

–التوجه نحو الإدارة الإلكترونية إستراتيجية الجزائر، ولقد أطلقت العديد من الخدمات الإلكترونية في هذا الصدد مثل: بطاقة الشفاء الالكترونية، بطاقة التعريف البيومترية، جواز السفر الالكتروني، وبطاقة الدفع الالكترونية (البطاقة الذهبية) ... الخ.

– بطاقة الشفاء الإلكترونية تسهم في تحسين إدارة المعلومات الصحية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية، وضمان تتبع وتوثيق التاريخ الطبي للمرضى.

– بطاقة التعريف الوطنية البيومترية توفر وسيلة موثوقة للتحقق من الهوية، وتعزز من الأمان الشخصي والحد من التزوير.

– جواز السفر الإلكتروني يسهم في تسريع إجراءات السفر والتحقق من الهوية، ويعزز الأمان من خلال تضمين معلومات بيومترية ومشفرة.

– بطاقة الدفع الإلكترونية (البطاقة الذهبية) تسهم في تسهيل عمليات الدفع والشراء، وتعزيز الشمول المالي من خلال تقديم وسيلة آمنة ومريحة للتعاملات المالية.

التوصيات:

–السعي نحو تبني استراتيجية للتحول نحو الإدارة الالكترونية وإرسائها في جميع القطاعات.

–توفير البنية التحتية المطلوبة لتطبيق الإدارة الإلكترونية يتم عن طريق تأمين جميع الموارد البشرية، والتقنية، والمالية الضرورية.

–تدريب وتأهيل العاملين القائمين بتقديم خدمات الإدارة الالكترونية.

–تيسير شؤون المواطنين وإضافة خدمات الكترونية جديدة لاستخراج باقي الوثائق عبر الأنترنت.

–خلق الوعي الالكتروني لدى العاملين والمواطنين وبناء ما يسمى بالمجتمع الالكتروني.

–ادخال التكنولوجيات الحديثة وتعزيز استعمالها لتحسين الخدمة العمومية.

–حماية المعلومات والمواقع الإلكترونية الحكومية من القرصنة.

5. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

-أحمد محمد عطا الله. (2018). الإدارة الإلكترونية: الاستراتيجيات والتطبيقات في المؤسسات الحديثة. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.

-أسامة محمد عبد العليم. (2013). الإدارة الإلكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

– راكز الزعارير، غسان الطالب. (2019). *الإدارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني لمنظمات الأعمال المعاصرة*. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

- صدام خمايسة. (2013). *الحكومة الالكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري*. الأردن: عالم الكتب الحديث لنشر والتوزيع.

- **المقالات:**

- العربي بوعمامة، رقاد حليمة. (ديسمبر 2014). الاتصال العمومي والإدارة الالكترونية، رهانات ترشيد الخدمة العمومية. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، المجلد 02، العدد 06*، 33-49.

- بن عبد الله أسماء. (ديسمبر 2017). استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الخدمة العمومية، ضعف الأداء المؤسسي كدافع للاستثمار –دراسة استكشافية حول مشروع جوزا السفر البيومتري في الجزائر. *مجلة تنمية الموارد البشرية، جامعة سطيف 02، الجزائر، المجلد 12، العدد 02*، 174-200.

- زروقي نسرين. (2016). الإدارة الالكترونية: كأحد إفرازات التكنولوجيا الإنترنت والتجارة الالكترونية. *مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02*، 229-244.

- عيشاوي وهيبة. (جوان 2017). فعالية المورد البشري في تطبيق الإدارة الإلكترونية. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد 10، العدد 01*، 37-48.

- ختار ياسين بن داود، لعشاب مريم. (جانفي 2017). اسهامات الإدارة الالكترونية في التطوير الإداري. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 03، العدد 01*، 607-623.

- **مواقع الانترنيت:**

-المدونة الإلكترونية (2017/04/7)، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها على المستخدمين، تم الاطلاع عليه في 2024/03/20، رابط الموقع: *http://grhelectronique.blogspot.com*

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2017/04/19)، تم الاطلاع عليه في 2024/03/21 (نسخة إلكترونية)، رابط الموقع:www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2017/A2017025.pdf

- الجزائر اليوم (2017/04/20)، إصدار رخصة السياقة البيومترية يوم في الجزائر، تم الاطلاع عليه في 2023/03/21، رابط الموقع: https://www.aljazairalyoum.dz

- بريد الجزائر (2015/02/15)، البطاقة الذهبية، تم اطلاع عليه في 2022/03/22، رابط الموقع: https://edcarte.poste.dz/ar/terms.html

تطبيقات التسويق المستدام في قطاع الموضة– شركة نايك نموذجا–

Sustainable marketing applications in the fashion sector- Nike as a model-

سايح فاطيمة[*]، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، sayah.fatima@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2023/11/24 تاريخ القبول: 2024/06/18 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

شهدت صناعة الموضة نموا ونجاحا ملحوظين خلال العقدين الماضيين مما أدى إلى ظهور العديد من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية ذات الصلة بتلك الصناعة ،حيث يعتبر قطاع الموضة ثاني أكثر الصناعات تلويثا في العالم و الأكثر استخداما للموارد الطبيعية و الطاقة، وهذا ما جعل الحديث عن الاستدامة في الصناعات المرتبطة بالموضة أمرا لا مفر منه، و نحن من خلال بحثنا هذا نهدف إلى تسليط الضوء على تطبيقات التسويق المستدام في الشركة العالمية للمنتجات الرياضية "نايك" و مدى مساهمتها في استدامة الموضة .

أظهرت النتائج المستخلصة من البحث انه لا يمكن لأي شركة مهما كان حجمها و نشاطها من بينها شركة نايك محل الدراسة أن تحقق موضة مستدامة دون تبني إستراتيجية تسويقية مستدامة الذي يعتبر مزيجها التسويقي الواقع العملي لتطبيق التوجه المستدام للموضة على ارض الواقع .

كلمات مفتاحية: موضة مستدامة، تسويق مستدام، عناصر مزيج تسويقي. مستدام، تنمية مستدامة.

تصنيفات JEL : Q56،M31 .

Abstract:

The fashion industry has witnessed remarkable growth over the past two decades, which has led to the emergence of many economic ,social and environmental issues related to that industry, as the fashion sector is

[*] المؤلف المرسل.

considered the second most polluting industry in the world and the largest user of natural resources and energy, and this is what makes talking about sustainability in the fashion sector important, through our research, we aim to shed light on the sustainable marketing applications in the scientific sports products company Nike and the extent of its contribution to the fashion sustainability .

The results reached are that no company , not even Nike can achieve sustainable fashion without adopting a sustainable marketing strategy , whose marketing mix is considered the practical reality of implementing the sustainable approach to fashion on the ground

Keywords: sustainable fashion , sustainable marketing, sustainable marketing mix elements, sustainable development

Jel Classification Codes: M31, Q56.

1. مقدمة:

ان المخاوف المتزايدة بشأن التهديد و التغييرات المناخية بسبب التلوث والنفايات السامة واستنفاد الموارد الطبيعية، أصبحت اليوم تحمل الاستدامة قيمة أكبر من أي وقت مضى ،حيث أصبحت هذه القضية ذات أهمية متزايدة للأفراد والحكومات والشركات خاصة الشركات الناشطة في قطاع الموضة ، حيث تعتبر صناعة الموضة ثاني أكثر الصناعات تلويثا في العالم و الأكثر استخداما للموارد ، فتفعيل الاستدامة في هذا القطاع أصبح ضرورة أكثر من كونها نوعا من الرفاهية، وذلك لازدياد التأثير السلبي لهذه الصناعة على المستوى البيئي و الاجتماعي و الاقتصادي، فمن الضروري إنتاج أزياء صديقة للبيئة، وفى نفس الوقت مواكبة للصيحات الرائجة وبخامات مستدامة .

ومن هنا بدأ الاهتمام بالموضة المستدامة التي أصبحت من أكثر المصطلحات استخداما في صناعة الموضة اليوم،و لتعزيز هذا الاتجاه المستدام و تنمية الوعي البيئي لدى عملائها تعمل شركات الموضة على تبني منهج تسويقي مستدام يدمج الاعتبارات البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية في عناصر مزيجه التسويقي .

إشكالية الدراسة: لمعالجة الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تطبيق التسويق المستدام في قطاع الموضة ؟ و ما مدى مساهمته في تحقيق الموضة المستدامة في شركة نايك ؟

و يندرج تحت هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

1. ماهي المخاطر البيئية و الاجتماعية التي تحدثها شركات صناعة الموضة؟
2. ماهي أهم التحديات و الصعوبات التي تحد من تطبيق التسويق المستدام في قطاع الموضة؟
3. ما مدى إسهام عناصر المزيج التسويقي المستدام في تحقيق أبعاد الاستدامة لشركة نايك؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية السابقة و الأسئلة الفرعية ننطلق من الفرضيات التالية :

1. سلسلة الإنتاج و الاستهلاك المعقدة هي اكبر تحدي يواجهه التسويق المستدام في قطاع الموضة.
2. تعتمد شركة نايك على الاستدامة و الابتكار في تصميم منتجاتها بدمج الاعتبارات البيئية و الاجتماعية في كل مرحلة من مراحل دورة المنتج.
3. تنتهج شركة نايك سياسة تسعير عادلة تتناسب مع جودة المنتجات المستدامة .
4. تعتمد شركة نايك على نظام التوزيع ذو الاتجاهين لتقليل من نفاياتها وأثارها السلبية على البيئة .
5. تتبنى شركة نايك مزيج ترويجي صادق و شفاف يحمل في طياته الاعتبارات البيئية و الاجتماعية.

أهداف الدراسة :ظهر في الآونة الأخيرة توجها متزايدا نحو تبني التسويق المستدام في عالم الموضة باعتباره احد أدوات التميز لشركات الموضة من اجل تقديم موضة تلبي حاجات عملائها في ظل الحفاظ على البيئة و حفظ حق الأجيال القادمة .و بالرغم من أهمية التسويق المستدام إلا انه لم يتم تطبيقه بشكل فعال في مختلف شركات الموضة حتى في وقتنا الحاضر ،ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى لفت انتباه شركات الموضة إلى أهمية تبني التسويق المستدام لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة لشركة نايك كنموذج يجب الاقتداء بها ،مع تقديم بعض التوصيات التي من الممكن أن تساهم في تعزيز الموضة المستدامة مستقبلا.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع بحد ذاته ،على اعتبار أن قطاع الموضة على وجه الخصوص جديرا بأن يكون موضوعا لعدة دراسات أكاديمية لأنه مسؤول عن أضرار بيئية واسعة النطاق، فبعض شركات الموضة ليومنا هذا مازالت لا تراعي هذه الأضرار فهي لا تهتم إلا بتحقيق الربح ، لكن هذا لا ينفي أن هناك في المقابل شركات تعتبر الاستدامة قضية رئيسية و تبذل جهودا مكثفة لدمجها في استراتيجياتها التسويقية ، و لعل أحسن مثال على ذلك هي الشركة العالمية للمنتجات الرياضية "نايك".

منهج الدراسة:من اجل الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم و هذا النوع من الدراسة.

2. التأصيل النظري لتسويق المستدام في قطاع الموضة

1.2 مفهوم التسويق المستدام في قطاع الموضة:

قبل التطرق إلى مفهوم التسويق المستدام يجب أولا تعريف الاستدامة وذلك لأن هناك علاقة وطيدة بين المفهومين ،حيث تعرف الاستدامة أو التنمية المستدامة بأنها القدرة على تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة (السيد، 2017، صفحة 67) ،أما التسويق المستدام في قطاع الموضة يمكن تعريفه على انه ذلك التوجه التسويقي الذي يركز على تقديم موضة مستدامة مع استخدام طرق إنتاجية تحافظ على الموارد للأجيال القادمة من خلال مراعاة الجوانب البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية عند تصميم الموضة (الملابس ، الأحذية ، الإكسسوارات) وتصنيعها وتسعيرها وترويجها و توزيعها لتحقيق حاجات و تطلعات العملاء و أهداف المنظمة مع الحفاظ على البيئة.

فالتسويق المستدام هو عبارة عن أداة تسويقية أساسية تتبنها شركات الموضة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، و المتمثلة فيمايلي (عبد الله محمد فخري، 2020، صفحة 145):

1. البعد البيئي: الاستخدام العقلاني للطاقة و الموارد الطبيعية، والحد من انبعاثات الكربون، استخدام بدائل لفراء و جلود الحيوانات بجلود وفراء مصنوعة حفاظا على الاتزان البيئي .
2. البعد الاجتماعي: الاهتمام بالقضايا الاجتماعية المتعلقة بالبيئة و المشاركة في الأحداث المجتمعية المتعلقة بها ،المساهمة في الأعمال الخيرية والتنموية، والعدالة في الأسعار ...الخ.
3. البعد الاقتصادي :تتمثل مسؤولية شركات الموضة تجاه العاملين في توفير ظروف عمل آمنة و دفع أجور عادلة ،و المساواة بين العاملين مع تقديم إنتاج جيد للمستهلك .

2.2 الآثار السلبية لشركات صناعة الموضة على البيئة و المجتمع :

حسب التقارير الصادرة من لجنة الأمم المتحدة للبيئة فان قطاع الموضة له تأثيرات عديدة ،منها:

1. يستخدم العديد من مصانع الملابس مواد كيميائية ضارة مثل المبيدات الحشرية والأصباغ التي تؤدي لمشاكل صحية و تدهور التربة و نفاذ المياه ،حيث 60% من جميع مواد الملابس مشتقة من البلاستيك كالنايلون والاكريليك والبوليستر وهي مصنوعة من الوقود الأحفوري .

2. تعتبر صناعة الموضة ثاني أكبر ملوث للمياه على مستوى العالم بعد النفط ، تتطلب صناعة الملابس كميات كبيرة من الماء في مراحل الإنتاج حوالي 93 مليار متر مكعب من المياه في غسل الأقمشة والصباغة والتشطيب (علي عيد، ايراني، و ماجي، 2023، صفحة 169) ، ويتم إلقاء كمية من الألياف الدقيقة تعادل 3 ملايين برميل من النفط في المحيط كل عام.
3. تلعب صناعة الأزياء دورا رئيسيا في تدهور التربة ، إما بسبب استخدام المواد الكيميائية لزراعة القطن أو إزالة الغابات للحصول على ألياف الخشب .
4. يتم إنتاج كميات كبيرة من النفايات الصلبة كل عام بسبب إنتاج الملابس وتخلص من الأقمشة والمواد الخام المستعملة. وفي كل عام، ينتهي الأمر بما يصل إلى 92 مليون طن من الملابس في مكبات النفايات ما يمثل 9% من التلوث البلاستيكي .
5. صناعة الأزياء مسؤولة عن 2.1 مليار طن من انبعاثات الكربون كل عام. بالإضافة إلى ذلك، فإن صناعة الأحذية وصناعة الملابس مجتمعة مسؤولة عن 8% من انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى العالم أي أكثر من الشحن والطيران مجتمعين.
6. إن شركات الموضة تعتمد بشكل كبير على المصانع التي تستغل العمال التي غالبا ما تقع في دول العالم النامية كالنساء الآسيويات والأفريقيات وأحيانا الأطفال لتحقيق أقصى قدر من الأرباح، ترغمهم على العمل لساعات طويلة بأجر ضئيل و في ظروف غير آمنة.

3.2 المزيج التسويقي المستدام للموضة:

لمواجهة التحديات البيئية و الاجتماعية ، أصبحت شركات الموضة تدرك أن نجاحها مرتبط بتبنيها ممارسات مستدامة و دمجها في استراتيجياتها التسويقية ، من خلال تصميم مزيج تسويقي مستدام تراعي فيه مبادئها البيئة و الأخلاقية و الاجتماعية (تامر باهر، عبد الباسط، و محمد فتحي الشحات، 2021، صفحة 303) ،و تتمثل عناصر المزيج التسويقي المستدام للموضة فيمايلي:

1.3.2المنتج المستدام : في قطاع الموضة يعرف المنتج المستدام بالموضة أو الأزياء المستدامة ، فالموضة المستدامة يمكن تعريفها بأنها تلك الملابس و الأحذية و الإكسسوارات التي يتم تصنيعها و تسويقها و استخدامها بأكثر الطرق استدامة ممكنة مع مراعاة الجوانب البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية (مصطفى

شلابي و موسى، 2022، صفحة 519) ،و يتضمن ذلك تحسين جميع مراحل دورة حياة الإنتاج بدء من التصميم من خلال تقديم تصميمات حديثة للمستهلكين، مع مراعاة المسائل البيئية و القيم الثقافية و و الأخلاقية (طارق محمد و جاد حسين، 2019، صفحة 199) ،و استخدام المواد والأقمشة العضوية غير الملوثة والقابلة للتحلل الحيوي، كاستبدال الألياف الصناعية بالألياف الطبيعية الموجودة في الطبيعية كألياف السيلولوز ،أو الألياف النباتية التي تشمل القطن العضوي الذي يتم مزجه بألياف نباتية أخرى كالكتان و الصويا والقنّب و الجوت والحرير والصوف والخيزران (عادل شاكر الفيشاوي، 2016، صفحة 250) ،كما تتضمن أيضا التقليل من النفايات من خلال الاعتماد على تقنيات حديثة في التصميم والقص وإعادة تدوير المنتجات القديمة وإعادة تصنيعها لصنع منتجات جديدة ذات جودة تدوم لفترة طويلة و تصميم ملابس متعددة الأغراض ذات الاستخدامات المتعددة وبهذا تطول دورة عمر المنتج (فتحي الشاعر، 2019، صفحة 26) .

كما يعتبر التغليف المستدام احد الأبعاد الأساسية المكونة لمفهوم الموضة المستدامة، لأنه يعزز من صورتها الذهنية لدى المستهلك و يعكس الانطباع الأول عنها (مصطفي ابو طبل، 2022، صفحة 6) ، لقد أصبحت شركات الموضة تتبنى التغليف المستدام لتحقيق استراتيجياتها المستدامة من خلال التصميم البيئي لعبوات التغليف بالتركيز على استخدام المواد القابلة للتحلل و التقليل من الطاقة المستهلكة ،و استخدام خامات صديقة للبيئة سواء في عملية الإنتاج أو في مراحل التجهيز النهائي للعبوات ،و الحرص أن تكون العبوة متعددة الاستخدامات كالأكياس القماشية مثلا (مصطفى احمد، 2020، صفحة 158).

2.3.2التسعير المستدام: إن التسعير المستدام للموضة يتضمن إضافة سعرية تكون نتيجة التزام المنظمة بالمحافظة على صحة المستهلك وحماية البيئة مما يسبب نشأة تكاليف جديدة وهي تكاليف البحث والتطوير ،تكاليف تعديل الأساليب الإنتاجية كالتخلص من النفايات، والبصمة الكربونية، والإنتاج الأخلاقي ، فتعمل شركات الموضة المستدامة على وضع سياسة تسعير عادلة و شفافة تعكس التكلفة الحقيقة للموضة المستدامة من خلال نقل جزء من هذه التكاليف إلى المستهلك الذي لديه إدراك و ثقة

في استدامة هذه المنتجات و مستعد لدفع أسعار أعلى مقابل حصوله على ملابس مستدامة عالية الجودة يجعل عمر استخدامها أطول (محمود الشيخ و وديان طلعت، 2021) .

3.3.2الترويج المستدام : هو مجموعة من الاتصالات التي تجريها شركات الموضة المستدامة مع عملائها الحاليين أو المتوقعين في المستقبل بغرض تعريفهم و إقناعهم بمنتجاتها المستدامة و دفعهم لشرائها، و الترويج المستدام قد يأخذ عدة أشكال مثل : الإعلان ،و العلاقات العامة و الملصقات البيئية ، التغليف المستدام لكن حاليا أصبح التسويق الرقمي كأداة ترويجية أساسية تعتمدها ماركات الأزياء المستدامة للوصول إلى جمهورها المستهدف ،حيث يمكن التواصل مع العملاء المحتملين بطريقة مباشرة و أكثر إبداعا و جاذبية باستخدام العناصر المرئية و مقاطع الفيديو ،و التعاون مع المؤثرين وذلك على منصات التواصل الاجتماعي مثل Facebook وTwitter وInstagram وYouTube،كما تستخدم العديد من العلامات التجارية المستدامة التخفيضات والعروض الخاصة تزامنا مع الأحداث ذات الصلة بالاستدامة مثل يوم الأرض، أو إقامة معارض أزياء ،أو نشر منتجات المستدامة على صفحات مجلات الموضة...الخ.

و على شركات الموضة عدم المبالغة في تقديم الجانب المستدام بشكل لا ينسجم مع الواقع الفعلي ، وبالتالي قد تفسر الرسالة الترويجية لها بصورة خاطئة و تقع فيما يسمى" الغسيل الأخضر" ، فعليها أن تعتمد الشفافية في نشر المعلومات حول سلاسل التوريد الخاصة بها و ممارستها التجارية .

4.3.2التوزيع المستدام:التوزيع المستدام للموضة هو الوسيلة التي يتم من خلالها إيصال الموضة المستدامة إلى الطرف المستهدف في الوقت و المكان المناسبين و بالشكل المطلوب و باعتماد قنوات توزيع مستدامة تراعي الاعتبارات البيئية و الاجتماعية كالحد من استهلاك الطاقة و الحد من الانبعاثات (بكري حسن و محمد عبد الظاهر، 2017، صفحة 164)،تمتلك شركات الموضة سلاسل توريد طويلة و معقدة تمتد في جميع أنحاء العالم للاستفادة من فوائد التكلفة،و هذا ما يجعلها تستعين بموزعين مستقلين في جميع أنحاء العالم لتوزيع منتجاتها بالاعتماد على كافة وسائل النقل البري و الجوي و البحري ،و من اجل تقليل تأثيرها على البيئة تعمل شركات الموضة على استخدام المركبات الكهربائية في التوزيع بدل من الشاحنات التقليدية التي تعمل بالديزال لتقليل من الانبعاثات الكربونية ، كما تفضل الشحن البري و البحري على الشحن

الجوي لان الشحن الجوي له تأثير كبير على البيئة.كما يعتمد مدخل التسويق المستدام على نظام التوزيع ذو الاتجاهين بسبب اعتماد القنوات التوزيعية للتسويق المستدام على عملية التدوير و إمكانية استرجاع مخلفات المنتج بعد الاستعمال و إعادة إدخالها في العملية الإنتاجية حيث تبدع شركات الموضة في إيجاد طرقا لإعادة تدوير نفايات المنسوجات مثل استخدام قصاصات القمصان القديمة لصنع السجاد .

4.2 التحديات التي تواجه التسويق المستدام في قطاع الموضة :

هناك العديد من التحديات التي تواجه التسويق المستدام للموضة، من أهمها مايلي :

1. تعارض مبادئ التسويق المستدام مع مفهوم الموضة نفسه ، فالتسويق المستدام يهتم بتوعية المستهلك بضرورة الاستهلاك الرشيد أما مفهوم الموضة بالنسبة للفرد كوسيلة للتميز و التغيير.
2. إن سلسلة الإنتاج و الاستهلاك في الموضة سلسلة معقدة و طويلة للغاية مما يجعل لها العديد من الأطراف و مما يجعلها تشمل العديد من العمليات التي تؤثر على البيئة و الإنسان و الاقتصاد و تتأثر بها ،و هذا ما يجعل تطبيقات التسويق المستدام في غاية الصعوبة، حيث انه من الصعب السيطرة على كل الجوانب (فرج عرابي، 2017، صفحة 3).
3. تواجه سلسلة التوريد المستدامة لقطاع الموضة تحديات في أبعادها الثلاثة(البيئي،الاجتماعي ،الاقتصادي)،حيث أن غالبية مواقع الإنتاج تقع في البلدان النامية ، و غالبا ما يتعارض ضغط التكلفة مع التحديات البيئية و الاجتماعية مثل انتهاكات معايير العمل أو الاستهلاك المرتفع للموارد أو عمليات الصباغة في تلوث المياه الجوفية (نزالي، 2021، صفحة 170).
4. مازال المستهلكون يعطون الأولوية للموضة السريعة وذلك لان أسعار الموضة المستدامة مرتفعة مقارنة بالموضة السريعة وهذا يمكن إرجاعه إلى أن المواد المستدامة أكثر تكلفة من المواد التقليدية كما تتطلب أساليب إنتاجها مزيدا من الوقت و الموارد .

3. تطبيقات التسويق المستدام في شركة نايك Nike

1.3 لمحة عن شركة نايك:

شركة نايك هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات تأسست في عام 1964و يقع مقرها في اوريغون تعمل في مجالات التصنيع والتطوير والتصميم وتسويق المبيعات والملابس والمعدات والأحذية والإكسسوارات من خلال القطاعات التالية: أمريكا الشمالية، أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، الصين الكبرى، آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ، كما تعد شركة نايك واحدة من أكبر الموردين والمصنعين للملابس الرياضية والأحذية ،حيث حققت الشركة مبيعات خلال سنة 2022 حوالي 7. 46 مليار دولار أمريكي، ويعتبر قطاع الأحذية هو الذي حقق اكبر المبيعات، و أمريكا الشمالية هي التي استحوذت على اكبر حصة من المبيعات ،كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1 : نسبة مبيعات شركة نايك لمنتجاتها موزعة عبر القطاعات لسنة 2022

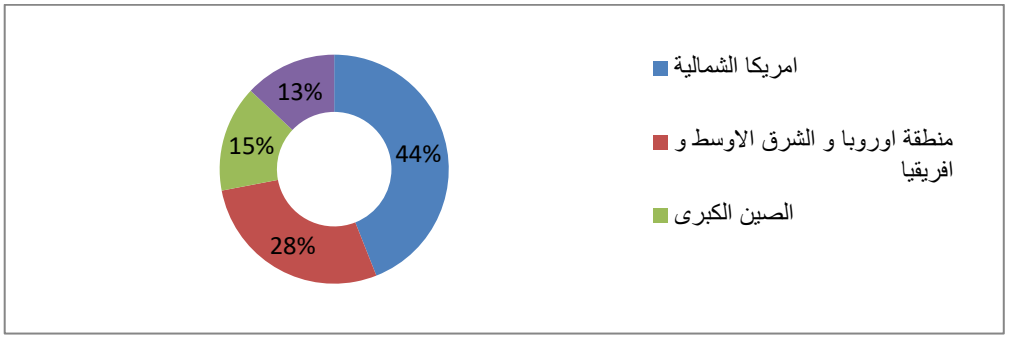

المصدر: الموقع الكتروني لشركة نايكhttps : //www.nike.com

2.3مسار و أهداف شركة نايك في مجال الاستدامة:

تعرضت شركة نايك إلى مجموعة من الانتقادات فيما يتعلق بممارساتها العمالية كظروف العمل السيئة و انتهاكات العمال و استخدام عمالة الأطفال .حيث في عام 1991، نشر تقرير يصف الأجور الضعيفة وظروف العمل غير المواتية في مصانع نايك الاندونيسية،هذا ما جعلها تعيش أزمة التي أثرت سلبا على مبيعاتها ، هذا الوضع دفع الشركة لبذل الجهود التي تساعد في معالجة الأزمة ، و كانت تبنيها للاستدامة و المسؤولية الاجتماعية هي الحل للخروج من هذه الأزمة كأول خطوة لتحقيق البعد الاجتماعي للاستدامة كان سنة 1992 من خلال إطلاقها أول مدونة سلوك خاصة بالموردين لتحسين سلسلة التوريد الخاصة بها ،حيث وضعت فيها مجموعة من القيود و المعايير التي يجب على الموردين الالتزام بها في مجال العمالة .و في سنة 1992، كذلك حاولت تقليل من تأثيرها البيئي من خلال تحولها من

استخدام المواد اللاصقة المشتقة من النفط إلى المواد اللاصقة ذات الأساس المائي للصق نعالها المطاطية على الأحذية الرياضية ،و من هنا بدأت ممارسات الاستدامة لدى نايك في التبلور من خلال نهجها متعدد الجوانب حيث قامت بإجراء تغييرات من الموارد إلى دورة التصنيع الخاصة بها باستخدام المواد والمياه والطاقة بشكل مستدام لتقليل آثارها البيئية السلبية ، و اهتمت بالاقتصاد الدائري فأصبح ما يقارب 75% من أحذيتها وملابسها تحتوي على مواد معاد تدويرها ، و لعل ما يؤكد على أنها فعلا تسير في الطريق الصحيح هو احتفاظها على المرتبة الأولى في سنة 2022 في قوائم العلامات التجارية الأكثر قوة في العالم، وهذا حسب ما كشفته الشركة الاستشارية الرائدة في مجال تقييم العلامات التجارية على مستوى العالم « Brand Finance » (Finance", 2023)كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 2 : أفضل 10 اسماء العلامات التجارية الأكثر قوة في العالم

المصدر: الموقع الالكتروني للشركة الاستشارية الرائدة في مجال تقييم العلامات التجارية " Brand Finance" https://brandfinance.com

أما فيما يخص رؤيتها المستقبلية للاستدامة ، تسعى الشركة من خلال إطلاقها حملة "Move to Zero " في سنة 2020 للوصول إلى مستوى الصفر من النفايات وصفر انبعاثات الكربون خلال 2050 .

3.3أبعاد الاستدامة في شركة نايك: تسعى الشركة إلى تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، من خلال :

1) **البعد الاجتماعي:** تعمل شركة نايك على تحقيق مسؤولياتها اتجاه موظفيها و المجتمع ككل ،من خلال النقاط التالية:

- تحقيق المساواة بين الجنسين في الأجور بنسبة 100%و ضمان فرص عادلة للعاملين في التوظيف أو التعويض أو الترقية، كما تراعى نايك نقاط ضعف العاملات الذين يمثلون غالبية العاملين في الشركة بنسبة 51% كالحمل و الولادة و الرضاعة و توفر مزايا الأمومة.
- لا توظف نايك الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة،أما العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 16و18 عاما لا توظفهم في وظائف خاطرة مثل المواد الكيميائية أو العمل ليلا، كما تلتزم نايك بالمعايير الدولية التي تقيد ساعات العمل لحماية سلامة العمال و صحتهم .
- تعمل نايك على وضع خطط عمل للوقاية من الحرائق و سلامة المباني وفق معايير دولية.
- تقديم إعانات لمساعدة موظفيها الذين لديهم أطفال صغار في تحمل التكاليف المستمرة لرعاية الأطفال ما يصل إلى 1800 دولار سنويا لكل أسرة لتعويض تكلفة رعاية الأطفال.
- استثمار 125 مليون دولار لدعم المنظمات التي تعمل على تحقيق تكافؤ الفرص و معالجة عدم المساواة العرقية و العمل مع 200منظمة حول العالم مكرسة للدفاع عن الأمريكيين السواد .
- قيامها بمبادرة « Made to play»بالتعاون مع أكثر من 100 منظمة عالمية لتشجيع الأطفال و الفتيات خاصة في المجتمعات المهمشة و منحهم الفرصة للعب و الرياضة .

2) **البعد البيئي**: تقوم شركة نايك بتخفيض أثارها السلبية على البيئة من خلال:

- تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 64% في المرافق المملوكة لنايك أو التي تديرها .
- تخفيض بنسبة 25% في استخدام المياه العذبة في صباغة المنسوجات وتشطيبها .
- تحتوي منتجات نايك على 78% من المواد المعاد تدويرها.
- تقليل النفايات بنسبة 10% لكل وحدة في التصنيع ومراكز التوزيع والمقر الرئيسي.
- استخدام 78%من الطاقة المتجددة في المرافق المملوكة لها ، و في مقرهم الرئيسي .
- اعتماد مواقع البناء أكثر كفاءة في استخدام الطاقة من خلال أنظمة التدفئة والتهوية .

3) **البعد الاقتصادي** : تسعى نايك على تحقيق البعد الاقتصادي للاستدامة من خلال:

- تحسين سبل العيش و الفرص الاقتصادية للموظفين و العاملين في سلسلة التوريد الخاصة بها من خلال توفير أجور عادلة تضمن لعمالها العيش بكرامة.
- تعمل على الحد من التفاوت بين الدخول لعمالها الموجودين في الدول المتقدمة و النامية لتضييق الفجوة في المستويات المعيشية بين عمالها .

- تعمل على توفير الرعاية الصحية و التعليم و الخدمات الاجتماعية لكل عمالها في مختلف أنحاء العالم ،كما تدعم مبدأ المشاركة و تأصيل العدالة الاجتماعية.
- مساهمة نايك في الحيوية الاقتصادية للمجتمعات من خلال الطريقة التي تحفز بها النشاط الاقتصادي ، و دفعها للضرائب و قيامها بالاستثمارات في مختلف أنحاء العالم.
- تعمل نايك على تقليل من مستويات البطالة على مستوى العالم من خلال سياسة التوظيف التي تتبعها ،حيث بلغ عدد عمالها في السداسي الأول لسنة 2023 حوالي 83700 عامل ،و الشكل التالي يوضح تطور عدد العمال خلال 15 سنوات الأخيرة :

الشكل 3 : تطور عدد عمال شركة نايك من 2009-2023

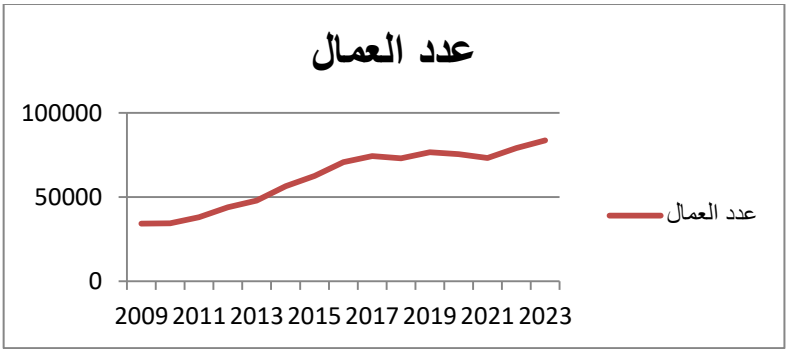

المصدر: الموقع الكتروني لشركة نايكhttps : //www.nike.com

4.3عناصر المزيج التسويقي المستدام لشركة نايك :

لقد أعطت نايك دائما الأولوية لاحتياجات عملائها، وكان هذا بمثابة حجر الزاوية لجميع مبادراتها التسويقية لعلامتها التجارية، لقد حررت شركة نايك نفسها من القيود التي يواجهها معظم مصنعي الأحذية والملابس الرياضية من خلال الجمع بين مبادراتها التسويقية والاستدامة من خلال تصميم مزيج تسويقي مستدام يعزز هوية علامتها التجارية و يضمن التواصل الصادق و الشفاف مع عملائها.

3 . 4 .1المنتج المستدام لشركة نايك:

تحرص شركة نايك دائما على توفير موضة مستدامة و مبتكرة وذات جودة عالية لجذب عملاءها في مختلف أنحاء العالم مما ساهم في بناء هوية قوية لعلامتها التجارية، و لتحقيق استدامة أكثر في منتجاتها تعمل شركة نايك باستمرار على إدخال الخامات المستدامة في صنع منتجاتها كالبوليستر المعاد تدويره من الزجاجات البلاستيكية ،القطن المستدام ،نايلون المعاد تدويره من مجموعة متنوعة من المواد مثل

السجاد و شباك الأسماك المستعملة ، هذا بالإضافة إلى ابتكار مواد مستدامة أخرى لجعل منتجاتها ذات متانة تدوم لفترة أطول و تساهم في إطالة دورة حياة المنتج ، ومن أهم هذه الخامات نذكر مايلي:

- ✓ Forward Nike : مادة جديدة تماما مصنوعة من طبقات رفيعة جدا ومثقبة بالإبرة ، دافئة و خفيفة الوزن ، تقلل من متوسط البصمة الكربونية بنسبة 75 % مقارنة بالصوف التقليدي ، و تدخل هذه المادة في صناعة الأحذية و السراويل الرياضية و الحقائب و القمصان و غيرها .
- ✓ Nike Flyleather: هو جلد صناعي يشبه للجلد الطبيعي في ملمسه و رائحته، و هو مصنوع من ما لا يقل عن 50 % من ألياف الجلد المعاد تدويرها مع ألياف صناعية باستخدام عملية تعمل بالطاقة المائية ، وهذا ما يخلق نفايات اقل و تأثيرا اقل على تغير المناخ .
- ✓ Nike Flyknit: عبارة عن قماش خفيف الوزن تصنع منه الجزء العلوي للأحذية تم تصميمه بدقة مع نفايات بنسبة اقل من 60 %مقارنة بالتصنيع التقليدي للأحذية العلوية .

و من بين منتجات شركة نايك المستدامة نعرض بعض النماذج في الجدول التالي:

الجدول 1 :بعض نماذج المنتجات المستدامة لشركة نايك

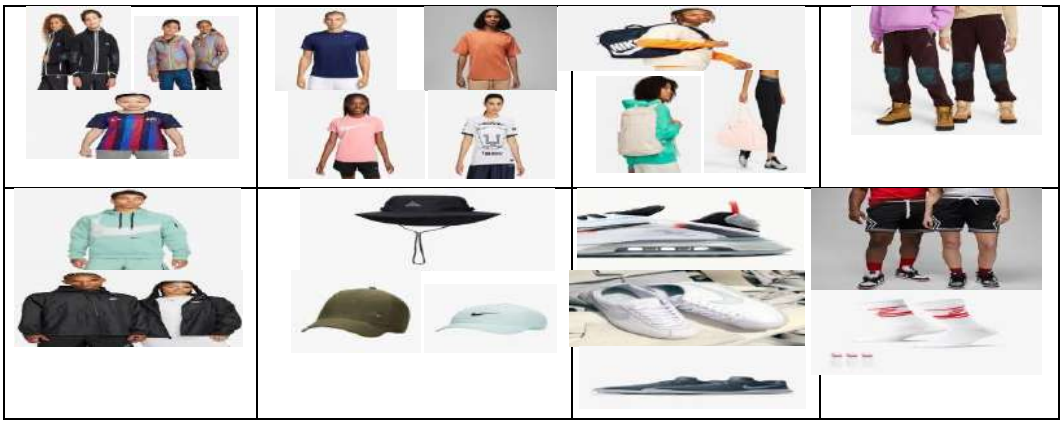

المصدر: الموقع الكتروني لشركة نايكhttps : //www.nike.com

بالإضافة إلى الخامات المستدامة،تسعى شركة نايك إلى تحقيق منتج مستدام من كافة الجوانب بتصميم عبوات تغليف مستدامة و سهلة الاستخدام مصنوعة من مواد معاد تدويرها 100 % ، كصناديق الكرتون المستخدمة لتعبئة أحذيتها و المصنوعة من الورق المقوى المعاد تدويره ، أو الأكياس الورقية أو القماشية المصنوعة من القماش او الورق المعاد تدويره ، أو حقيبة ظهر بلاستيكية لتعبئة أحذيتها مصنوعة من حاويات و أغطية المشروبات المعاد تدويرها،ويمكن عرض بعض هذه النماذج في الجدول التالي :

الجدول 2: بعض النماذج لعبوات التعبئة و التغليف المستدامة لشركة نايك

المصدر: الموقع الكتروني لشركة نايكhttps : //www.nike.com

3 .2.4 التسعير المستدام لشركة نايك :

تعتبر شركة نايك من أهم المنظمات الرائدة التي تبنت مفهوم السعر العادل و الذي يعني لها اقل سعر مضمون لتغطية تكاليف الإنتاج و ضمان احتياجات الموظفين و بقاء استمرارية الشركة ،لكن بالنسبة لأسعار منتجاتها المستدامة فبالرغم من أنها تعمل بنفس المبدأ و هو تحديد أسعار تغطي تكاليف الإنتاج إلا أن أسعارها تعتبر مرتفعة مقارنة بمنتجاتها التقليدية ،و ذلك لان تحقيق الاستدامة يتطلب تكاليف إنتاج اكبر كتكاليف البحث و التطوير حيث تملك نايك عدة "مخابر للابتكار و الاستدامة " التي تعمل على تقديم حلول الاستدامة بدء من التصميم إلى التصنيع إلى التوزيع إلى إعادة التدوير و إعادة الاستخدام من اجل إنشاء موضة مستدامة و مناسبة لإمكانيات الرياضيين.و هذا ما خلق فجوة سعرية بين منتجاتها التقليدية و المستدامة تعرف بفجوة التسعير المستدام ،و من اجل تضيق هذه الفجوة تعمل نايك على التقليل من التكاليف لضمان أسعار مناسبة تناسب الجودة الممتازة للمنتجات المستدامة وتكون في متناول عملائها كالتقليل من وزن عبوات الشحن الذي يساهم في تخفيض تكاليف النقل ،أو استخدام المواد ذات العمر الأطول التي يمكن أن توفر أموال للمستهلك على المدى الطويل ،كما تعتمد نايك على بيع الأحذية المسترجعة من طرف عملائها التي تقوم بتنظيفها لتعيد بيعها بسعر مخفض .

3 .3.4الترويج المستدام لشركة نايك: تستثمر شركة نايك مبالغ كبيرة في حملاتها الترويجية ،ففي سنة 2022 بلغت تكاليف الإعلان و الترويج حوالي 3.85مليار دولار أمريكي ، بالإضافة إلى اتفاقيات

الرعاية مع المشاهير مثل كريستيانو رونالدو ،و الفرق الرياضية المحترفة كاتحاد كرة القدم الأمريكي ،تقوم شركة نايك بحملات ترويجية مكثفة عبر وسائل الإعلان المختلفة كالتلفزيون والإنترنت و التسويق المباشر ..الخ ،لكن في السنوات الأخيرة أصبحت تعتمد نايك بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية في تسويق منتجاتها المستدامة لجذب العملاء خاصة الشباب الذين هم الفئة المستهدفة لاهتمامهم بشكل أكبر بالمنتجات الصديقة للبيئة ،لذا تعمل نايك بالترويج لمنتجاتها من خلال التفاعل معهم ومشاركتهم باستخدام قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بها مثل Facebook وTwitter وInstagram وYouTube،أو منصات التسوق الأخرى عبر الانترنت مثل Amazon. ،و لتوسيع إمكانية وصول منتجاتها المستدامة إلى كافة الفئات العمرية تعمل نايك من خلال التواصل الشخصي مع المدارس والكليات والفرق الرياضية المحلية لترويج لمنتجاتها .

كما تعد نوافذ العرض التجارية جزء من البيئة الترويجية التي تعتمدها شركة نايك لتعبير عن أهدافها اتجاه الاستدامة ، فهي تعمل دائما على التجديد و الابتكار باستمرار في هذه النوافذ لجذب انتباه المارة قي الشوارع أو مراكز التسوق إلى المنتجات المستدامة ، كوضع مكان مخصص داخل أو أمام المحلات التجارية من اجل استرجاع الأحذية و الملابس المستعملة لإعادة تدويرها ،كما تمت الاستعانة بشعار حملتها "Move to Zero " في مختلف نوافذ العرض الخاصة بمحلاتها في مختلف أنحاء العالم ،و قامت كذلك بعرض مجموعة من الأحذية و الملابس مع قصاصات الأقمشة المعاد تدويرها التي دخلت في إنتاجها، والجدول التالي يمثل بعض نوافذ العرض الخاصة بمحلات نايك التي تعبر عن نهجها المستدام :

الجدول 3: بعض النماذج لنوافذ العرض التجارية لترويج لمنتجات نايك المستدامة

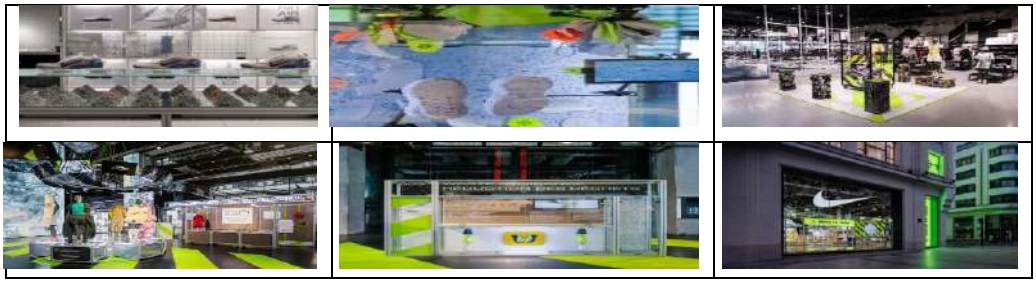

المصدر: الموقع الكتروني لشركة نايكhttps : //www.nike.com

3 .4.4التوزيع المستدام لشركة نايك:

تتجلى أبعاد الاستدامة لنايك فيما يخص سياسة التوزيع في جوانب إدارة سلسلة التوريد الممتدة في جميع أنحاء العالم بسبب فوائد التكلفة ،حيث يتم إنتاج منتجات نايك في 34 دولة و في 451 مصنعا و يتم الحصول على المواد الخام من 13 دولة و127مرفقا ،و لتحقيق التوزيع المستدام تتبنى شركة نايك نموذج قوي لإدارة سلسلة التوريد يضمن تلبية معايير الاستدامة و جودة المنتجات ، ،فتسعى نايك إلى إنشاء سلسلة توريد مسؤولة و خضراء من خلال تطوير علاقات قوية مع مورديها على التعاون و مشاركتها في التزاماتها بالحد من النفايات ،والتقليل من استخدام الطاقة و الموارد الطبيعية ، و العمل على تقليل انبعاثات الكربون بما يتماشى مع الأهداف المناخية الدولية.

للوصول إلى كافة عملائها عبر مختلف دول العالم تقوم شركة نايك بتنويع بصمتها التوزيعية من خلال استخدام كل من الشحن البري و البحري و الجوي ، لكن في الآونة الأخيرة أصبحت تستخدم أكثر رحلات الشحن عبر المحيطات مقارنة بالشحن الجوي وهذا يعتبر عمل بالغ الأهمية و ذلك لان الشحن الجوي ينتج انبعاثات كربونية تزيد بمقدار 42 مرة عن الشحن البحري (Sakhawat, 2023)، و لتقليل من بصمتها الكربونية بشكل اكبر أطلقت شركة نايك في ماي 2023 أول سفينة حاويات تعمل بالهيدروجين" H2barge1" ، تقوم السفينة بنقل المنتجات و هي خالية من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ،و هذا سوف يؤدي إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 2000 طن سنويا ، كما تعمل شركة نايك أيضا على استخدام شاحنات توصيل كهربائية لتحل محل الشحن الجوي مما أدى إلى تقليل انبعاثات الكربون بنسبة 70% في سنة 2022مقارنة بالشحن الجوي في السنة المالية 2021 .كما تعمل شركة نايك على اعتماد نظام توزيع ذو الاتجاهين ،حيث تتخذ خطوات عديدة لتنفيذ رؤيتها الدائرية ،من خلال تقديم حلول دائرية لتقليل من حجم نفاياتها و في إطار حملتها الانتقال إلى الصفر من النفايات تبنت سلسلة من المبادرات لتحقيق ذلك منها برنامج Nike Grind، و برنامج إعادة التجديد Nike Refurbished،و التبرع(Sakhawat, 2023) ،كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 4 : برامج إعادة التدوير لشركة نايك

المصدر: الموقع الكتروني لشركة نايكhttps : //www.nike.com

- **برنامج مطحنة Nike Grind**: في أوائل التسعينات ،أراد مجموعة من موظفي شركة نايك إيجاد طريقة للحفاظ على الأحذية الرياضية المنتهية الصلاحية ،لذلك سرعوا في اختراع آلة تقوم بتحويل الأحذية بأكملها إلى مواد قابلة لإعادة الاستخدام و تسمى هذه الطريقة بالمطحنة " Nike Grind "، ثم وسعت نايك هذه المبادرة لجمع عدد كبير من الأحذية المستعملة وطحنها وفصل المطاط والرغوة والألياف والجلود والمنسوجات منها ويتم بعد ذلك استخدام كل مادة لإنشاء منتجات جديدة، بما في ذلك ملاعب كرة السلة، مسارات الجري. على مر السنين، تطور برنامج Grind ليشمل إعادة تدوير المواد والأحذية الفائضة في مصانع نايك . في سنة 2022 ، تم إعادة تدوير 3 ملايين رطل من المطاط المطحون إلى أحذية .
- **برنامج إعادة التجديد Nike Refurbished**:هذا البرنامج يقوم بتجديد الأحذية التي أعادها المستهلك من عملية شراء حديثة لأنها لم تكون مناسبة له ،أو الأحذية التي بها عيب بسيط و لا توجد فيها علامات التآكل ، يتم بعد ذلك فحص جميع المنتجات و تصنيفها و تجديدها يدويا بواسطة فريق من الخبراء وبيعها بسعر منخفض في متاجر مختارة حيث لديها ما يصل إلى خمسة عشر متجرا في الولايات المتحدة ، كما يقومون فريق هذا البرنامج أيضا بإجراء ورش عمل لتعليم و مشاركة جميع عملاءهم في جميع أنحاء العالم المحتوى كمقاطع الفيديو لمساعدتهم في إطالة عمر منتجاتهم.
- **التبرع** :تقوم نايك بالتبرع بالأحذية و الملابس الرياضية المستعملة التي لا تزال في حالة جيدة إلى المنظمات الخيرية لتساعد بها الأشخاص الذين يواجهون كوارث أو ظروف صعبة.

4. خاتمة:

يمكن مما سبق أن نستنتج أن ما تشهده صناعة الموضة حاليا و تحولها نحو الاهتمام بالأبعاد البيئية والاجتماعية، يمكن إرجاعه إلى فعالية تطبيق التسويق المستدام الذي يعتبر أداة أساسية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في قطاع الموضة .ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة نذكر مايلي :

1. تعد صناعة الموضة العالمية ثاني أكثر الصناعات تلويثا في العالم، و ذلك على الرغم من هذا الحراك نحو تدشين صناعة الموضة المستدامة، والمبادرات الحكومية وغيرها، فإن أداء قطاع صناعة الملابس لا يزال بشكل عام ضعيفا من حيث البصمة الكربونية ،ومع ذلك تبقى صناعة الموضة المستدامة تؤشر بمستقبل كبير السنوات القادمة أمام الاهتمام العالمي بالحد من التغيرات المناخية.
2. هناك عدة تحديات تحد من تطبيق التسويق المستدام في قطاع الموضة ، و يمكن إرجاع ذلك انه لا يزال الكثير من المستهلكين يعطون الأولوية للموضة السريعة و الرخيصة ، بالإضافة إلى أن صناعة الموضة تتطلب سلاسل توريد طويلة و معقدة من الصعب السيطرة عيها.
3. تقوم شركة نايك بتصميم و إنتاج منتجات رياضية مستدامة مبتكرة بطريقة تقلل من تأثيرها البيئي كالحد من انبعاثات الكربون، واستخدام المواد العضوية أو المعاد تدويرها.
4. أن المنتجات الرياضية المستدامة لشركة نايك قد تكون ذات سعر أعلى، إلا أن استخدامها مواد عالية الجودة يجعل عمر استخدامها أطول من بدائلها من الأزياء السريعة مما يجعلها أوفر من حيث التكلفة على المدى الطويل.
5. تعتمد نايك بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية في تسويق منتجاتها، حيث تستخدم الشركة وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الذكية والحملات الإعلانية عبر الإنترنت للتواصل مع العملاء ولتعزيز علامتها التجارية .
6. لتحقيق الاستدامة في نظام التوزيع ذو الاتجاهين ، تسعى شركة نايك إلى إنشاء سلسلة توريد مسؤولة و خضراء و شفافة من خلال تطوير علاقات قوية مع مورديها على التعاون و مشاركتها في التزاماتها بالحد من النفايات ،والتقليل من استخدام الطاقة و الموارد الطبيعية.

7. على الرغم من أن شركة نايك قامت ببعض التغييرات الإيجابية في ممارساتها البيئية ، لكن لا يزال يتعين عليها أن تقطع شوطا طويلا من أجل مستقبل أفضل للأجيال القادمة .

التوصيات: بناء على النتائج المتوصل إليها فإننا نورد بعض التوصيات التي قد تسهم في تفعيل تطبيق التسويق المستدام في قطاع الموضة مستقبلا ، ومن هذه التوصيات مايلي:

1. إلقاء المزيد من الضوء على الآثار السلبية التي تسببها الموضة السريعة على المستهلك و البيئة.
2. إدراج العديد من الموضوعات الخاصة بالموضة المستدامة بالمناهج الدراسية خاصة بمناهج التسويق.
3. ضرورة أن تضع الإدارات العليا و الإدارات التسويقية في شركات الموضة" التسويق المستدام" ضمن أولوياتها من اجل تطوير أدائها و ابتكار منتجات مستدامة.
4. تحتاج مجتمعاتنا اليوم إلى الوعي بأن الأناقة لا تتطلب تغيير الثياب بشكل دائم، بل اختيار الملابس ذات إنتاج وعمر مستدام لأجل مستقبل أفضل للأجيال القادمة.
5. ان نجاح التسويق المستدام في عالم الموضة ليس مسؤولية الشركات فقط ،بل تقع على الحكومات و جماهير المجتمع ككل بصفتهم مستهلكين ،فيجب علينا كلنا بصفتنا مستهلكين ، ان نتحمل ايضا نصيبنا من المسؤولية من خلال تغيير عاداتنا و الاهتمام بالموضة الاكثر استدامة.

5. قائمة المراجع:

انور فريد تامر باهر، وائل فوزي عبد الباسط، ونهال محمد فتحي الشحات، (2021)، اطار مقترح للتسويق المستدام و اثره على سلوك المستهلكين، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،مصر، 35*، 2، 303.

بكري حسن. س، محمد عبد الظاهر. م ،(2017) ، التسويق المستدام للمحميات الطبيعية في مصر :الفرص و التحديات، *المجلة الدولية للتراث و السياحة و الضيافة،مصر، 11* ، 1،164

خالد محمود الشيخ، و مدين وديان طلعت، (2021)،تطبيق استرتيجيات التصميم المستدام لتعزيز تنافسية منتجات الملابس في السوق المصري، *مجلة العمارة و الفنون و العلوم الانسانية، مصرر*،27، *6* ، 581.

رحاب عادل شاكر الفيشاوي، (2016)، توظيف الموضة المستدامة في تصميم مكملات ملبسية من عوادم مصانع ملابس التريكو و تطبيقها بمجال المشروعات الصغيرة، *مجلة الاقتصاد المنزلي ، مصر ،26*، 1، 250.

زغلول طارق محمد، و حسام الدين جاد حسين. (2019). تحسين القيم الجمالية و الوظيفية لعبوات ملابس الاطفال عن طريق اعادة ندوير المخلفات. *مجلة العمارة و الفنون و العلوم الانسانية ، 5* (22)، 199.

سامية نزالي. (2021). البعد البيئي لاستدامة صناعة المنسوجات و الملابس–اشارة الى جهود الصين–. *مجلة الابحاث الاقتصادية* الجزائر، *16* ،2، 170.

شرين محمد السيد، (2017)، دراسة تاثير الموضة السريعة على الاستدامة في مجال تصميم الازياء للسيدات، *international design journal* ،مصر، *7* ،1، 67.

شيماء مصطفى احمد. (2020). استخدام الخامات الصديقة للبيئة لتحقيق الاستدامة في صناعة الملابس الجاهزة. *مجلة العمارة و الفنون و العلوم الانسانية، مصر، 5* ،2، 158.

علي عيد. ر، ايراني. ش، ماجي. ع .ا(2023) ، التنمية المستدامة و مدى ارتباطها بالسياسات البيئية في مصانع الملابس الجاهزة بجمهورية مصر، *مجلة الاقتصاد المنزلي* ،مصر،*33* ،1،169

متى مصطفي ابو طبل، (2022)، تصميم عبوات اكثر استدامة لتغليف الملابس النسيجية، *المؤتمر الدولي العاشر :الفن و حوار الحضارات و تحديات الحاضر*، جامعة 16 اكتوبر، مصر

ممنال فتحي الشاعر، (2019)، توعية الشباب باهمية الاتجاهات الحديثة في الموضة (متعددة الاغراض– الخضراء)، *مجلة الاقتصاد المنزلي* ،مصر، *29* ،1، 26.

ميرهان فرج عرابي، (2017)، التصميم بدون فاقد كاحد تطبيقات الموضة المستدامة في صناعة الملابس الجاهزة، *المؤتمر الدولي الثاني : التنمية المستدامة للمجتمعات بالوطن العربي*،مصر، جامعة حلوان.

نانسي عبد الله محمد فخري، (2020)، دور التصميم البصري لنوافذ العرض التجارية في تعزيز الموضة المستدامة، *international journal of innovation and applied* ،مصر، *3*، 1، 145.

الموقع الالكتروني لشركة نايك(2023)، https//:www.nike.com، تاريخ الاطلاع 2023/09/11.

الشركة الاستشارية الرائدة في مجال تقييم العلامات التجارية ، (2023)، *افضل 10اسماء العلامات التجارية الاكثر قوة في العالم*،https://brandfinance.com ، تاريخ الاطلاع 2023/09/11.

Sakhawat. H, (2023), from stepping into sustainability : a case study on Nike circular economy initiatives ,opirational,strategie,http:// *medium.com.* Retrieved 15/09/ 2023.

التسويق الداخلي كآلية لتعزيز الدافعية لدى العاملين (دراسة حالة مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بولاية بشار

Internal Marketing as a Mechanism to Enhance Motivation among Employees (A Case Study of the National Social Security Fund Institution in the Wilayat of Bechar

ط.د هاجر بودية[*]،مخبر التنمية المحلية بالجنوب الغربي، جامعة بشار (الجزائر)،

boudia.hadjer@univ-bechar.dz

أ.عبد الحكيم بن سالم، مخبر التنمية المحلية بالجنوب الغربي، جامعة بشار (الجزائر)،

hakimbesnsalem7@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/10/31 تاريخ القبول: 2024/09/05 تاريخ النشر: 2024/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التسويق الداخلي بأبعاده الثلاثة المتمثلة في الاتصال الداخلي، إدارة الفريق والتمكين الإداري على تحقيق الدافعية لدى العاملين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بولاية بشار، وقمنا بتصميم استبيان وتوزيعه على عينة حجمها 60 موظف استرجعت منها 48 نسخة قابلة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط طردي معنوي عالي ذو دلالة إحصائية بين متغير التسويق الداخلي بأبعاده المجتمعة ومتغير الدافعية بقيمة مقدراها0.786 كما أوضحت هذه الأخيرة أن هناك تأثير إيجابي دال إحصائيا لمتغير التسويق الداخلي على متغير الدافعية بنسبة 74.7 %.

كلمات مفتاحية: تسويق داخلي، دافعية، فرق عمل، تمكين.

تصنيف JEL: M31، M54.

Abstract:

This study aimed to know the impact of internal marketing with its three dimensions of internal communication, team management and

[*] المؤلف المرسل.

administrative empowerment on achieving motivation among workers in the National Social Security Fund in the state of Bechar. There is a high direct correlation with statistical significance between the internal marketing variable with its combined dimensions and the motivation variable with a value of 0.786.The latter also explained that here as a statistically significant positive effect of the internal marketing variable on the motivation variable by 74.7%.

Keywords: Internal Marketing, Motivation, Teams, Empowerment
JEL classification: M31, M54

1. مقدمة :

يعد المورد البشري أكثر الموارد أهمية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن، وذلك لأنه العامل الرئيس المتحكم في كفاءة وفعالية الأداء، إلا أن الطبيعة السيكولوجية المعقدة والمتداخلة لهذا المورد تفرض على إدارة المؤسسات دراسته بشكل معمق لمعرفة مختلف الأبعاد المؤثرة على أداءه.

ولعل من أهم الاتجاهات الحديثة التي تتبناها المؤسسات الاقتصادية بغية تعزيز دافعية العاملين هو تطبيق التسويق الداخلي والذي تقوم فلسفته على إرضاء الزبائن الخارجيين لابد أن ينطلق من مبدأ النظر إلى الموظفين على أنهم عملاء داخليين ينبغي التركيز على تلبية احتياجاتهم واشباع رغباتهم.

أولا: إشكالية الدراسة

تبلورت رؤية البحث من خلال طرح الإشكالية التالية: -"**ما الدور الذي يلعبه التسويق الداخلي في تعزيز الدافعية لدى العاملين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بولاية بشار؟**"

وللإجابة على هذه الإشكالية، تتولد أسئلة فرعية جديدة كالتالي:

- ما مدى وضوح فلسفة التسويق الداخلي داخل صندوق الضمان الاجتماعي بولاية بشار؟
- ما هو الواقع الفعلي لتبني أبعاد التسويق الداخلي في صندوق الضمان الاجتماعي لولاية بشار؟
- هل يسهم تطبيق التسويق الداخلي في تعزيز الدافعية للعاملين في صندوق الضمان الاجتماعي؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين أبعاد التسويق الداخلي ودافعية العاملين.

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين بعد الاتصال الداخلي والدافعية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين بعد فرق العمل والدافعية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين بعد التمكين الإداري والدافعية.

ثالثا: نموذج الدراسة

الشكل (01):نموذج الدراسة

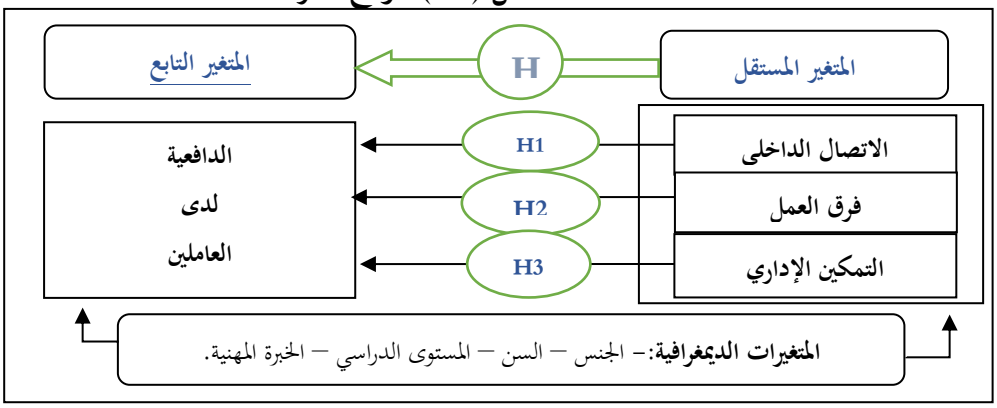

المصدر: من اعداد الباحثين

رابعا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة جادة للتعرف على مدخل التسويق الداخلي والدافعية لدى العاملين، وكذا عرض مفاهيم هذين الموضوعين وكذا عرض الاسهامات البارزة للباحثين في هذا الموضوع، كما أنها جاءت لتحليل واقع تطبيق سياسات التسويق الداخلي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

خامسا: أهداف الدراسة

- تقديم الأطر المفاهيمية الواضحة والمتعلقة بموضوع التسويق الداخلي والدافعية لدى العاملين؛
- الوقوف عند آخر الإسهامات التي جاد بها الباحثين على الصعيد العربي والعالمي في دراسة إستراتيجيات التسويق الداخلي والدافعية لدى العاملين؛

– التعرف على التسويق الداخلي وأبعاده المتمثلة في الاتصال الداخلي، فرق العمل والتمكين الإداري وتحليل أثرها في تعزيز الدافعية لدى العاملين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

سادسا: منهج الدراسة

قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسة بداية بعرض الأدبيات النظرية بغية الضبط الاصطلاحي للدراسة، مرورا بعرض الدراسات السابقة لمغيرات الدراسة، وصولا لتحليل الجانب التطبيقي للدراسة، بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي باستخدام برنامج **SPSS.V23**.

سابعا: متغيرات وحدود الدراسة:

شمل المتغير المستقل التسويق الداخلي والمتغير التابع هو الدافعية لدى العاملين، وأجريت الدراسة من 05 أوت 2022إلى أفريل2023 على موظفي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي–بشار.

ثامنا: الفجوة البحثية للدراسة:

تبلورت الفجوة البحثية للدراسة الحالية من خلال الاطلاع المستمر على الدراسات السابقة ووقوفا عند أهم مخرجاتها وتوصياتها، وهو ما جعل الدراسة الحالية تتميز على نظيراتها في عدة جوانب، منها أن الدراسة الحالية – في حدود إطلاع الباحثان– ربطت بين متغير التسويق الداخلي باعتباره متغيرا مستقلا وبين متغير الدافعية بأخذه متغيرا تابعا بينما ركزت الدراسات السابقة للتسويق الداخلي على تحليل أثر التسويق الداخلي على عدة متغيرات تابعة من بينها الميزة التنافسية، السلوك التنظيمي والالتزام التنظيمي، كما اهتمت الدراسات السابقة لمتغير الدافعية بربطه بمتغير الثقافة التنظيمية والانماط القيادية وكذا صراع الدور، في حين كانت الدراسات السابقة التي تجمع بين التسويق الداخلية والدافعية شبه غائبة، بالإضافة إلى كون المسح الميداني للدراسة الحالية أجري على قطاع أحد مؤسسات الضمان الاجتماعي في حين ركزت أغلب الدراسات السابقة على المؤسسات الخدمية والمؤسسات القطاع المالي، علاوة على الحدود الزمنية للدراسة التي حصرت زمنيا بين 05 أوت 2022 وأفريل 2023.

1– الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

1–1– مفهوم التسويق الداخلي

لقد عرف الضبط الاصطلاحي لمفهوم التسويق الداخلي اختلافا واسعا بين الباحثين، ومن أهم الاسهامات التي جادوا بها المفاهيم التالي ذكرها:

- يعد الباحث (**Berry**) أول من أشار إلى مفهوم التسويق الداخلي بأنه: " تطبيق فلسفة وممارسات التسويق على الأفراد الذين يخدمون العملاء، بحيث يتم توظيف أكفأ الأفراد والاحتفاظ بهم للقيام بمختلف الأعمال على أكمل وجه" (**Berry**، 1984، صفحة 23)
- ويرى كل من برايد وفيريل أن مفهوم التسويق الداخلي يشير إلى: " تلك الفلسفة الإدارية التي تستهدف تنسيق التغيرات الداخلية بين المنظمة وموظفيها، من أجل نجاح التغيرات الخارجية بين المنظمة وعملائها (**Pride William M، 2003، صفحة 549**).
- للتسويق الداخلي أهمية بالغة تبرز في كونه يسهم في توفير البيئة المحفزة على تحقيق رضا العاملين، وهو يساعد على نشر ثقافة التسويق داخليا كما هو موجه نحو تطبيقها خارجيا على العملاء كما أنه يعين المؤسسة على تحقيق التكامل بين أهداف المنظمة وأهداف العاملين (جبارة، 2023، صفحة 896).

1-1-2-أبعاد التسويق الداخلي

تعددت إسهامات الباحثين في تحديد أبعاد التسويق الداخلي نظرا لاختلاف القطاعات المدروسة، إلا أن الدراسة الحالية ركزت على الأبعاد الأكثر شيوعا والأنسب للقطاع المبحوث، والتي تتمثل في:

أ-الاتصال الداخلي:

يعرف الاتصال الداخلي بأنه: عملية نقل المعلومات والأفكار بين الأفراد داخل المنظمة في مختلف الاتجاهات سواء كانت رسمية أم غير رسمية، بهدف التأثير في السلوك والمواقف والاتجاهات (غالب اسكندر والزهاوي، 2018، صفحة 93)، ويرى**Murphy** أن الاتصال الداخلي هو أساس كل تنظيم ناجح، وأن التحكم فيه يساعد كافة الأعضاء بالمؤسسة في إنجاز أعمالهم (قحموش، 2019، صفحة 148).

ب-إدارة الفريق

يعرف الفريق بأنه مجموعة تتكون من فردين فأكثر يتقاسمون المسؤولية ويلتزمون بالعمل معا لتحقيق أهداف مشتركة في ظل القواعد التنظيمية التي تضعها المنظمة (اسكندر و الزهاري ، 2018، صفحة 93)، وأهم أنواع فرق العمل تتمثل في: الفرق الوظيفية، الفرق الموجهة ذاتيا، فرق العمل متعددة الوظائف وفرق العمل المزدوجة، ويتم تحديد النوع بناء على نوعية المهام المطلوبة (مطاحن، 2009، صفحة 30).

ج–التمكين الإداري

ينظر لتمكين العاملين على أنه القوى التي يكتسب الفرد من خلالها القدرة على زيادة الثقة وارتفاع مستوى الولاء لتحمل المسؤولية وكذا اتخاذهم للقرارات دون الرجوع للإدارة العليا، والغاية من تمكين العاملين هي إيجاد الولاء للمؤسسة والتزام الموظفين بأهدافها (عمارة و دخيل، 2021، صفحة 144).

1–2–الدافعية لدى العاملين

–تعرف الدافعية على أنها قوة دافعة تؤثر على تفكير الفرد وإدراكه للأمور والأشياء وموجهة للسلوك الإنساني نحو الهدف المنشود الذي يشبع حاجاته ورغباته (نميش و كركوش، 2017، صفحة 124).

–كما أن مفهوم الدافعية للعمل يشير إلى: القوى والطاقات النفسية الداخلية التي توجه وتنسق تصرفات الفرد وسلوكه في أثناء استجابته للمواقف والمؤثرات البيئية المحيطة به، إذ تتمثل الدوافع في رغبات الانسان وحاجاته وتوقعاته التي يسعى دائما إلى اشباعها وتحقيقها ليعيد التوازن إلى نفسه، وكلما كانت درجة اشباع تلك الحاجة أقل من المطلوب ازدادت قوة الدافع وحدته (الضلاعين، 2011، صفحة 13).

–ويعرف ستيفن روبنز الدافعية بأنها " الرغبة بإظهار مستوى عال من الجهد نحو تحقيق أهداف المؤسسة، والحاجات الشخصية شريطة أن يلبي هذا الجهد بعض الحاجات الشخصية". وبذلك فإن هذا التعريف يتضمن ثلاثة عناصر رئيسة هي: الجهد، أهداف المنظمة، والحاجات الشخصية. أما عنصر الجهد فهو مقياس الشدة أو القوة، لأن استثارة الدافعية لدى شخص ما تجعله يعمل بكل طاقته، والمستوى العالي من الجهد المبذول قد لا يؤدي لرفع الأداء ما لم يتفق وأهداف المنظمة (الحرارشة ، 2004، صفحة 13).

-ولقد تم تعريف الدافعية على أنها " قوة تتميز بالاتجاه، الكثافة، والاستمرارية"، ويقصد بالاتجاه أن الفرد يكون لديه توجه ما نحو اختيار أحد البدائل دون غيره دون مواجهته بعدد من البدائل، أي أن هناك ما يدفعه لهذا الاختيار، أما الكثافة فتعني أن الفرد يعمل بتركيز مكثف، وطاقة عالية عند أداء عمل ما، وأما الاستمرارية فتشير إلى متابعة الفرد للمسار الذي اختاره (العطيوي، 2012، صفحة 52).

2-الدراسات السابقة

- **دراسة (Rodrigues، Barreira، Madeira، و Vieira، 2023) بعنوان:**

''The impact of internal marketing on employee attitudes and behaviours in local public sector organisations''

تناول المقال تحليل العلاقة القائمة بين كل من التسويق الداخلي والرضا الوظيفي، الالتزام التنظيمي، الثقة التنظيمية، والأداء الوظيفي، تم الاعتماد على المنهج الكمي، كما اعتمد الباحثون على تصميم استبيان وتوزيعه على عينة عشوائية بلغ حجمها 565 موظفا، تمت معالجة البيانات الأخيرة باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية، ومن بين الاختبارات التي وردت في هذه الدراسة، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي مباشر للتسويق الداخلي على كل من الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي والثقة التنظيمية.

- **دراسة (Abuzaid، Al-Haraisa، و Alateeq، 2022) بعنوان:**

''Relationship between conflict management and employee's commitment: The mediating role of work motivations''

أجريت الدراسة لمعرفة تأثير إدارة الصراع على الالتزام التنظيمي بوجود الدافعية لدى العاملين متغيرا وسيطا، طبقت هذه الدراسة ميدانيا على مستوى24 شركة تأمين بالأردن، اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي، وقصد جمع البيانات الأولية تم تصميم الاستبيان وتوزيعه على عينة الدراسة منتقاة عشوائيا بلغ حجمها 186 مستجوبا، لتتم معالجتها بعدها بواسطة البرنامج الإحصائي SmartPLS ، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير إيجابية وقوية لإدارة الصراع على الالتزام التنظيمي لدى الموظفين بالمؤسسة محل الدراسة.

- **دراسة (عمارة و دخيل، 2021) بعنوان: "واقع التسويق الداخلي لمؤسسات التأمين في ولاية سوق أهراس -دراسة ميدانية"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة التسويق الداخلي، ومستوى تحقيق أبعاده لعينة من مؤسسات التأمين، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع تصميمه لاستبانة تم توزيعها على عينة بلغت 35 موظفا بالمؤسسات محل الدراسة، واستخدام البرنامج الاحصائي SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن مؤسسات الدراسة على دراية بالتطورات مما يجعلها تهتم بمراقبتها وممارسة التسويق الداخلي بمختلف أبعاده، عدم وجود رضا من قبل الموظفين فيما يتعلق بالحوافز المادية، ضعف في ثقافة المؤسسة لغياب العمل الجماعي كفريق واحد، كما قدمت جملة من التوصيات لمسيري المؤسسات محل الدراسة.

- **دراسة (عشوش، 2020/2019) بعنوان: "الثقافة التنظيمية وآثارها على الدافعية للإنجاز دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية طونيك الصناعية ببوسماعيل"**

تناولت هذه الدراسة موضوع الثقافة التنظيمية بأبعادها الثمانية: الإبداع و أخذ المخاطر، التنافسية العدوانية، أهمية الأفراد ومساندتهم، اتخاذ القرار، التوجيه نحو النتائج، التوجه نحو الفريق، الاستقرار و التركيز على المكافآت والانشغال الإيجابي بالتفاصيل، و آثارها على الدافعية للإنجاز لدى عينة الدراسة، عن طريق تصميم استبانة وتوزيعها على عينة من مستخدمي المؤسسة الوطنية طونيك الصناعية، و بلغ عددها 288 مستخدما، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج جاء على رأسها تأثير كل من بعد الإبداع و أخذ المخاطر والتنافسية العدوانية والتوجيه بالإيجاب وبقوة على درجات متغير الدافعية للإنجاز.

- **دراسة (مطابس، 2017/2016): "انعكاسات ممارسات التسويق الداخلي على تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات الاتصالات الجزائرية"، جامعة عمار ثليجي الأغواط".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات ممارسات التسويق الداخلي والمتمثلة بـ" التوظيف، التمكين، البرامج التدريبية، الحوافز، الاتصال الداخلي، الدعم الإداري، التكامل والتنسيق الداخلي" في تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات الاتصالات الجزائرية، وتوصلت الدارسة إلى أن لممارسات التسويق الداخلي أثر دال إحصائيا على تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات الاتصالات الجزائرية، بينما أظهرت نتائج الانحدار المتعدد عدم وجود تأثير للتوظيف في مؤسسات الاتصالات الجزائرية.

3-الإطار التطبيقي لمتغيرات الدراسة

3-1- مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وقد شملت العينة 60 مبحوثا من مختلف الرتب الإدارية في المؤسسة محل الدراسة، تم استرجاع 48 نسخة صالحة للدراسة والتحليل الاحصائي، وتمت هذه لأخيرة استنادا إلى برنامج تحليل الحزم الإحصائية **SPSS.V.20**

3-2- الأداة المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة باعتبارها الأنسب لجمع البيانات، والتي شملت الشقين التاليين:

الشق الأول: احتوى على مجموعة من المعلومات التي من شأنها أن تترجم الحالة الديمغرافية للعامل كالتالي: السنن، الجنس، المستوى التعليمي والخبرة

الشق الثاني: تضمن الفقرات المتعلقة بأبعاد المتغير المستقل وكذا الفقرات الخاصة وبالمتغير التابع والتي يرتكز عليها تحليل الفرضيات المطروحة سابقا وكانت في مجموعها 24 فقرة

الجدول (01): درجات مقياس ليكرث الخماسي

الاستجابة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
مجال الموافقة	1.79-1.00	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5.00-4.20

المصدر: من إعداد الباحثين

3-4- تحليل خصائص عينة والدراسة:

الجدول (02): توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغيرات		التكرار	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
الجنس	ذكر	26	%54.2	54.2
	أنثى	22	%45.8	100
	المجموع	48	%100	
السن	35-18	8	16.7	16.7
	50-36	34	70.8	87.5
	أكثر من 50	6	12.5	100
	المجموع	48	%100	
المستوى الدراسي	ثانوي أو أقل	10	20.8	20.8
	جامعي	38	79.2	100
	المجموع	48	100	
الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	00	00	00
	من 06 إلى 10 سنوات	22	45.8	45.8
	من11 إلى 20 سنة	12	25.0	70.8
	أكثر من 20 سنة	14	29.2	100
	المجموع	48	100	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **SPSSV.23**

يتناول الجدول (**02**) توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية التالية:

توزيع أفراد العينة حسب الجنس: جاءت نسبتي الذكور والإناث متقاربتين وهما على الترتيب: 54.2 **%**للذكور و45.8**%** للإناث، وقد يرجع هذا التقارب إلى طبيعة الوظائف الإدارية بالمؤسسة.

توزيع أفراد العينة حسب السن: نسبة المستجوبين الذين أعمارهم من 36-50 كانت الأكبر ووصلت إلى **%**70.8، وجاءت أقل نسبة للأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 50 سنة بما يعادل 12.5**%**

توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي: أشارت النتائج أن ما يعادل 79.2**%** من المبحوثين واصلوا تعليمهم الجامعي، ما يفسر اعتماد معايير التوظيف على الشهادة الجامعية.

توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية: أفراد العينة الذين لهم خبرة مهنية تتراوح ما بين 06 إلى 10 سنوات كانت نسبتهم **45.8%**، أما أفراد العينة الذين تتراوح الخبرة المهنية لديهم من 11- 20 سنة والذين تفوق خبرتهم المهنية 20 سنة فقد كانت نسبهم متقاربة وجاءت على التوالي 25 و**29.2%**

3-4- صدق وثبات أداة الدراسة:

الجدول (03): نتائج معامل ألفا كرومباخ لقياس صدق وثبات الاستبيان

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
الاتصال الداخلي	05	0.827	0.909
إدارة الفريق	05	0.859	0.926
التمكين	05	0.848	0.920
الدافعية	09	0.950	0.974
جميع عبارات الاستبيان	24	0.957	0.978

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **SPSSV.23**

يبين الجدول أن محور الدافعية حصل على أكبر قيمة لمعامل ألفا كرومباخ بما يعادل 0.950، يليه محور إدارة الفريق بقيمة قدرها 0.859، ثم محور التمكين الذي كانت قيمته 0.848، وآخر قيمة كانت للاتصال الداخلي وبلغت 0.827، بينما بلغت قيمة معامل ألفا كرومباخ لكافة عبارات الاستبيان 0.957 وكلها قيم قوية ودالة على ثبات فقرات الاستبيان مما يدل على أن فقرات الاستبيان تتصف بالتناسق الداخلي وهذا ما يجعلها صالحة للدراسة في حين تم تطبيقها على عينة أخرى، كما أكدت قيمة معامل الصدق التي بلغت 0.978 على أن هذا الاستبيان يتصف بالصدق.

3-5-تحليل وتفسير محاور الدراسة:

اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة

الجدول (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور (الاتصال الداخلي)

عبارات المحور الأول (الاتصال الداخلي)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة الكلية
تزودني الادارة بالمعلومات الكافية لأداء مهامي	2.54	0.966	معارض
تعلمني الإدارة بالخدمات الجديدة التي ستروج لها المؤسسة.	2.60	0.843	محايد
لا وجود للعراقيل التي تصعب التواصل بيني وبين زملائي.	3.10	0.592	محايد
توفر مؤسستنا وسائل الاتصال الداخلي للعاملين.	2.54	0.874	معارض
في وجود مشكل ما أتواصل بسهولة مع مديري المباشر.	2.58	0.846	معارض
المجموع	**2.674**	**0.8242**	**محايد**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **SPSSV.23**

يشير الجدول إلى أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على فقرات محور الاتصال الداخلي بلغ **2.674**، أي أن إجابات أفراد العينة على المحور تتجه إلى الحياد وهذا يدل على أن أفراد العينة لهم أراء محايدة على إجراءات الاتصال الداخلي داخل المنظمة، وأشارت النتائج الخاصة بالفقرتين "تزودني الإدارة بالمعلومات الكافية لأداء مهامي" و "توفر مؤسستنا وسائل الاتصال الداخلي للعاملين" على أن غالبية أفراد العينة لم يوافقوا على الفقرتين بمتوسط حسابي قدره 2.541، وهو ما يدل على أن وجود نقص في توفير وسائل الاتصال الداخلي وكذا في تدفق المعلومات المتعلقة باجراءات العمل بالمؤسسة.

الجدول (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور (إدارة فريق العمل)

عبارات المحور الثاني (إدارة فريق العمل)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة الكلية للموافقة
تشجع الإدارة العاملين على العمل بروح الفريق.	2.45	0.824	معارض
يسود التعاون بين العاملين في فرق العمل.	2.72	0.961	محايد
تهتم الإدارة بتبادل الأفكار مع العاملين	3.10	0.635	محايد
في حال غيابي يقوم أحد زملائي بأداء مهامي دون تردد.	2.77	1.115	محايد
يملك العاملون الصلاحيات الكافية لاتخاذ القرارات الخاصة بأعمالهم.	2.33	0.78	معارض
المجموع	**2.658**	**1.63**	**محايد**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **SPSSV.23**

يتبين من خلال الجدول الموالي أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على فقرات محور إدارة فريق العمل بلغت قيمته 2.658، وبذلك أفراد العينة لهم أراء محايدة على إجراءات الاتصال الداخلي داخل المنظمة، كما أن الفقرة التالية "يملك العاملون كافة الصلاحيات لاتخاذ القرارات التي تخص أعمالهم" حازت على معارضة الأغلبية من عينة الدراسة وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي الخاص بها 2.33وهذا يدل على أن العمال غير راضون عن ممارسات تفويض الصلاحيات في المؤسسة محل الدراسة.

الجدول (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات محور(التمكين الإداري)

عبارات المحور الثالث (التمكين الإداري)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
ترحب المؤسسة بطرح الأفكار الجديدة التي يأتي بها العاملون.	2.85	0.633	محايد
تحرص الإدارة على توفير التسهيلات اللازمة لأداء العمل.	2.50	0.875	معارض
تترك لي المؤسسة مجالا من الحرية لأداء عملي	2.43	0.796	معارض
تدعم المؤسسة الإبداع والابتكار.	2.83	0..724	محايد
املك صلاحيات اتخاذ القرار والمشاركة في صنعه.	2.50	0.771	معارض
المجموع	**2.622**	**1.619**	**محايد**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **SPSSV.23**

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على فقرات محور التمكين الإداري بلغت قيمته 2.658، وبالتالي فإن توجه أفراد العينة في الإجابة على فقرات هذا المحور يعتبر توجها حياديا، مما يدل على أن للعمال رضا متوسطا على مدى تطبيق استراتيجيات التمكين الإداري داخل المنظمة، كما أن الفقرة التالية " تترك لي المؤسسة مجالا من الحرية لأداء عملي " حازت على معارضة الأغلبية من عينة الدراسة وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي الخاص بها 2.43 وهذا يدل على أن العمال يحظون بقسط ضئيل من الحرية أثناء تأديتهم لمهامهم في المؤسسة محل الدراسة.

الجدول (07): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الرابع(الدافعية)

عبارات المحور الرابع (الدافعية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة الكلية
أبذل كل ما في وسعي لكي أنجز عملي رغم الصعوبات التي تواجهني.	3.06	1.174	محايد
رغبتي في العمل تدفعني إلى العمل ساعات إضافية.	3.20	0.682	محايد
إرادتي في تحقيق طموحاتي الشخصية تدفعني للعمل بجدية.	2.81	1.123	محايد
نظام الحوافز والمكافآت في المؤسسة يدفعني للعمل بكامل طاقتي.	2.50	0.798	معارض
رغبتي في تنمية شعوري بالفخر والاعتزاز بنفسي تدفعني للعمل بجدية.	2.85	1.071	محايد
رغبتي في تحقيق طموحاتي المهنية تدفعني للعمل بجدية.	2.45	1.750	معارض
يساعدني عملي في رفع كفاءتي المعرفية	2.83	1.078	محايد
يساعدني عملي على توثيق علاقاتي بالآخرين.	2.85	1.031	محايد
عملي في قطاع الضمان الاجتماعي يسمح لي بمساعدة أفراد المجتمع	3.10	1.224	محايد
المجموع	**2.85**	**1.68**	**محايد**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **SPSSV.23**

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة على فقرات محور الدافعية بلغت قيمته 2.850، وبالتالي فإن إجابات أفراد العينة على فقرات هذا المحور تتجه للحياد، كما أن الفقرة التالية " رغبتي في تحقيق طموحاتي المهنية تدفعني للعمل بجدية." حازت على موافقة

الأغلبية من عينة الدراسة وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي الخاص بها 2.45 وهذا يدل على أن تحقيق الطموحات الذاتية للعمال لم يكن من بين أكثر العوامل التي تدفعهم للعمل الجاد.

3-6- اختبار فرضيات الدراسة

- **اختبار الفرضية الرئيسية:**

H0لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التسويق الداخلي والدافعية لدى العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي بولاية بشار

H1توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التسويق الداخلي والدافعية لدى العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي بولاية بشار

الجدول (08): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط بين التسويق الداخلي ودافعية العاملين

معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة Tالمحسوبة	قيمة Tالجدولية	مستوى الدلالة T	قيمةF (فيشر) الجدولية	قيمةF (فيشر) المحسوبة	مستوى الدلالة F	معامل B
0.786	0.618	0.390	2.872	0.000	1.6336	23.68	0.000 b	0.173

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **SPSSV.23**

يتضح من خلال الجدول أعلاهيتبين أن النتائج مقبولة إحصائيا، إذ أن قيمة **F** المحسوبة كانت قد بلغت (**23.68**) وبما أنها أكبر من **F** الجدولية (**1.6336**) فبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة **H1** عند 0.05**α=**، كما أن قيمة **T**المحسوبة بلغت (**0.390**) وهي أقل من قيمة **T**الجدولية (**2.872**) عند مستوى الدلالة **0.000**وهي قيمة أقل من 0.05 = **α**، وهو ما يؤكد قبول الفرضية **H1**، و تشير قيمة **B** التي بلغت (**0.173**) أن هناك تأثير إيجابي قوي من طرف أبعاد التسويق الداخلي على متغير الدافعية، بمعنى أن التغيير في قيمة أبعاد التسويق الداخلي بوحدة واحدة يقابله التغيير بمقدار(0.173) في متغير الدافعية، كما يتضح أيضا أن التمكين الإداري يفسر ما مقداره (0.618) من التباين في الدافعية، أي أن التمكين يساهم بما مقداره(78.6**%**) من الدافعية لدى الموظفين المبحوثين.

- **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**

H0لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الاتصال الداخلي والدافعية لدى العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي بولاية بشار

H1توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الاتصال الداخلي والدافعية لدى العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي بولاية بشار

الجدول (09): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط بين الاتصال الداخلي ودافعية العاملين

معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة Tالمحسوبة	قيمة Tالجدولية	مستوى الدلالة T	قيمة F(فيشر) الجدولية	قيمةF (فيشر) المحسوبة	مستوى الدلالة F	معامل B
0.74	0.557	7.610	7.62	0.000	1.629	57.91	0.00	1.092

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **SPSSV.23**

يتبين من خلال الجدول أن النتائج مقبولة إحصائيا، إذ أن قيمة **F** المحسوبة بلغت (**57.917**) وبما أنها أكبر من **F** الجدولية (1.629) فبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة **H1** عند **α=**0.05، كما أن قيمة **T**المحسوبة بلغت (**7.610**) وهي أقل من قيمة **T**الجدولية (**7.620**) عند مستوى الدلالة 0.001 وهي قيمة أقل من 0.05 = **α**، وهو ما يؤكد قبول الفرضية **H1**، و تشير قيمة **B** التي بلغت (**1.092**) أن هناك تأثير إيجابي قوي من طرف متغير الاتصال الداخلي على متغير الدافعية، بمعنى أن التغيير في قيمة متغير الاتصال الداخلي بوحدة واحدة يقابله التغيير بمقدار(**1.092**) في متغير الدافعية، كما يتضح أيضا أن الاتصال الداخلي يفسر ما مقداره (**0.557**) من التباين في الدافعية، أي أنه يساهم بما مقداره(**74.7%**) من الدافعية لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.

- **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:**

H0لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين فرق العمل والدافعية لدى العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي بولاية بشار

H2توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين فرق العمل والدافعية لدى العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي بولاية بشار

الجدول (10): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط بين فرق العاملين والدافعية لدى العاملين

معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمةT المحسوبة	قيمةT الجدولية	مستوى الدلالة T	قيمةF (فيشر)الجدولية	قيمة F (فيشر) المحسوبة	مستوى الدلالة F	معامل B
0.752	0.565	7.728	7.737	0.000	1.629	59.724	0.000b	1.003

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **SPSSV.23**

يتبين من خلال الجدول السابق أن النتائج مقبولة إحصائيا، إذ أن قيمة **F** المحسوبة كانت قد بلغت (**59.724**) وبما أنها أكبر من **F** الجدولية (1.629) فبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة **H2** عند 0.05**=α**، كما أن قيمة **T**المحسوبة بلغت (**7.728**) وهي أقل من قيمة **T**الجدولية (**7.737**) عند مستوى الدلالة 0.001 وهي قيمة أقل من 0.05 = **α**، وهو ما يؤكد قبول الفرضية **H2**، و تشير قيمة **B** التي بلغت (**1.003**) أن هناك تأثير إيجابي قوي من طرف متغير فرق العمل على متغير الدافعية، بمعنى أن التغيير في قيمة متغير فرق العمل بوحدة واحدة يقابله التغيير بمقدار(**1.003**) في متغير الدافعية، كما يتضح أيضا أن فرق العمل تفسر ما مقداره (**0.565**) من التباين في الدافعية، أي أنها تساهم بما مقداره(**75.2%**) من الدافعية لدى الموظفين المستجوبين

- **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:**

H0لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمكين الإداري والدافعية لدى العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي بولاية بشار

H3لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمكين الإداري والدافعية لدى العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي بولاية بشار

الجدول (11): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط بين التمكين الإداري والدافعية لدى العاملين

معامل الإرتباط R	معامل التحديد R2	قيمةT المحسوبة	قيمةT الجدولية	مستوى الدلالة T	قيمةF (فيشر) الجدولية	قيمة F (فيشر) المحسوبة	مستوى الدلالة F	معامل B
0.460	0.212	3.516	4.024	0.000	1.629	12.362	0.001b	0.708

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **SPSSV.23**

يتبين من خلال الجدول السابق أن النتائج مقبولة إحصائيا، إذ أن قيمة **F** المحسوبة كانت قد بلغت (12.362) وبما أنها أكبر من **F** الجدولية (1.629) بالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة **H3** عند 0.05**=α**، كما أن قيمة **T**المحسوبة بلغت (3.516) وهي أقل من قيمة **T**الجدولية (4.024) عند مستوى الدلالة 0.001 وهي قيمة أقل من 0.05 = **α**، وهو ما يؤكد قبول الفرضية **H3**، و تشير قيمة **B** التي بلغت (0.708) أن هناك تأثير إيجابي قوي من طرف متغير التمكين على متغير الدافعية، بمعنى أن التغيير في قيمة متغير التمكين الاداري بوحدة واحدة يقابله التغيير بمقدار(0.708) في متغير الدافعية، كما يتضح أن التمكين الإداري يفسر ما مقداره (0.212) من التباين في الدافعية، أي أن التمكين يساهم بما مقداره(46%) من الدافعية لدى موظفي المؤسسة المدروسة

خـــاتمة:

تمحورت الدراسة حول الإلمام بموضوع التسويق الداخلي باعتباره أحد الآليات التي تعزز دافعية العاملين في صندوق الضمان الاجتماعي لولاية بشار، وتمت هذه الدراسة بالاعتماد على الضبط المفاهيمي لمتغيرات الدراسة وكذا عرض الدراسات السابقة والمعالجة الإحصائية عن طريق برنامج .SPSS.V23

النتـــائج: خلصت الدراسة إلى النتائج التالي ذكرها:

- توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط طردي معنوي عالي ذو دلالة إحصائية بين متغير التسويق الداخلي بأبعاده المجتمعة ومتغير الدافعية بقيمة مقدراها 0.786.

-كما توضح أيضا من خلال هذا البحث أن هناك ارتباط طردي معنوي عالي ذو دلالة إحصائية بين بعد الاتصال الداخلي ومتغير الدافعية بقيمة مقدراها0.747.

-هناك ارتباط طردي معنوي عالي دال إحصائيا بين فرق العمل ومتغير الدافعية قيمته 0.752.

-هناك ارتباط طردي معنوي متوسط دال إحصائيا بين التمكين الإداري الدافعية قيمته 0.460

-يوجد تأثير إيجابي دال إحصائيا لمتغير التسويق الداخلي على متغير الدافعية، إذ أن ما يعادل 0.173 من التغيرات الحاصلة في الدافعية تعود للتغير في التسويق الداخلي

-يوجد تأثير إيجابي دال إحصائيا لبعد الاتصال الداخلي على متغير الدافعية، إذ أن ما يعادل 1.092 من التغيرات الحاصلة في متغير الدافعية ناتجة عن التغير في بعد الاتصال الداخلي

-يوجد تأثير إيجابي دال إحصائيا لبعد فرق العمل على متغير الدافعية، بحيث أن التغير في التسويق الداخلي بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في الدافعية بمقدار 1.003وحدة

-يوجد تأثير إيجابي دال إحصائيا لبعد التمكين الإداري على متغير الدافعية، بحيث أنه ما قيمته 0.708 من التغيرات الحاصلة على بعد الدافعية ناتجة عن التغيير في التسويق الداخلي

التوصيات: ارتأت الدراسة إلى تقديم مقترحات وليدة للنتائج الآنف وهي كالآتي:

-التنسيق مع الجامعات في وضع الخطط والبرامج المساهمة في نشر فلسفة التسويق الداخلي.

-توجيه الاهتمام لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تطوير وسائل الاتصال الداخلي.

- تشجيع روح المبادرة وحرية إبداء الرأي في اتخاذ القرارات من أجل تفعيل التمكين الإداري.

قائمة المراجع

- Abuzaid, A. N., Al-Haraisa, Y. E., & Alateeq, M. M. (2022). ''Relationship between conflict management and employees commitment: The mediating role of work motivations''. *Corporate Governance and Organizational Behavior Review*.
- Berry , L. (1984). Service marketing in different text. *cases and reading, Prentice-Hall, New Jersey, USA* , 23.

- Pride William M, F. O. (2003). *Marketing : concepts and strategies.* Boston, USA: 2 nd Ed, Houghton .
- Rodrigues, A. P., Barreira, M., Madeira, C. R., & Vieira, I. (2023). The impact of internal marketing on employee attitudes and behaviours in local public sector organisations. *Tourism & Management Studies*.
- اسكندر, ر. غ &.,الزهاري , ع .(2018) .أثر تطبيق التسويق الداخلي في الالتزام التنظيمي للعاملين في شركة MTN YEMEN.*الأكاديمية العربية للعلوم الامالية والمصرفية* .
- الحرارشة , أ .(2004) .خصائص العمل وأثرها على دافعية العاملين في الأجهزة الحكومية في محافظة الكرك " تطبيق نموذج هاكمان أولدهام . "Hackman-Oldham"*مؤتة للبحوث والدراسات*.
- الضلاعين, ع .(2011) .أثر الصحة التنظيمة في تعزيز الدافعية لدى العاملين في مؤسسات مالية عامة أردنية .*مجلة مؤتة للبحوث والدراسات* .
- العطيوي, م .(2012) .درجة المشقة التنظيمية للوظائف الإدارية، رسالة ماجيستير .كلية الالعلوم النفسية والتربوية، الأردن.
- جبارة, س. س .(2023) .دور التسويق الداخلي في تعزيز الرضا الوظيفي . *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*.
- عشوش, ب .(2019/2020) .الثقافة التنظيمية وآثارها على الدافعية للإنجاز –دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية طونيك ببوسماعيل–، (أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه) .*جامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله* . "كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- عمارة, ز &.,دخيل, ف .(2021) .واقع التسويق الداخلي لمؤسسات التأمين في سوق أهراس .*مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية*.
- قحموش, إ .(2019) .مساهمة التسويق الداخلي في تعزيز إدارة المعرفة –دراسة حال مجموعة من المؤسسات .– *أطروحة مقدمة لنيل متطلبات الدكتوراه* .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة.–
- مطابس, آ .(2016/2017) .انعكاسات ممارسات التسويق الداخلي في تحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات الإتصال الجزائرية " دراسة ميدانية ."*أطروحة مقدمة استكمالا لنيل شهادة لدكتوراه علوم* .تخصص التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط.
- مطاحن, س. م .(2009) .تطبيق التسويق الداخلي لبعض الشركات الصناعية في الأردن، رسالة ماجيستير .كلية الأعمال، قسم إدارة الأعمال، الأردن.
- نميش , ن &.,كركوش, ف .(2017) .الدافعية للانجاز لدى الأخصائيين النفسانيين العاملين بالمؤسسات العقابية الجزائرية – دراسة ميدانية .*مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*.

Reflections of Digitalization on the Effectiveness of Tax Supervision and Enhancement of Tax Collection: A Case Study of Tax Directorate of Chlef Province

ELMILOUDI Souaad, * *Hassiba Benbouali University -chlef, (Algeria), S.elmiloudi@univ-chlef.dz*

FOUKA Fatima, Hassiba Benbouali University -chlef, (Algeria) , f.fouka@univ-chlef.dz

FELLAG Saliha, Hassiba Benbouali University -chlef, (Algeria), s.fellag@univ-chlef.dz

Received: 31/07/2024 *Accepted: 21/09/2024* *Published:30/09/2024*

Abstract:

This study explores the concepts related to the digitization of tax administration and the effectiveness of tax control, as well as its role in enhancing tax collection levels in Algeria, specifically applied at the Tax Directorate of Chlef Province. The findings reveal that digital integration within the tax system not only streamlines procedures but also markedly reduces the time and effort required in tax collection, thereby elevating efficiency. Despite these promising outcomes, Chlef Province lags noticeably in adopting digital practices compared to other regions. This gap highlights the critical need for foundational support and strategic planning to realize the full benefits of digitization in the near future.

Keywords: Digitalization, Tax Administration, Tax Supervision, Tax Collection, Tax Directorate of Chlef Province.

Jel Classification Codes: H83, H71:, O33

* *Corresponding author*

1. INTRODUCTION:

Over the last decade, the global landscape has witnessed significant technological and scientific upheavals, affecting various aspects of life, including social, political, and economic dimensions. These shifts have ushered in a range of challenges that governments are compelled to address directly, necessitating a departure from conventional methods to more advanced digital technologies and strategies. This transition aims to rejuvenate their administrations and align them with the requirements of a modern lifestyle, thereby crafting a well-defined vision for the future that resonates with strategic goals.

Digitalization has gained widespread acceptance across numerous domains, with the tax sector at the forefront of this modernization effort. The move towards digital tax administration is celebrated for its extensive benefits, fundamentally transforming tax systems globally by enhancing both oversight and collection capabilities. The integration of digital technologies significantly elevates administrative performance, boosts efficiency, and aids in identifying discrepancies and potential tax evasion cases.

In Algeria, the drive to digitalize tax administration is strategically intended to promote economic growth and development, particularly as taxes are a vital secondary source of public revenue after the oil sector. The urgency of digitalization is propelled by the significant role this sector plays in stimulating economic activities.

This research provides an applied analysis of how digital transformation impacts the supervisory and collection functions within the tax administration of Chlef Province, aiming to delineate the clear benefits and challenges associated with this shift**.**

1.1 Research Problem:

The central question of this study is articulated as follows:

- ✓ **How does digitalization contribute to the enhancement of tax oversight and the increase in tax collection levels at the Tax Directorate of Chlef Province?**

1.2 Study Hypotheses:

It is hypothesized that the Algerian tax administration is progressively moving towards the simplification of tax procedures for taxpayers and reducing the workload on administrative personnel.

- The strategic shift towards digitalizing tax administration is suspected to potentially weaken tax supervision due to the possible reduction in human labor and field inspections.
- The situation within the Tax Directorate of Chlef Province is believed to exhibit a positive trend in the implementation of digitalization, which in turn bolsters the tax collection process.

1.3 Study Importance:

Tax management is a pivotal component of the administrative framework, generating substantial revenue for the state and taxpayers, thus underscoring the critical need for its modernization in the digital era. The transformation has led to a significant qualitative improvement in administrative functions.

The value of digitizing tax administration lies in its proven positive effects on tax collection, primarily through its effective role in maximizing tax revenues. Given the interconnected nature of tax supervision and collection processes, it is clear that efficient collection is unachievable without effective electronic oversight.

1.4 Study Objectives:

The objectives of this research are defined as follows:

- To explore the knowledge dimensions of digitalization and its crucial role in enhancing the functionality of tax administration.
- To outline the current state of digitalization and reform within the tax administration in Algeria.
- To ascertain the impact of digitalization on improving tax oversight and enhancing the quality of the collection processes at the Tax Directorate of Chlef Province.

1.5 Study Methodology:

To thoroughly examine all aspects and dimensions of the topic, and to address the primary issue and evaluate the proposed hypotheses, the study employs a deductive approach utilizing description and analysis as its main methodologies. This approach includes the theoretical foundations related to the study variables within the theoretical framework, as well as analyzing and processing financial reports and data provided by the target entity in the applied framework.

2. The Conceptual Framework for the Digitalization of Tax Administration

2.1 Concept of Digitalization:

Digitalization can be understood from several perspectives:

Digitalization represents a methodology that facilitates the conversion of data and information from analog to digital formats. It involves a process that mimics paper-based systems by converting documents of various types and media into digital sequences. This technical operation is further supported by intellectual and managerial efforts to organize, schedule, and present the resulting information in a digitally precise manner, utilizing advanced digital mechanisms. (ben Sabti & Saidi, 2023, p. n/a)

From these definitions, it becomes clear that digitalization leverages modern digital technologies to innovate business models and processes, thus paving the way for new opportunities in wealth creation and sustainable development. Digitalization is also perceived as the transformation of processes into digital formats, effectively bridging the gap between humans and information and communication technologies. Moreover, it involves employing artificial intelligence to achieve higher economic and social outcomes with enhanced efficiency and productivity. (Sediki, 2023, p. 115)

2.2 Digitalization of Tax Administration:

Tax administration is defined as "the administrative body responsible for enforcing tax laws and ensuring their proper implementation to fulfill legislative objectives. In this role, tax administration contributes to the legislative process by proposing new laws and amendments based on practical tax experiences." (Abbad, 2022, p. 61)

The digitalization of tax administration refers to "the integration of information and communication technologies (ICTs) into tax-related functions to improve service delivery and streamline procedures for taxpayers, ultimately conserving time and minimizing effort in activities aimed at increasing tax revenue and reducing tax fraud." (Kannas & Zine Younes, 2021, p. 218)

Additionally, digitalization in this context is seen as "a collection of legal and administrative measures that electronically monitor various taxes and fees, designed to benefit the country and local communities. These measures are essential tools for achieving the government’s economic and social agendas." (Arab & Mostefaoui, 2023, p. 815)

In summary, digitalization of tax administration can be described as "the use of modern technology to fully transform all tax-related processes from paper-based to digital, with the goal of enhancing and revitalizing the tax system. This transformation aims to increase financial revenues and eliminate tax evasion."

2.3 Importance of Digitalization in Tax Administration

The transformative advantages of digitalizing tax administration are profoundly manifested through several significant impacts (Chaabani et al., 2017):

- Reducing time in execution and cutting costs resulting from traditional administrative work;
- Simplifying procedures within the tax administration, which positively reflects on the level of services provided to taxpayers;
- Facilitating communication procedures between the tax administration and various institutions;
- Accuracy and objectivity in carrying out various operations within the tax administration;
- Providing services to taxpayers satisfactorily 24 hours a day throughout the week;
- Deepening the concept of transparency, distancing from nepotism, and achieving the required speed for completing tax operations.

2.4 Impact of Digitalization on Functioning of Tax Administration

To catalyze economic growth, modernizing the financial sector is imperative, with the tax directorate playing a pivotal role in enhancing performance that significantly influences development dynamics. The integration of digital technologies into tax administration facilitates rapid and effective implementations, crucial for improving tax performance. Notable impacts are observed in several critical areas (Mohammed Kwadri, 2022, p. 246):

- ✓ **Enhancing Interdepartmental Coordination**
- ✓ **Curtailing Tax Evasion**
- ✓ **Combating Tax Fraud (Inflating Invoices)**

3 Reasons for Digitalizing and Reforming Tax Administration in Algeria

3.1 Concept of Tax Administration Reform:

When the shortcomings and imbalances of the tax administration become evident through practical application, making it ineffectual at

achieving the state's tax policy objectives, a critical reassessment and revision are necessitated (Harach, 2011-2012, p. 2). This necessary overhaul is referred to as "reform of the tax administration." The term "reform" is derived from the French word "Réforme," and the Latin "Reformare," which translate to altering something for the better and rectifying any discrepancies that have occurred.

Tax administration reform encompasses a multitude of complex operations and procedures conducted over a prolonged timeframe (Kadi, 2011, p. 249). The goals of these reforms aim to enhance tax performance, reduce corruption, introduce modern technology, focus on human resources, strengthen relationships with taxpayers, adhere to the foundational principles of tax science, adopt international standards, and revise tax legislation to align with the evolving business environment. (Al-Jebouri & Abdul Azawi, 2019, pp. 26-50)

Tax administration reform is thus characterized as "the process that results in enhanced operational effectiveness of the tax administration in realizing the objectives of the tax policy established by governmental bodies, which may be partial or extensive, based on the reasons and aims of the reform."

3.2 Efforts to Modernize the Tax Administration:

When the shortcomings and imbalances of the tax administration become evident through practical application, making it ineffectual at achieving the state's tax policy objectives, a critical reassessment and revision are necessitated (Harach, 2011-2012, p. 2).

This necessary overhaul is referred to as "reform of the tax administration." The term "reform" is derived from the French word "Réforme," and the Latin "Reformare," which translate to altering something for the better and rectifying any discrepancies that have occurred. Tax administration reform encompasses a multitude of complex operations and procedures conducted over a prolonged timeframe (Kadi, 2011, p. 249). The goals of these reforms are manifold:

- **Central Administration:**

Initially, the Directorate General of Finance was partitioned into two main departments—one focusing on drafting tax legislation and the other on supervision and management of external tax services. The diagram below depicts these structural modifications and developments:

Figure (01): Structural Evolution of the Tax Administration for the

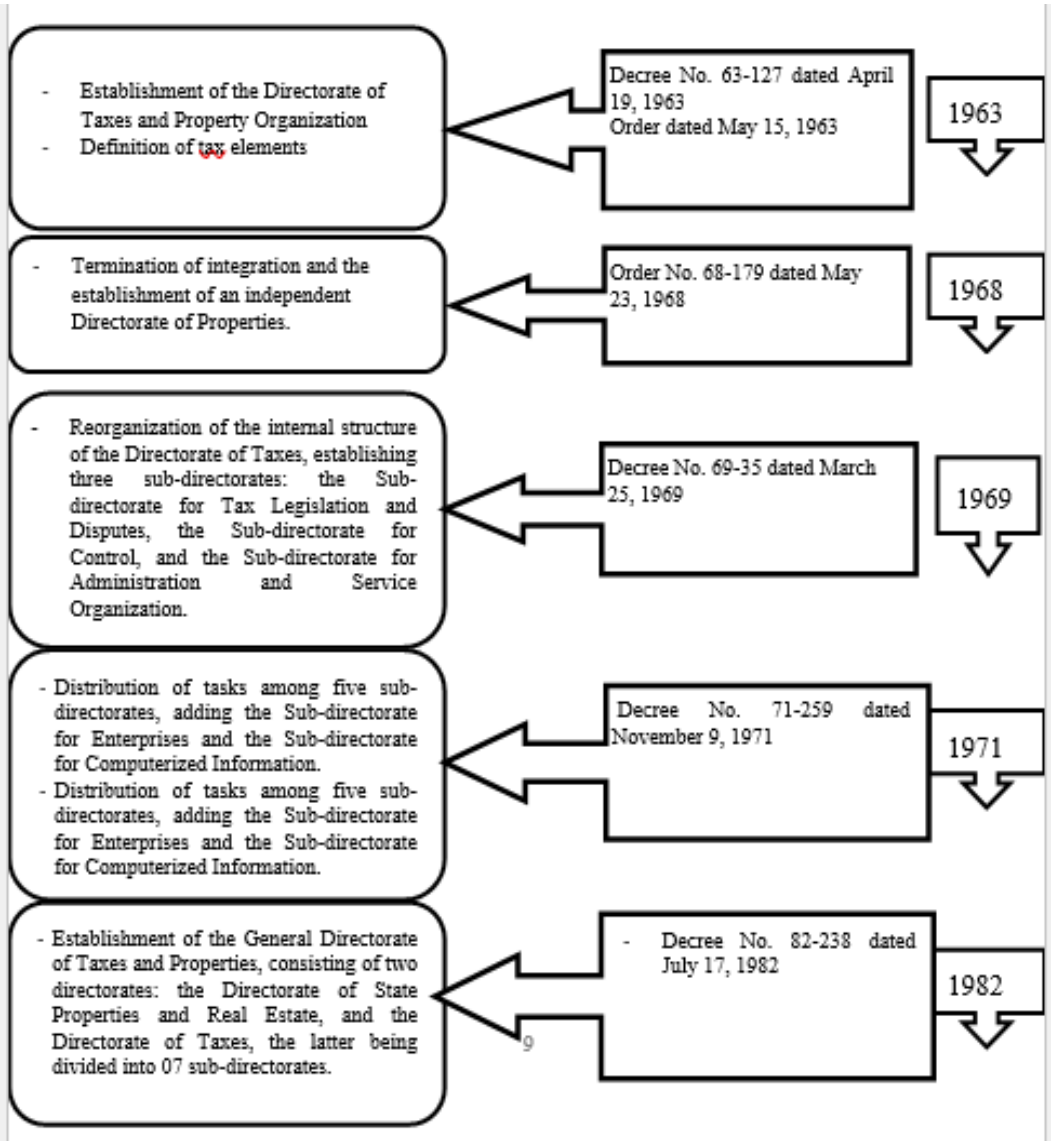

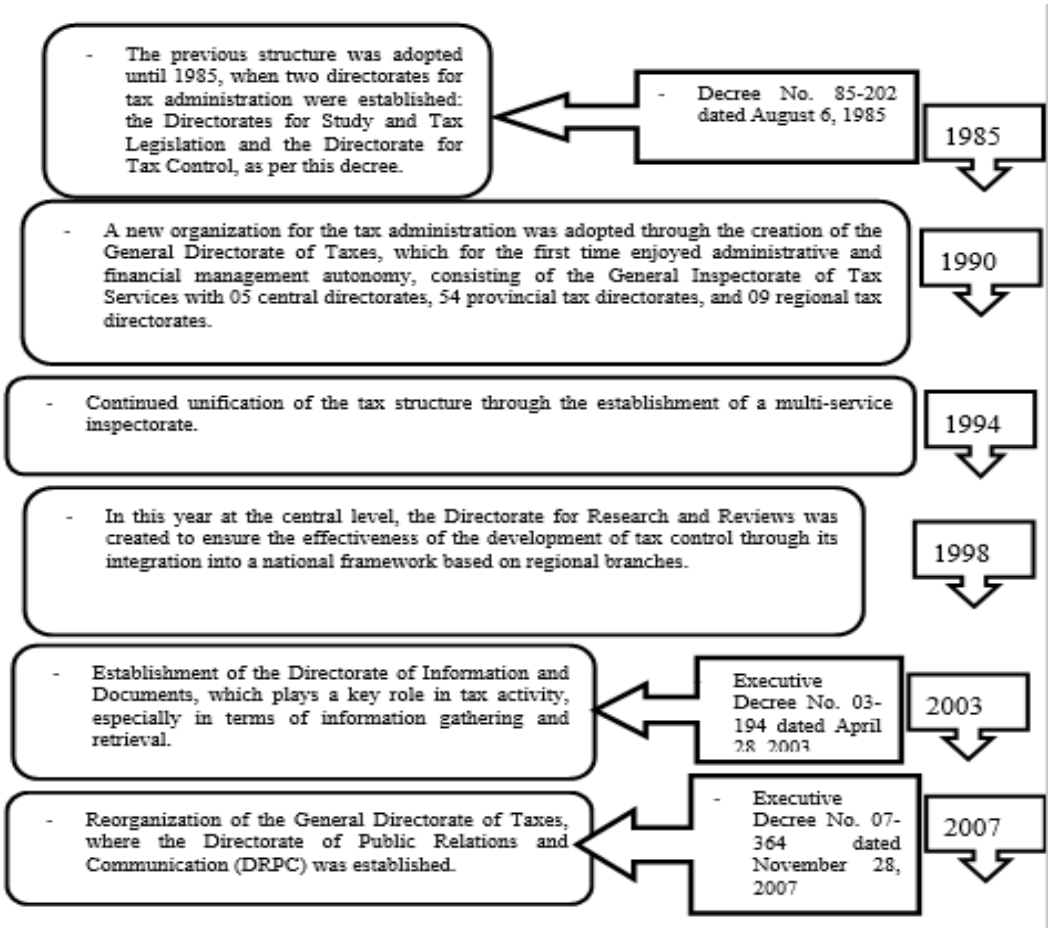

Source: Soumia Toumi, Mansour Ben Amara, "Effectiveness of Tax Supervision in the Light of Strategies towards Modernizing Tax Administration," Taxation Studies Journal, Issue 12, June 2018, p. 33.

3.3 Impacts of Digitalization on Tax Collection in Algeria:

In a strategic effort to integrate state-of-the-art digital technologies into its framework, the General Directorate of Taxes has launched the deployment of advanced information technology applications and developed websites dedicated to facilitating the digital transformation of tax services. This initiative has markedly improved the efficiency of tax collection and significantly augmented the general revenue streams of the state. Prominent among these technological innovations are the Jibaya'tic and Moussahama'tic systems, which are discussed in further detail below.

3.3 Introduction to the Jibaya'tic System:

The Jibaya'tic system is recognized as a pioneering electronic platform for the declaration and payment of taxes, which utilizes a variety of methods to render these processes tangible and interactive through the electronic interface. This portal poses a significant challenge to large corporations by bolstering the technological infrastructure, promoting electronic tax services, ensuring taxpayer compliance, and enhancing the efficiency of tax collection. The design of the portal emphasizes ease of use and simplicity in the tax declaration and payment processes (Al-Jebouri & Raed Khudher Abdul Azawi, 2019, pp. 26-50). Furthermore, Jibaya'tic serves as a remote tax declaration and payment service, characterized by its accessibility, simplicity, and security, enabling taxpayers to seamlessly access information at any time and from any location via the portal: www.jibayatic.mfdgi.gov.dz/portailpublic.

As a result, Jibaya'tic stands as a revolutionary electronic gateway for the Algerian tax administration, designed to streamline remote tax services for taxpayers, thereby facilitating their compliance with tax obligations in a user-friendly online environment.

3.4 Benefits of the Jibaya'tic System:

A. Before implementing the new system:

- All accounting entries were manually created.
- Substantial effort was required to achieve accounting entries, thus incurring higher costs.
- Considerable effort was necessary for monitoring.
- There was a high risk of human error.

Challenges in certain transactions, such as tax reductions and the acceptance of declarations not corresponding to their value, led to time-consuming and inaccurate performance. The complexity of these processes, coupled with repetitive accounting information and frequent errors in recording, resulted in slow and error-prone operations.

B. After implementing the Jibaya'tic system, the following improvements were observed:

- The recording and entry process for accounting entries became fully automated.
- Less effort was needed to complete accounting entries due to the new system.
- There was full control over entries made.

- The incidence of errors was minimized to the lowest possible extent.

The integration and refinement of these procedures have led to:

- Resolution of previous inconsistencies in tax management.
- Continuous and effortless tracking of data.
- Standardization and conformity in accounting.
- Constant availability of information and data without errors.
- Timely access to information for addressing new client issues.
- A significant reduction in human errors and a marked improvement in the performance of information and data processing operations (Kara, 2022, pp. 388-389).

3.6 Moussahama'tic System:

Moussahama'tic is a new portal for the Algerian tax administration designed to provide remote services for declaring and paying taxes and fees. Developed in an environment that ensures simplicity and ease of use, the portal's services are directed at taxpayers affiliated with the provincial tax directorates that do not have a tax center or a local tax service center.

A. **Advantages of the Moussahama'tic Portal:**

In addition to the variety of tax declaration and payment formats, the Moussahama'tic portal offers several advantages to the enrolled taxpayers:

- Free and easy access with automatic usage;
- Secure with maximum ease of access and readiness;
- Assistance to facilitate use and practical guidance in data entry according to updated tax rules, which helps to avoid calculation errors and typos common in paper-based processes;
- All taxpayer information and data exchange operations are available and accessible at any time through a private space;
- Provides the best tracking and control of data exchange with the tax administration, thanks to precise monitoring of declarations sent and payments made;
- Offers a control panel for completed operations. ("Presentation of Moussahamaticar," 2023, p. n/a)

4 Analytical Study of the Contribution of Digitalization to Tax Supervision and Collection in Chlef

4.1 Diagnosis of the General Situation of Digitalization at the Tax Center in Chlef

With a strategic focus on executing the modernization project aimed at enhancing tax revenue and its effectiveness, the Tax Center in Chlef was

established approximately a year ago. This center was specifically tasked with leading the digitalization efforts.

Although it is in the early stages of transitioning towards a modernized tax framework, the extent of digitalization varies across different services. This variation is due to numerous practical challenges faced during the automation of tax collection processes. These challenges, along with their implications for the tax administration, will be further examined.

In assessing the impact of digitalization on the efficiency of tax collection, several financial documents provided by a manager were reviewed. These documents reflect a significant transformation in the collection process, thereby establishing a new paradigm towards creating a robust electronic-based tax environment.

4.2 Development of Electronic Tax Declarations in Chlef:

Traditionally, tax declarations were handled using a conventional method that involved the manual exchange of documents between the administrative agent and the business partner. This method increased interactions between the tax administration and taxpayers, often leading to adverse outcomes as previously noted.

To mitigate these issues, digitalization was employed to modernize this process, infusing it with a technological edge that significantly reduces both time and effort. Through the tax administration's website, taxpayers can now easily access the site using a private code, locate the pre-prepared declaration form, complete it, and submit it electronically.

A. Study of the Evolution of Electronic Tax Declarations from October 1, 2023, to March 31, 2024:

Before examining the specific developments in electronic tax declarations during the stated period, it is crucial to present a statistical overview of the economic units operating under the real system. This system constitutes the foundational tax structure of Chlef.

A. Tax Community Census for 2023/2024:

Table (01): Number of Taxpayers under the Real System

Number of Taxpayers	Type	Count
	Legal	1,429
	Natural	2,861

Source: Prepared by researchers based on documents provided by CDI.

B. Number of Electronic Declarations during the period: October 1, 2023, to March 31, 2024

Table (03): Evolution of Electronic Declarations (October 1, 2023, to March 31, 2024)

Period	Number of Electronic Declarations	Number of Manual Declarations	Total Declarations
October 2023	172	5487	5659
November 2023	3,310	6881	10,191
December 2023	4,326	8252	12,578
January 2024	5,271	8941	14,312
February 2024	6,532	8830	15,362
March 2024	6,403	8641	15,044

Source: Prepared by researchers based on documents provided by the CDI.

The data outlined in the table above vividly illustrates the evolving dynamics of tax declarations in Chlef, highlighted by a gradual increase in the adoption of electronic methods as a proportion of total declarations. Initially, in October, the uptake was relatively low due to the nascent phase of digital implementation at the tax center. The process of gathering personal information from taxpayers, which was necessary for the General Directorate of Taxes in Algiers to issue private codes, spanned an entire month. This protracted procedure led to fewer declarations in the early stages.

A notable surge in electronic declarations occurred in February 2024, with totals reaching 6,532. Despite this rise, the frequency of electronic declarations remained less than that of manual submissions, influenced by factors such as the limited digital literacy among taxpayers and reservations about the reliability of the new tax information system, which might inadvertently impose financial penalties for inaccuracies.

By the end of the study period in March, a slight decline in electronic declarations was observed. This trend might be attributed to several overarching issues, including inefficiencies within the technological framework, leading to operational errors. Frequently, electronic declarations failed to be processed correctly by the tax administration, resulting in arbitrary penalties that persuaded taxpayers to revert to manual declarations, seeking a greater sense of security. However, it is noteworthy that as electronic declarations became more widespread, manual declarations concurrently decreased, indicating an inverse relationship. This transition signifies a positive evolution, propelled by robust state initiatives to cultivate a digital ethos. Administrative agents are now optimistic that

electronic declarations will imminently exceed manual submissions, in line with the state's ambition to modernize tax interactions.

4.3 Assessment of the Electronic Payment Process at Tax Center in Chlef

Electronic payments constitute a fundamental component of the digital transformation, demonstrating significant growth and offering extensive benefits to stakeholders across various economic sectors, including tax administration. Fulfilling tax obligations remains one of the most arduous and time-intensive duties managed by the government. For the state, this process is vital for amassing financial revenues critical for the provision of public benefits and services. Consequently, there has been a significant drive toward digitalization within the tax community.

Despite widespread modernization efforts across Algeria, Chlef has lagged slightly behind its neighboring regions in adopting new technologies. The tax center in Chlef, inaugurated only a year ago, encountered significant obstacles when beginning its operations, which were not optimally prepared for effective execution. These initial hurdles have led to a lower rate of electronic declarations than the benchmarks established by the General Directorate in Algiers.

Electronic payment is considered a privilege that is extended only after a tax center has demonstrated its ability to effectively implement digital solutions and manage electronic operations. This capability fosters an increase in electronic declarations among taxpayers and reduces the reliance on manual declarations. The modest progress observed thus far in Chlef can largely be attributed to the brief period since the tax center's inception. However, its current performance, while not yet on par with more established centers, shows promise for future improvements that could allow it to fully capitalize on electronic payment systems.

4.3 Development of Tax Collection at the Local Tax Center in Chlef

This section presents data illustrating the progression of tax collection in the state of Chlef from October 1, 2023, to March 30, 2024. This period marks a significant focus on the application of digitalization at the local tax center.

Table (04): Development of Tax Collection (October 1, 2023, to March 30, 2024)

Month	Unit	October	November	December	January	February	March
Tax table amount sent	(DZD 1000)	88,774	6,371	74,526	14,996	22,418	7,708
Amount declared	(DZD 1000)	-30,253	-243,153	-379,943	-614,054	-85,678	-68,350
Amount collected from declarations	(DZD 1000)	182,378	273,367	317,702	479,292	287,288	371,700
Amount collected on tax table	(DZD 1000)	10,399	6,839	7,624	14,377	24,956	19,636
Fines on tax base	(DZD 1000)	249	876	728	917	3,338	3,221
Fines on collection	(DZD 1000)	7,672	4,314	7,743	13,142	8,599	8,912

Source: Prepared by researchers based on documents provided by the CDI.

The table provided delineates the overall scenario of tax collection since the digital systems were introduced at the Chlef tax center, highlighting several key elements:

- **Tax Table Amount Sent**: These figures represent additional taxable amounts identified through investigations into fraud or evasion. These amounts are transmitted from the audit service to the management service, and then relayed to the tax collection authority for processing.
- **Amount Declared**: This figure refers to the monthly amounts routinely declared by taxpayers. These are shown in negative, reflecting the debtor status immediately acquired by the taxpayer once their declaration is processed at the tax center.
- **Amount Collected from Electronic Declarations**: These figures offer a real indication of the general state of the collection process. They may differ from the amounts declared for two primary reasons:
    - If the collected amount is larger, it could be due to taxpayers delaying payments on their monthly declarations, possibly accumulating them into the following month or deferring them until their financial situation stabilizes, hence appearing larger as they include previous deferred payments.
    - If smaller, this might result from financial challenges faced by the taxpayer, who may pay only part of their obligations and defer

the rest over a certain period, with specific payment arrangements determined by the tax center.

- **Amounts Collected from the Tax Schedule**: These figures represent revenues accrued from instances of tax evasion or fraudulent activities. These amounts may vary, either increasing or decreasing, due to the dynamics mentioned above.
- **Base Penalty Amounts**: Attached to the tax schedule dispatched to the collection agency is a penalty, stipulated by tax legislation in response to instances of tax fraud, commonly referred to as the "base penalty."
- **Collection Penalty Amounts**: The tax center establishes a definitive deadline for the payment of the base penalty. Should there be a delay by a taxpayer in settling this penalty, an additional fine is imposed for the tardiness, termed as the "collection penalty."

Upon reviewing the detailed contents above, the following observations can be made:

The data reveal a consistent increase in the amounts collected from electronic filings, peaking in January at an estimated 479.292 billion Algerian dinars. This peak underscores the tangible benefits derived from the ongoing efforts to digitize tax collection processes. A modest decline was observed in February, with collections dropping to approximately 287.288 billion Algerian dinars. This decrease correlates with a reduction in declared amounts, suggesting a potential seasonal fluctuation or other external economic factors impacting taxpayer behavior. However, the figures rebounded in the following month, albeit not reaching the January zenith, indicating the sustained positive impact of digitization on tax collection efficacy.

In summary, the evolution observed in the collection process is commendably positive, particularly in light of the integration of digital technologies at the tax center. Despite the volatility observed in recent months—which may be attributable to seasonal business fluctuations, legislative adjustments, or broader economic conditions—these factors do not detract from the fundamentally positive trajectory of tax collection facilitated by digitization. To further validate these observations, upcoming data displays will be crucial in clarifying the impact of digitalization on the operational dynamics of the collection process within the tax center.

Table (05): Total Tax Collection from January 2, 2024, to April 30, 2024

Period	Total Collection	Unit
January 2, 2024, to April 30, 2024	1,398,655,217	(DZD)

Source: Prepared by researchers based on documents provided by the CDI.

Table (06): Total Tax Collection during the Year 2023

Period	Total Collection (DZD)	Unit
Year 2023	3,141,490,827	(DZD)

Source: Prepared by researchers based on documents provided by the CDI.

From the data presented in the previous tables, the following conclusions can be drawn:

- The substantial tax collection achieved in just four months following the application of digitalization underscores the effective and efficient contribution of this advancement in boosting financial revenues.
- Comparing the tax collections from the two different periods reveals a difference of DZD 1,742,835,610, a significant sum though short of two billion. This difference highlights how digitalization has markedly improved tax compliance and enhanced the efficiency of collection within a remarkably short time frame.
- The data presented showcase early and promising results, reflecting an uptick in tax revenues over a brief period. This positive outcome fosters support for the ongoing digitalization of other tax services and the coordination of their operations to maximize revenues and achieve long-term objectives.
-

4 CONCLUSION:

Our comprehensive analysis of digitization's impact on tax oversight and collection efficacy robustly affirms that digitization serves as a pivotal mechanism for modernization and development across the tax administration spectrum. This transformative strategy, garnering substantial global interest, has proven to be an indispensable element of modern governance.

Nations worldwide are swiftly progressing with reforms and modernizing their tax administrations through complete digital transformations. These transformations are designed to facilitate and streamline various tax-related procedures. The principal aim of such initiatives is to enhance both the efficiency and effectiveness of operations,

thereby fostering exceptional tax oversight and enhancing tax awareness and compliance.

The core objective of tax administrations, through their modernization endeavors, is to expand the tax base by reducing instances of tax evasion and fraud, ultimately increasing public treasury revenues. Moreover, the commitment to ensuring satisfaction for all stakeholders—taxpayers and tax administration entities alike—is considered paramount.

This study has significantly highlighted the role of digitization in tax administration by delving into both the theoretical aspects and the core concepts of the study variables, alongside a thorough examination of practical experiences at the regional directorate of taxes in Chlef Province and its respective tax center. These insights underline the transformative effects of digitization, illustrating its profound impact on enhancing the capabilities and results of tax administration processes.

5 Study Results

- Digitization serves to enhance transparency within the tax system by providing easier access to tax information. Automated processing of tax data minimizes human intervention, thereby reducing the potential for manipulations or opaque intermediation. Additionally, digital records that chronicle all tax transactions for each taxpayer simplify the administration's tracking and legal accountability processes.
- Governments place considerable emphasis on the digitization of tax administration as an effective tool to maximize state revenues. The primary objective is to modernize and enhance tax procedures by simplifying registration, declaration, and payment processes and imbuing them with a digital imprint. This modern approach facilitates mandatory transactions for taxpayers and enhances voluntary compliance. Moreover, the extensive and comprehensive data provided by digital systems are instrumental in identifying common tax evasion patterns within the tax community and in developing effective strategies for optimal collection.

_ Despite dedicated efforts towards digitizing the tax administration, Chlef province remains behind other regions in developing local tax centers crucial for streamlining administrative procedures, especially for taxpayers with lower incomes.

_ The digitization process within the tax directorates of Chlef is not comprehensive; it is confined to the central tax office. Despite this focus,

the office still does not meet the full requirements necessary for the complete digitization of its services.

- The commercial entities in Chlef have not yet achieved the digital literacy necessary to conduct all transactions remotely. Despite an increase in electronic filings, these have not reached the benchmark set by the General Directorate of Taxes in Algiers for activating comprehensive electronic payment functionalities.

6 Recommendations:

Based on the insights gleaned from our findings, we propose the following recommendations:

- Offer tax incentives to taxpayers who utilize electronic means to conduct their tax transactions, thereby promoting digital engagement in tax processes.
- Develop the technological infrastructure to facilitate an effective application of digitization within the tax administration.
- Continue to support and expand the tax administration modernization program throughout Algeria.
- Employ continuous analysis of the performance of digitization efforts to identify and address barriers to achieving optimal results, and to periodically rectify any discrepancies.
- Bolster public trust in the effectiveness of the officially recognized tax information systems, promoting the use of online platforms for all tax-related activities.
- Promote and expand the culture of using electronic declaration and payment systems on a comprehensive scale.

7 Bibliography List :

Abbad, S. (2022). *Tax Administration in Algeria between Reality and Activation Requirements*. *Governance Journal of Social Responsibility and Sustainable Development*, 4(1), 61.

Abdel Malek ben Sabti & Ibtisam Saidi. (2023). *Barriers to Implementing Digitization Projects in Algerian University Libraries: The Case of Constantine State University Libraries*. Retrieved from http://www.gournal.cybrarins.org.

Al-Jebouri, B. M. A., & Abdul Azawi, R. K. (2019). *Tax Reform and Its Role in Increasing Tax Revenues in Iraq*. *Journal of the College of Administration and Economics for Economic and Administrative and Financial Studies*, 11, 26-50.

Arab, F. Z., & Mostefaoui, S. (2023). *The Effect of Digitizing the Tax Administration on Both the Tax Collection Process and Taxpayers'*

Commitment: Empirical Evidence from the Tax Administration in Bechar -Algeria. *Al Bashaer Economic Journal*, 9(1), 815.

Chaabani, L., et al. (2017). *The Role of Electronic Administration in Enhancing the Work of the Algerian Tax System*. Paper presented at the International Scientific Conference on Electronic Administration between Reality and Necessity, Amman, Jordan.

Harach, I. (2012). *Modernization of Tax Administration as a Variable of Tax Reform to Increase Management Effectiveness* (PhD thesis). University of Algiers 3, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences.

Kadi, A. M. (2011). *Studies in Tax Science* (1st ed.). Dar Jarir for Publishing and Advertising.

Kannas, A., & Younes, Z. (2021). *Electronic Tax Declarations and Their Impact on Increasing Tax Revenues in the Context of Modernizing Tax Administration*. *Al-Muqri'zi Journal for Economic and Financial Studies*, 5(2), 218.

Kara, I. (2022). *The Contribution of Embedded Software in Improving the Quality of Tax Administration Services (Case Study of Tax-Tech Software)*. *Dafater Buadex Journal*, 11(1), 388-389. Retrieved from https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/presentation.html.

Kwadri, M. (2022). *Digitization of the Tax System and Its Role in Supporting Tax Control in Algeria*. *Forum Journal for Economic Studies and Research*, 6(2), 246.

Presentation of Moussahamaticar. (2022). Retrieved from https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/presentation.html.

Raki, A., & Ammari, S. (2020). *Reality and Prospects of Modernizing Tax Administration in Algeria*. *Arssad Journal for Economic and Administrative Studies*, 3(1), 32.

Sediki, F. (2023). *The Role of Digitization in Improving Public Service in Algeria - An Analytical Study of Local Communities* (PhD thesis). Faculty of Information and Audio-Visual Communication Sciences, Constantine University 03, Algeria.

Slimanin, S., & Kara, M. (2023). *The Contribution of Digitizing Tax Administration in Increasing Awareness and Tax Compliance of Taxpayers*. *Journal of Economic and Financial Studies*, 16, 365.

Energy Audit as a Mechanism for Measuring the Amount of Electricity and Gas Lost under the High Energy Crisis Applied Study Distribution Directorate of Ghardaia

*Zoubirr Mohamed, * university oran 1 (I.S.T.A),(Algeria), zoubir.mohamed@univ-oran1.dz*

Abdennebi Fatiha, university ghardaia, (Algeria), abdennebi.fatiha@univ-ghardaia.dz

Received: 11/06/2024 Accepted: 17/09/2024 Published:30/09/2024

Abstract:

This study aimed to recognize energy auditing and its role in measuring the quantities of electricity and gas lost. To address the problems of the study, we analyzed statistics from the Directorate of Distribution with a Ghardaia showing the quantities consumed by electricity and gas for the period 2018-2020 in order to know the quantities lost and their causes. The study found that the Department of Electricity and Gas checks and checks the quantities of lost electricity and gas for technical and non-technical reasons. The amount of electricity lost in three years will cover approximately 41125 customers, while the gas is estimated at 1853 customers.

Keywords: Auditing; lost energy; global energy crisis; electricity; gas.

Jel Classification Codes: G32, M31,M41, M42, O16.

* *Corresponding author*.

1. INTRODUCTION

Energy is an essential element of a nation's economy. The evolution of the world economy depends on the abundance and conservation of energy sources to meet the economic and social needs for energy security. This necessitated a robust audit, which serves as a process of monitoring, analyzing and recording the characteristics and features of all devices and equipment used for power conversion. to measure and track the amount of energy consumed.

Energy audit is the first step to reduce energy expenditures and prevent and process leaks by reviewing ageing devices and wiring carriers as well as other factors. All these factors lead to waste and loss of energy and increase their consumption bills in larger quantities. It works to achieve high efficiency in rationalizing energy consumption and reducing environmental damage concerns.

Against this background, energy audit has become a source of interest at the global economic level and international organizations, with the International Organization for Standardization ISO issuing the 50001 standard, which seeks to improve performance efficiency and reduce carbon emissions. Algeria, like other States, has been interested in the preparation of government programmers and the issuance of implementing decrees Nos. 05-495 and 13-424 on the energy audit of enterprises with energy consumption of electricity and gas, which is a strategic step to improve operational efficiency and determine the quantities of energy lost and the factors that cause them. In this paper, we will try to address the following main problems:

Problematic:

How much energy auditing contributes to determining the amount of electricity and gas lost at SONELGAS of ghardaia in the global energy crisis?

Based on the main problems, we ask the following sub-questions:

- Who carries out the energy audit of electricity and gas at SONELGAS Distribution Company?
- What types of lost electricity and gas are found in SONELGAS Distribution Company?
- How to calculate the amount of electricity and gas lost in the company?
- **Main hypothesis:** To answer the problem, we propose the following hypotheses

-The power audit practiced by the Electricity Department and the Gas Department contributed to the quantification of electricity and lost gas in Sonelgas Distribution Company**.**

- **Sub-hypotheses:**
- The energy audit of lost electricity and gas is carried out by both the Electricity Department and the Company's Gas Department.
- There are two types of technical and non-technical lost

-The amount of electricity and gas lost is calculated by comparing purchases and sales.

- **Study curriculum:**

The analytical descriptive curriculum was based on the different theoretical aspects of the topic by providing various concepts and definitions. The applied aspect of the study included a case study analyzing the data submitted by the institution in question.

- **limitations of the study:**
- **Spatial Limits:** Directorate of Electricity and Gas Distribution in Ghardaia.
- **Time limits:** Period from 2018 to 2020.
- **previous studies:**
- **study (Sharma, Surender Reddy Salkut, & Seong-Cheol, 2021)**

- A study aims to identify methods of auditing energy calculations for more efficient use in the economy, quality and density of energy in the industrial, commercial and population sector. The highest operating costs have been found to be materials, machinery and manpower. The implementation of an audit enhances its efficiency and reduces energy waste and bills.

- **Study (Sharma, R. Mahajan, & Y. Sharma, 2018)**

-aimed at analysing Indian energy auditing policies and programmes based on data and data collected from the organization's sites. The study found that the most important abundances in commercial and non-commercial buildings as well as the lack of energy auditing tools and a gap between Indian and global energy auditing practice.

- **Study (kumar, Shashi Ranjan, M.Bharath Kumar Singh, Priyanka Kumari, & L.Ramesh, 2015)**

The study explains the audit of smart electrical power at home under the Vision Initiative Forum recommended the use of ETAP programs with the use of new equipment with low-cost technologies to achieve high efficiency for energy users while relying on renewable energy sources for the most beautiful cleaner environment.

-**Study (Ghadi & Ali M Baniyounes, 2018)**

- Aiming to learn about energy scrutiny under the tropical climate, the study found that the cost of electricity on CQ University's Rock Hampton campus increased by 7-8% while the total rise in energy consumption was about 2-3% in 2015 compared to 2014. High energy use is associated with external air temperatures and relative humidity in the air. It can also be reduced by improving HVAC control techniques and lighting system.

to comment: The current study is similar to that of energy auditing, whose goal was to reduce energy bills. While the current study differs as it focused on auditing sales and purchases of the Directorate of Distribution in Grenada to identify lost quantities and identify the reasons for their loss. And how many customers you cover.

2. Concepts of Energy Auditing

2.1 Definition of energy auditing

"An energy audit consists of various jobs that can be carried out, which depends on the type of energy audit and the purpose of the energy audit facility. The energy audit can start with a review of the electricity bill

which shows energy consumption. The energy audit has been carried out by various researchers in different ways for the energy consumption has been presented in, and it states that energy audit in the residential house and the provided recommendation for the energy can be used in proper utilization (Sharma, Surender Reddy Salkut, & Seong-Cheol, 2021)" .

"Examination of energy consumption in all its forms, wastes and irrational use, and develop appropriate technical solutions to improve efficiency and minimize waste. (Official Journal Palestinian, 2022, p. 30)."

2.2 The functions of the energy audit

- an energy audit can reduce energy consumption;
- an energy audit can reduce the energy bill and save the money;
- an energy audit can improve the comfort level;
- an energy audit can reduce the carbon footprints;
- an energy audit can reduce unnecessary waste and pollution;

The energy audit is the great and most valuable step to save energy consumption and save money. It may seem that an organization's energy audit provides a point of reference for managing the consumption of energy and also it provides a better plan for the essential use of energy in an organization. (Sharma, R. Mahajan, & Y. Sharma, 2018, p. 767).

2.3 Types Of Energy Audit:

The energy audit provides the best solution to reduce energy bills and energy consumption whether it is a commercial or non-commercial sector . (T. Xiao & C. Geng, 2020, p. 127) The type of energy audit that needs to be performed depends on,

- to what extent the penetration and depth required for the final inspection are.
- the industry used: its function and type.
- the size of the audit and the desired amount reached.

There can be three types of energy audit, and they are walk-through energy audits, target energy audits, and detailed energy audits. (Kontokosta, D. S. Feld, & S. Papadopoulos,, 2020, p. 309)

2.4 International Organization for Standardization

Utilizing energy productively enables associations to save money and in addition preserving resources and tackle atmosphere changes. ISO 50001 supports organizations in all sectors to use energy more efficiently, through

the development of an energy management system. ISO 50003:2014 identifies requirements for competence, consistency, and impartiality in the auditing and certification of energy management systems for bodies providing these services. ISO 50002:2014 indicates the procedural prerequisites for completing an energy audit in relation to energy execution. It is appropriate to an extensive variety of establishments and organizations, and a wide range of energy and energy usage. It shows the standards of finishing energy audits, essentials for the fundamental systems in the midst of energy audits, and desires for energy audits. It doesn't address the necessities for assurance and evaluation of the ability of bodies giving energy audit organizations, and it doesn't cover the auditing of an affiliation's energy management structure, as these are defined in ISO 50003.ISO 50002:2014 also gives instructive direction on its utilization. (The International Organization for Standardization)

2.5 Various International Standards used To Conduct The Energy Audit

According to the ASHRAE standard 100-2006, energy audit technique have three assessment stages in order to discover the management opportunities or energy opportunities.

Stage1: inspection

Stage2: survey and data analysis and

Stage3: is capital management opportunities serious modification is provided .The key purpose of this stages is to find out the potential improvement that will save energy, save cost without affecting the output. ISO 5002:2014 has the new standards for the energy audit. The international standard organization introduced the recent document and international standards to conduct the energy audit which is also the part of the ISO 5001 family for management of Energy system. As indicated by the British Standard Institute (BSI), an energy audit is a systematic inspection and examination of energy utilities and energy utilization of a site, building, framework or association with the expectation to distinguish energy streams and the potential for energy efficiency improvement and reporting them.

British Standard Institute introduces the European standards in 2012 for energy audit BSI 16247-1:2012. It describes the energy audit in stages:

A. Preliminary audit

B. Kick-off meeting

C. By Executive Decree Collection of data

D. Field visit E. Analysis

F. Report writing

G. Final meeting. (Sharma, R. Mahajan, & Y. Sharma, 2018, p. 769).

2.6 Algeria's energy audit legal framework: By Executive Decree

- Executive Decree No. 05-495 of 24 Dhul Qadah of 1426 corresponding to 26/12/2005.
- Executive Decree No. 424-13 dated 15 years 1435 Approved 18 December 2013.

The objective of the energy audit is to study and monitor the energy performance of equipment and equipment for industrial installations and other installations in order to maximize their level of operation to limit the energy audit periodicity to three (3) years for industrial enterprises and transport installations and five (5) years for service plants.

The Energy Development and Rationalization Agency informs the institutions concerned of the list of certified energy auditors, certified offices and their audits. (Official Gazette of the Republic of Algeria, 2013, p. 17).

3. Audit of Lost Power from Electricity and Gas State of Ghardaia

The Sonelgas complex consists of three heads of a production branch, a transport branch, a distribution branch containing a different directorate, including the Directorate of Ghardaia Distribution. The state directorates purchase electricity from GRTE and gas from GRTG after the purchase is sold to customers of all kinds.

For the purpose of searching for the amount of electricity and gas that is not used, we will calculate the amount lost by comparing purchases and

sales for the years 2018, 2019, 2020, as shown in the tables below which contain:

3.1 Table components

-**Months**: From January to December for the years 2018, 2019 and 2020;

b-**Number of customers**: the number of customers consuming electricity and gas during the months in question;

C-**Procurement**: It is the quantity purchases of electricity from a branch of GRTEO and gas from GRTG before it is sold to customers;

D-**Sales**: Actual quantity sold to customers from purchased gas electricity;

F-Difference **Ecart**: the difference between the quantity of electricity and gas purchased and the quantity sold;

e. **Rate,** which is the percentage of electricity and gas lost compared to what was purchased

J. **Lost quantity**: Lost power from electricity and gas, which is not used by the company, there are several reasons for electricity loss, including technical and non-technical reasons (pertes):

- **Lost current for technical reasons**: accurate calculation of lost current is technically difficult, but SONLGAS, after conducting tests of the quality of electrical wires and their thermometry, has developed a certain percentage (taux) applied monthly and is considered lost energy due to technical, out of pronunciation is uncontrollable. Theoretically, lost electricity is calculated from the following relationship:

Pertes technique = $R\times I^2$ (lost electricity current of technical purity). Note that:

R: is resistance unit measured OEM (Ω).

I: Power Supply Amp Measurement Unit (A).

- Electrical power lost for non-technical reasons: a current that is lost due to controllable interference by one means or another to reduce or at least reduce it and divided into.

a-Orientation or electricity theft (fraud): Often through some customers, an infringement of the company's assets is deemed to be by indiscriminate connecting from the grid directly without the company's knowledge or by deliberately disabling the meter for the

purpose of not counting the amount consumed by electricity and gas, allowing the company to prosecute the perpetrator as an infringement of its ownership;

b-Damaged meters (copnture grade) Sometimes the meter may disrupt the calculation of the amount of electricity consumed by the customer that will deprive the company of certain returns, especially mechanical meters due to disturbance within the meter or the end of the user life specified for it (total depreciation of the meter);

c- Reading error: an error that may occur by costly aid during field loading of electricity consumed by customers.

3.2 Calculation of lost electricity and gas for 2018 Values in tables(GW)

Table 1. shows the quantity of electricity and gas purchased and sold during 2018

	2018									
	electricity					Gas				
Month	Number of customers	Sales (GW)	Purchases (GW)	Ecart (GW)	Rate %	Number of customers	sales (MEGA THERMIE	purchases (MEGA THERMIE	Ecart(MEGA THERMIE	Rate %
january	116480	56,23	58,00	1,77	3,04	65038	206,80	206,96	0,16	0,08
february	116741	50,12	51,17	1,05	2,05	65474	178,01	178,94	0,93	0,52
march	117285	45,20	46,56	1,36	2,91	65963	115,01	115,13	0,12	0,10
april	117617	46,20	48,10	1,90	3,95	66192	47,40	47,59	0,19	0,41
may	118101	60,24	61,35	1,11	1,81	66386	33,01	33,74	0,74	2,19
june	118589	81,00	82,19	1,19	1,45	66691	32,00	32,26	0,26	0,80
july	118884	69,89	108,57	38,68	35,63	66807	27,40	27,56	0,16	0,57
august	119565	79,79	105,29	25,50	24,22	67067	30,60	30,66	0,06	0,19
September	119880	73,64	75,14	1,50	2,00	67303	30,00	30,88	0,88	2,86
October	120375	49,20	50,48	1,28	2,54	67535	43,32	43,74	0,42	0,96
November	120675	40,98	46,73	5,75	12,30	67869	69,61	69,62	0,01	0,01
December	121187	46,45	56,73	10,27	18,11	68284	158,00	158,13	0,12	0,08
annual tatal		698,94	790,31	91,37	11,56		971,16	975,21	4,04	0,41

Source: From the preparation of researchers based on information provided by the company

From the table we note that the quantity of electricity purchases in January was 58.00 GW while the enterprise sold 56,23 an estimated loss of 1,77, an amount of gas purchased 206.96 and a sale of 206.80, a difference of 0.16.

- While in the month of February the amount of electricity purchases 51,17 while the amount sold is 50,12, a difference of 1,05,
- March 46,56 were purchased and 45,20 were sold with an estimated loss of 1,36,
- April 48,10 purchased and 46,20 sold, an estimated loss difference of 1,90.
- May month 61,35 purchased and 60,24 sold, 1.11 difference,
- June Month 82,19 purchased and 81,00 sold, a difference of 1,19.
- July month 108,57 purchased and 69,89 sold with an estimated difference of 38,68.
- August 105,29 purchased and 79,79 sold, an estimated loss difference of 25,50.
- The month of September was bought 75, 14 and sold 73, 64 , 1.50 lost.
- October 50, 48 purchased and 49, 20 sold, 1.28 lost.
- November 46, 73 purchased and 40, 98 sold, 5, 75 lost.

Finally in December 56,73 were purchased and 46,45 sold, 10,27 lost difference The amount of lost gas during 2018 is very small compared to the quantity of electricity, as well as the percentage of lost electricity varies compared to the quantity of purchases from one chapter to another, where we note as shown in the following curve:

Fig.1. Rate Electricity 2018

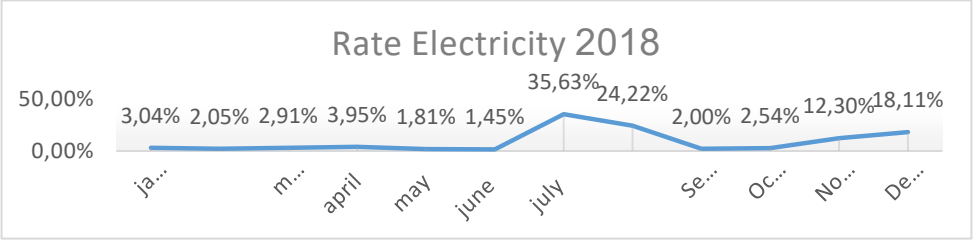

Source: From the preparation of researchers based on information provided by the company, 2018

Through the curve we note that the summer season is the most lost for electricity and the peak of loss reached in July month with 35% of the value of purchases and then decreases relatively during September and October to 2.00% and 2,54% respectively to rise again during November and December.

3.3 Calculation of lost electricity and gas for 2019

Table 2. shows the quantity of electricity and gas purchased and sold during 2019 "Values in table GW"

	2019									
	electricity					gas				
Month	Number of customers	sales	purchases	Ecart	Rate %	Number of customers	sales	purchases	Ecart	Rate %
january	121508	54,01	55,89	1,88	3,36	68758	164,00	165,99	1,98	1,20
february	121979	49,65	50,16	0,51	1,02	69215	143,02	144,97	1,95	1,35
march	122706	51,01	51,41	0,41	0,80	69650	119,00	120,00	0,99	0,83
april	123166	47,20	48,33	1,13	2,33	70001	49,21	49,88	0,67	1,34
may	123840	59,02	60,94	1,92	3,15	70311	44,40	44,54	0,14	0,31
june	124461	90,25	100,62	10,37	10,31	70727	29,53	29,57	0,04	0,14
july	124567	99,30	115,92	16,62	14,33	70764	30,00	30,07	0,06	0,22
august	124752	88,87	114,11	25,24	22,12	70915	26,00	26,13	0,13	0,49
September	125057	75,53	87,49	11,96	13,67	71180	31,00	31,20	0,20	0,64
October	125684	54,00	54,06	0,06	0,12	71445	34,79	42,65	7,85	18,42
November	126229	49,00	50,00	1,00	2,00	71907	53,00	54,05	1,05	1,94

December	**126480**	**57,00**	**57,50**	**0,50**	**0,87**	**72458**	**181,00**	**183,28**	**2,28**	**1,24**
annual tatal		**774,84**	**846,43**	**71,59**	**8,46**		**904,98**	**922,32**	**17,34**	**1,88**

Source: From the preparation of researchers based on information provided by the company

From the table we note that during January the company purchased 55,89 of electricity while it sold 54,01, an estimated difference of 1,88,

- While in February 50,16 was purchased and 49,65 sold, an estimated loss difference of 0.51 The month of March was bought, 51,41 and sold 0.41, an estimated loss difference of 0.41, The month of April 48,33 was purchased and 47,20 sold, a loss difference of 1,13 During May 60,94 were purchased while 59,02 were sold by a difference of 1,92, In the month of June 100,62 was purchased, 90,25 sold with an estimated loss of 10,37, In July 115,92 purchased 99,30 sold, an estimated difference of 16,62 The month of was bought 114,11 and sold 88,87, an estimated loss difference of 25,24, the largest loss rate during the year 2019, During September 87,49 were purchased and 75,53 sold, an estimated loss difference of 11,96 In October, 54,06 were purchased and 54,00 sold, an estimated loss difference of 0.06, November 50,00 purchased and 49,00 sold with an estimated 1,00 loss difference Last December, 57.50 was purchased and 57.00 sold, an estimated loss difference of 0.50, the lowest lost value recorded during this year.

We also note that the amount lost of gas during 2019 similar to 2018 is very small compared to the amount of electricity,

Fig.2. Rate Electricity 2019

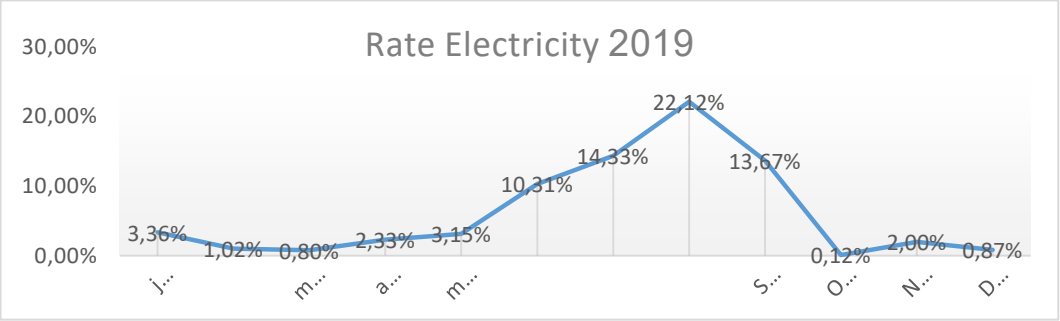

Source: From the preparation of researchers based on information provided by the company2019

Through the curve, electricity loss increases as summer approaches at the beginning of June 10.31% and then climbs to 14.33% to a peak in UT of 22.12%, and then descends to 13.67%.

3.4 Calculation of lost electricity and gas for 2020

Table 3. shows the quantity of electricity and gas purchased and sold during 2020 "Values in table GW"

	2020									
	electricity					gas				
Month	Number of customers	sales	purchases	Ecart	rate%	Number of customers	sales	purchases	Ecart	Rate %
january	121037	62,65	64,12	1,47	2,29	73028	264,00	267,39	3,39	1,27
february	121682	48,07	50,68	2,61	5,16	73662	157,00	157,13	0,13	0,08
march	122211	48,21	50,53	2,32	4,59	74046	80,24	80,41	0,17	0,22
april	122905	49,09	50,09	1,00	2,00	74440	56,03	56,35	0,32	0,57
may	122995	69,06	72,49	3,43	4,74	74544	36,24	36,64	0,41	1,11
june	123487	90,23	102,21	11,98	11,72	74752	29,50	29,97	0,47	1,56
july	123519	88,86	117,87	29,01	24,61	74858	31,02	31,86	0,84	2,64
august	123777	91,92	114,82	22,90	19,95	75106	32,15	32,82	0,67	2,05
Sept	124354	79,4	80,90	1,50	1,85	75422	42,16	42,35	0,20	0,46
October	124942	50,01	51,41	1,40	2,72	75809	44,15	44,52	0,37	0,84
November	125110	51,13	52,98	1,86	3,50	76127	119,02	119,55	0,52	0,44%
December	125745	57,23	62,72	5,49	8,76	76756	250,07	252,71	2,63	1,04

annual tatal	**785,85**	**870,83**	**84,98**	**9,76**	**1141,57**	**1151,70**	**10,13**	**0,88**

Source: From the preparation of researchers based on information provided by the company

From the table, we note that during January the company purchased 64,12 while it sold 62,65, a difference of 1,47. The number of customers exploiting this amount is estimated at 12,1037 customers While during February month 50,68 were purchased and 48,07 sold, an estimated difference of 21, In March 50,53 were purchased while 48,21 were sold, an estimated difference of 2,32 During April 50,09 were purchased while 49,09 were sold with an estimated difference of 1,00, May was bought 72,49 and 69,06 sold, an estimated difference of 3,43 In the month of June 102,21 was purchased and 90,23 sold, an estimated difference of 11,98, In July, 117,87 were purchased and 88,86 sold, an estimated difference of 29,01, the largest difference in 2020. The month of August was bought 114,82 and sold 91,92, an estimated difference of 22,90, September purchased 80.90 and sold 79.40 with an estimated difference of 1,50 The month of October was bought 51,41 while 50,01 was sold, an estimated difference of 1,40, November 52,98 purchased and 51,13 sold, an estimated difference of 1,86 Finally, December 62,72 was purchased and 57,23 sold, an estimated difference of 5,49.

Fig.3. Rate Electricity 2019

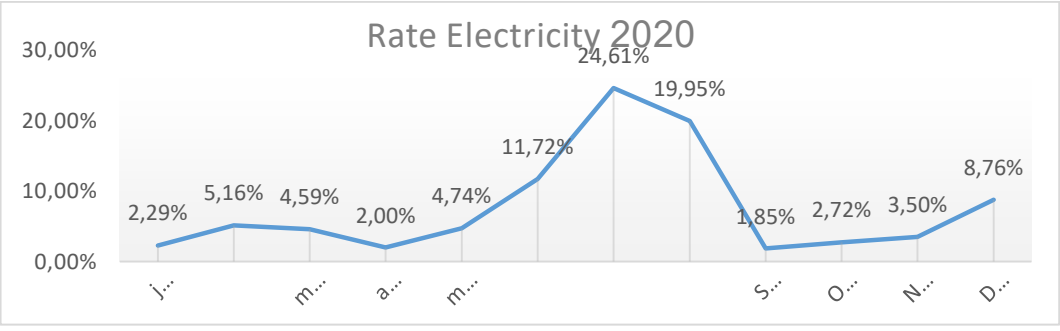

Source: From the preparation of researchers based on information provided by the company2020

Through the curve we always note that the consumption peaks of June, July, and August, we also note that the loss rate in Joan was 11.72% to rise to 24.61% during the month of July, to decrease relatively in the month of August to 19.95.

4. CONCLUSION

Through the comprehensive inspection of the quantity of electricity and gas buyers and sellers for the years 201820192020, we conclude the following:

- There are several reasons why electricity and gas, especially electricity, are lost, including technology such as the high temperature of electrical wires, and the quality of used electrical wires, including non-technical reasons such as the theft of electricity or gas.

- The rate of loss of electricity and gas varies from year to year and from month to month,

- In the summer, there is a peak loss of electricity due to the high temperature, which will increase the heat of the wires, and the loss has been raised on the one hand, and on the other hand because the desert area is dishonest consumer is looking for all the twisted roads such as electricity theft.

- In terms of gas, the peak consumption is in the winter month of November, December, January and February.

- The electricity loss rate is very large compared to gas;

- The number of electricity customers at the end of 2018 was about 1211,187 with an estimated annual consumption of 698,94. An estimated annual loss rate of 91,37. Assuming that 698.94 covers 100% of the

estimated 12,1187 customers for 2018, the amount of loss for 2018 of 91,37 will cover 13.07%.

Which percentage of customers will be covered during 2018 from lost electricity is: $\frac{121187\times 91.37}{698.94} = 15842$ The lost amount of electricity during 2018 can cover 15,842 customers within one year;

- During 2018, the number of gas customers reached approximately 68,284 with an estimated annual consumption of 971,16 "MEGA", while the amount of loss during the year amounted to 4,04 MEGA, assuming that 917.16 "MEGA" covers all 68,284 customers.

$\frac{404\times 68284}{917.16} = 284$ Customer, the lost quantity of gas during 2018 can cover 284 Customer within one year;

-At the end of 2019, the number of electricity customers was 126,480 with an estimated annual consumption of 774,84 and an estimated loss of 71,59. Assuming 774,84 covers 126,480 customers, the amount of loss for 2019 of 71,59 will cover approximately. $\frac{126480\times 71.59}{774.84} = 11685$ Customer within one year.

- The number of gas customers as of the end of 2019 was about 72,458 and the total quantity of gas consumed in the same year was about 904,98 "MEGA" while the amount lost during the year was 17,34 "MEGA" and if we looked for the amount that could be covered by this quantity would be $\frac{72458\times 17.34}{904.98} = 1388$ Customer within one year.
- During 2020, the number of electricity customers reached 125,745 with an estimated annual consumption amount of 785,85 GW and an estimated loss amount of 84,98. Assuming also that the amount of 785,85 covers 125,745 customers, the amount lost for 2020 of 84,98 will cover approximately $\frac{125745\times 84.98}{785.85} = 13598$ Customer within one year.

- As for gas, the number of gas customers at the end of 2020 was 76,756, the amount consumed by gas per year is estimated to be 1141,57 "MEGA", while the amount lost during the same year was 10,13 "MEGA", and if we search for the amount that this quantity can cover, $\frac{76756 \times 10.13}{1141.57} = 181$ Customer within one year.
- So through the foregoing, the amount of electricity lost during the three consecutive years can cover 41125 electricity customers, 15842 + 11685 + 13598.
- As well as the lost amount of gas during the three consecutive years, it can cover 1853 customers in electricity, 284 + 1388 + 181.

5. Bibliography List:

1. Journal article :

Ghadi, Y. Y., & Ali M Baniyounes. (2018). Energy Audit and Analysis of an Institutional Building under Subtropical Climate. *International Journal of Electrical and Computer Engineering, 8*(2), 845.

Kontokosta, C. E., D. S. Feld, & S. Papadopoulos,. (2020). The impact of mandatory energy audits on building energy use. *Nature Energy, 5*, 309-316.

kumar, A., Shashi Ranjan, M.Bharath Kumar Singh, Priyanka Kumari, & L.Ramesh. (2015). Electrical Energy Audit in Residential House. *Procedia Technology*(21), 626.

Sharma, P., R. Mahajan, & Y. Sharma. (2018). "Investigation of the energy audit practice in India,. *International Journal of Research and Analytical Reviews, 5*(3), 772-767.

Sharma, P., Surender Reddy Salkut, & Seong-Cheol. (2021). Energy audit: types, scope, methodology and report structure. *Indonesian Journal of Electrical Engineering and Computer Scienc, 21*(1), 45.

T. Xiao, & C. Geng. (2020). How audit effort affects audit quality: An audit process and audit output perspective,". *China Journal ofAccounting Research, 13*(1), 127.

2.Internet websites:

The International Organization for Standardization. (n.d.). *for Energy Management listed* . Retrieved from its website https://www.iso.org/iso50001-energy-management.

3.Laws:

Official Gazette of the Republic of Algeria. (2013). Decree No. 13-424 dated 15 year's zero 1435 Approval 18 December 2013 Amends and Supplements Decree No. 05-495. (65), 17. Alger**.**

Mechanisms for applying electronic management and its role in improving the quality of public service
- the health sector in Algeria as an example -

*DJELLABI ELALIA, * SELF DEVELOPMENT AND GOOD GOVERNANCE LABBORATORY,UNIVERCITE 8 MAI 1945GUELMA (algeria), DJellabi.eLalia@univ-guelma*
Zedouri esma, , SELF DEVELOPMENT AND GOOD GOVERNANCE LABBORATORY,UNIVERCITE 8 MAI 1945GUELMA (algeria), zedouriesma@yahoo.fr

Received: 10/07/2024 *Accepted: 20/09/2024* *Published:30./09/2024*

Abstract:
This study aims to shed light on the knowledge of the role of electronic management in improving services in public institutions and adapting the digital environment to the strategy adopted by public authorities and evaluating it within the electronic requirements for health services, enhancing them and activating the information system and the extent of its impact on the health service. The study concluded with a number of recommendations that It aims to value efforts, strengthen them with the necessary capabilities, reduce costs, and highlight shortcomings by activating mechanisms and creating a healthy digital foundation
Keywords: electronic administration; public service; health sector in Algeria.
Jel Classification Codes: H83, O33, H44

* *Corresponding author*

1. INTRODUCTION

The introduction must contain the basic elements that are systematically accepted in the formulation of the introduction, such as: the study problem - the study hypotheses - the study objectives - the importance of the subject - the methodology used in the study - previous studies - the terms of the study.

Public administration is widely regarded as the driving force behind a country's development as it is primarily focused on serving its citizens. The use of electronic administration applications has significantly improved public service by bringing it closer to the citizens, enhancing the performance of public facilities and their role in local development.

As a result, electronic administration has become a necessity for modernity and technological development. This has led authorities to think about streamlining public service by creating databases and digital platforms that can communicate with all state departments, thus avoiding the need for citizens to move from one administration to another. This facilitates the provision of required services in a shorter time frame.

The main problem that arises from this is understanding the impact of electronic management on improving the quality of services in public institutions and to what extent it contributes to their development.

Through the above, the following problem was raised

What is the impact of using electronic management to improve the quality of services in public hospital institutions in Algeria, and to what extent does it contribute to developing services there?

This problem can be broken down into sub-questions such as;

what electronic management means and its objectives,

what public service entails and its principles,

and what efforts are being made by the state to digitize public sectors in Algeria, particularly in the health sector.

-Study hypotheses:

Technological development contributed to the transformation of administration from traditional administration to electronic administration,

which led to improved performance in public institutions.

Access to quality services in public institutions is linked to the extent of their use of electronic management.

The digitization of the health sector in Algeria has led to the upgrading of hospital operations for patients.

-Objectives of the study:

This study aims to:

-Introducing electronic management and the role it plays in improving service in public institutions

-Explaining the importance and characteristics of electronic management in public facilities.

-A presentation of the various objectives and advantages of applying electronic management to improve the services of public institutions.

-Providing a model on the digitization of the health sector in Algeria to evaluate the Algerian experience in this field.

-Divisions of the study:

The study was divided into the following topics:

The first axis: literature on electronic management

The second axis: The conceptual framework of public service and the quality of health services

The third axis: The state's efforts to digitize the health sector in Algeria.

The first axis: literature on electronic management

.1Definition of electronic management:

Various definitions and interpretations of electronic management have emerged as a result of different perspectives and studies on the topic. Recently, electronic management has become a widely used term, encompassing various aspects that we will explore in this context. According to the World Bank, electronic administration refers to the use of information and communication technology to enhance the government's efficiency, accountability, transparency, and service delivery to citizens and businesses. It also aims to provide citizens with information, eradicate corruption, and enable them to participate in all stages of the political

process and decisions that affect their daily lives.(Al-Hoshi, 2006) .

The European Union defines e-government as the use of information and communication technologies to enhance public service delivery.(word bank)".

The following is a definition of electronic management in procedural terms: Electronic administration involves transforming traditional administration, which relies on paper-based processes and require individuals to visit the administration multiple times, into an administration that utilizes various media and communication channels. The aim is to provide high-quality services with minimal effort and time, with the ultimate goal of satisfying customers or citizens. (Al-Fikawi, 2002)

12-Objectives of electronic administration: (Moussaoui, January 2018)

The objectives of electronic management are numerous and include the following:

- Restructuring traditional institutions to improve administrative performance by saving time and reducing costs necessary to complete transactions in accordance with the development of the concept of electronic management.
- Enhancing the level of administrative services.
- Providing 24/7 continuous operation of the electronic services system.
- Developing management in general through the use of modern digital technologies like solutions and systems that will improve administrative work and raise the efficiency and productivity of employees, creating a new generation of cadres capable of dealing with these technologies.
- Decreasing obstacles to decision-making by providing and linking data.

2-2Reasons for switching to electronic management: (Al-Wadi and Bilal, 2011)

The transition from traditional management to electronic management

was driven by several reasons and motivations, which can be summarized as follows:

- The increasing trend towards utilizing technological advancements and relying on information to make informed decisions.
- The intensifying competition between institutions, and the need for every institution to have mechanisms for achieving excellence in order to compete effectively.
- The necessity of establishing continuous communication between employees throughout the scope of work.
- The need to adapt to the requirements of the surrounding environment and respond to them accordingly.
- The importance of managing time as a major resource, and utilizing all available energies effectively. (et al., 2013)

Improving educational and living standards, as well as increasing the population, can lead to a rise in citizens' awareness .However, many government institutions still use old and traditional work methods, which can lead to complexity and difficulty in carrying out work. Additionally, bureaucracy is often adopted as a work style in government departments, which results in many procedures that must be passed to complete transactions .

Transforming these institutions is not an easy process, as it requires methods and techniques that take a great deal of time in preparation and planning. Despite the challenges, it is important for these institutions to adapt to the changing times and improve their work methods to better serve citizens 3-2.Mechanisms for implementing electronic management: (Hamza, 2020)

There are many mechanisms that must be available to achieve effective electronic management that leads to achieving its goals permanently and continuously.

A-2 Technical mechanisms:

The three essential elements of an organization's electronic administration system are computer hardware, software, and

communication networks.

Computer hardware refers to the physical components and accessories of the computer system. It is crucial for organizations to keep up with the latest hardware advancements to save on maintenance costs and development costs, and to ensure that the hardware is compatible with the software and information systems they use (Ammouna, 2009).

Software systems are needed for management purposes, but organizations must also update and develop them regularly to keep up with advancements in the field and to ensure that they align with the services provided by the organization (Qureshi, 2011).

Communication networks are the most crucial element from a technical perspective, as they enable electronic communication between computers and facilitate information exchange between users. A group of computers is connected and organized through communication lines, which allows users to transfer and exchange information. Without communication networks, electronic administration is not possible.

B- Administrative and human mechanisms: They are:

•Administrative mechanisms: It requires the availability of a set of elements, the most important of which are:

-Developing strategies and establishment plans

-Leadership and administrative support (top management must support the implementation of information technology

-Organizational structure (requires changes in structural and organizational aspects

-Educating and training employees

-Establishing legislative frameworks and updating them according to developments.

•Human mechanisms:

The human resource is considered one of the most important resources that can have an effective impact in achieving success in implementing electronic management. Here we mean experts, specialists, workers in the

field of knowledge and technology, and employees of the relevant departments.

-3Electronic management functions:

Electronic administration performs a number of basic and important functions in administrative reform and a radical change in traditional management methods. These functions include the following:

1-3Electronic planning:

It differs from traditional planning in three features: (Al-Qudwa, 2010)

It represents a dynamic process towards broad, flexible, short-term goals that are subject to continuous renewal and development.

-A continuous process thanks to ever-flowing digitization.

-It goes beyond the traditional idea of dividing work between management and implementation work, as all employees can contribute to electronic planning at all times and places.

2-3Electronic regulation: (Najm, 2010)

The components of the organization have undergone a transition from the traditional model to the electronic model in a form known as matrix organization, which is based on small units and companies without an organizational structure.

3-3Electronic oversight: (Al-Qadir, 2016)

This system enables real-time monitoring within an organization or company's internal network. It reduces the time gap between discovering and correcting deviations. It is a renewable process that primarily detects deviations through the flow of information and networking between managers.

4 -3Electronic leadership is divided into three types: (Ghalib, 2005)

A - Practical technical leadership: This type of leadership focuses on the use of internet technology and relies on informatics, speed, and quality. It is known for instilling a sense of confidence in the electronic leader, characterized by quick and decisive actions in conducting business.

B - Soft human leadership: Refers to leaders who possess a human touch and are capable of attracting and linking the workforce to the administration. It also strengthens the connection between the administration's services and products with the target group.

C - Self-leadership: This type of leadership focuses on a set of characteristics that define the leader within online business management. Self-leadership is characterized by the ability to motivate oneself and remain focused on accomplishing tasks.

•The second axis: public service

Public service is a term used to describe services that can only be provided within a collective framework and cannot be exploited for personal gain. These services are made available to everyone equally and in accordance with the law. It is mandatory to use these services in order to ensure their proper utilization.

2 -The reality of the Algerian experience in digitizing the health sector:

The health sector occupies great importance, especially with the increase in epidemics and diseases around the world, as Algeria has resorted to adopting a digital approach to face current challenges and using technology at the level of health services and care.

2-1 Components of electronic management in order to achieve quality health services in Algeria: (Nasri, 2020)

1Digital health technology refers to all the basic technological mechanisms and equipment, such as computers, internet networks and everything related to information and communications technology that is related to the health sector .

Electronic operations at the health department level include electronic efforts that aim to redesign health administrative work using modern technical tools .

The Health e-strategy involves developing and building the health e-vision, by determining the health institution's priorities and capabilities in order to develop future plans that contribute to the development of health services .

Improving the performance of health services is made possible through an advanced technical and information base. This is achieved through a network of information systems for electronic management in the health sector. (Muhammad, 2019)

Electronic leadership for health institutions represents the competencies and skills required for innovation, knowledge creation, and finding the necessary solutions at the right time (el jadi, 2019).

2-2The state's efforts to digitize the health sector in Algeria:

It can be said that the health situation in Algeria is constantly improving compared to previous years, as Algeria, according to a statistical report from one of the British statistical institutes, ranked 72nd out of 110 regarding spending on health, which is considered low compared to approved international standards. (GNU, 2021)

Regarding the case of Algeria, we find that the average life expectancy is constantly increasing, as it was estimated in 1990 at 66 years, reaching 69 years in 2000 and 2008 by two years, which indicates a noticeable improvement in the health situation in Algeria compared to the year 2008, where it reached 71 years, reaching 74 in 2009. (Tawfiq, 2021)

On the other hand, child mortality rates witnessed a continuous decline, as the mortality rate of children under five per 1,000 births in 1990 reached 64 children, then decreased in 2000 to 48 children, then to 28 children in 2009. This indicates the improvement of the health sector, especially in recent years.

As for general government spending in the health sector, it is increasing significantly, especially between the years 2000 and 2007, as the percentage of government spending in 2000 was estimated at 9÷, rising in 2007 to 10.7 over the last 7 years. (www.who.int/whostat/2011/ar/index-html)

2-3 The state's efforts to digitize the health sector in Algeria:

- Launching a digital health platform that connects patients with doctors:
- A group of Algerian talents launched a digital health platform directed to doctors and citizens to join in order to ensure an easier health care experience under the name “Docta”. This idea comes within the framework of the need for digital solutions that keep pace with reality and improve the health care experience in the country and provide high-quality services. .
- This platform aims to organize medical appointments and manage patients’ medical information and files on one platform, in addition to improving the doctor’s relationship with the patient by facilitating communication with the latter. In addition, this platform enables easy communication between the patient and the therapist and taking care of patients in a short time. (Ayad, 2020)
- Launching 6 digital projects as a comprehensive strategy to digitize the sector, which are: (Bouzid, December 21, 2020)
- The digital hospital project: which is considered a digital platform that includes a database that contains the patient’s electronic medical file and includes various practices, diagnoses, treatment and analysis procedures. It also contains all the data of the active partners in the field of health, including public and private medical practitioners, through which the exchange Data and information electronically.
- A project to digitize contractual relations: with social security bodies: This is done by activating the recovery card through coordination between the Social Security Authority and the Health Administration through a digital space dedicated to this contractual relationship.
- A project to integrate biometric identification card information into the patient’s electronic medical file, which facilitates the hospitalization process and also allows the patient to view his accurate health information.
- A project to digitize the central administration and link it to health institutions, which ensures the rapid process and quality of the health sector and increases the uploading of files related to medical activities and linking them to the central health network database.

- A project to digitize health structures' activity plans: This allows the material and human aspects of health structures to be evaluated accurately and as quickly as possible, which will increase the effectiveness of health structures.
- The electronic pharmacy project: which includes a database of consumed medicines and accurate knowledge of hospitals' needs in order to be able to rationalize expenses and know the real consumption in terms of quantity and quality.

This is what liberates the national pharmaceutical complexes and creates competitiveness that benefits the producer and the consumer.

Most of these projects are part of the Electronic Algeria Project for the year 2013. (Bakadi, 2023)

Conclusion:

- The various efforts made by the state to digitize the health sector and public institutions through the use of information and communication technology confirm its keenness and serious endeavors to promote and develop public services in general and health services in particular, by giving absolute priority to this field through the development of digital databases for patients and databases that are considered As a link between the patient and the doctor
- The digitization process in Algeria still suffers from many shortcomings, including:
- □ Weak planning and implementation of public policies.
- □ Low effectiveness of administrative systems, which leads to difficulty in implementing electronic management,
- □ Lack of accountability and weak political will to activate oversight mechanisms.

The study concluded with a number of results and recommendations, including:

A- Results

□ Modern technologies have forced various sectors, especially the health sector, to adapt their services to digitization so that they can provide

high-quality services.

 The quality of health services is linked to the extent of application of electronic management and optimal use of information systems.

 The health sector represents one of the vital and sensitive sectors that affects the country's development path.

 The efforts made by the Ministry of Health in the recent times, especially after the Corona pandemic, highlight the importance of digitization in the health sector.

Recommendations

 The necessity of developing a security system capable of confronting any cyber attack, whether it targets the patient or the sector in general.

 Organizing laws to protect patient privacy, especially with the availability of digital applications, especially those that use personal information without the consent of individuals, which may expose them to danger.

 Strengthening hospital institutions with various modern devices to keep pace with technological developments.

 Allocating sufficient financial funds to establish digital floors and develop information systems

 Intensifying scientific seminars and conferences that value the digitization of public administration.

 Improving human performance through developing training programs

 Paying attention to the motivational aspect (encouraging those working in the field of administration and preparing them to shift towards electronic management by monitoring good incentive systems.

Bibliography List:

word bank. (s.d.). Recover on www.word bank.org.

Abu Bakr Mahmoud Al-Hoshi. (2006). E-government - reality and prospects -. Egypt: Nile Arab Group.

The Arab with a turban. (2014). Public communication and electronic administration - bets on rationalizing public service -. Journal of Social Studies and Research, 40.

With a quilt please. (no date). The impact of the digitization of the health sector on health services - a case study of the Ibn Zahr Hospital Institution. Guelma: Master's Note.

Tarqi Younes. (2017). The role of electronic administration in improving public service performance - a case study of the Municipality of Ouled Issa -. Adrar.

Dr. Al-Makki Darraji, Rashida Moussaoui. (January 2018). The role of electronic administration in developing public service and public facilities in Algeria - a study of two models: justice and local communities. Journal of Legal and Political Sciences.

Dr. Khudari Hamza Aashash Hamza. (2020). Electronic administration and its role in modernizing the justice sector in Algeria. Journal of the Researcher Professor, 267.

A. Asmaa bin Bouzid. (December 21, 2020). Launching 6 projects to digitize the health sector in Algeria. Al-Mawa'id daily newspaper website.

Aban Abdul Qader. (2016). Challenges of electronic management in Algeria. Biskra: Mohamed Kheidar University.

Abdul-Ilah Khalasi and Manal Nasri. (2020). Electronic administration as a strategic option to improve health services in Algeria. College of Economics for Scientific Research, p. 9.

Abdul Razzaq Alaa Nabil. (2011). Using information technology to ensure health service. Journal of Management and Economics, p. 287.

Nadia perfumer. (2015). New public management as a means to improve the public sector. Master's Note, p. 45.

Omar Ahmed Hashim Al-Sharif and others. (2013). Electronic administration is an introduction to modern educational administration. Egypt: Dar Al-Manhaj.

Mahmoud Al-Qudwa. (2010). E-government and contemporary

administration. Amman: Dar Osama for Publishing and Distribution.

Mahmoud Hussein Al-Wadi, and Mahmoud Al-Wadi Bilal. (2011). Electronic knowledge and management. Amman: Safaa's Lesson.

Najm Abboud Najm. (2010). Electronic management - strategies, functions and problems. Kingdom of Saudi Arabia: Dar Al-Marikh for Publishing and Distribution.

Hem Al-Fikawi. (2002). The electronic government. National Guard Magazine, 50.

Yassin Saad Ghaleb. (2005). Electronic management and the prospects for its Arab applications. Kingdom of Saudi Arabia.

word bank. (s.d.). Récupéré sur www.word bank .org.

ابوبكر محمود الهوشي. (2006). *الحكومة الالكترونية- الواقع والافاق* -. مصر: مجموعة النيل العربية.

العربي بوعمامة. (2014). الاتصال العمومي والادارة الالكترونية-رهانات ترشيدالخدمة العمومية -. *مجلة الدراسا توالبحوث الاجتماعية*، 40.

رجاء. (بلا تاريخ). *اثر رقمنة القطاع الصحي على الخدمات الصحية -دراسة حالة المؤسسة الاستشفائية ابن زهر* . قالمة: مذكرة ماستر.

تارقي يونس. (2017). *دورالادارة الالكترونيةفي تحسين اداءالخدمة العمومية-دراسة حالة بلدية اولاد عيسى-*. ادرار.

د.المكي دراجي ،راشدة موساوي. (جانفي 2018). دور الادارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام بالجزائر -دراسة لنموذجين :العدالة والجماعات المحلية. *مجلة العلوم القانونية والسياسية* .

د.خضري حمزة عشاش حمزة. (2020). الادارة الالكترونية ودورها في عصرنة قطاع العدالة بالجزائر. *مجلة الاستاذ الباحث*، 267.

ع.اسماء بن بوزيد. (21ديسمبر2020). *اطلاق 6 مشاريع لرقمنة قطاع الصحة في الجزائر*. موقع جريدة الموعد اليومي.

عبان عبد القادر. (2016). *تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر*. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

عبد الاله خلاصي ومنال نصري. (2020). الادارة الالكترونية كخيار استراتيجيلتحسين الخدمات الصحية في الجزائر. *كلية الاقتصاد للبحوث العلمية*، ص9.

عبد الرزاق الاء نبيل. (2011). استخدام تقنية المعلومات من اجل ضمان الخدمة الصحية. *مجلة الادارة والاقتصاد*، ص287.

عطار نادية. (2015). التسيير العمومي الجديد كاليةلتحسين القطاع العام). *مذكرة ماجيستر*، ص45.

عمار زيدان،حسن بكادي.التجربة الجزائرية في رقمنة القطاع الصحي،المجلة الدوليةللبحوث القانونية والسياسية،2003.

عمر احمد هاشم الشريف واخرون. (2013). *الادارة الالكترونية مدخل الى الادارة التعليمية الحديثة*. مصر: دار المناهج.

محمود القدوة. (2010). *الحكومة الالكترونيةوالادارة المعاصرة*. عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع.

محمود حسين الوادي، و محمود الوادي بلال. (2011). *المعرفة والادارة الالكترونية*. عمان: درس صفاء.

مصطفى عياد،استراتيجية شاملة لرقمنة قطاع الصحة في الجزائر ،جريدة الموعد اليومي بتاريخ:21ديسمبر 2020.

نجم عبود نجم. (2010). *الادارة الالكترونية –الاستراتيجيات والوظائف والمشكلات*. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع.

هيم الفيكاوي. (2002). الحكومة الالكترونية. *مجلة الحرس الوطني*، 50.

ياسين سعد غالب. (2005). *الادارة الالكترونية وافاق تطبيقاتها العربية*. المملكة العربية السعودية.

The Role of the Human Resources Information System in Evaluating Social Performance: a case study of the municipality of Zelfana -

*Souid Hadjer, * Administrative development to improve economic institutions, university of Ghardaia (Algeria), hadjer.souid@univ-ghardaia.dz*
Chergui Mehdi, Administrative development to improve economic institutions, university of Ghardaia (Algeria), chergui.mehdi@univ-ghardaia.edu.dz

Received: 08/04/2024 *Accepted: 19/09/2024* *Published:30/09/2024*

Abstract:

This study aimed to demonstrate the impact of the Human Resources Information System (HRIS) on the evaluation of social performance in the Municipality of Zelfana. To achieve the study's goal, a descriptive-analytical approach was followed by distributing a questionnaire to the administrative employees of the Municipality of Zelfana for data collection, which was then analyzed using statistical methods with the programs smart PLS4 and SPSS26. The study concluded that there is a statistically significant impact of the HRIS on the evaluation of social performance in the Municipality of Zelfana, and a statistically significant impact of each dimension of the HRIS on the evaluation of social performance in the Municipality of Zelfana.

Keywords: Human Resources Information System; Social; performance; Zelfana; Municipality.
Jel Classification Codes: M12 ،O15.

* *Corresponding author*

1. Introduction:

Recently, due to the changes experienced by the world and institutions in various fields, it has become imperative for these institutions to improve their performance and ensure their continuity by aligning with these changes. The focus is no longer solely on economic aspects; in addition to this, it is currently necessary to pay attention to the social aspect due to its significant role in improving performance. Consequently, this necessitates its evaluation during the performance evaluation process as it is considered part of the overall performance of the institution.

In the same context related to the rapid developments and changes in the world, we notice the significant and rapid development in information technology, which has become an integral part of the operational tools of institutions. The HRIS is one of these tools, encompassing vast quantities of information both in quantity and quality about the human resources of the institution, playing an important role in all administrative functions within institutions and representing a capital that must be attended to.

Evaluating the social performance of institutions requires data that can be used for the evaluation process, and the HRIS in the institution is one of the sources of this data and information that plays an important role in the evaluation process. Among the institutions, we find the Municipality of Zelfana, which is one of the public administrations relying on the HRIS in carrying out its tasks.

1.1 Research Problematic:

: From the previous discussion, we can formulate the main research problem as follows: **What is the impact of the HRIS on the evaluation of social performance in the institution under study?** This main question leads to the following sub-questions:

- Is there an impact of the dimension of devices and equipment on the evaluation of social performance in the Municipality of Zelfana?
- Is there an impact of the dimension of networks and programs on the evaluation of social performance in the Municipality of Zelfana?

- Is there an impact of the dimension of human resources on the evaluation of social performance in the Municipality of Zelfana?
- Is there an impact of the dimension of databases on the evaluation of social performance in the Municipality of Zelfana?

1.2 Study Hypotheses:

1.2.1 Main Hypothesis:

- There is an impact of the Human Resources Information System (HRIS) on the evaluation of social performance in the Municipality of Zelfana.

1.2.2 Subsidiary Hypotheses:

- There is an impact of the dimension of devices and equipment on the evaluation of social performance in the Municipality of Zelfana.
- There is an impact of the dimension of networks and programs on the evaluation of social performance in the Municipality of Zelfana.
- There is an impact of the dimension of human resources on the evaluation of social performance in the Municipality of Zelfana.
- There is an impact of the dimension of databases on the evaluation of social performance in the Municipality of Zelfana.

1.3 Study Methodology:

This study adopted a descriptive-analytical method to describe the phenomenon.. In the practical aspect, we conducted a case study of the Municipality of Zelfana by distributing a questionnaire to the employees in the study sample and analyzed it using the programs smart PLS4 and SPSS26 to reach the study results.

1.4 Importance of the Study:

The significance of this study stems from the importance of evaluating social practices, which have become essential to consider nowadays due to their integration with financial performance, both of which together achieve

the comprehensive performance of the institution. Furthermore, the importance lies in the fact that this study is among the rare studies linking the variables of social performance and the HRIS, especially considering the case study is in an Algerian institution where studies of this kind related to social performance and its evaluation are limited.

1.5 Study Objectives: The objectives of our study are:

- To address the theoretical framework of the HRIS and social performance in the institution.
- To address the reality of using the HRIS in the Municipality of Zelfana, the institution under study.
- To attempt to determine the role played by the HRIS in evaluating social performance in the Municipality of Zelfana.

2. Theoretical Framework:

2.1 Evaluation of Social Performance of the Institution:

2.1.1 Concept of Social Performance Evaluation:

Before delving into the concept of social performance evaluation, it is essential to first understand related terms. For years, social performance was considered synonymous with social responsibility, which means that companies should not only fulfil legal and economic obligations but also have responsibilities that extend beyond these, including responsibilities towards society (CARROLL, 1979, p. 497).). CARROLL further refined the term social performance, seeing it as requiring the integration of evaluating a company's social responsibility, identifying social issues to address, and selecting response methods (CARROLL, 1979, p. 504). This was after proposing a model for corporate social performance that identified social issues, social responsibilities, and social responsiveness. Consequently, evaluating social performance is done according to social and environmental standards and stakeholder expectations (Agudo, Concepcion , & Manuel, 2012, p. 27)

2.1.2 Indicators of Social Performance Evaluation of Institutions:

There are several indicators and fields for evaluating social performance according to the VIGEO agency (ORSE, 2012): Human Resources, Environment, Customer and Supplier Relations, Corporate Governance, Community Commitment, Human Rights

2.2 Human Resources Information System:

2.2.1 Concept of Human Resources Information System (HRIS):

The origins of HRIS usage date back to 1940 and during 1950, where it was used only for sorting and categorizing data due to the rarity of computers and the lack of advanced technology. Its use was limited to some companies until it became widely used in institutions, with most of them now possessing it (DeSances, 1986, p. 15). In 1993, Walker defined the HRIS as a computer-based method for collecting, storing, maintaining, retrieving, and verifying certain data needed by the organization about its current and former employees (poutanen & Vesa , 2010, p. 3)

Over time, with rapid technological advancements and the increased functions of HRIS, its definition has evolved. It can be described as a set of interconnected programs that ensure the application of various administrative procedures and processes related to human resources in a cohesive manner, starting from employee files as inputs (Mohand & FERHAT , 2023)

Thus, in its broad sense, the HRIS can be seen as a combination of individuals, equipment, and procedures designed to collect and maintain data describing human resources and contribute to their management and administration.

2.2.2 Objectives of Human Resources Information System:

Through the HRIS, the institution aims to achieve several goals related to human resources management tasks, including(zaoui & toumi, 2015, p. 227) as illustrated in the following diagram:

Figure 1: Illustrates the tasks associated with the Human Resources Information System.

Source: Prepared by the researchers

3. Practical Framework:

3.1 Study Structure:

In our study, we hypothesized that the Human Resources Information System (HRIS) affects the evaluation of social performance in the Municipality of Zelfana, as illustrated in the following diagram

Figure 2: Diagram Representing Study Structure

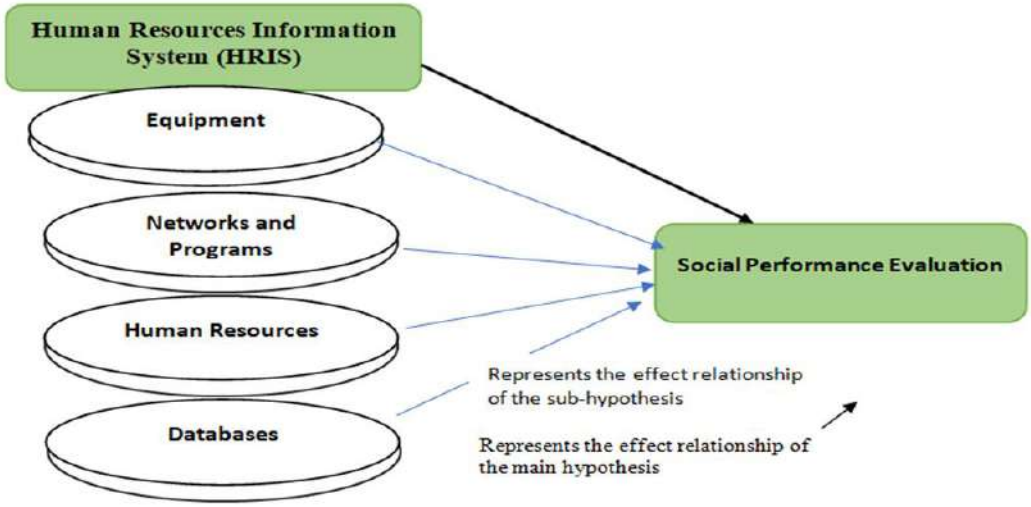

Source: Prepared by the researchers

3.2 Study Sample:

The study sample consists of the administrative employees of the Municipality of Zelfana, specifically those working in the Departments of Human Resources and Finance and Payroll. The sample comprised 31 individuals out of the total 36 administrative employees in these departments. Our choice of this group is based on their use and familiarity with the HRIS, and because they are the ones who can provide insights into the social performance evaluation of the institution under study.

3.3 Study Instrument:

To collect data, we distributed 31 questionnaires and retrieved all of them. The questionnaire was divided into three sections: the first section was related to personal data, the second to the independent variable, and the third to the dependent variable. For data analysis and to obtain research results, we used statistical analysis following the structural equations methodology with the smart PLS4 software and the statistical package SPSS26.

3.4 Analysis of Respondents' Trends Regarding the HRIS:

Table 1: Trends in respondents' answers concerning the first Axis

	Statement	Mean	Standard Deviation	Direction
01	first dimension	3.61	1.244	Agree
02	the second dimension	3.87	0.803	Agree
03	the third dimension	3.61	1.244	Agree
04	the fourth dimension	3.47	1.375	Agree
	Mean for Axis 1	**3.61**	**1.244**	**Agree**

Source: Prepared by the researchers based on SPSS outputs

From the previous table, we observe that:

the average score for the first-dimension statements was (3.61) with a standard deviation of (1.244), indicating a tendency towards agreement in the responses. indicating that the sample agrees on the presence of the necessary equipment and machinery for the operation of the HRIS.

the average score for the second-dimension statements was (3.87) with a standard deviation of (0.803), indicating a tendency towards agreement in the responses This indicates that the sample agrees on the availability of the necessary programs and networks for the use of the HRIS

that the average score for the third-dimension statements was (3.61) with a standard deviation of (1.244), indicating a tendency towards agreement in the responses This indicates that the sample agrees that the human resources are qualified and knowledgeable in using the HRIS

the average score for the statements of the fourth dimension was (3.66) with a standard deviation of (0.760), indicating a tendency towards agreement in the responses This indicates that the sample agrees that the databases contain all necessary information related to employees, including wages, training, performance evaluation, and career path data

3.5 Analysis of Respondents' Trends Regarding Social Performance Evaluation:

Table 5: Individual Responses Regarding the Second Axis

	Statement	Mean	Standard Deviation	Direction
01	Employees in your institution are of both genders - male and female	3.852	1.282	Agree
02	Employees in the institution are satisfied with their salaries and work and do not leave for this reason	3.264	1.332	Agree
03	Your institution employs people with special needs	3.264	1.420	Somewhat agree
04	Relationships with leaders and colleagues are good and do not lead to resignations	3.117	1.472	Somewhat agree
05	Employment in your institution is fair and respects the laws	3.088	1.564	Somewhat agree
06	My attendance at work is regular and I do not frequently take leave	3.441	1.541	Agree
07	There are satisfactory social services	3.764	1.371	Agree
08	The workplace is safe, and I have not had a serious accident at the institution	3.911	1.311	Agree
09	The salary you receive corresponds to the volume of tasks you perform	2.941	1.475	Somewhat agree
10	You have benefited from training courses since your employment	3.029	1.487	Somewhat agree
11	The training course you benefited from during your career was effective and yielded results	2.970	1.507	Somewhat agree

12	The institution receives many job applications	2.764	1.478	Somewhat agree
13	The institution hires a significant number of employees annually	2.235	1.271	Disagree
	Mean for Axis 2	3.203	1.104	Somewhat agree

Source: Prepared by the researchers based on SPSS outputs

From the previous table, we observe that the average responses for the axis of social performance evaluation reached (3.203) with a standard deviation of (1.104), indicating a general agreement towards "somewhat agree." The arithmetic means ranged between (2.235-3.911) with standard deviations between (1.271-1.311), fluctuating between "agree" and "disagree." The highest arithmetic mean was for the statement "the workplace is safe, and I have not had a serious accident at the institution," which scored (3.911) with a standard deviation of (1.311), indicating that the workplace is safe. This is attributed to the nature of the institution under study being a public administration, where workplace accidents are rare. The lowest mean was for the statement "the institution employs a significant number of employees annually," with an arithmetic mean of (2.235) and a standard deviation of (1.271). This indicates that the institution does not hire a large number of employees, as public administrations cannot open employment positions without consultation and higher authorization, and only as necessary. Consequently, from the table results, we notice that the sample's opinions leaned towards "somewhat agree," indicating that the social performance evaluation in the municipality of Zelfana is not excellent.

3.6 Confirmatory Factor Analysis of the Measurement Model:

This involves testing the reliability and discriminate validity of the study model.:

- **Reliability Testing of the Study Model**: Internal Consistency and Convergent Validity

- **Internal Consistency Criteria**: Factor loading, Composite reliability from the table, we observe that the factor loading values for all variables exceeded 70%, indicating that the statements are consistent with each other.

Composite reliability, which is similar to Cranach's alpha but more advanced, measures the entire axis rather than individual statements. It requires a threshold of 70% or higher, indicating internal consistency between the axis and the statements. From the table, we note that all axes and statements exceeded 70%, making the study tool reliable and applicable to other research.

Convergent Validity Criterion: Average variance extracted (AVE), after processing, it was found that the percentage exceeded 50% for all dimensions and axes of the study, thus confirming convergent validity.

Statements with a factor loading less than 70% were deleted (statements number 5 and 11 from the dependent variable) to increase composite reliability and average variance extracted

Table 6: Results of Convergent Validity Test

		Statements	Factor Loading (FL)		Composite Reliability (CR)	Cronbach's Alpha	Average Variance Extracted (AVE)
			Greater than 70%		Greater than 70%	Greater than 70%	Greater than 50%
Independent Variable	Equipment and Tools	Q1	0,955	Acceptable	0,936	0,936	0,886
		Q2	0,929	Acceptable			
		Q3	0,939	Acceptable			
	Networks and Progr	Q4	0,927	Acceptable	0,944	0,942	0,854
		Q5	0,967	Acceptable			
		Q6	0,940	Acceptable			

Dependent Variable	Databases Human Resources	Q7	0,859	Acceptable			
		Q8	0,944	Acceptable	0,946	0,938	0,890
		Q9	0,929	Acceptable			
		Q10	0,956	Acceptable			
		Q11	0,939	Acceptable	0,940	0,936	0,841
		Q12	0,838	Acceptable			
		Q13	0,964	Acceptable			
		Q14	0,924	Acceptable			
		Y1	0,770	Acceptable	0,950	0,943	0,604
		Y2	0,842	Acceptable			
		Y3	0,822	Acceptable			
		Y4	0,817	Acceptable			
		Y5	**0,390**	**Deleted**			
		Y6	0,898	Acceptable			
		Y7	0,820	Acceptable			
		Y8	0,854	Acceptable			
		Y9	0,795	Acceptable			
		Y10	0,761	Acceptable			
		Y11	**0,688**	**Deleted**			
		Y12	0,745	Acceptable			
		Y13	0,783	Acceptable			

Source: Prepared by the researchers based on Smart PLS4 outputs

- **Indicators of Discriminate Validity:**

Criteria for evaluating discriminate validity include: Cross loading, and Variable correlation of the structural model. After processing, the results are shown in the following tables:

Cross Loading:

Table 7: Results of Cross Loading

Statements	Dimension 1	Dimension 2	Dimension 3	Dimension 4	Dependent Variable
Q1	0.955	0.715	0.633	0.676	0.465
Q2	0.929	0.723	0.743	0.721	0.527
Q3	0.939	0.806	0.686	0.678	0.512

Q4	0.733	0.927	0.758	0.794	0.745
Q5	0.794	0.967	0.862	0.887	0.741
Q6	0.694	0.940	0.744	0.836	0.711
Q7 (Deleted)	0.715	0.859	0.899	0.798	0.744
Q8	0.701	0.841	0.944	0.770	0.763
Q9	0.579	0.749	0.929	0.701	0.721
Q10	0.773	0.899	0.956	0.874	0.816
Q11	0.649	0.826	0.768	0.939	0.653
Q12	0.561	0.744	0.812	0.838	0.808
Q13	0.729	0.901	0.769	0.964	0.733
Q14	0.748	0.817	0.717	0.924	0.656
Y1 (Deleted)	0.603	0.871	0.652	0.782	0.770
Y2	0.336	0.533	0.575	0.595	0.842
Y3	0.313	0.506	0.658	0.606	0.822
Y4	0.258	0.478	0.700	0.519	0.817
Y5	0.431	0.317	0.461	0.362	0.390
Y6	0.348	0.615	0.711	0.563	0.898
Y7	0.310	0.576	0.691	0.504	0.820
Y8	0.275	0.544	0.606	0.571	0.854
Y9	0.305	0.492	0.503	0.508	0.795
Y10	0.461	0.729	0.618	0.679	0.761
Y11	0.565	0.716	0.641	0.609	0.688
Y12	0.658	0.828	0.649	0.717	0.745
Y13	0.264	0.449	0.661	0.553	0.783

Source: Prepared by the researchers based on Smart PLS4 outputs.

Cross Loading: The cross-loading indicator measures the extent to which statements diverge from one another by ensuring that the relationship value between the question and its latent variable is greater than its relationship with another variable. From the previous table, we observe that all statements belong to the variable or dimension they are supposed to follow. For instance, in the dimension of equipment and tools, statement number 01 had a value of 0.955, which is the highest compared to the values corresponding to other dimensions and axes. This indicates that the statement indeed belongs to the dimension of equipment and tools and has a strong relationship with the axis. Based on the table values, it can be said that all statements are strongly correlated with their respective axes.

- **Variable Correlation of the Measurement Model:**

Table 8: Results of Variable Correlation of the Structural Model

	Equipment and Tools	Dimension 2 Networks and Programs	Human Resources	Databases	Dependent Variable
Equipment and Tools	0.940				
Networks and Programs	0.072	0.860			
Human Resources	-0.120	0.716	0.924		
Databases	0.319	0.238	0.185	0.798	
Dependent Variable	0.470	-0.116	-0.033	0.195	0.731

Source: Prepared by the researchers based on Smart PLS4 outputs.

Variable Correlation of the Structural Model: The variable correlation indicator measures the extent to which variables diverge from one another. From the table, we observe that the variable correlation (vc) values for each variable with itself are higher than with other axes. Therefore, it can be said that these variables are independent of each other and there is no overlap between them, meaning each axis is independent.

- **Structural Model Evaluation and Hypothesis Testing:**

- **The Structural Model**

The following figure illustrates the structural model after employing evidence of convergent and discriminate validity.

Figure 3: structural model of the study

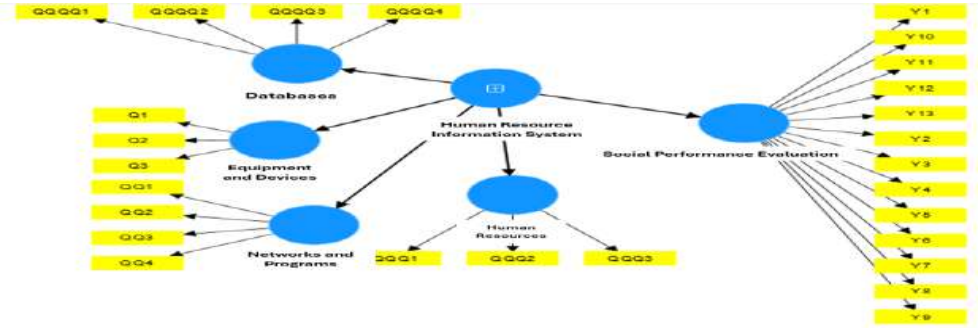

Source: Prepared by the researchers based on Smart PLS4 outputs.

- **Model Fit Indicators:**

After addressing the hypothesis testing of the field study, it is necessary to consider the indicators of the structural model's fit quality. These indicators include R^2, Q^2, F^2, and GOF. The following table presents the key results

Table 10: R^2 value between Human Resource Information System and Social Performance Evaluation

Variable	R^2
Equipment	0.741
Networks and Programs	0.946
Human Resources	0.852
Databases	0.920
Dependent	0.635

Source: Prepared by researchers based on Smart PLS4 outputs

From Table Number 10, we observe that the R^2 value between the Human Resources Information System and social performance evaluation reached 0.635. This indicates a medium value, meaning that the independent variable has a moderate ability to explain and interpret the dependent variable.

Table 11: F^2 Impact Factor

	F^2 Impact Factor	
Variable	**F^2**	**Observation**
Equipment	0.162	Moderate
Networks and Programs	0.035	Weak
Human Resources	0.239	Moderate
Databases	0.060	Weak
Independent Variable	1.77	Strong

Source: Prepared by researchers based on Smart PLS4 outputs

F^2 Effect Size Indicator: The F^2 statistic is used to measure the strength and capability of the dimensions of the independent variable in influencing the dependent variable. In our study, we relied on Cohen's (1988) scale to estimate the range of effect strength, where a value between 0.02 and 0.15 indicates a weak effect, a value between 0.15 and 0.35 indicates a moderate effect, and a value greater than 0.35 indicates a strong effect. From Table Number 11, we observe that the F^2 effect size for the dimensions of human resources and equipment reached 0.239 and 0.162, respectively, indicating a moderate effect as they fall between 0.15 and 0.35. However, the F^2 value for the dimensions of databases and networks and programs reached 0.035 and 0.060, respectively, indicating a weak effect**.**

GOF (Goodness of Fit) Indicator: This indicator measures the reliability of the study model. It is calculated by combining the structural model's average variance extracted (AVE) and the structural model's average R^2.

The formula can be summarized as follows: $\mathbf{GOF} = \sqrt{(\mathbf{R}^2 * \overline{\boldsymbol{AVE}})}$**Table 12: GOF Indicator**

Dimension	AVE	R^2	GOF
Mean	0.815	0.818	0.816

Source: Prepared by researchers based on Smart PLS4 outputs

From the previous table, we observe that the value of the Goodness of Fit (GOF) indicator is greater than 0.36. Therefore, it can be said that the quality of the study model is very high.

3.6 Hypothesis Testing and Interpretation of Results:

Hypotheses will be tested at a significance level of 0.05 based on SmartPls outputs. The results are shown in the following table:

Table 13: Hypothesis Testing Results

Hypothesis	Regression Coefficients	Standard Deviation	T-Test Value	P-Value	Decision
H1	0.151	0.030	5.072	0.000	Accept
H2	0.282	0.040	7.107	0.000	Accept
H3	0.173	0.022	7.961	0.000	Accept
H4	0.249	0.037	6.811	0.000	Accept
Main Hypothesis	0.807	0.074	10.787	0.000	Accept

Source: Prepared by the researchers based on Smart PLS4 outputs

Figure 4: Illustrates the Hypothesis Testing Results.

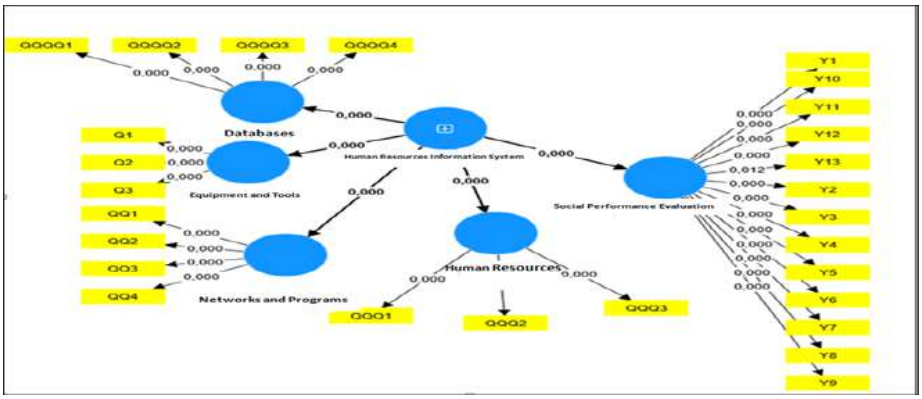

Source: Prepared by the researchers based on Smart PLS4 outputs.

3.6.1 Main Hypothesis:

From the table, we observe that the p-value for the main hypothesis is less than 0.05, indicating that the hypothesis is accepted. This means there is a statistically significant effect of the Human Resources Information System (HRIS) on the evaluation of social performance in the municipality of Zelfana.

3.6.2 Sub-Hypotheses:

- According to the results of the previous table, the p-value for the first sub-hypothesis is statistically significant and less than 0.05. This means that equipment and tools have an effect on the evaluation of social performance in the municipality of Zelfana. The institution's focus on the equipment and tools and their quality used in the HRIS affects the evaluation of social performance.
- The p-value for the second sub-hypothesis is also statistically significant and less than 0.05. This indicates that networks and programs have an effect on the evaluation of social performance in the municipality of Zelfana. The institution's focus on networks and programs and their quality used in the HRIS affects the evaluation of social performance.

- The p-value for the third sub-hypothesis is statistically significant and less than 0.05. This means that human resources have an effect on the evaluation of social performance in the municipality of Zelfana. The institution's focus on human resources, their training, and qualification affects the evaluation of social performance.
- The p-value for the fourth sub-hypothesis is statistically significant and less than 0.05. This indicates that databases have an effect on the evaluation of social performance in the municipality of Zelfana. The information contained in the databases and the focus on updating them affects the evaluation of social performance.

4. Conclusion:

- To evaluate the social performance of an institution, it is essential to rely on a set of data and information related to all areas of social performance. Among the sources of this information is the Human Resources Information System (HRIS), which contains important information useful for evaluation. Through our study on the impact of the HRIS on the evaluation of social performance in the municipality of Zelfana, we have reached several conclusions:

- Evaluating social performance involves assessing the institution's contribution to serving stakeholders and meeting their expectations by evaluating its performance towards employees, the surrounding environment, the community, and consumers.

- The HRIS consists of a set of interrelated programs that enable the implementation of various administrative procedures on human resources and their management. The objectives of the HRIS include functions such as job management, employment forecasting, training needs analysis, career path management, performance evaluation, and managing all aspects of human resources administration.

- Through the applied study, we found a positive impact of the HRIS on the evaluation of social performance in the municipality of Zelfana. We also found a positive impact of all HRIS dimensions included in our

study, which are: equipment and tools, programs and networks, human resources, and databases. These dimensions positively affect the evaluation of social performance in the municipality of Zelfana. The more attention is given to the requirements and components of the HRIS, the better the institution can improve its social performance.

5. **Bibliography List**:

Agudo, J. M., Concepcion , g., & Manuel, S. F. (2012). social responsibility practices and avaluation of corporate social performance. journaCleaner Production of, 27.

CARROLL, A. B. (1979). A Three-Dimensional Conceptual Model ofCorporate Performance. /academy of Management Revie, 497.

DeSances, G. (1986). human Resource Information Systems. MIS Quarterly, 15.

Mohand, C., & FERHAT , M. (2023). Le Système D'information Un Outil De Base Pour La Prise De. Revue Des Sciences Administratives Et Financières, 583.

poutanen, H., & Vesa , P. (2010). The Many Sider of Human Resource Information Systems. International journal of technology and human interaction, 3.

zaoui, S., & toumi, M. (2015). The Role of Human Resource Information System in Human Resource Training. Administrative and Economic Research, 227.

Internet websites : ORSE. (2012). guid des organismes d'analyse societale. Vigeo. retrieved by https://www.orse.org/fichier/2551 : https://www.orse.org/fichier/2551

Digital Technology Application in Tax Administration: An Analytical Study of International Experiences in the Era of Digital Transformation

*Phd students, Senouci mohammed el habib, * Member of Administrative Development Laboratory to Elevate Economic Institutions in Ghardaïa Province, University of Ghardaia (Algeria), senouci.mohammedelhabib@univ-ghardaia.dz*
Dr. Benabderrahmane dehiba, Member of Quantitative and Qualitative Applications laboratory for Economic, Social and Environmental Advancement in Algerian Enstitutions, University of Ghardaïa, (Algeria), benabderrahmane.dehiba@univ-ghardaia.dz
Dr. Hamidat Amar, Member of Laboratory of applied studies in financial and accounting sciences"EASFC University of Ghardaïa (Algeria), Hamidat.amar@univ-ghardaia.dz

Received: 22/02/2024 *Accepted: 23/09/2024* *Published:30/09/2024*

Abstract:

This research examines the mechanisms of digital transformation in tax administration adopted by various countries, focusing on their evolution through different stages and their impact at the international level. The study employed a descriptive approach and case study method to examine the utilization of digital technology in tax administration in countries such as Brazil, Kenya, Russia, and the United Kingdom Results show that digital technology is fundamentally changing how taxes are reported and paid, whether in digitally advanced governments seeking to expand and automate their interconnected tax systems, or less developed authorities attempting to transition to digital transformation.

Keywords: Digitization; digital technology; taxpayers; experiments; challenges.
Jel Classification Codes: L86, O31, H21, C93, O38.

* *Corresponding author.*

1. INTRODUCTION

In recent decades, the digital revolution has transformed nearly every facet of modern society, and the realm of tax administration is no exception. The adoption of digital technologies has fundamentally reshaped how governments collect revenues, enforce compliance, and manage taxpayer interactions. This transformation, often referred to as digitalization or digital transformation, encompasses the use of information and communication technologies (ICTs) to streamline processes, enhance data management, and improve overall efficiency in tax administration (Rai, 2020, p. 1681), The role of tax administration has changed significantly over the past decade, and the pace of change has accelerated dramatically in recent years due to the development and implementation of new technologies and the application of technology to tax administration functions and processes. Tax administrations are rapidly adopting digital technologies and exploring innovative solutions to improve efficiency, reach, and accountability. These technologies are crucial for all core operations, including registration, filing, payment, auditing, and collection, though their use varies by development level and tax types (Nose and Mengistu, 2023, p. 2).

1.2 Problem Statement

Building on the above, we have formulated the following research question: **How can tax administrations effectively leverage digital technologies to enhance efficiency, compliance, and service delivery while addressing the challenges associated with digital transformation?**

1.3 Study hypotheses

Digitizing tax administration offers an innovative alternative to traditional management models, serving as an effective means to enhance communication and build trust between tax authorities and taxpayers. This shift reflects the trends of modern times in tax management, aiming to improve the quality of tax services and facilitate interaction with taxpayers**.**

1.4 Objectives of study

The main objective of the study is to present pioneering experiences in the field of applying digital technology in tax administration, from countries with distinguished expertise in this field, followed by a review of recent experiences in this context, with a focus on the mechanisms adopted within the digital transformation framework.

1.5 The importance of Study

This study provides a comprehensive analysis of digital transformation in tax administration globally. By exploring the shift from manual to digital systems and showcasing diverse case studies, it offers valuable insights into effective strategies, benefits such as enhanced efficiency and compliance, and implementation challenges. These findings can guide countries at various stages of digital transformation in developing informed policy and implementation strategies.

1.6 Methodology

A descriptive approach was employed to address the study's inquiry and to understand the evolution of tax administration processes: From Manual to Digital Enterprise. The case study method was adopted to examine the utilization of digital technology in tax administration in Brazil, Kenya, Russia, and the United Kingdom.

1.7 Research Design:

Comparative case study analysis of four countries: Brazil, Kenya, Russia, and the UK ;

Analytical review of international experiences in tax administration digitalization.

2. Evolution of Tax Administration Processes: From Manual to Digital Enterprise

No tax authority is immune to the need to modernise its operations. Across countries, tax administrations are currently at different stages on the journey towards a full digital transformation. The three stages of progression from a traditional paper-based tax administration to a fully-fledged digital enterprise are known as Tax Administration 1.0, Tax Administration 2.0, and Tax Administration 3.0 (NTO, 2023):

2.1 Tax administration 1.0: The Era of Manual and Paper-based Processes

Tax Administration 1.0 denotes the conventional method of tax management, marked by manual procedures reliant on paper documentation. In this phase, taxpayers submitted their tax details in hard copy, and tax authorities manually handled and assessed these submissions. However, this manual system frequently led to delays, inaccuracies, and inefficiencies. Additionally, managing substantial data volumes was challenging within paper-based frameworks (NTO, 2023).

2.2 Tax administration 2.0: Leveraging Digital Tools and Data-driven Approaches

To address the constraints of Tax Administration 1.0, Tax Administration 2.0, also referred to as "e-administration," arose. This stage focused on utilizing digital technologies and data-driven methodologies to enhance tax administration procedures. Tax agencies began implementing electronic filing systems, enabling taxpayers to electronically submit their returns. Additionally, online platforms for tax payments and transactions were introduced, providing taxpayers with convenient online avenues to fulfill their tax responsibilities (NTO, 2023).

During Tax Administration 2.0, tax authorities started employing analytic tools and algorithms to detect high-risk taxpayers and manage data processing. Partnerships between tax agencies and other governmental bodies were established to enable the sharing of data and information, enhancing compliance endeavors. Although Tax Administration 2.0 yielded substantial enhancements for tax administrations, it had yet to fully leverage the capabilities of digital technologies (NTO, 2023).

2.3 Tax Administration 3.0: Integrating Tax Processes into Taxpayers Digital Ecosystems

The shortcomings observed in Tax Administration 2.0 led to the development of Tax Administration 3.0. This new phase envisions taxation seamlessly integrated into taxpayers' digital environments. Through connectivity with the platforms businesses employ for operations, transactions, and communication, tax administrations can substantially

lessen compliance burdens and improve accuracy (NTO, 2023).

Tax Administration 3.0 underscores the significance of secure and streamlined communication channels between taxpayers and tax authorities to facilitate prompt information exchange, inquiries, and dispute resolutions. Nonetheless, these enhancements and additional features also bring about challenging implications (NTO, 2023).

The OECD Forum on Tax Administration devised a framework outlining the digital transformation journey of tax administrations, This framework delineates (ADB, 2022, p. 2):

"Tax Administration 1.0" a paper-based tax administration, traditional functions;

"Tax Administration 2.0" an e-administration, where most of the functions are digitized, although the fundamental processes are the same (but faster and more efficient); and

"Tax Administration 3.0" represents a paradigm shift, where the taxpayer and tax administration systems are interconnected, where compliance is automatic and seamless, and where traditional decision functions are done by technology.

Fig.1 OECD Characterization of the Evolution of Tax Administration.

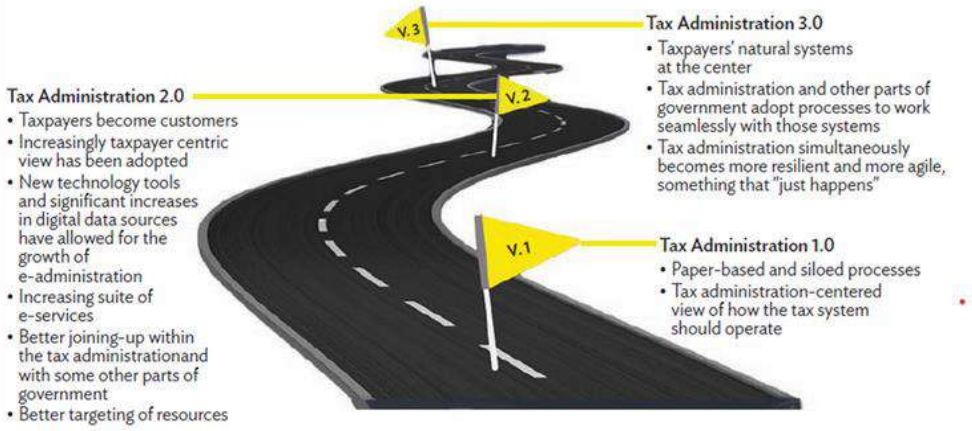

Source: (ADB, 2022, p. 3)

The modernization of tax administration has shifted from traditional paper-based methods to a more digitalized approach, leading to enhanced

efficiency according to the OECD (2020). The outdated paper-based system was deemed inefficient, relying heavily on user-provided data and being slow and costly. Tax Administration 2.0 has ushered in a range of digital advancements such as faster and more dependable tax payment services, improved reporting systems, expanded third-party reporting capabilities, and increased detection of tax non-compliance. However, this transition also comes with challenges, including a significant dependence on voluntary disclosure, substantial costs, and a steep learning curve for understanding tax calculations and reporting requirements, necessitating significant adjustments (Dhaliwa et at , 2023, p. 56).

The anticipated conclusion at present is a completely digitized and automated tax administration driven directly by taxpayer input, where data is collected, processed, refined, compared, and stored for risk evaluation, audits, legal proceedings, and other procedures (Dhaliwa et at , 2023, p. 56).

The COVID-19 pandemic and resulting economic downturn have hastened the reassessment of the tax administration's role and strategic contemplation on its transformation to meet future objectives. Tax administrations in operation encountered the following challenges (ADB, 2022, p. 5):

- Significant declines in revenue due to reduced economic activity;
- Substantial revenue decreases caused by stimulus measures, which eased tax administration through deferrals, exemptions, and reductions (e.g., value-added tax); interruptions in data and documentation collection (e.g., transfer pricing); and delays in processing returns;
- In regions like Asia, particularly within the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), reluctance to increase tax rates or introduce new measures during the recovery phase due to concerns about competitiveness and economic growth;
- Transition to remote work, posing challenges to traditional tax functions, notably audit processes.

Furthermore, tax administrations were assigned new responsibilities, including establishing channels for taxpayers to access stimulus programs

and benefits. Tax authorities utilized innovative technologies for payment tracing, tracking, and conducting analytics on taxpayer activities during the pandemic. These additional duties have broadened the scope of tax administrations mandates (ADB, 2022, p. 5).

- **What do we mean by digitization?**

In this article, we use the term **" digitization "** to refer to a complete reimagining of tax processes using digital means, as opposed to simplified technology that merely converts traditional records and forms into digital formats.

We are witnessing a remarkable and rapid evolution in the field of digital technology and innovation. From a global perspective, the most important technologies today include artificial intelligence, Internet of Things (IoT), 5G technology, big data processing and analytics, cloud computing, and blockchain technology(ÚPVII, 2019, p. 11), New technological trends, including artificial intelligence, machine learning, the Internet of Things, and cloud computing, pose a major challenge for effective reform of tax administration services (Güneş, 2019, p. 2)

The rapid evolution of digital technologies brings opportunities for new ways to achieve this goal. Digitalisation offers prospects to revolutionise the way that a tax administration communicates with taxpayers and processes information. In turn this can facilitate new operating models that can make tax systems more accessible, efficient and seamless for both taxpayer and administration (OECD, 2021, p. 17). Digitalization of tax administration refers to a comprehensive system for effectively collecting and managing abundant and complex data to leverage them for better taxation, while protecting taxpayers from abuse. It reduces operating costs by helping taxpayers save time and money associated with compliance and enabling tax authorities to collect revenue and detect fraud at minimal administrative cost (Jae-jin et al, 2022).

It's crucial to understand that the process of digitizing a tax administration isn't a straightforward path, where predefined steps are followed in a specific sequence to achieve a predetermined outcome.

Instead, the journey towards digitalization for a tax administration varies based on its initial circumstances and specific priorities. Additionally, it's important to acknowledge that digitalization isn't a universal remedy capable of solving all the problems faced by administrations (OECD, 2021, p. 17).

2.4 Managing Risk Throughout the Digital Transformation Process

In the process of digitizing tax administration, thorough planning, a well-defined vision, and efficient execution are crucial elements.

2.4.1 Identified Risks: To date, the following issues have been identified in transformations of tax administration (ADB, 2022, p. 22):

- **Lack of overall digital strategy**: Transformation initiatives are sometimes implemented piecemeal where a lack of overall strategy results in systems that are not interconnected to each other, low user adoption rates, insufficient data to support data analytics;
- **Workforce engagement:** Successful transformation initiatives have to be implemented with workforce, operating model, capability, and innovative and sustainable design. These are all important building blocks when developing a digital strategy;
- **E-filing adoption rate and data collection mechanism**: The e-filing adoption rate impacts the amount of digital data collected by tax authorities. In Asia and the Pacific, some jurisdictions are facing a relatively low e-filing adoption rate. The availability of data is often one of the dependencies for other transformation initiatives, for example, data analytics and process automation;
- **Data exchange:** A common way to extend the digital data collection is conducting data exchanges with other monitoring bodies, for example, company house and stock exchanges. Hurdles faced by tax authorities include data secrecy and data protection regulations. Ideally, the legal framework should support a balance between the interests of taxpayers and those of tax authorities;
- **Change management and enabling processes:** Without a proper change management process, digital transformation is unlikely to have a full internal support. Hence, the system implemented may not be fully used and

adopted by the practitioners. Thus, without a change in the processes, the systems are not used in a way it has been designed. In the end, the impact of automation achieved is less than exp. (ADB, 2022, p. 22)

3. Implementing Digitalization Strategies: International Experiences

Tax authorities globally are undergoing swift digital transformations. The enhanced functionalities of contemporary IT in extracting, processing, and handling data are prompting tax administrators to embrace novel methods to streamline taxation, rendering it more efficient, impactful, and transparent (Dhaliwa et at , 2023, p. 55)**.**

3.1 Case study of Brazil

In order to address significant levels of unreported economic activity and tax evasion, Brazilian authorities have introduced a universal mandatory electronic invoicing and reporting system, utilizing the Nota Fiscal eletrônica (NF-e). Under this system, an NF-e form is required for every taxable transaction and must be promptly submitted to the tax authority for validation in real-time. Additionally, shipments in transit must be accompanied by documentation confirming completion of this electronic reporting process (ICAEW, 2022, p. 7).

The administration of federal taxes in Brazil falls under the responsibility of the Receita Federal do Brasil (RFB), although there are also taxes levied at the state and municipal levels. Brazil's tax system is recognized as one of the most intricate globally, with over 60 different types of taxes collected and thousands of regulations in place. According to the World Bank and PwC's Paying Taxes 2020 report, Brazil is ranked as the most challenging country in terms of tax compliance. Despite various reforms and enhancements, there has been a notable reduction in the time required to fulfill tax obligations in Brazil, with the report estimating a decrease of approximately 1,100 person-hours per year from 2004 to 2020. However, the average time needed for a medium-sized company to fulfill its tax obligations still stands at around 1,500 person-hours per year (ICAEW,

2022, p. 17).

PROFISCO played a pivotal role in Brazil's digital transformation by facilitating the automation of administrative regulations, which included the electronic execution of all tax dispute procedures. In addition to e-invoicing, PROFISCO enabled companies to digitize their accounting records. Consequently, the Brazilian government now has the capability to electronically access a company's records and verify that the taxes paid align with the invoicing throughout the tax period. The adoption of PROFISCO has led to streamlined administrative processes, increased tax collection, and reduced tax compliance costs for both businesses and the government (Dhaliwa et at , 2023, p. 67).

- DIGITALISATION

In a bid to combat corruption, expand tax coverage, and enhance the country's investment appeal, Brazilian authorities have significantly digitized their tax infrastructure. Firms must adhere to a standardized chart of accounts for their financial records and provide detailed transaction-level data on their accounting and taxable transactions. This comprehensive data aids authorities in their compliance efforts, leveraging data analytics for informed decision-making (ICAEW, 2022, p. 17)**.**

Another notable component of the Brazilian system is the Nota Fiscal eletrônica, an electronic invoicing system introduced gradually by economic sector starting in 2009. This mandates that all B2B and a significant portion of business-to-consumer (B2C) transactions utilize one of several standardized electronic invoice formats, which are submitted through a government portal. This ensures immediate visibility of transactions to the Receita Federal do Brasil (RFB), which subjects them to an automated approval process before being transmitted to the buyer (ICAEW, 2022, p. 17).

One significant initiative aimed at detecting unreported sales for VAT purposes in certain Brazilian states involves implementing a minor VAT rebate. This rebate is issued to customers when their purchases are reflected in a VAT return. By offering this incentive, individuals are incentivized to report to the tax authority if their purchase goes unrecorded, effectively

mobilizing a group of informal tax inspectors (ICAEW, 2022, p. 17).

3.2 Kenya Case Study

Kenya has experienced significant advancements in tax administration following the implementation of the M-PESA platform by Safaricom. Prior to its introduction, the country was well-prepared for the adoption of modern technology, as a large portion of the population aged 15 and above had access to mobile phones and other mobile devices. Consequently, many individuals were already familiar with mobile technology, including sending text messages and making phone calls. This familiarity facilitated a seamless transition for much of the population when the M-PESA platform was introduced, as text messaging was a requirement for fund transfers (Dhaliwa et at , 2023, p. 64).

Prior to the creation of the M-PESA platform, there was a significant focus on comprehending the needs and preferences of the Kenyan population, rather than solely promoting the platform. Safaricom recognized the platform's primary advantage as the convenience it offered in enabling individuals to transfer money via mobile devices, thereby reducing the necessity to carry physical cash (Dhaliwa et at , 2023, p. 64).

In October 2005, Safaricom initiated an M-PESA pilot program in Kenya, which involved opening multiple stores and engaging over 500 participants across three domestic locations. The primary objective was to establish trust between agents and customers, particularly concerning the withdrawal of funds, as instructions were transmitted via text message (Dhaliwa et at , 2023, p. 64).

During the initial stages of the pilot program for M-PESA, training emerged as a significant challenge for Safaricom, as agents needed to comprehend various aspects of the platform to assist customers with inquiries and technical issues. To address this, extensive resources were allocated weekly, coupled with ongoing training on platform operations, to ensure agents maintained a thorough understanding of the system and provided satisfactory service to customers. Consequently, trust between customers and agents significantly improved, resulting in millions of Kenyan shillings being transferred through the platform. This success

prompted Vodafone Group and Safaricom to expedite the platform's launch (Dhaliwa et at , 2023, p. 65).

- DIGITALISATION

In the past two decades, Kenya has transitioned from a highly manual and paper-dependent tax system, involving frequent visits to physical tax offices, to a progressively digitized one. The previous system was inefficient and lacked proper tracking of filing activities. Compliance enforcement mainly relied on phone calls, resulting in low levels of compliance, particularly among smaller businesses (ICAEW, 2022, p. 21).

The digitalisation process started slowly, with the KRA asking tax inspectors to use their own devices to complete their work, but it has since grown and become more formalised, with a portal called iTax launching in 2014. Now much of tax administration and especially audits have become electronic and data focused. As well as increasing oversight and compliance, this has also eased filing for taxpayers and the volume of paperwork needed has decreased dramatically (ICAEW, 2022, p. 21).

There is usually no need for employed individuals to interact with the system as it is covered by PAYE, but the portal does allow employees to check that their employer is filing their taxes correctly. Digitalisation has also increased business confidence in areas such as imports, where previously rules around duties were unclear and were applied somewhat arbitrarily, and two identical consignments could be taxed differently depending on the border agent’s judgement. (ICAEW, 2022, p. 22).

The KRA has also integrated M-Pesa into its systems, accepting payments through the service, which automatically generates proofs of payment. M-Pesa and its peers have driven a rapid formalisation of the Kenyan economy, with entrepreneurs and market traders alike now able to easily access payments processing systems as well as short-term credit. The increased visibility of commerce has helped the authority to track and tax these activities (ICAEW, 2022, p. 22).

Kenya prides itself on being more digitally advanced than many of its African peers, and there has been encouraging focus on modernisation from the government. The country has both learned from its neighbours and

provided an example for them, and competition in the region has helped to drive developments in digital administration. Plans are in place to require electronic invoicing from mid-2022. (ICAEW, 2022, p. 22).

3.3 Russia case study

The OECD (2020) suggests that as the global economy becomes more digital, there's a need for updated tools to aid the tax system. The Federal Tax Service of Russia plans to integrate several cutting-edge technologies, such as Digital Identity (DI), Blockchain, Cloud computing, Big Data analytics, Artificial Intelligence (AI), Robotic Process Automation (RPA), and the Internet of Things (IoT), to adapt to these change, Unusually for a developed nation, the Russian economy is dominated by natural resources, which make up around 60% of GDP and over a third of government revenues. The tax system is relatively simple, with a flat income tax rate, having started from a blank slate after the end of the Soviet Union (ICAEW, 2022, p. 26).

Currently, the Russian Federation is prioritizing digital identity initiatives for the upcoming years, focusing on leveraging cryptocurrency and other crypto-related aspects to bolster system authentication security. This entails refining legal frameworks, enhancing electronic signatures, and upgrading information technology (IT) systems. These efforts aim to foster trust between taxpayers and tax authorities, thereby promoting voluntary compliance with taxation regulations (Dhaliwa et at , 2023, p. 63). As of February 2022, the Federal Tax Service of Russia has granted certain taxpayers the ability to e-file directly to tax authorities, providing them with exclusive software not yet available to the public. With the recent launch of its e-filing system, Russia is well positioned to roll out a digital identity program, leveraging artificial intelligence (AI) and the Internet of Things (IoT) (Dhaliwa et at , 2023, p. 63).

- DIGITALISATION

Since assuming leadership in 2010, Mishustin has led the Federal Tax Service (FTS) in an ambitious effort to significantly broaden its data collection scope. This expansion involves electronic invoices for business-to-business (B2B) transactions and online cash registers for retail, aiming to

capture nearly all transactions within Russia, especially those related to Value Added Tax (VAT), in real-time. Through this system, the FTS can automatically detect any discrepancies in input and output VAT, down to the smallest amounts, such as one rouble. According to FTS statistics, this initiative has effectively reduced the VAT tax gap from 20% to less than 1% (ICAEW, 2022, p. 26).

In recent years, the Federal Tax Service (FTS) has initiated a new direct access tax monitoring program, requesting certain major corporations to grant real-time access to their accounting systems for inspection. Although the program presently encompasses approximately 200 exceptionally large companies, there are plans to expand its coverage to other sizable enterprises in the near future. This project is structured on the COSO internal control framework, wherein entities with robust control frameworks receive less rigorous audits (ICAEW, 2022, p. 27). This approach of trialling new approaches before full implementation has been the trend in Russia, with previous rollouts being tested in one geographic region before expanding elsewhere. The trialling process helps to identify any difficulties and provides an opportunity to fix them before they would impact too many taxpayers. (ICAEW, 2022, p. 27).

3.4 UK case study

The UK is a founding member of the Digital Nations group, a network of the leading digital governments. The group began in 2014 with five founding members, including fellow case study countries Estonia and New Zealand, and has since grown to 10. As such, the UK government has focused on modernising its administration and increasing (ICAEW, 2022, p. 27).

the efficiency of its services. Taxation in the UK, characteristic of a sizable and advanced economy, falls under the jurisdiction of Her Majesty's Revenue and Customs (HMRC). The majority of citizens are not required to submit annual tax returns, as real-time payroll data and pay-as-you-earn deductions cater to the requirements of most employed individuals. Those with more intricate tax circumstances typically file on an annual basis Regarding companies, VAT filings are typically quarterly or monthly, while

corporation tax filings are typically done annually (ICAEW, 2022, p. 28).

- DIGITALISATION

The UK government has offered online filing for all taxes for many years, and uptake of these options has been high – over 90% in most cases, according to HMRC. However, since 2015, HMRC has been carrying out a second-wave digitalization programme called Making Tax Digital (MTD). This requires taxpayers to keep digital records and submit information using API-enabled commercial software, rather than manually completin online tax returns (ICAEW, 2022, p. 28).

MTD aims to streamline tax payments by providing automated, high-quality data feeds and consolidating all tax-related communications into a single online account. HMRC also aims to enhance its access to real-time tax information, enabling targeted compliance efforts and economic monitoring. This initiative is expected to contribute to narrowing the tax gap, which was estimated at £31 billion in 2018-19. Additionally, the project seeks to promote broader digitalization of the economy by mandating electronic record-keeping, fostering a robust market for third-party software services, and financing the upgrade of legacy backend systems and improving IT system resilience (ICAEW, 2022, p. 28).

HMRC currently utilizes its stored data to automatically populate individual income tax returns, incorporating real-time payroll information submitted by employers. There are intentions to broaden this practice to encompass additional areas gradually. The real-time information system has also enabled HMRC to refine collections to mitigate instances of over- and underpayments, albeit not achieving the extent initially envisioned (ICAEW, 2022, p. 28).

The COVID-19 pandemic has hastened HMRC's uptake of cloud storage. Similar to other tax authorities, HMRC was tasked with swiftly deploying emergency support measures and disbursing loans and payments. The agility conferred by the agency's ongoing digital transformation facilitated the rapid implementation of these schemes. Moreover, these systems provided some resilience against fraudulent claims, leveraging information gathered by the broader tax system. However, the targeting and

auditing processes were not flawless, as outlined in the 'Impact of the COVID-19 pandemic' section (ICAEW, 2022, p. 28).

4**. Challenges and opportunities for digitizing tax administrations** (NTO, 2023):

The digitalization of tax administrations presents various advantages and challenges. On the positive side, digital transformation can streamline tax procedures, enhance compliance, improve data management and analysis, and promote collaboration among tax authorities and other governmental entities. These benefits collectively enhance the efficiency, transparency, and fairness of the systems. Transparency, facilitated by the digitization of taxpayer information, could further bolster taxpayers' confidence, foster the state-citizen relationship, and contribute to effective domestic revenue mobilization (DRM). Additionally, technology enables tax authorities to boost compliance, mitigate tax evasion, and reduce administrative and enforcement costs. Implementing electronic filing systems with automated tax calculations, online platforms for tax payments, and digital identity frameworks can substantially alleviate compliance burdens and enhance accuracy (NTO, 2023).

The challenges associated with the digital transformation journey of nations are intertwined with the overall level of digital advancement within each country. While nations in the early stages of digitalization grapple with establishing the necessary infrastructure, those at an advanced stage encounter issues related to data security, privacy, and confidentiality. These challenges involve addressing ethical and legal considerations, ensuring fair access to digital services and resources, and providing workforce training to adapt to the digital era. Therefore, each tax administration must devise a tailored solution that addresses its specific challenges. Successful and sustainable implementation of a digitalization strategy necessitates tax administrations to be proactive and responsive to demands (NTO, 2023).

5. CONCLUSION

Most tax administrations have embraced the concept of adopting a "Future Tax Administration" approach based on the flow of big data, continuous access to taxpayer data and transactions, and the use of

advanced technology to make all functions faster, more efficient, and effective.

Through this research paper, it is possible to highlight the following key findings:

- Digital technology in tax administration not only provides lower transaction costs but also enables innovation in tax policies;
- Tax administration processes have evolved from manual work to digital management, progressing through three main stages: Tax Administration 1.0, Tax Administration 2.0, and Tax Administration 3.0;
- Brazil faces significant challenges in its endeavor to digitize the tax system, primarily stemming from the sizable informal and untaxed economy, along with the inherent complexity of the tax structure. Despite extensive initiatives aimed at reducing the considerable tax gap, these efforts have resulted in increased complexity regarding taxpayer reporting and payment procedures. While the time spent on tax compliance in Brazil has notably decreased with the advancement of digitalization and modernization, there remains a considerable distance to cover;
- Kenya has transitioned from a predominantly paper-based system to a largely digitalized one remarkably quickly. The Kenya Revenue Authority (KRA) has effectively utilized the influence of M-Pesa to expand its outreach and efficiency in revenue collection. This shift has resulted in a significant decrease in paperwork. Additionally, Kenya has capitalized on both learning from and competing with neighboring countries and counterparts, contributing to its progress in this area;
- Russia's resource-rich economy struggles with digitalization, yet the Federal Tax Service has made notable progress in modernizing tax administration, notably reducing the VAT tax gap. However, taxpayers face significant costs to meet new standards without certainty about data usage, raising concerns about the balance between benefits and costs;
- The UK has established itself as a leading example of digitalized tax systems globally, undertaking a comprehensive overhaul of its operations

and implementing an extensive real-time data collection system. This infrastructure facilitates analytical efforts to target tax audits and detect instances of tax fraud and error;

- In order to facilitate the forthcoming digitalization of tax administration, it is essential to prepare for the acquisition of the new skills and knowledge required to navigate automated platforms and technologies;
- While digitalization isn't a cure-all for every challenge encountered by tax administrations, it can certainly enhance their ability to fulfill their primary objectives with greater effectiveness and efficiency.

6. Bibliography List :

- Güneş, Çetin Gerger (2019), Tax Services and Tax Service Providers' Changing Role inthe IoT and AmI Environment:Principles, Technologies, and Applications. In Guide toAmbient Intelligence in the IoT Environment. Springer International Publishing.
- Dhaliwal, S.D, Dua S, Keeley H, Sehar A, Bryn H. (2023), Digitalization Of Tax Administration: A Review Of The Organization For Economic Co-operation And Development (OECD) Guidelines, Accounting & Taxation, Vol. 15, No. 1.
- Rai, R. K . (2020), Impact of Digitalization on Tax Administration Efficiency, IJARASEM, Volume 7, Issue 6, ISSN: 2395-7852.
- OECD (2021), Supporting the Digitalisation of Developing Country Tax Administrations, Forum on Tax Administration.
- Jae-jin K , Hyoeun K, Sewon K, Sehar A, Bryn H. (2022),A Roadmap for Digitalization of Tax Systems Lessons from Korea, Inter-American Development Bank, Felipe Herrera Library.
- ICAEW Edition(2022), Thought leadership, Digitalisation of Tax International Perspevtives.
- Nose, M . and Mengistu, A. (2023), Exploring the Adoption of Selected Digital Technologies in Tax Administration: A Cross-Country Perspective, ISBN/ISSN: 9798400258183/2957-4390.
- ÚPVII (2019). Stratégia digitálnej transformácie Slovenska 2030, https://mirri.gov.sk/wp-content/uploads/2019/06/Strategia-digitalnej-transformacie-Slovenska-2030.pdf.

- NTO. (2023),united For Better Tax Administrations, The Digital Transformation of Tax Administrations: https://www.nto.tax/news/digital-transformation-tax-administrations-0, (consulted on 05/01/2024).
- ADB. (2022), Launching a Digital Tax Administration Transformation: What You Need to Know, Asian Development Bank

The role of Islamic financial technology in supporting and developing the work of Islamic financial institutions

Tiouane Hamza, Laboratory of Economics and Management, University of Telidji Amar Laghouat (Algeria), h.tiouane@lagh-univ.dz

Received: 02/07/2024 *Accepted: 18/09/2024* *Published:30 /09/2024*

Abstract:

The study aims to shed light on financial technology (FinTech) and its role in supporting Islamic financial institutions. The descriptive method was adopted to understand the theoretical literature on the two variables, along with the analytical method to explore developments in the services provided by FinTech to Islamic financial institutions. The study concluded that FinTech significantly and prominently contributes to enhancing the performance growth of Islamic financial institutions. This is achieved through the advanced legitimate digital financial services offered by FinTech companies, which have improved the quality of financial services provided by these institutions, reduced their cost burdens, and supported their competitiveness in the market.

Keywords: Islamic financial institutions; Financial technology (FinTech); Islamic financial services.

Jel Classification Codes: G20 , O32, O43

1. INTRODUCTION

In the current century, the global economy has entered a new phase characterized by numerous changes that have fundamentally impacted many economic concepts. Opinions have varied regarding the emergence of new concepts or the reformation of existing ones. Technology, in general, has significantly contributed to this rapid change, especially in the industrial sector (both in goods and services industries). Today, technology has permeated companies of all kinds, creating competition centered around who can acquire, control, and utilize it to their advantage first. This is due to the various benefits technology offers, particularly in terms of quality, cost, time, and, more importantly, sustainability.

Technology has infiltrated every field, dominating the minutiae of industrial, production, and service chains, among others, to the extent that this phenomenon has become known as the technological revolution. Like all other institutions, Islamic financial institutions have hurried to embrace this revolution in search of its benefits and to face this challenge, striving not to fall behind. Lagging in this domain could have severe repercussions on previous achievements and even on the institution's very existence. Therefore, it is imperative for Islamic financial institutions to adopt technology in the financial sector to achieve institutional, economic, and social goals and ensure their sustainability amidst intensifying competition.

Financial technology has significantly contributed to providing various services and techniques that have positively impacted the quality of financial services and products. It has also reduced the time required to benefit from these services and lowered the costs borne by financial institutions, thereby supporting financial inclusion from which all segments of society have benefited.

From the above, we pose the central question to further understand the subject of the study:

- What Has Financial Technology Contributed to Supporting the Role of Islamic Financial Institutions?

To answer the main question, we have divided the research into three main axes:

First Axis:Conceptual Framework on Islamic Financial Institutions and Financial Technology

Second Axis: The Relationship between Financial Technology and Islamic Financial Institutions

Third Axis:The Reality of Financial Technology Support for Islamic Financial Institutions

1.1 **Objectives of the Study :** The research objectives can be outlined through the following points:

- To understand the theoretical aspect of Islamic financial institutions and their goals;
- To comprehend the concept of financial technology, its most important characteristics, and its fields;
- To determine the relationship between financial technology and Islamic financial institutions;
- To recognize real-world models of Islamic financial technology applications and their support for Islamic financial institutions.

1.2 **Significance of the Study :** The study holds significant importance in understanding the concepts of financial technology and what it can offer to Islamic financial institutions in terms of services that align with ethical and Sharia-compliant principles. These contributions can support and develop their services, enabling them to keep pace with the ongoing technological revolution, which traditional financial institutions have pioneered in adopting and supporting. This imposes a necessity on Islamic financial institutions to follow suit to maintain their market share and enhance their competitiveness.

1.3 **Methodology of the Study :** The descriptive-analytical method was employed as it is the most suitable approach for presenting the literary aspect of the study variables, as well as the practical aspect related to inferential data and its economic implications.

1.4 **Theoretical Framework and Previous Studies :** A study conducted by Kabir Hassan et al. (2022) entitled"Financial Technology and Islamic

Financial Institutions"concluded with three main findings: Financial technology has become a powerful tool for achieving sustainable results for financial institutions by reducing the cost of financial services, providing convenience to customers, and addressing the sudden growth of financial technology companies which has disrupted financial markets, creating a gap between the supply and demand for financial services, and a gap between the leading companies and countries in financial technology and those lagging behind. Despite the constraints in market structure, regulation, and compliance with Islamic law, the growth rate of Islamic financial technology is increasing rapidly. It is expected that the collaborative effort by regulators and participants will establish frameworks to control the spread of financial technology companies, which could potentially threaten the stability of the Islamic finance system.

Another study carried out by Abdul Karim Alawi and Mohamed Tawfiq Meziane (2022) and titled "Islamic Financial Technology and its Role in Enhancing the Growth of Islamic Finance"aimed to highlight the role of Islamic financial technology in enhancing and improving the quality of Islamic finance. It concluded that the Islamic financial industry is continuously growing, and the growth rate can be increased by regulatory bodies in Islamic countries developing the ecosystem for Islamic financial institutions and aligning it with the advancements of the fourth industrial revolution using Islamic financial technology tools.

2. Conceptual Framework on Islamic Financial Institutions and Financial Technology

The Islamic financial system comprises a variety of institutions, including banks, investment funds, insurance institutions, and other investment entities such as zakat and waqf funds, leasing institutions, and others. These institutions operate under laws and regulations that align with Sharia objectives and adhere to Islamic principles in their operations and goal achievements.

2.1 Overview of Key Islamic Financial Institutions

Islamic financial institutions are a group of institutions committed to providing products, services, and instruments that comply with Sharia law.

They ensure that the contracts they enter into are free from Sharia violations that could invalidate them. These institutions aim to achieve economic, social, and developmental goals without contravening Sharia principles.

2.1.1 Islamic Bank : "An Islamic bank is a financial institution that provides banking and financial services, engages in financing and investment activities in various fields based on the rules and principles of Islam. Its goal is to instill Islamic values, ideals, and ethics in transactions, and to contribute to social and economic development by utilizing funds to help achieve a decent and honorable life for the Islamic community" (Qadri et al., 2014, pp. 26-27)

2.1. 2 Islamic Investment Fund: An Islamic investment fund is one whose manager adheres to Islamic principles regarding assets, liabilities, and operations, such as avoiding prohibited interest-based transactions. These regulations are outlined in the prospectus that guides investors in choosing the fund and in the terms and conditions signed by the parties at subscription (Kantakji, 2010, p. 462)

2.1. 3 Takaful Insurance Institution : A Takaful insurance institution is a company founded by shareholders to conduct insurance and investment activities according to Islamic principles. Its main activities include insuring whatever is stipulated in the insurance documents for the benefit of participants (policyholders) and investing any surplus funds from participants (surplus insurance funds) with a profit share or for a fee (Atallah, 2014, p. 64).

2.1. 4 Zakat Institution : A Zakat institution is defined as "an entity with social and economic significance that operates according to Islamic principles and has its own laws and regulations to govern its activities and achieve its objectives. It collects zakat and other charitable donations and distributes them according to Sharia law" (Allam, 2022, p. 44).

2.2 Definition of Financial Technology

The Financial Stability Board defines financial technology (Finance Technology) as "a financial innovation relying on technology that enables the creation of new and innovative business models, applications, processes, or products, which have a clear impact on financial markets, financial

institutions, and the way financial services are provided" (Munee et al., 2022, p. 4)

The Digital Research Institute in Dublin, the capital of Poland, defines financial technology as "all new technological inventions and innovations related to the financial sector, including digital programs used in banks' financial operations such as customer transactions, financial services like money transfers and currency exchanges, interest and profit rate calculations, expected profit forecasting for investments, and other banking operations" (Mahmoud, 2024).

The differences in financial systems inevitably lead to differences in terminology and their meanings. In addition to financial technology related to traditional financial systems, there exists what is known as Islamic financial technology within the Islamic financial system. So, what is the definition of Islamic financial technology?

Islamic financial technology is defined as a combination of technology and Islamic finance. The digital distribution of Sharia-compliant financial products and services is carried out through innovative digital channels known as inclusive channels. It employs revolutionary technologies such as Artificial Intelligence (AI), Blockchain, Big Data, comprehensive cloud computing, and Internet of Things (IoT) devices to deliver Islamic financial services in a more advanced and transparent manner. Its activities involve disseminating new technology-based business models to enhance economic, environmental, financial, and social goals (Hassnian et al, 2019, p. 30).

Thus, financial technology is the integration of technology and finance to facilitate processes and transactions related to financial institutions. It contributes to the innovation and creation of financial tools that are high in quality, efficient in performance, cost-effective, and time-saving, which ultimately reflects positively on customer satisfaction with these institutions.

2.4 Characteristics of Financial Technology

The key characteristics of financial technology can be summarized as follows: (Dwi Tatak, 2021, p. 153):

- **Utilization of Information Technology:** Financial technology employs IT to deliver financial solutions in the form of services, prioritizing compliance with governance principles and risk management.
- **Speed and Efficiency:** It enables quick access to and utilization of financial services provided by financial institutions, making payment processes easier and without additional costs.
- **Investment Facility:** Fintech platforms offer opportunities for individuals and institutions to benefit from investment financial services, such as investing in securities and other financial assets.
- **Better Financial Management:** Fintech provides asset and wealth management services through advisory and regulatory electronic platforms.
- **Economic Growth Support:** By supporting small and medium-sized enterprises (SMEs) and micro-enterprises, fintech promotes national financial inclusion, encouraging all segments of society to use financial services and contribute to economic activities.
- **Simplicity and Ease of Use:** Fintech products are characterized by their simplicity, ease of use, and high convenience. They often operate on models that allow users to engage without needing prior authorization (Zaikh & Younesi, 2022, p. 750).

3. The Relationship Between Financial Technology and Islamic Financial Institutions

Digitization is one of the most significant features of the financial system due to its extreme sensitivity and importance in global and local economies. Hence, the focus on adopting digitization and developing digital technologies and strategies plays a crucial role in supporting financial institutions in line with contemporary requirements and market needs.

3.1 The Role of Financial Technology in Supporting Islamic Financial Institutions

Financial technology provides a range of services that meet the needs of Islamic financial institutions and support the development of their financial technologies. Among the most important areas and services that

financial technology offers, which align with Islamic principles, are: (Tallem, 2022, pp. 255-256)

Payments and Transfers : Payment operations are among the most prominent and widely used by consumers. Therefore, technologies related to these operations are highly advanced due to the ease of applying financial technology to them. Financial technology develops payment systems by facilitating and speeding up operations, ensuring security for all parties involved, and utilizing simple means like mobile phones.

Finance Sector : Financial technology develops modern financing systems that keep pace with advancements in the field. One of the most significant Shariah-compliant financing systems is crowdfunding, which is one of the prominent lawful financings. Crowdfunding relies on collecting small savings from a large number of individuals to fund large-scale projects. Dedicated internet-connected platforms act as intermediaries, connecting those with surplus funds to those in need.

Assets and Wealth Management Sector : Fintech focuses on providing financial management services as advisory services to individuals regarding their financial dealings and preferences (investment, consumption, saving, etc.). This is done through specialized digital platforms that gather data and information about customer preferences, and design a tailored strategy using appropriate financial products and services (Guendouz, 2019, p. 77).

Insurance Sector : Today, there is what is known as insurance technology (InsurTech), which aims to use artificial intelligence and big data to simplify and enhance the efficiency of the insurance industry. It helps insurance companies build more accurate risk categories, allowing for fairer and more competitive pricing of insurance products, creating on-demand insurance for minor events, and adopting the peer-to-peer (P2P) model for specialized collective coverage and incentivizing positive choices through group discounts (Guendouz, 2019, p. 64).

Regulatory Technology (RegTech) : RegTech is a technology that aids the financial services industry in managing regulatory processes, including regulatory monitoring, reporting, and compliance (Guendouz, 2019, p. 73). As risks surrounding Islamic financial institutions increase (e.g., default

risk, money laundering risk, privacy protection, third-party risk), regulatory costs to address these issues also increase. Financial technology has helped to implement many compliance rules through several systems, including Know Your Customer (KYC) to verify customers' identities in financial institutions to prevent fraud, and Anti-Money Laundering (AML) systems to reduce illicitly obtained proceeds. It is also used for digital identity management, risk data collection, and regulatory gap analysis, among others (Tallem, 2022, p. 262).

Blockchain : Blockchain technology is similar to a large database and information record that logs transaction movements by a network of computers. These database copies are continuously and automatically updated. All participants share the same database, which is immutable and secure from tampering (Bani Amer & Tahseen, 2019, p. 2). This technology has contributed to the emergence of many financial technologies, such as smart contracts, cryptocurrencies, and distributed ledger technology, among others (Guendouz, 2019, p. 64). It has enabled institutions and individuals to conduct more transparent transactions and execute deals with minimal fraud, along with efficient and speedy clearing and settlements, thus reducing operational risks. It allows banks to process payments faster and more accurately while reducing costs (Bani Amer & Tahseen, 2019, pp. 8-9). If used justly, this technology can revolutionize the services provided by Islamic banks by supporting transparency and protection, increasing customer trust in various bank transactions backed by technology, and benefiting from significantly lower service costs, saving the bank substantial expenses (Amrouch & Shenaite, 2023, p. 106).

Open Banking : The concept of open banking involves allowing banks to grant third parties, typically fintech companies (startups), the ability to build innovative applications and services for consumers using bank data. These applications are called Application Programming Interfaces (APIs). APIs are codes that allow different financial programs to communicate with each other, creating a connected network of financial institutions and application providers. This enables the development of new applications

that allow customers to control their banking data and make financial decisions using mobile phones and other devices (Guendouz, 2019, p. 80).

3.2 Benefits Offered by Fintech to Islamic Financial Institutions

Financial technology provides several advantages to Islamic financial institutions, both in terms of services and products, as well as in enhancing their role and competitiveness in the market. The following are the most important of these benefits: (Amrouch & Shenaite, 2023, pp. 110-112).

Speed of Execution : One of the distinguishing features of fintech is its reliance on automation in delivering services and innovating new financial tools, especially with the introduction of artificial intelligence (AI). This has significantly accelerated service delivery times and shortened the turnaround time for utilizing services in a very short period.

Quality of Innovative Services and Products : Financial technology supports innovation and development in the field of financial services and products by striving to offer the best possible services and products that meet the needs and desires of customers and investors. This ensures that these innovations are of high quality.

Enhancing Competitiveness : The use of financial technology in innovating new financial tools or providing services contributes to increasing diversification, which supports the competitiveness of Islamic financial institutions in the market. It attracts more customers seeking diversified investment channels, thereby expanding their market share, which reflects in increased profits for these institutions.

Cost Reduction : For consumers, financial technology eliminates the need for travel, paper files, or intermediaries. Similarly, for Islamic financial institutions, financial technology has significantly reduced the costs of their services and products. Accenture estimated that the global financial industry could save up to $10 billion by using blockchain technology for storing and processing clearing and settlement operations. According to Banco Santander, Spain's largest bank, implementing blockchain technology could save the financial industry about $20 billion annually (Bani Amer & Tahseen, 2019, p. 9).

Creation of Large Databases : Financial technology contributes to storing the maximum amount of information about customers, investors, competitors, transactions, products, and services. It enables the creation of a massive archive containing everything related to financial institutions and their stakeholders.

Enhancing Financial Inclusion : The growing interest in financial inclusion seeks to enable the use of all financial services for various segments of society (opening bank accounts, savings, payment and transfer services, insurance services, financing services, etc.) through digital Islamic finance. This aims to reach the largest possible segment of society via mobile phones, providing financial products such as crowdfunding and others, which increases awareness of banking and financial institutions.

Supporting Oversight : Through the use of regulatory technology (RegTech), which helps institutions operate in the financial services industry in accordance with financial compliance rules, its techniques and means achieve the required quality and transparency, facilitating oversight. This supports Islamic financial institutions' compliance with Shariah regulatory rules and transparency, thereby reducing potential risks associated with transactions and clients by avoiding errors during execution, identity theft, and other risks (Guendouz, 2019, p. 73).

4. Realities of Fintech Support for Islamic Financial Institution

The technological revolution, particularly in financial and service sectors, has significantly contributed to the emergence of numerous startup and technology companies that provide precise, rapid, and nearly risk-free services using artificial intelligence technologies and tools. Importantly, these services are characterized by their cost-effectiveness and their ability to meet the needs of Islamic financial institutions.

4.1 Distribution of Islamic Financial Technology Companies by Regions and Sectors

The number of active companies in the field of Islamic financial technology reached 417 in 2023, compared to 240 in 2020 and 100 in 2018. This indicates a notable development and increasing interest in this type of investment. The following table illustrates the distribution of these

companies across countries worldwide, specifying the sectors in which these companies operate.

Table 1. The Distribution of Islamic Financial Technology Companies by Regions and Sectors (Report, 2023-2024, p. 27)

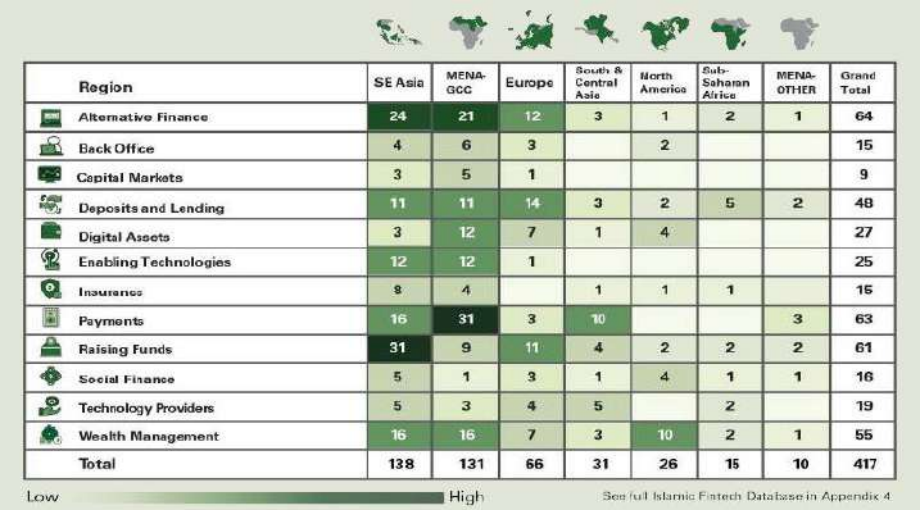

Region	SE Asia	MENA-GCC	Europe	South & Central Asia	North America	Sub-Saharan Africa	MENA-OTHER	Grand Total
Alternative Finance	24	21	12	3	1	2	1	64
Back Office	4	6	3		2			15
Capital Markets	3	5	1					9
Deposits and Lending	11	11	14	3	2	5	2	48
Digital Assets	3	12	7	1	4			27
Enabling Technologies	12	12	1					25
Insurance	8	4		1	1	1		16
Payments	16	31	3	10			3	63
Raising Funds	31	9	11	4	2	2	2	61
Social Finance	5	1	3	1	4	1	1	16
Technology Providers	5	3	4	5		2		19
Wealth Management	16	16	7	3	10	2	1	55
Total	138	131	66	31	26	15	10	417

Low — High

See full Islamic Fintech Database in Appendix 4

Global Islamic Fintech Report, 2023/24, Dinar Standard, p. 27

As presented in table 1, Islamic financial technology companies are widely distributed across East Asia and the Gulf Arab states, where these regions collectively account for the largest share, estimated at 65% of the total companies. This indicates the growing interest of these regions in such companies, prompting some governments in these areas to focus on this type of company in line with global trends, especially given the tremendous technological advancements observed during this period. These advancements raise significant concerns about their future implications across various levels, alongside fears of falling behind in technological advancement and its potential negative repercussions on the state and its institutions.

It is also noteworthy that 70% of these companies are active in providing financial services such as crowdfunding, banking services (financing, deposits), payment services, asset management, similar to companies operating in insurance and capital markets. However, these are relatively few, creating a gap in the financial sectors that could adversely affect these sensitive sectors. Meanwhile, 30% of Islamic financial

technology companies are engaged in technological infrastructure related to information technology, artificial intelligence, robotics, and others.

4.2 The Status of Islamic FinTech Worldwide:

The Islamic FinTech market reached 138 billion dollar between 2022/2023 and is expected to reach 306 billion dollar by 2027, with an annual growth rate estimated at 17.3%. This signifies the rapid growth of this industry and the increasing interest of companies, countries, and Islamic financial institutions in these modern technologies. Six countries have dominated 85% of the total market share, amounting to 116.9 billion dollar (see Fig 1).

Fig. 1. The Status of Islamic FinTech Worldwide

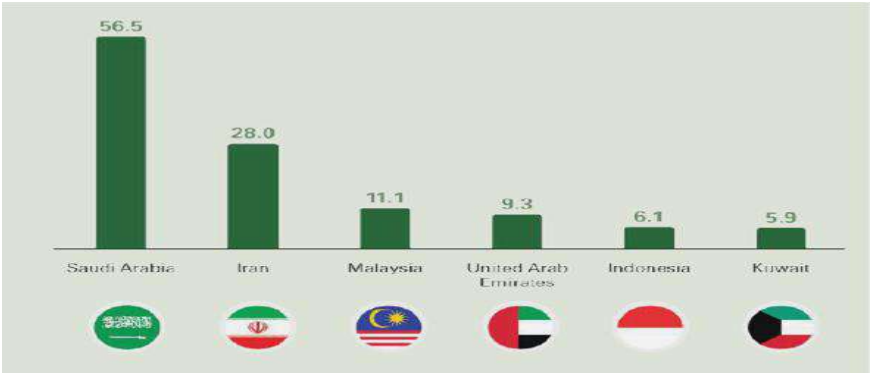

Global Islamic Fintech Report 2023/24, Dinar Standard, p. 9

Saudi Arabia ranks first among the top five Islamic FinTech markets with a value of 56.5 billion dollar, accounting for 41% of Islamic FinTech globally. This figure far exceeds expectations from two years ago, positioning the kingdom as a leader in this field. It reflects Saudi Arabia's growing interest in these technologies and its efforts to keep pace with developments, supporting the sector as part of Vision 2030. The kingdom aims to maintain its leadership by making it a hub for Islamic FinTech, stimulating the local FinTech ecosystem. Iran follows in second place with 28 billion dollar, and Malaysia ranks third with 11.1 billion dollar.

4.3 Real-world experiences of Islamic FinTech companies supporting Islamic financial institutions

The partnership between Islamic FinTech companies and Islamic financial institutions can greatly benefit the latter in terms of advanced

services that FinTech companies can offer, tailored to the nature of these institutions. They enable Islamic financial institutions to introduce their services or innovate new products and services using financial technologies. These technologies can include developing applications usable via mobile phones or computers, facilitating payments and e-commerce, establishing large databases, and utilizing artificial intelligence to understand customer needs and satisfaction levels. All of these contribute to enhancing the performance of Islamic financial institutions, improving service quality, reducing associated costs of traditional services, and thereby supporting their competitiveness and keeping pace with developments in this field.

- **Islamic Robo-Advisor Platform (Wahed Invest)**

It is the world's first global automated Islamic investment platform, a financial advisory firm founded by Junaid Wahedna in 2015, headquartered in New York with several branches worldwide. This robo-advisor platform has the capability to analyze thousands of Sharia-compliant (Halal) securities across global financial markets, characterized by high growth potential. Its primary aim is to provide easy access to Sharia-compliant asset management for Muslims and non-Muslims interested in ethical investment worldwide. According to its website, it offers an initial investment amount of less than 500$ USD. The platform is regulated by the Abu Dhabi Global Market (ADGM) as an Islamic financial company, authorized by the Financial Services Regulatory Authority for Sharia-compliant asset management and incubation. Its board of directors includes a group of specialized scholars known in the field (Hassnian& al, 2019, p 44).

Fig. 2. The Development of the Islamic Robo-Advisor Platform (Wahed Invest)

Investors in Islamic investment funds particularly benefit from the services provided by this platform, contributing to enhancing fund performance and profitability.

- **Nasdaq Dubai Murabaha Platform**

Founded in 2014, Nasdaq Dubai Murabaha Platform operates within the Dubai financial market. It enables Islamic banks, Islamic windows in conventional banks, and Islamic finance companies to provide cash financing to clients efficiently, swiftly, and flexibly. Companies benefit from financing for investment and expansion purposes, while individuals use it for consumer financing such as home and car purchases. The platform ensures completion of the Murabaha process at a fixed rate through trading Sukuk certificates, which are asset-backed. Since its launch, Nasdaq Dubai Murabaha Platform has significantly increased the volume of listed Sukuk, becoming one of the largest centers globally in terms of the value of listed Sukuk. In 2020, the nominal value of listed Sukuk reached 76$ billion, with transaction values amounting to 45.3$ billion in 2019, up from just 8.7$ billion in 2014, indicating the platform's success and its growing user base among companies and individuals.

- **Madfoat Payments Company**

Madfoat is a leading fintech company in Jordan established in 2011. The company aims to build and manage a variety of digital solutions supporting businesses and their clients inside and outside the Kingdom. Madfoat contributes to boosting the economy and adopting electronic payment services within the community. It serves 3.6 million users and over 2,100 partner institutions that pay their bills and transactions through the company. The total value of transactions processed by Madfoat reached $62 billion (Madfoat, 2024).

- **Ethic Platform Crowdfunding**

Ethic Platform Crowdfunding is the first Islamic crowdfunding platform established in 2014 in Singapore, with its headquarters and regional offices in Jakarta (Indonesia), Kuala Lumpur (Malaysia), Dubai, and South Africa.

It is one of the most successful platforms adhering to Islamic principles in providing crowdfunding services, particularly for financing real estate projects (home construction). The platform currently hosts 26,000 investors who invest in real estate projects, primarily in Asia. Within its first 20 months, the platform completed a residential project in Indonesia valued at $2.2 million (Hassnian et al, 2019, p. 36).

- **Blossom Finance Smart Sukuk Platform**

Blossom Finance is an American company founded in 2014 under California's startup program, expanding to Indonesia in 2015 where it now has its headquarters. The company provides Islamic financial services by assisting microfinance institutions in Indonesia to raise funds from investors for small business financing through Smart Sukuk. Smart Sukuk are funds pooled from investors in exchange for Sukuk tokens representing a share of Sukuk investment ownership. Funds are automatically redistributed to token holders via smart contracts on the Ethereum blockchain, eliminating intermediaries. The importance of smart contracts lies in standardizing legal, accounting, and public payment standards and automating them. The platform also supports cryptocurrency pegged to the local currency. The company has launched two types of Initial Offerings: unissued manufacturing Sukuk and speculative Sukuk, the latter of which was issued in 2019 for BMT Bina Ummah Foundation based on profit-loss sharing principles, raising 715 million Indonesian Rupiah. By the end of 2020, the company announced an annual return of 12.94% for investors since issuance. Additionally, 144 small projects were funded (Al-Hourani, 2023, pp. 53-54).

Below is a model (see fig. 3) illustrating how the platform provides services to microfinance institutions.

Fig. 3. Blossom Finance Smart Sukuk Platform Method of Providing Services to Microfinance Institutions

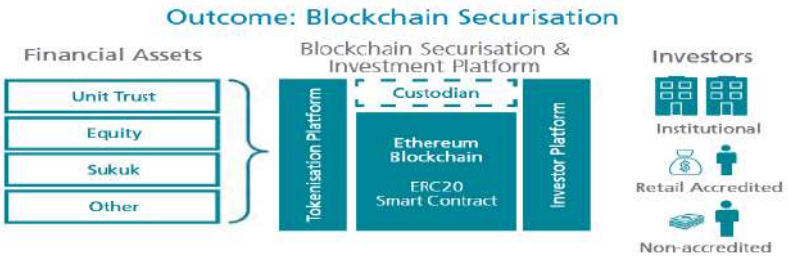

World Bank Group, 2020, p. 59

- **Wethaq Platform**

Wethaq is the first platform supporting the Islamic financial market using legal smart contracts and legal automation. Registered with the Dubai International Financial Centre (DIFC) in 2018, it commenced operations in 2020 in the UAE and expanded to Saudi Arabia in 2021. Wethaq provides technical consultancy services in the European Union and offers securities services including custody. It issues Sukuk Al Ijarah in accordance with Islamic law through automated smart contracts, targeting investors in the Islamic financial market. The platform has developed the R3 Corda protocol in collaboration with a team of 90 international banks, ensuring data privacy, instant payment settlement, regulatory compliance, and clear user identity protection. All transactions on the network are transparently accessible in real-time to support transparency, risk reduction, and quality assurance. Wethaq offers a range of services including Islamic financing advisory, Sharia-compliant transaction services, initial issuance and subscription in global markets, brokerage services for products traded locally and internationally, investment and portfolio management, and management of investment funds (Al-Hourani, 2023, pp. 60-62).

- **Lemonade Insurance Company**

Lemonade Insurance Company, founded in 2016 in New York, provides services across the United States and some European countries, offering home, renters, cooperative, and tenant insurance services. The company has innovated a new insurance business model based on behavioral economics, utilizing artificial intelligence and chatbots to deliver insurance documents and process user requests on computers and mobile devices without intermediaries. This model aligns closely with mutual insurance companies

in terms of social benefit, as underwriting profits can be directed to nonprofit charities of the customer's choice. Insurance premiums are collectively owned by policyholders (insured), who have the right to decide how surplus funds are allocated. Surplus insurance proceeds go to nonprofit charities according to policyholder choices, making Lemonade one of the most successful fintech companies in its sector, with a market value exceeding 2$ billion and more than half a million clients (Guendouz, 2019, pp. 100-101).

5. Study Results (Analysis and Discussion)

Financial technology (fintech) has contributed generally, and particularly to Islamic financial institutions, in supporting them in a manner that suits their distinct nature compared to traditional financial institutions. It has helped achieve a range of objectives, including:

- Supporting Islamic financial institutions by providing high-quality services and diversifying them to meet customer requirements.
- Enhancing trust among clients of Islamic financial institutions through promoting transparency, security in service provision, and ease of access without additional costs.
- Significantly bolstering Islamic banking operations and reducing substantial costs previously borne by Islamic banks in financial service delivery.
- Increasing market share among clients and enhancing competitiveness against traditional financial institutions through various platforms offering services aligned with Islamic principles or ethical services.
- Assisting Islamic financial institutions in keeping pace with technological advancements in financial technology, utilizing them to achieve desired goals with higher quality and lower costs.
- Promoting financial inclusion among Islamic financial institutions by providing digital platforms and applications accessible to all segments of society via mobile phones, computers, or smartwatches.

6. Conclusion

Financial technology represents a digital revolution in the financial sector, witnessing rapid and unprecedented development. There is immense

interest from companies, individuals, and countries in this technology, competing to master and control it to achieve their goals, mitigate challenges, solve problems, and simplify tasks that were previously difficult or required significant time and cost. Despite its numerous benefits, financial technology still carries risks that could potentially undermine everything built, as perceived by many analysts and futurists. Islamic financial institutions were not distant or unaffected by the ongoing developments in financial technology. Like traditional institutions, they too have hastened to keep pace with the revolution in the field and attempt to benefit from and support it. This is evident in how financial technology is being leveraged to serve these institutions while respecting the legitimate privacy concerns related to transactions and financial products they offer. The Islamic fintech market reached 138$ billion, representing 1% of the total fintech market globally. The number of Islamic fintech companies has also reached 417 startups providing fully Sharia-compliant financial services.

7. Bibliography List:

- Al-Hourani, E. N. (2023). Smart contacts: an applied jurisprudential study. 20, 53-62.
- Allam, M. (2022). Components of the Zakat institution in contemporary Islamic countires. In Components of the Zakat institution in contemporary Islamic countires (p. 44). Istanbul, Turkey: Arab Family Library Printing, Publishing, and Distribution.
- Amrouch, B., & Shenaite, M. (2023). Financial technology and its role in developing Islamic financial services. 106-112.
- Atallah, H. (2014). The role of cooperative-insurance institutions in achieving sustainable development: A comparative study between Malaysia, Sudan, and the United Arab Emirates. Sétif, Algeria: University of Ferhat Abbas.
- Bani Amer, Z., & Tahseen, A. (2019, March). Retrieved from https://iefpedia.com

- Dwi Tatak, S. (2021). Characteristics of financial technology as financing alternative capitalization of medium small-medium enterprises (MSME). 15(2), 153.
- El Moussaoui, A., & Maaroufi, A. (2022). The contribution of FinTech to the development of Islamic finance: Empirical study. Revue Internationale des Sciences de Gestion, 5(3), 182-184.
- Guendouz, A. A. (2019). Financial technologies and their applications in the Islamic financial industry. Abu Dhabi, United Arab Emirates: Arab Monetary Fund.
- Hassnian et al. (2019). Global landscape of Islamic fintech: Opportunities, challenges and future ahead. COMSATS, 4(2), 32-44.
- Kantakji, S. M. (2010). Financing industry in Islamic financial institutions. Syria: Dar Abi Al-Fadl International for Publishing, Distribution, and Translation.
- Madfoat. (2024). Madfoat. Retrieved from https://madfoat.com/ar/home-ar/
- Mahmoud, M. (2024, February 26). Retrieved from https://islamonline.net/18476
- Munee et al. (2022). Fintech in Islamic finanace literature: A review. 8(12), 4.
- Niss, S. (2022). Financial technology: An opportunity for developing financial services. 7(2), 229.
- Qadri et al. (2014). Islamic banks between reality and aspiration. Beirut, Lebanon: Hassan Al-Atrash Library for Printing, Publishing, and Distribution.
- Report, G. I. (2023-2024). Dinar standard.
- Tallem, S. (2022). Contributions of financial technology applications in developing Islamic financial industry: Islamic crowdfunding platforms as a model. 255-256.
- World, G. G. (2020). Report Islamic finance: a catalyst for financial inclusion. Malaysia.
- Zaikh, M. A., & Younesi, M. (2022). The role of financial technology in enhancingfinancial inclusion in the Arab world: The experience of Saudi Arabia. 10(1), 750.